رئاسة الجمهورية
المجالس القومية المتخصصة

موسوعة

المجالس القومية المتخصصة

١٩٧٤ - ١٩٩٦

المجلد الثاني والعشرون

تقديـــــم :

تستند فكرة اصدار كتاب سنوى ضمن سلسلة المجالس القومية الى مبدأ أصيل مقرر فى المواثيق الدولية ، وهو حق العلم والمعرفة والتثقيف ، ولاشك أن هذا الحق الانسانى يتضمن تمكين المتخصصين والدارسين من متابعة النشاط الدورى للهيئات البحثية المعنية بشئون العمل الوطنى فى شتى مجالاتها ، وذلك للانتفاع بوجهات نظرها وبمقترحاتها ، مما يوسع دائرة البحث ويزيد من نشاطه فى خدمة الصالح العام للوطن والمواطنين . وكذلك اتاحة الفرصة للقراء ذوى الاهتمام للإلمام بالجهود التى تبذلها نخبة المفكرين والعلماء من رجال الاقتصاد والتعليم والثقافة والتنمية وغيرهم ، وليكونوا على صلة بمجريات الأحوال العامة فى بلادهم والمشكلات التى تواجهها والوسائل والامكانات المتاحة للتغلب عليها . وذلك من خلال الدراسات التى تقوم بها المجالس القومية ، سواء فى مجال رسم السياسات والاستراتيجيات أو لمواجهة بعض الأوضاع الراهنة التى تقتضى سرعة الحسم من خلال مقترحات عملية مباشرة قابلة للتنفيذ .

وعلى هدىٍ من ذلك تصدر الكتب السنوية لتكون بمثابة سجل دائم لأعمال المجالس القومية ، ووثائق مرجعية للعلم والفكر والمعرفة .

وها هو المجلد الثانى والعشرون من الموسوعة مشتملا على مادة الكتاب السنوى التى تضم الدراسات المنجزة فى دورة عمل المجالس لسنة ٩٥ / ١٩٩٦ ، والتى تمت فى ظروف خاصة توقفت فيها الاجتماعات العامة على مدى ثلاثة أشهر منذ أوائل يناير ١٩٩٦ ، ولم تستأنف الا فى شهر أبريل من هذا العام ، بينما استمر نشاط الشعب واللجان الفرعية ومتابعةً بحوثها ودراساتها التى تجمع منها عدد كبير فى انتظار العرض والمناقشة ، وعندما استأنف كل مجلس عقد اجتماعاته ، اقتضى الأمر تلاحق الاجتماعات دون انقطاع حتى منتصف يوليه سنة ١٩٩٦ ، ورغم ضيق الوقت وقصر المدة أمكن – من خلال النشاط المكثف – الانتهاء من اعداد التقارير السنوية فى مواعيدها المقررة ، ومن ثم تيسر اصدارها فى هذا المجلد ، ويبلغ مجموع دراساتها أربعا وأربعين دراسة ، منها ثمان مخصصة لموضوعات الانتاج والشئون الاقتصادية ، وتسع تتناول شئون الخدمات والتنمية الاجتماعية ، وست عشرة فى مجال التعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، وإحدى عشرة دراسة تبحث فى الثقافة والفنون والآداب والاعلام .

– وتستفتح مجموعة دراسات الانتاج والشئون الاقتصادية ببحث موضوعين يرتبطان ارتباطا وثيقا بتوجه الدولة نحو تطوير الاقتصاد القومى – وهما : مقترحات للنهوض بالاقتصاد المصرى ، وتطوير سوق المال الذى ينتهى الى عدد من التوصيات تتعلق بالاجراءات الضرورية لتنشيط التعامل فى البورصة منها : طرح الأسهم فى البورصة بأسعار تشجيعية للمستثمرين المصريين ، وتحقيق العدالة الضريبية للمتعاملين فى البورصة ، ووضع برامج تدريبية مكثفة فى التخصصات اللازمة لسوق رأس المال المصرى .

وبعد ذلك تتوالى الدراسات فى مجال الانتاج الزراعى والرى متضمنة ثلاث دراسات ، ثم دراستان عن الانتاج الصناعى ، أما آخر هذه الدراسات فيبحث موضوع النقل البرى بين مصر والمشرق والمغرب العربى .

– ويتصدر موضوعات الخدمات والتنمية الاجتماعية دراسة عن سياسة إسكان محدودى الدخل ، لما له من أهمية بالغة فى الوقت الراهن ، إذ يتصل بشريحة كبيرة من شرائح مجتمعنا تحتاج إلى الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى والصحى ، وذلك من خلال سياسة اسكانية تقوم على عدة ركائز أهمها : وجود خطة لاستخدامات الأرض تتحدد فيها المواقع المخصصة للاسكان ومدها بالمرافق والخدمات ، وإنشاء صندوق اسكان اجتماعى متخصص بكل محافظة ليكون الوعاء المالى الذى يدعم هذه الشريحة ، مع تشجيع نظام التأجير (بدلاً من التمليك) لأنه يتيح سهولة الحراك السكانى .

ثم تتناول الدراسات الأخرى مجالات : البيئة ، والخدمات الصحية ، والتنمية الادارية .

– أما دراسات التعليم الست عشرة ، فتتصدرها خمس دراسات عن التعليم العام ، تليها ثلاث فى التعليم الفنى والتدريب ، وثلاث أخرى عن التعليم الجامعى والعالى ، ومثلها فى التعليم الأزهرى . وتأتى فى الختام دراستان فى مجال البحث العلمى والتكنولوجيا وهما : تكنولوجيا الليزر وتطبيقاته ، وادارة التكنولوجيا التى تلفت الانظار الى أهمية دور الادارة الفاعلة والمنظمة فى الانتفاع بالتكنولوجيا وتوظيفها لخدمة المجتمع ، مع الاهتمام بأوضاع هذه الادارة فى مصر ، والنموذج المقترح فى هذا المجال ، وضرورة المتابعة اليقظة للتطورات التكنولوجية المعاصرة ، والعمل على تضييق الفجوة التكنولوجية بيننا وبين العالم المتقدم .

- وتستهل الدراسات الخاصة بالثقافة والفنون والآداب والاعلام بموضوع عنوانه : مسئولية العمل الثقافى فى مصر المعاصرة - شارحاً أهمية دور المثقفين فى تكوين الرأى العام ، وجهود المثقفين المصريين فى هذا الميدان على مدار التاريخ المصرى الحديث ، مع توضيح دور الدولة ومسئولياتها فى مجال العمل الثقافى من خلال المؤسسات التعليمية والثقافية والاعلامية ، وكذلك بوسائل الرعاية والتشجيع والتيسير للأعمال الثقافية والمثقفين لأداء دورهم ورسالتهم .

ثم تتعاقب الدراسات فى مجالات الثقافة والفنون والآداب والتراث الحضارى والأثرى . وتأتى فى الختام دراستان عن الاعلام خصصت الأخيرة منهما للتبادل الاعلامى من منظور قومى ، مركزة على أهمية قيامنا بدور أكبر فى تنشيط أعمال التبادل الاعلامى ، مع الحفاظ على قيم الاصالة والانتماء . وكذلك العمل الدؤوب على نقل مركز الثقل فى أعمال التبادل الاعلامى الدولى والشرق أوسطى والأوربى - فى المنطقة - إلى مصر ، خاصة وأنها مؤهلة لذلك بوفرة الخبرات الاعلامية والامكانات الاتصالية .

. . .

وقد توخينا فى هذا العرض تيسير مهمة القارئ فى اختيار ما يراه مناسبا لخبراته وأغراضه واحتياجاته ، وتمكين من شاء من المعنيين بأمور التخطيط والتنفيذ من الانتفاع بالمقترحات والتوصيات الواردة فى ختام كل دراسة ، فلعلها تكون عونا لهم فيما يضطلعون به من مهام ومسئوليات وطنية .

. . .

ويسعدنى - فى الختام - أن أذكر بالتقدير والثناء الجهود المشكورة لمن أرسوا دعائم هذا الصرح وشيدوه وسهروا على رعايته ، وها نحن نتابع المسيرة فى خدمة وطننا العزيز .

" والله ولى التوفيق "

د . عاطف صدقى

المشرف العام

على المجالس المتخصصة

الكتـــاب الســـنوى

١٩٩٥ - ١٩٩٦

الانتاج والشئون الاقتصادية

الدورة الثانية والعشرون

السياســات الماليـــة والاقتصــادية

مقترحات للنهوض بالاقتصاد المصرى

تتزايد فى الفترة الحالية أهمية التركيز على بعض القضايا فى إطار الإصلاح الاقتصادى باعتبارها دعائم أساسية - بدون تحقيقها - لن يتم التقدم المنشود فى مجـال التنميـة المستمرة ، وبالتالى تحقيق الرفاهية ورفع مستوى المعيشة للجيل الحالى والأجيال المستقبلة .

وان مـا حققته الحكومة فى الاصلاحات النقدية والمالية (خفض عجز الموازنـة ، ومعدلات التضخم ، وتحقيق فائض فى ميزان المدفوعات ، واستقرار سعر الصرف) يعتبر فى واقع الأمر بمثابة بنية أساسية للاصلاح الاقتصادى ؛ لن تؤتى ثمارها إلا إذا استكملت كافة عناصر الإصلاح .

ويأتى فى مقدمة الموضوعات ذات الأهمية البالغـة للتنميـة عموما ، ولمواجهـة البطالة على وجه الخصـوص ، العنايـة بالتنميـة البشرية بمفهومها الواسع والحديث . وهذه العناية تبدأ من محو الأمية والتعليم الأسـاسى ، وتشـمل برامج التـدريب بمختـلف أنواعـهـا وعلى وجه الخصوص تعليم أساسيات التكنولوجيا . ففى البلاد المتقدمة تستخدم أجهزة الكمبيوتـر فى مدارس التعليـم الاساسى للتعود على التعامل مع التكنولوجيـا الحديثـة . وتتمثل أهمية هذا الامر فى اتاحة فرص العمل ، والقدرة على تطبيق الأسـاليب الحديثة فى الانتاج وهو الأمر اللازم للمنافسة دوليا .

وقد يكون اسـتكمال اجراءات الخصـخصـة وتوسيع نطاق الملكية الخاصة أحد العناصر الهامة اللازم استكمالها .

ولكن هناك عنصرين هامين يلزم التأكيد على استكمالهما ، خصوصا وأن هناك ارتباطا عضويا بينهما : الأول هو استكمال مقومات سـوق المال وتحديثه - حيث انه المحرك من جـهة ، والمنبع الرئيسى من جـهة أخرى - لتدفق المدخرات الى الاستثمار . أما العنصر الآخر فهو العمـل على زيـادة معدلات الادخار ، حيث إن معدلات الادخار فى مصـر حاليا تبلغ - على أقصى تقديـر - حوالى ١٥٪ مـن مجمل الناتج القومـى ، فى حين أن معدلات النمو الاقتصـادى المتدنيـة حاليا تحتاج الى حـوالى ٢٢٪ على الأقل ، وهذا هو سـبب اللجوء الى المنح والقروض والتسـهيلات والاستثمارات الخارجية ، والتى أصبح من الواضح عدم إمكان الاعتماد عليها كثيرا وبنفس المعدلات فى المستقبل .

لذلك يلزم استكمال مقومات سوق المال ، وابتداع وسائل وأدوات جديدة ومتعددة لزيادة المدخرات وجذبها للاستثمار ، وهناك مدخرات كبيرة مملوكة لمصريين فى الداخل والخارج من الممكن تشجيعها .

ومن بين الأدوات التى يمكن التوسع فيـهـا صناديق الاسـتـثـمـار والأنشطة المتعددة التى نص عليها قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ، وغير ذلك من الأدوات المتداولة فى أسواق المال العالمية ، والتى يمكن التوسع فى تطبيقها فى مصر .

ولا شك أن موضـوع زيادة الاستثمارات بشكل عام مرتبط تماما بزيادة معدلات النمـو وزيادة الانتاج السلعى والخدمى ، ولكن إحدى النقاط الأساسية فى هذا الموضوع هى : حدود السوق ، إذ إنها هى التى تحكم معدلات النمو وخلق فرص العمل لمواجهة البطالة المتزايدة .

وإذا اقتصرت طموحاتنا على زيادة الاستثمار بغرض زيادة الانتاج للسوق المحلى ، وهذا هو ما يتبين لنا من السياسات العامة حتى الآن ، فإننا لن نتمكن من زيادة معدلات النمو بالقدر الكافى لتحقيق الرفاهية المستمرة ، وخلق فرص العمل الكافية لاستيعاب المتراكم من البطالة والأعداد الكبيرة التى تدخل سوق العمل باستمرار ، وهذه هى بعض الأسباب البالغة الأهمية لتوجيه الاقتصاد المصرى الى التصدير .

وجدير بالذكر أن الانتقالة الكبرى لاقتصاديات دول شرق آسيا المسماة بالنمور كان أهم اسبابها توجيه الانتاج والاستثمار والاقتصاد القومى الى التصدير للسلع والخدمات ، كما أن التوجه للتصدير ينتقل بالاقتصاد نقلة حضارية هامة ، من حيث استيعاب التكنولوجيا المتقدمة وتطويرها والاندماج فى الاقتصاد العالمى بشكل عام .

وقد أصبح موضوع التوسع فى الأسواق بغرض التوسع فى التصدير ، وزيادة معدلات النمو ، وخلق فرص العمالة هو أحد العوامل الحاكمة فى النظام العالمى ، وقد استحوذ هذا الموضوع على اهتمام الدول المتقدمة منذ زمن بعيد ، وأصبح أحد المحركات الهامة للسياسات الخارجية والداخلية للبلاد الجادة فى تحسين مستويات المعيشة لمواطنيها .

ومن بين الظواهر البارزة فى الحقبة الأخيرة فى هذا الاتجاه : تكوين التكتلات الكبرى فى أوربا والامريكتين وشرق آسيا . وحتى الآن يجرى التوسع فى هذه التكتلات الكبرى وانشاء تكتلات جديدة . ولكن من أهم العوامل التى سوف يكون لها آثار بعيدة المدى فى شأن توسيع الأسواق والقدرة على التصدير : التعديلات التى أدخلت على اتفاقيات الجات والتى تفتح الأسواق على مصراعيها ، ولن يصمد فى مضمارها إلا القادرون على المنافسة .

وكان من الطبيعى أن نتنبه لهذا كله خصوصا بعد أن ارتبطت مصر باتفاقيات الجات الجديدة والتزمت بتحرير تجارتها سلعا وخدمات ، إن آجلا أو عاجلا ، بل وقد بدأت فعلا فى تحرير التجارة والخدمات فى إطار برنامج الاصلاح الاقتصادى .

ورغم الغموض الذى يحيط بالنظام الاقتصادى العالمى الجديد ، فان هناك سمة واضحة تفرض نفسها وهى صفة العالمية (Globalization) ، وقد ساعد هذا الاتجاه عدة تطورات بالغة الأهمية منها : ثورة الاتصالات وثورة المعلومات التى اتاحت لاسواق المال وبورصات السلع التعامل الفورى . والتطور الآخر هو تحرير تجارة الخدمات والسلع وخصوصا بعد دورة اوروجواى ، بالاضافة إلى الاهتمام العالمى من جميع الدول بالاعتبارات البيئية . فقد أصبح من غير الممكن قطع شجرة فى غابات البرازيل – مثلا – دون أن تقوم ضجة فى بلاد العالم الأخرى . كما أصبح موضوع البيئة عنصرا أساسيا من عناصر التنمية المتواصلة ، بل أصبحت اعتبارات البيئة من الشروط الأساسية لموافقة المؤسسات الدولية على إتاحة التمويل للمشروعات التى تعرض عليها ، وليس هذا بغريب ، فإنه عالم واحد ومصير واحد .

ولاشك أن مصلحة مصر وتطوير اقتصادها تقتضى الاندماج فى الاقتصاد العالمى ، ولكن عليها فى هذا الصدد أن تدرس خطواتها بكل الحذر مع العمل الدؤوب لتحقيق أكبر فائدة ، خصوصا مع كثرة المعروض على الساحة حاليا . وأقرب المعروضات الى الذهن الآن : موضوع التعاون الاقليمى (قمة عمان الشرق أوسطية) ، وموضوع التعاون مع السوق الاوربية ، وموضوع إنشاء المناطق الحرة مع بعض دول أوربا وبعض دول آسيا ، ثم موضوع المشاركة (أو الشراكة) مع الولايات المتحدة الامريكية وغيرها . وينبغى الا يغيب الهدف الرئيسى عن أعيننا فى معالجتنا لكل هذه الموضوعات وهو : التنمية الاقتصادية المتصلة ، وخلق فرص العمالة بشكل مستمر وكاف ، الأمر الذى لا

يمكـن تحقيقـه الا عن طريـق تحـويل الاقـتصـاد المصرى الى اقتصاد تصديرى .

وإذا كان كل هذا معناه تخفيف حدة الفقر ومجابهته ، فإنه يقتضى بالضرورة اعطاء عناية كبرى للبعد الاجتماعى . ولاشك أن رفع معدلات التنمية الاقتصادية يوفر الامكانات لمراعاة البعد الاجتماعى ، وان جهود الحكومة فى هذا الشأن تؤدى دوراً أساسياً لمراعاة توزيع عائد التنمية لصالح الفئات الضعيفة فى المجتمع ، بعد الانتقال من الاقتصاد المركزى الى اقتصاديات السوق .

تطـوير سـوق المـال

فى أعقاب نصر أكتوبر سنة ١٩٧٣ أعلنت مصر عن فتح الأبواب للتنمية الاقتصادية وصدر قانون استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ، كما تم انشاء الهيئة العامة لسوق المال ، ومنذ ذلك الوقت بدأ التحول التدريجى الى نظام اقتصاديات السوق ، والشروع فى برنامج الاصلاح الاقتصادى بالاتفاق مع المؤسسات المالية الدولية .

كذلك صدر قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وأدى ذلك الى ازدياد نشاط بورصتى الأوراق المالية فى القاهرة والاسكندرية . ولقد تزايد هذا النشاط منذ عام ١٩٩٣ وبلغ ذروته عامى ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ كما تبشر بداية عام ١٩٩٦ باستمرار ازدياد النشاط فى التعامل فى الأوراق المالية .

وفى ضوء السياسة المعلنة فان هذا النشاط سيستمر فى الازدياد بطرح أسهم شركات قطاع الأعمال العام التى يتقرر نقل ملكيتها للقطاع الخاص وتوسيع قاعدة الملكية .

ويقتضى تهيئة المناخ الاستثمارى فى الأوراق المالية من الجوانب المختلفة اقتصاديا وماليا وقانونيا بما يسمح بجذب واستيعاب المدخرات المحلية وتوجيهها توجيها سليما ، واستقطاب جزء من الفوائض المالية الدولية لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية - دراسة الموضوع فى ضوء المعطيات التالية :

- برنامج التخصيصية (الخصخصة) - السياسات الضريبية - الافصاح والشفافية - آليات السوق .

أولا : **برنامج التخصيصية** : يمكن تنفيذ برنامج التخصيصية بأساليب متعددة ، كالبيع عن طريق بورصة الأوراق المالية ، أو البيع بالمزاد ، ويجب تحديد الطريقة المثلى للطرح وفقا لأحوال كل شركة على حدة ، فقد يكون من الأفضل مثلا فى حالة بعض الشركات أن نبحث لها عن مستثمر يعمل فى ذات التخصص ، وعلى دراية تامة بكافة محدداته لتعظيم الفائدة من اقتنائه لهذه الشركة وذلك بدلا من تفتيت ملكيتها على الجمهور وغير القادرين على إكمال المسيرة أو تطويرها وتحسين أدائها .

فبرنامج التخصيصية هو الركيزة الأساسية فى المرحلة الحالية لانعاش بورصتى الأوراق المالية ، وبدونه ستطول المسيرة ان لم تتوقف تماما . وتعد بورصة الأوراق المالية المنفذ الشرعى لاتمام عمليات التخصيصية ، وبدون سوق أوراق مالية قوية سيصعب تحقيق البرنامج بالسرعة المطلوبة .

ثانيا : **السياسات الضريبية** : ان الفلسفة الأساسية التى يجب أن تبنى عليها الضرائب المفروضة على الاستثمار فى سوق المال هى أن يكون هناك حافز على الاستثمار فى الاوراق المالية ، بالمقارنة بالاستثمار فى ودائع البنوك ، وذلك لتعويض المستثمر عن المخاطر الاضافية التى يواجهها ، وتقديرا لدور الاستثمار فى سوق المال فى دفع عجلة التطور الانتاجى وخلق فرص للعمل .

ونعرض فيما يلى مناقشة للوضع الضريبى للأنشطة المختلفة فى سوق المال :

١ - ضريبة الأرباح الرأسمالية :

وفقا لأحكام المادتين ٢/١١ و ٢/١٤ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢باصدار قانون سوق رأس المال ، فإنه فى حالة بيع الأسهم والسندات وصكوك التمويل والأوراق المالية الأخرى المماثلة المقيدة فى الجداول المبينة بالبند (أ) من المادة ١٦ من القانون المشار اليه بقيمة تزيد على ثمن الشراء ، تخضع الزيادة لضريبة مقدارها ٢ ٪ من قيمة الزيادة . أما الأوراق المالية المقيدة فى الجداول المبينة بالبند (ب) من المادة ١٦ المشار اليها (باقى الأوراق المالية المسجلة بالبورصة) ، فانها لا تخضع لمثل هذه الضريبة .

والسبب الرئيسى فى هذه التفرقة هو أنه بمقتضى أحكام المادتين ١/١١ و ١/١٤ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ المشار اليه ، أعفى المشرع الأوراق المالية المقيدة بالجدول (أ) من ضرائب الدمغة النسبية عند الاصدار ومن ضرائب الدمغة النسبية السنوية ، بينما ظلت الأوراق المالية المقيدة بالجدول (ب) خاضعة لهذه الضرائب ، وقد رأى المشرع فى ذلك الوقت أنه بفرض ضريبة ٢٪ على النحو المشار اليه يكون قد حقق نوعا من التوازن بين الجدولين .

الا أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٥ قرر الغاء ضريبة الدمغة النسبية اعتبارا من أول يناير ١٩٩٦ ، وهو ما يعنى عدم خضوع الأوراق المالية المقيدة بالجدول (ب) لهذه الضريبة ، أسوة بما هو مقرر بالنسبة للأوراق المالية المقيدة بالجدول (أ) .

وقد نتج عن ذلك أن الأوراق المالية المقيدة بالجدول (أ) تخضع لضريبة (٢٪) التى لا تخضع لها الأوراق المالية المقيدة بالجدول (ب) . مما يوجب الغاء ضريبة الـ ٢٪ وذلك لتحقيق المساواة فى المعاملة الضريبية بين الأوراق المالية المقيدة بالجدول (أ) والأوراق المالية المقيدة بالجدول (ب) .

٢ - الشركات العاملة فى الأوراق المالية :

بعد صدور القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ قام عدد محدود من خبراء سوق المال بإنشاء شركات مساهمة كان لها دور بارز فى الصحوة التى عاشها سوق المال ، وتحملوا المخاطرة الأولى وذللوا العقبات . ثم صدر قرار بضم أنشطة الأوراق المالية للانشطة الاستثمارية المدرجة بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨١ وبذلك أمكن للشركات التى تكونت بعد صدور هذا القرار أن تتمتع بإعفاءات ضريبية كبيرة بينما حرمت منها الشركات التى انشئت قبل صدور هذا القرار . وهذا الوضع لا يتفق مع العدالة والمساواة الضريبية المطلوبة وينبغى تداركه حتى لا يتسبب فى أضرار غير محتملة للشركات الرائدة التى قامت بدعم هذا النشاط فى مراحله الأولى مما يمكن ان يؤثر على استقرار سوق الأوراق المالية كلها .

ثالثا : فلسفة الافصاح : يمثل الإفصاح أحد أهم ركائز حركة تداول الأوراق المالية وسوق رأس المال عامة . بيد أن التاكد من الافصاح عن المعلومات الكاملة والسليمة يمثل أهم دور للهيئات المسئولة عن تنظيم ومراقبة سوق المال فى جميع الدول المتقدمة .

وهناك أهمية لقيد الورقة المالية فى البورصة ، والأهم من ذلك اقبال جمهور المستثمرين على تداولها . وحيث ان هذه الاوراق ليست هى الأصل نفسه ، فان تداولها يختلف تماما عن تداول الأصول ، لأنه من غير الممكن معاينة وتحليل والتحقق من مقوماته ، ولكن المشترى يعتمد على معاينة المعلومات المتاحة من مصدر الأوراق المالية للتدقيق ودراسة هذا الأصل . إن أهمية عملية الافصاح تتمثل فى ان المشترى يعتمد كلية على المعلومات التى يفصح عنها مصدر الورقة لدراسة وتحليل الورقة المالية ولهذا فانه يجب أن تتمتع هذه المعلومات باربعة مقومات أساسية وهى الدقة ، والشمول ، وتحديث المعلومات ، وسهولة الحصول عليها .

وقد بادر المستثمرون فى السوق المصرية باتخاذ أول خطوة فى العامين الماضيين بالاتجاه الى سوق الاوراق المالية مما يتضح من حجم

التعامل فى بورصتى القاهرة والاسكندرية وكذلك فى ظهور صناديق الاستثمار . ولذلك فعلى الشركات ان تقابل هذه المبادرة بمبادرة مماثلة من سرعة الافصاح لتشجيع المستثمرين .

رابعا : آليات سوق المال : ان تطوير سوق رأس المال يعتمد أساسا على ايجاد حلول للمعوقات الرئيسية والقيود التى تحد من نمو السوق وتطوره ، حيث تمثل بورصتا القاهرة والاسكندرية فى الوقت الحالى الأسواق الوحيدة لرأس المال حيث يتم تداول ادوات الدين والملكية ، وهما قادرتان على التعامل مع كثافة المعاملات الحالية ، ولكن فى ظل سياسة انعاش السوق وزيادة المعاملات يجب ان تتواكب البورصات الحالية مع حجم وكثافة الحركة المنتظرة .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتى :

* تشكيل لجنة استشارية من المتخصصين العاملين فى نطاق قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ لتحديد الأسلوب الأمثل الواجب اتباعه عند طرح اسهم كل شركة على حدة .

* اعطاء الأولوية لطرح ٦٠ ٪ أو أكثر من أسهم الشركات التى سبق طرحها من قبل لنقض الحجة القائلة بان برنامج « التخصيصية » الحالى هو فى الواقع برنامج « عممه » يجمع أموال القطاع الخاص ليضعها تحت ادارة القطاع العام .

* أن تعلن وزارة قطاع الاعمال عن السياسة المتبعة للتخصيصية فى شركات قطاع الأعمال العام بالكامل على أن تعلن أسماء الشركات التى سيتم طرح أسهمها وأسلوب التقويم والبيع ، مع وضع جدول زمنى عام يتم الالتزام به منعا لاهتزاز المصداقية فى هذا المجال أمام المستثمر المحلى أو الأجنبى على حد سواء .

* ان تستعين الشركات القابضة بمدير لكل عملية ، ويكون هذا المدير من الشركات المؤسسة فى ظل قانون سوق المال ، ويتولى تكوين فريق من جهة واحدة أو اكثر تمثل ذوى الخبرة فى النواحى المالية والمصرفية والفنية والقانونية وأسواق المال وذلك لتخطيط وتنفيذ العملية على أكمل وجه ، على أن يشمل هذا الفريق فى المرحلة الحالية البنوك وشركات التأمين .

* ضرورة القيام بحملة توعية تسبق كل عملية طرح بأربعة أسابيع على الأقل حتى يتاح لجميع المستثمرين فى الداخل والخارج الاستعداد للشراء على ان تشمل هذه العملية ما يلى :

– اعداد مذكرة تسويقية وافية عن الشركة محل الطرح وأوضاعها المالية وتصورات أدائها فى المستقبل وخطة الدولة لبيع باقى الأسهم والجدول الزمنى المقترح لذلك .

– دعوة سماسرة الأوراق المالية والمؤسسات العاملة فى مجال سوق المال إلى ندوات يتم فيها عرض المذكرة التسويقية والإجابة على كافة الأسئلة والاستفسارات الموجهة منهم بما يمكنهم من فهم جميع الظروف المحيطة بالشركة المباعة حتى يتمكنوا بدورهم من الاجابة على الاسئلة التى قد ترد اليهم من المستثمرين .

– القيام بحملة دعاية فى الصحف والمجلات ووسائل الاعلام المختلفة للترويج لعمليات البيع .

* الالتزام بالافصاح والشفافية ، بحيث لا يعلن عن طرح أسهم أى من الشركات إلا بعد الاعلان عن الوضع المالى الحقيقى والكامل للشركة المطروحة ، مع شرح تفصيلى لكل ما يمكن أن يشكك فى هذه الحقيقة ، والابتعاد عن أية أساليب للبيع يمكن أن تهز ثقة المستثمر فيما هو بصدد شرائه . وبناء عليه يلزم ما يأتى :

– الوفاء باية وعود تعطى للمستثمرين خصوصا فى مجال التوزيعات النقدية .

– التوقف عن طرح أسهم لشركات لم يسدد رأسمالها بالكامل لأن الأسهم المسدد جزء من قيمتها فقط تشارك بدون وجه حق فى الأرباح .

* طرح الأسهم بأسعار تشجيعية بحيث لا يكون الهدف الأوحد هو الحصول على أعلى سعر بل يكون انجاح عملية التخصيصية ككل ، وفى هذا الصدد يجدر الاهتمام بالاعتبارات الآتية :

– ان ثقة المجتمع الدولى فى الاقتصاد المحلى تقوم على ثقة المستثمر المصرى فى اقتصاد بلده ، ولذلك يتعين تحقيق هدف رئيسى هو تشجيع كل مواطن مصرى ، بصرف النظر عن حجم تعامله ، على الاستثمار فى الأسهم المصرية ، وغنى عن الذكر أن المستفيد الأول من السعر المنخفض سوف يكون المواطن المصرى بصفة عامة ، وليس مستثمراً بعينه .

– يجب عند طرح اسهم الشركات المعروضة للتخصيصية ألا يكون هناك ارتباط بعائد معين ، حيث ان العائد يختلف باختلاف الصناعات ، وتوقيتات الطرح المختلفة ، كما أن معدل العائد المطلوب يتحدد على أساس الحالة الاقتصادية السائدة ومعدل النمو القومى .

– الاهتمام بوجود مستثمر رئيسى ودائم -AN CHOR INVESTOR له سمعة طيبة ، وذى خبرة فى مجال تخصص الشركة المطروحة للبيع مصريا أو عربيا أو اجنبيا ، ويعلن عنه قبل طرح الأسهم للجمهور لتعظيم الثقة فى مستقبلها والعمل على جذب المستثمرين الصغار .

* ضرورة منح حوافز مادية لقيادات القطاع العام عند بيع أكثر من ٧٥ ٪ من أسهم الشركات التى يتولون مسئولية بيعها .

* ضرورة تسجيل أسهم الشركة المزمع طرح أسهمها للجمهور فى بورصة الأوراق المالية قبل طرح أسهمها للبيع .

* وضع حوافز للاحتفاظ بالأسهم لمدد طويلة وعدم السماح لمن له حق الشراء بأسعار أقل من سعر السوق (العاملين) ببيعها إلا بعد عام كامل على الأقل من سداد كامل القيمة .

* يجب رفع الحد الأقصى لعدد الأسهم المسموح بشرائها للتخلص من بعض السلبيات التى واكبت عمليات الطرح السابقة مثل عمليات استخدام بطاقات وهمية .

* اعادة النظر فى قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية للتخلص من السلبيات التى كشف عنها تطبيقه .

* معاملة كل صندوق استثمار كممثل لكل المساهمين فيه بحيث يحق له شراء أى عدد من الأسهم فى كل شركة تطرح للتخصيصية فى حدود ما يسمح به القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ واللوائح المنظمة له .

* اصدار تشريع يساوى فى المعاملة الضريبية بين شركات السمسرة القديمة وتلك المنشأة بعد صدور قرار ضم أنشطة الأوراق المالية للنشاط الاستثمارى الوارد بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨١ .

* عدم التفرقة ضرائبيا بين الأوعية الاستثمارية المختلفة التى قد يلجأ اليها المستثمرون فى سوق المال ، بحيث لا يضار مستثمر نتيجة لاتجاهه الى شكل قانونى معين للاستثمار ما دامت المحصلة النهائية فى توظيف أمواله فى أسواق المال .

* ضرورة تكثيف الجهود لسرعة تنفيذ برامج المقاصة والحفظ المركزى .

* يجب أن تكون بورصات الأوراق المالية أكثر استقلالا وتجاوبا مع نظام الاقتصاد الحر .

* السماح بأنشطة هامة مثل صانعى الأسواق حتى يتمكن هؤلاء الوسطاء من زيادة درجة السيولة لأسواق المال ، ويجب على هذه المؤسسات ان تكون مؤسسات متخصصة ولديها الكوادر البشرية التى تسمح بالقيام بهذا الدور الهام الحيوى فى سوق رأس المال .

* وضع برامج تدريبية مكثفة فى العديد من التخصصات التى يندر وجود العنصر البشرى الملائم لها حاليا فى سوق رأس المال المصرى ، وكذلك برامج تدريبية للشركات والمؤسسات التى لم تلعب دورا فى جانب العرض أو الطلب على الأوراق المالية .

الانتاج الزراعى والرى

المياه الجوفية فى مصر وإمكاناتها

تعتمد جميع نواحى التنمية على إمكانية الحصول على كميات وافرة من مياه ذات نوعية تناسب الغرض الذى تخدمه ، سواء زراعيا أو صناعيا أو حضريا . كما أن النمو السكانى المطرد بمعدلات عالية ، والاحتياجات المتزايدة للمياه العذبة لأغراض الشرب والتعدين ، واستصلاح الأراضى تشير إلى ما سيكون عليه الحال فى المستقبل القريب من نقص خطير فى الموارد المائية .

ولذلك اتجهت الأنظار نحو استغلال المياه الجوفية كمورد هام واستراتيجى ، مما يدعو إلى الاهتمام بمشروعات استغلال المياه الجوفية ، وتنفيذ المشروعات وإدارتها ، وصيانة الآبار الإنتاجية والمحافظة عليها من التلوث ، سواء فى الاستخدام المشترك مع المياه النيلية بوادى النيل والدلتا أو فى الصحارى المصرية ، حيث انها المورد الوحيد للمياه فى البيئة الصحراوية الجافة .

وتوضح الاستراتيجية العامة لاستغلال وتنمية مصادر المياه الجوفية بالصحارى المصرية سياسة الحكومة فى إنتشار السكان ، وتحريكهم من الشريط الضيق بوادى النيل إلى الأراضى الصحراوية ، ومع تحسين المستوى المعيشى للسكان فقد قامت وزارة الأشغال العامة والموارد المائية بوضع السياسة المائية للأهداف البعيدة ؛ التى تمكن من تنظيم استخدام كل قطرة مياه ، والقيام بعمليات المسح والتقييم الاقتصادى لمشروعات التنمية فى الصحارى .

وقد أثبتت الدراسات والبحوث التى يقوم بها معهد بحوث المياه الجوفية أن الخزان الجوفى بكل من وادى النيل والدلتا ذو كفاءة عالية من حيث إمكانات المياه الجوفية المتاحة ومناسبة نوعيتها للاستخدامات المختلفة . هذا بالاضافة إلى كفاءة هذه الخزانات من حيث نقل المياه من مواقع التغذية إلى مواقع الاستخدام ، مع قدرة عالية فى تخزين المياه ، بمعنى أنه يمكن سحب كمية من المياه الجوفية تفوق التغذية السنوية فى فترات أقصى الاحتياجات ، وترك الخزان يمتلىء مرة أخرى فى فترات أقل الاحتياجات ، وذلك من خلال دورة موسمية أو لعدة سنوات متتالية عند انخفاض تصرفات نهر النيل .

التوزيع الجغرافى للموارد المائية :

من الناحية الجغرافية العامة يمكن تقسيم سطح الأرض فى مصر إلى أربعة أقسام :

(أ) حوض نهر النيل ويشمل بحيرة السد العالى والوجه القبلى والدلتا .

(ب) الصحراء الغربية وتقع بالقرب من حوض نهر النيل ، وتتميز بالاستواء النسبى ووجود المنخفضات الكبيرة تحت سطح البحر أحيانا .

(جـ) الصحراء الشرقية وتقع إلى الشرق من حوض النيل ، ويتميز سطح الأرض بالتغيرات الطبوغرافية .

(د) شبه جزيرة سيناء وتقع فى الجانب الشمالى الشرقى لمصر ، وفيها يتشابه سطح الأرض مع سطح الأرض فى الصحراء الشرقية .

ومن الناحية الهيدروجرافية يقسم سطح الأرض إلى مجموعتين من النظم :

(أ) نظم الأنهار الجارية وتتمثل فى نهر النيل فقط ويخترق الأراضى المصرية من الجنوب إلى الشمال .

(ب) نظم الأنهار الجافة والمتقطعة والوديان وتنتظم فى خمسة أحواض بيانها كالآتى :

• حوض البحر المتوسط : ويصب فيه أكثر من ٢٠٠ من تلك المجارى الجافة وتفيض أحيانا فى فصل الشتاء ، ومن أكبر الوديان : وادى العريش فى سيناء ووادى الجراولة والرمل والخروبة فى الساحل الشمالى الغربى ومرسى مطروح .

• حوض البحر الأحمر : ويشمل البحر ذاته وكل من خليجى السويس والعقبة والبرزخ ، ويصب فيها أكثر من ١٠٠ من تلك المجارى الجافة ، أما الوديان فمنها وادى حوضين قرب رأس بناس ، ووادى لحمى ، ووادى كريم قرب القصير، ووادى ملاحة شمال سفاجة ، ووديان أسلة ، والقاع ، ويعبع ، وغرندل ، وسدر ، وأبو صوير - وهى تصب فى خليج السويس ، وكذلك وديان ، وتير وذهب ، وتصب فى خليج العقبة ، وحول برزخ السويس توجد وديان الجدى ومتلا والحاج وغيرها .

• حوض البحر الميت ووادى عربة : ويصب فيه وادى الجيرافى وينبع من مرتفعات سيناء .

• حوض نهر النيل : ويصب فيه أكثر من ستين من المجارى الجافة ، والتى تعتبر من أكبر النظم الهيدروجرافية فى مصر من ناحية الاتساع الجغرافى ، ومن هذه المجارى الجافة أو الوديان : وادى العلاقى وكركر وكلابشة وخريط وشعيط وقنا وأسيوط وطرفه وسنور ودجلة وحوف .

• أحواض المنخفضات الداخلية : وتشمل وادى النطرون والقطارة وسيوة ووادى الفيوم ووادى الريان والبحرية والفرافرة والداخلة والخارجة ، ويصب فيها مجموعة كبيرة من الوديان القصيرة .

مياه الأمطار والسيول :

تتراوح المتوسطات السنوية لمعدلات الأمطار الشتوية العادية التى تسقط فوق الأجزاء الشمالية من مصر (حوالى عمق ٣٠ كم) ما بين ١٩٢ مم بالإسكندرية و٧٥ مم ببورسعيد ، وتقل عند سيوة إلى ١٠ مم فى العام . بالإضافة الى مياه الأمطار من العواصف المطرية (أكثر من ١٠ مم فى اليوم) خلال فصول الربيع والخريف ، وهى ظاهرة تتكرر كل عام وتسبب السيول فى الصحراء الشرقية وسيناء .

وتبلغ كميات المياه التى يمكن الحصول عليها من الجريان السطحى أو مياه السيول فى الصحراء الشرقية وسيناء - والتى تتكرر كل عام - ما يقرب من مليار ونصف مليار متر مكعب ، وتتعرض بعض المناطق الصحراوية للأمطار الموسمية ، وهى ظاهرة تتكرر مرة كل خمسة أو عشرة أعوام ، وتسيل فوق السطح فى مجارى الوديان ، ويمتد أثرها ليشمل مساحات أوسع من الصحارى المصرية ، ويكون تأثيرها ملحوظاً فى مناطق البحر الأحمر وجنوب سيناء وفى حوض وادى النيل ، وتحدث أضرار بيئية شاملة .

مياه النيل :

يمكن الرجوع الى الدراسة المفصلة التى أعدها المجلس فى الدورة (٢١) عن : نهر النيل والسياسات المائية .

خزانات المياه الجوفية وإمكاناتها :

بالنسبة للأوضاع الجيولوجية تشغل مصر جزءاً من منطقة المنحدر التركيبى الإقليمى الذى يقع على حافة كتلة الصخور الغرينية - النوبية - وبصفة عامة فإن هذا المنحدر يتجه ناحية الشمال ، وفى الأجزاء الجنوبية من مصر وفى شبه جزيرة سيناء تظهر على السطح أو تتكون منه الصخور النارية والمتحولة المتبلورة ، وتتبع حقب ما قبل الكمبرى ، وهى ذات إمكانات جيدة لوجود المعادن .

وتوجد فوق الصخور المتبلورة مباشرة صخور رسوبية يغلب عليها

الطابع الرملي ويصل سمكها إلى أكثر من ٥٠٠ متر في الجنوب و ٢٥٠٠ متر في الشمال ، وهذه الصخور ذات مسامية عالية ، وتكون خزانات المياه الجوفية الرئيسية في مصر ، وهي تتبع حقبة الباليوزوي والجزء الأسفل من الميزوزوي وتعرف باسم صخور الحجر الرملي النوبي .

وكلما اتجهنا شمالا نجد فوق الصخور الرملية طبقات متعاقبة من الحجر الجيري والطفل يصل سمكها إلى أكثر من ٣٠٠٠ متر ، وتعتبر الصخور الجيرية في هذا القطاع من التكوينات الحاملة للمياه الجوفية ، غير أنها لم تستكشف بدرجة جيدة ، وهذا القطاع يتبع الميزوزوي والسنوزوي .

وبالنسبة لتكوينات الزمن الجيولوجي الرابع (الكواتيرنري) فهي واسعة الانتشار في مصر ، ويصل سمكها إلى أكثر من ١٠٠٠ متر في بعض المواقع ، وتتمثل في مجموعات متنوعة من الرواسب ، من أهمها :

أ) الرواسب الهوائية : وهي الأنواع التي توجد بها المياه الجوفية الضحلة .

ب) الرواسب الغرينية : وتنتشر في مجرى نهر النيل والدلتا ، ويصل سمكها إلى أكثر من ٥٠٠ متر ، وبها كميات كبيرة من المياه الجوفية ، وتنتشر في مجاري الوديان .

جـ) الرواسب البحيرية : وتوجد في المناطق الشاطئية وأحيانا في المنخفضات الداخلية ، وتحتوي أحيانا على المياه الجوفية .

والخريطة الإقليمية لمصر توضح ثلاثة خزانات رئيسية بصفة عامة :

- خزانات حوض وادي النيل والدلتا .
- خزانات الحجر الرملي النوبي في الصحراء الغربية والصحراء الشرقية وسيناء وحول بحيرة السد العالي .
- خزانات الصخور الجيرية المتشققة المنتشرة في أنحاء مصر .

وكذلك بعض الخزانات الثانوية في شبه جزيرة سيناء والصحرا الشرقية وساحل البحر الأبيض .

وفيما يأتي وصف للخزانات الجوفية الرئيسية والثانوية :

خزانات حوض وادي النيل والدلتا :

يعتبر الخزان الجوفي التابع لحوض نهر النيل ذا كفاءة عالية من حيث نقل وتخزين المياه ، ويتغذى من فائض عمليات نقل مياه الري واستخدامها . أما التغذية من خلال الجوانب والقاع فتعتبر محدودة ، ومن ثم فإن المياه الجوفية بوادي النيل والدلتا لايمكن اعتبارها مصدرا مائيا في حد ذاتها .

ويفقد الخزان المياه من خلال التسرب إلى نهر النيل (من أسيوط – القاهرة) ، ومن خلال السحب من المياه الجوفية الذي يبلغ حوالي أربعة مليارات من الأمتار المكعبة في عام ١٩٩٢، أما الفقد من خلال التسرب إلى الخزانات الاخرى المجاورة فهو قليل .

ويمكن أن تقوم الخزانات الجوفية بدور فعال من حيث استخدامها كخزانات موسمية أو سنوية أو لعدة سنوات ، إلى جانب اعتبارها وسائل نقل للمياه حيث تتشابه الإمكانات التخزينية للطبقات الحامله مع التخزين في الخزانات السطحية ، مع ملاحظة عدم التعرض للفقد بالتبخر مثل الخزانات السطحية . وإلى جانب ذلك يمكن استغلال المياه الجوفية موقعيا بغض النظر عن مواقع التغذية وكما أن السحب من الخزانات الجوفية يؤدي إلى تحسين صرف الأراضي الزراعية .

ويمتد الخزان الجوفي الرسوبي تحت دلتا النيل والوجه القبلي وتحت التخوم الصحراوية للوادي والدلتا في مساحة ٦٢٠٠٠ كم٢ ، ويتكون الخزان من الرمال والزلط ، تعلوها طبقات الطين شبه المنفذة . ويبلغ متوسط سمك الطبقات الحاملة للمياه الجوفية في الدلتا ٢٠٠ متر ، وفي الوجه القبلي ١٠٠ متر .

وتهدف مشروعات تنمية مصادر المياه الجوفية إلى توفير موارد

مائيــة للاستخدامات المختلفة بأقل تكلفة ممكنــة ، إلى جانب تجنب الآثار البيئيــة الضارة ، مع المحافظة على التنميــة المتـواصـلة للمصــدر المائى .

وقد تم تقدير إمكانات السحب من الخزانات الجوفيــة فى إطار السياسات المختلفة للتشغيل الموسمى على مدار السنة ، أو التشغيل على سنوات ، بحيث لايزيد التخفيض فى مناسيب المياه الجوفية على ثلاثة أمتـار فى حالة زيادة السحب لمواجهة سنوات العجز فى إيراد نهـر النيــل ، وكذلك عــدم تحرك جبهــة المياه المالحــة فى شـمـال الدلتا .

ويتعين مراقبة نوعيــة المياه الجوفية ، من خلال شبكة مراقبة تصمم لهذا الغرض ، وذلك للتوصــل إلى نظم حمـاية الميــاه الجـوفيــة من التلــوث ، ســواء البيـولوجــى كمـا فى حـالــة التـخلـص من ميــاه الصرف الصحــى ، أو التلـوث من المبيدات والأسمدة الزراعيــة ومـن المخلفــات الصناعية .

وتستخدم معظم المياه الجوفية لتزويـد المـدن والقرى بميــاه الشرب نظرا لقلة تكاليف معالجتها ، ويعتمد ذلك على حسن اختيار مواقع الآبار بحيث تكون بعيدة عن مصادر التلوث .

وتشير نتــائج الدراسات الحديثة فى معهد بحوث المياه الجوفية لعام ١٩٩٢ إلى أن إجمالى إمكانات الخزانــات الجوفيــة بالدلتـا ووادى النيــل قــد يصــل إلى ٥ ,٧ مليــار فى العـام فى مـشــارف القـرن القـادم . ونظـرا للنمو الكبير فى تعداد السكان وزيادة الطلب على الأراضى الزراعيــة ؛ اتجهــت الأنظــار إلى المناطـق الصـحـراويــة المتاخمــة لدلتــا نهر النيل فى التخوم الغربيــة والشــرقية لاستصلاح الأراضى باســتخــدام موارد المياه الجوفيــة ، وقـامت وزارة الأشـغـال العامة والموارد المائية بوضع استراتيجية لخططات تنمية واستخدام المياه الجوفية فى مناطق الدلتا والصحـارى المتاخمـة . وتعتمـد هذه المخططات على النواحى الهيدرولوجية والهيدروكيمائية فى الأراضى القديمة فى شرق وغرب الدلتا والأراضى الصحراوية المرتفعة المتاخمة .

ويتضح من هذه الدراسات أن الأراضى المنخفضة متأثرة بفرعى النيل والترع والمصارف ، ومن تداخل مياه البحر فى شمال الدلتا ، أما الأراضى المرتفعة المحيطة بتخوم الدلتا فتتأثر بالوديان القديمة التى حفرتها المياه فى العصور الجيولوجية السابقة . وتتميز الخزانات الجوفية تحت أراضى الدلتا القديمة بإمكانات كبيرة ، بالإضافة الى التغذية المستمرة من مياه الرى والترع المنتشرة . وليست هناك عوائق لاستخدامها إلا فى المناطق الشمالية من الدلتا .

وترتبط السياسات المائية لاستغلال المياه الجوفية ارتباطا وثيقا مع سياسات المياه النيلية وتوزيع المياه السطحية وصرف الأراضى ، كما أن السياسة المائية تعطى أولوية لمياه الشرب فى الأراضى القديمة وتحسين الرى والصرف الرأسى .

أما فى الأراضى الصحراوية المتاخمة فإن إمكانات الخزانات الجوفية العذبة محدودة ، كما توجد المياه المخزونة فى الطبقات الجيولوجية القديمة ببعض المناطق والتى تتغذى من الخزانات الجوفية المجاورة والمتجددة . ولا توجد تغذية مباشرة من المياه السطحية ، وفى هذه الحالة ينتظر حدوث انخفاض مستمر لمناسيب المياه الجوفية ، علاوة على الزيادة فى ملوحة المياه الجوفية .

وقد تم وضع سياسات مائية فى عام ١٩٨٨ للمناطق الصحراوية المتاخمة لدلتا نهر النيل ، ومن امثلة ذلك منطقة غرب الدلتا التى تتميز بتنمية سريعة فى الأراضى الصحراوية باستخدام المياه السطحية وحقول آبار المياه الجوفية . وقد بدأت التنمية على المياه السطحية منذ الخمسينات على ترعة النوبارية ، وامتداد الاستصلاح على المياه الجوفية منذ نهاية الثمانينات بواسطة القطاع الخاص فى مناطق شرق وجنوب وادى النطرون وعلى امتداد الطريق الصحراوى (مصر - اسكندرية) وطريق الخطاطبة والبرجات ، وقد وصلت المساحة

المستصلحة إلى حوالى ٧٠,٠٠٠ فدان حتى عام ١٩٩٠ باستخدام المياه الجوفية .

وقد تم وضع عدة تصورات (سيناريوهات) لاستغلال المياه الجوفية تتراوح ما بين عدم حفر أية آبار إضافية ووضع حد أقصى للتنمية على المياه الجوفية . وبإستخدام النموذج الرياضى أمكن حساب تاثير كل تصـور على تسع مناطق وهى : بريجـات - كـفـر داود - الطريق الصحراوى - طريق الخطاطبة - مزرعة دينا - جنوب الخطاطبة - مدينة السادات - وادى الفارغ - وادى النطرون ، بغرب الدلتا لتقويم التغير فى حجم ومقدار المياه الجوفية حتى عام ٢٠٤٠ ، وتدل نتائج التقييم على أنه مع عدم إضافة أية بئر فإن منسوب المياه الجوفية سينخفض من ١٠- ١٥ متر ، وفى حالة انطلاق التنمية لأقصى حد (سحب ١١٤٠ مليون م٣ فى العام) فإن الانخفاض سيصل إلى ٨٠ متراً خلال خمسين عاماً وهذا سيؤدى إلى جفاف معظم الآبار مع زيادة الملوحة . وقد تمّ اختيار السياسة المائية التى تناسب التوسع فى الأراضى الصحراوية بما يقتضى سحب ٧٧٠ مليون متر مكعب حتى عام ٢٠٠٠ (التخفيض يصل الى ٢٥ متراً) ، كما أن إستخدام الشحن الصناعى للخزانات الجوفية من مياه الرى أو السدة الشتوية سيزيد من كفاءة الخزانات الجوفية ونوعيتها وهذا هو ما يجرى دراسته حاليا ، بالإضافة إلى أن الالتزام بالتصاريح وترخيص الآبار واستمرار المراقبة له أهمية فى المحافظة على الخزانات الجوفية وعلى الاستثمارات التى أنفقت فى المنطقة .

خزانات الحجر الرملى النوبى فى الصحراء الغربية والصحراء الشرقية وسيناء وحول بحيرة السد العالى :

تعتبر خزانات المياه الجوفية فى صخور الحجر الرملى من أكبر خزانات المياه الجوفية فى العالم ، فهى واسعة الانتشار فى مصر ، وخاصة فى الصحراء الغربية والصحراء الشرقية وسيناء وحول بحيرة السد العالى . ولقد أوضحت الدراسات الحديثة أن الخزانات الجوفية بالصحراء الغربية عبارة عن أحواض مائية منفصلة تمتد تحت الأراضى الليبية والسودانية ، وجزء منها يقع فى تشاد . وعلى ضوء المعرفة الهيدروجيولوجية أمكن عمل بعض النماذج الرياضية لتمثيلها - وخاصة فى الوادى الجديد ومنطقة القطارة ومنطقة شرق العوينات وغيرها ، وتهدف تلك النماذج إلى تقدير حجم المخزون من المياه الجوفية القابل للاستغلال ، وكذلك وضع السياسات الملائمة لعملية الاستغلال والتى تتوقف على اقتصاديات رفع المياه والعائد الاقتصادى .

وبالنسبة لقضية تجدد المياه الجوفية فى هذه الخزانات ؛ استقر الرأى على معاملة هذه الخزانات على أساس إنها لاتتجدد ، وإذا ما توصلت الدراسات المستقبلية إلى وجود تغذية فيمكن زيادة التوسع طبقا لذلك . وتبين دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية بالوادى الجديد أنه يمكن التوسع فى مساحة ١٥٢ ألف فدان موزعة على واحات الخارجة والداخلة والفرافرة والبحرية ، بالإضافة الى المساحات التى يمكن زراعتها بالمياه الجوفية فى الساحل الشمالى الغربى وواحة سيوة ، أما فى الجزء الجنوبى من الصحراء الغربية فإنه يمكن التوسع فى مساحة ١٨٩ ألف فدان فى منطقة شرق العوينات ومساحة ٥٠ ألف فدان حول بحيرة السد العالى على المياه الجوفية .

كما تشير الدراسات الإقليمية التى تمت بين مصر والسودان وليبيا - باشتراك هيئة الأمم المتحدة والدراسات المشتركة مع هولندا ، خلال الثمانينات - أن أقصى هبوط اقتصادى مقابل تصرف معين يعطى أكبر عائد لتركيب محصولى مناسب يتراوح ما بين ٥٦ إلى ١٤٤ مترا باختلاف المناطق ، ويقصد بالهبوط الاقتصادى أن يزيد العائد للتركيب المحصولى عن تكاليف رفع المياه الجوفية . كما يجب ألا يتعدى هبوط نصف السمك المشبع بالمياه فى مناطق الصحراء الغربية ، وأن يتم تنفيذ المشروعات تدريجيا مع استمرار عمليات التقويم .

خزانات الصخور الجيرية المتشققة :

تنتشر هذه الصخور فى معظم أنحاء مصر ، وتغطى أكثر من ٥٠٪ من مساحتها ، وتعتبر هذه الخزانات اقل الخزانات المعروفة من ناحية الدراسة والاستغلال ، وتنقسم الى : ثلاث طبقات من ناحية العمر ، ويتخللها بعض الطبقات من الطين بسمك قد يصل الى أكثر من ١٠٠ متر ، وتقع عادة فوق صخور الحجر الرملى النوبى ، وتعتمد تغذية هذه الطبقات على التسرب الرأسى الى أعلى من المياه الجوفية من طبقات الحجر الرملى النوبى . وفى بعض الاحيان من سقوط الأمطار . وتدل الآبار الاختبارية فى واحة سيوه على أن سمك هذه الصخور الجيرية يصل الى ٦٥٠ مترا ، وأن هناك أكثر من ٢٠٠ نبع طبيعى يستمد المياه من التشققات فى هذه الصخور والتى يصل مجموع تصرفاتها إلى حوالى ٢٠٠ ألف متر مكعب فى اليوم ، وتزيد بها نسبة الملوحة على ١٥٠٠ جزء فى المليون .

وبالنسبة للخزانات الجوفية بشبه جزيرة سيناء والصحراء الشرقية وساحل البحر المتوسط ، توجد المياه الجوفية فى عدة خزانات مختلفة – يمكن توضيح امكاناتها فيما يأتى :

الخزانات الجوفية بشبه جزيرة سيناء :

اعدت وزارة الأشغال العامة والموارد المائية دراسات عن الخطة المتكاملة لتنمية الموارد المائية بشبه جزيرة سيناء ، وقد انتهت المرحلة الاولى من هذه الدراسات بتحديد الموارد المائية الجوفية . وتدل نتائجها على ان امكانات المياه الجوفية محدودة ، وأن التنمية الأساسية تعتمد على مياه النيل السطحية . وتبلغ مساحة شبه جزيرة سيناء ٦١ ألف كيلو متر مربع ، وتتساقط الأمطار على سيناء شتاء ، وقد تحدث بعض السيول نتيجة للأمطار الرعدية فى فصلى الخريف والربيع . وتنقسم سيناء الى أربعة أحواض هيدرولوجية ، وهى : حوض المنطقة الشمالية الغربية ويمتد من العريش شرقا الى قناة السويس ثم جنوبا الى السويس ، وحوض وادى العريش ، وحوض تجميع خليج العقبة ، وحوض تجميع خليج السويس . وتتغذى الخزانات الجوفية من مياه الأمطار والسيول ، كما يمكن الاستفادة من مياه السيول قبل صرفها الى البحر بإقامة السدود .

وفيما يأتى وصف لوجود المياه الجوفية فى شبه جزيرة سيناء .

المياه الجوفية الضحلة :

توجد المياه الجوفية فى الخزانات الضحلة على أعماق حتى ١٠٠ متر ، وهى خزانات تتغذى من تسرب مياه الأمطار والسيول ، وتشمل مناطق الكثبان الرملية والسهول الطينية ، وهى مناطق جنوب بئر العبد والتى يضخ منها حاليا حوالى ١٤,٠٠٠ م٣ / اليوم ، وملوحتها تتراوح ما بين ١٥٠٠ – ٢٠٠٠ جزء فى المليون ، ومناطق العريش – رفح وتشمل : خزانات صخور العصر الرباعى والحديث ، وخزانات الكثبان الرملية على طول الساحل الشمالى لسيناء ، وكذلك طبقات الكركار الممتدة شرقا حتى لبنان . ويبلغ معدل السحب اليومى من منطقة الشيخ زويد – رفح ٤٣ ألف م٣/ اليوم حيث وصلت الأملاح فى عام ١٩٩١ الى أكثر من ١٠٠٠ جزء فى المليون .

أما بالنسبة لدلتا وادى العريش فيبلغ السحب الحالى ٥١ ألف م٣ / اليوم ، وتتراوح الملوحة ما بين ١٥٠٠ – ٦٠٠٠ جزء فى المليون . ويبلغ اجمالى السحب فى المناطق ١٠٢ ألف م٣/ اليوم تستخدم فى الشرب ورى مساحة حوالى ١٠٠٠٠ فدان ، ويخشى مع زيادة السحب استنزاف هذه الخزانات وزيادة الملوحة بمياهها .

وتوجد الخزانات الضحلة ايضا فى سهل القاع بجنوب سيناء ، وفى أعماق لا تزيد على ٢٠٠ متر . ويبلغ مجموع السحب حتى عام ١٩٩١ حوالى ١٤ ألف م٣/ اليوم تستخدم فى الشرب والزراعة ، ويمكن التوسع فى السحب حتى ٢٠ ألف م٣/ اليوم ، وهى تعادل التغذية من الأمطار والسيول .

المياه الجوفية العميقة :

توجد خزانات المياه الجوفية العميقــة في سيناء في عدة تكوينات من أهمها خزانات الصخور الجيريــة لعصر الأيوسين والتي يبلغ سمكها مابين ٣٠٠ – ٥٠٠ متر ، وتظهر المياه بها على هيئة عيون طبيعية ، ومثال ذلك : عين الجديرات بالقرب من منطقة القسيمة وتصرفها ١٤٤٠ م٣/ يوم وملوحتـها حـوالي ١٢٠٠ جـزء في المليـون ، أمـا الخـزانات العميقــة في الصخور الجيرية التابعة للعصر الكريتاوي العلوي فتوجد به المياه الجوفية بكميات كبيرة وملوحتها حوالي ١٠٢٥ جزء في المليون في منطقة شعيرة ، ويبلغ سمك هذا الخزان ما بين ٣٠٠ – ٧٠٠ متر .

ويلي ذلك الخزان الرملي التابع لعصر الكريتاوي السفلي ويتـراوح سمكه مـا بين ١٥٠ – ٣٠٠ متر ، وتدل نتائج الآبار الاختبارية التي تم حفرها في وسـط وشـرق وغرب سيناء في وادي فيران وشعيرة وصدر الحيطان والبروك وغيرها على أعماق مابين ٤٠٠ – ١٠٠٠ متر وإنتاجية ما بين ٢٠ – ١٠٠ متر م٣/ساعة .

كما توجد العديد من العيون الطبيعيـــة والتي تستمد مياهها من الخزانات العـمـيـقــة مـثل عين فـرطاجـة وتنبع من : الصـخـور الجيرانيتيـة ، وتبلغ إنتاجيتها حـوالي ٨٠٠ م٣/ يوم ، وعين طابا وعيون حمام فرعون وحمام موسى والينابيع الحارة بجبل موسى .

وتشير الدراسـات إلى أن كميـة السحب من الخزانات الجـوفية الضحلة تصل إلى ٤٠ مليون م٣ في العام ، في حين أن التغذية تصل إلى حوالي ٤٣.٦ مليون م٣ في العام ، وتبلغ جملة التصـرفات التي يمكن استغلالها من المياه الجوفية سواء الضحلة أو العميقة ١٥٠ مليون م٣ في العام .

المياه الجوفية في الصحراء الشرقية :

تختلف إمكانات المياه الجوفية بالصحراء الشرقية تبعا لتنوع توزيع الطبقات الحاملة للمياه والصفات الجيولوجية ، كما أن سقوط الأمطار يخـتـلف اخـتـلافـاً بينا بين المناطق الشـمـاليـة والجنوبيـة ، وأوضـحت الدراسات التي أجريت على صخور القاعدة المتشققة أن عمق المياه بها يتراوح مابين ٢٠ – ١٠٠ متر تحت سطح الأرض ، وأن تصرفات الآبار بها تتراوح مابين ١٠ – ٥٠ م٣/ يوم ، والملوحة مابين ٢٨٧٢ – ٦٠٠ جزء في المليون . أما الخزانات الجوفية لصخور الحجر الرملي النوبي والتي يبلغ سـمكهـا في المتـوسط ٤٠٠ مـتـر في المناطق الوسطى للصـحـراء الشرقية فتصل كمية التغذية السنوية لها من الأمطار إلى ٣٠٠ مليون م٣ في العام ، كما تصل ملوحتها إلى ٣٠٠٠ جـزء في المليـون في منطقـة الكنايـس . أمـا في مناطق وادي اللقـيطة والخـريط وبعض المناطـق الأخرى فنوعيــة المياه جيـدة وتصلح للزراعة .

وبالنسبة لمناطق ساحل خليج السويس والبحر الأحمر نجد أن ملوحة الميـاه تتـراوح مـابين ١٨٠٠ إلى ١٠٠٠٠ جزء في المليون ، وتتـبع هذه الخزانات عـصـور الميوسين والبلايوسـتوسين والحديث ، وهناك بعض العيون الطبيعية داخل الأديرة الموجودة بهضبة الجلالة القبلية ، وتنبع مـيـاهـهـا من الحـجـر الجيـري المتشـقق ، ومـثـال ذلك عـيـون دير سـانت أنطونيو التي يصل تصـرفها إلى ١٠٠م٣/ يوم ، وملوحتها تصـل إلـى ١٦٠٠ جـزء في المليون .

وقـد قـامت شـركـات البـتـرول بحـفـر العـديد من الآبار للبحث وإمداد عمليات الاستكشاف وذلك في مناطق رأس شقير والزعفرانه وسفاجة والقصير في مناجم الحمـراوين ومرسى علم وتتراوح ملوحة المياه بها مابين ١٧٠٨ – ٦٨٥٢ جزءا في المليون ، وتوجد بعض عمليات التحلية لإزالة ملوحة هذه المياه لاستخدامها في الشرب وغيره من الأغراض .

الخــزانات الجوفيــة بالساحـل الشمالي للبحـر المتوسـط بالصحـــراء الغربيـــة :

تتراوح معدلات الأمطار بالساحل الشـمالي الغربي مـا بين ١٩٢ مم في السنة بالاسكندرية إلى ١٠٢ مم بالسلوم ، وتقل جنوبا كلما ابتعدنا

عن الساحل ، وتسيل مياه الأمطار بالوديان بمناطق الساحل الشمالى الغربى ، ويفقد جزء من المياه بالتبخر ، والباقى يتسرب الى باطن الأرض ليغذى الخزانات الجوفية أو يسيل الى البحر . وقد قسمت المنطقة الى عشرة أقسام هيدرولوجية .

ويوضح البيان التالى المناطق المختلفة وتصرفات المياه الجوفية بطبقات العصر الرباعى ، والتى يمكن تنميتها بالساحل الشمالى من العلمين الى السلوم وهى ذات نوعية جيدة :

العلمين	١٩.٦٢ مليون م٣/عام
الضبعة – العلمين	١٦.١٢ مليون م٣/عام
الضبعة – فوكة	٩.١٠ مليون م٣/عام
فوكة	٣.٩٦ مليون م٣/عام
وادى قصابة – باجوش	١.٦٧ مليون م٣/عام
مطروح – وادى قصابة	٥.٤٠ مليون م٣/عام
رأس أبو لاهو – مطروح	٦.٠٣ مليون م٣/عام
مرسى حسن إبراهيم – رأس أبو لاهو	٧.٤٧ مليون م٣/عام
سيدى برانى	٤.١٦ مليون م٣/عام
السلوم	٢٧.٧١ مليون م٣/عام
المجموع	١٠١.٥٧ مليون م٣/عام

وبصفة عامة فإن إمكانات المياه الجوفية فى مناطق الصحراء الشرقية وشبه جزيرة سيناء محدودة ، وتقدر الكميات التى يمكن استغلالها سنويا بملايين الأمتار المكعبة وليس بالمليارات كمثيلتها بالصحراء الغربية ، ولكن لهذه الموارد أهمية استراتيجية وخاصة بالنسبة للسياحة والتعدين والبترول واحتياجات البدو . ويوجد حصر مبدئى لهذه الموارد .

والجدول رقم (١) يبين السحب الحالى وامكانات موارد المياه الجوفية فى المناطق المختلفة .

جدول (١)

إمكانات تنمية المياه الجوفية *

(مليون متر مكعب فى السنة)

المنطقة	السحب الحالى	إمكانات التنمية (سحب مستقبلى)	الإمكانات الكلية
• حوض النيل بالدلتا	١٨١١.١	١٠٩١.٠٠	٢٩٠٢.١٠
• الحواف الغربية	٧٦٠.٠	١٦٠.٠	٩٠٢.٠٠
• الحواف الشرقية	٤٦١.٢٢	٦٠.٠	٥٢١.٢٢
• حوض النيل بالوادى	١١٥٥.٨٣	١٢٠٣.٩٣	٢٣٥٩.٧٦
• الحواف	٢٤٨.٩٢	١٨٨.٥٤	٨٣٧.٤٦
إجمالى حوض النيل والحواف	٤٤٣٧.٠٧	٢١٠٣.٤٧	٧٥٤٠.٥٤
• الصحراء الغربية	–	–	–
– سيوة	٣٠	١٣٠	١٦٠
– الفرافرة	١٠٠	٣٦٠	٤٦٠
– البحرية	٤٠	٢١٠	٢٥٠
– الخارجة	١٢٠	١٢٠	٢٤٠
– الداخلة	٢٨٠	١٨٠	٧٦٠
– شرق العوينات	–	١١٠٠	١٥٠٠
– ساحل البحر الأبيض	١	٣٠	٣١
إجمالى الصحراء الغربية	٥٧١	٢٨٣٠	٢٤٠١
• الصحراء الشرقية	٥	١٠	١٥
– ساحل البحر الأحمر	–	١٩٠	١٩٠
– الوديان	–	٢٠٠	٢٠٠
– سيناء	٥٠	١٠٠	١٥٠
إجمالى الصحراء الشرقية	٥	٤٠٠	٤٠٥
إجمالى الصحارى المصرية	٥٧٦	٣٢٣٠	٢٨٠٦
إجمالى الجمهورية	٥٠٦٣.٠٧٠	٦٤٣٣.٤٧	١١٤٩٦.٥٤

* المرجع : تقرير الأمن المائى – معهد بحوث المياه الجوفية – عام ١٩٩٣ .

الاستراتيجية العامة لتنمية موارد المياه الجوفية :

أ – فى وادى النيل والدلتا :

يعتبر الاستخدام المشترك لمياه النيل والمياه الجوفية بوادى النيل هو الأساس الذى تبنى عليه الأهداف الاستراتيجية طويلة المدى فى تنمية المصادر المائية ، والذى يمكن الوصول اليه بالتدريج ، ويمكن تحقيقه بالوسائل الآتية :

– إعادة استخدام مياه الرى المتسربة الى الخزانات الجوفية

باستغلال المياه الجوفية من الطبقات الحاملة للمياه ، مع مراعاة عدم السحب من المنطقة الفاصلة بين المياه العذبة والمياه المالحة للمحافظة على الخزانات الجوفية ، حيث أثبتت الدراسات انه يمكن توفير جزء من التصرفات التى تحتاجها الأراضى الزراعية من المياه الجوفية ، واستخدام المتوفر من مياه النيل السطحية فى استصلاح أراض جديدة ، سواء فى الوجه القبلى والصحارى المتاخمة أو فى سيناء .

– استخدام الصرف الرأسى بالآبار بالوجه القبلى للحد من ارتفاع مناسيب المياه الجوفية ، وذلك بتخفيض مناسيب المياه الجوفية الضحلة بالأراضى الزراعية ، ومن ثم تحسين إنتاجية تلك الأراضى .

– يمكن استخدام الخزانات الجوفية كخزانات موسمية أو سنوية – مثل الخزانات السطحية – بزيادة السحب من خلال بعض المواسم والسنين ، ثم تقليل السحب حتى يعاد شحنها .

– استخدام المياه الجوفية لتغذية برك تربية الأسماك ، وذلك لما تمتاز به المياه الجوفية من انتظام فى درجات الحرارة ، بالإضافة الى خلوها من الأمراض والشوائب .

– المياه الجوفية من أنسب أنواع المياه ملاءمة لطرق الرى الحديثة ، سواء طريقة الرش أو التنقيط ، حيث انها تخلو من الطحالب ، مع مراعاة عدم وجود املاح ترسب على فتحات الرى بالتنقيط فتغلقها .

– باستخدام المياه الجوفية يمكن المحافظة على المياه وتقليل الفواقد ، سواء فى الحقل أو النقل أو التخزين ، إلى أقل حد ممكن .

– يمكن باستخدام المياه الجوفية فى الأراضى الزراعية بوادى النيل زيادة المصادر المائية فى الحقل لتقابل التكثيف الزراعى بدون توسيع فى الترع الموصلة للمياه أو التعديل فى أدوار المناوبات ، حيث انها تعتبر فى الموقع تحت الطلب فى برامج التشغيل أو ناحية التصرفات المطلوبة .

– الاهتمام بشبكة مراقبة نوعية ومناسيب المياه الجوفية للمحافظة على الخزانات الجوفية من التلوث بأنواعه المختلفة .

ب – فى الصحارى :

عند وضع الاستراتيجية يجب أن يراعى أن مصادر المياه الجوفية المتجددة فى بعض المناطق ليست بالوفرة المطلوبة لتخدم المشروعات الكبيرة ، ولو أن عمليات استنزاف المخزون يمكن أن تعطى كميات إضافية كبيرة .. فمثلا الطبقات الحاملة للمياه الجوفية فى بعض وديان الصحراء الشرقية يمكن أن تستهلك فى نحو عشرين عاما ، بينما طبقات الحجر الرملى النوبى بالصحراء الغربية يمكن أن تستغل لمئات السنين قبل أن تتعدى الحد الاقتصادى لاستخراج المياه كما انها تتميز بنوعية جيدة .

ويجب أن تتناول الاستراتيجية إجراء التجارب حقلية على استخدام أنواع الطاقة غير التقليدية مثل : الطاقة الشمسية والرياح لتقليل الاعتماد على الطاقة المستخرجة من البترول نظرا لارتفاع تكاليف نقله الى المناطق النائية ، وكذلك لارتفاع أسعاره فى السنوات القادمة .

ولا يمكن إغفال بعض الطرق القديمة فى استخراج المياه الجوفية أو تخزينها أو إمكان تطويرها وتطبيقها فى مناطق الساحل الشمالى أو فى وديان الصحراء الشرقية ، ومثال ذلك الخنادق والآبار الرومانية أو استخدام خنادق الترشيح المتجددة لاستخراج المياه بالقرب من المرتفعات .

وبالنسبة لتخطيط المشروعات التى تعتمد على مصادر المياه الجوفية فى الصحارى فان لها طابعا خاصا مختلفا عن التعمير فى وادى النيل ، وتدل المؤشرات الأولية للدراسات الاقتصادية للعائد لكل متر مكعب مياه على ان المجتمع الصحراوى الذى يعتمد على المياه الجوفية يجب أن يكون مجتمعاً متكاملاً ، أى يقوم على التعدين والسياحة والزراعة والاسكان حتى يغطى العائد والتكاليف الاقتصادية لاستخراج المياه الجوفية .

التوصيات

وعلى ضوء هذه الدراسة ، وما دار حولها فى اجتماع المجلس من مناقشات يوصى بما يأتى :

* إجراء مسح شامل للخزانات الجوفية ثم عمل الدراسات الفنية والاقتصادية لتحديد الرفع الاقتصادى فى مدة عمر المشروع ويمكن الاستعانة بالنماذج الرياضية لحساب التصرفات المطلوبة .

* يراعى فى وضع استراتيجية استخدام المياه الجوفية أن تقويم الخزانات الجوفية بالصحارى يحتاج الى متابعة مستمرة فى معظم الحالات بالنسبة للكميات والنوعية والتجديد .

* ضرورة مراعاة التكامل فى وضع مخططات استغلال المياه الجوفية مع الموارد الاخرى مثل : الاراضى والتعدين والسياحة وغيرها من الإمكانات الطبيعية والصناعية

* وضع سياسة مائية للاستغلال الآمن للخزانات الجوفية من الناحية الفنية والاقتصادية . حيث إن كميات المياه المتجددة قد تكون غير كافية مما يترتب عليه السحب من المخزون لتغطية احتياجات التنمية .

* يراعى فى تخطيط المشروعات التى تعتمد على المياه المخزونة ألا تكون هذه المساحات مركزة فى منطقة واحدة وان تكون هذه المشروعات مكونة من وحدات زراعية لا تزيد على ٢٠٠٠ – ٥٠٠٠ فدان حتى يمكن المحافظة على هذه الخزانات الجوفية .

* الاعتماد على الطاقة غير التقليدية مثل : الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لتقليل الإعتماد على الطاقة المستخرجة من البترول – وخاصة فى المناطق النائية – لصعوبة وارتفاع تكاليف نقل البترول .

* الاهتمام بالطرق الفنية وترشيد استخدام المياه الجوفية بأسلوب مختلف عما هو متبع فى الأراضى القديمة ، حيث إن هناك بعض المشكلات التى تحتاج الى حلول متطورة ، ومثال ذلك : الآبار المتدفقة والاختلاف الكبير فى الاحتياجات المائية بين الزراعات الصيفية والشتوية والليل والنهار ومشاكل الصرف فى المنخفضات والدورة الزراعية .

* الاهتمام بتدريب الفنيين فى مجال المياه الجوفية فى برامج الدراسات أو استخدام المياه الجوفية ، مع عدم تجاهل تدريب العمال وتوعية المزارعين فى مجال استخدام المياه وتراخيص الآبار وصيانتها .

* إدخال التعديلات القانونية اللازمة لاستخدام المياه الجوفية وحمايتها من التلوث .

* **اتخاذ الاجراءات اللازمة من اجل المحافظة على البيئة وبصفة خاصة :**

– التحكم فى مراقبة استخدام المياه فى البيئة لضمان المعيشة الصحية وكذلك استخدام النوعيات الجيدة من المياه على أن يتم ذلك بالتعاون مع وزارة الصحة لضمان التخلص من الأمراض المزمنة مثل : البلهارسيا والملاريا .

– استخدام المياه الجوفية فى تحسين الأحوال المعيشية والترفيهية والسياحية وخاصة فى المناطق الجافة والحارة ، حيث تزيد الحاجة الى زراعة الأشجار والحدائق وبحيرات الاستجمام فى مناطق تخوم وادى النيل والمدن ، أو فى المناطق الصحراوية .

– وضع المخططات اللازمة لتخفيض مناسيب المياه الجوفية التى يمكن أن تهدد القرى أو الآثار .

– المحافظة على الطبقات الحاملة للمياه الجوفية من التلوث سواء من مخلفات المصانع أو الصرف الصحى بالمدن والقرى .

– وضع التقييم الاقتصادى والاجتماعى للنواحى البيئية الذى يصاحب إقامة مشروعات استغلال المياه الجوفية ، وكذلك العناية بالتشريعات والقوانين التى تنظم استخدامها .

– الاهتمام بالدراسات الخاصة بالتغيرات المناخية وأثرها على البيئة ومصادر المياه واستخداماتها .

الائتمان الزراعى

الائتمان عنصر رئيسى فى النهوض بالزراعة ، ولا تقتصر مهمته على توفير التمويل اللازم للمزارع فحسب ، بل يساعده على استخدام التكنولوجيا الحديثة ، ويؤدى بالتالى الى زيادة دخله ، وتحويل الزراعة الى مشروع تجارى ينتج للسوق المحلى والخارجي - بدلا من زراعة الكفاف .

وقد زادت حاجة الزراعة الى المال بعد زيادة الطلب على المنتجات الزراعية ، وبعد ما أصبحت مهنة متعددة فى نواحى النشاط وانماطه ؛ يستخدم فيها المزارع الوسائل والأساليب الزراعية الحديثة التى تعينه على الانتاج ومواجهة مشكلاته وظروفه المتوقعة وغير المتوقعة ، ومن ثم كانت حاجة الزراعة الى المال مستمرة . ذلك أن المنتج الزراعى لا يمكنه تدبير مستلزمات إنتاجه مالم يجد من يقدمها له بالنقد أو بالأجل ، وبشروط تتوافق مع خصائص إنتاجه وظروفه .

وتعمل الدول الحديثة - فى الوقت الراهن - جاهدة على تنمية مصادر التمويل ، وتوفير الائتمان الزراعى ، وتوسيع مجالاته ومصادره ، وترشيد الزراع الى احسن استخدام ممكن للقروض ، والاطمئنان على فاعليتها ، وتساعدهم على الوفاء بديونهم متى حل أجل الوفاء بها .

ومن المعلوم ، أن الزراعة من أكثر ميادين النشاط الانتاجى حاجة الى التمويل بصفة مستمرة ، وعلى امتداد شهور السنة ، سواء كان هذا التمويل يحتاجه الزراع فى مرحلة الاعداد للزراعة ، أو فى مرحلة خدمة المحاصيل ، وحتى مرحلة الحصاد وتجهيز المحاصيل للاستهلاك وللأسواق المحلية والخارجية .

ويتميز التمويل اللازم للانتاج الزراعى عن غيره من نواحى الانتاج الاخرى بخصائص عديدة ، يخلص أهمها فيما يأتى :

- الانتاج الزراعى موسمى بطبيعته ، ويرتبط بمواعيد معينة لزراعة المحصول وحصاده ، ومن ثم فان هذه المواعيد يجب أن تراعى عند تحديد فترات الاقتراض وعند السداد ، وكذلك عند توفير مستلزمات الانتاج طوال فترة نمو المحصول حتى تمام نضجه .

- يواجه الانتاج الزراعى ظروفا يصعب التحكم فيها ، فقد يفاجأ الزراع بظروف غير مناسبة ، عندما يتعرض المحصول للجفاف والعطش ، أو يتعرض للأمراض والآفات التى تؤثر تأثيرا شديدا على الانتاج وقد تقضى عليه ، الامر الذى يتطلب تنظيماً شاملا لتمويل الزراعة ، بما يوائم هذه الظروف وطبيعتها .

- يتصف الانتاج الزراعى بصعوبة التداول سواء فى النقل أو التخزين أو التسويق ، وكثير من أنواعه سريعة التلف بخلاف المنتجات الصناعية .

أهمية الائتمان الزراعى :

إن هدف الائتمان الزراعى المنظم هو تمكين الزراع من الاستمرار فى الانتاج ، مع خفض نفقاته ما أمكن ؛ بهدف حصولهم على هامش ربح مناسب مقابل عملهم واستثمار مواردهم فى الزراعة . ومن الضرورى ان ترتبط سياسة الائتمان الزراعى ببرامج التنمية الزراعية فى نطاق الاطار العام للخطة القومية .

ولا شك ان الائتمان مصدر رئيسى من مصادر توفير الأموال اللازمة للعمليات الانتاجية ، سواء فى مراحل انشائها أو تشغيلها أو استثمارها . والمال احد الموارد الأساسية للتنمية الزراعية ، جنبا الى جنب مع الموارد الارضية والمائية والطاقات البشرية ، ويمكن اعتباره المحرك الديناميكى للعملية الانتاجية .

كما ان الائتمان الزراعى مهما كان واسع النشاط ، وشروطه ميسرة ، لن يؤدى - منفردا - الى زيادة الانتاج والدخل الزراعى ، بل

يرتبط بتوفير عوامل أخرى ، فى مقدمتها : توفير حاجات الزراعة ومدخلاتها ، وتوافر الخدمات الزراعية المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بالانتاج ، وكذا تطبيق الوسائل والاساليب التكنولوجية الحديثة . وإذا كان الائتمان يعتبر دافعا وممولا لكل هذه العوامل فسيظل هدفه دائما هو تمكين الزراع من فلاحة أراضيهم ، واستثمار مواردهم بكفاءة تامة .

وتتفاوت نوعية المنتجات وأصنافها وصلاحيتها للتعامل ، كما تتفاوت طرق الزراعة وأساليبها ومستوى العناية بالمحصول ، مما يؤثر تأثيرا مباشرا فى حجم وصفات وأنواع المدخلات الزراعية اللازمة للمنتجات الزراعية ، وبالتالى تتنوع أحجام التمويل اللازمة لهذه المدخلات وضرورة ملاءمته لطرق وأساليب الاستغلال الزراعى .

ويحتاج الانتاج الزراعى لانواع مختلفة من التمويل ، وتتفاوت مدة الاقراض تبعا لظروف الاستثمار الزراعى ، وقد يتطلب هذا الاقتراض تدبير ما يلزم لزراعات موسمية ، أو زراعات مستديمة ، أو لتنفيذ مشروعات لتحسين الأراضى ، أو تشييد منشآت زراعية ، أو لتنفيذ برامج ومشروعات لاستصلاح الأراضى ، وهذه تستغرق سنوات طويلة حتى يستطيع المقترض الوفاء بقيمة القروض التى حصل عليها .

ومن المعلوم أن نسبة كبيرة من الزراع ينقصهم الكثير من نواحى العلم والمعرفة مع ظروف مستواهم الاجتماعى والثقافى ، الامر الذى يجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند وضع اجراءات وأساليب التعامل معهم ، واعداد حساباتهم واخطارهم بها ، مع توفير قدر واف من التوجيه والارشاد حتى يحسنوا استخدام القروض وتعظيم استثمارها والاستفادة منها . ويجب ان يراعى - عند وضع نظام الائتمان الزراعى - أن القروض التى ستقدم للزراع تمثل العديد من المعاملات بين ملايين الحائزين داخل القرى والنجوع . وفى كل هذه الاوضاع تحتاج عمليات الاقراض الزراعى الى قاعدة واسعة من الوحدات المصرفية تنتشر فى الريف وفى مناطق نائية لكى تكون على مقربة من الزراع داخل مناطق انتاجهم .

وظيفة مؤسسات الائتمان الزراعى:

تقوم مؤسسات الائتمان بدور أساسى فى توفير أقصى حد من الدعم والدفع للانتاج الزراعى ، إذ كلما زادت كفاءة هذه المؤسسات وفاعليتها أدى ذلك الى النهوض والتقدم وارتفاع مستوى معيشة الزراع . ويخلص دور هذه المؤسسات فيما يأتى :

- توفير الظروف الملائمة للاستثمار القومى وذلك عن طريق التمويل اللازم لتنفيذ البرامج والمشروعات التى تهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- زيادة الاستثمار للقطاع الزراعى وفتح ميادين جديدة للتنمية ، بما فى ذلك صيانة الموارد الزراعية وتنميتها ، ومشروعات التوسع الافقى والتصنيع الزراعى وغيرها .
- توفير التمويل اللازم لشراء المدخلات الزراعية طوال مراحل الانتاج ، بما فى ذلك الأموال التى تلزم لأداء الخدمات الزراعية .
- تمكين الزراع من تجهيز منتجاتهم واعدادها للتسويق فى ظروف ملائمة ، مع تنظيم مراحل التسويق وزيادة الكفاءة التسويقية للمنتجين .
- دعم البنيان التعاونى وتقديم العون المادى والفنى له بحيث يستطيع ان يؤدى وظائفه فى خدمة التنمية .
- اقتراح مشروعات القوانين الخاصة بالتمويل والائتمان للقطاع الزراعى وكذا وضع التنظيم والقرارات اللازمة لتوجيه النشاط الزراعى وتنفيذ خطة التنمية الزراعية .

وحتى تؤدى هذه المؤسسات وظائفها بكفاية تامة ؛ فإن الأمر يتطلب توفير الامكانات والمقومات التى تعينها على القيام بأنشطتها المختلفة فى مجال الاقراض والتمويل . وقد أورد المؤتمر الذى عقده الاتحاد الاقليمى للائتمان الزراعى بالشرق الادنى وشمال افريقيا فى مايو ١٩٩٠ أهم المقومات والامكانات الواجب توافرها لمؤسسة الائتمان الزراعى ، والتى تتلخص فيما يلى :

- منح مؤسسات الاقراض استقلالا ماليا واداريا كبيرا ، فيما

يخص اتخاذ القرارات المتعلقة بأعمالها ، مما يرسخ عنصر المسئولية لديها ، ويقوى قدرتها على تسيير شئونها فى إطار محكم لمزيد من الفاعلية .

– تنويع خدمات ونشاطات مؤسسات التمويل التى تعمل فى القطاع الزراعى لتشمل التنمية الريفية بكاملها ، بالاضافة الى المجالات الاقتصادية الأخرى ، بغرض زيادة فاعلية مؤسسات التمويل وتوزيع المخاطر التى تتعرض لها .

– وضع أنظمة تأمين وإنشاء صناديق ضمان لمواجهة المشاكل الناتجة عن عجز المقترضين فى الوفاء بالتزاماتهم المحلية تجاه هذه المؤسسات فى حالة تعرضهم لكوارث طبيعية أو خسائر طارئة .

– اعفاء المؤسسات التمويلية من الضرائب والرسوم وارباح الاعمال اعفاء كاملا أو جزئيا ، مع منحها الحق فى نقل أرباحها الى حساب الاحتياطى بغرض زيادة المقدرة المالية لهذه المؤسسات ، وبالتالى خفض تكاليف الاقتراض لمصلحة المزارع .

– قيام السلطات النقدية والمالية بتطبيق شروط واجراءات أكثر مرونة فى تعاملها، مع مؤسسات الاقتراض الزراعى ، نظرا لطبيعة عملها ونوعية الفئات التى تتعامل معها .

– أن تسعى مؤسسات الائتمان الى استقطاب المدخرات الريفية لزيادة مقدرتها على منح القروض للزراع والمستثمرين فى المشروعات الزراعية .

– العمل على ايجاد نظام ائتمانى يتضمن تقليل الوقت الذى تستلزمه العملية الائتمانية والاجراءات التى تتبع خلالها .

– استخدام الأساليب التكنولوجية المتطورة فى العمليات الحسابية والقيود الدفترية واستخراج البيانات وتوثيقها وتوصيلها إلى العملاء ، ونشر المعلومات والبيانات والتقارير والحسابات الختامية ، مع ملاحظة ظروف المتعاملين وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية .

القواعد الأساسية للائتمان الزراعى :

تضمنت الدراسات والبحوث التى أعدتها مؤسسة الائتمان الزراعى وقدمت الى المؤتمرات والندوات المحلية والاقليمية ، موضوعات الائتمان الزراعى وقواعده وبرامجه ، ومنها ما تناولته ندوة التخطيط الاستراتيجى عام ١٩٩٠ عن طريق عدد من الخبراء المصريين والأجانب وفى مقدمتها تقرير وكالة التنمية الدولية (خطة العمل السنوية الثالثة) .

وتخلص القواعد الأساسية التى يجب ان تؤخذ فى الاعتبار عند تخطيط وتنفيذ برامج الائتمان ، فيما يلى :

– أن يكون حجم القرض وافيا بحاجة المحصول الذى يقدم من أجله حتى يكون الائتمان الزراعى قادرا على ادراك أهدافه وغاياته . إذ قد يؤدى عدم كفاية القروض الاستثمارية الى اضطرار المستثمر الى اللجوء الى مصادر غير شرعية للاقتراض منها ، ومن ثم تتوقف المشروعات الزراعية .

– مراعاة عدم المبالغة فى حجم القرض ، لأنه قد يؤدى الى اهدار جزء من الأموال المتاحة للمقترض ، وبالتالى رفع تكلفة الانتاج ، ومن ثم يتطلب الأمر ايجاد توازن سليم فى تحديد حجم القرض بأنواعه وتعيين مدده بصورة منضبطة ، للاستفادة منه وفق معايير اقتصادية سليمة بالنسبة للقروض .

– يجب تقديم القروض فى مواعيد استخدامها ، حتى تستثمر فى الاغراض المحددة لها ، مع ضرورة متابعة استخدام كل قرض ، والتأكد من استخدامه فى الغرض المخصص له .

– ضرورة الحرص على تقليل تكلفة الائتمان حتى لا يكون القرض عبئا ماليا واقتصاديا تنوء بحمله العملية الانتاجية ، مما ينجم عنه استقطاع جزء غير مناسب من عائد الانتاج . ولهذا يجب ضغط هذه التكلفة الى حد التوازن فى مكوناتها ، سواء من ناحية الفائدة أو العمولات أو مصروفات المنح والسداد .

- أن يمتد الائتمان ليخدم كل الزراع ، وأن تكون الاولوية لصغارهم ولمن هم اكثر حاجة الى الاقتراض . على أن يطبق ذلك عن طريق خطة ائتمانية ، توفر لها الدولة الموارد اللازمة من الموازنة الحكومية ، ومن البنك المركزى أو من سندات وأذونات تصدرها لهذا الغرض ، بما يؤدى الى توافر اعتمادات التمويل اللازم وانسيابه بسهولة وشروط ميسرة الى مؤسسات الائتمان الزراعى .

- أن يؤخذ فى الاعتبار وضع شروط مريحة وواضحة ومبسطة للاقراض ، تتضمن تيسيرات كافية للزراع تلائم ظروفهم وأموالهم ، وتحد مما يتعرض له انتاجهم من مخاطر متعددة .

- أن تكون خطة الائتمان مرنة ، وتعتمد على الدراسات الائتمانية والتكنولوجية والقواعد المحددة ، وأن تستجيب للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى القطاع الزراعى ، مع ضرورة مراعاة قدرة مؤسسة الائتمان على استيعاب كافة الانشطة الريفية والزراعية بصورة متكاملة .

مسيرة الائتمان الزراعى :

بدأت مسيرة الائتمان الزراعى فى مصر عام ١٨٨٠ ، بانشاء البنك العقارى المصرى ، حيث استهدف نشاطه تقديم قروض عقارية لملاك الاراضى الزراعية . ولكن قروضه لم يستفد منها سوى كبار الملاك ، ولم تكن مشروطة باستخدامها فى اغراض زراعية ، ومن ثم أسيء استخدامها والاستفادة منها .

وفى عام ١٨٩٦ ، أجرت الحكومة تجربة اقراض الفلاح ومدته بالتمويل الذى يحتاج اليه ، الا أنها لم تستمر طويلا ، حيث تركت مسئولية الاقراض الزراعى للبنوك الاجنبية . وفى سنة ١٨٩٨ ، صدر أمر عال آلى جماعة من المولين الاجانب بتأسيس بنك ، اطلق عليه اسم « البنك الاهلى » وبلغت قيمة الأموال التى اقترضها للقيام بهذه المهمه ٢٥ ألف جنيه ، وذلك خلال المدة من ١٨٩٠ حتى ١٩٠١ . غير أن البنك الاهلى لم يقم بتمويل مثمر للخدمات الزراعية الأساسية ، تتعلق بالضمانات الواجب تقديمها ، والتى ما كان ميسورا للمزارعين - خاصه صغارهم - تقديمها . ولذلك لم يحقق البنك فائدة تذكر للنشاط الزراعى .

وفى عام ١٩٠٢ تأسس البنك الزراعى المصرى ، الذى لم يستهدف مصلحة الفلاح كما ينبغى ، وانما كان تركيزه على إقراض المال لمن يقدم الضمان ، وهو ما يصعب على المقترض استيفاؤه . وقدم البنك حجما من القروض لا بأس به الا أن سوء استخدامها ادى الى تحمل المزارعين تراكمات كبيرة من المديونية ، مما نجم عنه نزع كثير من الملكيات الزراعية من أصحابها ، الامر الذى جعل الحكومة تصدر قانونا فى سنة ١٩١٢ يقضى بعدم جواز نزع الملكيات الصغيرة التى لا تجاوز خمسة افدنة .

وفى عام ١٩٢٠ تأسس بنك مصر ، وهو بنك تجارى ، وأخذ يقرض الملاك - بالاضافه الى البنوك الاجنبية الاخرى - بضمانات واجراءات وفوائد ينوء بها النشاط الزراعى ، نظرا لعدم اتفاقها مع طبيعته ، فتعرض المزارعون للارتباك وسوء الحال .

وفى عام ١٩٢٣ - بعد صدور قانون التعاون الاول - أدركت الحكومة ضرورة تدبير مصدر مستقر للائتمان الزراعى ، فاصدرت قرارا يخول للجمعيات التعاونية الزراعية أن تحصل من بنك مصر على احتياجاتها من القروض بفائدة ٥٪ وصرحت للبنك بأن يصرف هذه القروض من الاعتماد الذى خصصته الحكومة لحساب السلف الصناعية .

وفى عام ١٩٢٧ أودعت الحكومة ربع مليون جنيه فى بنك مصر واضافت اليه ١٠٠ ألف جنيه ليصبح الاعتماد ٣٥٠ ألف جنيه لتقدمه فى شكل قروض للجمعيات الزراعية بفائدة ٤٪ وتم صرف قروض لها ، وان كانت فائدتها مرتفعة ، فضلا عن اشتراط ضمان اعضاء مجلس

الادارة بملكياتهم مقابل هذه القروض ، مما جعل الاستفادة منها محدودة .

وازاء فشل عمليات التمويل الزراعى عن طريق اجهزة غير متخصصة رأت الدولة أن الامر يقتضى – لتحقيق التنمية الزراعية – ضرورة قيام منشأة متخصصة فى الاقراض الزراعى والتعاونى ، تكون قريبه من المزارعين .

وبعد دراسات مستفيضة تولاها المجلس الاقتصادى الاعلى صدر المرسوم بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٣٠ يتضمن الترخيص للحكومة بالاشتراك فى تأسيس بنك زراعى فى صورة شركة مساهمة ، وتلاه صدور مرسوم لتأسيس البنك بتاريخ ٢٥ يوليو ١٩٣١ ، باسم بنك التسليف الزراعى المصرى ، برأس مال قدره مليون جنيه ، يوزع مناصفة بين الحكومة وبين بعض البنوك العقارية والتجارية ومنشآت ومساهمين آخرين .

ويعتبر رجال الاقتصاد أن تأسيس بنك التسليف الزراعى كان خطوة جادة من الحكومة ، وقصد بها مواجهة المصالح الاجنبية ، وتحقيق مصالح الزراع فى مصر .

وتخلص أهم الاهداف التى سعت الدولة الى تحقيقها من تأسيس هذا البنك فيما يأتى :

– تمكين الدولة من الاشراف على سياسة الاقراض الزراعى وتوجيهها ، بما يعود على الاقتصاد القومى وعلى جماهير الزراع بالنفع الكبير .

– تشجيع البنوك الاجنبية على المساهمة فى رأس مال بنك تملك الدولة الجزء الاكبر من رأس ماله ، بقصد الحفاظ عليه وتنميته ، خاصة وانها لم تطرح اسهم البنك للاكتتاب العام ، لضعف القدرة الاستثمارية لدى المواطنين ، وعدم وجود فوائض مالية لديهم لظروف الازمة الاقتصادية وانعدام الثقه بين الحكومة والمواطنين .

– كان من الضرورى اشراك البنوك الاجنبية فى تأسيس البنك ، حتى توافق الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة على قانون التاسيس بمساهمة هذه البنوك فيه ، وبهذا تضمن عدم معارضة الجمعية العمومية بقيام بنك متخصص فى الائتمان الزراعى .

وكان الهدف من اشراك البنوك الاجنبية فى رأس المال هو تشجيعها على تنمية الاموال التى ساهمت بها ، بالاضافة الى ان احتمال تغطية رأس المال كان غير ممكن فى ظل ظروف الازمة الاقتصادية وقتئذ . لذلك كان من الضرورى ان تجذب الحكومة رأس المال الاجنبى ليسهم فى رأس مال هذا البنك .

وقد مر هيكل الائتمان الزراعى – منذ انشاء بنك التسليف وعلى امتداد أكثر من ستين عاما – بمراحل متعددة ، لكل منها صفات وأوضاع خاصة بها . تعبر كل منها عن مرحلة من مراحل الائتمان الزراعى وبرامجه ومستوياته وتطوره ، وهى كما يلى :

المرحلة التأسيسية (١٩٣١ - ١٩٤٧) : وقد بدأت بانشاء بنك التسليف الزراعى عام ١٩٣١ ، وكان الهدف من انشائه تحقيق الخدمة العامة للزراع ، وليس الربح . وتكمن هذه الخدمة العامة فى تنمية الثروة الزراعية ، عن طريق مد الزراع بقروض موسمية للزراعات ، وقروض اخرى لاقامة المنشآت الزراعية وحيازة الماشية وتربيتها ، وشراء الآلات الزراعية وتشغيلها .

وخلال هذه المرحلة اشترط البنك لصرف القروض : أن يكون المقترض مالكا لارض زراعية تقدم كضمان لاسترداد القروض فى مواعيد استحقاقها ، وأن يكون من صغار الملاك . وقد كان المعيار الذى تحددت على اساسه الملكية الصغيرة هو ٤٠ فدانا مهما كانت جودتها .

وفى عام ١٩٣٣ تعدل التعريف بأن المالك الصغير هو من يحوز تسعين فدانا . وفى بداية عام ١٩٣٦ ، رأت وزارة المالية ان يكون حد الملكية الذى تمتد اليه خدمات البنك هو ٢٠٠٠ فدان . ثم حدث تعديل فى

السياسة الائتمانية عام ١٩٣٩ حيث اتيح للمستأجرين الحصول على الاموال اللازمة لهم بشرط ضمان الاراضى التى يستأجرونها ، وبذلك استفادت هذه الفئة لاول مرة من خدمات البنك .

مرحلة التحول التعاونى (١٩٤٨-١٩٥١) : وفيها صدر القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٩ الذى يقضى بتحويل بنك التسليف الى بنك تعاونى . وبدأ هذا التحول بتعديل نظام بنك التسليف ، حيث اشتركت الجمعيات التعاونية فى رأس ماله ومثلت فى مجلس ادارته بعدد محدود من الاعضاء . وتغير اسم البنك ليصبح « بنك التسليف الزراعى والتعاونى » .

مرحلة التوسع التعاونى (١٩٥٢-١٩٥٦) : وفيها تغيرت سياسة الائتمان الزراعى بصدور قانون الاصلاح الزراعى . وقد كان التغيير يستهدف مصلحة صغار الفلاحين . وتقرر ان يكون اقراض المستأجرين بضمان المحصول الناتج عن الزراعة ، دون الزامهم بتقديم ضمان عقارى .

مرحلة الانتشار التعاونى (١٩٥٧-١٩٦١) : وفيها قامت الدولة بتغيير شكل الائتمان المصرفى ، باصدار قانون تمصير البنوك وشركات أموال دول العدوان الثلاثى ، وتقرر انشاء المؤسسة الاقتصادية المصرية .

وكان تمصير البنوك خطوة أولى لتحرير الاقتصاد المصرى ، تبعها قرارات التأميم ، ووضعت الحكومة نظاما جديدا للائتمان الزراعى يتضمن تحويله من الصورة الفردية الى صورة اخرى تعاونية . وأتيح لمستأجرى الارض الزراعية الحصول على المال اللازم لزراعاتهم دون حاجة الى ضمان الملاك أو أى ضمانات اخرى اكتفاء بضمان المحصول .

واعتبارا من عام ١٩٦١ ، أوقف البنك تعامله مع الزراع بصفتهم الفردية . وبدأ التعامل معهم من خلال جمعياتهم التعاونية التى بلغ عددها أكثر من ٤٠٠٠ جمعية ، بالاضافة الى تعاونيات الاصلاح الزراعى ، وبذلك أصبح البنك يتعامل مع أكثر من مليون وربع مليون حائز .

مرحلة الائتمان لكل الحائزين (١٩٦٢-١٩٦٦) : شهدت هذه المرحلة صدور قوانين التحول الاشتراكى عام ١٩٦١ . وقد حرصت الدولة خلالها على توفير انواع الخدمات الاقتصادية وتيسير حصول الزراع على مستلزمات الانتاج الزراعى .

واتسمت هذه المرحلة بالتعاطف مع الفلاحين ، فقد أصدر البنك تعليماته لموظفيه بصرف القروض دون النظر الى مديونية الفلاحين أو توفير الضمانات لديهم ، وذلك بالنسبة للقروض العينية ، أما القروض النقدية فاقتصر سحبها على من سدد للبنك عن العام السابق ، بما فى ذلك الاقساط المستحقة عليه . وامتدت حدود الدعم والتيسير للزراع ، الى زيادة سقوف الائتمان لمجموع ما يصرف من قروض لمعظم الزراعات ، وفتح باب الائتمان لمن يرغب فى صرف اية كمية من الاسمدة بهدف زيادة انتاجه من المحاصيل . كما ادخلت انواع جديدة من القروض ، مثل سلف انشاء البساتين وسلف تحت حساب توريد المحاصيل كالقمح والقطن والارز . وألغيت الحدود القصوى المقررة لمجموع ما يصرف من قروض لاغلب الزراعات .

مرحلة تصحيح مسار الائتمان (١٩٦٧-١٩٧٦) : وفيها اعيدت بنوك القرى لتقوم بدورها فى هيكل الائتمان الزراعى . واعتبرت هذه البنوك اجهزة مالية للجمعيات ، مهمتها ادارة التمويل الذاتى والاشراف على توظيف الاموال باقل تكلفة واستثمارها ثم اعادة استردادها ، بالاضافة الى تنمية الودائع والمدخرات لهذه الجمعيات .

وقد اقتصرت الدولة عند إنشائها هذه البنوك للمرة الثانية على محافظتين ، وانحصرت خدماتها فى الجمعيات التى تخدم زمام ١٥٠٠ فدان ، ثم اخذت فى التوسع حتى شملت كل المحافظات . وتعددت مسئوليات بنوك القرى ووظائفها واصبحت تتولى مستلزمات الانتاج

الزراعى ، وصارت هى الموزع الوحيد لها ، بالاضافة الى اعداد وتوزيع القروض النقدية والعينية طبقا للمساحة المنزرعة والمقررات المحددة للكميات التى توزع ، وانواع المحاصيل .

مرحلة بنوك القرى (١٩٧٧-١٩٨٠) : خلال هذه المرحلة أصبحت العلاقة مباشرة بين بنوك القرى والزراع بدون وساطة الجمعيات التعاونية فى القرى .

ويعتبر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ القاعدة الاساسية لاختصاصات ووظائف هذه البنوك ، حيث تتضمن احكام هذا القانون قواعد الاقتراض والتحصيل ، كما تقرر حق الامتياز العام ، وتوقيع الحجز الادارى ، وان يكون لمستحقات البنك الرئيسى والبنوك التابعة له امتياز عام على جميع اموال المدين من منقول وعقار ، وتستوفى مباشرة بعد المصروفات القضائية ، ولها حق تحصيلها بطريق الحجز الادارى . ويكون للمبالغ التى تقرضها للغير بغرض استصلاح الاراضى أو اقامة المنشآت امتياز خاص على الاراضى والعقارات التى صرفت من اجلها .

مرحلة الخدمة الائتمانية (١٩٨٠-١٩٩٠) : مضمون هذه المرحلة ، هو تجميع وربط العوامل الرئيسية التى تؤدى الى تعظيم الانتاج الزراعى ، وتعنى بذلك ربط الارشاد الزراعى والبحوث الزراعية بالائتمان الزراعى .

وخلال هذه المرحلة وفى نهايتها بدأت متغيرات اقتصادية تحيط بالقطاع الزراعى ، واصبحت تشتمل على اعادة تنظيم مؤسسات الائتمان الزراعى (البنك الرئيسى وبنوك المحافظات) بهدف ان يصبح كل منها كيانا اقتصاديا قابلا للنمو السريع ، يعمل بمفهوم اقتصادى ، وعليه ان يمارس تقديم السلف النقدية فقط طبقا للنظام الادارى المستخدم فى البنوك التجارية ، دون الالتزام بالنظم الادارية الحكومية السارية فى الوحدات الحكومية ووحدات القطاع العام .

كما تم وضع استراتيجية جديدة ، تحدد وظيفة البنك باعتباره متخصصا فى الاعمال الائتمانية والمصرفية لتحقيق التنمية الزراعية والريفية ، ويعمل وفقا للنظم السائدة فى البنوك الاخرى . وكان من اهم النتائج التى ترتبت على تطوير البنك فى هذه المرحلة قدرته على نشر الوعى الادخارى وتجميع مدخرات المزارعين ، وبهذا اصبحت بنوك القرى تمثل ادارة مصرفية قريبة من متناول يد الزراع .

وتجدر الاشارة الى انه فى مرحلة التحرر الاقتصادى ، فان تخطيط نظام الائتمان الزراعى وتنفيذه بما يطابق مبادىء وبرامج هذه المرحلة ، يرتبط به تنظيم جديد للبنك مستندا الى اساليب تكنولوجية حديثه ، وبحيث يؤدى وظائفه بطريقة تختلف عن اسلوبه فى ظل الاقتصاد المغلق ، عندما كان يقوم بمعاملات تجارية كثيرة ، وتوزيع واستلام مستلزمات الانتاج والمحاصيل الزراعية .

ولقد صار ضروريا ، ان يصبح الائتمان الزراعى وسيله ايجابية فى التنمية الزراعية سواء على المستوى القومى أو مستوى الزراع ، وذلك عن طريق توسيع حيز القروض الاستثمارية التى تخدم التنمية الزراعية وتوسع آفاقها . كما تتيح فرصا واسعة للتشغيل .

مرحلة التسعينات (*التحرر الاقتصادى*) : سار القطاع الزراعى خلالها بخطى واسعة مع بداية التسعينات ، وبدأ بنك التنمية والائتمان الزراعى مرحلة جديدة ، ذات طابع خاص . فقد حدث تطور هام فى أنشطة البنك ، بما يتفق مع قواعد التحرر الاقتصادى ، ويساير الزيادة المطردة فى حجم الاقراض اللازم لتوفير التمويل المطلوب لاغراض الانتاج الزراعى المختلفة ، وعلى طول مراحل هذا الانتاج ، بدءا من عمليات اعداد التربة للزراعة وانتهاء بمرحلة الحصاد واعداد المحاصيل للتسويق .

ويقوم بنك التنمية والائتمان الزراعى بتقديم خدماته الائتمانية والتمويلية عن طريق شبكة اتسعت افقيا ورأسيا وانتشرت فى كل انحاء

الريف . وقد بلغ حجم هذه الشبكة بمستوياتها المختلفة ، ما يأتى : البنك الرئيسى – ١٧ بنك محافظة – ١٥٨ فرعا بمراكز المحافظات – ٨٣٥ بنك قرية – ٨١٣ وحدات مصرفية . كما وصل حجم تعامل البنك الى أكثر من ١٠ مليارات جنيه فى ٣٠ يونيو ١٩٩٥ ، بعد أن كان ٨,٥ مليار جنيه فى عام ٩٣ / ١٩٩٤ ، وتطور حجم الائتمان الزراعى والاستثمارى ليصل إلى أكثر من ٥ مليارات جنيه عام ١٩٩٥ .

ومع هذا التطور فى حجم القروض ، حدث تطور كبير فى حجم الودائع والمدخرات ليصل الى أكثر من ٣ مليارات جنيه عام ١٩٩٥ .

كما حصل البنك على منح رأسمالية متتابعة لتدعيم رأسماله واستطاع أن يحصل على مجموعة من القروض الدولية ، لتمويل انشطته فى مجالات التنمية الزراعية .

وفى خلال هذا التطور فى نظام الاقراض الزراعى ، اتجه بنك التنمية والائتمان الزراعى الى تطبيق القواعد الاتية :

– اعداد دليل الاجراءات الائتمانية ، الذى أدى الى سهولة وسرعة منح القروض للمزارعين .

– تطبيق مبدأ تفويض سلطات اعتماد القروض لمديرى بنوك القرى .

– تحويل البنك من موزع لمستلزمات الانتاج الى بنك يقوم بالاعمال الائتمانية والمصرفية فقط .

– تطبيق مبدأ الجدارة الائتمانية فى منح القروض وعدم المغالاة فى طلب الضمانات العقارية .

– انشاء بنوك قرى متنقلة لخدمة العملاء بالاماكن المتباعدة والاراضى المستصلحة وخدمة شباب الخريجين من اماكن تجمعاتهم بمناطق الاستصلاح الجديدة .

– تقديم القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الاجل لكافة مجالات الانتاج الزراعى ، سواء للمنتجين الزراعيين أو العملاء الذين يقدمون خدمات للمنتجين من تداول المدخلات أو المخرجات الزراعية .

– تمويل المشروعات الصغيرة من البنوك مباشرة أو من خلال الصندوق الاجتماعى . مما يحد من هجرة العمالة من الريف ، ويساعد على توفير العمل أمامهم .

– المساهمة فى رؤس أموال بعض الشركات والبنوك التى يتصل نشاطها بالتنمية الزراعية .

– توفير النقد الاجنبى اللازم لاستيراد الالات والمعدات اللازمة للمساهمة فى أغراض التنمية الزراعية والامن الغذائى والتصنيع الزراعى والمشروعات المرتبطة بالتنمية الزراعية .

– التوسع فى الائتمان الممنوح لتنمية المرأة الريفية على أساس أن هذا النوع من النشاط يتصف بانخفاض تكلفته وبالتالى امكان تسويقه بسهوله . مع تحويل المجتمع الريفى الى وحدات منتجة توفر مجالات جديدة للنشاط الزراعى .

هذا وقد ترتب على هذا التطور فى أعمال بنك التنمية والائتمان الزراعى : زيادة حجم تعامل الزراع مع البنوك الزراعية فى مختلف أنواع القروض ، مع تصاعد حجم الودائع والمدخرات من القطاع العائلى .

وقد انعكست هذه التطورات على نظام الائتمان الزراعى بما يجعله قادرا على تقديم خدماته بصورة أفضل .

القروض الزراعية وتطويرها :

تنقسم القروض التى تقدمها بنوك الائتمان الزراعى بحسب آجال منحها الى ثلاثة أقسام ، هى : قروض قصيره الاجل ، وقروض متوسطة الأجل ، قروض طويلة الاجل .

– **القروض قصيرة الاجل :** وقد خصصت لتمويل انتاج المحاصيل الزراعية ، وتشتمل على النفقات الخاصة بمستلزمات الانتاج ، أو للخدمات الزراعية وللتسويق ، وتسمى احيانا بالقروض

الموسمية لانها تقدم حسب المواسم الزراعية ، وقد تصرف كلها نقدا ، ليتولى الزراع شراء حاجات الزراعة بانفسهم ، او تقدم عينيا فى شكل مدخلات زراعية .

وهذه القروض يجب أن تفى بحاجات المحصولات كلها ، إذ أنها عندما تكون غير وافية بالغرض ، تؤدى غالبا الى قصور الانتاج ، وإن كان هناك اختلاف فى وجهات النظر حول ما اذا كانت قروض المحاصيل الزراعية تعتبر قروضا انتاجية صرفه ، بمعنى انها يجب الا تشتمل على اى هامش لمواجهة المصروفات الاستهلاكية الجارية للمقترضين ، مثل مصروفات معيشة الاسرة الريفيه . فالبعض يؤيد هذا الاتجاه حتى لا تتحول القروض الى الاستخدام الاستهلاكى ، مما يصرفها عن أغراضها الاساسية . بينما يرى آخرون أن تؤخذ معيشة الاسرة وتكاليفها فى الاعتبار ، ومن ثم تتضمن قروض المحاصيل الزراعية جزءا لتغطية هذه النفقات . ومع ذلك فان هذا الاجراء لا يخرج القروض عن طبيعتها الانتاجية .

وتوضح بيانات بنك التنمية والائتمان الزراعى ، أن القروض الموسمية قصيرة الاجل تمثل الجانب الاكبر من القروض التى تصرف للزراع ، وانها فى تزايد مستمر سنويا مع زيادة تكلفة الانتاج . وقد كان حجم القروض قصيرة الاجل هو ٢١١,٦ مليون جنيه عام ٨٠ / ١٩٨١ ، ارتفع الى ١٢٦٤,٢ مليون جنيه عام ٨٩ / ١٩٩٠ ثم ارتفع الى ٢٥٧٧ مليون جنيه عام ١٩٩٥ .

وتظهر بيانات البنك ، أن معدل تزايد القروض الاستثمارية قصيرة الاجل كان اسرع من معدل تزايد السلف النقدية والعينية التى تصرف لتوفير جانب كبير من النفقات الزراعية . ويمكن القول بان هذه القروض كان لها أثر كبير فى وجود شبكة واسعة من هذه المشروعات ، اسهمت بقدر ملحوظ فى زيادة الانتاج الحيوانى والداجنى ، وان كان قد واجه معظمها مشكلات وعقبات شديدة وانتاب بعضها نواحى القصور والانحراف عن الغرض التى قدمت من أجله .

- القروض المتوسطة والطويلة الأجل : اما القروض الاستثمارية متوسطة الاجل وطويلة الاجل فقد سارت فى نفس الاتجاه التصاعدى خلال نفس الفترة ، إذ بلغ حجمها عام ٨٠ / ١٩٨١ حوالى ٩١,٣ مليون جنيه ثم اخذت فى الزيادة سنة بعد أخرى حتى وصلت الى حوالى ٨٠٠ مليون جنيه عام ٨٩ / ١٩٩٠ . ثم جاوزت مليار جنيه عام ٩٤ / ١٩٩٥ . ويمكن القول أن نحو ٨٠٪ منها قدمت كقروض استثمارية لمشروعات الثروة الداجنة والثروة الحيوانية والميكنة الزراعية .

وتوضح بيانات بنك الائتمان الزراعى أن هذه القروض تزايدت سنويا نتيجة التوسع فى مشروعات التنمية الزراعية بالنسبة للمشروعات الثلاثة السابقة . اما مشروعات الثروة السمكية فلم تتجاوز القروض التى قدمت لها ٤ ملايين جنيه ، وكذلك الحال بالنسبة لمشروعات استصلاح الاراضى التى لم تتجاوز ١٢ مليون جنيه عام ٨٩ / ١٩٩٠ . وذلك على الرغم من اهمية هذه المشروعات فى مجال التنمية الزراعية الرأسية والافقية على السواء .

ويطلق على هذه القروض قروض التنمية لان هدفها هو زيادة الانتاج والتوسع فيه ، وكذا تنويع مصادره وزيادة فرص العمل والدخل الزراعى ولهذا فان المشروعات الخاصة بالثروة السمكية والتصنيع الزراعى لابد أن تلقى اهتماما كبيرا وعناية أكبر مما حظيت به خلال الثمانينات .

ضمانات القروض :

يقوم بنك الائتمان الزراعى بتحصيل السلف فى موعد استحقاقها لتدخل الاموال دورة الائتمان من جديد ، وكان البنك يطلب من الزراع قبل الخمسينات ضمانا ، وهو الارض التى يزرعونها ، وهذا النوع من الضمان يطلب من الزراع استبعاد المستاجرين ، وكذلك الملاك الذين

لا يملكون مستندات ملكية اراضيهم – حيث كانت كثير من الملكيات غير مسجله أو غير محددة ، أو فى حالة شيوع مع ملكية الاخرين ثم تبين أن الارض الزراعية ، ليست الضمان الامثل للقروض الزراعية ، لأن اجراءات رهنها وكذا أعباء الرهن الماليه والادارية معقدة بالنسبه للبنوك الزراعية ، فضلا عن أنها مرهقه بالنسبه للمقترض نفسه وبهذا اتجهت المصارف نحو اعتبار المحصول والقدرة الانتاجية للمقترض هما الضمان الاساسى للقروض .

ويمكن القول اجمالا ، ان نظام الائتمان الزراعى يستند اساسا إلى ضمان المحصول ، بالاضافة الى مجموعة من الضمانات تعتبر مكملة له ومرتبطة به ، وهى :

أولا : ضمانات انتاجية : وتهدف الى استخدام القرض فى الانتاج الذى خصص له بحيث يتوفر للمقترض دخل يكفى لسداد قيمة القرض عندما يحين موعد السداد ، وهو موعد الجنى والحصاد للمحصول ، على أن يتبقى للمقترض هامش مناسب من الربح بعد سداد ما عليه من ديون ، وهذا النوع من الضمانات يتحقق من خلال القواعد الآتية :

– عدم صرف القروض الا لحائز الارض الزراعية سواء كان مالكا أو مستأجرا ، ويعنى ذلك عدم صرف قروض عن نفقات زراعية الا لمن يزرع ارضا فى حيازته .

– صرف جزء من القرض فى شكل مواد عينية (اسمدة – بذور – مبيدات – فوارغ) وذلك بهدف تحقيق غرضين رئيسيين :

• تكثيف الانتاج الزراعى ، حيث يحصل على تقاوى ذات كفاءة انتاجية عالية ، كما توفر لهم اسمدة ذات صفات جيدة ومبيدات فعاله مما يحقق للزارع انتاجا وفيرا .

• ضمان استخدام القروض فى الانتاج وعدم تسربها للانفاق الاستهلاكى .

– ضرورة اتباع المقترض للقوانين والقرارات التى تحدد نظام الاستغلال الزراعى فى المنطقة .

ثانيا : ضمانات قانونية : وتهدف الى صيانة الاموال وامكان تحصيل القروض ، وهى اما ضمانات مدنية تخول للقروض أولوية فى التحصيل ، أو فرض عقوبات توقع على من يحصل على قروض بدون وجه حق .

ويشتمل القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ الخاص بتنظيم بنك التنمية والائتمان الزراعى على احكام وردت بالمادة ١٧ منه تقضى بضرورة توفير محاور اساسية تعتبر ضمانات لتحصيل القروض ، هى :

– يكون لمستحقات بنك الائتمان الرئيسى والبنوك التابعة له لدى الغير امتياز عام على جميع اموال المدين من منقول وعقار ، وتستوفى مباشرة بعد المصروفات القضائية .

– يكون للبنك الرئيسى والبنوك التابعة له حق تحصيل المستحقات بطريق الحجز الادارى .

– يكون للقروض التى تمنح لاستصلاح الاراضى أو اقامة منشآت زراعية عليها امتياز خاص على الاراضى والعقارات التى صرفت من اجلها هذه القروض .

– تقرير عقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر وغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو احدى هاتين العقوبتين لكل من يحصل بغير وجه حق على سلفة نقدية أو عينية اذا تم ذلك نتيجة تعمده الإدلاء ببيانات غير صحيحة ، ويعاقب بالعقوبة نفسها كل من سهل له ذلك من الموظفين .

القروض العينية : استمر بنك الائتمان الزراعى يقدم قروضا عينية لسنوات طويلة ، تجاوزت قيمتها نصف مجموع القروض التى يقدمها البنك الى الزراع سنويا ، وذلك عن طريق بنوك المحافظات وبنوك القرى ، التى كانت تتولى توزيع معظم عناصر مستلزمات الانتاج الزراعى طبقا لقواعد تحددها القرارات الوزارية التى كانت تصدر بصفة دورية ، ومن المتوقع بعد نقل اختصاص ومسئولية عمليات

توزيع بعض مستلزمات الانتاج الزراعي للقطاع الخاص (شركات أو أفرادا) أن يقتصر دور البنك على تقديم السلف النقدية للزراع .

تنظيم هيكل الائتمان الزراعي :

انتهى تنظيم بنيان الائتمان الزراعي بعد سلسلة طويلة من التجارب والدراسات الى الهيكل الآتي :

– البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي مقره مدينة القاهرة ، وهو عبارة عن شركة قابضة ، في شكل هيئة عامة تمتلك الدولة رأس ماله بالكامل .

– بنوك التنمية والائتمان الزراعي بالمحافظات وعددها ١٧ بنكا ، في كل محافظة بنك ، ورأس مال هذه البنوك مملوك بالكامل للبنك الرئيسي ، وقد تم تكوينها في شكل شركات مساهمة مستقلة .

– يوجد لكل بنك من بنوك المحافظات عدة فروع في المراكز الادارية الموجودة في نطاق المحافظة أو المحافظات المجاورة لها ومجموع فروع البنك يبلغ ١٥٨ فرعا في عام ١٩٩٥ .

– بنوك القرى وقد انشئت بموجب القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ وعددها ٨٣٥ بنكا انشئت في القرى الكبيرة ، ويخدم الواحد منها عددا يتراوح بين ثلاث الى سبع قرى حسب مساحة الأرض الزراعية التي تقع في زمام هذه القرى .

– مندوبيات القرى وتنتشر في جميع القرى تقريبا وعددها ٤٣٨٧ مندوبيّة ، وعن طريقها يتم الاتصال المباشر بالزراع لتقديم القروض الزراعية بأنواعها .

وقد تم تنظيم هيكل الائتمان الزراعي في مصر وأصبح مستقرا بكافة مستوياته . ويتمثل في تنظيم هرمي ، قمته هي المركز الرئيسي بالقاهرة ، وقاعدته عبارة عن شبكة واسعة من وحدات الائتمان الزراعية في كل أنحاء البلاد ، وصار هذا التنظيم يحقق غرضين أساسيين هما : لامركزية التنفيذ والاتصال المباشر بالزراع ، وتوصيل الخدمات اليهم في قراهم .

وقد تم وضع اختصاصات محددة ومهام أساسية لكل مستوى من المستويات المذكورة ، مع تحديد العلاقات بين المستويات المختلفة ، وتمثل بنوك القرى والمندوبيات – وهي تقع في قاعدة نظام الائتمان الزراعي – الوظيفة الأساسية في هذا التنظيم حيث تتولى القيام بعملين أساسيين ، هما : تمويل النشاط الزراعي والتنمية الريفية ، ثم أداء الخدمات المصرفية المتنوعة والمتصلة بكل نواحي الائتمان الزراعي .

ويمكن القول بأن مهمة النشاط المصرفي الذي تتولاه هذه البنوك – بمختلف مستوياتها – ذات جانبين أساسيين ، فهي من ناحية تشكل الاعمال المصرفية العادية ، ومن ناحية أخرى تقوم بتهيئة المدخرات ورؤوس الأموال اللازمة للنشاط المصرفي والتنمية الزراعية ، مع توسيع الحيز الادخاري وتنشيطه لمصلحة الزراع ومصلحة البنك معا .

حول فكرة انشاء بنك للائتمان التعاوني :

في السنوات الأخيرة ، نادى الاتحاد التعاوني الزراعي بضرورة انشاء بنك للائتمان التعاوني ، يتم تأسيسه عن طريق التعاونيات الزراعية ويصبح جزءا من مكونات البنيان التعاوني ، وأحد وحداته الاساسية ، شأنه في ذلك الجمعيات التعاونية العامة ، ويسير تحت اشراف البنيان التعاوني وبتوجيهه . وهذا المطلب قديم ، نادى به التعاونيون منذ حوالى نصف قرن ، حيث تضمن قانون التعاون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ ، حكما يقضي بجواز انشاء بنك تعاوني عام ، يقوم بكافة العمليات المالية والائتمانية التي تتطلبها حاجة الجمعيات .

وفي بداية الاربعينات اتخذت خطوات عملية من أجل تأسيس بنك للتعاون ، ولكن بعد مضي عامين من نشر النظام الأساسي للبنك والاكتتاب في رأس ماله لم تغط قيمة الاكتتابات رأس المال المطلوب

لضعف الموارد المالية للجمعيات التعاونية . ومن ثم طالب المؤسسون الدولة بالمساهمة عن طريق تقديم قرض لتغطية رأس مال البنك ، ولكن الدولة لم تقدم أى عون أو تاييد لتأسيسه . لأنها رأت أن فى ذلك ازدواجا للنشاط المصرفى لا مبرر له ، وأنه ليس من المصلحة أن يمارس البنكان نشاطهما فى مجال واحد ، وقد يكون نجاح أيهما على حساب الآخر .

وفى ابريل ١٩٤٧ ، تم الاتفاق على أن يعدل اسم البنك الى « بنك التسليف الزراعى والتعاونى » ، وعلى أن تتم زيادة رأس ماله بمقدار مليون جنيه ، تغطى مناصفة بين الحكومة وبين الجمعيات التعاونية ، وأن يزيد عدد أعضاء مجلس ادارة البنك بمقدار ستة أعضاء ، تخصص ثلاثة لممثلى الحكومة والأخرى لممثلى التعاونيات . ويعد هذا التطور بمثابة ضمان كاف لأن يتجه البنك اتجاها تعاونيا .

وتنفيذا لهذا الاتفاق ، صدر قانونان يقضيان بتعديل نظام البنك وتطوير وظائفه ، وامتدت أنشطته المصرفية بحيث أصبح مسئولا عن تمويل الحركة التعاونية بأنواعها المختلفة ، بما فى ذلك التعاونيات الاستهلاكية والانتاجية والحرفية . ومن ثم تحول بنك التسليف الى بنك تعاونى".

والدعوة التى ينادى بها التعاونيون والتى تطالب بانشاء بنك تعاونى مازالت قائمة ، ومايزال التعاونيون يواجهون معارضة شديدة ، وفيما يلى عرض لوجهتى النظر المؤيدة والمعارضة .

أولا : وجهة النظر المؤيدة لانشاء بنك تعاونى :

يرى التعاونيون ، أن من الأوفق الاعتماد على أنفسهم وعلى مواردهم فى تسيير شئون البنيان التعاونى ووحداته .

كما يرون أن قوانين الدولة تتيح لهم الفرصة لانشاء بنك تعاونى ، يسهم فى خدمة النشاط التعاونى وانشاء المشروعات اللازمة لهم ، بحيث يصبح الاشراف والتوجيه المباشر فى كل شئونه واختصاصاته لقيادة البنيان التعاونى ، مما يحقق مصلحة التعاونيين بطريقة أكثر فاعلية .

وتجدر الاشارة الى ان الائتمان التعاونى يتمتع بمزايا لاتتوافر لمؤسسات الاقراض التابعة للقطاع العام ، من أهمها :

- صلة الأعضاء بتعاونياتهم وطيدة ، تفوق فى مستواها المؤسسات المالية الرسمية وشبه الرسمية فى تعاملها مع الافراد وتزيد هذه الصلات قوة اذا كانت الجمعيات قوية ونشيطة ، وتتمتع بروح تعاونية حقيقية ، لهذا فان الاعضاء يحرصون على سداد ما اقترضوه .
- الاقراض عن طريق التعاونيات يرتبط بصفة تعليمية وارشادية .
- تساعد التعاونيات أعضاءها فى تنظيم أحوالهم المالية ، والاستفادة بالقروض الى أقصى حد ممكن ، ومن ثم فإنها تقدم إليهم المشورة وتعمل على تنمية الوعى بينهم .
- تختلف المؤسسات التعاونية عن مصادر التمويل الأخرى فى دراستها لاحتياجات الاعضاء وتقديرها طبقا لاعتبارات تستند الى المعرفة والادراك لظروفهم بحكم أحوالهم ودرجة احتياجهم لهذه القروض . كما يمكنها مراقبة سير المشروعات التى تمولها ، وتتبين مدى ما تحقق من نتائج وأهداف ، بحكم ارتباطها بالمقترضين ووجودها معهم ، مع توافر جو من الثقة بينها وبينهم .

ثانيا : وجهة النظر المعارضة لانشاء بنك تعاونى :

تخلص وجهة نظر المعارضين لانشاء بنك للائتمان التعاونى ، مع وجود بنك التنمية والائتمان الزراعى الحالى ، فى النواحى الآتية :

- يجب أن توظف التعاونيات أموالها فى اقامة مشروعات انتاجية وخدمية ، ويكون محور تركيزها هو الانشطة الخاصة بتوريد احتياجات الاعضاء من مستلزمات الانتاج والميكنة الزراعية والتسويق ، وأن يمتد هذا النشاط الى مشروعات الانتاج والتصنيع بدلا من توجيه هذا النشاط نحو التمويل الذى يقوم به جهاز الائتمان المتخصص ، خاصة وانه له

خبرة طويلة فى مجال الائتمان والتمويل منذ بداية الثلاثينات وأصبح يمثل عنصرا أساسيا فيها .

– أن البنيان التعاونى لا يمتلك الاموال والامكانات الكافية لانشاء بنك للائتمان لخدمة هذا البنيان بما يضم من الوحدات التعاونية المنتشرة فى كل القرى والنجوع . كما أن انشاء بنك تعاونى يتطلب عددا كبيرا من الاجهزة الفنية والادارية بمستوى عال من الكفاءة وهو أمر ليس من اليسير توافره .

– أن القواعد المصرفية لا تتغير بقيام بنك للتعاون ، فأغراض الائتمان التى يقوم عليها البنك الجديد هى نفس الاغراض التى يقوم بها البنك الحالى ، حيث الضمانات هى الضمانات ، والفائده هى نفس الفائدة وأسلوب متابعة الائتمان واسترداده لن تتغير . ومن ثم فان انشاء بنك جديد لن يضيف جديدا فى مجال الائتمان الزراعى .

– أن امكانات بنك التنمية والائتمان الزراعى الخاصة بالمبانى والشون والمخازن المنتشرة فى ربوع البلاد تمثل امكانات هائلة تقدر قيمتها بمليارات الجنيهات ، وليس من اليسير اقامة نظير لها أو بديل عنها . وهذا وضع لا يمكن للبنيان التعاونى الحالى تدبيره أو الحصول عليه .

– ليس من مصلحة الحركة التعاونية ، بما تشتمل عليه من تعاونيات متنوعة المستوى والمقدرة والكفاءة ، ان تقوم بنشاط الاقراض الزراعى الذى تكتنفه كثير من المشكلات والمخاطر ، مما يجاوز حدود البنيان التعاونى ومما يعرضه الى فقد أموال كثيرة نتيجة ما قد يحققه بنك الائتمان التعاونى من خسائر ، خاصة وانه سوف ينشأ داخل مناخ يحيط به كثير من اسباب المنافسة .

وفى جميع الأحوال فان الفرصة ماتزال متاحة لمناقشات ومداولات واسعة حول الفكرة المطروحة حتى يمكن التوصل الى الموقف الصحيح الذى يحقق صالح الوطن والمواطنين .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات يوصى بما يأتى :

* تنمية القطاع الزراعى والنهوض بالانتاج لسد الفجوة الغذائية التى أخذت تتزايد وتتسع منذ منتصف السبعينات ، وذلك عن طريق توفير التمويل اللازم لكل الانشطة الزراعية فى مجال التوسع الافقى .

* تدعيم التوسع الافقى من خلال المشروعات التى يتولاها القطاع الخاص فى المرحلة الحالية ، ويتطلب ذلك تيسير الاجراءات التمويلية للمستثمرين ومنحهم القروض اللازمة لهم .

* اتاحة الفرصة لاستخدام الأساليب العلمية والتكنولوجية فى الزراعة المصرية ، سواء فى مجال التوسع الرأسى أو الافقى .

* تطوير نظام الائتمان الزراعى بما يوائم خطة التنمية الزراعية وما تحققه من أهداف اقتصادية واجتماعية على المستوى القومى ومستوى الزراع عامة ، مع التركيز على صغار الزراع بصفة خاصة .

على أن تراعى جوانب التطوير الآتية :

– ان يسير تخطيط الائتمان الزراعى وتنفيذه فى مرحلة التحرر الاقتصادى ، بما يتفق مع مبادىء وبرامج هذه المرحلة ، على أن يرتبط بها ومعها تطوير شامل لمؤسسة التنمية والائتمان الزراعى ، وبحيث يكون هذا التطور مستندا الى اساليب علمية حديثة ، ويؤدى وظائفه فى اطار قواعد مصرفية سليمة .

– يجب عند تخطيط نظام الائتمان الزراعى ان يكون سندا ودعما للتركيب المحصولى المستهدف تحقيقه ، وأن يكون مطابقا ومتوائماً مع مكوناته ، على ان توجه القروض نحو التوسع فى زراعة المحاصيل المرغوب تنميتها او زيادة انتاجها ، وفى مقدمتها المحاصيل التصديرية والمحاصيل الغذائية ومحاصيل التصنيع ، بحيث يصبح الائتمان

الزراعـى ركيـزة أسـاسـيـة للتـركـيب المحصـولى ،وأهـداف التنميـة الزراعية .

– تخفيض سعر الفائدة الى اقل حد ممكن ، مع التركيز فى نواحى الخفض على بعض العوامل الاساسية فى الانتاج الزراعى مثل : الميكنة الزراعية واستصلاح الاراضى ومشروعات التصنيع الزراعى .

– أن تتحقـق ديناميكيـة القـرارات الائتمانيـه وفاعليتها ، وذلك عن طـريق تحـديد شـرائح القـروض ومـدد تقسيطهـا ، بما يطابق تكاليـف الانتـاج الزراعى ، على أن يتم هذا التـحـديد وفق دراسـات اقتصادية دقيقة .

– التركيز على دعم البنيان التعاونى ومساعدتـه على أداء وظائفه .

– رسم برامج الاقراض الزراعى بما يناسب ظروف كل منطقة من مناطق الجمهورية وبما يتفق مع طبيعة الدورات الزراعية والمحاصيل المنزرعه فيها .

– تحديد فئات القروض فى صورة تتصف بالمرونة ، بحيث يكون لكل فئـة منهـا حـد أقـصى وحـد أدنى يسـمح باعطاء حـدود للسلطات الائتمانية للاسترشاد بها عند منح القروض للزراع ، وبما يتفق وقدرتهم الاستيعابية على استخدامها والاستفاده منها ، وبما يتواكب مع عوامل الانتاج وتكلفته ومردوده .

– اعطاء المتعاملين حرية تتبع معاملاتهم بصورة دورية ؛ عن طريق اخطارهم بكشوف معاملاتهم بصفة دورية ومنتظمة ، أسوة بما هو متبع فى البنوك التجارية ، وأن يكون لهم حق مراجعة حساباتهم مع الوحدات المقرضه ، حتى يطمئن كل منهم الى صحة معاملاته . مع استمرار عنصر الثقة فى أجهزة الائتمان .

– اعادة تنظيم العلاقة بين وحدات بنك التنمية والائتمان الزراعى وبين الجمعيات التعاونية ، بأن تكون الجمعية التعاونية وحدة قائمة بذاتها من الناحية الحسابية ومسك دفاترها ، على أن تقوم بنفسها بتوزيع القروض على أعضائها واستردادها منهم ثم سدادها للبنك بمعرفتها . وذلك أسـوة بما هو مـتبع مع تعاونيـات الاصـلاح الزراعى منذ بداية تعاملها مع البنك .

– توفـير الائتمـان الاسـتـثمـارى بأقصى قدر ممكن ، وذلك بهدف تمويل مشروعات استثماريه كبيرة يحتاج اليها القطاع الزراعى من أجل تنشيطه ورواج الزراع والمستثمرين .

– إجراء دراسة شاملة حول فكرة قيام بنك للأئتمان التعاونى مع الأخذ فى الاعتبار دعم البنيان التعاونى ، وتوفير الامكانات المادية ، وتيسير الاجراءات للتعاونيين كافة ولصغار الزراع خاصة .

الإرشـــاد الزراعـــى

أصبح تحديث الزراعة فى مصر قضية تفرضها متطلبات تأمين الغذاء والكساء للسكان ، وتوفير المواد الخام اللازمة للصناعة ، بالاضافة إلى إتاحة فرص العمالة الحقيقية للآلاف من الشباب الذى يعانى من البطالة . ولكى يتم ذلك فلا بد من وضع كل نواتج التقدم التكنولوجى الزراعى موضع التطبيق الواقعى ، وهى عملية لا تتم من خلال جهود فردية ، أو من خلال أجهزة غير متخصصة ، وإنما تتطلب القدرة على التعامل مع المبتكرات التكنولوجية الزراعية ، بكل ما تتضمنه من حقائق ونظريات علمـيـة قـد تكون مـعـقـدة ، والتـعـامل فى نفس الوقت مع المزارعين الذين تستند أنماطهم السلوكية الزراعية إلى التقاليد والسلوكيات الموروثة عن الآباء والأجداد ، والتى كثيرا ما تعوق عملية التغيير .

لذلك تبرز أهمية الإرشاد الزراعى كأحد العلوم المتخصصة التى تعمل على الربط بين نواتج البحوث الزراعية المتمثلة فى التكنولوجيا الزراعية الحديثة ومجالات التطبيق فى الريف ، وذلك من خلال إقناع

الزراع بهذه التكنولوجيا وتعليمهم وتدريبهم على الاستخدام الصحيح والمستمر لها .

ولقد كان للخدمة الإرشادية الزراعية الفضل في إحداث طفرات كبيرة في الإنتاج الزراعي خلال فترة الثورة الخضراء في الولايات المتحدة ، كما كان لها نفس الدور في العديد من الدول المتميزة زراعياً .

وتتأثر الخدمة الإرشادية الزراعية بطبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ، ومن ثم يختلف شكل وآليات هذه الخدمة من دولة إلى أخرى ، فتختلف في الولايات المتحدة عنها في هولندا وعنها في الهند . وهذه الخدمة المميزة تعتبر نتاجاً للتعاون الصادق والجهود المبذولة من قبل المسئولين والمتخصصين في مجال الإرشاد الزراعي والبحوث الزراعية ، بالإضافة إلى التنفيذيين ذوى الخبرات الميدانية في التعامل مع الزراع ، وكذلك الجهات المعنية بالتنمية الريفية .

وبالرغم من وجود الإرشاد الزراعي في مصر منذ ما يقرب من نصف قرن إلا أن الواقع الحالي لهذه الخدمة يشير إلى أنها لاتزال في حاجة إلى الكثير من الجهود من قبل المتخصصين والتنفيذيين في هذا المجال . إذ إن الفجوة تزداد اتساعاً بين ما تم التوصل اليه من تكنولوجيا زراعية حديثة وبين تطبيق هذه التكنولوجيا بواسطة الزراع . كما أن الصعوبات التي تواجه الخدمة الإرشادية تتفاقم خصوصاً في ظل التحديات التي تفرضها التحولات الاقتصادية والاجتماعية ، المحلية والدولية ، المعاصرة والمستقبلة .

وتستهدف هذه الدراسة إلقاء الضوء على : مفهوم الإرشاد الزراعي ، ومبررات الاهتمام به ، وأهم المبادىء الفلسفية التي يستند اليها ، وبعض أشكال تطبيقه ، ثم استعراض أهم مشاكل الارشاد الزراعي ، ثم مراجعة لنشأة وتطور الخدمة الارشادية في مصر ، وعرض أوضاع العاملين في هذه الخدمة من حيث العدد والتوزيع على المحافظات الريفية ، والأدوار المتوقعة للوظائف المختلفة للقائمين على هذه الخدمة ، ثم تلخيص لأهم الأنشطة الارشادية الفعلية التي تقوم بها الإدارة المركزية للإرشاد الزراعي ، وموجز لما استخلصته الدراسة .

مفهوم الارشاد الزراعي:

هناك تعاريف كثيرة ومتعددة لمفهوم الإرشاد الزراعي ، يلخص أهمها فيما يلي :

– نظام لتعديل الزراعة ووضعها على أساس الربح ، ولإعادة انشاء المنزل الريفي ، ولتزويد الحياة الريفية بجاذبية وكرامة وتأثير لم يبق لها أن حظيت به من قبل .

– جهاز تعليمي غير مدرسي يتعلم فيه الكبار والشباب بالممارسة ، تعلما بالعمل ، لمواجهة احتياجاتهم وتسهيل حل مشكلاتهم .

– العملية التي يتم بواسطتها نقل الأفكار المفيدة إلى الريفيين مع حثهم على تطبيقها وتبنيها .

– خدمة تعليمية غير مدرسية تهدف إلى تدريب الزراعيين وأسرهم والتأثير عليهم لتبني الممارسات المستحدثة في الإنتاج النباتي والحيواني وفي الإدارة المزرعية وفي المحافظة على التربة وفي التسويق .

– عملية تعليمية غير مدرسية تهدف إلى تعليم الريفيين كيفية الارتقاء بمستوى معيشتهم عن طريق جهودهم الذاتية ، وذلك بالاستغلال الحكيم لمصادر ثرواتهم لصالح الفرد والأسرة والجماعة والمجتمع المحلي والمجتمع العام .

– عملية تعليمية غير رسمية يقوم بها هيكل تنظيمي من المهنيين والقادة المحليين بهدف خدمة الزراع وأسرهم وبيئتهم وسد احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك عن طريق إحداث تغيير مرغوب في معارفهم ومهاراتهم واتجاهاتهم .

– عملية متصلة تقوم على إبلاغ المعلومات المفيدة الى الأفراد (البعد الاعلامي) ، ثم مساعدة هؤلاء الأفراد على اكتساب

المعارف والمهارات والكفاءات للاستفادة من التكنولوجيا بطريقة فعالة (البعد التعليمي) . وبصفة عامة ، ينحصر هدف عملية الارشاد في تمكين الأفراد من استخدام هذه المهارات والمعارف والمعلومات في تحسين نوعية حياتهم .

وينعكس التعدد والتنوع في التعاريف السابقة ، والتركيز على جوانب معينة في الخدمة الارشادية وفقا لظروف البيئة والمجتمع الذي تقدم فيه .

أهمية الارشاد الزراعي:

هناك مجموعة من المبررات والأسباب التي تدعو إلى قيام الخدمة التعليمية الارشادية في جميع الدول ، وبالأخص في الدول النامية ومن بينها مصر . ويمكن عرض هذه المبررات والأسباب فيما يلي :

– أن الزراعة أصبحت من المهن التقنية المعقدة ، لأن التقدم المعرفي والعلمي الذي حدث في الفترة الأخيرة قدم أساليب وممارسات زراعية مبتكرة ، وأصنافا جديدة من النباتات ، وأجهزة ومعدات جديدة تؤدي الى الأداء الأفضل بأقل مجهود وفي أقل وقت ممكن .

– أن الممارسات والتقنيات الزراعية المبتكرة تؤدي إلى تحقيق أرباح أو فوائد اقتصادية متميزة وواضحة ، خصوصا للأفراد أو الزراع الذين يبكرون في اتباعها ، وكذلك للمجتمعات التي تستخدم هذه الممارسات والتقنيات المبتكرة بسرعة ودون إبطاء .

– أن قطاع الزراعة لا يعمل بمعزل عن القطاعات الانتاجية والاقتصادية الأخرى ، ولكنه يعمل في ظل بيئة اقتصادية واجتماعية وثقافية تتعرض للتطور والتغير المستمر، ولذلك يتوقع وجود منافسة شديدة بين القطاعات الإنتاجية المختلفة للاستحواذ على عناصر الإنتاج لتحقيق أقصى ربح ممكن . وهذه الأوضاع تفرض العديد من المتطلبات التعليمية لقطاع الزراعة والعاملين به ، حتى تصبح الزراعة قادرة على الصمود في جو التنافس ، وتواكب وتستوعب التطور العلمي والتقني الهائل الذي يشهده العالم ، ومن ثم تكون قادرة على الحصول على نصيب معقول من عناصر الإنتاج من: أرض ورأس مال وعمل وعنصر تنظيمي وإداري فعال .

ولقد أثبتت التجربة أن أي تحسن أو نهوض بالزراعة – سواء من حيث كمية الإنتاج الكلية ، أو الإنتاجية لوحدة المساحة – يرتبط ارتباطا وثيقاً بالاستخدام السريع للأساليب والممارسات والمبتكرات الزراعية الجديدة ، أو باختصار « تحديث الزراعة » بواسطة المزارعين .

– أن نسبة كبيرة من الذين يمارسون الأنشطة الزراعية إنما يقومون بها في وحدات إنتاجية « مزارع » صغيرة نسبيا ، وهذه الوحدات الإنتاجية موزعة في أماكن وظروف جغرافية وبيئية مختلفة . ومن ناحية أخرى فإن الوحدات الإنتاجية الزراعية تفتقر إلى المستويات العالية من التنظيم ومن وحدات ومصادر المعلومات والبحوث والتي عادة ما تتمتع بها القطاعات الانتاجية الأخرى .

وبالاضافة إلى ما سبق فإن المزارعين لا يستطيعون تمويل أو توفير المصادر اللازمة لإجراء بحوث زراعية خاصة بهم لحل مشاكلهم الإنتاجية ، كما أن الكثير منهم يمارسون أنشطتهم الزراعية في أماكن منعزلة وبعيدة عن مراكز ومحطات البحوث الزراعية التي يمكنها أن تقدم لهم الحلول الفنية لمشاكلهم الانتاجية .

لذلك كله فلا بد من وجود ترتيبات خاصة لكي يمكن ربط هؤلاء المزارعين بمراكز البحوث الزراعية .

– أن قطاع الزراعة يعاني من مستوى بعض العاملين فيه سواء من حيث التعليم أو التدريب والمهارة الفنية ، في حين أن القطاعات الإنتاجية الاخرى تستخدم أفضل عناصر العمل البشري الماهرة والمدربة على أحدث الأساليب التقنية .

– أن التقدم والتطور التقني الزراعي يوفر الكثير من الفرص

التعليمية ، أى أنه يخلق فرصاً تعليمية متعددة للمزارعين الذين يجب عليهم ملاحقة هذا التقدم بتغيير أنماط سلوكهم وفقا لها .

– أن الدولة تتحمل مسئولية تمويل البحوث الزراعية وتتحمل تكاليف تنفيذ السياسات الزراعية التى تدعم قطاع الزراعة والمزارعين ، كما تتحمل مسئولية إنشاء وتطوير الأجهزة التى تعمل على وضع نتائج هذه البحوث موضع التطبيق الفعلى ، والتى تساعد على تزويد مراكز البحوث بالمشاكل الميدانية الفعلية التى تواجه المنتجين الزراعيين ، لتتولى هذه المراكز التعامل معها بالطريقة العلمية ، ثم تجد لها حلاً فى صورة أسلوب أو ممارسة أو مبتكر زراعى جديد .

وتؤكد المبررات السابقة على أهمية وجود خدمة ارشادية زراعية فعالة وقادرة على القيام بدورها فى تدعيم القطاع الزراعى لكى يؤدى دوره على أكمل وجه ، ولكى يحتل مكانته المتميزة بين القطاعات الانتاجية والخدمية الأخرى .

فلسفة العمل الإرشادي الزراعى:

تقدم الخدمة الإرشادية من خلال إطار فلسفى محدد يميز تخصص الإرشاد الزراعى عن غيره من التخصصات . فعلى الرغم من أن العمل الإرشادى يستخدم القواعد والمبادىء والقوانين التى تتوصل اليها العلوم الاجتماعية الزراعية الأخرى مثل : الاقتصاد الزراعى ، والاجتماع الريفى ، والعلوم الزراعية التطبيقية كالمحاصيل والبساتين والإنتاج الزراعى الحيوانى ... ، إلا أنه يستند الى مجموعة من الأسس الفلسفية التى تميزه عن غيره من التخصصات ، والتى يمكن تلخيصها فيما يلى :

– **أن الإرشاد الزراعى عمل تعليمى ذو طبيعة خاصة:** حيث يقدم التكنولوجيا الزراعية الحديثة إلى المزارعين وفقا للأسس والمبادىء التعليمية (مثل مبدأ الاستعداد ، ومبدأ الدفع، ومبدأ وضوح الأهداف ...) .

– **أنه يستهدف إحداث تغيرات سلوكية مرغوبة فى معارف واتجاهات وممارسات الزراع :** ويعنى ذلك التعامل مع المكونات المعرفية والاتجاهية والمهارية للتكنولوجيا الزراعية الحديثة ، واستخدام الأسلوب الارشادى الأمثل لكل نوع من أنواع التغير السلوكى المرغوب .

– **أن العمل الإرشادى يتجه إلى المزارع والأسرة الريفية والمجتمع الريفى :** وحيث يعتبر المزارع الفرد هو الوحدة الأساسية للتعلم باعتباره منتجاً زراعياً يقوم بنفسه بالعمليات الزراعية ، بالإضافة إلى كونه صانعا للقرارات المزرعية . وبالإضافة إلى ذلك ونتيجة لأن العمل الزراعى لا يقوم به المزارع منفرداً – حيث تشارك المرأة الريفية كزوجة فى الأنشطة الزراعية المختلفة ، بالإضافة إلى اشتراك الأبناء – فإن الأسرة الريفية تعتبر هدفاً لجهود الإرشاد . كما يتجة الإرشاد أيضا إلى المجتمع المحلى الريفى باعتباره الإطار الذى يضم كل المؤسسات والأجهزة والمصادر المشتركة فى عملية الإنتاج الزراعى ، وباعتبار أن تطوير هذا المجتمع ورفع مستواه يشكل هدفاً أساسياً من أهداف الإرشاد .

– **الجمع بين الشمولية والتخصصية للمعلومة الإرشادية الزراعية :** ويعنى ذلك أن المرشد الزراعى كقائد تغيير يجب أن يتوفر لديه إلمام شامل بالأوضاع والظروف والمصادر الزراعية للبيئة التى يعمل بها ، بالإضافة إلى ضرورة توفر النظرة التخصصية المتعمقة لديه ، حيث يختار أسلوبا أو معاملة زراعية محددة لكى يقوم على تنفيذها مزارع بعينه ، ومن ثم فلابد للمرشد أن يكون على علم ودراية كافية بظروف المزارع من حيث طبيعة الأرض وتوفر المياه ، ودرجة الملوحة ... الخ ، بالاضافة إلى المعلومات الشاملة المتعلقة بكل محصول مثل المساحات المنزرعة منه وكميات الإنتاج منه .

– **البعد الاقتصادى فى المعلومة أو المبتكر الزراعى الجديد :** فكما أن الجوهر الأساسى للعملية الإرشادية هو التعلم ،

فلابد أن يكون لهذه الخدمة عائد اقتصادى واضح يتمثل فى زيادة وتحسين الإنتاج الزراعى . ومعنى ذلك أن الإرشاد الزراعى يجمع بين التعليم والإنتاج ، لذلك فإن الجهود الإرشادية تركز على اختيار التكنولوجيا الزراعية ذات الآثار الاقتصادية الواضحة .

– **عمومية الخدمة الإرشادية** : والتى يمكن أن تقدم فى جميع الدول ذات النظم السياسية والاقتصادية المختلفة ، وكذلك لجميع المشتغلين بالزراعة دون اعتبار لفروق الجنس (رجال – نساء) أو فروق السن (شباب / رجال / كبار) أو الانتماء السياسى أو الحزبى أو الدينى ، وكذلك دون اعتبار للفروق بين الطبقات الاجتماعية المختلفة .

بعض النماذج الشائعة فى العالم لتنظيم الخدمة الارشادية الزراعية :

هناك العديد من النماذج والمداخل التى استخدمت لتطوير وتحسين الخدمة الإرشادية ، يمكن اعتبارها مناهج بديلة فى تنظيم الإرشاد الزراعى . ويرجع اختلاف نماذج ومداخل الخدمة الإرشادية من دولة إلى أخرى ، ومن منطقة إلى أخرى داخل نفس الدولة ، إلى سببين أساسيين : الأول : اختلاف الإطار الاجتماعى والاقتصادى والسياسى الذى تعمل من خلاله الخدمة الإرشادية . والثانى : درجة التركيز على مكون أو أكثر فى مكونات العملية الإرشادية .

ويمكن حصر المكونات الرئيسية التى تشترك فى أى عملية أو نشاط للخدمة الارشادية ، فيما يأتى:

– نظم انتاج وتطوير التقنية : وهى عبارة عن مصادر توليد الأفكار والممارسات والأساليب الزراعية الجديدة ، وتتركز هذه النظم فى ثلاث مؤسسات تعليمية وبحثية هى : الكليات والمعاهد الزراعية ، ومراكز البحوث الزراعية ، والشركات الزراعية الخاصة .

– النظم المستهدفة : وهى عبارة عن المزارع والأسرة الريفية والمزرعة كوحدة انتاجية ، وكذلك المجتمع المحلى الريفى . وهذه النظم تشكل هدفا للتغيير الذى يتم من خلال تعليم المزارعين والأساليب والممارسات الجديدة والمتطورة فى مجالات الإنتاج الزراعى بصفة خاصة ، وفى سائر مجالات الحياة الريفية بصفة عامة .

– نظام التغيير : ويقصد به جهاز الخدمة الإرشادية الذى يربط بين النوعين السابقين من النظم ، وهو يتشكل من بنيان هرمى من المرشدين الزراعيين والمرشدين المتخصصين والمشرفين والإداريين الذين يقومون على تقديم الخدمات التعليمية الإرشادية الزراعية للمزارعين وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية .

ويوضح البنيان السابق أن المعلومات والتقنية الزراعية الجديدة تنتقل من أعلى إلى أسفل ، كما أن المشاكل والمواقف والاحتياجات المحلية للمزارعين ، وكذلك استجاباتهم وردود أفعالهم لجهود نظم تطوير التقنيات ونظام التغيير ، تنتقل من أسفل إلى أعلى .

وتعتبر العناصر أو النظم الثلاثة السابقة مصدرا للمداخل المختلفة للعملية الإرشادية ، حيث تشكل مكونات أو نواتج أحد هذه العناصر أو النظم ، أو أكثر من عنصر ، الأساس أو الدعامة التى يرتكز عليها كل مدخل . وفيما يلى عرض لأهم هذه المداخل .

أولا : المدخل التقليدى للارشاد الزراعى:

ينتشر تطبيق هذا المدخل فى كثير من دول العالم الثالث . وتنحصر الأهداف الرئيسية للخدمة الارشادية ، وفقا لهذا المدخل ، فيما يلى :

– زيادة الإنتاج الزراعى بما فى ذلك انتاج المحاصيل الغذائية الأساسية ، ومحاصيل التصدير ، والانتاج الحيوانى .

– زيادة الدخول المزرعية وتحسين نوعية الحياة لسكان الريف .

ومن الضرورى عند تحليل أهداف الخدمة الإرشادية : دراسة الإطار العام للسياسات التى تنفذ من خلالها الجهود والأنشطة الإرشادية ، وكذلك تحديد الأهداف التى تتمتع بأولويات معينة ، حيث يمكن أن يحدث

تضارب بين أهداف المزارعين والأهداف الوطنية . فعندما تهتم الدولة بزيادة إنتاج الأغذية لمصلحة السكان (الحضريين) فى الوقت الذى تطبق فيه سياسة المحافظة على انخفاض أسعارها ، فإن ذلك يتعارض مع هدف زيادة دخل المزارع . لذلك يجب على المخططين وواضعى السياسات الزراعية أن يضعوا فى اعتبارهم أن المزارعين لن يطبقوا أى تكنولوجيا زراعية جديدة لزيادة الانتاج مالم يكن فى مقدورهم استرداد التكاليف التى دفعوها فى مستلزمات الانتاج ، بالاضافة إلى الربح المناسب . وعلى هذا فإن أهداف وسياسات التنمية الزراعية لابد أن تتفق مع أهداف وسياسات الإرشاد الزراعى .

ثانيا: مدخل التدريب والزيارة :

هذا المدخل يضع المزارع ومشاكله ومعوقاته وقدراته واحتياجاته فى بؤرة اهتمام الجهود الإرشادية . لذلك فانه يمثل مدخلا يركز على المزارع بصفة أساسية ، بمعنى أنه يعتمد على تعبئة جميع الطاقات والإمكانات المتاحة للجهاز الإرشادى وأجهزة البحوث الزراعية لخدمة المنتج النهائى « المزارع الصغير » ويعمل التطبيق الجيد لهذا المدخل على توصيل ونقل المبتكرات والتوصيات الفنية الزراعية ، ولكن أهم ما يميزه هو أنه ينطلق من الإمكانات والمشكلات القائمة بالمزرعة كنقطة بداية ، كما يهتم بكل من المحاصيل الغذائية التقليدية بالإضافة إلى المحاصيل النقدية مادامت المعلومات والتوصيات المتعلقة بها متاحة .

ويعتبر نظام التدريب والزيارة والذى يشار إليه اختصاراً (T & V) ، محاولة لزيادة فعالية مؤسسات الإرشاد الزراعى التقليدية التى تعانى الكثير من المشاكل ، وقد تم تطبيقه على نطاق واسع فى كثير من دول العالم الثالث لتحسين النظم الوطنية للارشاد الزراعى ، وذلك بتشجيع ودعم من البنك الدولى .

وهناك أربعة ملامح أساسية تميز هذا المدخل ، تخلص فيما يأتى :

- يهتم بالوصول إلى أعداد كبيرة من المزارعين بسرعة ، كما يركز على تزويدهم بالنصائح والتوصيات التى تغطى كافة مجالات أنشطتهم الزراعية .

- يركز أنشطته وجهوده بصفة أساسية على المحاصيل الرئيسية ، حيث يهتم بالممارسات الزراعية التى تساهم فى زيادة إنتاجية هذه المحاصيل .

- يستخدم المرشدين الزراعيين العاملين على مستوى القرية الذين قد لا يكونون من الحاصلين على شهادات جامعية - ولكنهم مدعمون فنيا بالمرشدين المتخصصين SMS's، وذلك من خلال هيكل إدارى يوفر الإشراف المباشر وخطوط المسئولية الواضحة .

- يتضمن الإجراءات والقدرة على التحكم والتقويم الذاتى ، بحيث يمكن تقويمه وتعديله لمواجهة المتطلبات المتغيرة للمزارعين .

ويتم توصيل ونقل التكنولوجيا الجديدة للمزارعين واقناعهم بها - من خلال هذا المدخل - عن طريق قيام المرشدين المتخصصين بتدريب المرشدين الزراعيين على مستوى القرية على الاستخدام الصحيح للتقنيات الزراعية الحديثة فى إطار البرنامج ، ثم يقوم هؤلاء المرشدون الميدانيون بالزيارات المنتظمة لزراع الاتصال (من القيادات الزراعية) لتدريبهم على استخدام هذه المستحدثات ، ونشرها بين المزارعين ، ويتم كل ذلك تحت إشراف الجهاز الفنى والإدارى لهذا النظام .

ثالثا: مدخل الإرشاد الزراعى الجامعى :

وهذا النموذج شائع الاستخدام فى الولايات المتحدة ، ويتم تنفيذه بموجب تشريع على المستوى الفيدرالى ومستوى الولايات ، وينص على برنامج تعاونى بين الحكومة الفيدرالية وحكومة الولاية والحكومة المحلية لتمويل وتنفيذ الأنشطة الإرشادية ، من خلال جامعة أو أكثر من جامعات منحة الأرض . وتنتشر مكاتب الإرشاد المحلية كما ينتشر المرشدون

المحليون فى كل مقاطعة أو فى وحدات تجمع بين أكثر من مقاطعة . وأهم ما يميز هذا النموذج هو : العلاقات التعاونية ، وتحديد مجال المادة الفنية الزراعية ، واتساع نطاق الجمهور المستهدف ، والتركيز على التنمية البشرية . ويطلق على هذا النموذج من الخدمة الإرشادية : الإرشاد الزراعى التعاونى .

ويتركز الهدف العام لهذا النموذج حول تنفيذ برامج تعليمية فى مجالات فنية مختارة لمساعدة جمهور الخدمة الارشادية على حل المشاكل التى تواجههم بطريقة مقبولة من الناحية الاجتماعية ومرضية من الناحية الشخصية . أما الأهداف المحددة للخدمة الإرشادية فى هذا النموذج فتتلخص أهمها فيما يلى :

- تحسين كفاءة الإنتاج الزراعى ، وزيادة الدخل المزرعى ، وزيادة رفاهية السكان الريفيين .
- إنتاج كمية كافية من الإنتاج المزرعى النباتى والحيوانى بالنوعية الجيدة وبالأسعار المقبولة والمناسبة للمستهلكين .
- تقوية ارتباط السكان الريفيين بأسرهم وبالأماكن التى يعيشون فيها .
- مساعدة الشباب الريفى على التعلم والتطور من خلال مشروعات التعلم بالعمل أو الممارسة .
- تطوير البيئة وتحسين استغلال الموارد الطبيعية .
- تحسين وتطوير المجتمعات المحلية كأماكن للاقامة والعمل .

ويعتمد تنظيم مجال الخدمة الإرشادية فى هذا النموذج على جامعة أو أكثر من جامعات منحة الأرض فى كل ولاية لذلك فان جميع العاملين بالخدمة الإرشادية من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة . وهناك أربعة أنواع أساسية من العاملين بالخدمة الارشادية فى هذا النموذج ، هى :

- المرشد الزراعى المحلى .
- مساعد المرشد الزراعى المحلى .
- المرشد الزراعى المتخصص على مستوى الولاية .
- جهاز الإداريين والمشرفين على مستوى الولاية ومستوى المنطقة .

ونظرا لأن المرشدين المتخصصين هم أيضا من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ويشغلون درجات علمية فإنهم يقومون بمهام مزدوجة حيث تأخذ المهام التى يقومون بها فى مجال الإرشاد شكل التدريس أو البحث وقد يقومون بمهام ثلاثية فى التدريس ، والبحوث ، والإرشاد . وفى العادة فإن ٢٠٪ من مجموع وقت عمل هؤلاء المرشدين المتخصصين يخصص للإرشاد . وفى ولاية مثل إلينوى يشترك فى العمليات والأنشطة الإرشادية ١٢٥ عضواً من أعضاء هيئة التدريس بالكليات . ويتراوح الوقت الذى يخصصونه لأعمال الإرشاد من ١٠٪ - ١٠٠ ٪ .

رابعا: مدخل الإرشاد الزراعى السلعى :

تتكامل العملية الإرشادية فى هذا النظام مع الجوانب الأخرى لنقل التكنولوجيا مثل توفير مستلزمات الإنتاج وغيرها من الخدمات الزراعية ، وذلك فى وجود علاقات وروابط جيدة مع الباحثين والمزارعين . ونظرا لأن بؤرة تركيز هذا النظام محدودة (حيث يركز على سلعة واحدة) ، كما أنه يقوم على أساس تنظيم كامل لكل مراحل عملية تطوير ونقل التكنولوجيا بالإضافة إلى تنظيم عملية التسويق ، لذلك يوصف بأنه من نظم الإنتاج التى تقوم على التكامل الرأسى .

ويتركز الهدف الأساسى لهذا النظام فى إنتاج وتسويق سلعة ، ذات قيمة عالية نسبيا ، بكفاءة وفعالية (مثل الشاى والمطاط والسكر) ، وإن كان يمكن أيضا انتاج هذه السلعة بهدف الاستهلاك المحلى (مثل اللبن) .

وتعتبر السلع التى تنتج لغرض التصدير فى غاية الأهمية لأى دولة ، حيث تساعد فى توفير النقد الأجنبى . كما يمكن للنظم الناجحة أن تشجع المزارعين على المشاركة من خلال اقتسام الأرباح ، مما يساعد على زيادة دخول هؤلاء المزارعين ، ومن ثم تستمر عملية إعادة الاستثمار

فى تطوير ونقل التكنولوجيا الخاصة بإنتاج سلعة معينة ، مما يكفل التطور المستمر لهذه النظـم .

مما سبق يتضـح الاختلاف والتمايز فى أشكال ومهام وأنماط ومداخل الخدمة الارشادية الزراعية ، الأمر الذى يستلزم مراعاة ظروف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عند تحديد النمط والشكل الذى يقدم من خلاله هذه الخدمة . ولكى تستفيد الخدمة الارشادية فى مصر من هذه المداخل المتبعة فى كثير من دول العالم ، فلابد من صياغة شكل ونمط الخدمة الارشادية بما يتوءام مع ظروف المجتمع المصرى ككل ، ويراعى الظروف المحلية للمناطق المختلفة .

أهم مشاكل الإرشاد الزراعى فى الدول النامية :

تعانى الخدمات الإرشادية الزراعية فى كثير من الدول النامية ، ومنها مصر ، العديد من المشاكل التى يمكن عرضها فيما يلى :

مشكلة التنظيم :

حيث تفتقر الخدمة الإرشادية إلى تنظيم ذى نمط واضح للعمل ، وعدم وجود الدعم الفنى الكافى ، والازدواج والسيطرة الإدارية على العاملين فيه . وعلى سبيل المثال فإن المرشد الزراعى المحلى (على مستوى القرية) يخضع إلى مشرفين أو أكثر ، ونظرا لأن المرشد الزراعى على مستوى القرية يعتبر أحد الموظفين المحليين لذلك تسند اليه مهام غير زراعية ومن ثم يخضع لسيطرة الإدارة المدنية ، أو لسيطرة منظمات التنمية الريفية المتعددة الأهداف ، أو كليهما معا . ونتيجة لهذا الازدواج الفنى والإدارى يضطر المرشد الزراعى – الذى يعمل على مستوى القرية – إلى أداء مهام غير زراعية وغير إرشادية . وحتى الأنشطة والجهود الإرشادية التى يقـوم بها ، غالبا ما تكون غير مخططة وفق نظام معين ، كما أنها لا تخضع لإشراف كاف .

وكثير من المرشدين على مستوى القرية ليس لديهم خطط عمل واضحة . وإذا وضعت بعض الأهداف الارشادية فإنها تكون عامة وغير محددة وغير واقعية فى كثير من الأحيان بحيث يصعب إنجازها ، كما تكون غير دقيقة بحيث يصعب معها مراجعة وتقويم درجة تنفيذها ، بالإضافة إلى ضعف صلتها المباشرة بالموقف المحلى .

والإشراف الإرشادى لا يكون صعبا بسبب عدم واقعية وعدم وضوح أهداف الخدمة الإرشادية فحسب ، ولكن لأن القليل من الاهتمام يوجه إلى الإشراف المنظم والبناء على العاملين فى الإرشاد الزراعى . وحتى عندما يحدث الإشراف فان أهدافه غالبا ما تتركز حول وجود العاملين فى الإرشاد الزراعى فى الوظائف والأماكن التى يعملون بها والتأكد من تحقيق بعض الإنجاز والتقدم فيما يتعلق ببعض المقاييس أو المعايير البسيطة (مثل عدد الايضاحات العملية ، أو عدد الاجتماعات الارشادية المنفذة ، والنشرات الارشادية الموزعة ...) . ونادراً ما يتوفر للمشرفين الإرشاديين الوسائل أو التشجيع الكافى لممارسة الإشراف على المرشدين الزراعيين العاملين فى القرى أو استخدام الإشراف كوسيلة لتحسين قدرات هؤلاء العاملين ، وزيادة التزامهم وتعهدهم نحو تطبيق فلسفة ومبادىء الخدمة الإرشادية .

تشتت جهود المرشد الزراعى : إذ يرتبط الدور المتعدد والمزدوج الذى يمارسه المرشد الزراعى على مستوى القرية بمشكلة عدم مناسبة الإدارة والإشراف على عمله . فالمرشد الزراعى القروى غالبا ما يكون مسئولا ليس فقط عن كل الجوانب المتعلقة بالتنمية الريفية فى منطقته ، ولكنه مسئول أيضا عن أعمال أخرى غير إرشادية مثل تطبيق التشريعات والقوانين الزراعية وجمع البيانات والإحصاءات الزراعية ... وبالاضافة إلى ذلك فإن برامج العمل غير محددة وغير معرفة ، ولا تدعم بدرجة كافية ، كما أن أولويات العمل تتغير باستمرار .

ويمكن القول بأن مسئوليات المرشد الزراعى على مستوى القرية عامة وعريضة ، بل وسطحية فى بعض الأحيـان ومن ثم لايتمكن من إنجاز واجباته الارشادية الزراعية ولا أى واجبات أخرى ، مما يؤدى إلى

تفرغه لأداء الأعمال التى تخضع لمراقبة دقيقة من المشرفين عليه ، مثل : إعداد وتقديم التقارير ، تسجيل الإحصاءات والبيانات ، توزيع مستلزمات الزراعة .

التركيز المفرط على الإيضاحات العملية : حيث تتركز أغلب أنشطة الخدمة الإرشادية الميدانية حول إجراء الايضاح العملى لمحاصيل معينة أو لممارسات زراعية محددة ، رغم أن هذه الإيضاحات تجرى فى حقول مزارعين نادراً ما يشاركون مشاركة جدية ، وذلك لأن العاملين الارشاديين يقومون بأغلب الخطوات اللازمة لإتمام هذه الإيضاحات - بدءا من عملية التخطيط ، ومروراً بتوفير المدخلات الضرورية وتوفير العمالة اللازمة ، وانتهاء بتقييم نتائج هذه الايضاحات . ونتيجة لذلك فإنه عندما تتفوق نتائج الايضاحات على الممارسات المحلية فان التوصيات الجديدة لا ينتشر تطبيقها بسرعة بين المزارعين ، لأنهم يشعرون بضعف الصلة بين الظروف التى تجرى فى إطارها الايضاحات العملية وبين ظروفهم المزرعية .

ونظرا لأن هذه الايضاحات العملية يسهل تخطيطها ومراقبتها وتنفيذها (لأن المدخل الوحيد الذى يساهم به المزارع هو الأرض فقط) لذلك تصبح مجالا تتركز حوله جهود وأنشطة الإرشاد الزراعى . ومثل هذه الإيضاحات نادرا ما يتم تقييمها فى ضوء تأثيرها على المزارعين لكى يتبنوا المهارات التى يتم إيضاحها .

التدريب غير الكافى : إذ يتصف تدريب المرشدين الزراعيين بأنه غير كاف عادة ، وذلك فى ضوء : عدد مرات التدريب أو تكراره ، والوقت المخصص ، وعلاقته بمجالات عمل المرشد . وأغلب التدريب الارشادى يكون قبل الخدمة ، وغالبا ما يكون نظرياً ومرتبطا بالفصول الدراسية ، كما أنه غالبا يسعى إلى تغطية مدى واسع من المحاصيل والممارسات والأنشطة الزراعية ، وعندما يتسع مدى الخدمة الارشادية وتتعدد أغراضها ، فإن التدريب الارشادى يتشتت من خلال فرض موضوعات غير زراعية أو غير إرشادية فى محتوى التدريب .

وبمجرد أن يبدأ المرشد الزراعى العمل بالخدمة الإرشادية ، فإن الجهود التى تبذل لتطوير وتحديث معلوماته ومهاراته الزراعية الفنية غالبا ما تكون قليلة ، بالرغم من التدفق المستمر للمعلومات والنتائج البحثية الزراعية التطبيقية . ويلاحظ قلة الجهود والأنشطة التى تبذل لتحسين نوعية المرشدين الزراعيين من خلال برامج التدريب الإرشادى التى يجب تنفيذها بانتظام ، وكذلك من خلال الدراسات التى تستهدف الحصول على درجات جامعية فى الإرشاد الزراعى . وحتى عندما تعقد دورات تدريبية إرشادية فنادراً ما يتم تغطية موضوعات مهمة مثل : الطرق الإرشادية ، طرق الاتصال ، الإدارة المزرعية - بالاضافة الى الموضوعات الارشادية الأخرى .

مشاكل تغطية منطقة العمل والانتقالات اللازمة لها : أغلب المرشدين الزراعيين على مستوى القرية محملون بأعباء ضخمة من حيث اتساع المساحة التى يشرفون عليها ، وزيادة عدد الأسر المزرعية فى مناطق عملهم . فقد يزيد عدد الأسر المزرعية التى تقع فى نطاق عمل المرشد عن ٢٠٠٠ ، ليصل إلى ٤٠٠٠ أسرة ريفية ، وقد تكون هذه الأسر موزعة على منطقة جغرافية واسعة . وتزداد هذه المهمة صعوبة لأن الخدمة الإرشادية تفتقر إلى وسائل الانتقال الكافية التى تؤمن قدرة المرشد على التحرك والتنقل بين المزارع فى منطقة عمله ، بالإضافة الى عدم توفر أماكن مناسبة للإقامة فى مكان العمل أو قريبا منه .

ونظرا لعدم وجود نظام وجدول محدد لعمل المرشد فانه يصعب تحقيق الاتصال المنتظم بين المرشد والمزارعين ، وهو الاتصال الذى يكون جوهريا للإرشاد الزراعى الناجح . وفى ظل هذه الظروف يضطر المرشدون الزراعيون إلى التركيز على كبار المزارعين دون أن يتمكنوا من الوصول إلى أغلبية الزراع بانتظام ، لأنهم يساعدونه على إنجاز الأهداف الارشادية خصوصا الأهداف ذات الطبيعة الكمية كزيادة

الانتـاج ، بالاضـافـة إلى توفـيرهـم للتسـهـيلات الأخـرى الضـرورية كوسائل الانتقال .

الافتقار إلى العلاقات بالبحوث الزراعية : ليست هناك علاقات أو روابط فعالة بين الإرشاد والبحوث الزراعية ، مما يؤدى إلى الحد من فعالية كل منهما . فمن الملاحظ أنه لاتوجد تجارب حقلية مشتركة بين المرشدين والباحثين وذلك بالرغم من أنها تساعد كليهما على فهم اهتمامات واحتياجات ومحددات الطرف الآخر ، بالإضافة إلى فهم المشـاكل المهمـة التى تواجه المزارعين . فبدون الصلة الوثيقة مع الإرشـاد ، وبدون الحصـول على استجابات وردود أفعال ميدانية من المزارعين ، فإن البحث الزراعى يتحول إلى مجرد بحث أكاديمى لايرتبط ارتباطا مباشرا بالمشاكل الحقيقية للمزارعين ، ويؤدى ذلك بالباحثين إلى عدم التركيـز على الظـروف والأحـوال الحقليـة الواقعيـة ، ومن ثم تصبح أغلب التوصيات الارشادية غير مناسبة لاحتياجات المزارعـين ولقدراتهـم الفنيـة والتمويليـة ، وفى الحقيقـة فإن الخدمـة الإرشادية بدون التدفـق المستمـر للتوصيـات التطبيقيـة الجـديدة التى تناسب ظروف وأحوال المزارعين واحتياجاتهم ، تبتعد سريعا عن مفهوم وأهداف الإرشاد الزراعى الصحيح .

الجهاز الوظيفى غير المتخصص : نظرا لاضطرار العـاملين فى الإرشاد الزراعـى إلى أداء مهام متنوعة وغير زراعية ، مما يشتت الجهد المخصص للخدمات الارشادية ، ونظرا لأن الإرشـاد الزراعى يمثـل إحـدى الوظائف العديدة التى تؤديها الأقسام والادارات الزراعية ، لذلك فإن العاملين بالارشاد قد يحتاجون الى التحرك خارج نطـاق العمـل الارشـادى (للانتقـال الى صـرف وتوفـير مستلزمات الزراعة ، أو صيانة التربة) أو لأغراض أخرى كحاجة العمل أو لغرض الترقية .

ولأسباب مشابهة فقد يدخل إلى الجهاز الإرشادى – خصوصا فى المستويات المتوسطة – عاملون ينتمون إلى خدمات أخرى وهم يفتقرون إلى الخبرة والاهتمام الكافيين بالارشاد . وحتى الوظائف المتخصصة كوظيفة المرشد المتخصص فإنها قد تمارس بواسطة أفراد يفتقرون إلى التاهيل والقدرات والاهتمام المناسب بالارشاد الزراعى .

أوضـاع العاملين فى مجال الارشاد الزراعى . تسهم جميع العوامل السابقة فى تدنى مكانة العاملين فى مجال الارشاد الزراعى وقلة مرتباتهم ، وبالتالى إنخفاض روحهم المعنوية . ويترتب على ذلك عدم التقدير الكافى لهؤلاء العاملين من جانب الزراع . وربما يؤدى فقدان الحمـاس والالتزام من قبل المرشدين إلى مزيد من عدم التقدير ، ومن ثم تنشأ حلقة مفرغة يؤدى فيها فشل المرشد إلى تدهور ثقته بنفسه مما يحد من تأثيره وحماسه فى العمل . ومن ناحيـة أخرى فإن المرتبات والحوافز المحدودة للعاملين بالارشاد تعكس أيضا تدنى مساهمتهم فى رفع الإنتاجية ، وفى مثل هذه الأحوال لا يستطيع أحد أن يطالب برفع أجورهم طالما أنهم لايساهمون بدرجة كافية فى رفع الإنتاج وكذلك الحال بالنسبة لزيادة فرص الترقية الوظيفية أو تحسين ظروف العمل .

ولاشك أن وضع هذه المشاكل فى الاعتبار ، والعمل على مواجهتها وحلها ، سـوف يؤدى إلى تكوين تنظيم إرشادى قـوى يتـصف بالخصائص التالية :

– وجود علاقات فعالة بين جهاز الإرشاد ومؤسسات ومراكز البحوث الزراعية .
– أسس ومهمة محددة بقوانين وتشريعات .
– دعم مالى مستقر .
– تدريب مستمر وفعال أثناء الخدمة للعاملين بالتنظيم .
– مكاتب ميدانية ملائمة ووسائل انتقالات وشبكات اتصالات كافية .
– توجه أساسى نحو فهم وخدمة الأسرة المزرعية .

– تحرر من المسئوليات المتعلقة بتوفير مستلزمات الإنتاج وتطبيق القوانين والتشريعات الزراعية .

– أن تكون آراء المزارعين من المدخلات الأساسية التي يعتمد عليها في توجيه البرامج الإرشادية نحو أولويات معينة .

– نظام جيد للمرتبات يتميز بحوافز للتنمية والتقدم المهني .

– الاستعانة بجهاز وظيفي كفء للإعلام والمعلومات .

– التخصص والكفاءة الإدارية العالية للتيارات في كافة مستويات التنظيم .

نشأة وتطور الارشاد الزراعي :

مرت الخدمات الارشادية منذ نشأتها بعدة مراحل أساسية ارتبطت تطورات كل منها، سلباً وإيجاباً ، بظروف مرحلتها الزمنية . ففي المرحلة الأولى بدأ العمل الأرشادي في صورة مجهودات موزعة تقوم بها بعض التنظيمات غير المتخصصة في العمل الارشادي . ثم جاءت المرحلة الثانية فظهر فيها الاهتمام بالتجميع المحدد للخدمة الارشادية مع تعدد أجهزتها . وفي المرحلة الثالثة تحولت الخدمة الارشادية من خدمة ثانوية إلى خدمة متميزة هادفة ذات تنظيم واضح . وتميزت المرحلة الرابعة بإنشاء الارشاد الزراعي الرسمي سنة ١٩٥٣ ، ثم انشئ المجلس الأعلى للإرشاد الزراعي سنة ١٩٦٨ ، كما أدخلت تعديلات تنظيمية هامة على مستوى المحافظة والمركز والقرية ، مع النهوض بمستوى الوظائف الارشادية ، واتساع نطاق مجالات العمل الارشادي وتوجه أنشطته إلى معظم الجماهير الارشادية .

أما المرحلة الخامسة فتبدأ من سنة ١٩٨٢ وما تزال مستمرة حتى الآن ، وفيها تطور الارشاد الزراعي ومارس انشطته من خلال تنظيم رسمي معتمد يربط بين الارشاد والبحوث الزراعية ، كما تم خلالها انشاء المجالس الاقليمية للبحوث والارشاد.

المجالس الإقليمية للبحوث والإرشاد :

أنشئت هذه المجالس بالقرارين الوزاريين رقم ١٥٢٣ لعام ١٩٩٣ ، ورقم ١٤٨ لعام ١٩٩٤ بحيث تغطى الاقاليم الأربعة التالية :

– إقليم الدلتا ، وهو المسئول عن ست محافظات هي : دمياط ، الدقهلية ، كفر الشيخ ، الغربية ، المنوفية ، القليوبية .

– غرب الدلتا والساحل الشمالي ، بحيث يكون مسئولا عن ثلاث محافظات هي : الاسكندرية ، البحيرة ، مرسى مطروح .

– مصر الوسطى ومصر العليا ، وهو المجلس المسئول عن تسع محافظات هي : الجيزة ، الفيوم ، بني سويف ، المنيا ، أسيوط ، سوهاج ، قنا ، أسوان ، الوادي الجديد .

– شرق الدلتا وسيناء ، وهو المسئول عن ست محافظات هي : الاسماعيلية ، الشرقية ، السويس ، بورسعيد ، شمال سيناء ، جنوب سيناء .

ويتركز الهدف الرئيسي لهذه المجالس الاقليمية في المساعدة على تقوية الروابط بين الباحثين في المؤسسات الأكاديمية (الجامعات) ، والباحثين في مراكز البحوث ، والعاملين في الإرشاد الزراعي والقطاع الخاص ، والموارد الأخرى المدعمة في الوزارات الأخرى .

هذا ويمكن أن تقوم المجالس الاقليمية بأداء الوظائف التالية :

– مناقشة معوقات الإنتاج الزراعي في الاقليم واقتراح الحلول للتغلب عليها .

– مناقشة واقرار برامج البحوث والارشاد الزراعي .

– تحقيق التنسيق والتكامل بين البرامج التي تجريها الجامعات المختلفة ومراكز البحوث .

– اقتراح طرق تدعيم برامج البحوث والارشاد .

– متابعة وتقييم أنشطة البحث والارشاد .

وقد كان تمويل هذه المجالس الاقليمية الأربعة يتم من خلال المشروع

القومى للبحوث الزراعية وذلك حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٤ ، ولكن نشاطها استمر بدعم من ميزانية وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى بعد ذلك .

العاملون فى الخدمة الارشادية :

ويبلغ اجمالى عدد العاملين فى الخدمة الارشادية ٢٤٤٦٤ ، وفقا لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة فى مايو ١٩٩٣ - يغطون جميع محافظات الجمهورية ، وبمراجعة البيانات الخاصة بهم يمكن ملاحظة ما يلى :

- ان أعداد العاملين بالخدمة الارشادية تقل كثيرا فى محافظات الحدود وفى المحافظات الحضرية .

- وجود أعداد كبيرة من العاملين بالخدمة الارشادية فى محافظات الوجه البحرى بصفة عامة وبصفة خاصة فى محافظات البحيرة والدقهلية والغربية والشرقية .

- انخفاض أعداد العاملين بالخدمة الارشادية فى محافظات الوجه القبلى بصفة عامة إذا ما قورنت بمحافظات الوجه البحرى ، رغم وجود أعداد كبيرة من السكان الريفيين بها .

- الانخفاض الشديد فى أعداد المرشدات الزراعيات وخاصة على مستوى القرى ، وهناك بعض المحافظات التى تخلو من المرشدات الزراعيات وهى : سوهاج ، ومطروح . وهناك مرشدة واحدة فقط فى كل من محافظة أسوان ومحافظة جنوب سيناء . أما أكبر عدد من الإناث فيعمل فى محافظة كفر الشيخ (١٥٢ مرشدة) بمعدل مرشدة واحدة لكل ١٨٣٨ أسرة ريفية . وهذا يوضح القصور الواضح للعمل الإرشادى مع المرأة الريفية .

الواجبات الوظيفية للمرشدين القائمين بالخدمة الارشادية الزراعية :

نظرا لأن المرشد الزراعى الميدانى (الذى يعمل على مستوى القرية) ، والمرشد الزراعى المتخصص ، وإخصائى الارشاد (والذين يعملان على مستوى القطاع أى مجموعة من القرى - أو على مستوى المركز) ، يكونون معا العصب الرئيسى لهيكل الخدمة الارشادية الزراعية .. لذلك نلقى فيما يلى بعض الضوء على الواجبات الوظيفية لكل منهم :

أولا : دور المرشد الزراعى على مستوى القرية :

- المساهمة فى تخطيط العمل الإرشادى بجمع حقائق الموقف وتحليله وتحديد المشكلات ، وما يترتب على ذلك من احتياجات ارشادية ، وكذا تحديد الأهداف للبرنامج الارشادى بالتعاون مع كل من هيئات ومنظمات التنمية الريفية الأخرى من ناحية ، وجماهير الزراع وقياداتهم من ناحية أخرى ، مع تحديد الموارد البشرية والمادية المتاحة بمنطقة عمله ومسئوليته الضرورية لإنجاز عمله .

- الإسهام فى تنفيذ العمل الإرشادى من خلال استخدام مختلف الطرق والمعينات الارشادية المتوافرة والمناسبة لمنطقته وامكاناته وجماهير الزراع .

- وضع خطة العمل الارشادية وإجراءات التنفيذ طبقا لبرنامج زمنى ، وذلك بالتعاون مع القيادات الريفية ومختلف هيئات ومؤسسات التنمية الريفية فى منطقة عمله ومسئوليته .

- العمل على جمع مختلف البيانات والإحصاءات اللازمة لإجراء التغيير .

- الاتصال والتنسيق مع مختلف الهيئات والمنظمات المحلية الريفية ذات الاهتمامات المشتركة مع اهتماماته الإرشادية .

- اكتشاف واختيار وتدريب القيادات المحلية الزراعية والريفية .

- معاونة الزراع وقياداتهم فى منطقة عمله ومسئوليته فى الحصول على المعلومات واكتساب الخبرات المرغوبة واللازمة لها من خلال مصادرها المختلفة الموثوق بها .

- تسجيل العمل الإرشادى بمنطقة عمله ومسئوليته وإنجازاته وعقباته وأساليب التغلب عليها ، وتوضيح ذلك فى تقارير مكتوبة متنوعة ودورية .

– المساهمة المستمرة في إيجاد الحلول للمشكلات الريفية والزراعية الطارئة .

– الاتصال المستمر المنسق المتبادل مع المستوى الاشرافي الذي يعلوه .

– توضيح مشكلات الزراع أمام مختلف المجالس واللجان الزراعية أو غير الزراعية بمنطقة عمله ومسؤليته .

ويلاحظ أن المرشدين الزراعيين العاملين على مستوى القرية هم من خريجي المدارس الثانوية الزراعية أو المعاهد العليا الزراعية ، وكذلك كليات الزراعة بالجامعات . وبنظرة تحليلية لمدى قيام هذه المؤسسات بدورها في إعداد العاملين بالإرشاد الزراعي ، يتضح الآتي :

– بالنسبة للمدارس الثانوية الزراعية : على الرغم من أن الطالب المتخرج في هذه المدارس يعمل في وظيفة مساعد مرشد زراعي ، ويحصل بعد ١٠ سنوات على لقب مهندس زراعي ، ويدرس حوالي ٢٧ مقررا دراسيا في نظام ٣ سنوات ، أو نحو ٣٠ مقرراً دراسيا في نظام ٥ سنوات ، إلا أنه لم يدرس مقرراً واحداً في الإرشاد الزراعي ، مما يقتضي تدارك هذه الأوضاع في إعداد هذا النوع من الخريجين للعمل في مجال الإرشاد الزراعي .

– وعلى الرغم من أن الطالب المتخرج في كليات الزراعة يعمل غالبا في مجال الإرشاد الزراعي ، وأنه يدرس حوالي ٤٨ مقرراً دراسيا خلال السنوات الأربع ، إلا أن أغلب هؤلاء الطلاب لم يدرس أي مقررات في الارشاد الزراعي ، والأقلية منهم درسوا مقرراً إرشادياً واحداً ، باستثناء بعض الدارسين بفروع الإرشاد الزراعي والذين تم إعدادهم في هذا المجال .

ثانيا:دور المرشد المتخصص :

– الاتصال المستمر والمنتظم مع مراكز ومؤسسات ومعاهد البحوث في المنطقة التي يعمل بها وفي مجال تخصصه ، وذلك لتمكينه من الاطلاع على كل ما هو جديد في مجال الممارسات والتوصيات الزراعية المرتبطة بتخصصه ، وفي سبيل ذلك لابد أن يكوّن علاقات صداقة وتعاون مع العاملين في هذه المراكز والمؤسسات والمعاهد ، على أن يتم هذا الاتصال من خلال حضور اجتماعات أسبوعية أو نصف شهرية منتظمة ، بالاضافة الى عقد هذه الاجتماعات عند الضرورة .

– الاتصال المستمر والمنتظم بالإدارات والأقسام الفنية بوزارة الزراعة في مجال تخصصه ، وكذلك الأجهزة والمؤسسات الأخرى التي تعمل في هذا المجال ، وذلك بهدف التعرف على السياسات والبرامج الجارية ، وضمان التنسيق وعدم التعارض بين الأنشطة والتوصيات والممارسات الفنية المتعلقة بمجال تخصصه .

– المشاركة في تخطيط وتقييم البرامج الإرشادية في منطقة عمله ، وذلك بالمساهمة الفعالة في تحليل الموقف الخاص بالمزارع أو جماعات المزارعين ، وكذلك الأسر الريفية والمجتمعات المحلية ، وتشخيص المشاركة وتحديد الاحتياجات وترتيبها وفقا لأهميتها ، ثم صياغة الأهداف التعليمية للبرنامج الارشادي وتحديد الموارد والامكانات المطلوبة لتنفيذه ، وفي وضع خطة العمل التي تكفل تحقيق أهداف البرنامج ، ثم تنفيذ هذه الخطة وقياس النتائج المترتبة على تنفيذها تمهيدا للإعداد لبرنامج إرشادي جديد .

– تدعيم دور المرشد الزراعي على مستوى القرية من خلال المساهمة في الأنشطة التعليمية التي تتم في إطار خطط العمل الإرشادية ، بحيث يساعد المرشد في توضيح النقاط الفنية التي يحتاج المزارعون إلى فهمها والتدريب عليها ، وكذلك متابعة استجابات وردود أفعال المزارعين لأي توصية أو ممارسة جديدة في مجال تخصصه . ويمكن أن يتم ذلك من خلال الزيارات والاتصالات المستمرة بينه وبين المرشد الزراعي والقيادات المحلية من المزارعين .

– مساعدة أخصائي الارشاد المسئول عن تصميم وإعداد الوسائل

التعليمية التي يستخدمها المرشدون الزراعيون في عملهم مع المزارعين مثل النشرات والملصقات والكتيبات الإرشادية ، والصور والشرائح التعليمية ، وذلك بتوفير المادة الفنية الزراعية التي تشكل محتوى هذه الوسائل ومراجعتها ، والتأكد من صحة البيانات والممارسات الواردة بهذه الوسائل بعد معاملتها وتبسيطها وصياغتها بلغة مفهومة للمزارعين .

– مساعدة أخصائي الارشاد المسئول عن إعداد البرامج الاعلامية الريفية (مثل البرامج الاذاعية الريفية المحلية – البرامج التليفزيونية الريفية المحلية – المقالات الإرشادية بالجرائد والمجلات) وذلك بتوفير المادة الفنية الزراعية التي تقع في مجال تخصصه ومراجعتها في محتوى الرسالة الإعلامية ، للتأكد من صحتها ودقتها من الناحية الفنية .

– إعداد التقارير الإرشادية الفنية عن إنجازات ومشاكل العمل في مجال تخصصه ، بحيث تكون في متناول : المستويات الادارية الارشادية الأعلى ، ومؤسسات البحوث الزراعية ، والمنظمات أو المؤسسات الأخرى المشتغلة والمهتمة بالتنمية الزراعية .

– المشاركة في دراسات ومسوح التقييم التي تجريها المستويات المختلفة من الجهاز الارشادي .

ويفضل أن يختار المرشد المتخصص من بين الحاصلين على ماجستير أو دبلوم عال في مجال التخصص ، أو يكون حاصلا على بكالوريوس علوم زراعية في تخصصه ، بالإضافة الى خبرة ميدانية لا تقل عن خمس سنوات .

ويحتاج هؤلاء المرشدون المتخصصون إلى تدريب أثناء الخدمة في مجال التخصص لتحديث معلوماتهم وخبراتهم وممارساتهم ، وفقا لأحدث التوصيات ونتائج البحوث في مجالاتهم ، بحيث لا يقل عن مرتين سنويا ، كل مرة لا تقل عن أسبوع واحد وبالتالي يمكن عقد دورات تدريبية منتظمة كل ٦ شهور لهؤلاء المرشدين المتخصصين ، بحيث تعقد هذه الدورات لمدة أسبوع (٦ أيام تدريب) كل ستة أشهر ، ويكون مكان انعقادها : إما في كليات الزراعة الإقليمية أو في محطات أو مراكز البحوث الإقليمية التي تتبع لها مناطق عملهم ، على أن يضم المحتوى التدريبي ما يلي :

– جميع المستجدات في مجال التخصص ، والتي تشمل التوصيات والممارسات الفنية الجديدة في مجال التخصص والتدريب عليها (٤ أيام تدريب) .

– تدريب في مجال الارشاد الزراعي (الطرق والوسائل الارشادية – تخطيط وتقييم البرامج الارشادية – ديناميكية العمل مع الجماعات والمجتمع الريفي – طرق اكتشاف واختيار القيادات المحلية في العمل الإرشادي ، يومان تدريب) .

ثالثا: دور أخصائي الارشاد:

– وضع البرامج الارشادية الخاصة بالمركز ، أو القطاع (مجموعة القرى) الذي يعمل به ، وذلك بالاستعانة بمساهمات المرشدين الزراعيين الميدانيين والمرشدين المتخصصين في منطقة عمله .

– مساعدة المرشدين الزراعيين الميدانيين في اكتشاف واختيار وتدريب القيادات المحلية الزراعية ، لاستخدامهم كمساعدين مرشدين متطوعين في العمل الارشادي الميداني .

– تصميم وإعداد الوسائل التعليمية التي يستخدمها المرشدون الزراعيون الميدانيون في عملهم مع المزارعين ، مثل : الملصقات والنشرات والكتيبات الارشادية ، والصور والشرائح التعليمية ، وذلك بدعم فني من المرشدين المتخصصين ، كل في مجال تخصصه .

– مساعدة المرشدين الزراعيين الميدانيين في تنفيذ الطرق الارشادية التي تحتاج الى دعم فني مثل : عرض الأفلام الزراعية التعليمية والشرائح ، وذلك أثناء الندوات والاجتماعات الإرشادية ، وتصميم وتنفيذ

المعارض الارشادية الزراعية المحلية ، وإجراء الإيضاحات العملية فى حقول المزارعين .

– اعداد البرامج الاعلامية الريفية المحلية مثل : البرامج الاذاعية والتليفزيونية المحلية ، المقالات الارشادية بالصحف والمجلات المحلية .

ويفضل أن يكون أخصائى الارشاد من خريجى أقسام وشعب الارشاد الزراعى بالكليات والمعاهد الزراعية ، أو من الحاصلين على مؤهل زراعى عال ، بالاضافة الى خبرة ميدانية ، وتدريب ارشادى كاف فى مجالات الطرق الارشادية ووسائل الايضاح السمعية والبصرية ، تخطيط وتقييم البرامج الارشادية ، القيادة وديناميكية العمل مع الجماعات الريفية . كما يفضل اختيارهم من بين المرشدين الذين يتمتعون بقدرات متميزة فى الاتصال ومهارات فنية ، كالرسم وتصميم الملصقات والنشرات .

الانشطة الإرشادية وأهم مشكلات العمل الارشادى :

الارشاد الزراعى عملية تعليمية تهدف الى : التعرف على مشاكل الزراع والأسر الريفية ، وتقديم الارشادات والتوصيات الحديثه لهم والتى تعمل على حل هذه المشكلات ، بالاضافة الى تعريف الزراع بالتكنولوجيا الحديثة والمناسبة من حيث التطبيق .

ومن هذا المفهوم ، يمكن القول بأن الارشاد الزراعى يقوم على بعض المبادئ وهى :

– أنه جهاز فنى إعلامى يعلم المنتج الزراعى ما يحتاج إليه .

– أنه يتعامل مع المنتج الزراعى اياً كان مجال إنتاجه ، دون ارتباط بعمر أو جنس أو ديانة .

– يستخدم كل الطرق والوسائل التعليميه لتوصيل المعلومة الارشادية الى المسترشد وإقناعه دون إجبار أو ضغط .

– أنه يتعامل مع التوصيات البحثية القابلة للتطبيق تحت الظروف المحلية للمزارع .

وتقوم أجهزة الارشاد الزراعى بدورها فى تبسيط نتائج البحوث الزراعيه والتوصيات الفنيه لنشرها بين الزراع ، والعمل على قيامهم بتطبيق هذه التوصيات عن طريق الإقناع والتبنى ، مع نقل كافة مشاكل التطبيق من مواقع الانتاج الى أجهزة البحث لإيجاد الحلول المناسبه لها .

ويخلص ما تم تنفيذه فى هذا المجال ، وكذا ما يمكن اقتراحه من توفير بعض الامكانات التى تمكن من أداء المهمة الإرشادية – فيما يأتى :

أولا : الربط بين الأجهزة البحثية بمركز البحوث الزراعية والإرشاد الزراعى :

يعتبر مركز البحوث الزراعية بمعاهده البحثية المتخصصة المختلفة هو المصدر الرئيسى للتوصيات الفنية الخاصة بكافة الأنشطة الزراعية ، والتى يقوم الإرشاد الزراعى بتطبيقها وتبسيطها ونشرها على جمهور الزراع دون إجبار ، بهدف تبنيها وتطبيقها فى حقولهم . كما يقوم الارشاد الزراعى بدوره كحلقة ربط بين جمهور الزراع وهذه المعاهد البحثية لنقل كافة التقنيات الحديثة الممكنة التطبيق ، والعودة بمشاكل التطبيق الى هذه المعاهد لايجاد الحلول لها .

ثانيا : علاقة الإرشاد الزراعى بالجامعات ومراكز البحوث الأخرى :

يهتم الإرشاد الزراعى بالانتفاع بالبحوث التى تصدر عن أى جهة بحثية تعليمية ، وله فى ذلك مجالات للتعاون متعددة – سواء مع الجامعات ، وأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، والمركز القومى للبحوث وغيرها من المؤسسات البحثية الأخرى ، من خلال برامج ارشادية تطبيقية يتم تنفيذها لتطبيق نتائج هذه الأبحاث بعد إقرارها من مركز البحوث الزراعية .

ثالثا : ضرورة إعداد الكوادر الفنية اللازمة لدعم عمل الأجهزة الارشادية :

أولى الارشاد الزراعى اهتماما خاصا لتحقيق ذلك الهدف كما يلى :

– العمل على تكوين أجهزة إرشادية متخصصة لكافة الأنشطة الزراعية تنفيذا للقرارات الوزارية الخاصة فى هذا الشان أرقام ٥١١ ، ٩٢٧ ، ١٥١٨ لسنة ١٩٩٣ بتشكيل الأجهزة الإرشادية المتخصصة ، وذلك بهدف تخصيص جهاز إرشادى لكل نشاط من الأنشطة الزراعية لموسم كامل (شتوى – صيفى) لتدريب هذه الكوادر الإرشادية تدريبا عاليا ومستمرا لإكسابهم المهارات والمعارف الخاصة بكل نشاط ، ليكون الجهاز قادرا على التعامل مع الزراع بمختلف نوعياتهم ، ثم بهدف الاقناع وتبنى التوصيات التى من شأنها رفع مستوى دخل الزراع ، وزيادة الانتاج لكل نشاط .

– تنفيذ مشروع دعم جهاز الارشاد الزراعى فى إطار السياسة والاستراتيجية القومية لتطوير خدمات الإرشاد ، بهدف تحقيق الاتى :

• معاونة وزارة الزراعة فى إعداد وتنظيم جهاز الارشاد الزراعى المصرى .

• إعداد خطة طويلة الأجل للتدريب اثناء الخدمة فى مجالات العمل الارشادى المتخصص وإعداد مشروع للمتابعه طويلة الأجل .

• تدريب أخصائى الارشاد وإعداد فرق رائدة للتدريب أثناء الخدمه لتغطية استراتيجية الغذاء والحاصيل .

• توفير التدريب أثناء الخدمة للمرشدين الزراعيين على المبادىء الاساسية الارشادية واختيار وتدريب القاده .

– تخطيط وتنفيذ دورات تدريبية لكل نشاط قبل بداية الموسم لهذه الاجهزة ، ويشمل المحتوى التدريبى اهم التوصيات الواجب مراعاتها فى كل نشاط ، وحل المشاكل التى قد تعترض الانتاج . ويقوم بتغطية المحتوى التدريبى لكل برنامج الباحثون بالمعاهد المتخصصة لتدريب اخصائى المحصول على مستوى المديرية والمراكز .

رابعا : أهمية توفير المعدات التكنولوجيا التى تعزز من قدرة المرشدين الزراعيين على أداء رسالتهم :

– تحتاج العملية الارشادية الى توفر بعض المعينات السمعية والبصرية ، والتى تساعد المرشد الزراعى على أداء رسالته فى التوعية وإقناع الزراع على الوجه الأكمل .. ويقوم الارشاد الزراعى بهذا النشاط من خلال الدوريات والنشرات وافلام الفيديو وغيرها ، إلى جانب التعاون مع أجهزة الأعلام فى هذا المجال .

اهم مشكلات العمل الارشادى:

أولا : مشكلات اقتصادية واجتماعية :

– مازال بعض الزراع يعيشون على مستوى الكفاف ، ولا يجازفون بتبنى أو اقتباس الجديد .

– صغر حجم الحيازة المملوكه للزراع وتفتتها .

– بدائية وسائل الانتاج ووسائل التسويق .

– شيوع الأمية بين غالبية الزراع ، وخاصة الأجيال المتقدمة فى السن .

– عدم إعطاء أهمية قوية وفعالة ومستمرة لتنمية القيادات المحلية الريفية .

– وجود بعض المعتقدات والتقاليد المتوارثة ذات الفهم الخاطىء لبعض المفاهيم الدينية والتى تقف حائلا للتقدم .

– عدم كفاية الأدوات والتسهيلات الارشادية التى تمكن المرشد من القيام بمهامه بكفاءة .

ثانيا : مشكلات تواجه الزراعة عامة :

– تعاقب زراعة الحاصلات فى دورات زراعية مكثفة فى نفس المساحة .

- خدمة التربة بأساليب تقليدية فى غالبية المساحات المنزرعة .

- بدائية الأساليب الانتاجية فى الزراعة رغم التقدم فى بعض هذه الأساليب .

- عدم كفاءة المخازن والمستودعات مما يزيد الفقد فى الانتاج .

ثالثا : مشكلات تواجه الارشاد الزراعى نفسه :

- نقص دور المتابعة والاشراف والتقييم .

- قلة عدد المرشدين المدربين بالكفاءة للعمل الإرشادى .

- التأهيل الدراسى لخريجى كليات الزراعة والمعاهد الزراعية غير كاف فى مجال الإرشاد الزراعى .

- زيادة العبء التدريبى للمرشدين الجدد والمرشدين أثناء الخدمة والأخصائيين الفنيين العاملين فى مجال الإرشاد .

- عدم وجود عدد كاف من المرشدات فى مجال الاقتصاد المنزلى للتعامل مع المرأة الريفية .

- زيادة الأعباء التى تواجه الجهاز الإرشادى والمترتبة على وجود مجالات جديدة للعمل ، مثل التنمية البيئية والإرشاد فى الأراضى الجديدة والإرشاد لمراحل ما بعد الحصاد .

- قلة الدعم المادى للمرشدين الزراعيين .

- تركيز العمل الارشادى على رفع الكفاءة الانتاجية المحصولية الزراعية والبستانية والحيوانية ، دون الاهتمام الكافى بباقى مجالات العمل الارشادى .

* * *

واستنادا الى العرض السابق للدراسة ، وفى ضوء المناقشات التى دارت حول واقع الارشاد الزراعى ، والمعوقات التى تواجهه وإمكانية التغلب عليها ، يمكن استخلاص النقاط التالية :

- مازالت الزراعة المصرية إحدى الركائز الأساسية للتنمية الشاملة ، وينبغى العمل على تنميتها والنهوض بها ، إذ شهد هذا القطاع تقدماً كبيراً - خلال السنوات الأخيرة - بفضل الجهود الصادقة التى يبذلها المسئولون والعاملون فيه ، ويتضح ذلك من خلال النهوض بالإنتاج والإنتاجية لكثير من المحاصيل الزراعية ، وانعكس ذلك أيضا على انتعاش الريف .

- أن هناك تقدما واضحا فى مجال العلوم والتكنولوجيا الزراعية ، والتكنولوجيا الجديدة لا يمكن أن تكون ذات شأن إلا عند نقلها إلى واقع التطبيق والتنفيذ من قبل الزراع والممارسين للعمليات والأنشطة الزراعية المختلفة .

- تميز العقد الحالى (عقد التسعينات) بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية الدولية والمحلية المستمرة ، ويبذل المسئولون عن مجال الزراعة محاولات وجهودا مخلصة لمسايرة هذه التحولات والتكيف مع متطلباتها ، ولازال الأمر يحتاج الى مضاعفة هذه الجهود .

- يتركز دور وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى فى مجالين أساسيين هما : البحوث الزراعية ، والإرشاد الزراعى . ولقد حققت الوزارة إنجازات كبيرة فى مجال البحوث الزراعية فى حين يحتاج مجال الإرشاد الزراعى إلى كثير من الاهتمام والدعم .

- تؤكد نتائج الدراسات والبحوث على إمكان زيادة معدلات التنمية الريفية - وخصوصا الزراعية منها - وأنه على الرغم مما أمكن تحقيقه الا أن المجال لا يزال متسعا لرفع هذه المعدلات . ومضاعفة متوسط إنتاج القمح ، حيث أمكن الوصول بإنتاجه إلى حوالى ١٧ أردبا للفدان ، وتؤكد البحوث أيضا إمكانية الوصول إلى حوالى ٣٥ أردبا للفدان .

- أن النقد البناء يساعد على مواجهة بعض جوانب القصور فى أنشطة الارشاد الزراعى ، وذلك للمساعدة فى تقويمها ووضعها فى المسار الصحيح . وهذا يفتح الأمل لمزيد من العطاء ، لرفع معدلات التنمية .

- أن الإرشاد الزراعى هو أحد العلوم الزراعية المستحدثة

والمتميزة ، والتى أصبح لها معالمها المحددة ، من حيث المفهوم والفلسفة والمبادىء والمناهج والبرامج والطرق وأساليب التقييم الخاصة به . لذلك ظهر المتخصصون فى هذا المجال فى النصف الأخير من القرن الحالى ، وهم قادرون على تدعيم الخدمة الإرشادية الزراعية والنهوض بها .

– أن مفهوم الارشاد الزراعى – بإيجاز – عملية مستمرة ذات بعدين أساسيين ومتكاملين ، البعد الأول : هو البعد الإعلامى ويركز على توصيل المعلومات والتكنولوجيا الزراعية الجديدة إلى الأفراد ، والثانى : هو البعد التعليمى والتدريبى ويركز على إقناع هؤلاء الأفراد ومساعدتهم على استخدام هذه المعلومات وتطبيق التكنولوجيا الجديدة بشكل صحيح ومستمر ، بحيث تصبح جزءا من سلوكهم .

– أن الخدمة الإرشادية الزراعية ذات طبيعة خاصة ، وتتأثر طرق تنظيم تقديمها إلى الزراع بالطبيعة والظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الذى تقدم فيه ، ومن ثم تختلف مناهج وهياكل الخدمة الإرشادية من دولة إلى أخرى . لذلك فإنه لا يمكن نقل أو استنساخ نمط أو هيكل أو تنظيم إرشادى من دولة وتطبيقه فى دولة أخرى كما هو ، مما يتطلب تطوير الشكل وتحديد المهام للخدمة الارشادية – بما يتناسب وظروف المجتمع المصرى .

– بالرغم من صدور العديد من القوانين والقرارات الخاصة بالسياسات الزراعية التى تستهدف تدعيم خدمات وهيكل الارشاد الزراعى فى مصر ، إلا أن بعض هذه القوانين والقرارات قد يساء فهمها عند التطبيق ، بحيث تؤدى إلى إضعاف الخدمة الإرشادية بدلا من تقويتها .

– يشير الكثير من الأبحاث والدراسات العلمية فى مجال الإرشاد الزراعى إلى ما يلى :

• أن ما يقرب من نصف المرشدين الزراعيين العاملين على مستوى القرية من الحاصلين على دبلوم المدارس الزراعية الثانوية ، ولم يدرسوا أى مقرر فى مجال الإرشاد الزراعى ، كما أن الحاصلين على مؤهلات زراعية جامعية لم يدرس معظمهم أية مقررات فى هذا التخصص ، وأن عملية التدريب والإعداد للمرشدين أثناء الخدمة لازالت غير فعالة ، بالإضافة إلى عدم توافر الإمكانات المناسبة للعمل الإرشادى الميدانى كمقر للعمل ووسيلة انتقال والأدوات الإرشادية الضرورية ، وكذلك غياب نظم الحوافز المناسبة لهم . كل ذلك ساهم فى انخفاض مستوى المرشد الزراعى ، وقلل من قدرته على أداء الكثير من مهامه الوظيفية .

• رغم أن الأسرة الريفية هى الوحدة الإنتاجية الزراعية فى الريف ، ويجب أن توجه الأنشطة والبرامج الإرشادية – بطريقة متوازنة – إلى كل من : المزارع ، والمرأة الريفية ، والشباب الريفى – إلا أن مجال المرأة الريفية لا يحظى بالاهتمام الكافى ، وكذلك برامج الشباب .

• رغم تعدد المنظمات والمؤسسات المعنية بشئون التنمية الريفية إلا أنه يلاحظ وجود ضعف فى التنسيق بينها ، مما قد يؤدى إلى حدوث تكرار أو تضارب فى البرامج والخدمات المقدمة للمزارعين وأسرهم . لذلك يحتاج الأمر الى مزيد من التنسيق الواعى والجاد لكى تتحقق أفضل صور التعاون بين هذه المنظمات والمؤسسات .

• أن أغلب الجهود والأنشطة والبرامج الإرشادية توجه نحو عمليات إنتاج المحاصيل ، وتغفل عمليات ومراحل ما بعد الحصاد . لذلك يجب الاهتمام بالبرامج الإرشادية التى تركز على عمليات ما بعد الحصاد مثل الفرز والتعبئة والتخزين والنقل .

• لوحظ فى السنوات الأخيرة ازدياد الاهتمام بمجالات استصلاح واستزراع الأراضى الجديدة ، حيث تنضم أعداد كبيرة من المنتجين وشباب الخريجين والمستثمرين إلى هذه المجالات . ورغم ذلك فإن الجهود والبرامج التى توجه لمساعدة هؤلاء محدودة للغاية . ويحتاج الأمر إلى اهتمام الخدمة الإرشادية بهذا المجال .

• يلاحظ فى الفترة الأخيرة انضمام أعداد كبيرة من العاملين بالقطاعات المختلفة بالوزارة الى الخدمة الارشادية دون إعداد كاف ، مما يمثل عبئا على الخدمة الإرشادية نظرا لعدم فهمهم لطبيعة العمل الإرشادى الزراعى . لذلك يجب الاهتمام بعملية التدريب لهؤلاء العاملين لكى يتحولوا إلى قوة مضافة إلى الجهاز الإرشادى .

• يلاحظ – خصوصا فى الفترة الأخيرة – نشوء مسار غير صحى لأنشطة الإرشاد الزراعى ، يتركز حول المشاريع ويمكن تسميته « إرشاد المشاريع » . مما يؤثر على كفاءة الخدمة الإرشادية الزراعية ، التى يجب أن توجه – وفقا للسياسات الزراعية – إلى جميع الريفيين ، مع التأكيد على أن الزراعة بفروعها ومجالاتها المختلفة يجب أن تكون السمة والجوهر الأصيل لعمل الإرشاد الزراعى .

• أن بعض القيادات الإرشادية المسئولة هم من غير المتخصصين فى مجال الارشاد الزراعى ، مما ساعد على زيادة تعثر الخدمات الارشادية وبعدها عن المسار الصحيح .

– رغم تعدد الطرق والوسائل التى تساعد على دعم الخدمة الإرشادية من خلال نقل وتوصيل الرسائل الإرشادية إلى الريفيين وإقناعهم بها ، إلا أن استخدام الكثير من هذه الطرق مثل : البرامج الاذاعية والتليفزيونية الريفية ، والصحافة ، والنشرات ، والندوات ، والحقول الإرشادية – لازال يشوبه القصور .

– فى ظل التحولات الاقتصادية الجارية ظهرت بعض الآراء حول خصخصة الإرشاد الزراعى ، وإمكانية مساهمة المزارعين فى تمويل تكاليف الخدمة الإرشادية التى تقدم اليهم (جزئيا أو كليا) ، بالإضافة إلى الخلط بين مفاهيم الإرشاد الزراعى ونقل التكنولوجيا . وهى آراء تحتاج إلى الكثير من التوضيح لتجنب المزيد من معوقات العمل الارشادى .

إن عملية النهوض بالخدمة الارشادية الزراعية ممكنة ، إلا أنه لا يوجد شكل إرشادى مثالى ينصح الأخذ به وتطبيقه للنهوض بهذه الخدمة ، الأمر الذى يعكس مدى أهمية الجهود التى يجب أن تبذل وتتضافر من أجل النهوض بهذه الخدمة والوصول بها إلى المسار المنشود . ومصر تزخر بالقيادات الواعية والمتخصصين فى مجال الارشاد الزراعى ، والتنفيذيين ذوى الخبرات المتميزة فى هذا المجال ، والذين يستطيعون جميعاً – من خلال تكليفهم – تكوين فريق عمل متكامل ليعمل على تطوير الخدمة الارشادية ، والتغلب على المعوقات التى تواجهها والتوصل بها إلى المستوى المنشود .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتى :

* وضع تصور مناسب لتنظيم هيكل الخدمة الارشادية الذى يتناسب مع ظروف المجتمع المصرى ، ويتوامم مع متطلبات التحولات الاقتصادية والاجتماعية الجارية .

* تطوير خطط الاعداد الأكاديمى لخريجى الكليات والمعاهد الزراعية ، الذين ينضمون الى العاملين بالخدمة الارشادية ، على النحو التالى :

– بالنسبة للمرشدين الزراعيين على مستوى القرى ، يفضل أن يكونوا من خريجى شعبة الانتاج الزراعى وأقسام الارشاد الزراعى والاقتصاد المنزلى . على أن تخصص ٧٥٪ من المقررات التى يدرسونها لفروع الزراعة الفنية والعلوم المرتبطة بها ، و٢٥٪ للمقررات الإرشادية الزراعية .

– بالنسبة للمرشدين المتخصصين الذين يعملون على مستوى القطاع (مجموعة من القرى) أو المركز ، فيفضل أن يكونوا من خريجى الشعب والأقسام المتخصصة فى المواد الفنية الزراعية . على أن تتضمن مناهجهم الدراسية مقررين دراسيين على الأقل فى مجال الإرشاد

الزراعى . ويمكن إضافة مقرر دراسى واحد فى الإرشاد الزراعى (على الأقل) لمناهج خريجى المدارس الثانوية الزراعية .

* تطوير خطط الإعداد والتدريب الميدانى المستمر للمرشدين الزراعيين العاملين على مستوى القرية والمستويات الأخرى ، وخصوصا الذين انضموا حديثا للخدمة الإرشادية ، وتحديد الوصف الوظيفى لكل فئة منهم ، ومراعاة الجدية والموضوعية فى اختيار محتوى برامج التدريب والقائمين بعملية التدريب .

* وضع تصور لآليات تنسيق وتكامل العمل بين المرشد الزراعى والمرشد المتخصص.

* وضع تصور مناسب لتنظيم العلاقة بين التنظيم الإرشادى ، والبحوث الزراعية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى وكليات الزراعة بالجامعات المصرية .

* زيادة الاستفادة من القيادات المحلية الريفية فى العمل الإرشادى ، والتى تساعد على تحديد الاحتياجات الحقيقية للزراع والأسر الريفية ، باعتبارها المحور الرئيسى لوضع وتنفيذ البرامج الإرشادية .

* الاهتمام بالبرامج الارشادية المتكاملة التى تغطى مجالات : المحاصيل التقليدية وغير التقليدية ، مراحل خدمة الإنتاج ومراحل ما بعد الحصاد (التى تركز على التسويق) ، الأراضى القديمة والجديدة والمستصلحة ، الاهتمام بالمزارع والمرأة الريفية والشباب الريفى ، التصنيع الريفى والبيئة الزراعية ، توفير المنتجات الزراعية للاستهلاك المحلى ولأغراض التصدير .

* وضع آليات التنسيق بين الجهات والمؤسسات المختلفة التى تقدم برامج إرشادية للمزارعين وللأسر الريفية ، وأهمية المراجعة النقدية الموضوعية للبرامج الإرشادية المقدمة حاليا لوضعها فى المسار الصحيح .

* إنشاء مركز أو بنك للمعلومات الزراعية الإنتاجية والتسويقية ، والعمل على توفير هذه المعلومات وتيسير وصولها للمرشدين الزراعيين لمساعدة الزراع على اتخاذ القرارات الزراعية المناسبة .

* ضرورة الاستفادة من الكفاءات العلمية بمعهد بحوث الإرشاد الزراعى والتنمية الريفية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، وذلك لزيادة وتحقيق المزيد من الدعم للخدمة الإرشادية .

* العمل على تحسين الظروف والامكانات التى تساعد المرشد الزراعى – على المستوى المحلى – على أداء عمله ، كتوفير مقر مناسب للعمل ووسيلة انتقال وكذلك الوسائل والأدوات الإرشادية التى تساعده على القيام بدوره ، مع تقديم الحوافز المناسبة وربطها بمستوى الأداء .

* مراجعة وتطوير استخدام الطرق والوسائل الارشادية الجماهيرية كبرامج الإذاعة والتليفزيون والصحف والنشرات الارشادية ، وكذلك الجماعية من ندوات وحقول ارشادية ، وذلك لرفع كفاءتها فى أداء دورها التعليمى الإرشادى .

* مناقشة إمكانيات ووضع آليات الاستفادة من كليات الزراعة المنتشرة فى كافة أنحاء مصر ، وذلك لتدعيم الخدمة الإرشادية الزراعية .

* ضرورة تدعيم الخدمة الارشادية بالقيادات الدارسة والمتخصصة فى الارشاد الزراعى والقادرة على العطاء فى هذا المجال .

* أهمية استمرار سياسة وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى فى تقديم الخدمة الإرشادية المجانية للزراع ، وخصوصا خلال الفترة الانتقالية الحالية ، نظرا لأن الغالبية العظمى منهم لا تسمح ظروفهم الاقتصادية بتمويل الخدمة الإرشادية . وهذا لا يتعارض مع قيام بعض المؤسسات والمكاتب الاستشارية الزراعية الخاصة بتقديم خدمات إرشادية واستشارية زراعية نظير مقابل مادى ، على أن يكون ذلك كله بالتنسيق مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى .

الانتـــاج الصناعـى

استراتيجية استخدام الطاقة حتى عام ٢٠٢٠

تعرف الطاقـــة بأنها لا تفنى ولا تستحدث من عدم ، إلا أنـــه يمكن تحويلها من صورة الى اخرى . وبصـــورة عامة فإن الطاقـة هى كل ما ينتج عنها شغل أو قوة محركة (Driving Force) .

وتعـرف أنواع الطاقـة بشكل عـام بأنهـا طاقـة حـرارية ، أو طاقـة ديناميكية ، أو طاقة كهربائية ، أو طاقة استاتيكية ، أو طاقة الوضع .

وتتمثل المصادر الطبيعية لتوليد هذه الأنواع فى: البترول ، والغاز ، والفحم ، ومساقط المياه ، والطاقة النووية ، والطاقات الجديدة والمتجددة مثل (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة الكتل الحيوية) .

جدول استهلاك الطاقة :

يوضح الجدول الآتى النسب الرئيسية لاستخدامات مصادر الطاقة فى كل من مصر والعالم فى ١٩٩٥/١/١ :

مصدر الطاقـــة	نسبة استخدام مصادر الطاقة	
	مصـــر	دول العالم
البتـــرول	٪٥٧	٪٤٠
الغـــاز	٪٣٥	٪٢٥
مساقط المياه والطاقة المتجددة	٪٧	٪٣
الفحـــم	٪١	٪٢٥
الطاقة النووية	-	٪٧
الاجمـــالى	٪١٠٠	٪١٠٠

نسب استهلاك الطاقة :

ويوضح الجدول الآتى نسب استهلاك الطاقة فى القطاعات المختلفة فى مصر :

القطـــاع	النسبة من اجمالى الاستهلاك الكلى للمنتج من الطاقة		
	البترول	الغاز الطبيعى	الطاقة الكهربائية
الصناعى	٪٣٥	٪٣٤	٪٤٧,١
الكهرباء	٪١٨	٪٦٥	-
النقل	٪٢٩,٨	-	-
المنزلى والتجارى	٪١٦	٪١	٪٣٦,٥
الزراعى	٪١,٢	-	٪٣,٦
الحكومى والمرافق العامة	-	-	٪١٠,٧
الاسكان	-	-	٪٢,١
الاجمالى	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

استراتيجية البترول حتى عام ٢٠٢٠:

يمثل البترول والغاز الطبيعى عصب التنمية الشاملة وسيظل لفترة طويلـة قادمة يلعب دوراً مؤثراً وحيوياً كمصدر رئيسى من مصـادر الطاقة ، حيث يغطى ٩٢ ٪ منها ، الى جانب انه من الدعامات الأساسية للاقتصـاد القومى نظراً لما تمثله عائداته من مصدر رئيسى للنقد الأجنبى ، حيث أصبحت صادرات البترول تمثل ٥٥ ٪ من الصـادرات السلعية للبلاد ، ويمثل الناتج المحلى الاجمالى للبترول ١٠ ٪ .

وصناعة البترول صناعة متكاملة لانشطة مختلفة ، تبدأ بعمليات

البحث والتنقيب عن المواد الهيدروكربونية من خامات بترولية وغازات طبيعية ، ثم حفر الآبار في المناطق البرية والبحرية ، ثم تتوالى عمليات الانتاج باستخدام المعدات والأجهزة ذات التقنية العالية ، ومن ثم عمليات التخزين والتكرير والتصنيع والنقل والتوزيع والتسويق ، الى أن تصل للمستهلك في صورة منتجات مختلفة .

وتتميز هذه الصناعة بعدة خصائص تجعلها صناعة متفردة تختلف عن غيرها من الصناعات التقليدية ، من أهمها:

• الارتباط الوثيق بين هذه الصناعة والنشاط الدولي البترولي في مجالات الاستكشاف والانتاج والتسويق للخام والمنتجات البترولية .

• ضخامة رأس المال المطلوب استثماره في عمليات البحث والاستكشاف وتسهيلات الانتاج .

• ارتفاع عامل المخاطرة المالية المرتبطة بعمليات التنقيب والحفر بما يفوق القدرات على المستوى القومي .

• اعتماد العمليات البترولية على تكنولوجيا الغرب .

ولوضع تصور أفضل لاستراتيجية البترول حتى عام ٢٠٢٠ : فانه ينبغي دراسة جميع المتغيرات على المستوى الدولي والاقليمي والمحلي التي تؤثر على تحقيق أهدافنا وانعكاسات هذه المتغيرات على الأمن القومي المصري بمعناه الشامل ، بالاضافة الى دراسة نقاط القوة المتوفرة لدينا لنستفيد منها ونعظمها ، بما يخدم أهدافنا ، إذ يجب أن نضعها نصب أعيننا في تخطيطنا حتى نعالجها بقدر الإمكان . فمصر تتمتع بعدد من نقاط القوة أصبحت سياستنا البترولية تستفيد منها كقوة جذب للشركات العالمية .

وتتمثل هذه النقاط في : الاستقرار السياسي والامني ، والخبرة البترولية المتميزة ، واحترام مصر لجميع معاهداتها واتفاقياتها ، وتوافر البنية الاساسية اللازمة للمستثمر .

وتعد صناعة البترول من الصناعات التي ترتبط بطريقة مباشرة مع المتغيرات الدولية والاقليمية .. ولاشك أن الأحداث والمتغيرات التي طرأت على الساحة العالمية في السنوات الأخيرة وما أحدثته من تغيير في خريطة العالم السياسية ، وما صاحبها من تغيرات في التركيبة السياسية للعلاقات الاقتصادية بشكل خاص ، سيكون لها تأثير مباشر على صناعة البترول ، وستترك آثارها على موازنات الطاقة البترولية والعلاقات البترولية على المستوى العالمي ، وعلى المستوى الاقليمي .

وتتمثل أهم هذه المتغيرات فيما يأتي:

– اقامة التكتلات والتجمعات والكيانات الاقتصادية والسياسية الكبيرة في أوروبا ، وآسيا ، والأمريكتين .

– اتجاه دول الكومنولث ودول أوروبا الشرقية الى النظام الاقتصادي الحر ، ونظام السوق .

– تغيير المنهج السياسي والاقتصادي في كثير من الدول المتقدمة والنامية على السواء .

– القيود والسياسات البيئية الجديدة .

– وضع المنطقة العربية والاتجاه الى إحلال السلام بين دول المنطقة ، وما تتطلبه خطط التنمية فيها .

– التنافس الاقليمي بين الدول المسيطرة على مصادر الغاز الطبيعي والصراع على مناطق النفوذ الاقتصادي .

– تمتع المنطقة العربية باحتياطي ضخم من الغاز الطبيعي يزيد على ٤٠ ٪ من الاحتياطي العالمي ، الأمر الذي يدفع الدول الغربية الى التسابق للسيطرة على مصادر انتاج الغاز في ظل تناقص الاحتياطي البترولي العالمي ، والقيود البيئية الجديدة .

ولذلك فان تخطيط السياسات البترولية في المرحلة القادمة يرتكز بالدرجة الاولى على كيفية تحقيق المعادلة الصعبة التي تتمثل أطرافها في : تعظيم عائدات البترول في ظل تدني الأسعار وتقلص نشاط البحث

عنه ، وتحقيق برامج التنمية ، والمحافظة على البيئة وما تتطلبه من أعباء مالية .

وعلى ضوء هذه المتغيرات العالمية والاقليمية والتحديات التى تواجه صناعة البترول فقد وضعت مصر سياستها البترولية لتحقيق الأهداف التالية :

– تدعيم الأمن القومى البترولى من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتى من الزيت الخام والغازات ، والعمل على ايجاد توازن يتمثل فى ترشيد الاستهلاك والادارة العلمية للاحتياطيات البترولية حتى لا يتم استنزافها .

– تكثيف عمليات البحث عن البترول فى كافة مساحات مصر البرية ومياهها الاقليمية ، لتحقيق المزيد من الاكتشافات البترولية للمساهمة فى تعويض الكميات المنتجة سنوياً ، وضمان بقاء قدر كاف منه فى باطن الأرض لمواجهة احتياجات الأجيال القادمة .

– استمرار البترول كمصدر من المصادر الهامة للدخل القومى ، بالاضافة الى أنه يعتبر مجالا لخلق فرص عمل جديدة للآلاف من أبناء الوطن .

– الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث تمشياً مع القوانين العالمية فى هذا المجال .

– تكثيف عمليات البحث والاستكشاف بمناطق الاحتمالات الغازية بهدف زيادة احتياطيات البلاد من الغازات الطبيعية وتنميتها ، لتأمين احتياجات السوق المحلى من الطاقة الاولية واتاحة الفائض منها للتصدير .

– الاسراع فى تنمية الحقول المكتشفة ، وكذلك المتوقع اكتشافها مستقبلا ، وبدء الانتاج منها فى ضوء الاستثمارات المتاحة .

– التوسع فى الاستخدامات التقليدية للغاز الطبيعى للاستفادة من مزاياه الاقتصادية والبيئية ، والعمل على فتح أسواق واستخدامات غير تقليدية له مثل : تعميم استخدامه كوقود فى وسائل النقل وأعمال التكييف المركزى ، وغيرها من الاستخدامات الجديدة ذات الجدوى الاقتصادية والبيئية .

– التوسع فى انشاء شركات متخصصة تتولى تنفيذ عمليات تحويل السيارات لتعمل بالغاز الطبيعى المضغوط ، وكذلك اقامة وتشغيل محطات التموين اللازمة طبقاً للشروط والمواصفات المعمول بها عالمياً ، بغرض توفير الضمانات الكفيلة لتحقيق الأمن والسلامة فى هذا التطبيق الحضارى .

– دراسة أسواق التصدير المتاح للغاز الطبيعى ، مع بداية مرحلة جديدة تنقل صناعة الغاز المصرية الى آفاق أوسع على المستوى الاقليمى لتحقيق الاستفادة المثلى من الموارد والثروات الطبيعية .

حول تصدير الغاز : فيما يخص مبدأ تصدير الغاز فلابد من تصدير البترول والغاز معاً دون أن يكون تصدير احدهما على حساب الآخر ، نظراً لأن برامج التنمية فى مصر تحتاج لموارد ضخمة ، فالغاز المصرى له حصتان ، إحداهما لمصر والأخرى للشريك الأجنبى ، ووفقا للاتفاقيات المبرمة مع الشركات الأجنبية فان الأولوية تعطى للاستهلاك المحلى وتحقيق الاكتفاء الذاتى ، ولهذا يتم شراء حصة الشريك الأجنبى – بتخفيض خاص – بالاضافة الى حصة الدولة ، ويتم دفعهما الى الشبكة القومية للغازات الطبيعية ، وبعد تحقيق الاكتفاء الذاتى تأتى مرحلة التصدير حيث يصدر الشريك الأجنبى حصته ، وتصدر مصر حصتها الفائضة .

ومن المتوقع ان يزداد الطلب العالمى على الغاز من ١٦٨٩ مليون طن مكافىء عام ١٩٩٠ الى ٢٧٨٦ مليون طن مكافىء عام ٢٠٢٠ ، أى بزيادة ٦٥ ٪ على مدى ٣٠ عاما .

وتعتبر أوربا السوق الأساسى للغاز المصرى ، وهناك بدائل متنوعة لتصدير فائض الغاز الى أوربا والدول المجاورة ، والبدائل

هى : إما انشاء خطوط أنابيب إلى أوربا من جهة الشرق أو الغرب أو مباشرة عن طريق قبرص ، أو تسييل الغاز وتصديره بحرا من خلال الناقلات ، ويحتاج ذلك الى كميات كبيرة من الغاز ، الى جانب التكاليف الباهظة .

– استغلال الغاز المصاحب لانتاج الزيت الخام بالمناطق المختلفة ، وذلك من خلال انشاء مشروعات لتجميع هذه الغازات وتوجيهها لخدمة الاقتصاد القومى ، وتعتبر مشروعات تجميع الغاز المصاحب من الركائز الأساسية فى توفير احتياجات البلاد من الغاز الطبيعى ، حيث تُسهم حاليا فى توفير أكثر من ١٥ ٪ من اجمالى الغاز المنتج بالبلاد ، فضلا عن انها تتيح الاستخدام الأمثل لهذه الثروة الطبيعية .

– تهيئة السوق المحلى لاستخدام الغاز وتشجيع عمليات احلاله محل الوقود المستخدم فى الصناعات والأنشطة القائمة ، بالاضافة الى تشجيع استخدامه كمادة أولية فى عدد من الصناعات مثل الأسمدة والبتروكيماويات والحديد والصلب وغيرها ، وذلك بهدف تعظيم العائد الاقتصادى منه .

– انشاء العديد من مصانع فصل البوتاجاز عن الغاز لتوفير احتياجات الاستهلاك المحلى من هذا المنتج الحيوى ، حيث يسهم البوتاجاز المنتج من الغاز الطبيعى فى تغطية حوالى ٧٠ ٪ من استهلاك البلاد من البوتاجاز ، عدا ما يتم انتاجه من معامل التكرير .

– تدعيم وسائل نقل الغاز الطبيعى من مناطق انتاجه الى مناطق استهلاكه ، بتطوير خطوط النقل من خلال مجموعة من الشبكات المنفصلة الى شبكة موحدة تبلغ أطوالها حالياً ٢٧٠٠ كم .. تقوم بتغذية ٨٣ مستهلكاً رئيسيا ، مما يضمن مرونة التشغيل واستمرار تدفق الغاز دون عوائق ، وهو أمر ضروري بالنسبة للقطاعات المستخدمة للغاز .

وتجدر الإشارة إلى أنه تم الانتهاء من توصيل الغاز الطبيعى لحوالى ٧٠٠ ألف وحدة سكنية من خلال شبكة ضخمة من خطوط الانابيب تبلغ أطوالها حوالى عشرة آلاف كيلو متر . وكذلك تلبية احتياطيات قطاع الكهرباء خلال الخمسة عشر عاماً الماضية من الغاز الطبيعى . إذ يعتبر قطاع الكهرباء المستهلك الرئيسى للغاز بنسبة ٦٥ ٪ من اجمالى الاستهلاك ، حيث يعمل ٨٠ ٪ من محطات الكهرباء بالغاز الطبيعى .

– احلال الغاز تدريجيا محل البوتاجاز فى القطاع المنزلى ، وذلك فى المناطق التى يمكن مد شبكات خطوط الانابيب بها ، وعمل التوصيلات داخل المنازل .

– البدء فى اعداد صناعة الغاز لمرحلة التصدير – بعد الاكتفاء الذاتي بالسوق المحلى ، حيث تم انشاء شركة جديدة تتولى مد خطوط لنقل الغاز كجزء من الشبكة القومية ، وذلك للمساهمة فى تنمية الاكتشافات الصغيرة خصوصاً فى مناطق الصحراء الغربية ، اذ تحجم الشركات عن تنمية هذه الاكتشافات لضخامة الاستثمارات اللازمة لنقل الغاز الى مناطق الاستهلاك ثم تصدير الفائض .

– إشباع الطلب المحلى على المنتجات البترولية المكررة ، مع مراعاة تحقيق التوازن بين طاقات تكرير المعامل القائمة واحتياجات الاستهلاك المحلى .

– انشاء صناعات تحويلية لتعظيم العائد الاقتصادى من البترول ومنتجاته .

– رفع كفاءة وحدات التقطير بمعامل التكرير الحالية .

– تحسين كفاءة الزيوت واقامة مشروعات لاعادة تكرير الزيوت المرتجعة لتوفير الطاقة وترشيد الاستهلاك .

– التوسع فى انتاج الزيوت الاساسية .

– تعظيم وتطوير التصنيع المحلى لتلبية احتياجات شركات وزارة

البترول من المعدات والمهمات ، بهدف الاعتماد على الذات والحد من الاستيراد .

– تشجيع القطاع الخاص المصرى والعربى والمستثمرين اصحاب الخبرات الفنية على المشاركة فى اقامة المشروعات البترولية ومعامل التكرير المتطورة .

– تدعيم التعاون الاقليمى مع دول المنطقة من خلال المشاركة فى اقامة المشروعات البترولية خلال المرحلة القادمة .

– تكثيف الجهود لفتح أسواق جديدة أمام الخام المصرى .

– تسويق الخامات الثقيلة ذات الطلب المحدود فى الأسواق العالمية .

– التسويق المشترك لحصة مصر والشركاء الأجانب من الزيت الخام .

– تقديم خامات بترولية مصرية بنوعيات جديدة الى الأسواق العالمية .

– التزام قطاع البترول بانتهاج سياسة تطبق أحدث نظم وأساليب الأمن الصناعى وحماية البيئة فى شتى مراحل الصناعة البترولية .

وقد كان من ثمار تطبيق هذه السياسة : استمرار النجاح فى تثبيت معدلات الانتاج من الزيت الخام عند معدل ٨٧٠ ألف برميل / يوم (٤٤ مليون طن سنويا) منذ سنوات مضت وحتى الآن ، وذلك على الرغم من التناقص الطبيعى والتدريجى للحقول المنتجة – وارتفاع انتاج الغاز الطبيعى من ٩٢ بليون قدم مكعب عام ٨٢/٨١ الى ٤٣٦ بليون قدم مكعب عام ٩٥/٩٤ اى حوالى خمس مرات .

كما صاحب ذلك زيادة فى انتاج البوتاجاز خلال نفس الفترة من ٧٨ الف طن الى ٨٢٠ الف طن ، اى تضاعف الانتاج اكثر من عشر مرات ، وبذلك يبلغ اجمالى البوتاجاز المنتج بالبلاد من حقول الغازات ومعامل التكرير حوالى ١.٣ مليون طن عام ٩٥/٩٤ .

أما عن تنمية الاحتياطى : فقد كان المتبقى منه فى ١٩٨٢/١/١ – ٣ر٧ بليون برميل زيت خام و٣ر٦ تريليون قدم^3 من الغازات ، وبلغ الاحتياطى المتبقى فى اول عام ١٩٩٥ حوالى ٣ر٣ بليون برميل زيت خام و٣ر٢٢ تريليون قدم^3 من الغازات ومشتقاتها ، بالاضافة الى ما تم انتاجه خلال هذه الفترة ومقداره ٩ر٣ بليون برميل زيت خام و ٤ تريليون قدم٣ من الغازات . وبذلك يكون ماتم اضافته من احتياطيات نتيجة للاكتشافات البترولية وتنمية الحقول التى تحققت منذ عام ١٩٨٢ وحتى الآن هو ٥ر٣ بليون برميل زيت خام ، ٢٠ تريليون قدم٣ من الغازات ، الأمر الذى يوضح أن الاحتياطى القابل للاستخراج ليس رقماً جامداً بل رقماً متغيراً ، يرتبط بما تضيفه الاكتشافات الجديدة نتيجة تكثيف عمليات البحث عن البترول وبمعدلات الاستخراج من باطن الأرض . إذ ان ما تم انتاجه من الزيت الخام خلال الفترة (٩٥/٨٢) يزيد عن الاحتياطى فى أول المدة ، وبالتالى فان مصر كانت ستصبح مستوردة لأهم مصدر من مصادر الطاقة – منذ سنوات ماضية – لتلبية احتياطيات الاستهلاك المحلى المتزايدة لولا ما تم اضافته للاحتياطى نتيجة الاكتشافات الجديدة وتنمية الحقول .

وتجدر الاشارة الى أن الصخور الرسوبية – والتى من المحتمل وجود البترول بها – تغطى ٨٥ ٪ من مساحة مصر ، اى أن ١٥ ٪ من مساحة البلاد مغطاة بصخور القاعدة التى تحتوى على بعض المعادن الاخرى غير البترول .

وحتى عهد قريب كانت المساحة الكلية للمناطق المغطاة باتفاقيات تقدر بحوالى ١٧ ٪ من مساحة مصر فقط ، ولكن خلال السنوات القليلة الماضية تم عقد اتفاقيات بترولية فى مناطق جديدة مثل : حوض وادى النيل – بنى سويف واسيوط وقنا واسوان – ووسط الصحراء الغربية وسيناء ومياه البحر المتوسط ، حيث بلغت مساحة المناطق المغطاة الآن باتفاقيات حوالى ٦٢ ٪ من مساحة مصر ، ومن ثم يبلغ الجزء المتبقى من مساحة مصر المغطاة بالصخور الرسوبية حوالى ٢٣ ٪ وسيتم تغطيتها بالاتفاقيات خلال السنوات القادمة .

استراتيجية قطاع الكهرباء حتى عام ٢٠٢٠:

تعد الطاقة الكهربائية شريان الحياة لكل نواحي التطور والتنمية والازدهار للوطن ، وتتطلب سياسات الطاقة ككل والطاقة الكهربائية على وجه الخصوص العمل على مجابهة تطور الاحمال ، والتي تعتمد في المقام الأول على الدقة في التنبؤ بالاحتياجات الفعلية من الكهرباء ، لمجابهة التوسع الزراعي والصناعي والخدمات ، وحاجة السكان إلى المزيد من الطاقة الكهربائية لمسايرة التطور العالمي ، ولتحقيق الرفاهية لشعب مصر .

ومن أجل ذلك يمكن وضع استراتيجيات مرنة لاستخدامات وتنمية مصادر الطاقة المختلفة في مصر ، لتحقيق الاستخدام الأمثل لها ، مع الأخذ في الاعتبار ما يسفر عنه الاستقراء العلمي ومناهج التخطيط السليم من ضرورة تأمين موارد الطاقة واستمرارها ، والتوجه الى مصادر جديدة لها ضمن مزيج متوازن من هذه المصادر ، بما يحقق الأمن والأمان والاستقرار لنظام الطاقة الكهربائية ، ويمكّن من الوفاء بمتطلباتنا الملحة ، ومجابهة الزيادة المطردة في السكان .

ويحرص المسئولون في هذا الشأن على وضع خطط قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى ، ضمن تكامل علمي سليم بشأن تطور نظام الطاقة الكهربائية ، بما يضمن ضرورة تغذية الأحمال المتوقعة وتأمين امدادها بالطاقة الكهربائية بالقدر والقدرة اللازمين ، تحقيقا لاستمرار تقدم الاقتصاد المصري . ويعمل على توافر قدر مناسب من احتياطي التوليد لمجابهة الأعطال في وحدات التوليد أو الشبكات الرئيسية وشبكات النقل والتوزيع ومحطات التحويل ، سواء كانت هذه الأعطال اضطرارية أو مخططة لأعمال الصيانة ، وذلك لضمان استمرار تغذية الأحمال بالطاقة الكهربائية وعدم انقطاعها .

ولقد وضعت الجهات المعنية مجموعة من الأهداف التي تسعى لتحقيقها من خلال خططها لتحقيق التنميا المتواصلة ، يأتي في مقدمتها :

- توفير الطاقة الكهربائية لجهات الاستخدام المختلفة في التوقيتات التي يختارها المستهلك ، وبالقدر والقدرة اللازمين للوفاء باحتياجاته ، وطبقا لمواصفات فنية خاصة تناسب مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع قطاعات الاستهلاك .
- توفير الطاقة الكهربائية لمجابهة نمو الاحمال الطبيعي على المدى القريب والبعيد .
- زيادة نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية .
- الاستغلال الأمثل لكافة مصادر الطاقة المتاحة وعلى الأخص طاقة الماء والبترول والغاز الطبيعي واستخدام الفحم ، مع النظر في ستخدام محطات التوليد النووي في حالة زيادة درجة الأمن والامان للمفاعلات النووية .
- تحسين مستوى الخدما الكهربائية للمستخدمين .
- تطوير نظم المعلومات اللازمة لمتابعة ورقابة تشغيل الشبكة القومية الموحدة بكفاءة ، مع تقييم الاداء .
- التوسع في تنمية ورفع كفاءة العاملين وتدريب القوى لعاملة .
- التوسع في تطبيق برامج ترشيد الطاقة وتحسين البيئة الناجمة عن توليد الطاقة الكهربائيا .
- العمل على ادارة الاحمال بحيث تحد من تطابق فترة الاحمال القصوى مع فترة الذروة لاحمال الشبكة الموحدة،وبما لا يؤثر على القدرة الانتاجية لجميع الوحدات الصناعية .
- العمل على تحسين معامل القدرة للاحمال بصفة عامة بما يؤدى الى خفض مقدار الفقد في الشبكات .
- رفع كفاءة محطات التوليد واستخدام الدورة المركبة للوحدات الغازية.

– التوسع فى استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والاقتصادية .

– العمل على احلال الغاز الطبيعى محل المازوت المستخدم فى محطات التوليد ضمن خطة متدرجة لهذا الاحلال ، وكذلك بناء المحطات الجديدة لتعمل بالغاز الطبيعى أيضاً ، لتوفير المواد البترولية والمحافظة على نظافة البيئة وتحسين كفاءة محطات التوليد .

– التوسع فى انشاء الصناعات الكهربائية المحلية وتدعيم وتطوير القائم منها ، بهدف زيادة الاعتماد على الذات والحد من الاستيراد وتوفير النقد الأجنبى .

هذا وقد تم اعداد ثلاثة تصورات للطاقة الكهربائية وبمتوسط معدلات تنمية تصل الى ٦ر٤ ٪ ، ٦ر٥٪ ، ٤ر٦٪ على التوالى ، ودون اجراء ترشيد للطاقة أو تحسين الكفاءة ، كما تم اعداد تصورات اخرى ، مع أخذ ترشيد الطاقة وتحسين الكفاءة فى الاعتبار وبمتوسط معدلات تنمية تصل الى ١٧ر٣٪ ، ١٧ر٤٪ ، ٥٪ على التوالى .

وقد أخذ فى الاعتبار ما يأتى :

– التحول التدريجى من استخدام البترول الى الغاز الطبيعى ، مع استمرار تغذية محطة أسيوط الحرارية بالمازوت وحدها اعتباراً من عام ٢٠١٠ .

– دخول المحطات النووية والتى تعمل بالفحم اعتباراً من عام ٢٠١٠ .

– التدرج فى أستخدام مصادر الطاقة المتجددة والتكنولوجيات المتقدمة لتصل الى ١٪ عام ٢٠٠٠ ، و٥ . ٢٪ عام ٢٠١٠ ، و٤٪ عام ٢٠٢٠

– استخدام الطاقة المائية بالكامل المتوافرة بالنيل أو الترع والرياحات وهو ما يعرف بالطاقة المائية الصغيرة .

– أن مشروع منخفض القطارة خارج إطار الحسابات ، لحين ثبوت جدواه الفنية والاقتصادية وخلوه من الآثار السلبية .

– التحسين التدريجى فى المعدلات الحرارية لوحدات التوليد الحرارية ، وهو ما يعكس تحسن الكفاءة .

– خفض توقعات التصورات الثلاثة الاولى بمقدار ٣٤٪ عام ٢٠٢٠ نتيجة برامج ترشيد الطاقة فى مجال الانتاج والنقل والتوزيع والاستخدام النهائى للطاقة الكهربائية واستخدام تكنولوجيات أكثر كفاءة .

– لمواجهة النقص فى امدادات المياه المتوقعة تم اجراء دراسة لتقدير احتياجات الطاقة الكلية والتى تصل الى حوالى ٤ ملايين طن بترول معادل عام ٢٠٠٠ ، وحوالى ٤ر٨ مليون طن بترول معادل عام ٢٠١٠ ، وحوالى ١٢ مليون طن بترول معادل عام ٢٠٢٠ كحد أعلى ، بينما تصل الى ٢ ، ٤ ، ٦ مليون طن بترول معادل خلال العقود الثلاثة القادمة كحد أدنى ، والتى تمثل ٥٠ ٪ من التقديرات الاولى المرتفعة .

موقف الطاقة العالمى حتى عام ٢٠٢٠:

قامت ادارة الطاقة الامريكية باجراء دراسة عن موقف الطاقة العالمى حتى عام ٢٠١٠ ، وتوقعات الاستهلاك والانتاج على مستوى العالم مقدراً بالمليون برميل / اليوم لعام ١٩٩٥ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠١٠ ، على اعتبار عام ١٩٩٠ هو عام الأساس .

وقد تم استكمال هذه البدائل حتى عام ٢٠٢٠ ، حتى يمكن المطابقة مع الدراسة القائمة والتى تصل الى عام ٢٠٢٠ .

ومن المتوقع أن يصل اجمالى احتياجات العالم من البترول عام ٢٠٢٠ الى ٨١.٤ مليون برميل/ اليوم كحد أدنى ، و ١١٣ مليون برميل/ اليوم كحد أعلى . وتشير توقعات الانتاج العالمى للبترول بالمليون برميل / اليوم حتى عام ٢٠٢٠ الى أن جملة الانتاج ستصل الى ١١٨.٢ كحد أعلى ، ٨٨.٢ كحد أدنى . أما عن أسعار البترول حتى عام ٢٠١٠ مقدرة بأسعار عام ١٩٩٠ بالدولار ، فيتوقع أن يصل

السعر الى ٢٢٫٦ ، ٣٣٫٤ ، ٤٠٫٢ دولار / للبرميل للمرادفات الثلاثة : المنخفض والأساسى والمرتفع .

وقد حذرت وكالة الطاقة الدولية - فى دراسة حديثة عن مستقبل الطاقة فى العالم - من أن عدم ارتفاع اسعار البترول فوق مستوى ١٨ دولاراً للبرميل خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠١٠ سوف يؤدى الى زيادة الاعتماد على بترول الشرق الأوسط وفنزويلا من ٣٠٪ عام ١٩٩١ الى ٥٧٪ عام ٢٠١٠ . أما اذا ارتفع سعر البترول الى ٢٣ دولاراً عام ٢٠٠٠ ، و٢٨ دولاراً عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠١٠ وذلك (بأسعار عام ١٩٩٣) ، فان نصيب الدول الصناعية من العرض العالمى سوف يرتفع الى ٤٠ ٪ عام ٢٠٠٠ ، والى ٤٨ ٪ عام ٢٠١٠ .

وقد بينت الدراسة أيضاً أن واردات الدول الصناعية الأعضاء فى منظمة OECD من البترول سوف تتزايد من ٥٨٪ عام ١٩٩١ الى ٦٤ ٪ عام ٢٠٠٠ ، ثم الى ٦٨٪ عام ٢٠١٠ . وتشير كذلك الى أن عدم ارتفاع أسعار البترول سوف يؤدى الى زيادة اعتماد تلك الدول الصناعية على الاستيراد ليصل الى ٧٤٪ عام ٢٠١٠ .

ونتيجة لما تقدم يتبين ما يأتى :

- بالنسبة للأسعار العالمية نجد بديلين هامين:

البديل الأول: بفرض ثبات أسعار البترول عند ١٨ دولارا للبرميل حتى عام ٢٠٢٠ .

الآثار المتوقعة :

- أن تزداد واردات الدول الصناعية للبترول لتصل الى ٧٤٪ عام ٢٠٢٠ من اجمالى استهلاكها للطاقة نظراً لانخفاض السعر .

- أن يسهم بترول الشرق الأوسط وفنزويلا بما يقرب من ٥٧٪ من اجمالى استهلاك الطاقة عام ٢٠١٠ وما يقرب من ٦٧٪ عام ٢٠٢٠ .

- سوف يؤدى انخفاض أسعار البترول الى زيادة الطلب عليه من الدول النامية لتحقيق التنمية الاقتصادية ، ولكنها سوف تجد صعوبة فى الحصول على احتياجاتها نظراً لسيطرة الدول الصناعية على اسواق البترول .

- سوف يؤدى ذلك الى زيادة معدلات انتاج الدول المنتجة مما يقلل من الكفاءة الزمنية لاحتياطيات البترول لهذه الدول ، الأمر الذى يهدد استمرار تدفق البترول ، مع ما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية خطيرة .

- سوف تتجه الدول الصناعية لفرض قيود على الدول المنتجة لتأمين وارداتها من البترول وعلى حساب الدول النامية ، مما يعوق تنمية هذه الدول ، ومن ثم يجب عليها تدبير بدائل أخرى مناسبة .

- قد تضطر الدول الصناعية الى استمرار فرض السيطرة الاقتصادية والعسكرية على مناطق الانتاج لتأمين وارداتها من البترول وبالاسعار المناسبة ، لارتباط ذلك بأمنها .

البديل الثانى: بفرض ارتفاع أسعار البترول الى ٢٣ دولارا للبرميل عام ٢٠٠٠ ، والى ٢٨ دولارا للبرميل فى الفترة من ٢٠٠٥ - ٢٠٢٠ .

الآثار المتوقعة :

- تستمر الزيادة فى واردات البترول للدول الصناعية ولكن بصورة أقل مما هو متوقع فى البديل الأول ، وسوف تتزايد من ٥٨٪ عام ١٩٩١ الى ٦٤٪ عام ٢٠٠٠ ، لتصل الى ٦٨ ٪ عام ٢٠١٠ والى ٧٢ ٪ عام ٢٠٢٠ .

- يمكن أن يسهم بترول الشرق الأوسط وفنزويلا بما يقرب من ٤٠ ٪ عام ٢٠٠٠ الى حوالى ٤٨ ٪ عام ٢٠١٠ ، والى ٥٢٪ عام ٢٠٢٠ من اجمالى استهلاك الطاقة للدول الصناعية .

- سوف يؤدى ارتفاع أسعار البترول الى ترشيد استخدامه من قبل الدول النامية والتى سوف تجد صعوبة لتدبير الاعتمادات اللازمة لاستيراده .

- سوف تضطر الدول الصناعية الى البحث عن بدائل للطاقة

البترولية ، ومن ثم تعمل على زيادة الاستكشاف والبحث عن احتياطيات بترولية لم يخطط لاستغلالها حالياً ، نظراً لعدم جدوى استغلالها اقتصاديا فى ظل الأسعار المتدنية الآن . ومن المتوقع أن تطول فترة الكفاية الزمنية لاحتياطيات البترول فى دول كثيرة لانخفاض الطلب عليه .

- قد تضطر الدول الصناعية الى فرض قيود على تصدير التكنولوجيا للدول المنتجة بغية السيطرة على أسعار البترول وربطها بالمقايضة بينهما .

- سوف تجد معظم الدول النامية صعوبة فى تحقيق التنمية المتواصلة بها ، نظراً لارتفاع أسعار البترول ، وبالتالى ارتفاع أسعار الطاقة - من الغاز والفحم - لارتباطها الوثيق بأسعار البترول .

موقف مصر :

سوف تتأثر مصر - مثل دول العالم الاخرى - بارتفاع اسعار الوقود وما ينتج عن ذلك من ارتفاع أسعار معظم السلع .

- سوف تحقق مصر موارد مالية اضافية - فى حالة تصدير البترول أو الغاز بالاسعار المرتفعة - تمكنها من الاسراع فى عمليات التنمية المتواصلة وذلك باستيراد تكنولوجيات متقدمة .

- سوف يشجع ارتفاع أسعار البترول على تكثيف عمليات البحث والتنقيب عن احتياطيات جديدة فى مصر من البترول لما فى ذلك من فائدة كبيرة ، سواء لمصر أو للشركات العالمية ذات النشاط البارز فى هذا المجال ، بالاضافة الى امكانات زيادة احتياطيات البترول الاقتصادية ذات الأعماق الأكبر والتى لا تعتبر اقتصادية فى ظل تدنى أسعار البترول .

بالنسبة للانتاج والاستهلاك العالمى :

يتبين من الدراسة وجود قصور فى موارد الطاقة البترولية لكل من أمريكا واليابان وأوربا والدول النامية التى لا تقوم بانتاج البترول .

ويتوقع ان تحتاج أمريكا الى حوالى ١٧ر٤ مليون برميل/ يوم عام ٢٠٢٠ بينما تحتاج اليابان الى ٨ر٣ مليون برميل / يوم . أما أوروبا فانه يتوقع احتياجها الى ١٣ر٤ مليون برميل / يوم ، وكذلك سوف تحتاج الدول النامية التى لا تنتج البترول الى ٢٦ر٦ مليون برميل بترول / يوم خلال هذا العام .

هذا ويصل اجمالى الاحتياجات الى ٦٥ر٧ مليون برميل بترول / يوم عام ٢٠٢٠ ، بينما سوف يتوافر فائض انتاج عما تستهلكه دول الأوبك بحوالى ٥٣ر٥ مليون برميل / يوم ، فى الوقت الذى يتوافر فيه لدى الدول خارج الأوبك حوالى ١٠ر٩ مليون برميل / يوم . كذلك سيبلغ فائض انتاج دول شرق أوروبا (دول التخطيط المركزى سابقا) ١ر٥ مليون برميل بترول / يوم ، أى أن اجمالى الانتاج سوف يبلغ ٦٥ر٩ مليون برميل بترول / يوم .

مما تقدم يتبين أن بعض الدول الصناعية سوف تعانى نقصاً فى موارد الطاقة البترولية عامى ٢٠١٠ و ٢٠٢٠ ، وسوف تقوم بالحصول عليها من الدول المنتجة .

ومن خلال التصورات والبدائل يمكن تحقيق توازن عالمى بين الانتاج والاستهلاك خلال عام ٢٠٢٠ ، ولكن الصورة تبدو غير واضحة خلال العقود التالية لهذا التاريخ .

كما يتبين أن الدول الصناعية - وفى مقدمتها الولايات المتحدة - سوف تحتاج الى حوالى ٣٢ر٨ مليون برميل بترول / يوم عام ٢٠١٠ ، وترتفع هذه الاحتياجات لتصل الى ٣٩ر١ مليون برميل بترول / يوم عام ٢٠٢٠ .. وسوف تقوم بالحصول على ذلك الاحتياطى من دول الأوبك مثل السعودية - العراق - ايران - الكويت - الامارات العربية - فنزويلا ، المكسيك .

ومن هنا تظهر أهمية وجود الاحتياطيات البترولية الكبيرة فى منطقة الخليج العربى ، وضرورة حماية البترول والحفاظ على استمرار تدفقه

مع تنمية الانتاج ، بما يحافظ على استمرار توافره باسعار مناسبة .

- وبافتراض زيادة الاستهلاك السنوى بمعدل ٢ ٪ فان احتياطى البترول العالمى الحالى سوف ينضب خلال ٣١ عاما فقط وكذلك الغاز الطبيعى خلال ٤٢ عاما . اما فى حالة اعتبار البترول والغاز الطبيعى كمصدر واحد فان الكفاءة الزمنية لهما معا سوف تصل الى ٣٦ عاماً فقط .

- وعند افتراض أخذ الفحم فى الاعتبار فان الكفاءة الزمنية للمصادر الثلاثة الحفرية : البترول والغاز الطبيعى والفحم - سوف تصل الى ٦٥ عاماً اذا استمرت زيادة الاستهلاك العالمى للطاقة بمتوسط سنوى ٢ ٪ فقط وهو معدل متواضع .

ولكن احتمال وجود قصور فى الموارد المائية لبعض الدول فى المستقبل المنظور ، ومن ضمنها مصر ، سوف يزيد من هذا المعدل ليرتفع الى ٣٪ ، ومن ثم تنقص الكفاءة الزمنية لهذه المصادر الثلاثة الى حوالى ٤٧ عاماً فقط .

وفيما يلى بعض الاجراءات المتبعة عالمياً لمعالجة تلك الحالة :

- العمل على ترشيد استخدام مصادر الطاقة والحد من الاستخدام المبدد لها .

- استخدام تكنولوجيات حديثة أكثر كفاءة وأقل استهلاكاً للوقود .

- العمل على التحول الى انماط بديلة للطاقة مثل : الطاقة المتجددة والطاقة النووية وغيرها من المصادر التى تحد من تلوث البيئة الناجم عن حرق مصادر الطاقة الحفرية .

على ان الدول النامية التى لا تتوافر بها مصادر الطاقة الحفرية سوف تجد نفسها فى موقف صعب اذا ما قامت الدول المنتجة والدول الكبرى المستهلكة للطاقة - والتى تمتلك وسائل الانتاج - بالتحكم فى أسعار الوقود عند اقتراب نضوبه الى الحد الذى تعجز فيه الدول النامية عن الحصول على موارد الطاقة والتى سوف تحتاجها لتضييق الفجوة بينها وبين الشعوب المتقدمة وتحقيق التنمية المتواصلة .

وبالنسبة لمصر - فبالاضافة الى ما ذكر - فان الأمر يتطلب : توجيه وترشيد استخدام مصادر الطاقة بالابتعاد ، بقدر الامكان ، عن الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة والاقتصار على الصناعات الاستراتيجية ، وتشجيع استعمال وسائل النقل الجماعى وغير الملوثة للبيئة ، والعمل على زيادة معامل القدرة فى المصانع ، وتقنين استهلاك مصالح الحكومة والهيئات الاقتصادية للطاقة بكافة صورها .

الطاقة وندرة المياه:

قدرت بعض الدراسات توقع عجز فى احتياجات مصر من المياه بحوالى ٨٫٥ مليار متر مكعب عام ٢٠١٠ ليصل الى ١٢ مليار متر مكعب عام ٢٠٢٠ .

ويمكن مواجهة هذا العجز من مصادر المياه الجوفية واعادة استخدام مياه الصرف الزراعى والصحى بعد معالجتها ، بالاضافة الى المياه الناتجة عن عمليات تحلية المياه وخاصة على سواحل البحر الاحمر والبحر المتوسط ، وغير ذلك من المناطق ، والاستعاضة عن الرى بالغمر بالرى بطرق اقتصادية أخرى مثل : الرى بالرش والرى بالتنقيط .

التوقعات المستقبلية للطلب على الطاقة بمصر حتى عام ٢٠٢٠:

تفترض هذه الدراسة ثلاثة تصورات أو بدائل رئيسية عند تقدير التوقعات المستقبلية للطلب على الطاقة الكلية خلال فترة الدراسة .

ونظراً لما يمثله هيكل الاقتصاد القومى من حيث مدى اسهام كل من القطاعات الاقتصادية الرئيسية فى الناتج القومى المحلى الاجمالى من اثر هام فى تحديد حجم التوقعات المستقبلية من الطلب على مختلف صور الطاقة . فإننا نوجز فيما يلى أهم الفروض الخاصة بكل بديل وقد أخذ عام ٩٢/٩١ كعام اساس لاجراء هذه الدراسة .

اولاً : البديل الاول :

الفروض :

- ثبات الهيكل الاقتصادي (زراعة - صناعة - بترول - كهرباء - تشييد) أو الخدمي (الانتاجي والاجتماعي) .

- ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي من ١٣١ مليار جنيه عام ٩١/٩٢ إلى ٤١٨ مليار جنيه عام ٢٠٢٠ مقدراً بتكلفة عوامل الانتاج الثابتة .

- معدل نمو سنوي ٢ر٣ ٪ لزيادة السكان (اجمالي السكان ٥٧ مليون نسمة عام ٩١/٩٢ ليصل الى ١٠٩ مليون نسمة عام ٢٠٢٠) .

- تغير نصيب الفرد المصري من الناتج القومي الاجمالي من ٢٣٠٠ جنيه عام ٩١/٩٢ الى ١٦٩٦ جنيه (٥٠٦ دولار) عام ٢٠٢٠ .

- تم استخدام برنامج الطاقة والقدرة ENPE في تقدير حجم الطلب لمختلف صور الطاقة بالقطاعات الاقتصادية المختلفة وخلال الفترة ١٩٩٢/ ٢٠٢٠ .

- تم اعتبار كل من مرونات الدخل والمرونات السعرية عند احتساب حجم الطلب المتوقع لمختلف صور الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وتجدر الاشارة إلى أن :

• المرونة الدخلية = مدى حساسية التغيير في الطلب على الطاقة بالنسبة للتغيير في الدخل .

• المرونة السعرية = مدى حساسية التغيير في الطلب على الطاقة بالنسبة للتغيير في سعرها .

- استخدمت الأسعار الجارية لمختلف صور الطاقة عند سنة الاساس ٩١/٩٢ ، ثم الأسعار الاقتصادية بنهاية ٩٥/ ٩٦ وقدرت الأسعار الحقيقية لصور الطاقة المختلفة خلال الفترة ٩٢/٩٣ - ٩٥/ ١٩٩٦ بافتراض معدلات تضخم ٢٢٪ خلال الفترة ٩٢ - ١٩٩٥ ثم ٨٪ بدءاً من عام ١٩٩٦ .

الطلب الكلى المتوقع على الطاقة الكلية طبقا للبديل الاول :

- يتوقع ان يرتفع اجمالى الطلب الكلى على الطاقة (بترول،غاز وطاقة كهرومائية) من ٣١ مليون طن بترول مكافىء (م ط .ب م) عام ٩١/ ٩٢ الى نحو ٧٥ (م . ط . ب م) عام ٢٠٢٠ وبمتوسط نمو سنوى قدره ١ر٣ ٪ خلال تلك الفترة ، وسوف يسهم البترول والغاز الطبيعي بنحو ٤ر٩٦ ٪ من اجمالى الطلب عام ٢٠٢٠ ، بينما تسهم الطاقة الكهرومائية بحوالى ٦ر٣ ٪ من اجمالى الطلب خلال هذا العام .

- يرتفع الطلب الاجمالى على الطاقة البترولية (منتجات بترولية وغاز طبيعى) من ٢٨ (م . ط . ب . م) عام ٩١ /٩٢ الى ٧٢ (م . ط . ب . م) عام ٢٠٢٠ (متوسط معدل النمو ٣ر٣ ٪) .

- يرتفع اجمالى الطلب على المنتجات البترولية من نحو ٣ر٢٠ (م . ط. ب. م) عام ٩١/٩٢ الى ٨ر٣٩ (م ط. ب . م) عام ٢٠٢٠ (متوسط معدل النمو ٢.٣ ٪) .

- يرتفع اجمالى الطلب على الغاز الطبيعى من نحو ٩ر٧ (م . ط. ب. م) عام ٩١/٩٢ الى ٣ر٣٢ (م . ط . ب. م) عام ٢٠٢٠ (متوسط معدل النمو ٥٪) .

ثانيا : البديل الثانى :

الفروض :

- معدلات نمو متوقعة للناتج المحلى الاجمالى ١ر٤ ٪ سنوياً ويتوقع ارتفاعه من ١٣١ مليار جنيه عام ٩١/٩٢ الى ٤٠٣ مليار جنيه بتكلفة عوامل الانتاج الثابتة عام ٢٠٢٠ وبدون حدوث تغير فى الهيكل الاقتصادى .

- يتوقع تغير نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى من ٢٣٠٠ جنيه (٧٠٠ دولار) عام ٩١/٩٢ الى ١٨٥٨ جنيه (٥٥٥ دولارا) عام ٢٠٢٠ .

- يفترض تغير أسعار الطاقة طبقاً لما تم افتراضه فى البديل الأول.

الطلب الكلى المتوقع على الطاقة الكلية طبقا للبديل الثانى :

- يتوقع أن يرتفع اجمالى الطلب الكلى على الطاقة (بترول وغاز طبيعى وطاقة كهربائية) فى هذا البديل من ٣١ (م . ط. ب . م) عام ٩٢/٩١ الى نحو ٩٤ (م . ط. ب. م) عام ٢٠٢٠ وبمتوسط نمو سنوى قدره ٩ر٣ ٪ خلال تلك الفترة . وسوف يسهم البترول والغاز الطبيعى بنحو ٩٧ ٪ من اجمالى الطلب على الطاقة الكلية عام ٢٠٢٠ وتسهم الطاقة الكهرومائية بنحو ٣ ٪ من ذلك الاجمالى .

- يرتفع الطلب على الطاقة البترولية (من منتجات بترولية وغاز طبيعى) من نحو ٢٨ (م . ط . ب . م) عام ٩٢/٩١ الى ٣ر٩١ (م . ط. ب . م) عام ٢٠٢٠ (متوسط نمو سنوى ١ر٤ ٪) .

- يرتفع الطلب على المنتجات البترولية من ٣ر٢٠ الى ٣ر٤٩ (م . ط . ب . م) خلال فترة الدراسة (متوسط نمو سنوى ١ر٣ ٪) .

- يرتفع الطلب على الغاز الطبيعى من نحو ٩ر٧ ٪ (م ط . ب م) عام ٩٢/٩١ إلى ٩ر٤١ (م . ط . ب م) عام ٢٠٢٠ (متوسط نمو سنوى ٩ر٥٪) .

ثالثا: البديل الثالث :

الفروض:

- ارتفاع الأهمية النسبية للقطاعات الخدمية (انتاجية واجتماعية) فى هيكل الاقتصاد القومى بما يشير الى اتجاه الاقتصاد المصرى الى اتباع نمط تطور اقتصاديات الدول الصناعية المتطورة .

- معدلات النمو المتوقعة للناتج المحلى الاجمالى تبلغ ٣ر٥٪ إذ يصل الى ٥٩٤ مليار جنيه عام ٢٠٢٠ .

- يتوقع زيادة نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى من ٢٣٠٠ جنيه (٧٠٠ دولار) عام ٩٢/٩١ الى ٥٥٠٠جنيه (١٦٠٠ دولار) عام ٢٠٢٠ .

- يفترض تغيير أسعار الطاقة طبقا لما ورد فى البديلين السابقين .

الطلب الكلى المتوقع على الطاقة الكلية طبقاً للبديل الثالث :

- يتوقع أن يرتفع اجمالى الطلب الكلى على الطاقة (بترول وغاز طبيعى اضافة الى الطاقة الكهرومائية) من نحو ٣١ (م . ط. ب. م) عام ٩٢/٩١ الى ١٣٤ (م . ط. ب . م) عام ٢٠٢٠ وبنمو سنوى ٢ر٥ ٪ ، وسوف يسهم البترول والغاز الطبيعى بنحو ٩٨ ٪ من اجمالى الطلب على الطاقة الكلية خلال هذا العام وتسهم الطاقة الكهرومائية بنحو ٢٪ من ذلك الاجمالى .

- يرتفع الطلب على الطاقة البترولية (منتجات بترولية وغاز طبيعى) من نحو ٢٨ (م ط . ب . م) الى ٨ر١٣١ (م . ط . ب. م) عام ٢٠٢٠ (بمعدل نمو ٧ر٣ ٪ سنوياً) .

- يتوقع ارتفاع الطلب على المنتجات البترولية من نحو ٣ر٢٠ (م . ط. ب . م) عام ٩٢/٩١ الى ٦ر٥٨ (م . ط . ب . م) عام ٢٠٢٠ (بمعدل نمو ٣.٧ ٪ سنوياً) .

- يتوقع ارتفاع الطلب على الغاز الطبيعى من ٩ر٧ (م. ط . ب. م) عام ٩٢/٩١ الى ١٢ر٧٣ (م . ط. ب. م) عام ٢٠٢٠ (معدل نمو ٨ ٪ سنويا) .

التوقعات المستقبلية للطلب على الطاقة فى ظل سياسات ترشيد وكفاءة استخدامها:

تناولت الدراسة بالتحليل سياسات ترشيد الطاقة ، والجهود المبذولة فى هذا المجال .. وقد تمثلت الاتجاهات الاساسية لترشيد الطاقة والحفاظ عليها فى اتجاهين رئيسيين :

- **الاتجاه الأول:** استهدف العمل على رفع كفاءة استخدام المصادر التقليدية للطاقة متضمنا استخدام كافة التكنولوجيات والاساليب الفنية ، للعمل على خفض المعدلات النمطية لاستهلاك الطاقة .

- **الاتجاه الثانى:** استهدف العمل على تنمية واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، وتشجيع استخدام واحلال العديد من التكنولوجيات

الاكثر كفاءة محل التكنولوجيات المستخدمة فى العديد من القطاعات لمختلف صور الطاقة .

واستعرضت الدراسة ٢٢ نوعاً من أنواع التكنولوجيا ، منها نحو ٥ تكنولوجيات تمثل ٦٠٪ من الاجمالى ، يمكن تطبيقها فى جميع الصناعات وتتسم بانخفاض التكلفة الرأسمالية ، وتتراوح فترة استرداد رأس المال فيها ما بين ٣ - ٥ سنوات . إضافة إلى ذلك فإن التكنولوجيات الباقية التى تمثل ٤٠٪ من الاجمالى تتسم بارتفاع التكلفة ، وتصل فترة استرداد رأس المال فيها إلى أكثر من ٤ سنوات .

اما عن تكنولوجيات الطاقة المتجددة فرغم تنوعها وكثرة عددها إلا أن الدراسة أخذت في الاعتبار سبع تكنولوجيات ناضجة تدخل حيز التطبيق الفعلى الاقتصادى وتعتبر من التكنولوجيات متوسطة ومنخفضة التكلفة وتبلغ فترة استرداد رأس المال لها خمس سنوات فاقل .

واشارت الدراسة أيضاً الى المؤسسات والهيئات المتصلة بتلك الأنشطة كما نوهت عن أن ما انفق فى مجال رفع كفاءة استخدام المصادر التقليدية للطاقة منذ عام ١٩٨٠ وحتى الآن لا يتجاوز ٣٢ مليون دولار ووفرت ٥ر٢٪ من اجمالى الطاقة المستهلكة .

ويمكن تحقيق وفر من الطاقة الكلية نتيجة الترشيد يتراوح من ١٠ ٪ عام ٢٠٠٠ الى ١٥ ٪ عام ٢٠١٠ ثم الى ٢٤ ٪ عام ٢٠٢٠ .

هذا وقد حقق قطاع الكهرباء نجاحاً ملحوظاً فى رفع كفاءة استخدام الوقود بالمحطات الحرارية ، والتحول الى الغاز الطبيعى حيث حقق وفراً تراكمياً خلال السنوات التسع الماضية يقدر بحوالى ٢ر١٥ (م . ط . ب . م) .

التوصيـــات

وعلى ضوء ما سبق يتبين ان الطلب على الطاقة البترولية سيرتفع من حوالى ٢٩ مليون طن عام ٩٤ الى حوالى ٩١ مليون طن عام ٢٠٢٠ ، فى حالة متوسط ناتج محلى اجمالى مقداره ١ر٤ ٪ سنوياً ، يرتفع الى ١٣٢ مليون طن عام ٢٠٢٠ فى حالة نمو الناتج المحلى الاجمالى بحوالى ٣ر٥ ٪ سنوياً ، ومن ثم يوصى بما يأتى:

* تكثيف عمليات البحث عن البترول والغاز ، وتشجيع مزيد من الشركات العالمية والوطنية على الاستثمار فى هذا المجال .

* الاسراع فى تنمية الحقول المكتشفة واستغلال الغاز المصاحب للخام والغاز الطبيعى ، وذلك لتحقيق الاكتفاء الذاتى للاستهلاك المحلى ، وتعويض الكميات المنتجة سنوياً ، والتصدير ، مع ضمان قدر كاف بباطن الأرض لمواجهة احتياجات الأجيال المقبلة .

* تشجيع التوسع فى استخدامات الغاز الطبيعى للاستفادة من مزاياه الاقتصادية والبيئية ، بديلا للمنتجات البترولية ، واستخدامه كمادة اولية أو مساعدة ، وتعميمه فى وسائل النقل والتكييف .

* دراسة أسواق تصدير الغاز الطبيعى للدول المجاورة وأوروبا ، أو تصديره كغاز سائل ، وذلك فى ضوء مبدأ أفضلية تصدير منتجات تحتوى على قيمة مضافة كلما أمكن ، مثل الكهرباء والبتروكيماويات (بما فيها الاسمدة) والمنتجات الصناعية التى تستخدم الغاز كمادة أولية .

* انشاء صناعات تحويلية لتعظيم العائد الاقتصادى من البترول ومنتجاته - مثل : مجمع البتروكيماويات ، ومجمع الالكيل بنزين ، ومجمع التكسير الهيدروجينى ، وانشاء وحدات لمعالجة وتحسين المنتجات البترولية والزيوت .

* دعم وتنشيط التعاون الاقليمى مع دول المنطقة لمواجهة المتغيرات والتكتلات الاقتصادية العالمية .

* وضع الضوابط المقننة لاستخدام واستهلاك الطاقة من كافة مصادرها ، وذلك بالتوجيه والترشيد الذى يضمن الحفاظ على الثروة التى هى ملك للأجيال الحالية والقادمة .

* تجنب الدخول في الصناعات كثيفة استهلاك الطاقة والملوثة للبيئة (باستثناء الصناعات الاستراتيجية) . مع الاتجاه الى الاستفادة بالنقل الجماعي والاقلال من النقل الفردي حلا لمشكلة الوقود والتلوث والضوضاء والازدحام المروري . والترشيد بمعنى زيادة معامل القدرة في المصانع ومنع الاستهلاك المستنزف للطاقة في المصالح الحكومية والهيئات .

* توحيد سعر الطاقة والمنتجات البترولية والغاز في الصناعة .

* العمل على الحد من تلوث البيئة الناجم عن انتاج ونقل وتوزيع واستخدام مصادر الطاقة المختلفة ، مع استخدام التكنولوجيات الحديثة كلما احتاج الأمر ، لضمان تنفيذ ذلك .

* الأخذ في الاعتبار مصادر الطاقة غير التجارية مثل : المخلفات الزراعية والمنزلية والاخشاب ، والعمل على تنميتها ورفع كفاءة استخدامها بما يحد من تلوث البيئة الناجم عن حرقها ، واستخدام تكنولوجيات متطورة ذات كفاءة عالية وبأسعار اقتصادية تناسب المستوى الاجتماعي للمستخدمين .

* العمل على تشجيع البحث العلمي والتكنولوجي في كافة مجالات الطاقة والبيئة ، وكذلك العمل على تطوير تكنولوجيات انتاج واستخدام ونقل وتوزيع الطاقة بكافة صورها ، بما فيها ترشيد استخدام الطاقة .

* ضرورة استخدام الطاقة النووية ومصادر الفحم لتوليد الكهرباء ، بعد التاكد من معدلات الأمن والامان المرتفعة ، وكذلك تجنب الآثار البيئية الضارة التي قد تحدث عند استخدام أي من هذين المصدرين ، مع استخدام التكنولوجيا الحديثة التي تحقق ذلك .

* العمل على اقامة شبكات الربط بين مصر والدول المجاورة لنقل الطاقة الكهربائية .

* التوسع في استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة المتوافرة بمصر ، مع ضرورة تصنيع معداتها محليا .

* لما كان موضوع مواجهة احتياجات مصر من المياه حتى عام ٢٠٢٠ وما يستدعيه من الطلب الاضافي على الطاقة الكهربائية ومن ثم الطاقة البترولية بأنواعها سواء لتحويل الري من أسلوب الغمر الى اسلوب الرش والتنقيط (ويحتاجان الى ضخ على نطاق واسع) أو لتحلية مياه البحر- فان الامر يتطلب : اجراء دراسة شاملة لتدبير كميات البترول والغاز اللازمة لها .

استغلال الطفلة البترولية

عرفت الطفلة الزيتية أو البترولية Oil Shale منذ آلاف السنين ، وفي أماكن متعددة من العالم ، لكن الاهتمام بها ظل محدوداً ، نظراً لتوافر النفط بأسعار زهيدة . بل إن هذا الاهتمام قد تأثر خلال العقدين الماضيين على نحو كبير بتغير أسعار النفط ، فكلما ارتفعت أسعاره زاد الاهتمام بالطفلة البترولية ، وكلما انخفضت قل الاهتمام بها .

ومنذ منتصف الثمانينات ظلت أسعار النفط منخفضة بصفة عامة باستثناء ارتفاعات عارضة لفترات قصيرة ، مما نتج عنه إرجاء معظم التنميات التجارية ذات النطاق الواسع للطفلة البترولية . ورغم ذلك فإن النظرة الشاملة للطفلة البترولية فيما بعد عام ٢٠٠٠ تظل ذات أهمية كبيرة ، فحيث ترتفع أسعار النفط التقليدي بسبب التكاليف الأعلى ، وتنفد المخزونات بصفة رئيسية ، ستصبح مشروعات الطفلة البترولية ذات جدوى اقتصادية واضحة .

وتعتبر موارد الطفلة البترولية غير محدودة على النطاق العالمي ، غير أن التكنولوجيا المتاحة حالياً لتنمية هذه الموارد واستغلالها لاتزال معقدة ومكلفة نسبياً . وسوف تساعد التحسينات التكنولوجية إلى حد كبير على تعويض الأثر السلبي للديقونيات الخاصة بالتكاليف والأسعار . وتساهم الطفلة البترولية حالياً مساهمات متواضعة في الإمداد العالمي بالبترول ،

بَيْدَ أن هذه النسب الضئيلة للمشاركة سوف تتزايد بشكل جوهرى عبر السنوات القادمة – على ضوء التحسينات التكنولوجية المشار إليها .

ويعتبر موضوع تطوير مصادر الطاقة المحلية وتقييمها – خاصة بالنسبة لمصادر الطاقة منخفضة الدرجة – ذا أهمية كبيرة بالنسبة لمصر ، خاصة فى ظل تحديد حجم احتياطيها وتكاليف استغلاله ، وبالتالى صياغة المقترحات الضرورية للنهوض باستغلال هذه المصادر . وفى هذا الإطار بدأت أجهزة الدولة التفكير فى الاستخدام الفعال للمصادر البديلة لتوليد الطاقة فى ميادين كثيرة بالاضافة إلى استنباط مصادر جديدة ، وتمثل الطفلة البترولية أحد المصادر الطبيعية بمصر لتوليد الطاقة ، والذى لم يستغل بعد .

على أن التقديرات الأولية تشير إلى أن هناك مخزوناً استراتيجيا من الطفلة البترولية يبلغ حوالى ١٥ مليار طن فى منطقة القصير على البحر الأحمر ، ويحتمل وجود كميات اخرى فى الواحات الداخلة وهضبة أبو طرطور وجنوب شرق الواحات الخارجة ، وعلى ضفاف النيل بين إسنا وقنا ، وفى جبال غرب سيناء .

وبمراجعة مبدئية للدراسات التى أجرتها بعض الدول فى هذا الشأن نجد أن العديد من المؤسسات الحكومية والشركات الصناعية العاملة – كوزارة الطاقة بالولايات المتحدة ، ومعهد الصخور الزيتية فى استونيا بالاتحاد السوفيتى سابقا ، ووزارة المعادن المغربية ، وسلطة المصادر الطبيعية بالأردن ، ووزارة الكهرباء الصينية ، وكل من شركات أوكسيد نتال وتوسكو وباراهو وأويل شل كورپوريشن الامريكية ، وبريتش بتروليوم البريطانية ، ولورجى شتاين مولر الالمانية ، ومؤسسات وشركات أخرى عديدة فى العالم الصناعى– تركز أبحاثها وتجاربها فى الوقت الحاضر لتطوير واستنباط طرق ووسائل اقتصادية فعالة لاستغلال الطفلة البترولية .

وتتفاوت أساليب استخدام الطفلة البترولية فى هذه الدول بين عدد من التكنولوجيات والمسارات ، التى تؤثر بدورها على اقتصاديات التشغيل ، وتكاليف الاستخراج ، وحجم الاستثمارات اللازمة ، مما يعنى تغير المتوقع من وراء ما يبذل من جهد أو استثمار . كما تتفاوت سبل استخدام الطفلة البترولية بين حرقها مباشرة عقب استخراجها ، فى أفران خاصة لتوليد الطاقة ، أو العمل على استخلاص ما بها من مواد هيدروكربونية ، والتى يطلق عليها اسم الزيت الطفلى ، وتختلف سبل معالجة أو تكرير هذا الزيت المستخلص أيضاً فيما بينها .

ولقد طبقت طريقة الحرق المباشر للأنواع الرديئة من الوقود « ذى المحتوى الحرارى المنخفض ونسبة الشوائب المرتفعة » – فى أفران المَهْد المميعة – للحصول على طاقة حرارية لتوليد البخار فى الصين منذ حوالى ٢٥ عاما (استغلالا لثروتها الطبيعية الضخمة من أنواع الفحم الرديئة) وتطبق حالياً بنجاح لحرق الطفلة البترولية وتوليد الكهرباء .

كما بدأت اسرائيل والأردن – منذ مايقرب من عشر سنوات – فى ذات الطريق ، اذ تستغل اسرائيل حاليا ما فى أرضها من طفلة بترولية ، فى حرقها مباشرة بالأفران ذات « المَهْد المميعة » لتوليد الكهرباء ، كما تسعى الأردن جاهدة لاستغلال ثروتها الطبيعية من ذات الطفلة البترولية فى الغرض نفسه وبنفس الطريقة .

ولقد آن الأوان لكى تحذو مصر حذو الصين وإسرائيل والأردن ، بأن تبدأ فى مثل هذا المشروع القومى ، الذى يعتمد على تضافر الخبرات الوطنية لاستغلال الطفلة البترولية كثروة طبيعية لتوليد الطاقة . خاصة وأن مصر يتوافر بها مخزون كبير من الطفلة ، يمكن أن يستخدم كبديل اقتصادى لمصادر الطاقة الطبيعية .

الحاجة إلى الوقود منخفض الجودة :

تعرف بعض أنواع الوقود بأنها منخفضة الجودة إذا كانت لها إحدى الخصائص التالية :

– لاتعطى قيمة حرارية عالية مثل الفحم والبترول .

– تسبب تلوثا للبيئة لاحتوائها على عناصر كيمائية تتحول أثناء الاحتراق الى اكاسيد لها تاثير سام وضار بالبيئة (خاصة أكاسيد الكبريت والنيتروجين) بالاضافة إلى الاحتراق غير الكامل للكربون ، والذى يؤدى إلى تكون أول اكسيد الكربون ورواسب كربونية .

– ارتفاع أسعار استخراجها ، إما لوجود مصاعب تكنولوجية ، أو لارتفاع تكلفتها الاقتصادية .

– عدم توافر تكنولوجيات مناسبة واقتصادية لتحويلها إلى منتجات نهائية عالية الجودة .

وتشتمل تلك الأنواع من الوقود فى الأغلب على الآتى :

– الخامات النفطية الثقيلة أو التى لها كثافة أكبر من ٢٠ (بحسب ماوضعه معهد البترول الأمريكى API) .

– المقطرات النفطية الثقيلة والتى يعتبر وقود الأفران أحد مكوناتها .

– الكوك البترولى خاصة المحتوى على نسبة مرتفعة من الكبريت .

– الطفلة البترولية .

– الرمل القطرانى .

– الكتلة الحيوية .

وتركز البحوث والتكنولوجيا المستخدمة على أفضل الوسائل وأقلها تكلفة لرفع الجودة والقيمة الاقتصادية لتلك الأنواع من الوقود .

وتعتبر نسبة الهيدروجين إلى الكربون أحد العوامل الأساسية فى تحديد جودة الوقود (أى قيمته الحرارية) اذ تصل الى أقل حد لها فى حالة الفحم ، وإلى أعلى حد لها فى حالة غاز الهيدروجين ، وكلما ارتفعت كانت دليلاً على ارتفاع جودة الوقود . ومن ثم فإن معالجة الأنواع منخفضة الجودة من الوقود تهدف الى زيادة هذه النسبة ، وذلك من خلال أحد المسارين التاليين :

– زيادة كمية الهيدروجين بتفاعله مع تلك الأنواع من الوقود .

– معالجة هذه الأنواع بعمليات التفحيم أو التكسير . (ملحق ٢) .

تزايد الاهتمام بالوقود منخفض الجودة :

يرجع تزايد الاهتمام بتلك الأنواع من الوقود إلى الأسباب التاليا:

– تناقص الكميات المعروضة فى الأسواق العالمية من أنواع الخامات النفطية التقليدية التى لها كثافة أعلى من ٢٠ (API) .

– تذبذب أسعار الخامات التقليدية ، إذ انها فى المتوسط أعلى – بما يتراوح بين ٣ – ١٠ دولارات للبرميل – من أسعار الخامات النفطية الثقيلة ، وبما يتناسب مع تكلفة تطوير التكنولوجيا المناسبة فنيا واقتصاديا لاستخراج تلك الأنواع من الوقود ومعالجتها .

– اكتشاف العديد من مصادر هذه الأنواع من الوقود منخفض الجودة ، وخاصة بالنسبة للحقول الجديدة من الخامات النفطية الثقلة ، والتى بدأ العالم فى استغلالها تجارياً .

– فى عدد من البلدان يعد الوقود منخفض الجودة المصدر الأساسى للطاقة ، مع عدم توافر بدائل أخرى على نحو اقتصادى مناسب أو بصفة مستمرة .

مخاطر وفوائد استخدام الوقود منخفض الجودة :

المخاطر : تتمثل نوعية المخاطر التى تقابل الاستخدام الاقتصادى الكفء لأنواع الوقود منخفض الجودة فيما يلى :

- الاحتياج إلى استثمار مالى مرتفع .
- استخدام وسائط تكنولوجية غير مؤكدة النتائج بعد ، أو لاتزال تحت الاختبار والتقييم إنتاجياً وتجارياً .
- أسعار تكلفة غير اقتصادية أو محددة للمنتجات النهائية .
- احتمالات التلخير فى الإنتاج أو توقفه أحياناً .
- احتمالات كبيرة لمخاطر تلوث البيئة .
- توقع الخسارة أكبر من أن يجازف فيها باستثمارات مالية كبيرة .

الفوائد : وتنحصر الفوائد من حسن استخدام تلك الأنواع من الوقود فيما يلى

ربح أعلى من الاستثمارات فى البدائل الأخرى من الوقود .

الحصول على فرص تسويقية أفضل نظراً لتزايد فرص تلك المشروعات .

التوصل إلى استحداث تكنولوجيات جديدة يمكن الاستفادة بها أو بيعها مستقبلاً .

. حسن استغلال الموارد المتوافرة بالفعل .

الموازنة بين المخاطر والفوائد : مما سبق يتضح أن هناك اتجاهين متضادين بين المخاطر والفوائد، ويحتاج الامر الى موازنة بينهما ، بحيث يكون مبدأ القبول بالمخاطرة قد حُسب جيداً ، مما يجعلها اقل ما يمكن ليتسنى الحصول من ورائها على أكبر عائد .

وتكون المخاطرة أكبر مايتوقع إذا كانت صلاحية المشروع لم تثبت بعد تكنولوجيا او اقتصادياً ، بينما تكون المخاطرة أقل – وافضل من حيث الفوائد – إذا كانت التكنولوجيا قد ثبت نجاحها ، ولكن لاتزال طرق البحث عن وسائل خفض التكلفة وتحقيق عائد اقتصادى مقبول مستمرة . أما المستوى الامثل والاحسن فهو ان تتوافر للمشروع تكنولوجيات ثبت نجاحها وتحقق عائداً اقتصاديا مجزياً .

وبالنسبة لأنواع الوقود منخفض الجودة فإن بعضها لايزال فى المستوى المتوسط المتعارف على نجاحه تكنولوجياً وفنياً ، لكن لم يتطور بعد إلى مستوى الكفاءة الاقتصادية ، ومن بين تلك الأنواع الطفلة البترولية والرمل القطرانى . أما الأنواع الأخرى مثل الخامات النفطية الثقيلة أو زيت الوقود أو الفحم او الكوك ، فإن التكنولوجيات المعروفة عن استغلالها ومعالجتها قد تطورت إلى الحد الذى يحقق لها النجاح فنيا واقتصاديا .

تطوير كفاءة استخدام الوقود منخفض الجودة :

تتمثل الاحتياجات الاساسية اللازمة لتطوير ورفع كفاءة التكنولوجيات المستخدمة حاليا فى إصلاح ومعالجة أنواع الوقود منخفض الجودة ، فيما يأتى :

– الاستثمارات ، إذ ان غالبية المشروعات تحتاج إلى استثمارات مرتفعة تتراوح ما بين ٠,٥ – ٢,٥ مليار دولار .

– اقتصار التكنولوجيات الناجحة على عدد محدود من الشركات العالمية ، ومن ثم يتاح لها فرض ما تشاء من حيث حجم التمويل ونوع المعدات وفترات التنفيذ .

– النقص الشديد فى بعض أنواع المعدات والاجهزة أو فى نوعياتها مثل : أبراج التقطير ، والمبادلات الحرارية ، وضواغط الهواء والغازات ، والمضخات ذات السعة الكبيرة ، والخزانات سميكة الجدران لتحمل الضغوط المرتفعة ، ووحدات الاستخلاص ، ووحدات توليد الغازات ، ووحدات المعالجة بالهيدروجين .

– القوى البشرية المؤهلة علميا والمدربة تدريبا عاليا .

– كميات الماء اللازم توافرها بصفة مستمرة .

– الاحتياج الى كميات كبيرة من غاز الهيدروجين (الهدرجة – ملحق ٢) .

– الظروف البيئية التى يجب مراعاتها خصوصا من حيث التلوث بالغازات أو بالسوائل الناتجة عن هذه العمليات .

مصدر الطفلة البترولية :

تعتبر الطفلة البترولية – الطفلة الزيتية أو الصخر الزيتى – مصدرا كبيرا للهيدروكربونات ، وان كانت منخفضة الدرجة ، وتستغل استغلالا محدودا فى الوقت الراهن ، وهى صخور حبيبية رسوبية تحتوى على مواد عضوية صلبة ، تتفتت بالحرارة لتتحول الى زيت وغاز ، ولكنها لا تحتوى على أى زيت سائل . والجزيئات السائلة الناتجة عن تسخين

الطفلة تشبه النفط الخام ، ويمكن أن تكرر لإنتاج مواد بترولية تقليدية مثل البنزين وزيت الوقود ، كما يمكن أن تحرق الطفلة البترولية مباشرة كوقود منخفض الدرجة فى مراجل مصممة خصيصا لذلك ، لاستخدامه فى توليد القوى الكهربية ، ويتم تكرير الزيوت الصخرية بطريقة مماثلة لتكرير الزيت الخام التقليدى لإنتاج أنواع مماثلة من المنتجات المصفاة ، ولأن الزيوت الصخرية تصبح غير مستقرة كيماويا اذا خزنت بدون تكرير ، فانها تكرر بالقرب من مواقع الانتاج .

ومن المرجح أن مصدر المادة العضوية بالطفلة البترولية يرجع إلى عملية التمثيل الضوئى حيث بدأت هذه العملية قبل أكثر من ٢٠٠٠ مليون سنة على سطح الأرض ، إذ صارت النباتات – مثل الطحالب الزرقاء والخضراء والبكتريا – المصدر الرئيسى للمادة العضوية على سطح الأرض ، فمنذ ملايين السنين ، وفى وجود أنواع أرقى من النباتات مثل الرخويات التى انتشرت بكميات كبيرة على سطح الأرض ، نشأ عنها تكوين رسوبيات الفحم الحجرى واسعة الانتشار ، وبالاضافة الى ذلك أدى تفاعل العوالق النباتية والحيوانية مع البكتريا – فى وجود الضوء والحرارة وبعض المعادن كالفوسفات والسيليكات – الى تكون المادة العضوية . أما فى حالة النباتات والحيوانات البحرية فكانت تموت وتبدأ فى السقوط الى القاع ، وبالتالى تتأكسد ويتصاعد منها ثانى أكسيد الكربون ، فتفقد الاكسجين ، ومن ثم تبدأ المادة العضوية الخالية من الأكسجين فى التفاعل مع البكتريا التى كان جزء منها يتأكسد ويتصاعد الى الجو ، أما الباقى فيذوب فى الماء أو يتحلل فى الرسوبيات مكونا المادة العضوية .

وفى أحيان أخرى وتحت تأثير العوامل الجيولوجية ، يتم دفن المادة العضوية بسرعة وبعيدا عن البكتريا دون فرصة للذوبان فى الماء أو الأكسجين ، مما يتيح تكون المادة العضوية دون أن تفقد شيئا ، وقد يكون هذا هو أصل تكون الطفلة البترولية .

موقع مصادر الطفلة البترولية بين مصادر الطاقة العالمية :

الاتجاهات العامة لمصادر الطاقة على المستوى العالمى : شهدت السنوات الأخيرة تغييرات هامة فى حالة الطاقة فى العالم . وقد أسهم عدد من العوامل فى إحداث هذه التغييرات : كتضاؤل إنتاج الطاقة واستهلاكها فى الاتحاد السوفيتى السابق ، والحد من إنتاج النفط فى الشرق الأوسط نتيجة لحرب الخليج عام ١٩٩١ ، والانخفاض الشديد فى تقدير موارد الفحم فى الصين المصنفة على أنها احتياطى ثابت يمكن استخلاصه .

ويعد الوقود الأحفورى ضروريا لاقتصاديات الدول الصناعية الحديثة ، بل إن إنتاج الوقود الاحفورى واستهلاكه مازالا يتزايدان فى كل مكان تقريبا ، ويمكن أن يقال الشئ نفسه عن الكهرباء المولدة من المصادر كبيرة الحجم من القوى الهيدروكهربية والكهرباء النووية ، التى تورد معا الجانب الأكبر من الطاقة التجارية المولدة من مصادر غير الوقود الأحفورى .

ولا تزال الطاقة التجارية المولدة من مصادر متجددة بديلة مثل : الكتلة الأحيائية غير التقليدية ، والشمس ، والرياح ، والأمواج ، وحرارة باطن الأرض ، ومصادر القوى الهيدروكهربية الصغيرة ، وحرارة باطن المحيطات – تعبر عن مستقبل يبشر بالخير بأكثر مما تعبر عن ممارسات حالية ، وإن كانت القوى المولدة من الرياح قد تسخر على نطاق تجارى أوسع عما قريب . وتمثل أنواع الوقود التقليدية ، غير التجارية ، مثل الحطب ، المصادر الرئيسية للطاقة فى بلدان كثيرة أقل تقدما .

إنتاج الطاقة واستهلاكها على النطاق العالمى : لايزال الوقود السائل – المشتق أصلا من البترول – يسيطر على مزيج الطاقة العالمى ، وتبلغ نسبة الوقود الصلب (وفى المقام الأول فحم الانثراسيت ، والفحم القارى أو الليجنيت والخث) حوالى ٢٨٪ من

الإنتاج العالمي للطاقة و٢٩,٢٪ من الاستهلاك ، والتجارة في الفحم محدودة للغاية بالمقارنة بالتجارة في الوقود السائل ، وهناك بلدان كثيرة لا تنتج ولا تستهلك الوقود الأحفوري الصلب ، ومع ذلك يعتبر الوقود الصلب هو المصدر الغالب للطاقة في بعض الدول كالصين مثلا ، ويشكل إنتاج الوقود الغازي واستهلاكه (الغاز الطبيعي في المقام الأول) الجزء الأسرع نموا من المزيج العالمي للطاقة ، وهو يمثل الآن ٢٢,٨٪ من الإنتاج العالمي و٢٣,٧٪ من الاستهلاك العالمي للطاقة ، وتعتبر التوربينات – ذات الدورة المركبة والكفاءة العالية ، بالاضافة الى التأثير البيئي الحميد نسبيا للغاز الطبيعي – السبب الذي يجعل لهذا الوقود تلك الجاذبية ، وتلبي بعض الدول نسبة كبيرة من حاجتها من الوقود عن طريق استيراد الغاز الطبيعي .

وتتمثل أهم مصادر الكهرباء الأولية – أي المولدة من أي مصدر آخر عدا المحطات الحرارية التي يتم تشغيلها بالوقود الأحفوري – في محطات القوى الهيدروكهربية الكبيرة والمحطات الحرارية التي يتم تشغيلها بالوقود النووي ، ويمثل إنتاج الكهرباء الأولية ٥,٩٪ من إمدادات الطاقة في العالم وما يقرب من ١٠٪ من استهلاك الطاقة فيه ، وتوفر محطات القوى النووية نحو ثلثي الكهرباء الأولية بينما توفر محطات القوى الهيدروكهربية الثلث الباقي .

ولا يزال الأمل كبيرا في إمكان استخدام طاقة الرياح ، وحرارة باطن الأرض ، والشمس ، ومحطات القوى الهيدروكهربية الصغيرة .

وتوضح الجداول (١) و (٢) و (٣) و (٤) الطلب العالمي على الطاقة ١٩٩٠ – ٢٠٢٠ ، ومزيج الوقود العالمي لذات الفترة ، والاحتياطيات المؤكدة من الطاقة التجارية في العالم في نهاية عام ١٩٩٤ ، وأقصى تقدير لمصادر الوقود الأحفوري القابلة للاستخلاص بما فيها الطفلة البترولية .

جدول رقم (١)

الطلب العالمي على الطاقة ١٩٩٠ - ٢٠٢٠

(بالمليون طن مكافئ نفط)

البيـــان	١٩٩٠	معدل النمو ١٩٨٠/١٩٩٠ (٪)	٢٠٢٠	معدل النمو ١٩٩٠/٢٠٢٠ (٪)
أمريكا الشمالية	٢١٥٧	٠,٨	٢٣٣٧	٠,٣
أمريكا اللاتينية	٥٧٧	٣,٠	١٣٩٧	٣,٠
أوروبا الغربية	١٤٦٢	١,١	١٧٣٦	٠,٦
وسط وشرق أوروبا	٢٩٣	١,٤-	٣١٩	٠,٣
كومنولث الدول المستقلة	١٤٤٧	٢,٩	١٥٢٩	٠,٢
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	٣١٧	٦,٩	٨٦٤	٣,٤
افريقيا جنوب الصحراء	٣٦٦	٢,٥	٦٩٠	٣,٢
دول حوض الباسيفيكي (بما في ذلك) دول التخطيط المركزي في آسيا	١٨٤٢ (٩٥٠)	٣,٩ (٤,٣)	٣٤٨٢ (٢٠٠٩)	٢,١ (٢,٥)
جنوب آسيا	٤٤٦	٥,٢	١٠١٥	٢,٥
العالـــــم	٨٨٠٧	٢,٢٦	١٣٣٥٩	١,٤

• يصل اجمالي الاستثمارات المالية المطلوبة سنويا على مستوى العالم أجمع حتى عام ٢٠٢٠ في مجال الطاقة إلى حوالي ١,٢ ترليون دولار كل عام .

• تحتاج افريقيا والشرق الأوسط إلى حوالي ١٠٠ مليار دولار من هذه الاستثمارات سنويا .

جدول رقم (٢)

مزيج الوقود العالمي ١٩٩٠ - ٢٠٢٠

(عام ١٩٩٠) (بالمليون طن مكافئ نفط)

البيـــان	طاقة من وقود أحفوري: فحم	طاقة من وقود أحفوري: نفط	طاقة من وقود أحفوري: غاز طبيعي	طاقة نووية	طاقة متجددة: هيدرو كهربية	طاقة متجددة: تقليدية	طاقة متجددة: جديدة	الإجمالي
أمريكا الشمالية	٥٠٨	٨٠٩	٤٩٧	١٤٥	١٢٧	٣٨	٣٤	٢١٥٨
أمريكا اللاتينية	٣٢	٢١٨	٨٠	٣	٨٠	١٢٥	٥٠	٥٧٨
أوروبا الغربية	٣٢٣	٥٦٨	٢٥٤	١٦٩	٩٩	٢٠	١٩	١٤٦٣
وسط وشرق أوروبا	١٥٦	٤٩	٦٤	١١	٥	٤	٤	٢٩٣
كومنولث الدول المستقلة	٣٦٥	٣٧٨	٥٦٩	٤٧	٥٠	٦٦	١١	١٤٤٦
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	٧	١٦٧	١٧٧	٠	٥	٢١	١	٣١٨
افريقيا جنوب الصحراء	٦٨	٣٨	٤	١	١	١٤١	٦	٢٦٣
دول حوض الباسيفيكي (بما في ذلك) دول التخطيط المركزي في آسيا	٧٣٤ (٥٧٥)	٤٨٦ (١٠٠)	١٠٨ (١٤)	٦٤ (٠)	٦٩ (٣٠)	٣٥١ (٢١٨)	٣١ (١٣)	١٨٤٣ (٩٤٩)
جنوب آسيا	١٣٦	٦٠	٢٥	١	٢٠	٢٠٤	١٠	٤٤٦
العالـــــم	٢٣١٩	٢٧٧٣	١٧١٨	٤٤١	٤٦٤	٩٣٠	١٦٦	٨٨٠٧

تابع جدول رقم (٢)

مزيج الوقود العالمي سنه ١٩٩٠ - ٢٠٢٠

عام ٢٠٢٠ (بالمليون طن مكافئ نفط)

البيـــان	طاقة من وقود أحفوري			طاقة نووية	طاقة متجددة			الإجمالي
	فحم	نفط	غاز طبيعي		هيدرو كهربية	تقليدية	جديدة	
أمريكا الشمالية	٤٠٠	٧٩٣	٦٠١	١٨٨	١٦٢	٤٦	١٤٧	٢٣٣٧
أمريكا اللاتينية	٧٩	٤٨٣	٢٩٦	٢٦	٢٣٥	١٧٩	٩٩	١٣٩٧
أوروبا الغربية	٣٥٢	٥٣٤	٣٥٤	٢٤٤	١٤٩	٢٠	٧٣	١٧٢٦
وسط وشرق أوربا	٩٨	٦٧	١٠٥	٢٧	٦	٥	١١	٣١٩
كومنولث الدول المستقلة	٢٣٦	٣٥٥	٧٤٤	٦٩	٥٨	٣١	٣٦	١٥٢٩
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	١٧	٣٦٨	٤١٢	٠	١٨	٣٨	١١	٨٦٤
أفريقيا جنوب الصحراء	١٤١	١٦٥	٢٩	٦	٣١	٢٩٩	١٩	٦٩٠
دول حوض الباسيفيكي	١٤٢٣	٧٩٧	٣٤٢	٢٠٣	١٩١	٤١٤	١١٢	٣٤٨٢
(بما فى ذلك)								
دول التخطيط المركزي في آسيا	(١١٥٤)	(٢٧٣)	(١٢٦)	(٤٠)	(١٠٥)	(٢٥٧)	(٥٤)	(٢٠٠٩)
جنوب آسيا	٢٨٩	٢٠٧	٩٤	٣٠	٧٠	٢٩١	٣٤	١٠١٥
العالـــــم	٣٠٣٥	٣٧٦٩	٢٩٧٧	٧٩٣	٩٢٠	١٣٢٣	٥٤٢	١٣٣٥٩

جدول رقم (٣)

الاحتياطيات المؤكدة من الطاقة التجارية فى العالم فى نهاية عام ١٩٩٤ (١)

البيان	الفحم (ألف مليون طن)					النفط (ألف مليون طن)				الغاز الطبيعي (تريليون قدم٣) (٢)			
	فحم الانثراسيت والبيتومين	فحم تحت الانثراسيت واللجنيت	الاجمالى	النسبة إلى الإجمالى	نسبة الاحتياطى الى الانتاج	ألف مليون طن	ألف مليون برميل	النسبة إلى الإجمالى	نسبة الاحتياطى الى الانتاج	تريليون قدم مكعب	تريليون متر مكعب	النسبة إلى الإجمالى	نسبة الاحتيالطى الى الانتاج
أمريكا الشمالية	١١٢	١٣٩	٢٥١	٢٤,٠٪	٢٤٧	١٢,٠	٨٨,٣	٨,٧٪	١٨,٩	٣١١,٣	٨,٨	٦,٣٪	١٢,٧
أمريكا الوسطى والجنوبية	٦	٥	١١	٠,٩٪	٢٩٨	١١,٢	٧٨,٣	٧,٨٪	٤١,٤	١٨٩,١	٥,٤	٣,٨٪	٧٦,١
أوروبا الغربية	٢٨	٦٨	٩٦	٩,١٪	٢٠٩	٢,٢	١٦,٥	١,٦٪	٧,٦	١٩١,٤	٥,٤	٣,٨٪	٢٤,٧
شرق أوروبا	١٣٦	١٨٠	٣١٦	٣٠,٢٪	٣٥٢	٨,١	٥٩,٢	٥,٩٪	٢١,٦	٢٠٠١,	٥٦,٧	٤٠,٢٪	٧٦,٩
الشرق الأوسط	٦١	٠,٣	٦١,٣	٥,٩٪	٣٠٠	٨٩,٤	٦٦٠,٣	٦٥,٤٪	٩٣,٤	١٥٩٤,	٤٥,٢	٣٢,٠٪	اكثر من مائة سنة
افريقيا						٨,٣	٦٢,٢	٦,٢٪	٢٥,٢	٣٤١,٦	٩,٦	٦,٨٪	اكثر من مائة سنة
آسيا واستراليا	١٧٨	١٢٣	٣١١	٢٩,٩٪	١٦٩	٦,١	٤٤,٥	٤,٤٪	١٧,٦	٢٥٠٠,٧	٩,٩	٧,١٪	٤٩,٧
العالم ، منه :	٥٢٠	٥٢٤	١٠٤٤	١٠٠٪	٢٣٥	١٣٧,٣	١٠٠٩,٣	١٠٠٪	٤٣,٠	٤٩٨٠,٣	١٤١,٠	١٠٠٪	٦٦,٤
– دول منظمة التعاون الاقتصادى	١٨٦	٢٥٢	٤٣٨	٤١,٩٪	٢٥٦	١٤,٤	١٠٦,٦	١٠,٦٪	١٥,٢	٥٢٦,٤	١٤,٩	١٠,٦٪	١٥,٧
والتنمية OECD							٧٧٠,٣						
– دول منظمة الأوبك OPEC						١٠٤,٧	١٨١,٩	٧٦,٣٪	٧٩,٥	(٣)١٩٩,٤	(٣)٣,٤	(٣)٢,٦٪	(٣)١٨,٠
– دول خارج الأوبك Non-OPEC						٢٤,٨		١٨,٠٪	١٦,٣				

(١) لا تشتمل هذه الاحتياطيات على مخزونات العالم من الطفلة البترولية والرمال القطرانية .

(٢) ١ تريليون = ١ مليون مليون (١٠)^{12} (تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعى = ٢٦ مليون طن مكافئ بترول (تقريبا) .

(٣) المصدر : The Oil & Gas Journal, 26th Dec.1994 & World Energy Council,1994

تعريفات بالجدول رقم (٣)

الاحتياطيات المؤكدة : هـي الكميات التي تشير المعلومات الجيولوجية والهندسية إلى إمكان استغلالها في المستقبل من المستودعات الأرضية المعروفة تحت الظروف التشغيلية والاقتصادية الحالية .

نسبة الاحتياطيات إلى الإنتاج : اذا قسمت الاحتياطيات المتبقية ، في نهاية أي عام ، على الإنتاج الكلي بهذا العام فالناتج هو المدى الزمني الذي يقدر فيه لهذه الاحتياطيات المتبقية أن تنتهي إذا استمر الإنتاج السنوي عند معدله الحالي .

جدول رقم(٤)

اقصى تقدير لمصادر الوقود الأحفوري القابلة للاستخلاص

مصادر الوقود الأحفوري القابل للاستخلاص	مليار طن مكافيء نفط	٪
الفحم والليجنيت	٣٤٠٠	٧٦
النفط التقليدي	٢٠٠	٥
النفط غير التقليدي		
الخام الثقيل	٧٥	٢
البيتومين الطبيعي	٧٠	٢
الطفلة البترولية	٤٥٠	١٠
الغاز الطبيعي	٢٢٠	٥
الاجمالي	٤٤٠٠	١٠٠

الطفلة البترولية على المستوى العالمي :

الكميات المؤكد وجودها والجهود المبذولة لاستغلالها : تصنف الصخور الرسوبية التي تحتوي على نسبة عالية من المواد العضوية (كيروجين) بوصفها صخورا زيتية أو طفلة بترولية .

وتقع الرسوبيات الكبرى للطفلة البترولية في كل من الصين واستراليا والولايات المتحدة وشمال افريقيا ، وفي المنطقة الواقعة في بلاد ماسمي بالاتحاد السوفيتي ، وفي البرازيل . وتتراوح هذه الرسوبيات بين عدة آلاف وآلاف البلايين من الأطنان .

ويوضح الجدول رقم (٥) الكميات المؤكد توافرها في بعض الدول ، والتي يتصدرها كل من الولايات المتحدة والبرازيل .

جدول رقم(٥)

الكميات المؤكد توافرها في بعض بلدان العالم من الطفلة البترولية

الدولة	كمية الصخر الزيتي (مليار طن)
الولايات المتحدة	١٢٠٠
البرازيل	٩٠٠
الصين	٢٤,٥
ايطاليا	٥,٥
الاتحاد السوفيتي	٢,٩
السويد	٠,٦
استراليا	٠,١

وتشير بعض الدراسات إلى أن الأرصدة المؤكد توافرها من الطفلة البترولية على مستوى العالم تقدر بحوالي ٢٩ ألف مليار طن ، وقد تزيد الكميات المحتمل استخراجها لتصل إلى حوالي ٤٧٥ ألف مليار طن ، ويقدر توافر ثلثي هذه الكمية في الولايات المتحدة وحدها . ورغم توافر هذه الكميات فإن الاستغلال التجاري لها على نطاق صناعي كبير لايزال محدوداً ، إذ لم تتبلور بعد تكنولوجيات يمكن اعتبارها الأفضل من الناحيتين الفنية والاقتصادية .

وحتى عام ١٩٥٨ كانت صناعة الطفلة البترولية في كل من السويد وأسبانيا واسكتلندا منافسة لأسعار النفط في السوق العالمي ، ومع انخفاض أسعار الخامات النفطية أصبحت المنافسة غير ممكنة (حيث وصل سعر البرميل من النفط إلى حوالي ٢,٥ دولار) ، وقد استقر هذا السعر لفترة طويلة (٦٠ - ١٩٧٣) . ومع ارتفاع الأسعار في نهاية عام ١٩٧٣ ، والذي استمر إلى عام ١٩٨٠ تقريبا ، تضاعف الاهتمام ثانية

بالطفلة البترولية ، وتم تطوير النواحى التكنولوجية المتعلقة بمختلف مراحل تشغيلها .

ويتطلب استخلاص الزيت من الطفلة البترولية ، سواء تم تحت سطح الأرض أو فوقها ، خبرة ومتابعة زمنية فعالة للتشغيل من حيث إمكانية الحصول على زيت ذى خواص جيدة دون أن يتأكسد أو يتحلل حرارياً ، خاصة وأن ذلك يؤدى إلى زيادة نسبة الفاقد وتكون مركبات غير مشبعة (أو ليفينات) بنسب عالية . وتتفاوت المزايا والعيوب من طريقة إلى أخرى ، اذ يصعب تفضيل أى منها على الأخرى بصورة مطلقة .

ويمثل عامل السعر وتكلفة الإنتاج محوراً أساسياً فى الاهتمام بالطفلة البترولية ، إذ تتفاوت تكلفة انتاج البرميل من الزيت الطفلى من ١٥ – ٤٠ دولاراً ، وقد ترتفع إلى حوالى ٥٥ دولاراً ، ولكن من الصعب تعميم ذلك ، لأن التكلفة الاقتصادية مرتبطة بالعديد من العوامل الأخرى التى تتأثر بها وتؤثر فيها . كما أن حجم المشروعات ، من حيث كميات الزيوت التى تنتج يومياً ، يتراوح بين عدة مئات – ٥٠٠٠٠ برميل ، أما على المستوى التجارى فإن غالبية المشروعات تنتج كميات فى حدود ١٠٠٠ – ٢٥٠٠٠ برميل يومياً .

وتختلف سبل استغلال الطفلة البترولية أيضا ، ويعتبر أفضلها هو استخراج الزيت ومعالجته والوصول منه إلى مقطرات نهائية ؛ تحقق المواصفات القياسية للمقطرات البترولية .

وفى الاتحاد السوفيتى يتم حرق الطفلة البترولية ، فى محطات حرارية عملاقة تصل قدراتها الى نحو ٢٣٠٠ ميجاوات . ويعيب هذه الطريقة صعوبة التخلص من الرماد المتخلف الذى يزيد على ٨٠٪ من كميات الطفلة المستخدمة ، ومما يشجع على هذا الاستخدام : ارتفاع نسبة الزيت فى الطفلة ، حيث تصل إلى حوالى ٢٠ ٪ بالوزن .

كما يتبع فى بعض الدول ، مثل تركيا ، عمليات خلط الطفلة البترولية مع الفحم فى المحطات الحرارية ، وبذلك يستفاد من الزيت المتوافر بها ، مع إمكان خفض تأثير نسبة الكبريت الموجود بالفحم أو الطفلة ، على أساس تفاعل كربونات وأكسيد الكالسيوم الموجودة فى الطفلة مع أكاسيد الكبريت مكونة كبريتات الكالسيوم (الجبس) .

أما فى الولايات المتحدة ، فإن الاتجاه يسير نحو معالجة الزيت الطفلى الناتج بالهدرجة مع تحويله إلى ناتج له خواص نفطية ثقيلة ، وقد وصل عدد من المشروعات إلى حد الاستثمار التجارى ، بينما لايزال البعض الآخر تحت الإنشاء .

وفى بعض الدول العربية تتوافر كميات من الطفلة البترولية مثل العراق والأردن وسوريا ولبنان والامارات واليمن وفلسطين ومصر وليبيا وتونس والمغرب والجزائر . ورغم ضخامة الكميات المتوافرة فى هذه الدول إلا أن الطفلة البترولية لم تحظ بالاهتمام فى أى منها ، باستثناء الاردن والمغرب ، كما لم يتم تحديد الاحتياطى المحتمل أو المؤكد فى الكثير من هذه الدول على نحو دقيق . ويوضح الجدول رقم (٦) كميات الاحتياطى المؤكد توافرها فى الاردن وسوريا ومصر والمغرب ، وبعد إجراء دراسات استكشافية فى السنوات الأخيرة ، قد تصل الكمية الى نحو ٨٥ بليون طن .

جدول رقم (٦)

كميات الطفلة البترولية المؤكد توافرها فى بعض الدول العربية الاردن وسوريا ومصر والمغرب

الدولة	كمية الصخر الزيتى (بليون طن)
الاردن	٤٤.٠
مصر	١٥.٠
سوريا	١٣.٠
المغرب	٦.٠

أما الاهتمام بالطفلة البترولية فى تلك الدول ، فانه يتذبذب مع تغير أسعار النفط ، فكلما ارتفعت أسعار النفط زاد الاهتمام بالطفلة البترولية ، والعكس صحيح .

وفيما يختص بالأسلوب التكنولوجى للتعدين أو الاستخلاص ، فلم يبلور على نحو متميز خاصة بالنسبة للاستخلاص أو الاستخدام على حالته . وتؤكد ذلك تجربة الأردن على مدى فترة زمنية تزيد على عشرة أعوام . أما بالنسبة لسوريا ، فلم تجر سوى بعض الدراسات الجيولوجية حول الطفلة البترولية ومواقع وجودها والكميات المحتمل توافرها فيها ، وهو ما يتم بمصر الآن .

وقد بدأت المغرب فى القيام بالعمليات الاستخراجية للطفلة البترولية ، واستغلالها ، فهى تتبع عمليات استخلاص الزيت على مستوى إنتاجى صغير لا يتجاوز عدة مئات من الاطنان شهريا ويتم حرقه مباشرة لتوليد الطاقة الكهربية ، ومن المنتظر أن توفر الطاقة المستمدة من الطفلة البترولية حوالى ٥٠٪ من احتياجاتها من الطاقة فى المستقبل .

ويتناسب هذا الأسلوب الإنتاجى للوحدات الصغيرة للاستخلاص مع الدول النامية ، لما تتميز به من ارتفاع كثافة العمالة بها ، وانخفاض الاستثمارات إلى أقل من حجم الاستثمارات الكبيرة اللازمة للوحدات الكبيرة .

الوضع الراهن للاستغلال العالمى للطفلة البترولية :

أجريت فى أواخر السبعينات بعض الدراسات الهندسية على العديد من التنميات ذات النطاق الواسع للطفلة البترولية مثل مستعمرة الطفلة البترولية فى كولورادو بالولايات المتحدة . ولكن معظم هذه المشروعات قد توقف بسبب التكلفة العالية والأسعار المنخفضة للزيت الخام ، فى الوقت الذى لم تقدر فيه المخزونات المؤكدة المذكورة سابقا . ثم تزايد الاهتمام بالطفلة البترولية من خلال البحث والتطوير فى مجال تكنولوجيا الطفلة البترولية مع تزايد توقعات إمكان استرجاع بعض أو كل التكلفة ، ولكنه حالياً لايزال على نطاق محدود نسبياً .

وهناك عمليات تشغيل على النطاق التجارى فى سبيلها إلى الظهور المؤثر فى كل من : استونيا ، والصين (ماومينج) ، والبرازيل (بتروبراس) ، والولايات المتحدة (باراشوط كريك) .

وفيما يلى عرض الوضع الراهن فى الدول ذات النشاط البارز فى مجال استغلال الطفلة البترولية :

الولايات المتحدة : تصل مخزونات البترول بالطفلة الزيتية فى الرسوبيات الديفونية السوداء شرق الولايات المتحدة فقط إلى حوالى ٢٩٠٠٠٠ مليون طن من البترول ، ويتوافر ما يقرب من ثلثى الاحتياطى المحتمل من الطفلة البترولية على مستوى العالم ، ويزيد الزيت الذى يمكن استخلاصه من هذه الكميات على النفط المتوافر فى دول منطقة الأوبك فى الوقت الحالى ، ويتم الاستخلاص بناء على اتفاق بين الشركات العملاقة مثل : شيفرون ، وإكسون ، ويونيون ، وباراهو ، وموبيل وغيرها – على اتباع أسلوب تكنولوجى موحد .

الاتحاد السوفيتى السابق : يتوافر به حوالى ٢-٩ر٢ بليون طن من الطفلة البترولية ، ويمكن انتاج ما يقرب من ٢٠٠٠٠٠ مليون طن من الزيت الطفلى منها ، ولهذا الزيت خواص تماثل الخامات النفطية الثقيلة ، خاصة من حيث نسبة الكربون الى الهيدروجين .

ومع ارتفاع أسعار الخامات النفطية ، زاد الاهتمام فى دول الاتحاد السوفيتى بالطفلة البترولية ، حيث نجحت فى انتاج وقود سائل منه بأسعار اقتصادية ، بالإضافة الى استخدام الزيت الطفلى فى انتاج الاليفينات التى تستخدم كمادة أساسية فى الصناعات البتروكيماوية .

وتستفيد دول الاتحاد السوفيتى من الغازات الناتجة أثناء عملية الاستخلاص ، بالاضافة الى النواتج الكيماوية الثانوية خاصة الأمونيا والكبريت ، ويستخدم الرماد المتخلف فى صنع مواد البناء ، وفى معالجة

التربة الحامضية ، وتقع أكثر الأماكن التى تحتوى على رسوبيات الطفلة الزيتية بدول الاتحاد السوفيتى فى مناطق : دلتا نهر البلطيق ، ودلتا نهر الفولجا ، ومنطقة تسيمانو بيشاور ، ومنطقة روماينكوف جنوب تمان مع انحدار سهل الأورال .

وتستخدم نسبة ٢٥٪ من الطفلة البترولية المستخرجة بدول الاتحاد السوفيتى فى انتاج الزيت الطفلى ، حيث يتم تكريره ومعالجته لانتاج جازولين ووقود نفاثات وديزل ووقود أفران ، وذلك فى وحدات صغيرة بمتوسط طاقة ٢٥ طن/ يوم للوحدة ، تنتج ١٧٠ كيلو جرام زيت/ طن ، ويتم الاستخلاص عند درجة حرارة ٤٨٠ – ٧٠٠°م .

وأبرز مشكلات هذه الوحدات هى الحاجة إلى مجهود كبير للاستخراج من المناجم ، وضرورة طحن الطفلة البترولية إلى أحجام صغيرة ، مع استخدام الرماد المتخلف كوسيط ناقل للحرارة . كذلك فإن هناك عدداً من الوحدات أكبر نسبياً تبلغ طاقة الواحدة منها ٥٠٠ طن/ يوم من الطفلة البترولية ، ويتم فيها إنتاج ٢٧٠٠٠٠ طن زيت طفلى ، بالإضافة إلى ١٠٠ مليون متر مكعب من الغاز بطاقة حرارية مرتفعة .

وفى عام ١٩٨٠ تم تشغيل وحدتين تجاريتين بطاقة مليون طن/ سنة (٣٠٠٠ طن/ يوم) تنتج ١٣٠٠٠٠ طن من الزيت سنويا ، بالإضافة إلى ٥٤٠٠٠ طن من الغازات و ٧٥٠٠ طن من الجازولين . ومن المتوقع أن يبلغ إجمالى الناتج حوالى ٨٦ ٪ من الكمية المستخرجة بطريقة فيشر القياسية . كما طورت دول الاتحاد السوفيتى وحدات للاستخلاص تعمل تحت ضغط مرتفع (٣٠–٥٠ ضغط جوى) مع خفض درجة الحرارة إلى ٤١٠ – ٤٣٠ °م . وفى وجود مذيب (جاز أويل) تبين أن هذه الظروف تحسن من كمية الناتج من الغازات والسوائل ، خاصة الجازولين ، ويتم تطوير هذه العملية بهدف التحكم فيها ، وتحسين كميات وخواص النواتج ، خاصة إنتاج جازولين ذى رقم أوكتين مرتفع .

وقد تم استخدام طريقة مطورة بالتسخين عند درجة حرارة مرتفعة ٥٠٠ – ٩٠٠°م ولكن مع خفض زمن الاستخلاص إلى حدود ١ر٠ – ١٠ر٠ ثانية ، مما ضاعف من إنتاج الجازولين والأروماتيات والفينول ، وتواصل دول الاتحاد السوفيتى مجهوداتها البحثية فى مجال تطوير هذه التكنولوجيا واستخدامها أيضاً مع الفحم ، وكذلك مضاعفة حجم الناتج من الغازات والجازولين . ويستخدم حالياً حوالى ٧٠٪ من الطفلة البترولية المستخرجة على حالتها بعد طحنها ، حيث يتم حرقها لإنتاج الكهرباء . وتقع أكبر محطة حرارية فى العالم فى البلطيق ، وتعتمد على استخدام الطفلة الزيتية بطاقة ٢٢٢٤ ميجاوات ، ويلزمها سنوياً ٣٠ مليون طن من الطفلة البترولية . ويقدم الاتحاد السوفيتى خبرته للدول الأخرى حول هذا النوع من الاستخدام للطفلة الزيتية .

الصين : يؤدى استقطار البترول بالصين إلى استخلاص مابين ٧٥–٨٥ ٪ من البترول المحتوى على الطفلة البترولية ، كما يستخدم الغاز المنتج خلال عملية الاستخلاص كوقود لعملية الاستخلاص ذاتها ، بينما تستخدم الطفلة المتبقية فى صناعة الأسمنت .

وتعتبر صناعة الطفلة البترولية فى الصين قديمة نسبياً ، فقد أنشئت أول وحدة صغيرة بحدود ٢٠٠ طن/يوم منذ أكثر من ٥٠ عاماً ، حيث تم استخلاص الزيت البترولى بعد طحن الطفلة البترولية إلى حدود ١٠ مم ، ومن أبرز تلك الوحدات وحدة منطقة فوشون ووحدة أخرى فى ماومينج . ويبلغ إجمالى إنتاج الزيت الطفلى من هذه الوحدات حوالى ٣٠٠ ألف طن/سنة ، أى بمعدل حوالى ٧٠٠ برميل/ يوم . ويستفاد من النواتج الثانوية من عملية الاستخلاص على النحو الآتى :

– تنتج الأمونيا من عملية الهدرجة بتفاعل الهيدروجين مع النيتروجين ، ويستفاد منه فى تحضير كبريتات الأمونيا التى تستخدم كسماد .

– ينتج الكبريت الذى يستغل فى صنع حامض الكبريتيك اللازم للعديد من الصناعات الكيماوية ، خاصة صناعة الأسمدة .

– يستفاد من الرماد المتبقى فى صناعة الأسمنت .

وتقدر تكلفة الإنتاج بتلك الوحدات بأكثر من تكلفة الخامات النفطية التقليدية ، خاصة إذا قورنت بالأسعار العالمية .

ويشجع على التوسع فى صناعة الطفلة البترولية فى الصين أن غالبية أماكن وجودها تقع فوق تجمعات الفحم ، ولذلك يتم استخراج الطفلة البترولية أولاً كمنتج ثانوى أثناء تعدين الفحم .

البرازيل : قطعت مرحلة كبيرة فى مجالات البحث والتطوير والاختبار للتكنولوجيا المناسبة لانتاج الزيت الطفلى ، وقد تم إنتاجه بواسطة عملية « بتروزيكس » فى مستقطر يبلغ قطره ٥,٥ متر . وفى نهاية ١٩٩٠ أنتجت شركة « بتروبراس » ٣٧٠٠٠ طن/السنة من الزيت الطفلى باستخدام مستقطر جديد يبلغ قطره ١١ متراً . وقد أقيمت حديثاً وحدة نموذجية بطاقة ٥٠٠٠٠ طن / السنة ، أى ١٠٠– ١٢٠ برميل زيت طفلى/يوم ، ويجرى العمل على إنشاء وحدة تجارية أكبر بحدود ٢٥٠٠٠ برميل/ يوم ، ويطلق على هذه الوحدات « طريقة بتروزيكس » التى ينتج عنها كذلك غاز بوتاجاز مُسيلٌ LPG .

وقد أتاحت الوحدة النموذجية إمكانات كبيرة للالمام بالمشاكل التكنولوجية المختلفة ، ونسبة كفاءة الاستخلاص ، وتدريب القوى العاملة ، وتجميع مختلف المعلومات اللازمة لإنشاء الوحدات التجارية الكبيرة ، والتوصل إلى أفضل التصميمات الهندسية للوحدة التجارية الكبيرة ، وتبين امكان زيادة المكون المحلى الداخلى فى تصنيع الوحدة التجارية الكبيرة بحيث لا تقل عن ٩٠ ٪ من هذا المكون .

أوروجواى : تعتبر مخزونات الطفلة البترولية غير قابلة للاستغلال تحت الظروف الاقتصادية المحلية الراهنة . وتتيح المخزونات القابلة للاستخلاص حوالى ٦,٦٥ مليون طن من البترول سنوياً .

استراليا : تم تشغيل محطة ريادية (فى طور الإظهار أو البيان العلمى) فى نهاية عام ١٩٩٢ على رسوبيات ستوارت التى تبعد حوالى ١٥ كيلو متراً شمالى جلادستون فى ولاية « كوينزلاند » .

المغرب : يقدر الاحتياطى المؤكد من الطفلة البترولية فى المغرب بنحو ٦ بلايين طن ، ويعمل المغرب على استخلاص الزيت الطفلى كإحدى طرق استغلال الطفلة البترولية .

ويتم استخلاص الزيت الطفلى فى وحدات كثيفة العمالة على النحو المتبع فى الصين ، وبذات القدرات الانتاجية تقريباً (فى حدود ٢٠٠ طن / يوم) . ويمكن لهذه الوحدات أن تعمل عدة مرات شهرياً ، كما يمكن إنشاء عدد من الوحدات فى مواقع متناثرة ، ثم يتم تجميع الزيت منها ودفعه إلى معمل التكرير . كما يتم حرق الطفلة البترولية بالطريقة المباشرة على النحو المتبع فى دول الاتحاد السوفيتى ، وقد بُدئ بإنشاء وحدة بطاقة ٢٠٠ – ٢٥٠ ميجاوات كجزء من محطة كبيرة لتوليد الكهرباء ، إذ تشتمل على خمس وحدات تعمل بالطفلة البترولية ، ويتولد عند الانتهاء منها ١٠٠٠ ميجاوات .

وهناك اتجاه لاستخدام الزيت الطفلى على حالته ، دون معالجة ، فى عمليات الطهو والانارة والتدفئة ، ولكن تحد الاشتراطات البيئية من هذا الاستخدام ، كما يعتبر ذلك إهداراً لمورد هام ، إذ ان الحصول على المقطرات النفطية ، خاصة المستخدمة كوقود للسيارات ، تعتبر أكثر فائدة اقتصادية على أساس الأسعار العالمية . ومن المنتظر أن توفر الطاقة المستمدة من الطفلة البترولية حوالى ٥٠ ٪ من احتياجات المغرب الإجمالية من الطاقة ، فى أواخر التسعينات .

إثيوبيا : تتراكم الرسوبيات الحاملة للطفلة البترولية بالمنطقة الجنوبية الشرقية من إثيوبيا فى منطقة « مويى – دلبى » . وقد أوضحت عمليات المسح الأولية أن الطفلة البترولية تبلغ نحو ٣٠٠ مليون طن . وأجريت عمليات مسح جيولوجى تفصيلية خلال عام ١٩٨٩ لتحديد حجم الرسوبيات الحاملة للطفلة البترولية والمردود الاقتصادى .

نيجيريا: بلغ الإنتاج السنوى حوالى ٦٣,٥ مليون برميل بترول، ولا توجد بيانات أخرى أكثر تفصيلاً متاحة حالياً .

جنوب أفريقيا: تشير البيانات المبدئية إلى وجود رسوبيات مخزونات الطفلة البترولية فى مقاطعة « واكيرستروم » ، ولكن البيانات الكاملة غير متاحة .

تركيا: تستخدم تركيا الطفلة البترولية المطحونة فى الحرق مع الفحم منخفض الجودة ، والذى به نسبة مرتفعة من الكبريت ، وأثناء الاحتراق يتولد من الطفلة البترولية أكسيد الكالسيوم الذى يتفاعل مع أكاسيد الكبريت الناتجة عن حرق الفحم ، مما ينتج عنه كبريتات الكالسيوم (الجبس) ، والذى يمكن الاستفادة منه كمادة للبناء ، ولإتمام عملية الحرق يشترط أن تكون درجة الحرارة ٨٥٠°م مع زيادة نسبة الهواء اللازم للاحتراق أثناء الحريق على ٢٠ ٪ ، كذلك يجب أن تكون نسبة الكالسيوم / الكبريت ١ : ١ - ١ : ٢٪ أو فى المتوسط ١ : ٥ر١٪ ، وتستخدم هذه الطريقة فى حرق الكوك البترولى منخفض الجودة .

الأردن: توجد ست مناطق رئيسية لرسوبيات الطفلة البترولية بالأردن تتميز بما يأتى:

• مساحات الرسوبيات	٢٠ - ٢٢٦ كيلو متراً مربعاً .
• متوسط سمك الطفلة	٣٠ - ١٣٦ متراً .
• الاحتياطيات الجيولوجية	٦٥ مليار طن
• الاحتياطيات المؤكدة	٤٤ مليار طن

وتوجد احتياطيات إضافية تقدر بحوالى ٢٠,٠٠٠ مليون طن تقع على أعماق تزيد على ١٠٠ متر ، يمكن تعدينها فقط بواسطة الأساليب الجوفية (تحت الأرضية) أو يستقطر منها البترول فى أماكن وجودها الأصلية .

ولقد تعاقدت الأردن حديثاً مع شركات يابانية وكندية للحصول على دعم مالى لتغطية تكاليف محطات ريادية لكل من تكنولوجيتى الاستقطار والحرق المباشر للطفلة البترولية ، وتدور مناقشات مع إستونيا لتعزيز واستخدام التكنولوجيا للطفلة البترولية بالأردن .

إسرائيل: تم تقسيم مناطق وجود الطفلة البترولية إلى ٣ - ٤ مواقع رئيسية للرسوبيات المشتملة عليها ، وتوجد حالياً محطة ريادية قدرة ١٢ ميجاوات تحرق بشكل مباشر الطفلة البترولية لإنتاج الكهرباء والبخار منذ عام ١٩٨٩ ، كذلك توضع فى مرحلة التخطيط المتقدم حالياً محطة ذات قدرة مركبة تبلغ ٧٥ ميجاوات لإنتاج القوى الكهربية على النطاق التجارى .

ويوضح الجدول رقم (٧) مصادر الطفلة البترولية ومخزوناتها وإنتاجها على النطاق العالمى خلال عام ١٩٩٣ .

مكامن الطفلة البترولية فى مصر :

توجد الطفلة البترولية بمصر ضمن تكاوين العصر الطباشيرى الأعلى أو ضمن تكوين الفوسفات الذى يقع أسفل تكوين الداخلة كمتداخلات غير سميكة يصل سمكها فى بعض الاحيان إلى ٥٠ متراً ، ويرتبط وجود الطفلة البترولية بوجود الحزام الحامل للفوسفات من غرب الواحات الداخلة بالصحراء الغربية إلى هضبة أبو طرطور ثم إلى جنوب شرق الواحات الخارجة . ويوجد أيضاً فى شرق وغرب النيل فى المنطقة ما بين إسنا وقنا ثم يمتد شمالاً بسمك قليل عبر وادى قنا ليظهر فى جبال غرب سيناء . كما يوجد فى جبال البحر الاحمر من شمال سفاجا حتى جنوب القصير .

وتوضح الخرائط (١) و (٢) و (٣) و (٤) أماكن وجود الطفلة البترولية فى مصر فى المناطق المختلفة .

وقد بدأت هيئة المساحة الجيولوجية فى دراسة إمكان استغلال الطفلة البترولية منذ أواخر الخمسينات ، عندما تبين احتراقها الذاتى فى الرديم المستخرج من مناجم الفوسفات ومن ثم قامت باجراء الدراسات المعملية والتكنولوجية بالاشتراك مع الخبرة الأجنبية فى الاتحاد السوفيتى وألمانيا .

جـــدول رقم (٧)
مصادر الطفلة البترولية ومخزوناتها وإنتاجها على النطاق العالمي
خلال عـام ١٩٩٣

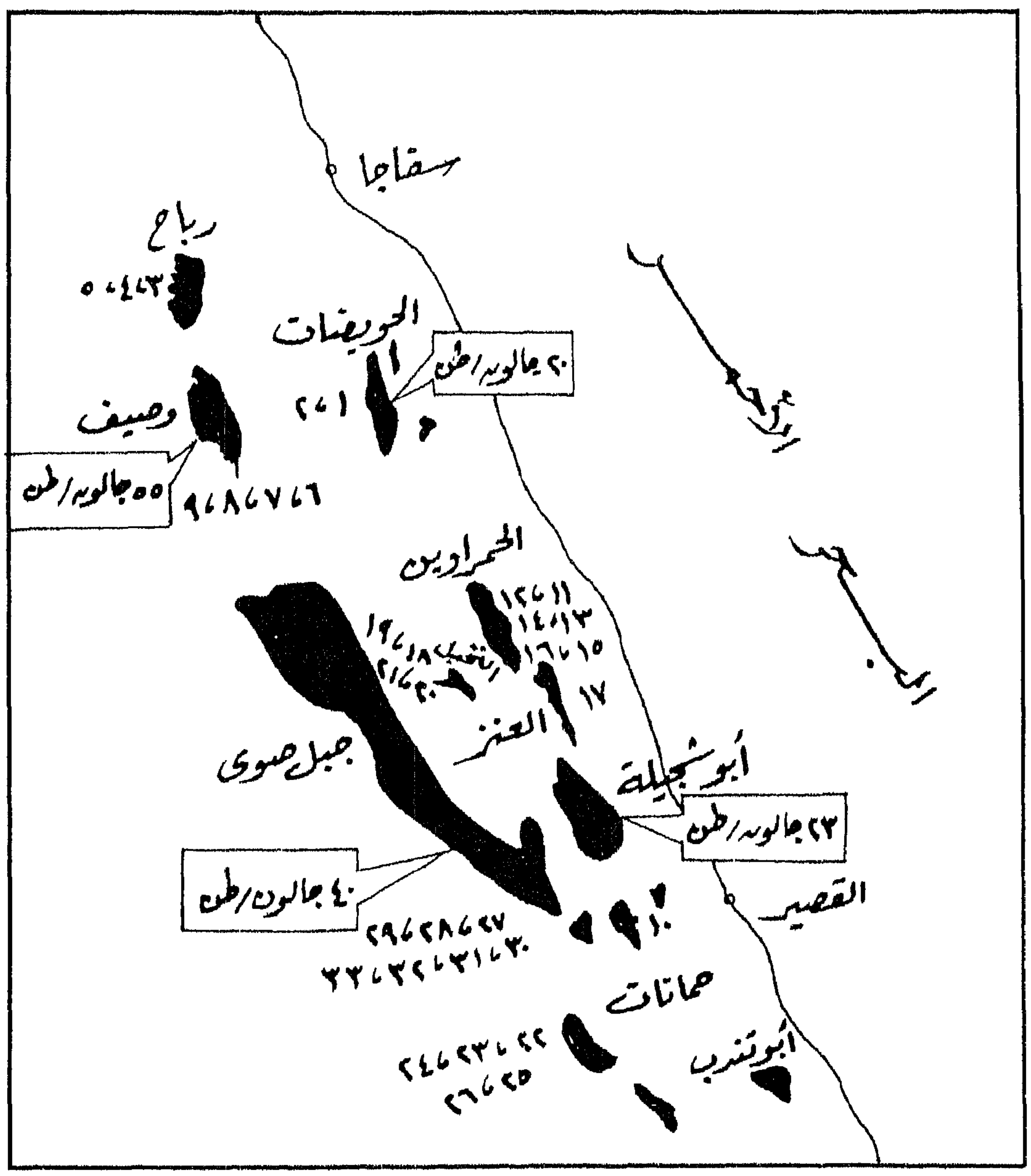
	طريقة الاستخلاص	الكميات المؤكدة في مواقعها	الاحتياطيات المؤكدة القابلة للاستخلاص	مساحة الراسب الموجود	السمك المتوسط للراسب	متوسط إنتاج النفط	مخزونات إضافية مقدرة	الانتاج عام ١٩٩٣
	(أسفل الجدول)	مليون طن (خام)	مليون طن (نفط)	(كيلو متر) ٢	متر	كجم نفط / طن	مليون طن (نفط)	مليون طن (نفط)
استراليا	P	٦٩٢٠٠	٣٦٥١	—	—	٥٣	٣٢٣٧٤	صفر
البرازيل	R	٩٦٤٦	٣٥٢	٨٧٠	٥,٣	٧٠	٨٨٧٦	٠,٢
الصين	R	*	*	—	—	—	—	٠,١٨
ألمانيا	M	٧٥١	—	—	٣٠–٦	٥٠	—	—
جرين لاند	-	—	—	١٠>	٦	٥٠٠–٣٠٠	—	—
إسرائيل	M	١٢٠٠٠	٧٠٠	١٨٠	٨٠–٤٠	٦٢	صفر	صفر
الأردن	M	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠	٦٥٠	٤٠	١٠٠	٢٠٠٠٠	صفر
المغرب	-	—	١٦٠٠	—	—	٧٠	٧٤٠٠	—
جنوب أفريقيا	P	٧٣	—	—	١,١٥	١٠	—	صفر
تايلاند	P	١٨٦٠٠	١٧٠٠	٥٤	١٠	٤٣	—	—
تركيا	M	٨٤٢	٢٢٧	—	—	٥٠–٤٠	٦٩٣	—
أوروجواي	M	—	*	١٨,٥	٢	—	—	—
الولايات المتحدة الأمريكية	M	*	*	٤٢	٦٤٠ >	٥٧	٢١٧٠٠٠	صفر
الاتحاد السوفيتي السابق	-	٦٥٤٦	٢٠٠٠	١١٣٠٠	٢	٢٦٠–١٠٠	٣٥٠٠٠	٠,١٥

– غير معروف أو صفر N أقل من ٠,١ * أنظر « موجز الحالة الراهنة على مستوى كل دولة »
طريقة الاستخلاص : M تعدين سطحي « Surfaced mined » ، P في محله أو مكانه الأصلي (in situ) R استقطار (Retoting)
* المصدر : world Energy council (WEC) : survey of Resources 1995

خريطة رقم (١)

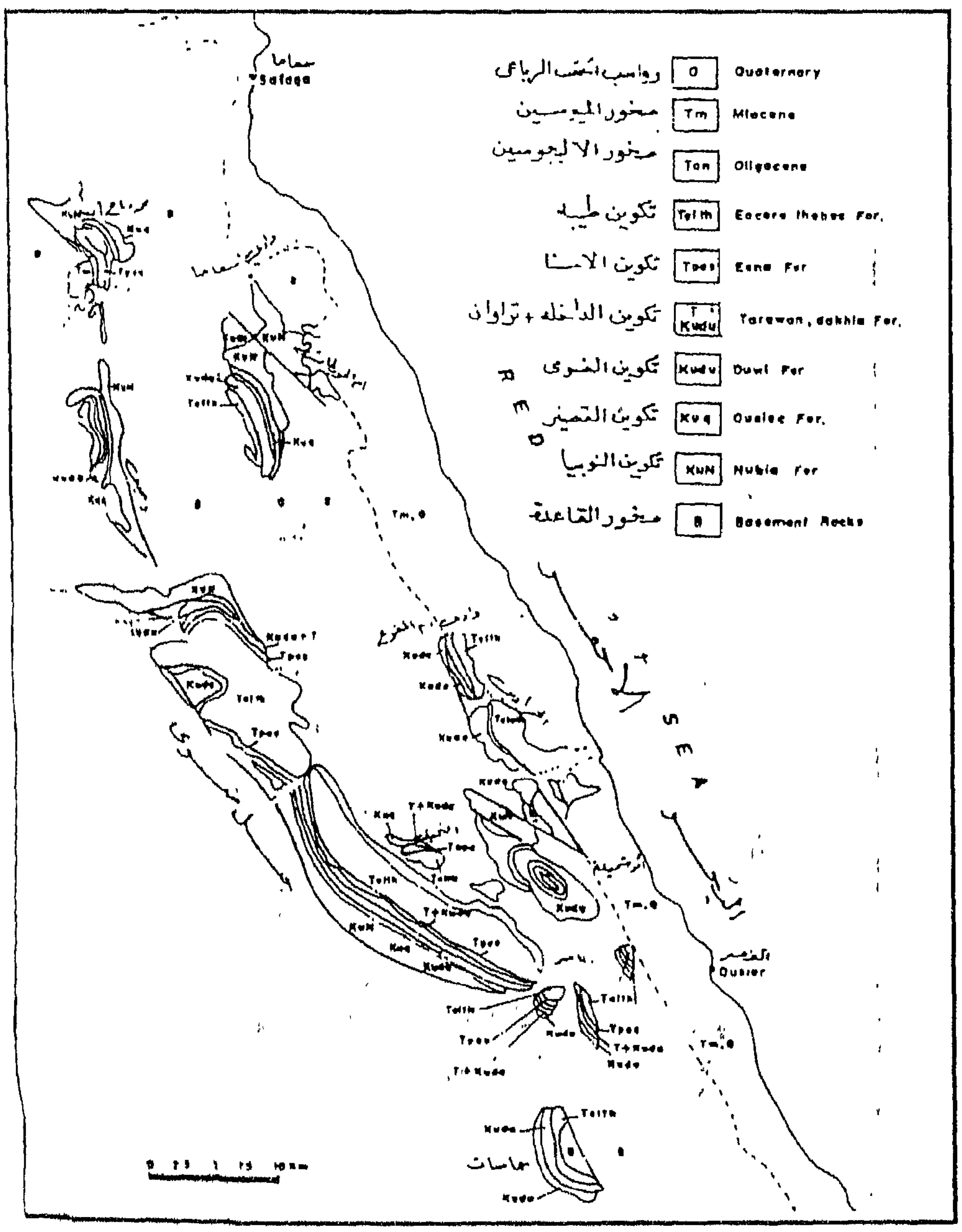
أماكن وجود الطفلة البترولية فى محافظة البحر الأحمر

وأماكن العينات التى تم جمعها وتحليلها



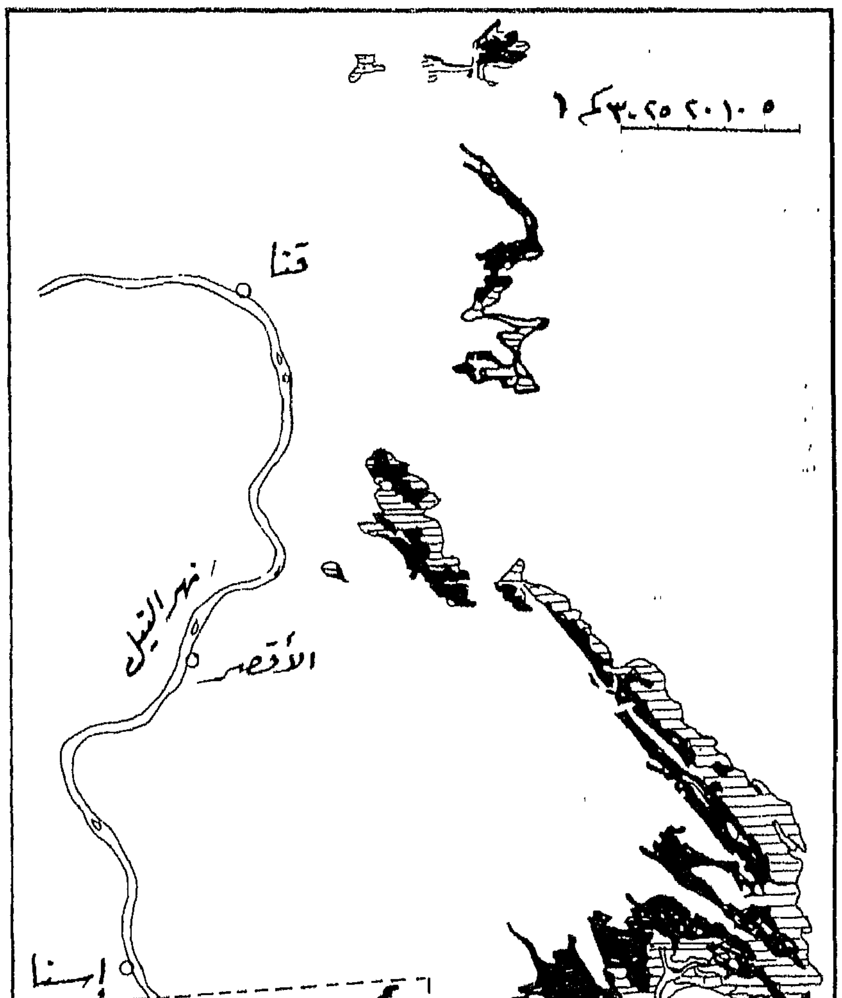
خريطة رقم (٢)

جيولوجية منطقة سفاجا - القصير



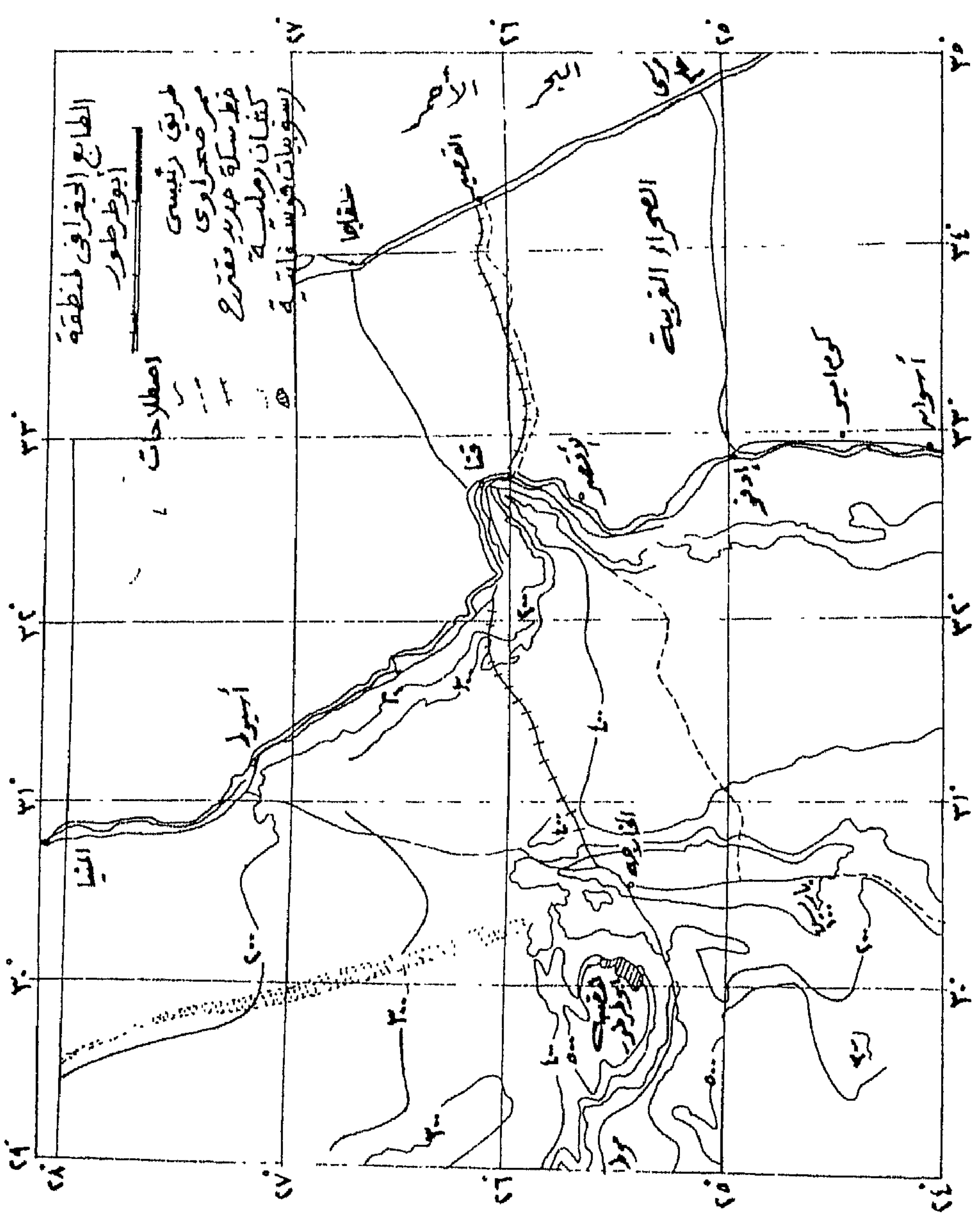
خريطة رقم (٣)

رواسب الفوسفات والطفلة البترولية بمنطقة وادى النيل



خريطة رقم (٤)

طبوغرافية منطقة أبو طرطور



الدراسات التى أجرتها الهيئة العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية: أنجزت الهيئة العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية منذ اواخر الخمسينات بعض الدراسات الهامة عن الطفلة البترولية بمصر بالتعاون مع بعض بيوت الخبرة العالمية ، وفيما يلى موجز لما انتهت اليه هذه الدراسات .

دراسة تمت بالتعاون مع معهد بحوث معالجة واستخدامات خامات الطاقة عام ١٩٥٩ بالاتحاد السوفيتى (السابق) : بناء على التعاقد بين هيئة تكنو اكسبورت الروسية وهيئة التصنيع فى مايو ١٩٥٨ قامت هيئة المساحة الجيولوجية بجمع عينة جيولوجية تزن نحو ٥ أطنان من الطفلة البترولية بمنطقة القصير ، وذلك بهدف اجراء الدراسات البتروجرافية والبالنتولوجية مع التجارب التكنولوجية عليها .

وقد أجريت على هذه العينة تجارب استخلاص المواد العضوية باستخدام خليط البنزين والكحول بنسبة ١ : ١ ، كما اجريت تجارب حرق الصخور فى افران معملية لاستخلاص الطاقة منها باستعمال غلايات البخار ، وأمكن الحصول على ما يأتى :

- عند تطبيق طريقة الحرق المباشر : تبين انه تتخلف كمية كبيرة من الرماد والمتبخرات والكبريت ، والتى تسبب التآكل السريع فى غلايات البخار ، والتلوث البيئى . ويمكن استغلال هذا النوع من الوقود فى حالة عدم توافر مصادر اخرى بديلة للطاقة لانتاج الطاقة الكهربية أو لتسخين الافران الصناعية ، كما فى حالة صناعة الاسمنت ، وتعد هذه الطريقة بديلا عن استيراد المواد البترولية بأسعار عالية من الخارج .

- عند استعمال طريقة التقطير للحصول على الوقود السائل والمنتجات الكيمائية : هذه الطريقة منتشرة بالاتحاد السوفيتى والصين والسويد وبريطانيا واستراليا . ونتيجة للتجارب التى اجريت على الخام المصرى تم استخلاص ما يأتى :

- بلغت نسبة عائد الاستخلاص حوالى ٨٪ على النطاق المعملى ، بينما انخفضت الى حوالى ٦٪ على النطاق نصف الصناعى .
- يحتوى القار الناتج على نسبة عالية من الكبريت لا يمكن تخفيضها الا بطريقة الهدرجة ، وهى طريقة مكلفة طبقا للدراسة الاقتصادية المطروحة فى هذا الوقت .
- يحتوى القار ايضا على الفينول والبريدين .
- أن جدوى استخدام هذه الطريقة فى هذا الوقت غير اقتصادى على المستوى الصناعى ، حيث ان قيمة المنتجات الكيميائية الثانوية لا تغطى تكاليف الاستخلاص .
- عند انتاج غاز عالى الحرارة : تبين ان الطفلة البترولية تحتوى على نسبة ضئيلة من المواد العضوية بحيث لم تزد نسبة استخلاص الغاز على ١٥٠ م٣ / طن على المستوى الصناعى وهى نسبة غير اقتصادية . ولكن نظرا للمحتوى العالى من الكبريت فى الطفلة البترولية المصرية فإنه يمكن استخلاص الكبريت من الخام – كما هو الحال فى خام نهر الفولجا بروسيا . كما يمكن استخدام الخام فى بعض الصناعات الدوائية مثل انتاج الاكتيول والابيكتول ، وفى صناعة المنظفات التى يتزايد عليها الطلب يوما بعد يوم . ونظرا لاختلاف انواع الطفلة المصرية عن خامات الاتحاد السوفيتى ينبغى اجراء مزيد من الدراسات على العينات المصرية .

ونتيجة للتحليل الطيفى والكيمائى للرماد تبين وجود بعض العناصر الهامة به مثل : الزنك ، والكروم ، والتيتانيوم ، والنيكل ، والموليبدنم ،

والنحاس ، والمنجنيز ، والفانديوم . ويمكن استخدام الرماد في انتاج الاسمنت ، حيث ان معامل التشبع له يبلغ حوالي ١٢ر٠ والقيمة المطلوبة في صناعة الاسمنت اقل من ٨ر٠ .

دراسة تمت بالتعاون مع جامعة برلين على الطفلة البترولية :

اعادت الهيئة نشاط بحوث الطفلة البترولية بدءا من عام ١٩٨١ بالتعاون مع جامعة برلين والشركة العامة للبترول . وتم وضع برنامج استكشافي اولى لحزام وجود خامات الفوسفات بالصحراء الشرقية ووادي النيل وجنوب الصحراء الغربية ، حيث جمعت خمسون عينة من عدة مناطق بالصحراء الشرقية ومنطقة المحاميد بوادي النيل وهضبة ابو طرطور بالصحراء الغربية . وتم اجراء التحاليل اللازمة في معامل جامعة برلين بطريقة فيشر وقياس كمية الغاز المصاحبة . ويوضح الجدولان (٨) و (٩) مناطق جمع العينات وتحليلها .

جدول رقم (٨)
مناطق العينات المختارة وتحليلها

اسم المنطقة	محتوى الكربون العنصرى (٪ بالوزن)	التحليل بطريقة فيشر (جالون / طن)	ملاحظـــــات
وادى عربة	١-٠,٠٢	-	عينة طفلة محواة
عش الملاحة	٠,٠٢-٠,٠١	-	عينة طفلة محواة
وصيف	٢٠-٣	٤٥	عينة طفلة منجمية
الحمراوين	٥-٣	٢٠	عينة طفلة منجمية
ابو شجيلة	٩-١	٢٣	عينة طفلة منجمية
منجم يونس	٥-١	٣٧	عينة طفلة منجمية
جبل ضوى	٩-١	٤٠	عينة طفلة منجمية
العطشان	٠,٠١	-	عينة طفلة محواة
أبو تنب	٤-٠,٠١	-	عينة طفلة محواة
المحاميد	٠,٠١	-	عينة طفلة محواة
أبو طرطور	٤-١	٢٩	عينة طفلة منجمية

جدول رقم (٩)
العينات التي تم جمعها من العينات
اللبية لآبار الحفر القديمة بمنطقة ابو طرطور

رقم العينة	محتوى الكربون العنصرى الكلى (٪ بالوزن)	التحليل بطريقة فيشر (جالون / طن)	SO_3 %	P_2O_5 %	MgO %	التكوين	ملاحظات
١	٢,٧	٤,٩	٤,٥	١,٢	٢,١	داخلة	بئر رقم ٢٨
٢	٢,٩	٤,٦	٠,٨	١,٤	٣,٤	داخلة	بئر رقم ٢٨
٣	٣,١	٢,٣	٤,٩	١,٩	٣,٣	داخلة	بئر رقم ٢٨
٤	٤,١	٧,١	٦,١	١,٥	٣,٢	داخلة	بئر رقم ٢٨
٥	٤,٤	٨,٦	٦,٨	٠,٩	٢,٧	داخلة	بئر رقم ٢٨
٦	٢,١	٣,٢	٦,٢	١,٨	٢,٢	داخلة	بئر رقم ٢٨
٧	١,٩	١,٤	٥,٢	٠,٨	٢,٩	داخلة	بئر رقم ٢٨
٨	٢,٥	٤,١	٥,٩	١,٤	١,٩	داخلة	بئر رقم ٢٨
٩	٢,٩	٥,٠	٤,٧	١,٣	٢,٩	داخلة	بئر رقم ٢٨
١٠	٢,٨	٥,٠	٥,٣	١,٦	٢,٨	داخلة	بئر رقم ٢٨
١١	١,٨	١,٢	٥,٢	٠,٧	٢,٤	داخلة	بئر رقم ٢٨
١٢	٣,٠	٥,٧	٥,٩	١,٣	٣,٥	داخلة	بئر رقم ٢٨
١٣	٢,٨	٥,٢	٥,٦	١,٢	٣,٢	داخلة	بئر رقم ٢٨
١٤	٢,٩	٢,١	٥,٤	١,٣	٣,١	داخلة	بئر رقم ٢٨
١٥	٣,٢	٥,٤	٦,٠	١,٠	٢,٨	ضوى	عينة منجمية
١٦	٢,٩	٥,١	٥,٥	٠,٧	٢,١	ضوى	عينة منجمية
١٧	٣,٠	٥,٢	٥,٦	١,٠	٢,٨	ضوى	عينة منجمية
١٨	٣,٣	٥,٩	٥,٣	٠,٩	٢,٧	ضوى	عينة منجمية
١٩	٥,٩	١٢,٢	٦,٠	٢,١	٢,٨	ضوى	عينة منجمية
٢٠	٦,٧	١٣,٩	٥,٩	٢,٠	٢,٥	ضوى	عينة منجمية
٢١	٦,٩	١٤,٩	٦,٤	٢,٥	٣,١	ضوى	عينة منجمية

وبتحليل النتائج في الجدولين السابقين ، تم التوصل إلى المؤشرات التالية :

- أعطت عينات منطقة البحر الأحمر أعلى النتائج كما يأتي : منطقة وصيف : ٤٥ جالون/طن ، الحمراوين : ٢٠ جالون/ طن ، أبو شجيلة : ٢٣ جالون/ طن ،جبل ضوى : ٤٠ جالون/ طن ،
- متوسط إنتاجية طن الطفلة البترولية في طبقات العصر الطباشيرى الأعلى بمصر حوالي ١٩ جالون/طن .
- أمكن تقدير الاحتياطي المبدئي للزيت في الطفلة البترولية الموجودة بالبحر الاحمر ، والتي يبلغ سمكها حوالي ٢٥ متراً في المتوسط ، بحوالي ٤,٥ بليون برميل (رغم صعوبة التركيب الجيولوجي للمنطقة) .

- بالنسبة لمنطقة أبو طرطور فإن التركيب الجيولوجي بسيط ، ومتوسط سمك الطبقة حوالى مترين فى مساحة ٩٠٠ كيلومتر مربع تقريبا ، إذ تم التقدير المبدئى لاحتياطى الزيت فى هذه الطبقة بحوالى ١٫٢ بليون برميل

- لا يمكن استغلال خامات منطقة البحر الأحمر إلا بنظام المناجم تحت الأرض .

- بالنسبة لمنطقة أبو طرطور فظروف استغلالها أفضل ، إذ إن التركيب الجيولوجى للمنطقة بسيط ، ويمكن استخراج الصخور الزيتية عند استغلال خام الفوسفات .

وقد أوصت هذه الدراسة بأن أنسب استخدام لهذه الطفلة البترولية فى مصر هو استخدامها كوقود فى محطات توليد الكهرباء ، وذلك عن طريق الحرق المباشر للطفلة البترولية لتسخين المراجل وتوليد البخار ، الذى يمكن بواسطته تشغيل التوربينات البخارية لتوليد الطاقة الكهربية .

ويمكن استخدام الطفلة البترولية فى مجال إنتاج الأسمنت الذى يحتاج إلى طاقة منخفضة ، خاصة وأن منطقة سفاجا والقصير تتوافر بهما الخامات الأولية للأسمنت ، وتوجد فيهما الطفلة البترولية ، بالاضافة الى وجود هياكل البنية الأساسية فى سفاجا والقصير مثل الموانى والطرق .

وأوصت هذه الدراسة باستخدام طريقة برويباخ المستخدمة فى إنتاج الأسمنت بألمانيا والتى تتميز بتوفير قدر كبير من الوقود المستخدم فى أفران الأسمنت ، وكذلك معظم الطاقة الكهربية المطلوبة إذا ما أمكن توفيرها باستخدام الطفلة البترولية .

ولبيان ذلك أمكن التوصل إلى المؤشرات الاقتصادية التالية فى مصنع ينتج ٦٠٠,٠٠٠ طن أسمنت سنويا :

- توفير فى الوقت يصل إلى ٤٠٪

- إنتاج ٨٥٪ من الطاقة اللازمة للمصنع ، وفى حالة وجود الطفلة البترولية ذات القيمة الحرارية العالية يمكن التوصل إلى تدبير كل احتياجات الطاقة الكهربية للمصنع .

- إمكان توفير حوالى ١٠ مليون مارك من مصاريف التشغيل السنوية ، بما يوازى ٦ ٪ من التكاليف الأساسية .

وبناء على هذه التوصيات امتد التعاون لاستكمال الدراسة فى استخدام هذه الطفلة فى صناعة الأسمنت حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- استخدام الطفلة البترولية كمادة أولية فى صناعة الأسمنت غير مُجْدٍ بسبب زيادة نسب p205 , SO3 , MGO التى تقلل كثيراً من جودة الإنتاج ، ولكن يمكن استخدامها بنسبة ٣٠٪ بالاضافة إلى ٧٠٪ طفلة عادية .

- عدم ثبات جودة خام الطفلة البترولية ، فأحيانا يكون ذا قيمة حرارية عالية وأخرى منخفضة ، والنوع ذو القيمة الحرارية العالية به نسبة عالية من الفوسفور والكبريت .

- من نتائج البحوث التى تمت بمناطق مناجم الفوسفات للبحر الأحمر لتوفير الخامات الأولية للاسمنت من حجر جيرى وطفلة عادية ، تبين أن هذه الطفلة تحتوى على نسب عالية من الفوسفور والكبريت والمنجنيز وهى مواد ضارة بصناعة الأسمنت .

بحوث هيئة المساحة الجيولوجية فى الوقت الحالى : يتضمن مشروع بحوث الطاقة البحث عن مصادر جديدة من الخامات الصلبة للطاقة الحرارية ، ويشمل ما يأتى :

- تنمية تكوينات الفحم الاقتصادية واستكشاف مناطق جديدة للفحم .

- استكشاف الطفلة البترولية وتحقيق احتياطيات قابلة للاستغلال وتحديد أنسب طرق لاستخدامها .

- تنمية تكوينات الطفلة البترولية وتحديد أنسب طرق استخداماتها .

- البحث عن مصادر الحجر الجيرى البتروميني ورمال القار .

وفيما يختص بالطفلة البترولية ، فقد قامت بعثة جيولوجية بدراسة الطفلة البترولية خلال موسم ١٩٩٤/٩٣ فيما بين مدينة سفاجا ومدينة القصير بمحافظة البحر الأحمر، حيث تبين من الدراسات الأولية مايلي :

- وجود بعض التراكيب الجيولوجية من الصدوع والفوالق والطيات بمناطق وجود الطفلة ، مما يؤثر على ميول طبقاتها وامتدادها على الجدوى الاقتصادية لعمليات التعدين .

- وجود غطاء صخرى سميك فوق طبقات الطفلة ببعض المناطق مثل : حماضات وأبو تندب ، يبلغ نحو ٢٥٠ متراً ، مما يؤثر على إمكان استغلالها بطريقة المنجم المفتوح .

- صعوبة استخراج طبقات الطفلة البترولية الموجودة بمناجم الفوسفات الناضبة في البحر الأحمر ، نظراً لحدوث الانهيارات نتيجة عدم وجود تدعيم للأسقف والجدران .

ويبين الجدول رقم (١٠) ملخصا للأعمال الهندسية للبحوث التعدينية والجيولوجية خلال الموسم الحقلى ١٩٩٤/٩٣ .

دراسات أجرتها هيئة كهرباء مصر : نظراً لارتباط وجود الطفلة البترولية فى طبقاتها مع الفوسفات ، فقد قامت هيئة كهرباء مصر بالتعاون مع شركة فوسفات البحر الأحمر بتحديد مواقع وجود الطفلة البترولية والكميات التقديرية لها ، بالإضافة إلى الحصول على عينات من مواقع مختلفة لإجراء التحاليل الكيميائية اللازمة فى المعامل الكيماوية المركزية التابعة للهيئة ، وذلك للوصول إلى القيمة الحرارية لها ومقارنتها بالنتائج العالمية .

ولهذا الغرض تم جمع حوالى ٤ أطنان من الطفلة البترولية كعينات من مناجم مختلفة بمنطقة البحر الأحمر فى كل من سفاجا والقصير والحمراوين ، وهى ممثلة بمناطق : أبو شجيلة - يونس - الرواقين - جبل ضوى - العنز - النخيل - أم حماد - ناصر - الحمراوين - العطشانة - حماضات - الجهانية - الأسيل - أبو تندب .

أماكن وجود الطفلة البترولية بمناطق القصير والحمراوين وسفاجا: تبين من الدراسات المبدئية التى اجرتها شركة فوسفات البحر الأحمر أن متوسط سمك الطفلة البترولية فى الصحراء الشرقية يبلغ حوالى ٢٥ متراً ، كما يبلغ الاحتياطى نحو ٤,٥ بليون برميل بترول مكافئ تقريباً .

كذلك توجد مشونات من الطفلة البترولية السطحية بمنطقة القصير ومنجم أبو تندب بحرى ويمكن أخذ عينات منها لتحديد جودتها ، وقدرت هذه الكميات مبدئياً بحوالى ٥٥٠٠ طن ، وقد تم تحليل هذه العينات بمعامل كل من هيئة كهرباء مصر ، وشركة الكوك والكيماويات الأساسية ، وفى الخارج بفنلندا .

وقد أسفرت نتائج تحليل العينات عن أن أعلى قيمة حرارية للطفلة البترولية المصرية تتوافر فى المناجم الآتية :

- منجم النخيل	١١٨٥ كالورى / جم
- منجم أبو تندب بحرى تحت السطح	١٥٠٠ كالورى / جم
- منجم يونس غرب	١٤١٠ كالورى / جم
- منجم ناصر	١٤٠٣ كالورى / جم
- منجم أبو تندب بحرى مشوب	١٢٥٥ كالورى / جم

التحليل الكيميائى للطفلة البترولية : يبين الجدول رقم (١١) نتائج التحليل الكيمائى للطفلة البترولية فى كل من مواقع : أبو تندب وناصر والفرع والنخيل وأبو شجيلة ، ومنه يتضح أن القيمة الحرارية تختلف من منجم لآخر ، فأحياناً تكون عالية وأخرى منخفضة ، كما تختلف نسبة الفوسفور والكبريت من منجم لآخر .

التحليل الكيميائى للرماد : يبين الجدول رقم (١٢) نتائج التحليل الكيميائى للرماد الناتج من حرق الطفلة البترولية فى كل من مناجم أبو تندب وناصر والفرع والنخيل وأم حماد .

القيمة الحرارية للعينات المأخوذة من المناجم المختلفة : تبين الجداول (١٣ و ١٤ و ١٥) القيمة الحرارية (سعر/جم) للعينات المأخوذة من المناجم الموجودة فى القصير والحمراوين وسفاجا .

جدول رقم (١٠)

الأعمال الهندسية للبحوث التعدينية والجيولوجية خلال موسم ١٩٩٤/٩٣

	طول الترنش	سمك طبقات الطفلة	عدد طبات الطفلة	المساحـــة	سمك الطبقات التي تعلو الطفلة	التكاوين الجيولوجية الموجود بها الطفلة
	متر	متر		كيلو متر مربع	متر	
١ – أم العويطات منجم العجاب البحرى .	م١٨	١٤	٤	٤٨	٢٠ الى ١٠٠	ضوى – الجزء العلوى من القصير .
٢ – أم العويطات السلال .	م٧	٦,٥	١	٤٨	٨٠	الجزء العلوى من القصير .
٣ – أم العويطات منجم السلال .	١٣	١٢	٢	٤٨	٥٠	الجزء العلوى من القصير .
٤ – أم العويطات .	٥٦	٥٠	٢٣	٤٨	١٤٠	القصير – الضوى – الداخلة .
٥ – محمد رباح المنجم الجنوبى .	١٩	١٢	٤	٥٠	١١٠	تكوين الضوى – الجزء العلوى من القصير .
٦ – محمد رباح .	١٦	١٣,٥	٦	٥٠	١٠٠	تكوين القصير .
٧ – محمد رباح .	٢٥	٢٠,٥	١١	٥٠	١٢٠	الجزء العلوى – القصير – عينة من الضوى .
٨ – أبو شجيلة .	١٥	١٤	٧	٧	٢٥	الجزء العلوى – تكوين الضوى .
٩ – عتز .	١٥	١٤,٣	٦	٣٥	٢٠٠	الجزء العلوى من تكوين القصير .
١٠ – ناصر .	٦١	١٥	٤	١٠	١٥٠	الجزء السفلى من تكوين الداخلة .
١١ – منجم وصيف	٣٠	٢١	٥	٣٦	٨٠	ضوى – الجزء السفلى من الداخلة – القصير
١٢ – وصيف	٥٠	٢٨	١٨	٣٦	٧٠	الضوى – القصير .
١٣ – أبو حمرة العمراوين	٤٢	٢٤	١٨	٦٠	١٠٠ : ١٧٠	القصير – الضوى – الداخلة .
١٤ – من العمراوين	١٣	١١	٨	٦٠	١٢٠	الداخلة .
١٥ – منجم يونس	٥	٣,٥	٢	٦٠	١٣٠	الضوى – القصير .
١٦ – منجم النخيل وادى النخيل	٤٠	٣٠	٧	٨	١٨٠	الداخلة – عينة من الضوى (منجم) .
١٧ – حماضات	٣٠	٢٧	١١	٢٥	٢١٠	الداخلة – عينة من الضوى .
١٨ – جبل ضوى	٣٠	٣٦	١٠	٣٠٠	٢٠٠ : ٣٠٠	الداخلة – الضوى – القصير .

جدول رقم (١١)
نتائج تحليل عينات واردة من هيئة كهرباء مصر
(المعامل المركزية) في ١١/١٠/١٩٨٨

اسم المنجم	القيمة الحرارية Cal / g	الفقد بالحريق %	تحليـــل الرمـــاد (الاكاسيـــد)							المركبـــات بالاشعـــة السينيـــة
			الالومنيوم Al2 o3 %	السيليكا SIO2 %	الحديد Fe2 o3%	الكالسيوم Cao %	الماغنسيوم Mgo %	الكبريت So3 %	الكربونات Co3 %	
ام حماد	١٢٩٢	٢٢,٤٣٨	٣,٩٨	٥٣,٦٣	١,٨٤٣	٧,٢	١,٧	٢,٩٨	٧,٧١	Cao & Fe3 Po7 & Si O2
الفرع	٦١٦	١٨,٤١	٣,١٨٩	٣٥,٥١	٣,٥٣	١٥,٣٤٣	١,٧٦	٧,٣	١٦,٣	Cao & Fe3 Po7 & Si O2
ناصر	—	٢٤,٩٢	٣,٦٠٧٨	٤٦,١٣	٢,٧	٩,٠٨	١,٣٤	٤,٣٣	٩,٧	Cao & Fe3 Po7 & Si O2
النخيل	٢٤٣٩	٣٣,٢٧	١,٧	٢٥,٨٥	١,٦	١١,٨	١,٤٥	٥,٠٣	١٢,٦	Cao & Fe3 Po7 & Si O2
أبو تندب	—	٣٦,٦٣٦	٢,٣٦	٣٣,٧٧	٢,٩١	١٢,٨٢	١,٢١	٥,٠٤٩	١٣,٧٦	Cao & Fe3 Po7 & Si O2

جدول رقم (١٢)
نتائج تحليل عينات واردة من هيئة كهرباء مصر
(المعامل المركزية) فى ١١/١٠/١٩٨٨

اسم المنجم	رقم العينة	الرطوبة % سطحية	الرطوبة % داخلية	الرطوبة % كلية	الرطوبة التحليلية	المواد المتطايرة	الرماد	الكبريت	الكربون الثابت	القيمة الحرارية (كالورى/كجم)	معامل الهاردجروف
أبو تندب	٢	٠,٢	٦,٨	٧,٠	—	—	—	—	—	١١٨٠	—
ناصر	٣	٠,٣	٥,٦	٥,٩	٠,٤٣	٣٠,٢٤	٦٩,٨٤	٢,١٧	صفر	١٢٥٠	—
الفرع	٥	٠,٢	٥,٠	٥,٢	٠,٢٤	٣٧,٨٧	٧٣,٤٤	١,٩٩	صفر	—	٨٩,٧٥
النخيل	٦	٠,٤	٢,٦	٣,٠	٠,٢٥	٣٩,٣٨	٥٨,٢٥	٢,٢٥	٢,٣٧	٢٣٥٩	٤٣,٧٧
أبوشجيلة	٧	٠,١	٤,٨	٤,٩	—	—	—	—	—	٧٠٤	

جدول رقم (١٣)
نتائج تحليل عينات الطفلة البترولية
المأخوذة من قطاع القصير

مسلسل	اســــم العينــــة	القيمة الحرارية سعر / جم
١	منجم النخيل	١٨٨٥
٢	منجم تندب بحرى تحت السطح	١٥٠٠
٣	يونس غرب	١٤١٠
٤	منجم ناصر	١٤٠٢
٥	منجم أبو تندب بحرى مخزون	١٢٥٥
٦	أم حماد – مزلقان رقم ١	١٠٤٥
٧	نفق القصر القديم أبو شجيلة	٢٧٥
٨	مزلقان على زين أبو ريشة	٢٦٥
٩	القصر القديم – مزلقان الكبينة	٢١٣
١٠	مزلقان بئر يونس بحرى	٣٠٥
١١	القصر القديم – مزلقان المسجد	٢٦٥
١٢	منطقة رحيف	١٧٥
١٣	مزلقان الروانى	١٣٠
١٤	أم حماد – مزلقان رقم ٢	١٢٥
١٥	منطقة أبو شجيلة يونس (٢٥)	٩٥
١٦	منطقة زرع البهار (٣٩)	غير قابلة للاشتعال
١٧	مزلقان البيضا الجديد	غير قابلة للاشتعال
١٨	منجم الفرع	غير قابلة للاشتعال
١٩	حوالى البيضا النخيل	غير قابلة للاشتعال

جدول رقم (١٤)
نتائج تحليل عينات الطفلة البترولية
المأخوذة من قطاع سفاجا

اســــم العينــــة	القيمة الحرارية سعر / جم
منطقة رحيف	١٠٢٠
منطقة أم الحويطات	٣٦٠
منطقة أبو شجيلة	غير قابلة للاشتعال (٣٦) (عينة شديدة الصلابة تطحن بصعوبة شديدة)

جدول رقم (١٥)
نتائج تحليل عينات الطفلة البترولية
المأخوذة من شركة مصر للفوسفات الحمراوين

اســــم العينــــة	القيمة الحرارية سعر / جم
أولا: المنجم:	
المدخل المؤدى إلى مزلقان هـ ٤	٥٢٠
مدخل مزلقان هـ ٢	غير قابلة للاشتعال
المدخل المؤدى إلى مزلقان هـ ٤ شمال	١٦٥
إمتداد مزلقان هـ	غير قابلة للاشتعال
مسترى كرم هـ ٢	غير قابلة للاشتعال
ثانيا: منجم ب:	
واجهة المستوى ب ٢ ، ٥ ب	٤٨٠
نهاية المستوى الرئيسى لمنجم ب	١٧٠
إمتداد مستوى ١١١ من ب ٥ ب A	غير قابلة للاشتعال
إمتداد مستوى ١١١ من ب ٥ ب B	غير قابلة للاشتعال
إمتداد مستوى ١١١ من ب ٥ ب C	غير قابلة للاشتعال
المستوى الرئيسى لمنجم ب A	٢٥٠
المستوى الرئيسى لمنجم ب B	غير قابلة للاشتعال
المستوى الرئيسى لمنجم ب C	٢١٠
مزلقان ب ٥ A	غير قابلة للاشتعال
مزلقان ب B	غير قابلة للاشتعال
مدخل مزلقان ب ٢ – ٥ A	غير قابلة للاشتعال
مدخل مزلقان ب ٢ – ٥ B	غير قابلة للاشتعال
ثالثا: منجم ١:	
منجم ١ أبحاث	غير قابلة للاشتعال
مفرغ مداخل منجم ١	غير قابلة للاشتعال
رابعا: منجم د:	
امتداد مستوى د ٢٨١	غير قابلة للاشتعال
مزلقان د ٤	غير قابلة للاشتعال

احتياطى الطفلة البترولية المحتمل فى مناجم البحر الأحمر : من خلال الدراسات السابقة أمكن إعداد تقدير مبدئى لاحتياطى الطفلــة البتروليــة فى مناجم قطاع القصير بالبحر الأحمر كمـا يأتــى :

– اجمــالى احتـيـاطى الطفلــة بمنطقــة جـبل ضـوى والعنـز والنخيـل ٨٩٢٢ × ١٠^٦ طن

– احتياطى الطفلة بمنطقة أبو شجيلة ٥٥٥ × ١٠^٦ طن

- احتياطى الطفلة بمنطقة حماضات وأبو تنــدب ووادى غــزال ٥٤٨٧ × ١٠^٦ طن

ومن ثم فإن إجمالى احتياطى الطفلة بقطاع القصير بالبحر الأحمر ١٤٩٦ × ١٠^٦ طن (أى ١٥ بليون طن)

وقد اقترحت هــذه الدراســات عمل حوالى ٣٨ جسة جديدة لتحديد كميات الطفلة البترولية الموجــودة وأعماقها بشــكل أدق ، وذلك بطــول إجمالى ٦٤٨٠ مترا تقدر تكلفتها بحوالى ١٠٠ جنيه/متر تقريبا ، أى بتكلفة إجمالية ٦٤٨ ألف جنيه ، وفى حالة خفض هذه التكلفة يكتفى بعشر جسات فى مواقع مختارة تقدر تكلفتها بمبلغ ٤ر١٧٠ ألف جنيه .

الحساب المبدئى للطاقة الكهربية الممكن إنتاجها باستخدام الطفلة البترولية : أجريت دراسة مبدئية لإنشاء وحدة تجريبية لتوليد الطاقة الكهربية بواسطة الحرق المباشر للطفلة البترولية فى مرجل ذى مهد مميع (والذى يمثل أشهر تكنولوجيا للحرق المباشر للوقود الصلب منخفض الدرجة بدون أية ملوثات تضر بالبيئة المحيطة) ، وقــد اعتمدت هــذه الدراســة على بيانـــات الطفلة البترولية ؛ التى تتمثل فيما يأتى :

مواصفات الوقود (الطفلة البترولية) :

- القيمة الحرارية ١٨٥٠ كالورى / جم
- معدل استــهلاك الوقــود ٣٠,٩ طــن / ســاعــة ، ٧٤٢ طــن / يوم ، ٤,٥٥ × ١٠^٦ طن / سنة .

التحليل الكيميائى للوقود :

الموقع	الرطوبة %	الرطوبة التحليلية	المواد المتطايرة	الرماد	الكبريت	الكربون الثابت	القيمة الحرارية	معامل الهاروجروف
أبو تندب	٧	–	–	–	–	–	١١٨٠,٤	–
ناصر	٥,٩	٠,٤٢	٣٠,٢٤	٦٩,٨٤	٢,١٧	صفر	١٢٥٠,٨	–
الفرع	٥,٢	٠,٢٤	٢٧,٨٧	٧٣,٤٤	١,٩٩	صفر	–	٨٩,٧٥
النخيل	٣,٠	٠,٢٥	٣٩,٢٨	٥٨,٢٥	٢,٢٥	٢,٣٧	٢٢٥٩,٩٧	٤٣,٧٧
أبو شجيلة	٤,٩	–	–	–	–	–	٥٠٤,٦	–

التحليل الكيميائى للرماد :

الموقع	الألومنيوم	السيليكا	الحديد	الكالسيوم	الماغنسيوم	الكبريت	الكربونات
أبو تندب	٢,٣٦	٢٣,٧٧	٢,٩١	١٢,٨٢	١,٢١	٥,٠٤٩	١٣,٧٦
ناصر	٢,٦	٤٦,١٣	٢,٧	٩,٠٨	١,٢٤	٤,٣٣	٩,٧
الفرع	٢,٤	٢٥,٥١	٣,٥٣	١٥,٢٤	١,٧٦	٧,٣	١٦,٣
النخيل	١,٧	٢٥,٨٥	١,٦	١١,٨	١,٤٥	٥,٠٣	١٢,٦
أبو شجيلة	٢,٩٨	٥٣,٦٣	١,٨٤	٧,٢	١,٧	٢,٩٨	٧,٧١

البيانات الفنية للمحطة : اقترحت الدراسة أن يراعى عند إنشاء المحطة أن يكون تصميم الغلاية مناسبا لحرق طفلة بترولية ذات قيمة حرارية منخفضة .

- القـــــــــدرة ٢٠ ميجـــــاوات
- كمية البخار اللازم ١٣,٩ كجم / ثانية
- ضغـــــط البخــار ٤٥ كجم/سم٢
- درجة حرارة البخار ٨٠ + ١٠ م
- نظام الاحتـــــراق مزدوج (طفلة بترولية / مازوت)
- كمية مياه التبريد اللازمة ٢٥٢٠ طـــــن / ساعـــــة ، أى ٦٠٤٨٠ طن / يوم

الموقع المقترح لإنشاء المحطــة : اقترحــت الدراسـة إنشـــاء المحطـــة ، إما بجـانب موقـــع استخـــراج الطفلـــة مـــع نقـــل ميـــاه التبريـــد مـــن البحـــر إلـــى الموقـــع ، أو علـــى البحـــر مـباشـــرة ، ونقـــل الطفلـــة البـتروليـــة بواسطـــة السكك الحـديديـــة ، وقـد تبيـــن الآتى علـــى أن يتـــم دراســـة الموقـــع المناســب اقتصاديــا :

إنشاء المحطة بموقع استخراج الطفلة : يعتبـــر منجـــم أبو شجيلـة أقـرب المواقـــع إلى البحـــر حيث يبعـــد حوالـــى ٤,٥ كيلو متـــر ، كما يحتـــوى علـــى كميـــة مـــن احتياطـــى الطفـــلة تقـــدر بحـوالـــى ٥٥٥ مليـــون طـــن ، وهـــى تكفـــى لتشـغيــــل

المحطة حوالى ١٠٠ سنة ، ويلزم مد خطوط أنابيب لتغذية المحطة بمياه التبريد حتى البحر ومحطات الضخ اللازمة .

إنشاء المحطة شرق موقع أبو شجيلة : من الممكن إنشاء المحطة على البحر مباشرة شرق منجم أبو شجيلة ، ويستدعى هذا مد خطوط السكك الحديدية من موقع المنجم إلى موقع المحطة ، مما يستلزم إضافة تكلفة إنشاء الخطوط الحديدية ووحدات النقل إلى التكلفة الكلية للمحطة .

إنشاء المحطة بموقع مدينة القصير : اقترحت الدراسة إنشاء الوحدة التجريبية (٢٠ ميجاوات) على البحر مباشرة بمدينة القصير ، على أن يتم نقل الطفلة البترولية بواسطة خطوط السكك الحديدية الحالية من مناجم منطقة جبل ضوى (منجم الفرع - ناصر - البيضة - حماضات) إلى موقع المحطة المقترح على البحر الأحمر .

ويتميز هذا الموقع بالآتى :

• وجود خطوط السكك الحديدية بين مدينة القصير ومواقع المناجم المختلفة ، مما يتيح استغلال معظم هذه المناجم .

• توافر مياه التبريد اللازمة للمحطة .

• قربها من مراكز الأحمال وسهولة ربط المحطة بالمدينة .

• قربها من مراكز الخدمات .

التكلفة التقديرية لإنشاء وحدة توليد كهرباء قدرة ٢٠ ميجاوات : ويلاحظ أن السعر يفوق المكافئ الحرارى للفحم ، إذ إن سعر طن

(التكلفة بالمليون دولار أمريكى بأسعار ١٩٩٠)

مكونات المحطة	أجنبى	محلى	الإجمالى
١ - الغلاية والملحقات وملحقات الوقود	٢٤,٠٣	٤,٤٢	٢٨,٤٥
٢ - التربينة والمولد والملحقات	٨,٤٠	٠,٨٠	٩,٢
٣ - الأعمال المدنية	٨,٠٠	٤,٠٠	١٢,٠٠
٤ - حوش المفاتيح	٠,٩٥	٠,٣٣	١,٢٨
٥ - خدمات استشارية	٢,٣٠	٠,٥٥	٢,٨٥
٦ - طوارئ	٦,٩٠	٣,٤٠	١٠,٣
التكلفة الرأسمالية لإنشاء المحطة	٥٠,٥٨	١٣,٤٠	٦٣,٩٨

• تكلفة الكيلو وات مركب ٣٠٠٠ دولار
• تكلفة استخراج وتجهيز الطفلة البترولية (طبقا للدراسات التى أعدت بالأردن) ١٧,٥ دولار / الطن

الفحم يبلغ حوالى ٥٠ - ٥٥ دولارا ، بينما يبلغ سعر المكافئ من الطفلة حوالى ٦٠ - ٦٥ دولارا .

وفى حالة إنشاء محطة ٤ × ١٢٠ ميجاوات ؛ تنخفض تكلفة الكيلو وات مركب إلى حوالى ١٦٠٠ دولار ، وينخفض سعر طن الطفلة إلى ٨ دولارات تقريبا . وبناء على هذا التقدير المبدئى ، تمت دراسة حالة استخدام الطفلة البترولية لإنتاج الطاقة الكهربية ، والزمن المتاح لاستغلال الطفلة بالكامل ، حيث تبين أن مخزون مصر من الطفلة البترولية يكفى لتوليد طاقة تغطى احتياجات البلاد لعشرات السنين ، باعتبار أن الأحمال (وقت إنجاز الدراسة ١٩٩٠) ٣٦٠٠٠ مليون كيلووات/ ساعة .

الخلاصة : مما سبق يتضح أن احتياطيات العالم من الطفلة البترولية ، وكذلك احتياطيات مصر منها ، تعتبر ضخمة ومتسعة بكل المقاييس ، وسوف تؤثر عوامل جوهرية على مسار تنمية استغلال واستخدام هذه المخزونات .

فمن بين محددات أخرى عديدة تبرز أسعار النفط الخام السائدة عالميا ، والتطورات التكنولوجية ، والسياسات الحكومية ، والضرائب ، والقضايا البيئية ، وأنواع الوقود الأخرى المنافسة ، باعتبارها عوامل هامة

يجب أخذها فى الاعتبار لدى البـــدء فى تنمية استغلال واستخدام الطفلة البترولية

وبالنسبة للواقع المصرى - فيما يرتبط بمصادر الطاقة المتاحة والكامنة والمحتملـــة - تكتسب الطفلة البترولية أهمية كبيرة باعتبارها مخزون مصر الاستراتيجى من مصادر الطاقة مما سيكون له أبلغ الأثر فى إطالة أمد الاحتياطيات المصرية المحدودة من البترول والغاز الطبيعى وإتاحة الفرصة لاستخدامهما على نحو أفضل للاقتصاد القومى .

التوصيـــــات

وعلى ضوء ما سبق يوصى بما يأتى :

* دعم وتقوية الجهود التى تبذلها الجهات المعنية والمشروعات التعدينية لمواصلة البحوث الجيولوجية وتطويرها إلى مستوى التفصيلات الدقيقة للمسح الجيولوجى ، مشتملة فى ذلك على المواقع التى لم تخضع للدراسة الجيولوجية بعد ، حتى يتسنى الوقوف بشكل أكثر دقةً على الكميات المؤكدة فى مواقعها المختلفة ، والمخزونات المؤكدة القابلة للاستخدام أو الاستخلاص ، ومساحات الراسب الموجود ، والسمك المتوسط للراسب ، والمخزونات الإضافية الممكن تقديرها ، وذلك من أجل حصر ثروة مصر من الطفلة البترولية ، والتخطيط لاستخدامها والإفادة منها لخدمة الاقتصاد القومى على النحو الأمثل .

* تخصيـــص الاعتمادات المالية اللازمة لاستكمال وتطوير البحوث الجيولوجية الخاصة بالطفلـــة البترولية ، والدراسات الأخرى المرتبطة بها .

* الاهتمام بتبادل المعلومـــات فى مجال تنمية واستخدام الطفلة البترولية وتحقيق مختلف صور التعاون الفنى ، من خلال برامج التطوير مع الدول الراغبة فى ذلك ، سواء كان هذا التعاون فى الجوانب المتعلقة بالتعدين فى المناجم ، أو فى المراحل التطبيقية اللاحقة لاستخلاص الزيت أو الحرق المباشر للطفلة البترولية ، أو من حيث التطويرات اللازم إدخالها لخفض التكلفة أو رفع الجودة .

ملحــق رقــم (١)

أساليب التعامل مع الطفلة البترولية

فى جميع مراحل استخراج الطفلة البترولية من المناجم ، أو عند استخدامها مباشرة أو استخراج ما بها من مواد هيدروكربونية ، أو عند الاستفادة من هذه الهيدروكربونات مباشرة بمعالجتها وتكريرها ، فإن هناك عدداً من البدائل التكنولوجية تحدد صلاحية أى منها ، مثل العوامل الجيولوجية والكيميائية ، بالإضافة إلى الأوضاع والنواحى الاجتماعيـــة وهياكل البنية الأساسيـــة ومستوى التصنيع فى البلد المعنى بذلك .

وتشتمـــل مراحـــل الإفـــادة بالطفلة البتروليـــة على العمليـــات الثلاث التالية :

- عمليات الحصول على الطفلة من المناجم (التعدين) .
- عمليات استخلاص الزيت من الطفلة البترولية .
- عمليات الاستفادة من الطفلة البترولية على حالتها أو من الزيت الطفلى المستخلص منها .

وبالنسبة لتلك العمليات يوجد عدد من البدائل التكنولوجية المتباينة ، ويمكن إيجاد أسباب التفضيل بين تكنولوجيا وأخرى ، استناداً الى المؤشرات التالية :

- سهولة التصميم .
- كفاءة العمل باستمرار .
- انخفاض حجم التمويل اللازم .
- انخفاض مصروفات التشغيل .
- استخلاص الزيت من الطفلة البترولية بأعلى نسبة ممكنة .
- الاستفـــادة من الطاقـــة المتولدة خاصة فى تشغيل الوحدات العاملة بالموقع .

– التقليل من كميات الماء اللازم للتشغيل .

– عدم تلوث البيئة .

– استخدام جميع المنتجات الثانوية .

الاستخراج من المناجم (التعدين) : توجد مناجم الطفلة البترولية تحت الأرض أو فوق سطحها ، ويحدد ذلك الموقع الرئيسي للطبقات الحاملة للطفلة ، ومدى قربها من سطح الأرض أو بعدها عن الكميات المحتوية عليها من الصخر ذى النسبة المرتفعة من الزيت . وبالنسبة للمناجم تحت سطح الأرض تستخدم أهم التكنولوجيات المعروفة باسم الغرف والأعمدة ، حيث يتم فيها حفر أنفاق متصلة مع ترك فراغات للأعمدة الرئيسية .

ويوجد عدد من البدائل بالنسبة لعمليات التعدين فوق سطح الأرض ؛ لا تختلف فى أغلبها عن الأسلوب المستخدم فى مناجم الفحم .

استخلاص الزيت الصخرى (الطفلى) : يعرف الزيت المستخلص من الطفلة البترولية باسم الزيت الصخرى (أو الزيت الطفلى) ، وفى جميع عمليات الاستخلاص المعروفة ، يوجد عدد من الضوابط التى تحدد مدى كفاءة كل منها ، والتى يجب أن ينظر إليها عند المفاضلة بين طريقة وأخرى ، ومنها :

– مدى الاحتياج إلى مصدر خارجى للطاقة أو إمكان الحصول على الطاقة من الوحدة ذاتها .

– إمكان رفع نسبة الزيت المستخلص إلى حوالى ١٠٠٪ من المستخلص بطريقة فيشر القياسية .

– الحدود العليا لدرجة حرارة الاستخلاص ، بحيث لا تسمح بتفاعل المركبات القاعدية الموجودة فى الطفلة البترولية مما يؤدى إلى زيادة نسبة الأروماتيات ، ومن ثم تزيد تكلفة المعالجة والتكرير للطفلة البترولية ، كما أنها مسببة للسرطان .

– تؤدى درجات حرارة الاستخلاص المرتفعة إلى تقليل نسبة الهيدروجين / الكربون فى الزيت الصخرى ، مما يتطلب تعويض الهيدروجين خلال مراحل المعالجة التالية بعد ذلك .

– إمكان الإفادة بالرماد المتخلف بالحرق ، خاصة إذا كانت به نسب عالية من الكربون المتخلف بعد الاستخلاص أو باستخدامه فى أغراض متنوعة أو إعدامه ، وهذه الطريقة ذات أهمية بالنسبة للتفضيل بين طريقة استخلاص وأخرى .

ويمكن حصر التكنولوجيات التى تتبع فى استخلاص الزيت الصخرى ، فى الوسائل التالية :

– الاستخلاص من الطفلة وهى فى موقعها .

– الاستخلاص من الطفلة بعد إجراء التعديلات فى الموقع .

– الاستخلاص من الطفلة فوق سطح الأرض .

كذلك يمكن الجمع بين الاستخلاص من الموقع بعد تعديله والاستخلاص السطحى .

وتجرى الآن بحوث لإيجاد وسائل لاستخلاص الزيت الصخرى ، وذلك بتخفيض درجة الحرارة ، مع استخدام المذيبات فى عمليات الاستخلاص . وقد توصلت الى خفض درجة الحرارة الى أقل من ٤٠٠°م دون استخدام أول أكسيد الكربون أو ثانى أكسيد الكربون مع الماء كمذيب .

كذلك تستخدم بعض أنواع البكتريا فى التغذى على بعض المركبات الكبريتية والاكسجينية الموجودة فى الطفلة البترولية ، وتنتج بالتالى كميات من الأحماض الكبريتية ، التى تؤثر على مركبات الكربونات الموجودة فى الصخر ، مما يحسن من خواص الزيت الناتج .

الاستخلاص فى الموقع :

من أهم الطرق المعروفة عالمياً الاستخلاص فى الموقع ، وهى الطريقة التى تتبعها شركة أوكسيدنتال فى كولورادو بالولايات المتحدة ، إذ تتناسب مع الطفلة البترولية المحتوية على نسب منخفضة من الزيت . وتعتبر طريقة الاستخراج العمودى من أفضلها ، وقد استخدمتها الشركة منذ عام ١٩٧٧ ، حيث يتم استخراج حوالى ٢٠٪ من الطفلة بتشكيل فجوة تحت الأرض ، وتكسير طبقات الطفلة ، مما يسمح بإدخال مدخنة داخل هذه الطبقات تملأ بقطع من الطفلة البترولية ، ويتم إشعالها من أعلى ، حيث تبدأ النار فى السريان من أعلى إلى أسفل بمعدل ١ – ٢ قدم / يوم (متوسط ٠,٥ متر / يوم) ويتم تجميع الزيت المستخلص من القاع بتأثير الجاذبية الأرضية ثم إعادة ضخه إلى أعلى وتجميعه .

والى جانب ذلك هناك بعض النظم المستخدمة لعملية الاستخلاص فى الموقع ، حيث تعتمد على تمرير وسط ساخن (هواء أو بخار) من خلال طبقات الطفلة البترولية مع التحكم فى درجة الحرارة عن طريق سرعة المرور ، ويتم تجميع الغازات ، والزيت الناتج تمهيداً لاستخدامه أو معالجته .

وهذه الطريقه تتميز بعدم تخلف كميات كبيرة من الرماد يصعب التخلص منها .

الاستخلاص السطحى :

بدأت أول وحدة استخلاص سطحى فى كولورادو بالولايات المتحدة عام ١٩٤٥ لإجراء عمليات الاستخلاص السطحى للزيت الصخرى ، إذ يتم أولا رفع الطفلة البترولية من مواقعها فى المناجم إلى وحدة الاستخلاص القائمة فوق سطح الأرض ، إما باستخدام الشاحنات أو السيور الناقلة ، ثم يتم طحن الطفلة إلى أحجام مناسبة ، بطرق مختلفة .

وتتم عملية الاستخلاص فى محرقة خاصة مجهزة بالتسخين إلى درجة حرارة فى حدود ٤٨٠م – ٥٢٠م . وتختلف عمليات الاستخلاص المعروفة عالمياً باختلاف الطريقة التى تنتقل بها الحرارة إلى الطفلة البترولية ، حيث تعتمد إلى حد كبير على كميات الزيت الموجودة بها ، وكذلك على كفاءة التشغيل واقتصادياته ، وبصفة عامة تنحصر أهم طرق الاستخلاص فيما يلى :

الاستخلاص باستخدام الغازات الساخنة :

وتوجد عدة طرق معروفة بأسماء الشركات التى استخدمتها وطورتها وأهمها :

- طريقة شركة أن . تى . يو .
- طريقة شركة باراهو .
- طريقة شركة يونيون .
- طريقة شركة درافو .

الاستخلاص باستخدام الأجسام الصلبة : مثل تراب السيراميك ، أو الرمال الناعمة ، أو تراب الفحم ، أو رماد الطفلة البترولية ذاتها ، ومن أهم الطرق الشائعة فى الاستخدام ما يلى :

- طريقة شركة توسكو – ٢ .
- طريقة شركة سيرو الاسترالية .
- طريقة ليرجى .

ومن المعروف فى عمليات الاستخلاص التى تستخدم فيها الغازات الساخنة كوسيط حرارى أن النواتج الغازية من الزيت الصخرى لها جودة منخفضة ، كما يصعب استرجاع أبخرة الزيت الخفيفة خاصة إذا كانت بتركيز يقل عن ١ ٪ بالحجم .

ملحق رقم (٢)

كيمياء وأساليب معالجة الزيت الصخرى (الطفلى)

يشكل الزيت الصخرى فى الأغلب تركيباً كيمائياً خاصاً ، وذلك بالمقارنة بالخدمات النفطية الهيدروكربونية . ويشتمل الجدول رقم (١) على أهم الفروق بينهما من حيث نسبة الاحتواء على كل من المركبات الهيدروكربونية الأساسية - البارافينات والأليفينات والنافثينات والأروماتيات الثقيلة ، ويلاحظ من الجدول رقم (١) ارتفاع نسب الأليفينات والمركبات الأروماتية الثقيلة فى الزيت الصخرى ، وهو ما يتسبب فى انخفاض جودته وصعوبة معالجته ، حيث ان الاليفينات تتحد مكونة بلمرات ومركبات أسفلتينية ذات أوزان جزيئية مرتفعة ، وتغير بالتالى من خواص الزيت الصخرى ، خاصة خلال التخزين ، وإن كان لفترات زمنية قصيرة . كما يشتمل الجدول رقم (٢) على أهم المركبات الكيمائية التى توجد فى الزيت الصخرى بحسب مجموعاتها .

وبالإضافة إلى ما سبق يحتوى الزيت الصخرى على نسب من النيتروجين والأكسجين يعلو متوسطها عما يوجد فى الخامات البترولية .

أما من حيث الصفات الطبيعية ، والتى تأتى كتأثير مباشر للتركيب الكيميائى ، فإن الزيت الصخرى له الصفات التالية :

- ارتفاع الوزن النوعى ، أو ما يقابل انخفاض كثافة (م ب أ) والتى تتراوح بين ١٠° - ٢٠° .
- ارتفاع نقطة الانسكاب .
- ارتفاع اللزوجة .

لذا يلزم أن تتم معالجة الزيت الصخرى ، أو المنتجات المتحصل عليها منه ، وذلك بهدف تحسين خواصها وكفاءة الأداء المتحقق منها .

جدول رقم (١)

مقارنة التركيب الكيميائى للزيت الصخرى مع الخامات النفطية

التكوين الكيميائى	الخامات النفطية فى المائة بالوزن	الطفلة البترولية فى المائة بالوزن
مركبات بارافينية	١٥	٢٠
مركبات أليفينية	-	٣٥
مركبات نافثينية	٣٥	-
مركبات أروماتية	٥٠	٢٠
منتجات عطرية ثقيلة	-	٢٥

جدول رقم (٢)

المركبات الكيميائية الأساسية فى الزيت الصخرى

التكوين الكيميائى	المركب
- مركبات بارافينية	بارفينات مستقيمة (ك٧ - ك٢٥) .
- مركبات أليفينية	أليفينات ذات رابطة ثنائية أو أكثر أندان .
- مركبات نافثينية	تيترالين
- مركبات أروماتية ثنائية	نفثالين بالأساس
- مركبات أروماتيه متعددة الحلقات	أشكال مختلفة
- مركبات كبريت	مركبات متنوعة
- مركبات نتروجينية قاعدية	بيريدين - كينولين
- مركبات نتروجينية غير قاعدية	بيرول - إندول - كاربازول
- مركبات أكسجينية	فينولات - كيتونات
- مركبات غير هيدروكربونية بها أكثر من عنصر	مركبات متنوعة
- مركبات معدنية عضوية	بورفيرنيات فانديوم ونيكل

طرق معالجة الزيت الصخرى :

لا تختلف عمليات المعالجة التى تجرى على الزيت الصخرى كثيرا عن العمليات التى تجرى على الخامات النفطية ، فهى تشمل العمليات التالية :

- **تكسير اللزوجة** : تعتمد هذه الطريقة على معالجة الزيت الصخرى حراريا بدرجة حرارة تتراوح بين ٤٨٠ - ٥٢٥°م ولفترة زمنية تتراوح ما بين عدة ثوان إلى عدة دقائق وينتج عن ذلك خفض اللزوجة للزيت المعالج .

وعند معالجة الزيت الصخرى يتم أولا رفع درجة حرارته فى فرن التسخين ، ثم ينقل إلى وعاء التفحيم الذى يجرى فيه التفاعل ، وذلك برفع درجة الحرارة ثم إعادة خفضها ، ثم ينقل الزيت المعالج إلى برج التقطير حيث تصل درجة حرارته الى ٣٠٠ - ٤٠٠ م ، ويتم فيه تقطير الزيت على النحو المتعارف عليه فى أبراج التقطير الخامات النفطية ، وبذلك ينفصل عن الزيت الغازات والجازولين والجاز أويل والمتخلف الثقيل الذى تكون لزوجته أقل بكثير من الزيت الصخرى الذى لم يعالج بعد .

ولا تقل هذه الطريقة من نسب النيتروجين أو الكبريت أو الأكسجين ، وأقصى ما تحققه هو خفض اللزوجة ونقطة الانسكاب ، ورغم سهولة هذه الطريقة ، إلا أنها تستهلك كثيرا من الطاقة .

التفحيم : يشتمل التفحيم بأنواعه المعروفة على :

- التفحيم البطىء .
- التفحيم فى طبقات ثابتة .
- التفحيم فى طبقات متميعة (المرن) .
- التفحيم فى طبقات متميعة دائرية .

وتتم عملية التفحيم البطىء بتسخين الزيت إلى درجة ٤٨٠ - ٥٢٥°م ، ثم تركه ليتفحم فى وعاء التفحيم ، وخلال عدة ساعات ، يتم الحصول على الفحم الناتج ، كما يتم إفراغ الوعاء ، وفى خلال هذه الفترة يمكن إجراء عملية تفحيم أخرى مماثلة ، وينقل الناتج إلى وعاء التفحيم الآخر .

أما التفحيم فى طبقات ثابتة ، فيتم بوضع الزيت الساخن فى وعاء يحتوى على جزيئات الكوك التى تغطى بالزيت ، ومن ثم تتحلل إلى غازات ، مع تكون طبقة جديدة من الكوك ، وهكذا .

أما طريقة التفحيم المرن ، وهى طريقة شركة إكسون ، فيتم فيها الجمع بين الطبقة المتميعة مع تحويل الفحم الناتج إلى غازات .

التكسير بالهدرجة : فى هذه العملية ، يتفاعل الزيت الصخرى مع الهيدروجين بوجود عامل مساعد ، ومن ثم يتحول الكبريت الموجود بالزيت إلى كبريتيد الهيدروجين ، وكذلك النيتروجين إلى أمونيا ، والأكسجين الى ماء .

أما الأليفينات التى تشكل عقبة فى معالجة الزيت الصخرى فإنها تتشبع وتتحول إلى بارافينات ، بينما يحدث تكسير للجزيئات الكبيرة لتصبح أصغر نسبياً .

ويتم التفاعل مع الهيدروجين بوجود عامل مساعد ثابت فى طبقة ثابتة ، تمر من خلالها أبخرة الزيت مع الهيدروجين مما يتيح حدوث التفاعل ، كما يمكن إجراء الهدرجة تحت ظروف الغليان للمنتج ، حيث يتم حقن الخليط من القاع تحت سرعة مرتفعة ، وبذلك تقل فرص انسداد فتحات طبقة العامل المساعد سواء بالكوك الناتج أو بالسوائل الأسفلتينية ، وتتيح هذه الطريقة إزالة الكوك المتكون ، مع إضافة عامل مساعد جديد ونشط يسمح باستمرار التفاعل دون توقف .

ويتيح التكسير بالهدرجة التوصل إلى منتجات نهائية ذات جودة عالية ، لكن تكلفة تشغيلها أعلى نسبياً ، وتستخدم طريقة الطبقة الثابتة لمعالجة المقطرات الناتجة عن عمليات التقطير للزيت الخام ، بينما تصلح الهدرجة من الطبقة المتحركة أو حالة الغليان للمنتج للمنتجات النهائية ، وكذلك للزيت الصخرى على حالته ، وقبل تقطيره .

وبالإضافة إلى عمليات المعالجة التى تجرى على الزيت الصخرى على النحو السابق ذكره ، فهناك اتجاه حول إمكان المعالجة بإضافات خفض نقطة الانسكاب بهدف تسهيل نقل الزيت الصخرى إلى معامل التكرير ، لكن تلك الإضافات قد لا تحقق نفس النتائج مع الأنواع

المختلفة للزيت الصخرى ، اذ أن التركيب الكيمائى للزيت الصخرى يختلف من موقع لآخر ، وأهم الاختلافات المؤثرة على الاستجابة لتلك الاضافات هى نسب المكونات الأساسية من البارافينات والأليفينات ، لأن البرافينات بطبيعة تكوينها لها درجة انسكاب مرتفعة ، كما يعرض وجود الأليفينات الزيت لتغير خواصه نتيجة لتفاعل الأليفينات ، مكونة لمركبات ذات أوزان مرتفعة يصعب تداولها واستخدامها .

وهناك اتجاه آخر لرفع جودة الزيت الصخرى ، وذلك بخلطه بأنواع الخامات النفطية التقليدية .

العوامل المؤثرة على اختيار طرق المعالجة للزيت الصخرى :

لا يختلف الزيت الصخرى – عند اختيار طرق المعالجة اللازم إجراؤها عليه – عن الخامات النفطية الثقيلة ، لأنه يتشابه معها فى التركيب الكيميائى ، خاصة من حيث ارتفاع نسب المركبات غير الهيدروكربونية والمحتوية على الكبريت والنيتروجين والاكسجين ، بالإضافة إلى المركبات المعدنية العضوية ، خاصة المحتوية على النيكل والفاناديوم والزرنيخ .

ويلاحظ أن الزيت الصخرى يحتوى على نسب أعلى من النيتروجين والزرنيخ ، مقارنة بالخامات النفطية الثقيلة ، ومن ثم فإن العوامل المؤثرة على اختيار طرق المعالجة للزيت الصخرى تأخذ فى الاعتبار ما يلى :

– مواصفات وخواص المنتجات النهائية المطلوب الوصول إليها .

– كميات تلك المنتجات النهائية ، حيث ان بعض طرق المعالجة قد يؤدى إلى زيادة نسب الإنتاج من الجازولين والكيروسين ، بينما قد يكون الاستهلاك فى حاجة إلى المزيد من الجاز أويل أو وقود الأفران .

– درجة ثبات المنتجات النهائية ، ومدى قابليتها للامتزاج مع غيرها من المقطرات التى يتم الحصول عليها من الخامات النفطية .

– الوحدات الأساسية والمساعدة القائمة فى معامل التكرير الموجودة بالفعل ، مع تبين إمكانات نقل الزيت الصخرى إليها .

– الوحدات اللازم إضافتها إلى معامل التكرير الموجودة بالفعل .

– إمكان إنشاء معامل تكرير مستقلة للزيت الصخرى .

– التصرف فى المنتجات الثانوية أو المصاحبة التى يحصل عليها من معالجة الزيت الصخرى مثل الكبريت والأمونيا والكوك والغازات المصاحبة .

– توافر العوامل المساعدة اللازمة لعمليات المعالجة .

– توافر كميات الهيدروجين اللازمة لعمليات المعالجة .

– توافر القوى العاملة المدربة .

– توافر وسائل الصيانة .

– توافر هياكل البنية الأساسية .

– مدى ملاءمة التكنولوجيا الجديدة لأسلوب الإنتاج الجارى .

كما يجب أن يؤخذ فى الاعتبار وجود أو غياب صناعة بتروكيماوية وحدود احتياجها إلى الزيت الصخرى ومقطراته ، خاصة أنه بالنسبة لصناعة البتروكيماويات يتميز الزيت الصخرى ومقطراته عن الخامات النفطية باحتوائه على نسب عالية من الأليفينات ، التى تعتبر المقيم الأساسى لبدء تحضير العديد من البتروكيماويات .

وفى حالة اختيار التوجه إلى صناعة البتروكيماويات ، فلابد من تحديد المواقع الجغرافية وظروف النقل والتداول ، ليس بين موقع استخراج الزيت الصخرى ومصنع البتروكيماويات فحسب ، وانما تكافؤ المنتجات البتروكيماوية الوسيطة التى سوف يتم إنتاجها أيضا ، وتحديد ما إذا كان سيتم من ذات الموقع أم يجب نقلها إلى مواقع الصناعات التحويلية ، إلى غير ذلك من العوامل الأخرى .

النقـــل والمواصـــلات

النقل البرى بين مصر والمشرق والمغرب العربى حتى عام ٢٠١٠

أولا: تطور النقل البرى منذ الحرب العالمية الأولى حتى الآن :

تتميز مصر بانها المفتاح الطبيعى للحركة بين غرب آسيا فى الشرق وغرب الشمال الافريقى فى الغرب ، خاصة وأن أرض سيناء جغرافيا تقع فى آسيا ، أما الوادى وباقى مصر فيقع فى افريقيا . كما أنها مفتاح الحركة بين الشمال الاوربى والامريكى وبين الجنوب الآسيوى والافريقى .

ومنذ الفتح العربى وحتى زوال الامبراطورية العثمانية كانت المظلة السياسية واحدة ، وبالتالى لم تتبلور بصورة كاملة الحدود السياسية القطرية ، مما سمح طوال هذه المرحلة بانسيابية الحركة فى مجال نقل الركاب والبضائع عرضيا لخدمة الحركة البينية العربية ورأسيا لخدمة الحركة من الجنوب الى الشمال الاوربى والامريكى .

وفى المرحلة التالية حيث ساد الاستعمار الاوربى المتعدد الصور بدأت تظهر الحدود القطرية العربية الفاصلة مع دخول تكنولوجيات النقل فى مجالات الطرق والسكك الحديدية ، وإن كانت موجهة لخدمة الاهداف الاستعمارية السائدة فى كل قطر بحسب ظروفه .

وكان من أهم معالم هذه المرحلة بروز نشاط قناة السويس كشريان نقل رئيسى بين الجنوب والشمال ، ومع ذلك لم يقطع مسارها الرئيسى حركة النقل الافقية بين الدول العربيه لوجود معابر وان كانت محدودة الكفاءة .

– ومنذ عام ١٩٤٨ ومع بداية الصراع العربى الاسرائيلى المسلح ، ظهرت آثار سلبية على حركة النقل البرى العربية ، من أبرزها وقوع مثلث النقب تحت السيطرة الاسرائيلية ليقطع المسار البرى ، وقيام حركة مقاطعة عربية شاملة لاسرائيل ، ثم رفع خط السكة الحديد المصرية فى شمال سيناء والذى كان يربطها بفلسطين والشام .

وبظهور حركة الانتعاش البترولى فى أعقاب حرب ١٩٧٣ توفرت الأموال لبدء نشاط صناعى متزايد فى دول الخليج البترولية ، غير أن برامج التصنيع كانت أغلبها متماثلة فى أنماطها الانتاجية مع صناعات الاقطار الاخرى الأسبق فى الظهور ، وهذا التماثل فى الانتاج قلل من فرص نمو التبادل التجارى بين الدول العربية .

ومع ذلك فقد اقتضى النشاط الصناعى الجديد استجلاب العمالة المدربة ، ومن ثم نشطت حركة هجرة وسفر العمالة ، وازداد اعتمادها على وسائل النقل البرى ، خاصة وأن مصر بادرت بإنشاء شركة مشتركة للجسر العربى على خليج العقبة لتعويض الحركة عبر النقب الاسرائيلى (راجع البيان ص ١٠٩) .

وقد كانت المقاطعة العربية لمصر منذ أواخر السبعينات وبعد معاهدة الصلح مع اسرائيل من المؤثرات السلبية على ازدهار حركة التدفق للبضائع والافراد . وما إن عادت الامور لطبيعتها فى العلاقات المصرية العربية ، حتى دخل الوطن العربى فى مرحلة من الصراعات المتتالية فى الحرب الأهلية اللبنانية واليمن وقلاقل الجزائر والحرب العراقية الكويتية وحروب التقسيم فى الصومال والقرن الافريقى والسودان ، وكان لذلك كله أثر سلبى على حركة النقل البرى .

ولم يلبث الأمر أن تفاقم بوقوع عدة أقطار عربية تحت وطأة الحصار الدولى كالعراق وليبيا والسودان لاحقا ، ومن الواضح أن مثل هذا الحصار لا تتأثر به الدولة المعنية فحسب ، بل تمتد آثاره لما حولها ، فعلى سبيل المثال فان حصار ليبيا انما يعنى الحد من الحركة بين مصر والمشرق العربى كله وبين المغرب العربى .

بيان
بأعداد الركاب والشاحنات والسيارات
(المتحركة على الجسر العربى من عام ١٩٨٥ الى ١٩٩٥)

السنة	ركاب	سيارات	شاحنات
١٩٨٥	١٦٠٤٣١	٥١١٤	٩٢٧
١٩٨٦	٢٤٥٣٥٤	١٢١٣٥	٢٣٩٤
١٩٨٧	٥٥٩٧٥٢	٣٠٢٧٣	٨٦٦٨
١٩٨٨	٧١٨١٤٩	٣٢٩٦٦	١٢٦٥٠
١٩٨٩	٧٠٩٦٤٢	٤١٥٨٧	١٤٥٥٧
١٩٩٠	٨٠٠٤٧٩	٥٨٥١٠	١٥٢٥٥
١٩٩١	٨٦٧٧٨٣	٤٨٠٨٦	١٧٤٢٥
١٩٩٢	١٢٠٥٩٠٤	٦٠١٨١	٢٥٤٠٦
١٩٩٣	١٢٤٧٣٢٧	٥٧٥٧٠	٢٩٤٤١
١٩٩٤	١٣٤٨٦٦١	٤٨٩٨٣	٣٠٣٥٧
١٩٩٥	١١٥٨٩٤٧	٣١٢٥٦	١٩٥٨٤
المجموع الكلى	٩١٢٢٤٢٩	٤٢٦٦٦١	١٧٦٦٦٤

واذا كان مؤتمر مدريد للسلام واتفاقية أوسلو التالية له ومعاهدات اسرائيل مع الاردن والسلطة الفلسطينية منذ أوائل التسعينات ، قد بشرت كلها بنشر السلام فى المنطقة ، أو ما يتلوه فى المفاوضات متعددة الاطراف من تقليل حدة المقاطعات ، وسياسات منع المرور أو تقييده – فان السلام الحقيقى ما زال هشا تقطعه فى فترات متلاحقة تحركات عدائية وعدوانية ، لا تلبث أن تبعث شبح الصراع المسلح بكل سلبياته ، فضلا عن بروز اشكال من التمحور والاستقطاب سواء بسياسة الامر الواقع كما فى محور سوريا ولبنان ، أو بالاتفاقيات كما فى حالة اسرائيل وتركيا .

إن الصورة غير المكتملة لإحلال السلام فى المنطقة ، ربما تكون هى العامل المؤثر الرئيسى فيما يظهر من تناقضات فى طرح التوجهات والسياسات فى قطاع النقل البرى المؤثر على حركة الأفراد والبضائع . وتتمثل هذه التناقضات – على سبيل المثال – فى طرح مشروعات قطاع النقل من خلال ما يسمى الشرق أوسطية والتى قد تبدو فى بعض اجزائها متعارضة مع قيام سوق عربية متكاملة فى قطاع النقل البرى على وجه الخصوص .

ففى بعض ما طرح من أفكار ومشروعات تبدو صورة غير واضحة ، لمحاولة إقامة محور نقل برى رأسى لأهم سلع المنطقة وهو البترول والغاز وذلك لمنافسة المسار الطبيعى لهذه المنتجات عبر قناة السويس ، واجتذاب حركة السياحة والنقل ، لتتمركز عبر توحد مطارات وموانى منطقة العقبة – ايلات ، منافسة بذلك مسار هذه الحركة عبر الأجواء والموانى المصرية فى المنطقة .

على أن الاتجاه الى انتهاء عصر الصراع المسلح فى المنطقة وسيادة مناخ السلام الشامل ، قد يعنى اشتعال الصراع التنافسى بين عدة أطراف اقليمية فى محاولة للسيطرة على محاور حركة نقل البضائع والأفراد والسياحة . ولأن لمصر ثقلها الجغرافى والتاريخى فى هذا

المجال ، فانه ينبغى دراسة كل مشروعات هذه المقترحات .

ان تجزئ الاقطار العربية نتيجة الصراعات والمحاور والحصار ، مع قرب موعد التنفيذ الشامل لاتفاقية التجارة الحرة (الجات سابقا) حتى فى مجال النقل بعد انتهاء فترة السماح ، انما يعنى أن عدة أسواق عربية مجزأة ، سوف تكون عرضة لاختراق كثيف من حركة النقل العالمية المتدفقة ، والتى لا قبل لنا بمنافستها على المستوى الاقليمى أو الدولى - فى ظل الحصار والخلافات والتنافس الاقليمى .

واذا اضيفت المعوقات الخاصة بالبنية الاساسية كالطرق والسكك الحديدية ، وكذلك عدم التجانس فى القوانين ولوائح السير والمرور ، وسوء وسائط النقل ، فلن تكون الصورة على الوجه المأمول التوصل اليه فى موعد غايته الحقبة الاولى من القرن القادم .

ومع تزايد ارتفاع اسعار النقل الجوى للركاب والشحن والبضائع كان من المفترض أن تتجه الشرائح الاجتماعية المتوسطة فى مختلف الاقطار العربية ، نحو سوق النقل البرى ، إلا أن عدم معالجة سلبيات هذه الحركة ، وتحسين تكنولوجياتها فى البنى الاساسية ، وكذا فى الجسور ووسائط النقل - مازال يحد من نمو سوق النقل البرى البينى على نطاق أوسع .

وقد توصلت مصر الى عقد عدة اتفاقيات ثنائية للنقل البرى ، ومع ذلك فمطلوب التوصل لتنميط محتويات ومعالجات هذه الاتفاقيات ، فى اطار مجموعة عربية محددة - كأساس لعمل عربى مشترك .

ان الادراك التام لمجموعة التوجهات والسياسات ، هو الذى ييسر التوصل الى الأهداف العربية ، فى موعد يواكب سرعة المتغيرات الاقليمية والدولية ، لتحسين وتنمية سوق نقل برى عربية ، تخدم تجارة السلع والخدمات البينية عربيا .

ثانيا : اتفاقيات نقل الركاب والبضائع بين مصر وبعض دول المشرق والمغرب العربى :

بدءاً من النصف الثانى من الثمانينات ، وعقب انشاء شركة الجسر العربى بين مصر والاردن والعراق للعمل بين مينائى نويبع والعقبة استكمالاً للرحلة البرية وتعويضاً عن طريق النقب السابق - فقد سعت مصر لعقد مجموعة من الاتفاقيات الثنائية مع بعض الدول العربية فى المشرق والمغرب العربى لتنظيم النقل البرى بينها ، وذلك على النحو التالى :

أ) الاتفاقيات الثنائية بين مصر ودول المشرق العربى :

- اتفاقية تنظيم النقل البرى للركاب والبضائع بين مصر والمملكة الاردنية الهاشمية الموقعة بتاريخ ٢٨ / ٣ / ١٩٨٥ .
- اتفاقية النقل البرى الدولى للمسافرين والبضائع مع الجمهورية العراقية ووقعت فى ٧ / ٧ / ١٩٨٨ وأقرها مجلس الشعب فى ١١ / ١٢ / ١٩٨٨ .
- اتفاقية التعاون فى مجال النقل البرى للاشخاص والبضائع بين دول مجلس التعاون العربى موقعة فى عام ١٩٨٨ .
- اتفاقية لنقل الركاب والبضائع مع الجمهورية السورية ووقعت فى ١٢ / ١٢ / ١٩٩٠ وأقرها مجلس الشعب فى ١٠ / ٢ / ١٩٩١ .
- اتفاقية تنظيم عمليات النقل البرى - ركاب وبضائع - مع المملكة العربية السعودية ووقعت فى ٥ / ١٢ / ١٩٩٠ وأقرها مجلس الشعب فى ٢١ / ٤ / ١٩٩١ .
- اتفاقية للنقل البرى الدولى للركاب والبضائع مع دولة الكويت وأقرها مجلس الشعب فى ٢١ / ٢ / ١٩٩٤ .

ب) الاتفاقيات الثنائية بين مصر ودول المغرب العربى :

- اتفاقية لنقل الاشخاص (الركاب) والبضائع مع الجمهورية

التونسية ووقعت فى ٨ / ١٢ / ١٩٨٩ وأقرها مجلس الشعب فى ٢١ / ٥ / ١٩٩٠ .

– اتفاقية للنقل البرى للركاب والبضائع مع الجماهيرية الليبية الشعبية ووقعت فى ٢٩ / ٢ / ١٩٩٢ وأقرها مجلس الشعب فى ٧ / ٢ / ١٩٩٣ .

– اتفاقية لنقل المسافرين (الركاب) والبضائع مع المملكة المغربية ووقعت فى ١٥ / ٦ / ١٩٩٣ وأقرها مجلس الشعب فى ٢٤ / ١٠ / ١٩٩٣ .

ويتبين من ملخص هذه الاتفاقيات بعض الخلافات فى شأن خدمات النقل بينها مثل حالات النقل العكسى من (دول المقصد الى المنشأ) أو أسعار البترول .

وفى مرحلة لاحقة يمكن لعدة دول عربية أن تشكل فيما بينها (جماعة عربية Concert) وترتبط باتفاقيات النقل البرى منمطة فى كل خدمات النقل – وفى هذه الحالة فالدول المرشحة لذلك هى مصر والاردن والسعودية وليبيا ، على اساس أنها دول منشأ ومقصد ومرور .

ثالثا: التجارة البينية بين الدول العربية :

نوضح فيما يلى حجم التجارة البينية بين الدول العربية ، ومنها مصر ، ونسبتها مع تجارتها الدولية ، وذلك على النحو الآتى :

أ – التجارة البينية العربية ونسبتها للتجارة العربية الدولية :

كانت الصادرات البينية العربية عام ١٩٩٤ فى مجموعة الدول المذكورة بعد على النحو التالى : القيمة الكلية ٧,١٢٢ مليار دولار وبنسبه مئوية تبلغ نحو ١١,٧ ٪ من قيمة الصادرات العربيه دوليا . وإذا اضيفت قيمة الواردات فستنخفض النسبة المئوية الى نحو ٨ ٪ وذلك على النحو الآتى :

الدولة المصدرة	القيمة الشهرية	(مليون دولار) القيمة السنوية	النسبة المئوية للصادرات الدولية
السعودية	٢٣٠	٢٩٦٠	٪٨.٧
عمان	١٤١	١١٩٢	٪٥٣
سوريا	٦٠,٢٦	٧٢٣	٪٢٣
مصر	٥١	٦١٢	٪١١
لبنان	٣١,٢٠	٣٧٥	٪٦٠
الأردن	٢١,٧٥	٢٦١	٪٢٥
الاجمالى	–	**٧,١٢٢,٤٠٠**	**٪١١.٧**

ومن ثم يبلغ مجموع صادرات هذه الدول السنوى ٨١٦، ٦٠ مليار دولار .

ويلاحظ أن مصر هى الدولة الوحيدة الخارجة عن اطار الجزيرة العربية أما مجموعة الدول الخمس الاخرى فتتحرك تجارتها بريا على محاور الطرق داخل الجزيرة العربية ، مما يشير الى أهمية حركة النقل البرى بينها .

ب – التجارة العربية دوليا (بالشهر عام ١٩٩٤) :

م	الدولة	صادرات	واردات	الجملة	ملحوظات
١	السعودية	٣,٨٠	٢,٢٤	٦.٠٤	مليار دولار
٢	الامارات	١,٧٤	١,٧٨	٣,٥٢	مليار دولار
٣	الكويت	,٩٩١	,٥٥٦	١,٥٤٧	مليار دولار
٤	الجزائر	,٧٦٩	,٧٤٦	١,٥١٥	مليار دولار
٥	مصر	,٤٦٤	١,١٠	١,٥٦٤	مليار دولار
٦	ليبيا	,٦٥٢	,٣٣٤	٠,٩٨٦	مليار دولار
٧	تونس	,٤١٩	,٥٣٠	,٩٤٩	مليار دولار
٨	المغرب	,٣٤٦	,٥٩٦	,٩٤٢	مليار دولار
٩	عمان	,٤٠٣	,٣٥٧	,٧٦٠	مليار دولار
١٠	سوريا	٢٦٢	٣٤٢	٦٠٤	مليون دولار
١١	لبنان	٥٢	٤٨٨	٥٤٠	مليون دولار
١٢	الاردن	٨٧	٣٤٦	٤٣٣	مليون دولار
١٣	قطر	٢٤٣	١٦	٢٥٩	مليون دولار
١٤	اليمن	١٥٠	١٥٤	٣٠٤	مليون دولار
١٥	السودان	٤٣	٩٧	١٤٠	مليون دولار
١٦	موريتانيا	٢٩	٤٢	٧١	مليون دولار
١٧	جيبوتي •	٧	٢٩	٣٦	مليون دولار
١٨	الصومال	١١	١٩	٣٠	مليون دولار

• يلى هذه الدول فى الترتيب العام البحرين ثم فلسطين ثم العراق بسبب ظروفها السياسية والدولية .
– المصدر : المؤسسة العربية المصرفية – تقرير جريدة الحياة الدولية فى ٢٧ / ١٠ / ١٩٩٥ .

امكانات استخدام النقل البرى للبضائع :

مما تقدم عن حجم وحركة التجارة العربية البينية يتضح أن معظمها يتحرك داخل الجزيرة العربية مما يعنى الاعتماد على الشاحنات والبرادات على الطرق البرية .

أما التجارة بين مصر والسعودية وكذا دول المشرق العربى فتسلك الطرق البرية القطرية ثم العبارات فى البحر الاحمر وخليج العقبة أو السويس ثم تستكمل الرحلة بالطريق البرى .

وتتأثر الرحلة البرية أكثر من غيرها بالظروف السياسية السائدة فى إحدى « دول العبور والمر » .

أما عن أنواع البضائع المنقولة فهى كما يلى :

- أن النسبة الكبرى من المنقولات بضائع عامة تحتاج سيارات سطح سواء فى الواردات أو الصادرات وتتراوح بين ٦٥٪ الى ٩٨ ٪ .
- زادت كمية نقل البضائع الصب فى اتجاهات وفترات معينة لظروف خاصة منها النقل الى العراق عام ١٩٨٩ ، حيث زادت نسبة البضائع الصب فى هذا الاتجاه الى حوالى ٨٣ ٪ من حجم النقل .
- تمثل السوائل نسبة ضئيلة فى حجم النقل ما عدا الواردات من اتجاه دول الخليج حيث تصل نسبة الواردات من البضائع السائلة (مواد بترولية) الى حوالى ٦٥٪ من السعودية والى حوالى ٩٩٪ من دولة الكويت .
- البضائع التى تحتاج الى تبريد برادات تظهر أهميتها فى الصادرات الى بعض دول الخليج مثل (السعودية والكويت) حيث تتراوح بين ٣٥٪ - ٤٦٪ من حجم الصادرات بينما تكاد تنعدم فى اتجاهات أخرى .

ويمكن للنقل البرى بالسيارات أن يقوم بدور فعال فى زيادة حجم التبادل التجارى - ويتعين السعى الى تنسيق الاتفاقيات الثنائية والوصول بها الى مرحلة اتفاقية نمطية « لمجموعة اقليمية « Concert » . وفى هذه الحاله تتكون من مصر - السعودية - الاردن - ليبيا ، باعتبارها دول المنشأ والمرور والمقصد على كلا اتجاهى المشرق والمغرب العربى .

رابعا: شبكة الطرق والمحاور الرئيسية بين المشرق والمغرب العربى :

بالنسبة لشبكة الطرق والمحاور الاقليمية : فقد تبين أن هناك محوراً رئيسياً هاماً ، وإن كان يمكن تجزئته الى قطاعات قطرية وهو المحور المار من نواكشوط إلى المغرب فالجزائر فتونس فليبيا ثم مطروح ومنها الى القاهرة ثم نفق أحمد حمدى فى السويس وحتى رأس النقب وجنوباً الى نويبع ، ثم عبر الجسر العربى الى ميناء العقبة ثم عمان ، ومن عمان يتفرع شمالاً الى سوريا ولبنان ، وشرقاً الى العراق ، وجنوباً الى السعودية (على محور غربى) أو الى الكويت وامارات الخليج (على المحور الشرقى) .

هذا وقد تم الاتفاق بين كل من مصر والسعودية على تسيير محور جديد بين مينائى سفاجا وضبا وبذلك تم ربط مصر والسعودية (ومنها لباقى دول الخليج) مباشرة .

وتجرى مصر والسعودية مشاورات بشأن انشاء (جسر تيران) لينقل الحركة مباشرة على هذا الجسر بين جنوب سيناء وشمال السعودية . وإذا كانت التكلفة العالية تمثل عقبة فى سبيل تنفيذ المشروع إلا أنه يمكن الترويج له فى القطاع الخاص العربى والدولى للتمويل ، مع فرض رسوم مرور عليه لاستعادة التكلفة على مدى معقول قد يكون ثلاثين عاماً مثلا .

بالنسبة لشبكة السكك الحديدية : لا توجد شبكة حديدية اقليمية متكاملة ، بل توجد أربع شبكات قطرية للسكك الحديد هى : شبكة سكك حديد مصر - شبكة سكك حديد شمال افريقيا - شبكة

سكك حديد العراق - شبكة سكك حديد شمال الجزيرة العربية ويدخل فيها سكك حديد الحجاز القديمة ، وأغلب أجزائها معطلة فيما عدا خط عمان - معان بالاردن .

أما كل دول التعاون الخليجي فتخلو من خدمة السكة الحديد فيما عدا خط سعودى يعمل ما بين الدمام والرياض .

ويؤخذ على كل هذه الشبكات اختلاف مقاييسها عن المقياس الدولى المتعارف عليه ، مع ضعف إمكاناتها فى وسائل الجر وهندسة الخطوط فضلا عن عدم تكاملها ، مما يجعل الاعتماد على النقل البرى على الطرق اكثر اقتصادا من النقل بالسكك الحديدية .

. . .

وتجدر الاشارة الى أن الاردن واسرائيل وقعتا ، فى يناير ١٩٩٦ اتفاقية للنقل تضمنت قيام اسرائيل - بناء على طلب الاردن - بتأجير مناطق تقع داخل الموانى الاسرائيلية المطلة على البحر المتوسط الى الاردن ، وأن تقوم الاردن بتوفير ترتيبات مماثلة لأنشطة البضائع الاسرائيلية فى ميناء العقبة . وكذلك تشكيل مجموعات عمل للتنسيق فى مجالى التخطيط والتطوير فيما يتعلق بالموانى فى خليج العقبة ، والقضايا التجارية .

وقد يترتب على تنفيذ ما سبق تحويل حركة النقل العابر العالمى الى شرق قناة السويس ، مما يؤثر على مواردنا الاقتصادية وعلى دور القناة ، ويقتضى ذلك الاسراع بإنشاء مناطق حرة بالقرب من مدخلى القناة ، وفى منطقة شمال خليج السويس ، تكون من انشطتها القيام بعمليات التخزين والتجميع والتغليف ، والتصنيع التصديرى ، والترانزيت والخدمات البحرية .

الخلاصة : مما سبق يتبين :

- أن سوق النقل البرى بين المشرق والمغرب العربى سوف يعتمد على المدى المتوسط - على النقل على الطرق بدرجة تفوق اعتماده على شبكة السكك الحديدية ، وذلك لتكامل شبكة الطرق من جهة وتقطع شبكة السكك الحديدية من جهة أخرى ، وتضاعف تكلفة تطوير وانشاء شبكة سكك حديدية متكاملة ، سواء على المستوى العربى أو الاقليمى (الأردن واسرائيل) .

- انه مع سهوله تطوير شبكة الطرق فان حركة الركاب والسفر تسير نحو التكامل الاقليمى بدرجه تفوق حركه السلع والبضائع ، ويرجع ذلك الى :

• تمكن مشغلى نقل الركاب من تسيير خطوط برية منتظمة بينها تكامل أو تنسيق ، بينما يصعب على مشغلى الشاحنات والبرادات التوصل لمثل ذلك التنسيق والانتظام حتى الان .

• محدودية الطلب على الشحن والنقل البرى بالنظر الى محدودية التكامل السلعى نتيجة لتماثل الانتاج .

• تعرض السلع والمنتجات للتلف نتيجة سوء التداول الجمركى وطول زمن هذا التداول .

- توفر محطات للركاب - ولو باستخدام المحطات المحلية والقطرية ، وفى المقابل محدودية (انشاء المراكز اللوجستيكية) للبضائع وكذا الضمانات والاجراءات البنكية .

- الاتفاقيات الثنائية أدت الى التوصل لحل عديد من السلبيات ومعوقات سوق النقل البرى ، ومع ذلك يمكن وضع اطار اتفاقية لمجموعه عربية محددة concert تؤمن - على الأقل - الدول الرئيسية فى المنشأ والمقصد والممر .

وأمثل تشكيل لهذه المجموعة من : السعودية - الاردن - مصر - ليبيا ، وهو ما يحتاج جهدا حكوميا مشتركا بين وزارات النقل والخارجية والمالية والداخلية والاقتصاد .

- غياب البحوث التسويقية على المستوى الاقليمي لبيانات ومعلومات حركة سوق النقل البرى وحجم العرض والطلب والتنفيذ العملى ، ثم اتاحة هذه الدراسات والبيانات للمشغلين والمصدرين والمستوردين من خلال دوريات وصحف متخصصة .

- ان مناخ السلام الذى يمكن التوصل اليه فى المدى المنظور (٥ سنوات) سوف يشعل السباق التنافسى الاقليمى ، وعلى الاخص بين قناة السويس فى مصر وأى محاور حركة رأسية تنشأ مستقبلا فى الجزيرة العربية .

- حتى الآن لم تنشأ آلية تنفيذية مشتركة بين الدول العربية (سلطات النقل) الداخلة فى اتفاقيات نقل برى ثنائية ، وذلك لامكان التصدى لحل أى مشكلات أو معوقات على سيولة الحركة على الطرق سواء للركاب أو البضائع .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار فى المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

* تطوير الاتفاقيات الثنائية بين مصر وبعض الدول العربية فى اتجاه وضع صيغة نقل اقليمية نمطية لتنظيم الحركة بين دول المشرق والمغرب العربى وربطها بمظلة المجلس العربى للوحدة الاقتصادية . على أن تتضمن النصوص المشتركة فى هذه الاتفاقيات الأخذ فى الاعتبار ما يستجد من تطورات اقتصادية ودولية .

ويمكن الاسترشاد بتجربة السوق الاوربية المشتركة فى هذا الصدد .

* تكوين جهاز مسئول عن الاشراف على تنفيذ وتطبيق هذه الاتفاقيات ، وحل مشكلات عمليات النقل فى حينها بالاشتراك مع الجهاز المقابل فى كل دولة . على أن يكون ذلك الجهاز مرتبطا بوزارات النقل والمواصلات والخارجية فى الدول المعنية .

* مرونة تكوين شركات للنقل المشترك فى الدول المعنية بحيث تتناسب فى حجمها مع ازدياد ونمو حركة النقل للركاب والبضائع ، وأن تراجع خططها سنويا بحيث تلائم حجم الطلب على الصادرات والواردات البينية للدول التى بينها اتفاقيات مشتركة .

* ان تنفيذ مصر والسعودية للجسر البحرى المتحرك بين مينائى ضبا وسفاجه ، هو فى حقيقته محور استراتيجى يسمح بالربط العرضى بين دول الخليج ومصر ودول المغرب العربى خارج الارتكاز على المرفق المفصلى للحركة عبر الأردن .

ويتطلب الامر تدعيم ورفع كفاءة خدمات مينائى سفاجا وضبا جذبا لمزيد من الحركة ، وكذلك فان انشاء « جسر تيران » بين مصر والسعودية - رغم الصعوبات الماليه - يمثل محورا استراتيجياً هاماً . ويمكن معالجة الصعوبات المالية بالترويج لعمليه انشائه فى القطاع الخاص فى الدولتين - بل وعلى المستوى الدولى - نظير رسم عبور وتسهيلات واعفاءات جمركية للشركة مالكة ذلك الجسر .

* السعى لتنفيذ الطريق العلوى المغلق العابر لشمال ايلات - العقبة من رأس النقب والى المملكة العربية السعودية .

* البدء فى توحيد المواصفات الفنية للطرق الاقليمية واشتراطات الأحمال المحورية ونظم السير عليها وصيانتها وسرعتها التصميمية والقانونية – تيسيرا لانسيابية الحركة عليها .

* العمل على توحيد مواصفات أساطيل النقل الداخلة فى الخدمة المشتركة بحيث يمكن اصلاح أى عطل طارئ ، سواء فى دول المنشأ أو المقصد أو الممر .

* التوجه نحو انشاء وتنسيق الحركة فى محطات الركاب والبضائع و (الموانى الجافة) الداخلة فى نظام النقل الجماعى المشترك ، والسعى نحو توحيد نمط تذكرة الركاب وكذا بوالص الشحن ، مما يسهل عمليات المحاسبة التبادلية .

* انشاء استراحات على المحاور الرئيسية فى كل دول المنطقة ، بحيث تتيح سهولة نقل ركاب السياحة والمسافرين بالبر، وايجاد عناصر الخدمة فى كل هذه الاستراحات لتنشيط الحركة البرية لدول المشرق والمغرب العربى ، مع تخصيص شركات لهذه الخدمات (فنادق – مطاعم – محطات وقود) . على أن تؤمن الحركة على الطرق بين هذه المحطات بمراكز خدمة طبية وامنية وتموين ووقود وتليفونات .

* اعتماد ختم « الترخيص » الصادر من دولة المنشأ لدى دول الممر والمقصد ، دون الحاجة لعمليات التفريغ والتفتيش وما يقتضيه ذلك من إعادة تحميل وتفريغ .

* تيسير وتسهيل عمليات الأمن للركاب والبضائع باستخدام برامج الحاسبات النمطية فى الدول المعنية وبرامج موحدة ، مع استخدام الوسائل الالكترونية فى الكشف عن البضائع ونظام الكلاب المدربة للكشف عن أى بضائع ممنوعة التداول قانونا .

* وضع نظم جمركية – بقوائم ثابتة التسعير طبقا للاتفاقيات المقررة – مما يسهل حركة المرور مع الضبط الجمركى ، وهو ما يتواكب مع جهود جامعة الدول العربية فى شأن التوحيد الجمركى بين أعضائها .

* تخفيض رسوم العبور وخدمات التأمين والشحن ، وكل ما يدخل فى خدمة نظام النقل المشترك كنظام تجريبى اتفاقى . على أن ترشح للعمل به دول الاتفاقيات الثنائية وهى : مصر والاردن والسعودية وليبيا . وجدير بالذكر أنها دول منشأ ومقصد وممر تتحكم فى المسارات البرية الاقليمية الرئيسية ما بين دول المغرب (ليبيا) ودول المشرق (الأردن) ودول الخليج (السعودية) وكلها ترتبط (بمصر) فى المركز .

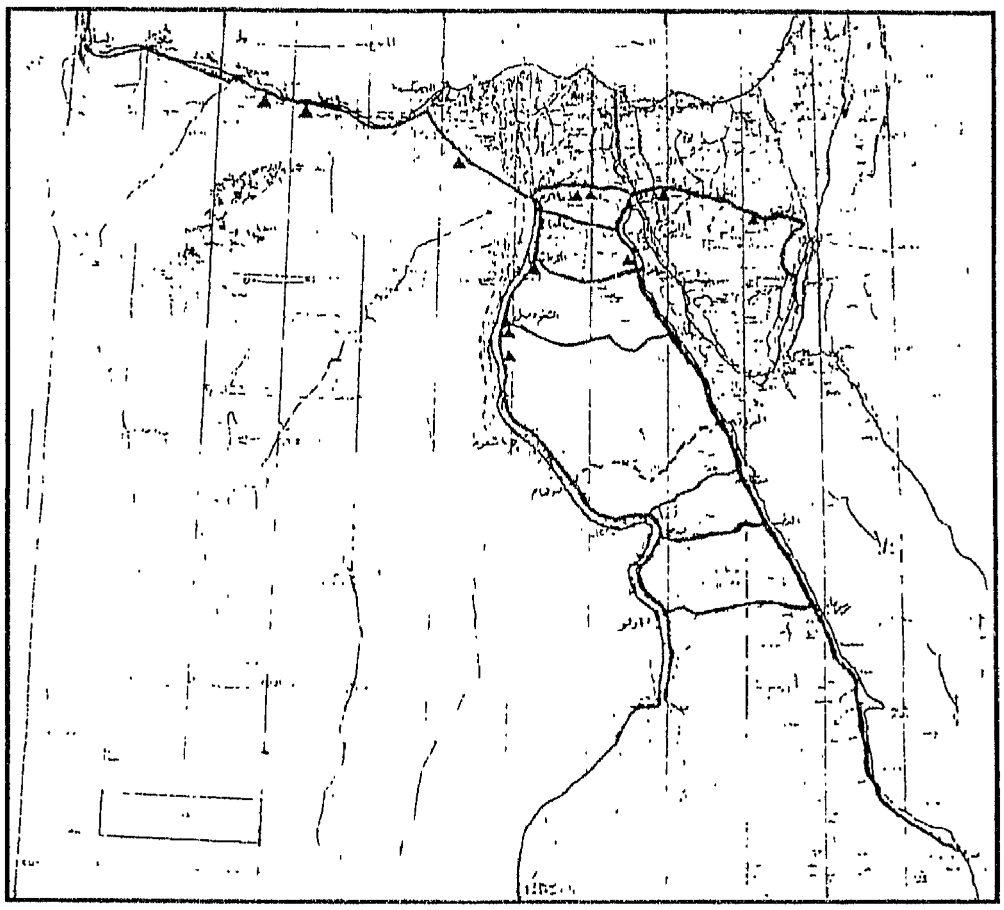
* وضع نظام احصائى مشترك بين هذه (المنظومة المصغرة) لنظام وحجم تدفقات الركاب والبضائع على كلا الاتجاهين : الصادر والوارد ، بحيث تكون أساسا معتمدا لنمو حركة العرض والطلب كمقدمة لدراسات التسويق الاكثر شمولا واتساعا . على أن تتم دراسة أى تفاصيل مثل سعر الوقود وسعة خزانات الحافلات والشاحنات ونظام التوقف والشحن فى المسافات البينية ، ومعالجتها على نفس المستوى كلما تقدم السير فى تطبيق ذلك النظام شبه النمطى والموحد .

* ضرورة إنشاء جهاز قطرى – لادارة ومراقبة وحل مشكلات النظام – كفيل باطراد تطبيق النظام وتفصيلاته التى يتطلبها النقل البرى .

* سرعة انجاز دراسة عن العناصر اللازمة لانشاء مراكز اقتصادية عالمية جديدة فى منطقة قناة السويس . على أن تشمل ما تحتاجه هذه المراكز من خدمات مثل :

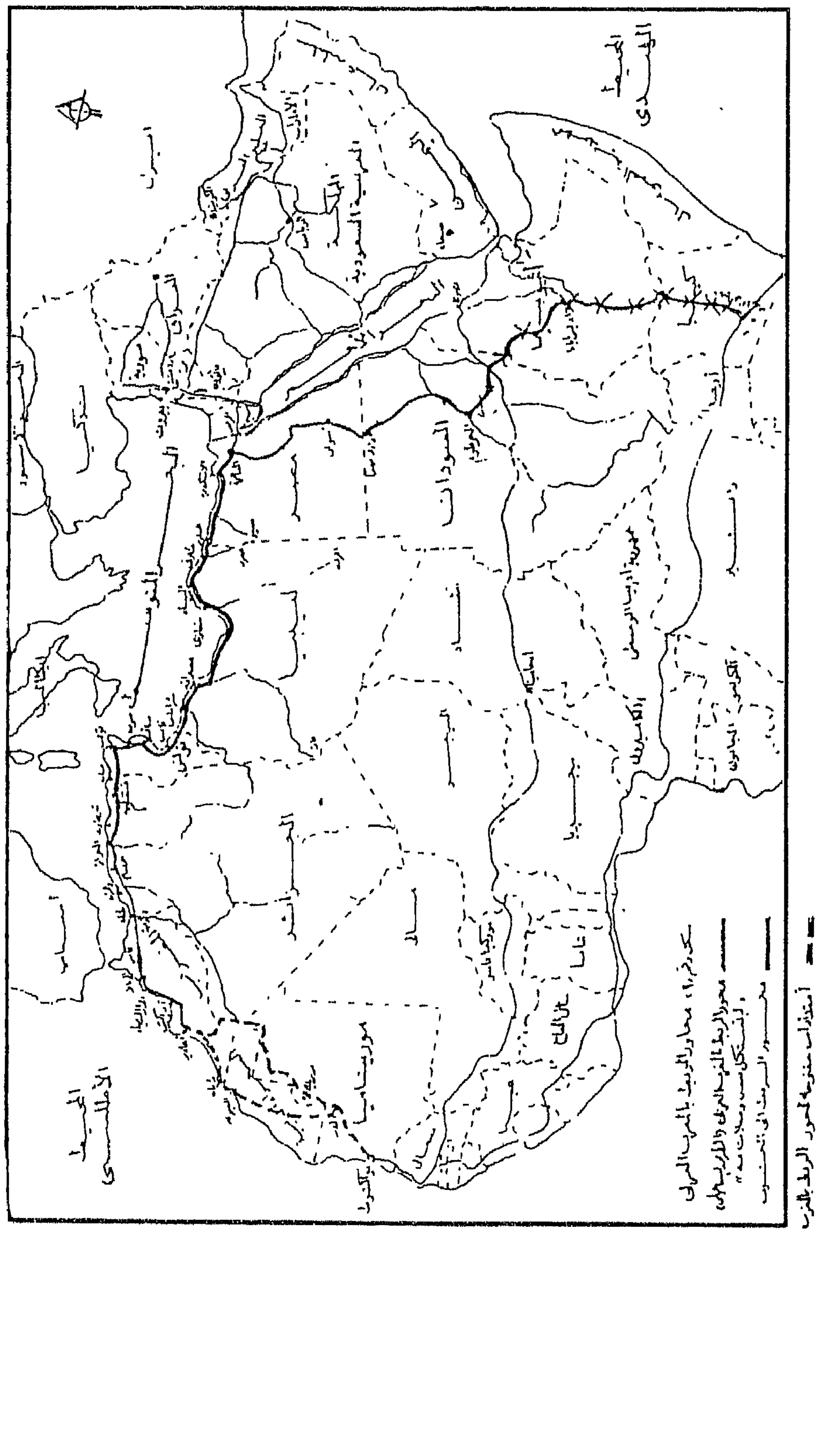
- المراكز اللوجستيكية LOGISTIC CENTER .
- شبكات النقل الداخلى والاقليمى والدولى بما فيها الطيران .
- ربط المراكز بالشبكة الدولية للاتصالات والمعلومات .

طرق جمهورية مصر العربية
واتصالها الإقليمى

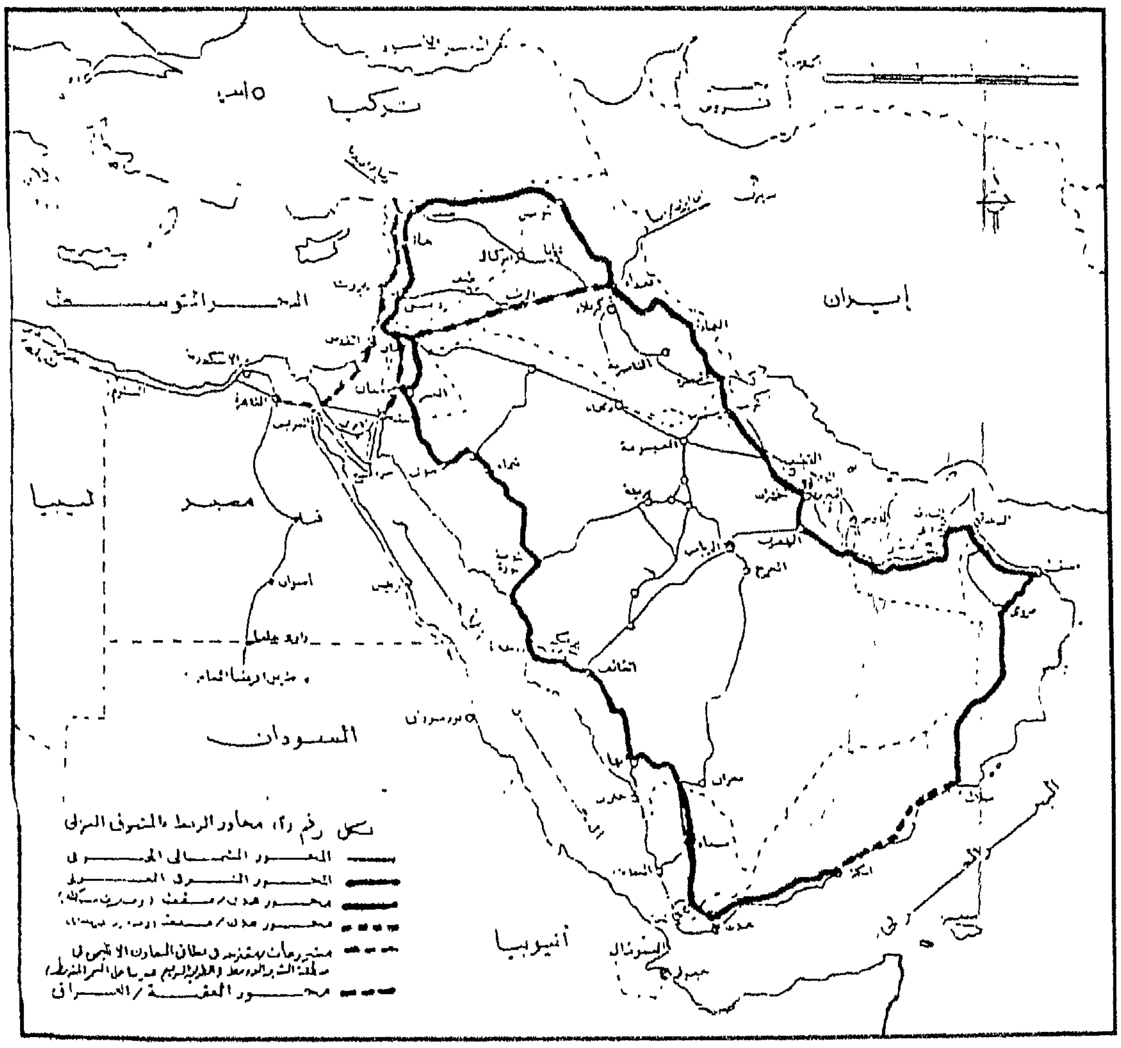


- طريق القاهرة/اسكندرية/مطروح/سيدى برانى/السلوم – بطول ٧٥٢كم ، ومنه الى دول المغرب العربى .
- طريق القاهرة/السويس/الشط/سدر الحيطان/نخل/التمد/النقب/نويبع– بطول٤٧١ كم ، ومنه الى الدول العربية بآسيا .
- الطريق الساحلى/السويس/الغردقة/القصير/مرسى علم/برنيس/شلاتين/حلايب– بطول ١٠٧٩ كم عند حدود السودان الشمالية .
- طريق الصعيد غرب النيل/القاهرة/أسوان/وادى حلفا– بطول ١٢١٧كم عند حدود السودان الشمالية .
- طريق الصعيد شرق النيل/القاهرة/أسوان– بطول ٨٥٢ كم .
- الطرق العرضية التى تربط ساحل البحر الأحمر بصعيد مصر .
- ▲ محطات الخدمة على الطرق .

محاور الربط بالمغرب العربي

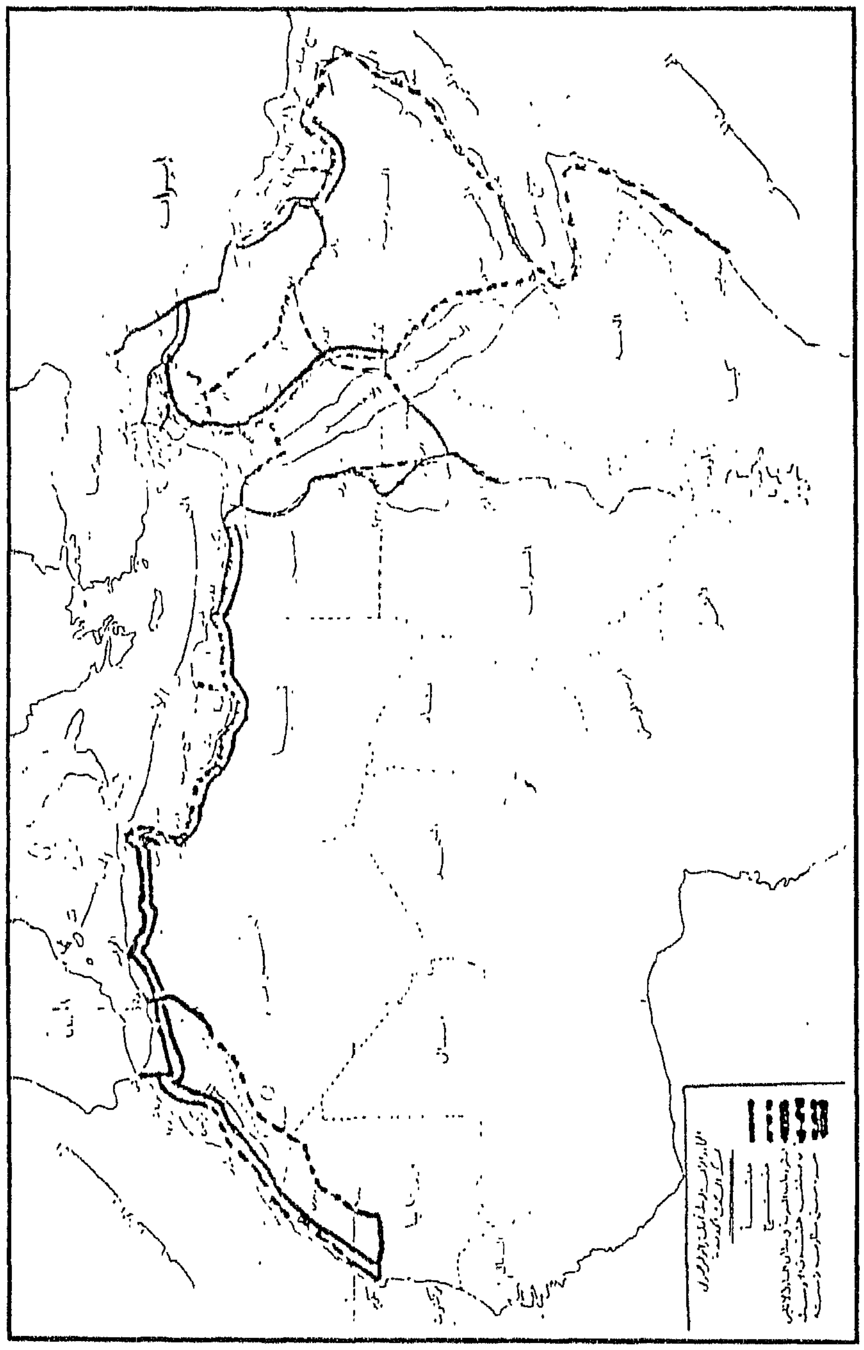


محاور الربط بالمشرق العربى



المحاور الرئيسية لربط أقطار الوطن العربى

بشبكة السكك الحديدية



الخدمـــات والتنميـة الاجتماعيـة

الدورة السادسة عشرة

الاسكـــــان والتعميـــــر

سياسة إسكان محدودى الدخل

تتجه الدولة حاليا نحو الأخذ بنظام الاقتصاد الحر بدلا من الاقتصاد المخطط والذى سارت عليه نحو ما يقرب من نصف قرن ، وهو ما يعنى ترك آليات السوق لتحديد قيمة السلع المنتجة . ولا يقتصر ذلك على الانتاج الصناعى والزراعى ، بل يمتد أيضا إلى قطاع الاسكان ، إذ ظلت هذه السلعة الاساسية منذ أربعينات هذا القرن تخضع للتدخل المباشر من الدولة . ويتمثل هذا التدخل فى الحد من الاستثمارات فى مجال الاسكان بموجب قانون توجيه أعمال البناء والهدم الصادر عام ١٩٥٥ ، وفى تجميد القيمة الايجارية واجراء ثلاثة تخفيضات متتالية عليها . وتحديد قيمتها بنسبة من التكلفة الرأسمالية فى الوحدات التى أقيمت بعد صدور قوانين تخفيض الايجارات .

ولاشك أن هذا التدخل خلال الحقب الأربع الأخيرة كان فى صالح المستأجر على حساب المالك ، مما أدى الى خلق علاقة غير متكافئة أو متوازنة بين المالك والمستأجر ، كما كان أحد الاسباب الرئيسية فى تضخم أزمة الاسكان بصورتها الحالية . وقد نجم عن تدخل الدولة فى تحديد القيمة الايجارية نتائج عدة :

أولها : عدم صيانة المبانى ذات الايجار المنخفض ، اذ لم يعد لها عائد ذو قيمة يمكن أن ينفق على صيانتها واصلاحها والمحافظة عليها .

ثانيها : إحجام رأس المال الخاص عن البناء بهدف التأجير واتجاهه نحو التمليك تهربا من قوانين الايجار ، وارتفعت قيمة التمليك نتيجة لذلك ارتفاعا كبيرا فاق معدلها الطبيعى .

ثالثها : الاتجاه نحو البناء لاسكان الطبقات الوسطى والطبقات العليا وذلك لقدرتها على دفع القيمة البيعية للاسكان فوق المتوسط والاسكان الفاخر .

رابعها : الاحجام عن البناء لمحدودى الدخل اذ لايمكن أن يكون محدودو الدخل شريحة مستهدفة للاستثمار فى الاسكان ذى العائد السريع .

وقد تحمل الجيل الذى استفاد من تجميد القيمة الايجارية لسنوات طويلة عبئا باهظا فى سنوات لاحقة ، إذ اضطر الى شراء وحدات سكنية لابنائه باسعار عالية التكاليف بعد أن توارت ظاهرة التأجير ، كما اضطر الباحث عن وحدة سكنية الى دفع مبلغ كبير – يساوى تكلفة الوحدة تقريبا – خارج القانون بما يسمى (بخلو الرجل) اذا ما أراد أن يحصل على وحدة مؤجرة .

ويمكن القول بأن العلاقة بين الملاك وشاغلى الوحدات لم تترك لقانون العرض والطلب ، وإنما خضعت للتدخل الحكومى الذى انعكس أثره السلبى على الطرفين ، وعلى الاقتصاد القومى بصفة عامة .

كما أدى تدخل الدولة فى تثبيت القيمة الايجارية وتوارث الوحدات والمساحات المؤجرة من جيل الى آخر إلى نتائج سلبية على التطور العمرانى الحضرى . فقد بقى النشاط الحرفى والهامشى يشغل مساحات كبيرة وهامة بوسط مدينة القاهرة بحكم قانون تجميد

الايجارات بقيم لم تتغير لما يقرب من خمسين عاما ، وكان من الأفضل اقتصاديا وعمرانيا أن تستخدم هذه المساحات فى أنشطة مهنية أو مالية أو تجارية أو سياحية .

وأمام التجمد فى استخدامات المبانى والاراضى بوسط المدينة اضطر النشاط المهنى والتجارى والمالى والسياحى المتزايد – والذى لم يجد له مكانا بوسط المدينة – الى الانتقال إلى أحياء مخصصة أصلا للاسكان مثل الزمالك وجاردن سيتى والمهندسين مما أدى الى ارتفاع قيمة الأراضى بهذه الأحياء ، وبالتالى ارتفاع أثمان الوحدات السكنية بها ارتفاعا كبيرا .

ويمكن القول بصفة عامة ان تثبيت القيمة الايجارية لسنوات طويلة أدى الى خلل واضح فى السوق العقارى .

الاسكان المتوسط وفوق المتوسط واسكان محدودى الدخل :

اتجه الاهتمام خلال الاربعين سنة الماضية نحو توفير الاسكان للطبقة الوسطى بشرائحها المختلفة ، وأعطى اسكان الطبقة الدنيا من المجتمع اهتماما محدودا .

ويتمثل الاهتمام بالاسكان المتوسط وفوق المتوسط فيما يلى :

– انشاء المؤسسات والهيئات التى تتولى توفير هذا الاسكان مثل الهيئة العامة لتعاونيات البناء والاسكان وبنك التعمير والاسكان . كما قامت شركات الاسكان التى أنشئت خلال هذه الفترة – وكذلك الشركات التى آلت إلى الدولة – ببناء مشروعات الاسكان اللازمة لمتوسطى الدخل ، وهذه الشركات هى : مصر الجديدة ومدينة نصر والمقطم والمعادى والمعمورة وغيرها .

وأغلب ما أقامته هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بالمدن والمجتمعات الجديدة كان اسكانا متوسطا اذا ما قيس بالمعايير الموضوعة بهذه الدراسة لاسكان محدودى الدخل .

– خصصت الدولة قروضا بفوائد ميسرة للاسكان وبلغ مجموع القروض خلال عشر سنوات من ١٩٨١ إلى ١٩٩١ حوالى سبعة مليارات جنيه ، أنفق أغلبها على الاسكان المتوسط ، وقليل منها خصص لاسكان محدودى الدخل .

وبذلك أصبح ما أنشئ من اسكان متوسط وفوق المتوسط يفى بحاجة هذه الطبقة ، بل يزيد ، وهناك مخزون سكنى كبير غير مستغل بلغ حوالى ٢ مليون وحدة مغلقة – حسب احصاء ١٩٨٦ .

أما إسكان محدودى الدخل فقد حظى باهتمام محدود خلال فترتين قصيرتين وهما :

الفترة الأولى من ١٩٥٤ حتى ١٩٦١ : فقد أنشئت شركة التعمير والمساكن الشعبية عام ١٩٥٤ بهدف توفير الاسكان الشعبى لمحدودى الدخل . فقامت خلال هذه الفترة ببناء العديد من مشروعات هذا النوع من الاسكان فى القاهرة والاسكندرية وبعض المدن الأخرى ، مثل مشروعات اسكان زينهم وشبرا وامبابة والقبارى وغيرها . وحققت الشركة نجاحا ملحوظا فى هذا المجال . ولكن بصدور قانون الحكم المحلى عام ١٩٦١ آلت مسئولية الاسكان الشعبى الى المحليات ، وتوقفت الشركة عن انشاء المساكن الشعبية ، واتجهت نحو اقامة المبانى العامة والوحدات المتوسطة وفوق المتوسطة ، شأنها فى ذلك شأن شركات الاسكان الأخرى . وقد قامت المحليات – بتمويل حكومى – ببناء بعض مشروعات اسكان محدودى الدخل داخل نطاقها .

الفترة الثانية تتمثل فى السنوات القليلة الأخيرة : اذ عندما تفاقمت أزمة الاسكان أولت وزارة الاسكان بعض الاهتمام بمحدودى الدخل ، فقامت الهيئات والشركات التابعة لها بانشاء ما يسمى بالاسكان منخفض التكاليف . كما قامت بانشاء بعض المشروعات السكنية – والتى يمكن اعتبارها اسكان محدودى الدخل – مثل المشروع السكنى

الذى أقامته الهيئة العامة لتعاونيات البناء والاسكان بالهضبة الوسطى بالمقطم .

وقد نتج عن عدم توجيه اهتمام كاف لإسكان محدودى الدخل : انتشار ما يسمى بالاسكان المشوه – وهو الاسكان العشوائى والاسكان الهامشى واسكان المقابر – انتشارا كبيرا . اذ بلغ جملة عدد سكان الاحياء العشوائية حوالى خمسة ملايين نسمة بالقاهرة الكبرى ، كما أن ما يقرب من ١٨ ٪ من أسر القاهرة تسكن فى الاسكان الهامشى فى الاحياء القديمة ، وهى التى يسكن كل منها فى غرفة واحدة وتشارك غيرها فى دورة المياه ، أو التى تسكن فى أماكن لم تكن معدة أصلا للسكن مثل الجراجات والاسطح والأماكن الاثرية وغيرها . كما بلغ عدد السكان داخل الحيز الجغرافى للجبانات حوالى ثلاثمائه ألف نسمة . وتمثل هذه الأحياء بيئة عمرانية متردية ومرتعا خصبا للأمراض العضوية والنفسية والاجتماعية ، وزادت فيها نسبة الجرائم المختلفة زيادة كبيرة .

لذلك فانه من الضرورى فى الوقت الحاضر تغيير السياسة الاسكانية بحيث يصبح اسكان محدودى الدخل محور هذه السياسة ، وذلك فى إطار وضع خطة متكاملة لاسكان هذه الفئة .

عدم الاتزان فى سياسات الاسكان :

اتسمت سياسات الاسكان بعدم الاتزان ، ويتمثل ذلك فيما يلى :

– القصور الكبير فى عدد وحدات اسكان محدودى الدخل المتاحة إما تاجيرا أو تمليكا ، مع زيادة مفرطة فى عدد الوحدات المخصصة للاسكان المتوسط والاسكان فوق المتوسط والاسكان الفاخر .

– يبلغ متوسط ثمن الوحدة السكنية فى مصر من سبع الى عشر مرات متوسط دخل الاسرة فى العام . ومن المفروض أن يتراوح هذا الثمن بين ثلاثة ونصف الى خمسة أضعاف دخل الاسرة .

وبينما تبلغ أسعار التمليك معدلا أكبر من المعدل المقبول ، الا أن القيمة الايجارية من ناحية أخرى تقل عن المعدل الطبيعى ، اذ تبلغ من ٧,٥ – ١٠ ٪ من الدخل السنوى للاسرة ، بينما يجب أن تتراوح بين ١٥ – ٢٥ ٪ من هذا الدخل ، وذلك نظرا لتجميدها حسب قوانين الاسكان الحالية . أى أن هناك زيادة فى قيمة التمليك يقابلها انخفاض فى قيمة التأجير عن المعدلات الطبيعية المقبولة .

– إحجام البنوك والمؤسسات المالية عن الدخول فى مجال الاسكان ، اذ تبلغ نسبة ما يصرف على الاسكان من مجموع المدخرات بالبنوك حوالى ١٪ ، بينما تبلغ هذه النسبة فى بعض الدول الاخرى ٢٠٪ . ولا يمكن وضع حل لمشكلة الاسكان بأنواعه المختلفة – بما فى ذلك اسكان محدودى الدخل – بدون مساهمة فعالة من البنوك والمؤسسات المالية . لذلك فانه من الواجب اتخاذ كافة الاجراءات الاقتصادية والتشريعية والادارية لتيسير الاقراض فى مجال الاسكان . وتمثل هذه الخطوة أساسا فى وضع سياسة اسكانية رشيدة .

– أن الاتجاه الغالب فى مشروعات الاسكان – فى السنوات الأخيرة – كان نحو التمليك وليس التأجير ، وذلك لأسباب عديدة أهمها : عدم الاستقرار الاقتصادى ، ورغبة المستثمر فى سرعة استعادة رأس المال مع هامش ربح كبير (بلغ فى بعض الاحيان ٣٥٪ سنويا) ، والهروب من القوانين المقيدة للايجارات التى سُنت لصالح المستأجر على حساب المالك . وعند استقرار الاوضاع اقتصاديا واجتماعيا تبلغ نسبة الوحدات المؤجرة ٥٥ ٪ ، ووحدات التمليك ٤٥٪ ، وذلك حسب تقدير خبراء البنك الدولى لمجتمعات العالم الثالث .

تحرير القيمة الايجارية :

لاشك أن الغاء القوانين الاستثنائية التى قيدت القيمة الايجارية – وسمحت بانتقال الوحدة بايجارها الثابت من جيل الى آخر – يعتبر

الخطوة الأولى نحو وضع سياسة اسكانية رشيدة . وسوف يشمل تحرير القيمة الايجارية ما يلى :

- المبانى التى تنشأ مستقبلا .
- الوحدات السكنية التى لم تؤجر أو تملك بعد .
- الاماكن الحالية غير المستخدمة لأغراض السكنى .
- الوحدات السكنية الخاضعة لقوانين تحديد القيمة الايجارية .

وسيحتاج تحرير القيمة الايجارية للوحدات السكنية المؤجرة حاليا الى فترة انتقال مناسبة ، تزداد فيها القيمة الايجارية تدريجيا الى أن تترك لقانون العرض والطلب بعد انقضاء هذه الفترة . وقد يكون من الضرورى اجتماعيا استمرار بعض السكان فى وحداتهم السكنية بايجار أقل من الايجار الفعلى وذلك نظرا لظروف خاصة . ولذلك فإن من الواجب - عند التعرض لتحرير العلاقة بين المالك والمستأجر بالنسبة للايجارات القديمة - وضع الضوابط التى تضمن بقاء هؤلاء السكان فى وحداتهم مع تعويض ملائم للملاك من صندوق الاسكان الاجتماعى مثلا .

وسوف يؤدى تحرير القيمة الايجارية الى عدم استقرارها وقتا ليس بالقصير ، حتى تستقر هذه القيمة فى مستواها الواقعى الطبيعى .

ومن المؤكد أن الفجوة الحالية بين تكلفة الوحدة السكنية وقدرة محدودى الدخل على الايجار أو التمليك سوف تبقى ، بل يمكن أن تزداد ، ولذلك ينبغى حماية هذه الشريحة الاجتماعية الهامة ، وخلق نظام مالى وادارى تدعمه الدولة لتمكينها من الحصول على مأوى لها .

وقد أخذت أغلب الدول بنظم مختلفة لدعم اسكان محدودى الدخل ؛ تتوقف على التركيب الاجتماعى والمستوى الاقتصادى للمجتمع .

المبادىء الأساسية لسياسة إسكان محدودى الدخل :

دور الحكومة فى توفير الاسكان :

قامت الحكومة والأجهزة الرسمية للدولة خلال السبعينات والثمانينات والنصف الأول من التسعينات بتنفيذ العديد من مشروعات الاسكان ، وكانت فى مجموعها اسكانا متوسطا . وقد استنفدت هذه المشروعات جزءا كبيرا من الميزانية العامة خلال هذه الفترة ، سواء كانت فى صورة رأس مال مستثمر أو فى صورة دعم . كما أن نسبة كبيرة من هذه المشروعات تم تمويلها بقروض بنكية من بنك الاستثمار القومى أو بنك التعمير والاسكان . ومازالت هذه القروض وفوائدها المتراكمة تمثل عبئاً مالياً على الأجهزة والمؤسسات التى قامت بتنفيذ هذه المشروعات .

ونظرا لأن ادارة هذه المشروعات لم تكن دائما بالكفاءة المطلوبة ، فان عدداً كبيراً من الوحدات السكنية بها ظلت شاغرة ، إما لعدم توصيل المرافق اليها أو لارتفاع تكلفتها - مما جعلها فى غير متناول الشريحة الدنيا أو الوسطى من المجتمع . كما أن تنفيذ هذه المشروعات ليس على مستوى عال من النواحى الفنية ، ولذلك فان العائد الاقتصادى والاجتماعى من هذه المشروعات لا يتناسب مع الأعباء التى تحملتها الدولة فى سبيل انشائها . وهذه النتيجة ليست مقصورة على التجربة المصرية فقط ، بل تمتد الى كافة دول العالم الثالث .

ومن ثم أصبح هناك اقتناع متزايد بين العديد من هذه الدول بأن الحكومات لاتستطيع الاستمرار فى القيام بتنفيذ مشروعات الاسكان ، وأن هذه المسئولية يجب أن تترك للقطاع الخاص على أن يقتصر دور الحكومة على « التمكين » ويتمثل فى الابتعاد عن بناء المشروعات السكنية وتمويلها وصيانتها وادارتها ، والاتجاه نحو تنشيط سوق الاسكان ليكون قادرا على تلبية احتياجات المجتمع بشرائحه المختلفة .

ويتلخص دور الحكومة فى مجال الاسكان فيما يلى :

– الحفاظ على حرية التعامل فى سوق الاسكان ، وتسهيل استبدال شاغلى الوحدات بوحدات أخرى حسب التغير فى ظروفهم المعيشية والاجتماعية . وكذلك تبسيط الاجراءات الرسمية لتسجيل الأراضى والمبانى السكنية .

– العمل على ربط قطاع الاسكان بقطاع البنوك والمؤسسات التمويلية وفتح القنوات فيما بينها ، وتمكين الشرائح الاجتماعية – بما فى ذلك محدودو الدخل – من الاستفادة من الخدمات البنكية من ادخار واقراض ، أى يجب اتخاذ الاجراءات التشريعية والاقتصادية لادخال البنوك فى مجال الاسكان ، إذ تحد القوانين الحالية من دخول البنوك بأنواعها المختلفة فى هذا المجال . وتمثل هذه الخطوة حجر الزاوية فى وضع سياسة اسكانية سليمة .

– العمل على ترشيد الدعم وتوجيهه الاتجاه الصحيح ، وأن يكون حجم الدعم فى الحدود المتاحة ويكون واضحا ومحددا ، ويمنح مباشرة لمستحقيه .

– وضع سياسة ثابتة لاستخدامات الأراضى ، وتحديد المواقع المخصصة للاسكان بأنواعه المختلفة على المخططات الحضرية التفصيلية للمدن – بما يحقق احتياجات المجتمع الحضرى فى هذا المجال ، مع مد هذه المواقع بالمرافق والخدمات من طرق وشبكات مياه وصرف صحى وكهرباء .

– العمل على تطوير شركات قطاع التشييد الخاص والعام وتحديثها ، وخلق روح المنافسة بينها لتقديم مستوى أعلى من التنفيذ ، وبتكلفة أقل . وكذلك تشجيع صناعات مواد البناء ووضع الضوابط لمنع الاحتكار ، واستحداث نظام لضبط الجودة للارتقاء فنيا بمنتجاتها .

– دعم البحث العلمى فى مجالات الاسكان التخطيطية والتصميمية والاجتماعية والاقتصادية ، وفى تطوير مواد ونظم البناء الملائمة لأنواع الاسكان المختلفة .

– اعطاء الأقاليم والمحافظات والمدن سلطات أوسع للاشراف على الاسكان داخل حدودها ، وعلى محاور الامتدادات العمرانية بها فى مراحله المختلفة من تخطيط وتنفيذ وتمويل . على أن يقتصر دور الحكومة على وضع السياسات العامة ومعدلات الأداء ، والاشراف على مراكز البحوث والمعلومات .

ترشيد الدعم :

كانت سياسة الدعم – فى الماضى – تتجه نحو دعم مواد البناء ودعم الوحدات السكنية باتاحة قروض ميسرة لانشائها . وقد انتهت هذه السياسة بالعديد من النتائج السلبية ، يخلص أهمها فيما يلى :

– يذهب الدعم فى أحيان كثيرة الى غير مستحقيه من شرائح محدودى الدخل . إذ غالبا ما يصل الى شرائح اجتماعية أحسن حالا ، ويتسم عموما بسوء التوزيع ، مما يؤدى الى نتائج عكسية .

– دعم مشروعات الاسكان أدى الى استفادة عدد قليل منه على حساب العدد الأكبر والأكثر استحقاقا .

– يمثل الدعم ، فى تلك الصورة ، بنداً رئيسياً من بنود المصروفات العامة ، وتتزايد قيمته عاما بعد عام ، مما يؤدى إلى عجز فى الميزانية وزيادة فى معدل التضخم . أى أن الدعم يمثل فى حقيقة الأمر عبئا على الحكومة بدون فائدة حقيقية للمحتاجين اليه .

ويمكن القول بأن تثبيت قيمة الايجارات كان نوعا من الدعم الخاطىء ، وأدى الى تعثر سوق الاسكان ، ولم يساعد على توفير الوحدات السكنية بالأعداد المطلوبة ، كما أدى الى العديد من المشاكل الاخرى الاقتصادية والاجتماعية . ولذلك فان وضع سياسة جديدة للدعم اصبح أمراً ملحاً . ويجب أن تشتمل هذه السياسة على ما يأتى :

– توجيه الدعم الى الطبقات المستحقة له وهى الأسر

محدودة الدخل ، دون أن يتحول - بطريقة أو بأخرى - الى طبقات أيسر حالا .

- التركيز على دعم السكان وليس على دعم الوحدات السكنية ضمانا لوصوله الى مستحقيه .

- يستمر دعم الساكن لمدة محدودة وهى المدة المقدرة لزيادة دخله والتى تنتهى معها حاجته الى الدعم .

- يقدم الدعم إما كمنحة نقدية أو أن يسمح بتسهيلات نقدية لفترات زمنية محددة للحصول على المسكن الملائم .

- أن يكون الدعم واضحاً ومحدداً ولا يشتمل على الدعم غير المباشر أو المستتر مثل دعم مواد البناء .

- ألا يكون الدعم عن طريق الموازنة العامة ، بل عن طريق صناديق اسكان بالمحافظات التى لها مواردها الخاصة ، ويقدر حجم الدعم حسب الموارد المتاحة لهذه الصناديق .

- أن يستخدم الدعم كأداة - مع غيرها من الأدوات - لدفع الاقتصاد الكلى للدوران فى الاتجاه الايجابى .

علاقة سياسة الاسكان بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية :

ان علاقة الاسكان بالاقتصاد القومى العام علاقة وثيقة ، ويؤثر فيه تاثيراً كبيراً ، إما سلبا أو ايجابا .

وتتمثل هذه العلاقة فى دول العالم الثالث فى الحقائق الآتية :

- يتراوح الاستثمار فى قطاع الاسكان ما بين ٢ - ٨ ٪ من الناتج الاجمالى . كما أن الاستثمار فى الخدمات المكملة للاسكان يتراوح بين ٥ - ١٠ ٪ ؛ أى أن النسبة الكلية للاستثمار فى الاسكان وفى المجالات التابعة له تتراوح بين ٧٪ - ١٨ ٪ من الناتج القومى الاجمالى .

- يعتبر الاسكان من الأصول الرأسمالية الهامة ، اذ يتراوح ما بين ١٠ - ٣٠ ٪ من رأس المال الثابت ، كما يمثل ما بين ٢٠ - ٥٠ ٪ من اجمالى الثروة المولد فى غالبية الدول النامية .

- يعتبر الاسكان من أهم الدوافع التى تشجع الأسر على الادخار ، ويؤثر بشكل كبير على الانفاق الخاص بالأسر ، وعلى التضخم وحجم التمويل والتشغيل وميزان المدفوعات ، كما يؤثر أيضاً على ميزانية الدولة من خلال الضرائب والاعانات .

- يؤدى قطاع الاسكان دوراً هاماً فى الاقتصاد القومى بتوفيره المأوى الملائم والآمن للسكان ، كما انه من ناحية أخرى له دور هام كقطاع انتاجى من خلال مساهماته المختلفة فى صناعات مواد البناء والتشييد .

- أشارت دراسة للبنك الدولى إلى أن كل دولار يستثمر فى قطاع الاسكان ينتج عنه دولاران اضافيان فى أنشطة اقتصادية أخرى ، وتمثل نسبة العمالة فى قطاع الاسكان ١ - ٣ ٪ من مجموع القوى العاملة . ومن ثم فإن كل فرصة عمل جديدة فى هذا القطاع ينتج عنها بالضرورة فرصتا عمل فى قطاعات انتاجية وخدمية أخرى .

نخلص من ذلك الى أن قطاع الأسكان هو قطاع اقتصادى انتاجى ؛ يساهم بدور فعال فى توليد جزء كبير من الدخل وتوظيف العمالة وزيادة الاستثمار ، سواء عن طريق بناء وحدات سكنية أو الاستثمار فى قطاع الصناعة عن طريق بناء العديد من المصانع لانتاج مستلزمات البناء والتشييد ، وهذا ما يسمى بآلية الدفع الى الامام والدفع الى الخلف فى المشروعات التى يعتمد عليها الاقتصاد القومى فى دفع عملية التنمية الاقتصادية الشاملة - خاصة فى مراحلها الأولى . أى أن قطاع الاسكان - كقطاع انتاجى - يدفع التنمية

الاقتصادية الى الأمام من خلال تقديم المنتجات النهائية وهى الوحدات السكنية ، مستخدما وسائل انتاج مختلفة من استثمارات وعمالة ومستهلكا لمواد البناء والتشييد ، بالاضافة الى الدخل المتولد من هذا القطاع .

ونظرا لحاجة قطاع الاسكان الى مواد بناء وتركيبات صحية وكهربائية وميكانيكية ، فان ذلك يدفع ويشجع على اقامة وحدات صناعية لانتاج هذه المواد والتركيبات ، وبالتالى يدفع قطاع الاسكان الى التوسع فى مشروعات انتاجية من خلال آلية الدفع الى الخلف مؤديا إلى زيادة الاستثمارات والتوظف والدخل .

ويؤدى هذا المفهوم لدور الاسكان الى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية هامة ، يخلص أهمها فيما يأتى :

- خلق سوق كبيرة للعمالة وزيادة فى معدلات الدخول .

- المساهمة فى تكوين مدخرات كبيرة يمكن استخدامها فى المجالات الانتاجية مما يؤدى فى النهاية الى زيادة استثمارية .

- تحقيق زيادة متراكمة فى الثروة القومية .

- المساهمة فى تخفيض معدلات التضخم والعجز فى الميزانية العامة .

- العمل على تحقيق الحراك الاجتماعى والانتقال السكانى من مجتمعات مزدحمة الى تجمعات عمرانية جديدة .

أى أنه يجب أن تكون سياسة الاسكان - بما فيها إسكان محدودى الدخل - عاملا ايجابيا فى التنمية الاقتصادية القومية ، ولا تكون استنفادا للاقتصاد وعبئا عليه .

مبادىء أساسية :

مما سبق يتضح أنه عند وضع خطوط عريضة لسياسة اسكان محدودى الدخل يجب أن تؤخذ المبادىء الاساسية الآتية فى الاعتبار :

- يوجه الدعم الى الساكن وليس الى المسكن .

- دور الحكومة ليس فى بناء وحدات سكنية لتلبية احتياجات محدودى الدخل ، ولكن فى تمكين الاجهزة الادارية والمؤسسات المالية المعنية والقطاع الخاص من توفير الاسكان اللازم لمحدودى الدخل .

- الاتجاه نحو التأجير كأسلوب أكثر مناسبة للعلاقة بين المالك ومستخدم الوحدة .

- أن تكون سياسة اسكان محدودى الدخل عاملا ايجابيا فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

عناصر سياسة إسكان محدودى الدخل :

أ) تحديد الشريحة الاجتماعية المستهدفة باسكان محدودى الدخل وتحديد حجم الطلب على هذا الاسكان :

تعرف الاسر محدودة الدخل من الناحية الاقتصادية بأنها الأسر الفقيرة التى تعيش عند حد الكفاف . ويجب على الدولة معاونتها بقدر الامكان - فى مرحلة من مراحل حياتها - على توفير احتياجاتها الأساسية . وهناك أكثر من وسيلة لتحديد الأسر محدودة الدخل وبالتالى تحديد الشريحة الاجتماعية المستهدفة باسكان محدودى الدخل ، ولكن أقربها الى الواقع هى الأسر التى تقع دخولها دون خط الفقر .

ويعتبر خط الفقر هو الحد الأدنى من الدخل الذى يجب توفيره لكى تحصل الأسر - ومن ثم الأفراد - على احتياجاتهم

الضرورية من الغذاء والكساء والمأوى والمستلزمات الأخرى للعيش عند أدنى المستويات . ويفصل هذا الخط بين الفقراء الذين يقعون عنده أو أسفله ، وبين الفقراء الذين يقعون فوقه . ويسمى هذا التعريف : منهج الاحتياجات الأساسية أو الضرورية . وهناك أكثر من تعريف لخط الفقر ، ولكن التعريف المستخدم هنا هو الأكثر مناسبة لدراسة اسكان محدودى الدخل .

ويجب تدخل الدولة لمعاونة الشريحة الاجتماعية دون خط الفقر لحمايتها من الآثار السلبية المتشعبة التى قد تعكسها محدودية دخولها على حياة أفرادها الاجتماعية والصحية والنفسية والأمنية . والدعم الذى يقدم لهذه الأسر محدود الغاية اذا ماقورن بالأثر الاقتصادى والاجتماعى الذى يعود على المجتمع اذا ماتركت هذه الأسر وشأنها بدون رعاية كافية .

وقد تم تحديد خط الفقر فى الدراسة التى قام بها منتدى العالم الثالث بتكليف من هيئة اليونيسف التابعة للأمم المتحدة تحت عنوان (الفقر وتوزيع الدخل فى مصر - يونيه ١٩٩٤) ، واستخدمت منهج الاحتياجات الأساسية لقياس حد الفقر ، وهى أحدث دراسة فى هذا المجال . وأوضحت هذه الدراسة أنه تم تحديد متوسط دخل الفرد عند خط الفقر فى القطاع الحضرى ب ٨٢٥,٢ جنيه فى العام باستخدام شرائح الدخل المختلفة الواردة فى البحث بالعينة للجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء عام ٩٠ -١٩٩١ (جدول رقم ٩) . وعلى اعتبار أن الاسرة فى الحضر تتكون من ٤,٦ فرد فيكون دخل خط الفقر للأسرة ٣٧٩٥,٩٢ جنيه فى العام ، أى ٣١٦,٣٢ جنيه فى الشهر . وتبلغ نسبة الأسر محدودة الدخل ودون حد الفقر ٣٧,٥٤ ٪ من مجموع أسر الحضر ، وتزيد هذه النسبة على ذلك فى الريف .

وفيما يلى جدولان يوضحان دخول هذه الأسر ، ونسبة ما يمكن أن تخصصه من هذه الدخول للاسكان كقسط ايجار أو تمليك فى كل شريحة منها .

جدول رقم (١)

الشرائح الاجتماعية للأسر دون خط الفقر وبيان الدخول وعدد الأسر وحجم الأسر ونسبة الأسر لاجمالى الأسر لكل شريحة من هذه الشرائح

الشرائح الاجتماعية	بيان الدخول بالجنيه	متوسط الدخول بالجنيه	اجمالى الاسر بالالف فى الحضر	حجم الاسرة	نسبة الاسر لاجمالى الاسر فى الحضر	النسبة المعدلة (من العدد الاجمالى لمحدودى الدخل)
الشريحة الاولى	أقل من ١٥٠٠	١٠٦٠,٤٥	٢١١,٨	٣,١	٤,٤٢	١١,٧٧
الشريحة الثانية	١٥٠٠-٢٠٠٠	١٧٦٠,٨٤	٢٠٤,٢	٣,٩	٤,٢٦	١١,٣٥
الشريحة الثالثة	٢٠٠٠-٢٥٠٠	٢٢٦٠,٠٧	٣٢٠,٩	٤,٥	٦,٦٩	١٧,٨٢
الشريحة الرابعة	٢٥٠٠-٢٨٠٠	٢١٨٤,٨٢	١٠٦٣,٥٤	٥,٢	٢٢,١٧	٥٩,٠٦
			١٨٠٠,٥٤		٣٧,٥٤ ٪	١٠٠ ٪

جدول رقم (٢)

الشرائح الاجتماعية للأسر دون خط الفقر ونسبة مايمكن أن يخصص للاسكان سنويا وشهريا

الشرائح الاجتماعية	بيان الدخول بالجنيه	متوسط الدخل بالجنيه	نسبه مايخصص للاسكان	المخصص للاسكان سنويا	المخصص للاسكان شهريا
الشريحة الاولى	أقل من ١٥٠٠	١٠٦٠,٤٥	٪١٦	١٦٩,٦٧	١٤,١٤
الشريحة الثانية	١٥٠٠-٢٠٠٠	١٧٦٠,٨٤	٪١٧	٢٩٩,٣٤	٢٤,٩٤
الشريحة الثالثة	٢٠٠٠-٢٥٠٠	٢٢٦٠,٠٧	٪١٨	٤٠٦,٨١	٣٣,٩٠
الشريحة الرابعة	٢٥٠٠-٢٨٠٠	٣١٨٤,٨٢	٪٢٠	٦٣٦,٩٦	٥٣,٠٨

وبعد هذا التعريف للشريحة الاجتماعية بدرجاتها المختلفة المستهدفة باسكان محدودى الدخل وتحديد أعدادها ونسبتها الى مجموع أسر الحضر ودخولها ونسبة ما يمكن أن نخصصه للإسكان حسب امكاناتها فيجب أن يتجه الدعم (أى التمكين) اليها وحدها دون غيرها . وفى اطار هذه الشريحة توجد ثلاث مجموعات رئيسية :

- الأسر المكونة حديثا .

- الأسر التى اضطرت الى ترك وحداتها بقرارات ادارية نتيجة للتقادم والاحلال .

- الأسر التى تقطن فى اسكان هامشى والتى تقيم فى حجرة واحدة وكذلك تقطن المقابر .

وإذا كان من المتفق عليه أن الدعم يجب أن يغطى الاحتياجات السكنية للشريحة الاجتماعية محدودة الدخل كلها بمجموعاتها المتعددة وبدرجاتها المختلفة ، الا أن ذلك لايمكن أن يتحقق عمليا الا فى ظل تقدم اقتصادى كبير وتنمية عالية ؛ توفر فائضا يكفى لسد كل احتياجات هذه الشريحة . وأما فى ظل الظروف التى يمر بها حاليا الاقتصاد القومى فى تحوله من اقتصاد شمولى الى اقتصاد حر ، وماتتج عن ذلك من انخفاض فى معدل التنمية أثناء فترة الانتقال - فانه يلزم وضع أولويات لدعم الاسكان وتوجيهه الى الفئات الاكثر حاجة اليه ، ثم توسيع دائرته تدريجيا من الزيادة فى معدل التنمية حتى يغطى فى مراحل لاحقة احتياجات كافة قطاعات الشريحة محدودة الدخل .

ولا شك أن أشد الفئات حاجة الى الاسكان هى الأسر المكونة حديثا ، لأن هذه المجموعة تمثل أهم شرائح المجتمع انتاجية وديناميكية واستجابة لمتطلبات التنمية ، واستقرارها السكنى ضرورة للتنمية فى المقام الأول ، كما أن استقرارها الاجتماعى يمتد أثره الى المجتمع كله . وتأتى كأولوية ملحة أيضا الأسر محدودة الدخل ، والتى قد تضطر الى ترك وحداتها السكنية بقرارات ادارية نتيجة لتقادم مبانى هذه الوحدات وتصدعها وضرورة اخلائها . اذ ان هذه الاسر بعد استقرارها لسنوات طويلة تجد نفسها فجاة بدون مأوى ، ومن الواجب الاجتماعى معاونة هذه الأسر بصورة عاجلة فى ايجاد المأوى الملائم لهم .

أما القاطنون فى الاسكان الهامشى وفى الغرفة الواحدة وفى المقابر ، فانه لايمكن تجاهل مشكلتهم أو التغاضى عن البيئة العمرانية المتردية التى يعيشون فيها ، الا أن هذه المشكلة نظرا لضخامتها لا يمكن حلها الا على المدى البعيد ، ومن خلال خطط طويلة الأجل ، وبعد توفير الإمكانات اللازمة لذلك ، ومن ثم لايكفى مواجهتها مواجهة جزئية . ومن المؤكد ان توفير اسكان للأسر الحديثة بهذه الشريحة سيؤدى الى تخفيف حدة مشكلة الاسكان التى تعيشها .

وفيما يلى بيان تفصيلى لكل فئة من هذه الفئات الثلاث : الأسر المكونة حديثا ، وأسر الاحلال ، وأسر الاسكان الهامشى .

- الأسر المكونة حديثا : يقدر عدد عقود الزواج عام ١٩٩٥ بـ ٦٦٣٤٣٣ (حسب تقدير الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء) ، منها ٤٠ ٪ فى الحضر أى ٢٦٥٣٧٣ عقد . ويمكن بقدر مقبول من التقريب اعتبار هذا الرقم يمثل عدد الأسر الحديثة بالحضر . ولما كان متوسط عدد أفراد الأسر الجديدة ٣ فان خط الفقر بالنسبة لدخول هذه الأسر ينخفض الى ٢٤٧٥,٦ جنيه سنويا ، بينما خط الفقر فى الأسر عامة ٣٧٩٥,٩٢ جنيه كما سبق ذكره .

ويصعب على وجه التحديد معرفة نسبة عدد الأسر تحت خط الفقر شبيهة بالدراسة التى أجريت على الأسر بصفة عامة (جدول رقم ٩) .

ولكن لما كان متوسط عدد أفراد الأسرة المكونة حديثا أقل من متوسط عدد أفراد الأسرة القديمة ، وخط الفقر فيها أقل من الخط

العام ، وعدد الأفراد ذوى الدخول فيها أكثر من غيرها - فإن كل ذلك يشير إلى أن نسبة عدد الأسر تحت خط الفقر فى فئة الأسر المكونة حديثا يجب أن يكون أقل من النسبة فى الأسر العادية والتى تبلغ ٣٧,٥٧ ٪ كما سبق توضيحه .

ونظرا لغياب دراسة احصائية دقيقة فقد أخذت حالات اسكان الزواج الحديث بمحافظة القاهرة فى السنوات الأخيرة " كدراسة حالة " وقد أعطت هذه الدراسة الواقعية مؤشرا عاما بان نسبة عدد الأسر تحت خط الفقر تبلغ ٢٢ ٪ تقريبا من مجموع الأسر المكونة حديثا . ولو أخذت هذه النسبة الفرضية أساسا مقبولا فإن عدد الأسر التى يجب أن يتجه اليها الدعم فى هذه الفئة فى الحضر تبلغ حوالى ٦٠٠٠٠ أسرة فى العام الواحد .

- أسر الاحلال : قدرت وزارة الاسكان والمرافق أن عدد الوحدات المطلوب اقامتها سنويا بدلا من الوحدات التى يجب هدمها للتقادم أو لأسباب أخرى يبلغ ٥٥٣٩٠ وحدة . وعلى ذلك تصل نسبة عدد الوحدات المطلوبة لمحدودى الدخل الى ٣٧,٥٧ ٪ من هذا العدد ، أى حوالى ٢١٠٠٠ وحدة فى العام الواحد .

- أسر الاسكان الهامشى : يبلغ عدد الأسر القاطنة فى الاسكان الهامشى ٦١٧٣٢ أسرة ، وفى الغرف المستعملة ٦٧٣٥١٧ أسرة ، وفى السكن المشترك (اشتراك السكن والعمل فى وحدة واحدة) ١٣٠٢٩ أسرة ، بمجموع قدره ٧٤٨٢٧٨ أسرة - وذلك حسب تعداد ١٩٨٦ ، ويقيم غالبية سكان هذا النوع من السكن تحت خط الفقر . ولكن نظرا للظروف الاقتصادية التى تمر بها مصر فى الوقت الحالى وفى المستقبل المنظور ، فان حل هذه المشكلة سوف يأخذ وقتا غير قصير . ويجب أن يتجه الجهد حاليا نحو وقف انتشار هذا الاسكان قبل البدء فى العمل على انحساره ، ولذلك فان الرأى يتجه الى ضرورة توفير اسكان مدعم بنسبة محدودة من سكان الاسكان الهامشى تبلغ ٥ ٪ فى السنوات الاولى أى ٣٨٠٠٠ أسرة ، ثم تزداد النسبة الى ١٠٪ مع الزيادة فى معدل التنمية . مع اعطاء هذا الاسكان أولوية ثانية .

وبذلك يصير المجموع الكلى للوحدات السكنية اللازمة لمحدودى الدخل والواجب دعمها ١٢٠٠٠٠ وحدة سنويا ، منها ٨١٠٠٠ للأسر الجديدة وأسر الاحلال كأولوية أولى ، و٣٨٠٠٠ لأسر الاسكان الهامشى كأولوية ثانية .

ب) الوحدات السكنية الملائمة لاسكان محدودى الدخل :

تتراوح مساحات الوحدات الملائمة للشريحة الاجتماعية محدودة الدخل بين ٣٥ - ٦٠ مترا مسطحا ، ومثل هذه الوحدات تحقق الاحتياجات الاسكانية للأسر محدودة الدخل بأحجامها المختلفة والتى تتراوح بين فردين وسبعة أفراد ، ويخص الفرد فى هذه الوحدات ١١ - ١٢ مترا مسطحا كحد أدنى ، وتحقق هذه المساحة للفرد احتياجاته الأساسية للسكن ، ويستطيع أن يمارس فيها كافه نشاطاته الحياتية ، كما أنها تعتبر مناسبة فى المراحل الأولى للتنمية .

وفيما يلى بيان هذه الوحدات وتكلفتها وقيمتها الايجارية وأحجام الأسر التى يمكن أن تشغلها ، حيث حسبت تكلفة المتر المسطح بمبلغ ٣٥٠ جنيها شاملا الارض والمرافق الداخلية ، كما حسبت القيمة الايجارية السنوية على أساس أنها تمثل ٨ ٪ من التكلفة الفعلية . وهذه النسبة تعتبر أقل من التى يمكن ان يحصل عليها المستثمر إذا استغل رأس ماله كوديعة بنكية . ولكن نظرا لان الاستثمار العقارى يعتبر أقل الاستثمارات عرضة للمخاطر ، كما أن رأس المال يحتفظ بقيمته الحقيقية - خصوصا فى ظل

اقتصاد السوق الحر – فان نسبة الثمانية فى المائة كقيمة ايجارية تعتبر نسبة مقبولة للملاك المستثمرين فى سوق الإسكان . ومن المنتظر أن تصل القيمة الايجارية الى هذه النسبة عند تحرير العلاقة بين المالك والمستأجر وترك قانون العرض والطلب يحدد هذه القيمة .

النموذج الاول (ملحق ١) : وحدات مساحة كل منها ٣٥ م٢ :

تشتمل الوحدة على مدخل وغرفتين وحمام ومطبخ تسع الوحدة من فرد الى ثلاثة أفراد :

التكلفة = ١٢٢٥٠ جنيه

القيمة الايجارية السنوية = ٩٨٠ جنيه

قيمة الايجار الشهرى = ٨١,٦٠ جنيه

النموذج الثانى (ملحق ٢) : وحدات مساحة كل منها ٤٠ م٢ :

تشتمل الوحدة على صالة وغرفتين وحمام ومطبخ ، وتسع من فردين الى أربعة أفراد :

التكلفة = ١٤٠٠٠ جنيه

القيمة الايجارية السنوية = ١١٢٠ جنيه

قيمة الايجار الشهرى = ٩٣,٣٠ جنيه

النموذج الثالث (ملحق ٣) : وحدات مساحة كل منها ٥٠ م٢ :

تشتمل الوحدة على صالة وثلاث غرف وحمام ومطبخ ، وتسع من ثلاثة الى خمسة أفراد :

التكلفة = ١٧٥٠٠ جنيه

القيمة الايجارية السنوية = ١٤٠٠ جنيه

قيمة الايجار الشهرى = ١١٦,٦٠ جنيه

النموذج الرابع (ملحق ٤) : وحدات مساحة كل منها ٦٠ م٢ :

تشتمل الوحدة على صالة وثلاث غرف وحمام ومطبخ ، وتسع من أربعة الى سبعة أفراد :

التكلفة = ٢١٠٠٠ جنيه

القيمة الايجارية السنوية = ١٦٨٠ جنيه

قيمة الايجار الشهرى = ١٤٠,٦٠ جنيه

وتجدر الاشارة الى أن هذه المساحات لاتشتمل على مساحات الخدمات المشتركة ، كما أن قيمة تكلفة المتر هى قيمة تقديرية ومتغيرة .

واذا ما أتيحت هذه الوحدات للتمليك بفرض دفع ٢٥ ٪ من قيمتها كمقدم والباقى يقسط على ٣٠ عاما بفائدة قدرها ١٠ ٪ ، فان الاقساط السنوية والشهرية لهذه النماذج تكون كالاتى :

النموذج الأول : وحدات مساحة كل منها ٣٥ م٢ :

القسط السنوى = ٩٧٤,٦٠ جنيه

القسط الشهرى = ٨١,٢٢ جنيه

النموذج الثانى : وحدات مساحة كل منها ٤٠ م٢ :

القسط السنوى = ١١١٣,٨٣ جنيه

القسط الشهرى = ٩٢,٨٢ جنيها

النموذج الثالث : وحدات مساحة كل منها ٥٠ م٢ :

القسط السنوى = ١٣٩٢,٢٨ جنيه

القسط الشهرى = ١١٦,٠٢ جنيه

النموذج الرابع : وحدات مساحة كل منها ٦٠ م٢ :

القسط السنوى = ١٦٧٠,٧٤ جنيه

القسط الشهرى = ١٣٩,٢٣ جنيه

ومن الملاحظ أن هناك تطابقا كبيرا بين القيمة الايجارية وقسط التمليك فى كل من نماذج الوحدات الأربع .

جـ) التمويل والدعم :

بعد تحديد الشريحة الاجتماعية محدودة الدخل واحتياجاتها من الوحدات السكنية وقدرتها على الايجار أو التمليك ، وبعد تحديد تكلفة الوحدات السكنية والقيمة الايجارية الحقيقية لها حسب متطلبات السوق ، تتضح الفجوة بين قدرات محدودى الدخل والقيمة الايجارية الفعلية للوحدات السكنية الملائمة ، كما تتضح قيمة الدعم المطلوبة ايجارا أو تمليكا .

وهناك ثلاث طرق لدعم الساكن وتمكينه من الحصول على الوحدة الملائمة له وهى :

- **دعم الايجار :** ويتمثل فى منح العائلة محدودة الدخل الفرق بين قدرتها على الايجار وبين الايجار الفعلى للوحدة الملائمة ، وقد أوضحت الدراسات المبدئية أن هذا الفرق يتراوح بين ٦٨ جنيها و ٨٨ جنيها شهريا لكل من نماذج الاسكان الاربعة السابق ذكرها (جدول رقم ٣) ويقل الدعم سنويا بمقدار ١٠٪ حتى ينتهى بعد عشر سنوات ، وهى - تقريبا - نفس النسبة فى الزيادة فى دخل الأسرة السنوى .

- **دعم التمليك :** ويتمثل فى منح الساكن الفرق بين مايستطيع أن يخصصه شهريا وبين القسط الشهرى الواجب السداد عن القرض الذى يقدمه البنك للساكن بفائدة ١٠٪ ومدته ٣٠ عاما لكى يتمكن الساكن من تملك وحدة سكنية بعد أن يدفع مقدماً يبلغ ٢٥٪ من قيمتها ، ويتراوح الدعم بين ٦٧ جنيها و ٨٦ جنيها شهريا ، تقل قيمته بنسبة ١٠ ٪ سنويا كما هو الحال فى دعم الايجار. ومن الجدير بالملاحظة أن قيمة الدعم فى حالة التمليك تكاد تتساوى مع قيمة الدعم فى حالة الايجار ، وبالتالى فإن اختيار الساكن لاستئجار أو لتملك وحدته السكنية لايؤثر على قيمة الدعم الذى سيمنح له (جدول رقم ٤) .

- **الدعم عن طريق الادخار :** يقوم الساكن بايداع النسبة المخصصة للاسكان من دخله فى أحد البنوك كمدخرات اسكانية لمدة معينة ولتكن سبع سنوات مثلا ، يمنح فى نهاية المدة مبلغا كدعم اسكانى له يضاف الى مدخراته ، ويكون مجموع هذا المبلغ مع المدخرات هو مقدم ثمن لشراء وحدة سكنية ملائمة لدخله وتتوفر فيها شروط الوحدات المدعمة ، ويقترض المنتفع باقى الثمن من البنك ثم يقوم بسداد القرض على أقساط لمدة ٣٠ عاما وبالفائدة التى تتعامل بها البنوك فيما بينها .

وتتحدد قيمة الدعم بأكثر من طريقة ، أكثرها شيوعا : أن تكون أحد مضاعفات قيمة المدخرات بنسب متدرجة حسب دخل الأسرة . وقد أوضحت دراسة البنك الدولى Housing Enabling Market to Work أن هذه الطريقة قد برهنت على فاعليتها فى أكثر من دولة نامية .

ومن المتوقع ألا تقوم الحكومة مستقبلا بتوفير الوحدات السكنية المطلوبة لاسكان محدودى الدخل ، بل يقوم بتوفيرها القطاع الخاص كأفراد أو مؤسسات أو جمعيات أو شركات ، كما أنه ليس من المتوقع أن تقوم الحكومة بالدعم المباشر ، بل ستقوم به الأجهزة الادارية والمالية التابعة للمحافظات .

د) حجم الطلب على اسكان محدودى الدخل وحجم الدعم :

تحددت الشريحة المستهدفة باسكان محدودى الدخل بأنها الشريحة التى يقع دخل الأسرة فيها سنويا تحت

خط الفقــر وهو ٩، ٣٧٩٥ جنيه . وقد قسمـت هــذه الشريحة بدورهـــا رأسيـــا حسب الدخـــول الـــى أربـــع شرائـح ، الأولـــى : يقـــل دخـــل الأســـرة فيها سنويا عن ١٥٠٠ جنيه ، والثانيـــة : يتـــراوح دخـــل الأســـرة فيهـــا من ١٥٠٠ الى ٢٠٠٠ جنيه ، والثـالـثـة : يتـراوح الدخل من ٢٠٠٠ الى ٢٥٠٠ جنيه ، والرابعـة : يتـــراوح الدخل من ٢٥٠٠ الى ٣٨٠٠ جنيـــه ، وقـد تحددت نسبة عدد الأســـر بكل شريحة من هذه الشرائح الى اجمالى عدد الأسر بالحضر .

كمـا قـسـمـت الشـريحـــة المسـتـهـدفـــة أفـقـيـــا الى ثلاث مجموعـــات : الأولـــى هـــى الأســـر المكونـــة حديثـــا وتحتاج الـــى ٦٠٠٠٠ وحـــدة سكنيـــة سنويا ، والثانيـة هى الأســر التى اضطـــرت الى ترك وحداتهـــا نتيجـــة للتقـــادم والاحـــلال وتحتاج الـــى ٢١٠٠٠ وحدة سنويـــا ، والثالثـــة هـــى الأســـر التـــى تقطن فى اسكـــان هامشـــى وتحتـــاج الى ٣٨٠٠٠ وحدة سنويا – بمجموع كلى قدره ١١٩٠٠٠ وحدة ، وقد أعطيت أسر المجموعتيـــن الأولى والثانيـــة أولوية أولى ، وأسر المجموعة الثالثة أولوية ثانية .

كما تحددت الوحدات الملائمة لاسكان محدودى الدخل وتشتمل على أربعة نمـــاذج : الأول بمســـاحة ٣٥ مترا مسطحـــا ، والثانى بمساحة ٤٠ مترا مسطحا، والثالث بمساحة ٥٠ مترا مسطحا ، والرابع بمساحة ٦٠ مترا مسطحا .

وعند حساب عدد الوحدات السكنية وأنواعها المطلوبة لكل مجموعة من مجموعـــات الأسر محدودة الدخـــل ، تم أخذ العوامـــل التالية فى الاعتبار :

أولا : توافـــق التقسيـــم الراسى لشرائـــح محدودى الدخل حســـب دخولها مع تسلسل نمـــاذج الوحدات السكنية حسب مساحاتهـــا ، فكلما زاد الدخـــل للشريحـــة زادت مساحـــة الوحـدة المخـصـصـة لها . فالشريحـــة الأولـــى التى يقـــل دخل الأســـرة فيهـــا عن ١٥٠٠ جنيـــه سنويـــا خصص لها النمـــوذج الأول ومساحتـــه ٣٥ م٢ ، والشريحـــة الثانيـــة التـــى يتـــراوح دخـــل الأســـرة فيها من ١٥٠٠ الـــى ٢٠٠٠ جنيـــه خصـــص لها النمـــوذج الثانى ومساحتـــه ٤٠م٢ . والشريحة الثالثة التى يتـــراوح دخل الأســـرة فيها من ٢٠٠٠ الى ٢٥٠٠ جنيـــا خصص لهـــا النمـــوذج الثالـــث ومساحتـــه ٥٠م٢ . أما الشريحة الرابعة التـــى يتـــراوح دخل الأســـرة فيهـــا من ٢٥٠٠ الى ٢٨٠٠ جنيه فـقـــد خـصـص لها النمـوذج الرابع من نماذج الوحدات السكنية ومساحته ٦٠م٢ .

ثانيا : وزعـــت الوحدات السكنية على كل شريحة من الشرائح الاربع لمحدودى الدخل حســـب نسبـــة عدد الأسر بها الى المجموع الكلى للأسر .

ثالثا : نظـــرا لخصـوصيـــة الأســـر حديثة التكوين من حيث متوسط عدد أفراد الأســـرة والانخفاض النسبى لخط الفقر بها ، وبناء على المؤشـــرات العامة التى استخلصـــت من دراســـة اسكان حديثـــى الزواج بمحافظـــة القاهـــرة ، فمن المقتـــرح أن يخصص لكل نمـــوذج من نمـــاذج الوحـــدات النسب المئويـــة التاليـــة من عدد الأسر :

– النموذج الأول (٣٥م٢) يخصص لعدد ١٠٪ من الأسر .
– النموذج الثانى (٤٠م٢) يخصص لعدد ٢٠٪ من الأسر .
– النموذج الثالث (٥٠م٢) يخصص لعدد ٧٠٪ من الأسر .

وتبيـــن الجـــداول التاليـــة عدد النماذج المخصصة لكل من الأســـر الحـديثـــة وأسر الاحلال وأسر الاسكان الهامشى ، ومجمـــوع الدعم الشهرى خلال السنة الأولى ، ومجموع الدعم فى السنة الأولى .

جدول رقم (٣)

دعـــم الإيجـــار

شرائح الدخول والنماذج الملائمة لها والقيمة الإيجارية وقيمة الدعم لكل نموذج

شرائح محدودى الدخل	نماذج الوحدات	الإيجار الفعلى للوحدة شهريا	المخصص للإسكان شهريا (جدول ٢)	قيمة الدعم فى الشهر	قيمة الدعم فى السنة بالجنيه
الشريحة الأولى أقل من ١٥٠٠	النموذج الأول (٣٥ م٢)	٨١,٦٠	١٤,١٤	٦٧,٤٦	٨٠٩,٥٢
الشريحة الثانية من ١٥٠٠ – ٢٠٠٠	النموذج الثانى (٤٠ م٢)	٩٣,٣٠	٢٤,٩٤	٦٨,٣٦	٨٢٠,٣٢
الشريحة الثالثة من ٢٠٠٠ – ٢٥٠٠	النموذج الثالث (٥٠ م٢)	١١٦,٦٠	٣٣,٩٠	٨٢,٧٠	٩٩٢,٤٠
الشريحة الرابعة من ٢٥٠٠ – ٢٨٠٠	النموذج الرابع (٦٠ م٢)	١٤٠,٦٠	٥٣,٠٨	٨٧,٥٢	١٠٥٠,٢٤

يستمر الدعم للساكن لمدة عشر سنوات ويقل سنوياً بمقدار ١٠ ٪ خلال هذه المدة .

جدول رقم (٤)

دعـــم التمليـــك

(يدفع الساكن ٢٥ ٪ من الثمن كمقدم ويقسط الباقى على ٣٠ عاماً بفائدة ١٠٪)

شرائح الدخول والنماذج الملائمة وقيمة القسط وقيمة الدعم لكل نموذج

شرائح محدودى الدخل	نماذج الوحدات	القسط الشهرى للقرض	المخصص للإسكان شهريا (جدول ٢)	قيمة الدعم فى الشهر	قيمة الدعم فى السنة بالجنيه
الشريحة الأولى أقل من ١٥٠٠	النموذج الأول (٣٥ م٢)	٨١,٢٢	١٤,١٤	٦٧,٠٨	٨٠٤,٩٦
الشريحة الثانية من ١٥٠٠ – ٢٠٠٠	النموذج الثانى (٤٠ م٢)	٩٢,٨٢	٢٤,٩٤	٦٧,٨٨	٨١٤,٥٦
الشريحة الثالثة من ٢٠٠٠ – ٢٥٠٠	النموذج الثالث (٥٠ م٢)	١١٦,٠٢	٣٣,٩٠	٨٢,١٢	٩٨٥,٤٤
الشريحة الرابعة من ٢٥٠٠ – ٢٨٠٠	النموذج الرابع (٦٠ م٢)	١٣٩,٢٣	٥٣,٠٨	٨٦,١٥	١٠٣٣,٨

يستمر الدعم للساكن لمدة عشر سنوات ويقل سنوياً بمقدار ١٠ ٪ خلال هذه المدة .

جدول رقم (٥)

دعم إسكان الأسر الحديثة

(عدد الأسر ٦٠٠٠٠ أسرة في العام)

شرائح محدودى الدخل	نماذج الوحدات	نسبة عدد الأسر	عدد الأسر	قيمة الدعم فى الشهر	قيمة الدعم فى السنة بالجنيه
الشريحة الأولى أقل من ١٥٠٠	النموذج الأول (٣٥ م٢)	٪١٠	٦٠٠٠	٤٠٤٧٦٠,٠٠	٤٨٥٧١٢٠
الشريحة الثانية من ١٥٠٠ – ٢٠٠٠	النموذج الثانى (٤٠م٢)	٪٢٠	١٢٠٠٠	٨٢٠٣٢٠,٠٠	٩٨٤٣٨٤٠
الشريحة الثالثة من ٢٠٠٠ – ٢٥٠٠	النموذج الثالث (٥٠م٢)	٪٧٠	٤٢٠٠٠	٣٤٧٣٤٠٠,٠٠	٤١٦٨٠٨٠٠
		٪١٠٠	٦٠٠٠٠	٤٦٩٨٤٨٠,٠٠	٥٦٣٨١٧٦٠,٠٠

جدول رقم (٦)

دعم إسكان الإحلال

(٢١٠٠٠ أسرة في العام)

شرائح محدودى الدخل	نماذج الوحدات	نسبة عدد الأسر	عدد الأسر	قيمة الدعم فى الشهر	قيمة الدعم فى السنة بالجنيه
الشريحة الأولى أقل من ٢٥٠٠	النموذج الأول (٣٥ م٢)	٪١١,٧٧	٢٤٧٢	١٦٦٧٦١,١٢	٢١٠٠١١٣٣,٤
الشريحة الثانية من ١٥٠٠ – ٢٠٠٠	النموذج الثانى (٤٠م٢)	٪١١,٣٥	٢٣٨٣	١٦٢٩٠١,٨٨	١٩٥٤٨٢٢,٥
الشريحة الثالثة من ٢٠٠٠ – ٢٥٠٠	النموذج الثالث (٥٠م٢)	٪١٧,٨٢	٣٧٤٢	٣٠٩٤٦٣,٤	٣٧١٣٥٦٠,٨
الشريحة الرابعة من ٢٥٠٠ – ٣٨٠٠	النموذج الرابع (٦٠م٢)	٪٥٩,٠٦	١٢٤٠٣	١٠٨٥٥١٠,٥	١٣٠٢٦١٢٦,
		٪١٠٠,٠	٢١٠٠٠	١٧٢٤٦٣٦,٩	٢٠٦٩٥٦٤٢,

جدول رقم (٧)

دعم إسكان سكان المناطق الهامشية

(٣٨٠٠٠ أسرة في العام)

شرائح محدودي الدخل	نماذج الوحدات	نسبة عدد الأسر	عدد الأسر	قيمة الدعم في الشهر	قيمة الدعم في السنة بالجنيه
الشريحة الأولى أقل من ٢٥٠٠	النموذج الأول (٣٥م٢)	٪١١,٧٧	٤٤٧٢	٣٠١٦٨١,١٢	٣٦٢٠١٧٣,٤
الشريحة الثانية من ١٥٠٠ — ٢٠٠٠	النموذج الثاني (٤٠م٢)	٪١١,٣٥	٤٣١٣	٢٩٤٨٣٦,٦٨	٣٥٣٨٠٤٠,١
الشريحة الثالثة من ٢٠٠٠ — ٢٥٠٠	النموذج الثالث (٥٠م٢)	٪١٧,٨٢	٦٧٧٢	٥٦٠٠٤٤,٤	٢٣٥٧٠٥٣٥
الشريحة الرابعة من ٢٥٠٠ — ٢٨٠٠	النموذج الرابع (٦٠م٢)	٪٥٩,٠٦	٢٢٤٤٣	١٩٦٤٢١١,٢	٢٣٥٧٠٥٣٥
		٪١٠٠,٠	٣٨٠٠٠	٣١٢٠٧٧٣,٥	٣٧٤٤٩٢٨١

ولما كانت أعداد الاسر في الجداول السابقة تمثل الأعداد المطلوب دعمها سنويا فانه تبعا لذلك ستزداد اعداد الاسر المستحقة للدعم عاما بعد عام ، وتستمر هذه الزيادة المطردة خلال السنوات العشر الأولى من تطبيق هذا النظام ، ومع نهاية هذه الفترة تنتهي فترة الدعم لشريحة السنة الأولى وتخرج من دائرة الدعم لتدخل فيها شريحة جديدة ، وهكذا في كل عام بعد انقضاء عشر سنوات تخرج شريحة من الأسر وتدخل أخرى ، ومن ثم يصل المجموع الكلي للأسر المستحقة للدعم الى التوازن العددي ، وتستقر بذلك القيمة الكلية للدعم السنوي ، وتكون الاضافة الوحيدة هي الزيادة الطبيعية السنوية في عدد الأسر .

وفي الجدول رقم (٨) بيان بالقيمة المتزايدة للدعم في كل عام في السنوات العشر الأولى قبل أن تستقر اعداد المنتفعين بالدعم وتستقر كذلك قيمة الدعم السنوية في السنوات التالية لهذه الفترة ، وتجدر مع ضرورة الاشارة الى أنه لم يؤخذ في الاعتبار الزيادة في الاسعار وفي معدل التضخم مع بقاء الزيادة السنوية في عدد الأسر ثابتة وهي ١١٩٠٠٠ أسرة .

جدول رقم (٨)

تزايد قيمة الدعم

السنه	عدد الاسر	قيمة الدعم	السنه	عدد الاسر	قيمة الدعم
الأولى	١١٩٠٠٠	١١٤٥٢٦٦٨٣,٠٠	السادسة	٧١٤٠٠٠	٥١٥٣٧٠٠٧٣,٠٠
الثانية	٢٣٨٠٠٠	٢١٧٦٠٠٦٩٨,٠٠	السابعة	٨٣٣٠٠٠	٥٦١١١٨٠٧٤٦,٠٠
الثالثة	٣٥٧٠٠٠	٣٠٩٢٢٢٠٤٤,٠٠	الثامنة	٩٥٢٠٠٠	٥٩٥٥٣٨٧٥٢,٠٠
الرابعة	٤٧٦٠٠٠	٣٨٩٣٩٠٧٢٢,٠٠	التاسعة	١٠٧١٠٠٠	٦١١٨٤٤٠٨٨,٠٠
الخامسة	٥٩٥٠٠٠	٤٥٨١٠٦٧٣٢,٠٠	العاشرة	١١٩٠٠٠٠	٦٢٩٨٩٦٧٥٧,٠٠
مجموع الدعم في عشر سنوات					٤٤٠٩٢٧٧٢٩٥,٠٠

ونخلص من ذلك الى أن قيمة الدعم الاجمالية المطلوبة لعدد ١١٩٠٠٠ أسرة فى السنة الأولى تبلغ ما يقرب من ١١٥ مليون جنيه . ومع الزيادة السنوية الثابتة فى عدد الأسر المستحقة للدعم يصير المجموع الكلى للأسر فى السنة العاشرة ١١٩٠٠٠٠ أسرة ، والدعم المطلوب لها فى هذه السنة يبلغ حوالى ٦٣٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

وتجدر الاشارة الى أن مجموع الدعم فى السنوات العشر حسب النظام المقترح يبلغ حوالى أربعة مليارات وأربعمائة مليون جنيه ، وهذا المبلغ أقل من قيمة الدعم الاسكانى فى عشر سنوات فى المدة من ١٩٨١ - ١٩٩١ والتى بلغت أكثر من خمسة مليارات جنيه رغم فروق الاسعار ومعدلات التضخم ، وقد ذهب معظم هذا المبلغ الى شرائح اجتماعية غير مستحقة للدعم .

وتوضح النتيجة النهائية فى هذه الجداول أن الدعم يبدو يسيرا وممكنا اذا ما وجه الاتجاه السليم نحو الشريحة المستحقة والمقدار المطلوب ، وباستخدام وحدات سكنية ملائمة لشرائح محدودى الدخل .

هـ) الاجهزة الادارية والمالية المنوط بها الاشراف على اسكان محدودى الدخل :

يجب أن تكون الأجهزة المكلفة باسكان محدودى الدخل تابعة للمحافظات ، بحيث تكون كل محافظة مسئولة اداريا وماليا عن هذا النوع من الاسكان داخل نطاقها ، ويجب ألا تقتصر ادارة هذه الاجهزة على المسئولين الرسميين فقط ، بل يجب أن يشارك فى ادارتها شخصيات عامة هدفهم اجتماعى فى المقام الأول ، وكذلك القادة المحليون فى المحافظة أو المدينة ، حتى تتحقق المشاركة الشعبية السليمة فى اسكان الشريحة الاجتماعية المستهدفة .

وتتكون هذه الأجهزة من جهازين رئيسيين : أولهما : جهاز إدارى يتولى النواحى الادارية ، وثانيهما : جهاز مالى يتولى الناحية المالية . وفيما يلى وصف لكل منهما :

أولا : الجهاز الادارى :

نظرا لأن الهيئة العامة لتعاونيات البناء والاسكان لها خبرة طويلة فى مجال الاسكان بكافة مراحله وجوانبه ، فانه من المقترح أن يمتد نشاط هذه الهيئة ليشمل اسكان محدودى الدخل ، خاصة وأنه ليس من أهداف الهيئة تحقيق ربح ، بل تقديم خدمة جيدة لمستحقيها . ويمكن أن يكون للهيئة فروع بالمحافظات وتشتمل مهمتها على ما يلى :

- تجهيز الاراضى الجديدة وتزويدها بالمرافق واتاحتها للأفراد والمؤسسات الخاصة والعامة التى تقوم بتخطيط وانشاء اسكان محدودى الدخل حسب الشروط والمواصفات المحددة لهذا الغرض .
- تحديد الشرائح الاجتماعية المستهدفة باسكان محدودى الدخل ، وتلقى طلبات الافراد والأسر للحصول على دعم اسكانى وفحص هذه الطلبات والتأكد من صحة البيانات والتوصية بمنح هذا الدعم اذا ما ثبت استحقاق الطالب له .
- معاينة الوحدات السكنية التى يقيمها القطاع الخاص والتأكد من مطابقتها لشروط إسكان محدودى الدخل .
- التنسيق بين الجهات المهتمة باسكان محدودى الدخل مثل البنوك وشركات التأمين وشركات الاستثمار وجمعيات الاسكان والجمعيات غير الحكومية .

ثانيا : صندوق الاسكان الاجتماعى :

يمثل صندوق الاسكان الاجتماعى الوعاء المالى الذى يتولى دعم المنتفعين باسكان محدودى الدخل حسب النظام المالى والادارى المقرر . وسيكون له موارده الخاصة وستتخذ الاجراءات الادارية والقانونية لتطوير صناديق الاسكان الحالية بالمحافظات للقيام بهذا الدور . وقد أنشئت هذه

الصناديق بموجب القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ . ومن الموارد المقترحة لصندوق الاسكان ما يلى :

١ - منح لا ترد من الخزانة العامة : من الضرورى ايداع مبالغ سنوية فى صناديق الاسكان الاجتماعى بالمحافظات ، وذلك حسب حاجة كل محافظة لاسكان محدودى الدخل ، وحسب الامكانات المتاحة للخزانة العامة . ويمكن اتخاذ هذه السياسات التمويلية للدعم كوسيلة فعالة للجذب السكانى فى المدن والمجتمعات الجديدة وفى محاور التنمية ، وذلك بتوجيه مبالغ أكبر نسبيا الى صناديق الاسكان فى هذه المناطق الجديدة .

٢ - الهبات المحلية والدولية .

٣ - القروض : يخصص ٥٪ من تكلفة الاسكان الفاخر والمبانى الادارية والتجارية عند استخراج تراخيص البناء لها (ويستثنى من ذلك المنشآت السياحية والترفيهية) وتودع كقرض يستثمر فى صناديق الاسكان لمدة عشرة سنوات ، وتستنزل فائدة القرض من الضريبة الواجبة السداد على الملاك طوال مدة القرض Tax exempted . وتحدد قيمة الفائدة حسب الفائدة المعلنة من البنك المركزى سنويا .

وتعرف الوحدة السكنية باسكان فاخر اذا مازادت مساحتها على ١٨٠ مترا مسطحا وتكون فى مواقع مخصصة للاسكان الفاخر حسب التخطيط التفصيلى للاحياء والمدن .

ويعتبر هذا الاقتراح بديلا عما ينص عليه القانون رقم ١٠٦ لعام ١٩٧٦ من ضرورة شراء ملاك وحدات الاسكان الفاخر بما يساوى ١٠٪ من قيمتها كسندات اسكان بفائدة ٧٪لمدة عشرين عاما كشرط للحصول على ترخيص البناء ، ويعتبر هذا النص بوضعه الحالى عبئا اضافيا على راس المال المستثمر ، كما أنه يتعارض مع مبادىء آليات السوق الحر . والبديل المقترح يوجب أخذ موافقة وزارة المالية عليه وصياغته الصياغة القانونية عند تعديل القانون رقم ١٠٦ لعام ١٩٧٦ .

٤- الاراضى ملك المدن والمحافظات City property : من المتفق عليه أن تخصيص حصيلة بيع الأراضى ملك المدن والمحافظات لصندوق الاسكان الاجتماعى - كما نص عليه قانون انشاء صندوق الاسكان - يعتبر موردا هاما من موارد الصندوق . وحتى تتمكن المحافظات من بيع هذه الأراضى فانه يلزم الانتهاء من التخطيط التفصيلى للمدن وامتداداتها العمرانية ؛ لكى تتحدد مواقع ومساحات هذه الأراضى بصفة نهائية . اذ ان المحافظات متوقفة الآن عن بيع الأراضى التى تملكها لحين الانتهاء من وضع هذه المخططات . ويمكن - كاجراء مرحلى الى حين الانتهاء من وضع المخططات التفصيلية للمدن - اعطاء المحافظة بمجلسيها التنفيذى والمحلى الحق القانونى فى التصرف بالبيع فى بعض هذه المواقع ، واضافة حصيلة البيع الى موارد صندوق الاسكان الاجتماعى .

٥- الأراضى التى تؤول الى بنك ناصر الاجتماعى : يمكن أن يعتبر ريع الأراضى تؤول الى بنك ناصر - لسبب أو لآخر أحد موارد صندوق الاسكان الاجتماعى .

٦- الضريبة العقارية : تحدد قيمة العوايد حاليا حسب القيمة الايجارية والتى تحدد بدورها حسب تكلفة الوحدة وتظل قيمة العوايد ثابتة غير متغيرة .

ومن المقترح تطوير نظام ضريبة العوايد لكى يشتمل على ما يلى :

• تقدر العوايد حسب القيمة الفعلية للوحدة Asset value وليس حسب القيمة الايجارية Rent Value وذلك كمبدأ أساسى .

• تحدد وزارة الاسكان القيمة الفعلية لوحدات الاسكان الفاخر والاسكان فوق المتوسط وكذلك المبانى الادارية والتجارية (بطريقة مشابهة لما قامت به وزارة العدل من تحديد قيمة الأراضى) وتحدد العوايد حسب هذه القيمة الفعلية .

• تراجع القيمة الفعلية للوحدات السابق ذكرها على فترات معينة (كل خمس سنوات مثلا) ويعاد حساب العوايد تبعا للقيمة الفعلية المحددة .

• يطبق هذا النظام فى تحديد العوايد بالنسبة للمبانى الجديدة فقط ، أما المبانى القديمة فتزاد العوايد عليها سنويا تبعا للزيادة فى الايجارات عندما يتقرر تصحيح نظام الايجارات الحالى لكى يتلاءم مع آليات اقتصاد السوق الحر .

• من المقترح أن يقوم بدفع العوايد شاغل الوحدة ومن المتوقع زيادة قيمة ضريبة العوايد بعد تطبيق النظام المقترح زيادة كبيرة ، ومن ثم يجب أن توجه هذه الزيادة - أو جزء كبير منها - الى صندوق الاسكان الاجتماعى .

٧- غرامات مخالفات التنظيم : ينص قانون البناء الحالى على أن الغرامات المحصلة من مخالفات قانون ولوائح تنظيم أعمال البناء توجه الى صندوق الاسكان . كما ينص هذا القانون على ازالة الادوار المخالفة للارتفاعات المسموح بها . ومن المقترح أن يعدل هذا القانون بحيث يعود صافى ايراد الادوار المخالفة - ايجارا أو بيعا - الى الصندوق بدلا من ازالتها ، وذلك لأنها تمثل - رغم مخالفتها - رأس مال مستثمر يجب عدم اهداره .

٨- العائد من رسوم استثناءات الارتفاع فى المبانى : تتيح النظم الحالية لبعض المشروعات تجاوز الارتفاع المسموح به قانونا ، ولكن يجب أن يتم ذلك من خلال سلسلة من الاجراءات ؛ تنتهى بموافقة اللجنة المختصة بالاستثناءات فى وزارة الاسكان والمرافق . وقد وصل ارتفاع بعض هذه المبانى المستثناة الى أكثر من أربعين دورا . وربما تتطلب التنمية العمرانية مثل هذه الارتفاعات ولكن من ناحية أخرى فان منح المالك هذا الحق فى الارتفاع الكبير يعنى مضاعفة العائد من استثماراته مضاعفة كبيرة ما كان يمكنه أن يحصل عليها لو التزم بقوانين الارتفاع العادية (١,٢٥ عرض الشارع بحد أقصى ٣٠ مترا أى حوالى عشرة أدوار) ويلزم النظر فى فرض رسوم خاصة تتناسب مع مايحققه المالك من ميزات كبيرة عند منحه استثناء فى الارتفاع ، وتحصل هذه الرسوم لصالح صندوق الاسكان الاجتماعى .

٩- ضريبة الاراضى الفضاء : تقوم العديد من الدول بتحصيل ضريبة على الأراضى الفضاء داخل كردون المدن ، ولكن المحكمة الدستورية العليا أصدرت حكما بعدم دستورية هذه الضريبة ، رغم أن لها مبرراتها .

و) الجهات الاخرى التى يمكن أن تساهم فى اسكان محدودى الدخل :

- البنوك وشركات التأمين وصناديق المعاشات والمؤسسات المالية : فى الدول المتقدمة تقوم المؤسسات المالية باقامة مشروعات لذوى الدخل المحدود ، خصوصا فى الاحياء المتربة ، حيث تنتشر فيها الأمراض الاجتماعية والجرائم بانواعها المختلفة . وهى تقوم بذلك بدافع من مسئوليتها الاجتماعية ، كما أنها تسعى الى كسب دائرة أوسع من العملاء . ويمكن للدولة تشجيع هذه المؤسسات على اقامة مشروعات لذوى الدخل المحدود باتاحة مواقع لها بسعر أقل من تكلفة اعدادها ومدها بالمرافق . كما أن الخسائر التى قد تتكبدها هذه المؤسسات لكى تضع هذه المشروعات فى نطاق امكانات الشريحة المستهدفة ، يمكن أن تخصم - كلها أو جزء منها - من الضرائب المستحقة عليها .

- وزارة الاوقاف والمؤسسات الدينية والاجتماعية : لاشك فى أن من مهام وزارة الاوقاف والمؤسسات الدينية هى العناية بالشريحة الدنيا من المجتمع ، وربما كان توفير اسكان مناسب لهذه الشريحة له اولوية كبيرة

فى برامج هذه المؤسسات ، خصوصا وان لديها مساحات هائلة من الاراضى آلت اليها من خلال الاوقاف والهبات على مدى أحقاب طويلة من الزمن .

كما أن إسكان محدودى الدخل يعد أحد مصارف الزكاة التى قد تذهب مباشرة الى صندوق الاسكان كأحد موارده أو أن تستثمر فى مشروعات هذا الاسكان . كما أن دعم اسكان محدودى الدخل يمكن أن يكون أحد الأهداف الاستثمارية لبنك ناصر الاجتماعى .

– شركات الاستثمار العقارية : عندما تتيح المحافظات أو الهيئة العامة للمجتمعات الجديدة مساحات كبيرة لشركات الاستثمار التى تقوم بالنشاط العقارى ، فانه يجب تخطيط هذه المساحات بحيث يخصص جزء منها لاسكان محدودى الدخل ، بجانب الاسكان المتوسط وفوق المتوسط والفاخر . ويكون ضمن شروط التعاقد مع هذه الشركات : اقامة مشروعات اسكان لمحدودى الدخل مع المستويات الاخرى من الاسكان . وتتاح مواقع لها بسعر أقل من تكلفة إعدادها ومدها بالمرافق ، كما هو الحال بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية .

– الشركات الصناعية :تنص القوانين الحالية على تخصيص نسبة ٢٥٪ من ارباح شركات قطاع الأعمال للعاملين ويمكن ان يستخدم جزء منها للخدمات الاجتماعية خصوصا الاسكان . وفى ظل نظام السوق الحر فانه ربما يصعب استصدار قانون مماثل بالنسبة للشركات الخاصة وشركات الاستثمار . وفى حالة قيام هذه الشركات بمساعدة عمالها (محدودى الدخل) على التأجير أو التملك بنظام يتفق مع سياسة الدولة فى اسكان محدودى الدخل فمن المقترح ما يلى :

• اعتبار هذه المعونات بندا من بنود مصروفات الشركة عند اعداد ميزانياتها وتحديد أرباحها ، والتى على اساسها ستتحدد الضريبة المستحقة عليها .

• استنزال كل أو جزء من هذه المعونات مباشرة من الضرائب المستحقة على هذه الشركات تشجيعا لها على المساهمة فى توفير اسكان محدودى الدخل من عمالها وموظفيها .

وعند قيام هذه الجهات المختلفة بالمساهمة فى مشروعات اسكان محدودى الدخل ، فان ذلك سيؤدى الى زيادة فى حجم المعروض من هذه الوحدات ، وكذلك الى خفض واستقرار قيمتها الايجارية .

ز) الشروط الواجب توافرها فى طلب السكن من الشريحة الاجتماعية محدودة الدخل :

– ان يكون الطالب رب اسرة جديدة وليس له أو لزوجته سكن مستقل .

– ان يكون الدخل الكلى للاسرة ، سواء من العمل الاصلى أو الاضافى ، أقل من الحد الذى تحدده الجهة الادارية المسئولة عن اسكان محدودى الدخل (حد الفقر مثلا) . وألا يكون للطالب وأسرته ممتلكات خاصة تمكنه من شراء أو استئجار وحدة سكنية بدون الحاجة الى دعم .

– ان يكون عاملا فى نشاط منتج ، سواء اكان فى وحدات القطاع الخاص المنتجة أو قطاع الأعمال أو فى الاجهزة الرسمية . وفى حالة القطاع الخاص لابد أن تكون الوحدة مسجلة رسميا لدى الجهات المعنية ولها بطاقة ضريبية ويكون العمال بها مؤمنا عليهم

اجتماعيـــا . ويستبعـــد العمـــل فى النشـــاط الهامشـــى غيـــر المعتـــرف بـــه من الأجهزة الرسمية للمدينة أو المحافظة .

– ان يكون الطالـب مقيمـا فى مسكـن لا تتوفـر فيه الشروط الضروريـة للسكن (الاسكان العشوائى المتدنى أو الاسكان الهامشى أو اسكان المقابر) .

ع) الخطوات المقترحة للحصول على دعم لشاغل الوحدة السكنية :

– يتقدم الطالب بطلب الدعم المالى لتمكينه من استئجار أو تملك وحـدة سكنية بعد أن يتـم التعاقـد مع مالكها ، ويشمل الطلب البيانات الآتية :

• مجموع دخول الاسرة مصدق عليه رسميا من جهات العمل .

• الحالـة الاجتماعيـة وكافة البيانـات اللازمـة التى تؤهلـه لتلقـى الدعـم ، وتكون هذه البيـانـات موقعة من الجهات المختصة .

– تقـوم الجهـة الاداريـة بالتحـرى عن هـذه البيانـات للتأكد من صحتهـا ويكون من السهل – عند تطبيق نظام الرقم القومـى – على الجهة الادارية التحقـق من صحة البيانات المقدمة .

– تقـوم الجهـة الاداريـة بمعاينـة الوحـدة السكنية وتقييمهـا من حيث المساحة والمواصفات والتكلفـة ، والتأكد من أنهـا تتفـق مع الشـروط الواجـب توفرها فى اسكان محدودى الدخل .

– اذا مـا قررت الجهـة الادارية أحقيـة الطالب فى تلقى الدعم توصـى صندوق الاسكـان الاجتماعى بتقديم الدعم الملائم له ، وذلك حسب دخل الأسرة وحسب تكلفة الوحدة التى تحددها الجهة الادارية (ليس التكلفة المقدمة من المالك أو شاغل الوحدة) وطبقا لنظام الدعم المقرر .

وفى حالـة قيام البنوك أو شركات التأمين أو شركات الاستثمار بمشروعات اسكان لمحدودى الدخل ؛ فان مسئولية التحرى والتأكد من صحة البيانات المقدمة من الطالب تقع على عاتق هذه المؤسسات وليست على الجهة الادارية الرسمية .

ط) ميزات تمنح للقائمين بمشروعات اسكان محدودى الدخل وشاغليها :

– الغاء الضرائب العقارية ورسوم استخراج تراخيص البناء .

– اتاحة مواقع بتكلفة مخفضة لاسكان محدودى الدخل على النحو التالى : أن وضع سياسة لاستخدامات الاراضى يعتبر عنصرا أساسيا للتنمية العمرانية بوجه عام . وفى مجال الاسكان يلزم أن توضع سياسة جديدة لتكلفة الاراضى ؛ تكون خطوطها العريضة كالآتى :

• تباع الأراضى المخصصة لاسكان محدودى الدخل بسعر أقل من تكلفة تجهيزها ومدها بالمرافق .

• تباع الأراضى المخصصة للاسكان المتوسـط بسعر يساوى تكلفة تجهيزها ومدها بالمرافق .

• تباع الأراضى المخصصة للاسكان الفاخر والمبانى الادارية والتجارية بسعر أعلى من تكلفة تجهيزها ومدها بالمرافق على أن تستخدم الزيـادة فى دعم سعر الأراضى المخصصة لاسكان محدودى الدخل .

– الاعفاء الضريبى : يمكن تطبيق الاعفاء الضريبى على شاغلى وحدات اسكان محدودى الدخل بأكثر من طريقة ؛ منها :

• يعفى شاغلو الوحدات بنسبة من الضريبة المستحقة سنويا (٢٠٪ مثلا) ولمدة محددة .

• يستنزل كل أو جزء من فوائد القرض البنكى التى يدفعها المستفيد من هذا الاسكان من الضرائب السنوية المستحقة عليه ولمدة محددة ايضا .

جدول رقم (٩)

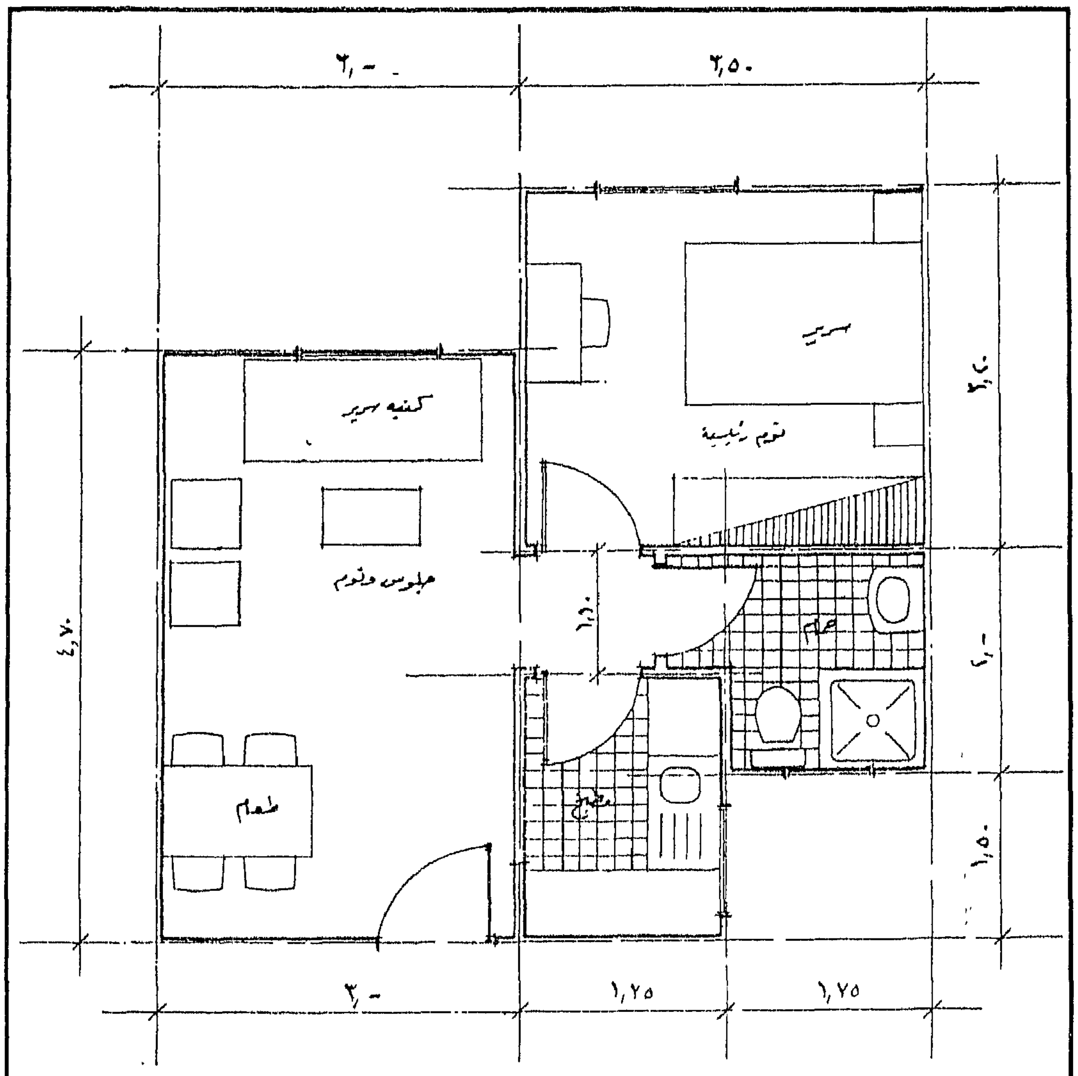
توزيع الدخل حسب الشرائح وعدد الاسر ونسبتها الى اجمالى الاسر وعدد افرادها داخل كل شريحة عام ١٩٩٠/١٩٩١ فى الحضر

البيــــان	اجمالى الدخل الصافى بالجنيه	عدد الاسر فى العينة	٪	متوسط الدخل جنيه	٪	عدد الاسر فى الحضر بالالف	متوسط حجم الاسرة	عدد الافراد فى الحضر بالالف
١٥٠٠ -	٢٩١٣,٧	٣٦٩	٤,٤٢	١٠٦٠,٤٥	٧٧ر	٢١١,٨	٣,١	٦٥٦,٦
-١٥٠٠	٦٢٦٨٥٩	٣٥٦	٤,٢٦	١٧٦٠,٨٤	١,٢٣	٢٠٤,٣	٣,٩	٧٩٦,٧
-٢٠٠٠	١٢٦٣٣٧٨	٥٥٩	٦,٦٩	٢٢٦٠,٠٧	٢,٤٧	٣٢٠,٩	٤,٥	١٤٤٤,٢
-٢٥٠٠	٤٠٨٤٩٥٤	١٣٥٤	١٦,٢١	٣٠١٦,٩٥	٧,٩٩	٧٧٧,٢	٤,٩	٢٨٠٨,٥
-٣٥٠٠	٥٧٥٧٣٣١١	١٤٥٥	١٧,٤٢	٣٩٥٦,٩٢	١١,٢٦	٨٣٥,٢	٥,٣	٤٤٣٦,٧
-٤٥٠٠	٨٢٠٥٩٠١	١٥٨٢	١٨,٩٤	٥١٨٧,٤٠	١٦,٠٥	٨٠٩,١	٥,٦	٥٠٨٥,١
-٦٥٠٠	٨٧٣٧٧١٠	١٢٧٦	١٥,٢٧	٦٨٤٧,٧٤	١٧,٠٩	٧٣٢,٤	٥,٧	٤١٧٤,٧
-٨٠٠٠	٨٣٩٧٥٠٨	٨٨٢	١٠,٥٦	٩٥٢٠,٩٨	١٦,٤٣	٥٠٦,٣	٥,٩	٢٩٨٧,١
-١٢٠٠٠	٣٦٣٣٤٨٤	٢٦٨	٣,٢١	١٣٥٥٤,٠٥	٧,١١	١٥٣,٩	٥,٦	٨٦١,٦
-١٦٠٠٠	١٩٤٢٩٩٢	١١٠	١,٣٢	١٧٦٦٣,٥٦	٣,٨٠	٦٣,١	٥,٧	٣٥٩,٩
-٢٠٠٠٠	١٣٣١٦٠٥	٦٠	٧٢ر	٢٢١٩٣,٤٢	٢,٦١	٣٤,٤	٥,٥	١٨٩,٤
-٢٥٠٠٠	٦٧٥٢٨٤٣	٨٣	٩٩ر	٨١٣٧١,٦٠	١٣,٢١	٤٧,٤	٥,٣	٢٥٢,٦
اجمالى	٥١١٢٥٨٥٢	٨٣٥٤	١٠٠	٦١١٩,٩٣	١٠٠	٤٣٩٥,٣	٥,٢	٢٥٠٤٣

جدول تم اعداده من بيانات البحث بالعينة للدخل والانفاق ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ١٩٩٠ / ١٩٩١ .

ملحق (١)

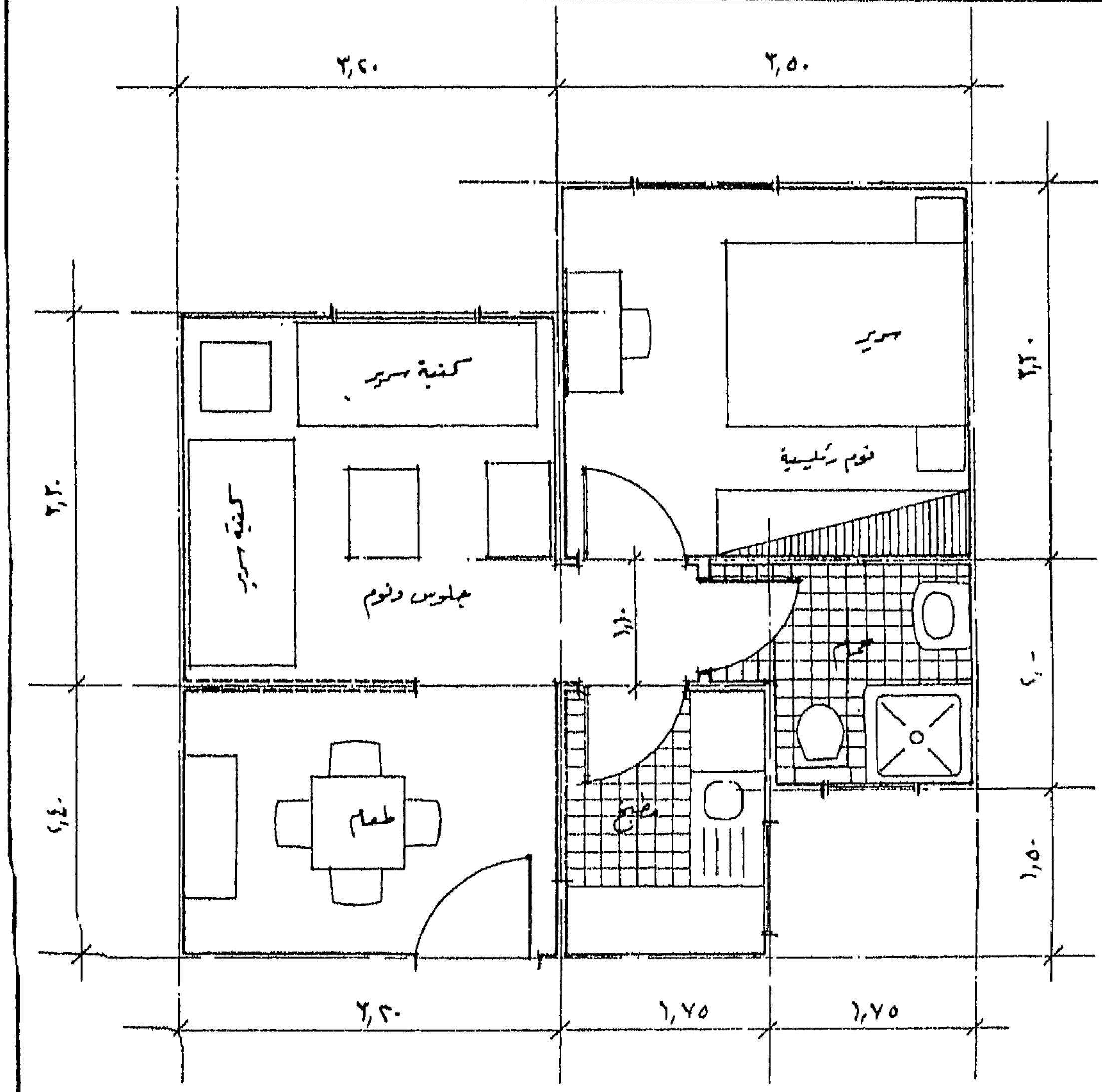
النموذج الأول



المساحة : ٣٥ متر مسطح
غرفتين - حمام - مطبخ
تسع الوحدة من فرد الى ثلاثة افراد

ملحـــــق (٢)

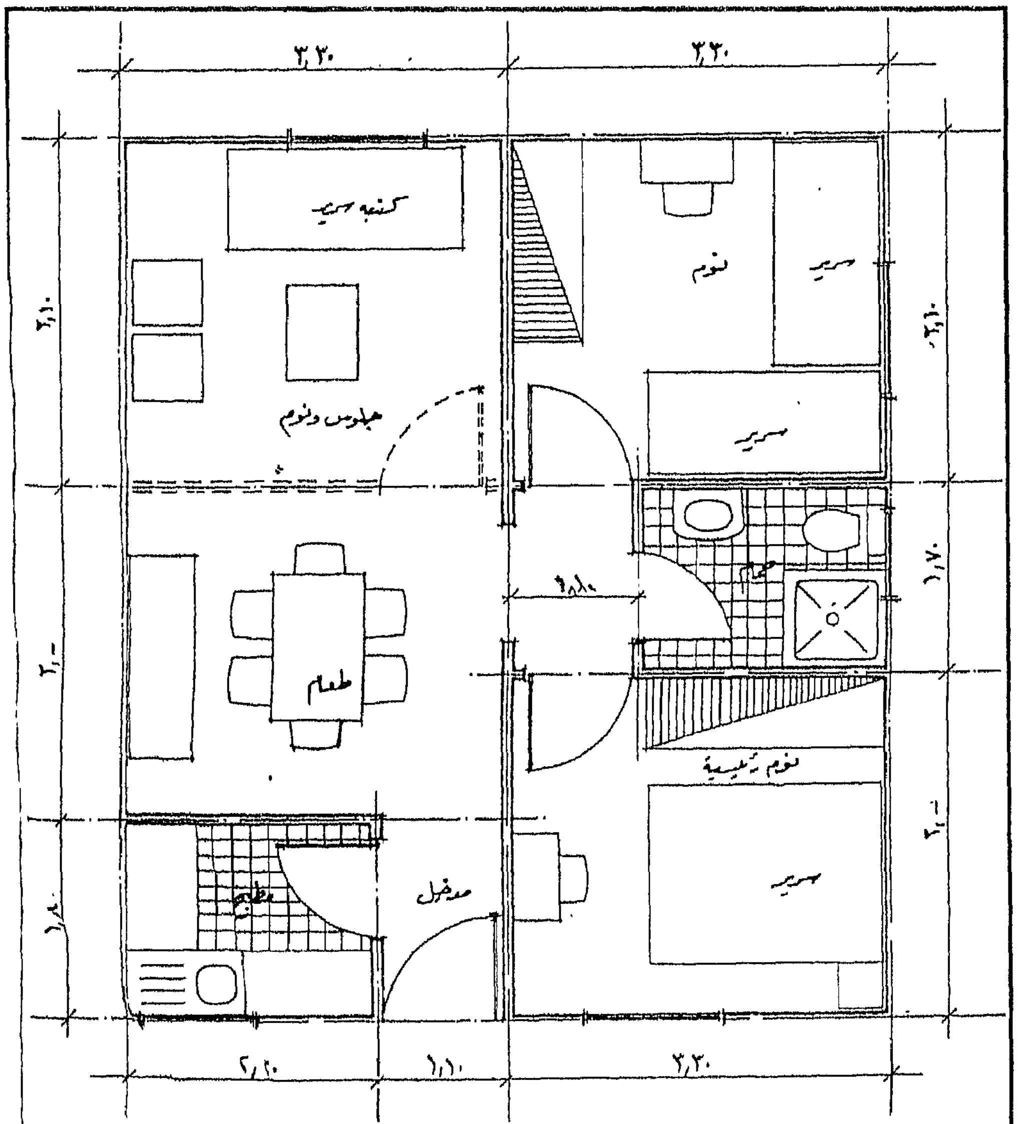
النمــــوذج الثانى



المساحة : ٤٠ متر مسطح
صالة - غرفتين - حمام - مطبخ
تسع الوحدة من فردين الى أربعة افراد

ملحـــــــق (٣)

النمـــوذج الثالث



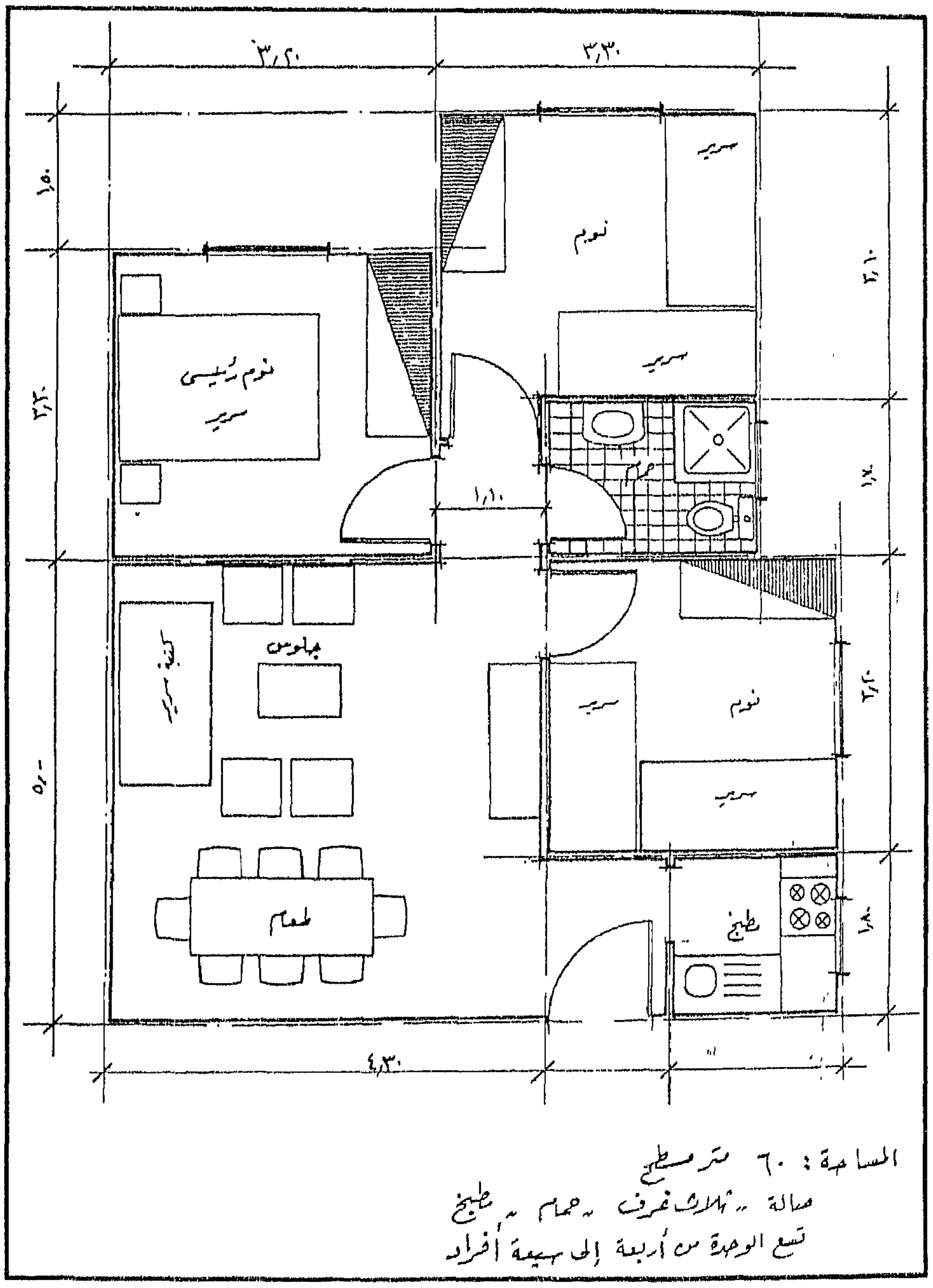
المساحة : ٥٠ متر مسطح

صالة - ثلاث غرف - حمام - مطبخ

تسع الوحدة من ثلاثة أفراد الى خمسة افراد

ملحـــــق (٤)

النمـــوذج الرابع



التوصيات

وعلى ضوء ماسبق ، يوصى بما يأتى

* ضرورة وضع استراتيجية لاسكان محدودى الدخل فى ظل سياسة التحرر الاقتصادى والاتجاه نحو تطبيق القانون المدنى على الاسكان وترك اليات العرض والطلب لتحديد العلاقة بين المالك والمستاجر ، ويجب أن تشتمل هذه الاستراتيجية على العناصر الآتية :

– تحديد الشريحة الاجتماعية محدودة الدخل تحديدا واضحا كما الأسر التى تقع تحت خط الفقر مع بيان مستوياتها وعدد الأسر ومتوسط دخلها السنوى لكل مستوى من هذه المستويات وكذلك تحديد مجموعات هذه الشريحة الاجتماعية وهى :

• الأسر المكونة حديثا .

• الأسر التى اضطرت الى ترك وحداتها السكنية بقرارات ادارية نتيجة للتقادم والاحلال .

الأسر التى تقطن فى اسكان هامشى والتى تقيم فى حجرة واحدة وكذلك الأسر التى تقطن المقابر .

– تحديد مساحات وتصميمات الوحدات السكنية النمطية الملائمة لشريحة محدودى الدخل وتكلفتها والقيمة الايجارية الشهرية لكل منها .

– تحديد حجم الطلب على اسكان محدودى الدخل .

– وضع سياسة للدعم بحيث تشتمل على الخطوط العريضة التالية :

• يوجه الدعم الى الشريحة المستحقة فقط دون غيرها .

• التركيز على دعم الساكن وليس دعم الوحدة السكنية .

• يستمر الدعم لمدة محددة ويقل الدعم تدريجيا كل عام حتى انتهاء هذه المدة .

• يقدم الدعم كمنحة نقدية أو أن يسمح بتسهيلات نقدية لفترات زمنية محددة للحصول على المسكن المناسب .

• أن يكون الدعم واضحا ومحددا ويلغى الدعم غير المباشر .

• أن يكون الدعم عن طريق صندوق الاسكان بالمحافظات وليس عن طريق الموازنة العامة .

– تحديد قيمة الدعم المطلوب سنويا لكل شريحة من شرائح محدودى الدخل للسنوات العشر القادمة .

– تطوير صناديق الاسكان بالمحافظات بحيث تكون الوعاء المالى الذى يتولى تقديم الدعم للمنتفعين ويكون له موارده الخاصة .

– تحديد الشروط الواجب توافرها فى طلب السكن من الشريحة الاجتماعية محدودة مع تحديد الخطوات التى تتخذ للحصول على دعم لشاغلى الوحدة السكنية .

– اتخاذ الاجراءات الادارية والتشريعية لتشجيع الهيئات والمؤسسات والشركات على الاستثمارات فى إسكان محدودى الدخل مع منح ميزات للقائمين بهذه المشروعات .

* ربط استراتيجية التنمية بالاسكان بحيث يكون الاسكان عاملا ايجابيا فى التنمية الاقتصادية وليس استنفادا للاقتصاد وعبئا عليه وتكون لمثل هذه السياسة أهداف اقتصادية واجتماعية محددة .

* تحديد دور الحكومة ودور المحليات فى الاسكان بحيث يقتصر دور الحكومة أساسا على التمكين

ووضــع السياسات والاتجـاه نحو تنشيط سوق الاسكـان ليكـون قادرا على تلبية احتياجات المجتمع بشرائحـه المختلفة مع الابتعاد عن بناء المشروعات السكنية وتمويلها وصيانتها وادارتها وترك ذلك للقطـاع الخاص من افراد وشركات .

* أن تكـون للدولة سياسة واضحة لاستخدامات الأراضـي بحيث تتاح مواقـع اسكـان محدودى الدخـل بأسعـار أقـل مـن تكلفة إعدادها وتكون مـزودة بالمرافـق والبنية الأساسية قبـل البـدء فى البناء ، كذلك يجب منـع المضاربـة بالأراضى المخصصة للاسكـان بأنواعه المختلفة .

* عنـد تخصيص مساحات كبيرة من الأراضى للشركات العقارية فى المدن والمجتمعات الجديدة يجب أن ينص فى قرار التخصيص على ضرورة قيام هـذه الشركات ببناء اسكـان لمحدودى الدخـل فى المواقـع المحددة بالتخطيط التفصيلى لهذه المجتمعات بجانـب قيامها بالاسكان الفاخر وفوق المتوسط .

* تطبيـق القانون المدنى على الوحدات السكنية الحالية وكذلك الوحدات التى تستخدم لاغـراض غير السكن مثل النشاط التجـارى والمهنـى وذلك أسوة بالوحدات الجديـدة التى صدر بشأنها القانون رقم (٢) لعـام ١٩٩٦ على أن يتم تحـرير العـلاقـة بين المالك والمستأجـر على مراحل بفترات زمنيـة مناسبة بحيث يكون الانتقال من الايجـار المحدد الى الايجار الحر سهلا وميسرا بالنسبة لكل منهما على السواء .

* فتـح القنـوات بين البنـوك والمؤسسات المالية والاسكان بحيث تقوم باستثمـار بعض من ودائعهـا فى هذا المجال ، ويتطلب ذلك اعادة النظـر فى القوانـين واللوائح التى تحد من استثمار البنوك فى الاسكان .

* تشجيـع التأجيـر اذ أنـه أكثر مناسبـة من التمليك خصوصـا لاسكـان الشبـاب والعائـلات المكونـة حديثـا ومـن الواجـب على الوزارات والهيئـات الرسميـة التـى تقـوم بمشروعـات الاسكـان مثـل وزارة الاسكـان ووزارة الأوقـاف والمحافظـات البـدء بتأجيـر وحداتـها بدلا من تمليكها .

* تخصيـص جزء من عائـد بيع شركات قطـاع الأعمال الى صنـدوق الاسكـان الاجتماعـى لتعزيز امكانياتـه فى القيام بتمويـل ودعم اسكـان محدودى الدخل .

* يجـب علـى المراكـز البحثية المعنيـة مثل مركـز بحـوث البنـاء والاسكـان القيـام بالابحـاث والدراسـات اللازمة لتطوير نظم البناء واستنبـاط مواد جديدة من الخامـات المحلية بهدف خفـض تكلفة الانشـاء ومدة التنفيذ خصوصا بالنسبـة لاسكان محـدودى الدخـل ، وكذلك دراسة التصميمات الملائمة لهذه الشريحـة الاجتماعيـة ويجب ألا تقتصر هذه الدراسـة على الجوانب الهندسيـة والاقتصاديـة بل يجـب أن تشتمل أيضا على الجوانـب الاجتماعية حتـى تأتى التصميمـات النمطية أكثر مناسبـة لمتطلبات العصـر ومحددات برامج التنمية .

* الاستـفـادة من تجـارب الـدول الأخـرى فى اسكان محدودى الدخل خاصـة فى نواحى التمويـل وطرق الدعـم المختلفة والمشاركة الذاتية فى التنفيذ .

البيئــــــــــة

أجنــدة القــرن الحادى والعشــرين للتنميــة المتواصلة

عقدت الامم المتحدة مؤتمر البيئة والتنمية « قمة الأرض » فى مدينة ريودى جانيرو بالبرازيل فى يونيو ١٩٩٢ ، وقد حضره اكثر من مائة من رؤساء الدول والحكومات ، وتم عقد هذا المؤتمر بعد مرور عشرين سنة على مؤتمر الامم المتحدة الاول عن البيئة والانسان (استوكهولم - السويد - يونيو ١٩٧٢) .

وصدر عن المؤتمر عدة وثائق تمثل « أجندة القرن الحادى والعشرين » ، وهى خطة عمل عالمية تبين اسس التنمية المتواصلة ، ودور الجهد الوطنى والاقليمى والعالمى فى تحقيق هذه التنمية لصالح الحاضر والمستقبل ، تضم عددا من المبادىء والتوجهات العامة .

وقد تم إعداد هذه الأجندة الدولية فى يونيو ١٩٩٤ ، وهى حاليا قيد استكمال اجراءات التصديق ، وشاركت مصر فى سائر فعاليات المؤتمر ووقعت على وثائقه ، وتوصى الأجندة الدولية بضرورة صياغة أجندة وطنية للقرن القادم على منوالها ؛ لتكون بين يدى مخططى التنمية وصناع القرار فى مصر دراسة اطارية يستهدى بها عند وضع الخطط وبرامج التنمية .

وتتضمن أجندة القرن الحادى والعشرين ما يأتى :

الباب الأول : الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية : ويشمل ديباجة وسبعة فصول من الفصل الثانى الى الثامن ، هى : التعاون الدولى - مكافحة الفقر - أنماط الاستهلاك المتغيرة - الديناميات الديمغرافية - حماية صحة الانسان - المستوطنات البشرية - إدماج البيئة والتنمية فى صنع القرار .

الباب الثانى : صون الموارد وادارتها من أجل التنمية : ويتضمن اربعة عشر فصلا ، من الفصل التاسع الى الثانى والعشرين ، هى : حماية الغلاف الجوى - تخطيط وادارة موارد الأرض - مكافحة إزالة الغابات - مكافحة التصحر والجفاف - التنمية المتواصلة للجبال - الزراعة والتنمية الريفية - حفظ التنوع البيولوجى - التكنولوجيا الحيوية والبيئة والتنمية - بيئة البحار والمحيطات وتنمية مواردها - حماية المياه العذبة - الادارة السليمة بيئيا للمواد الكيمائية السمية - الادارة السليمة بيئيا للنفايات الخطرة - الادارة السليمة بيئيا للنفايات الصلبة - الادارة السليمة والمأمونة بيئيا للنفايات المشعة .

الباب الثالث : تعزيز دور الفئات الرئيسية : ويتضمن ديباجة وتسعة فصول ، من الفصل الرابع والعشرين الى الثانى والثلاثين ، هى : دور المرأة - دور الشباب والاطفال - دور السكان الأصليين ومجتمعاتهم - دور المنظمات الأهلية - مبادرات السلطات المحلية - دور العمال ونقاباتهم - دور التجارة والصناعة (القطاع الخاص) - الأوساط العلمية والتكنولوجية - تعزيز دور المزارعين .

الباب الرابع : وسائل التنفيذ : ويتضمن ثمانية فصول ، من الفصل الثالث والثلاثين الى الأربعين ، هى : الموارد والآليات المالية - نقل التكنولوجيا - تسخير العلم لأغراض التنمية - التعليم والتدريب والوعى العام - الآليات الوطنية والتعاون الدولى لبناء القدرات فى الدول

النامية – الترتيبات المؤسسية الدولية – الصكوك والآليات القانونية الدولية – المعلومات اللازمة لعملية صنع القرار .

وقد تضمنت هذه الدراسة الأولية عددا من هذه الفصول التى تتناول الأوجه التقنية للتنمية والبيئة ذات الصلة المباشرة بقضايا التنمية فى مصر ، وأعيدت صياغتها بما يطابق الأوضاع لدينا ، وحفظنا لكل فصل رقمه فى الأجندة الدولية لتيسير الرجوع الى النص الأصلى ، ولايزال فى أجندة القرن الحادى والعشرين فصلان فى الباب الأول يتناولان الأوجه الاجتماعية كمكافحة الفقر (الفصل الثالث) ، وأنماط الاستهلاك (الفصل الرابع) ، وفصول الباب الثالث (تعزيز دور الفئات الرئيسية – الفصول من ٢٤ الى ٣٢) ، وفصول الباب الرابع (وسائل التنفيذ – الفصول من ٣٣ الى ٤٠) . هذا وسوف تتناول المجالس القومية فى دراستها المقبلة بقية فصول هذه الأجندة .

وتتلخص أهم وثائق الأجندة الدولية فيما يأتى :

الباب الأول : الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية

١) ديباجة : تعنى أجندة القرن الحادى والعشرين بالتصدى للمشاكل الحالية (التفاوت بين المجتمعات – تفاقم الفقر والجوع والمرض والأمية – تدهور النظم البيئية التى تعتمد عليها حياة الناس) ، وتعد العالم للتحديات التى سيواجهها فى القرن القادم . وعلى الرغم من أهمية التعاون الدولى فإن المسئولية الرئيسية تقع على عاتق العمل الوطنى ، ومن ثم ينبغى أن تحشد الدول النامية – ومن بينها مصر – امكاناتها فى إطار استراتيجيات وخطط وطنية ، وأن يكون لكل منها اجندة وطنية للقرن الحادى والعشرين يُستهدى بها على المستويين الحكومى والأهلى .

وتتطلب أهداف التنمية المتواصلة تدفقا سخيا من الموارد المالية « الجديدة والإضافية » إلى البلدان النامية (العون الدولى) لتغطى التكاليف الاضافية الناجمة عن اسهامها فى معالجة المشاكل البيئية العالمية ونهوضها ببرامج التنمية المتواصلة على الصعيد الوطنى والاسهام فى البرامج الاقليمية .

٢) التعاون الدولى للتعجيل بالتنمية المتواصلة فى البلدان النامية والسياسات المحلية المرتبطة بها : يتطلب نجاح التنمية المتواصلة شرطين جوهريين : تنشيط التنمية والتعجيل بها فى إطار سياسات حازمة على الصعيد الوطنى ، ووجود بيئة اقتصادية دولية ملائمة وداعمة للسعى الوطنى . وقد كانت البيئة الاقتصادية الدولية موضوع المفاوضات الدولية فى دورة أورجواى التى استكملت فى ديسمبر ١٩٩٣ وتم التوقيع الدولى على اتفاقية التجارة الدولية بالمغرب ، فى ابريل ١٩٩٤ .

وقد أوصت الأجندة الدولية بالعمل على تخفيف وطأة الديون الخارجية ونفقات خدمتها ، وتناولت هذا الموضوع بالتفصيل ، كما أوصت بالاهتمام ببناء القدرات الوطنية على تصميم وتنفيذ السياسات الاقتصادية ، والنهوض بالدراسات والبحوث المتعددة التخصصات . وهى دراسات يعتمد نجاحها على وجود قواعد للبيانات الوطنية تماثل قواعد البيانات الدولية .

وقد طبقت مصر برامج الاصلاح الاقتصادى ، وكانت لها نتائج ايجابية على تطوير الاقتصاد المصرى وتوسيع قاعدة مشاركة القطاع الخاص فى برامج التنمية . كما شاركت فى مفاوضات دورة اوروجواى ، ووقعت على اتفاقية التجارة الدولية ، ثم بدأت الدخول فى برامج المشاركة الاقتصادية مع الكتل الاقتصادية الرئيسية فى العالم ، وتسعى نحو انشاء اسواق اقتصادية مشتركة ، وتعد الآن مشروعات لتنمية الصعيد ضمن استراتيجيات التنمية حتى عام ٢٠٣٢ وما ينبع عنها فى خطط خمسية ، وتهدف هذه الدراسة إلى مراعاة الأبعاد البيئية لتحقيق اهداف التنمية المتواصلة ، وعلى دخول مصر الى القرن الحادى والعشرين على أسس سليمة .

بين التجارة والبيئة : أصبحت التجارة العالمية مفتوحة لا تعوقها الحواجز المالية ، ولكن المعايير البيئية قد تحول دون تدفق التجارة الدولية فى السلع ، وخاصة السلع الزراعية . وتواجه صادرات مصر الزراعية ، وخاصة الخضر والفواكه ، مشكلات حقيقية ، وعليها ان تضع برنامجا وطنيا تشارك فيه وزارات الانتاج المعد للتصدير يستهدف دراسة لكل سلعة من حيث تتبع مراحل انتاجها وتقصى بيئة انتاجها فى جميع المراحل ، وتضع الوسائل الاصحاحية التى تحقق للسلعة المعدة للتصدير القدرة على النفاذ من حواجز الاعتبارات البيئية .

٣) **مكافحة الفقر :** سيتم بحثه فى دراسة مقبلة .

٤) **انماط الاستهلاك المتغيرة :** سيتم بحثه فى دراسة مقبلة .

٥) **الديناميات الديمغرافية والاستدامة :** تضمنت أجندة القرن الحادى والعشرين فى هذا المجال ثلاثة توجهات تتصل بالعمل الوطنى ؛ هى : صياغة سياسة وطنية متكاملة للبيئة والتنمية تراعى الاتجاهات والعوامل الديمغرافية – وضع برامج لتنفيذ هذه السياسات – تطوير ونشر المعارف عن الصلات بين العوامل السكانية والديمغرافية والتنمية المتواصلة .

ويمكن ايجاز مشكلة السكان بمصر فى أربعة أمور : تزايد أعداد السكان بمعدلات تفوق قدرة الموارد الطبيعية على مقابلة الحاجات الأساسية للناس – أن بمصر خمس محافظات صحراوية مساحتها ٩٦٪ من مساحة البلاد يسكنها حوالى ١,٢٪ من السكان ، واحدى وعشرين محافظة مساحتها ٤٪ يسكنها ٩٨,٨٪ من السكان – تزايد السكان بالحضر نتيجة الهجرة من الريف ، ومن ثم تظهر مشاكل الاكتظاظ السكانى فى الحضر ، وتنشأ المناطق العشوائية فى تخوم المدن ، ويتغول العمران الحضرى على الأراضى الزراعية – عدم قدرة المدن الجديدة على جذب السكان . الأمر الذى دعا الى انشاء المجلس القومى للسكان لرسم السياسات الوطنية المتعلقة بقضايا السكان ، وترجمتها الى خطط وبرامج عمل – تقوم على تنفيذها سائر الهيئات المعنية .

وينبغى أن تراعى توجهات العمل الوطنى لوضع خطط التنمية وبرامجها فى القرن القادم ، تناول قضايا السكان تناولا يجمع بين الأدوات التقنية والاقتصادية والمجتمعية والتشريعية والادارية ، على أن تتكامل هذه العناصر لاعادة تصويب التوزيع السكانى ، وتوفير عوامل الجذب الى المدن الجديدة .

كما ينبغى – فى إطار برنامج العمل الوطنى فى مجال السكان والديمغرافيا – تحقيق العناصر الرئيسية التالية : بناء قاعدة معلومات وطنية تكون بياناتها ميسرة وأن تستخدم فى نشر الوعى بقضايا السكان – برامج تعنى بتحليل الظواهر السكانية والديمغرافية والاستجابات الاجتماعية ، والكشف عن وسائل المشاركة الجماهيرية فى تنفيذ البرامج الوطنية – برامج تنمية القوى البشرية التى يتطلبها حسن تنفيذ البرامج الوطنية ، بحيث تسهم فيها مؤسسات التعليم والتأهيل والتدريب على المستوى الوطنى والمحلى – توجيه الاعتمادات المالية إلى تمويل البرامج الوطنية فى تكامل عناصرها .

٦) **حماية صحة الانسان :** هناك ترابط وثيق بين الصحة والتنمية إذ تؤدى التنمية القاصرة إلى الفقر وتدهور الصحة وانتشار الأمراض ، وتحتاج التنمية ومشروعاتها إلى قوى عاملة صحيحة . ويتطلب تطبيق عناصر العمل الواردة فى أجندة القرن الحادى والعشرين ، بشأن الرعاية الصحية ، الاهتمام بمجالات : توفير الاحتياجات الصحية الأولية ، خاصة فى الريف – مكافحة الامراض المتوطنة والمعدية – الرعاية الخاصة للأطفال والنساء والمسنين – التحديات الصحية فى المدن – المخاطر الصحية البيئية .

توفير الاحتياجات الصحية الأولية : وتشمل : توفير مياه

الشرب النظيفة ، والمرافق الصحية ، وسلامة الأغذية من الملوثات الجرثومية والكيماوية ، وتقديم خدمات الاسعاف . وقد توسعت مصر فى انشاء الوحدات الصحية بالريف لزيادة تقديم الخدمات الصحية فى هذا المجال ، عن طريق : مدها بالامكانات والأدوات اللازمة لتحسين مستوى الأداء - تزويد القرى بمياه الشرب النقية والمرافق الصحية - ايجاد الوسائل الاجتماعية لتوفير متطلبات الخدمات الصحية العاجلة .

مكافحة الأمراض المتوطنة والمعدية : تحذر الهيئات الدولية من مخاطر عودة انتشار بعض الأمراض الوبائية التى أمكن الحد من مخاطرها مثل السل والملاريا ، بالاضافة إلى الايدز وأمراض الفيروسات الجديدة . وينبغى أن تتضمن خطط القرن الحادى والعشرين الاسهام الجماهيرى والسلوك الفردى للمواطنين فى هذا المجال ، وزيادة الاهتمام ببرامج التثقيف الصحى بوسائل الاعلام .

الرعاية الخاصة للأطفال والنساء والمسنين : قطعت مصر مرحلة كبيرة فى رعاية الأطفال الرضع مما أدى إلى خفض نسبة وفيات الاطفال خاصة بعد مواجهتها لأمراض الدرن والتيتانوس والدفتريا وشلل الأطفال والحصبة . وتؤدى مضاعفات الحمل والولادة إلى وفاة أكثر من ٢٥٠٠ أم كل عام يتركن ٢٠٠٠ من الأطفال الأيتام . وهو ما يتطلب الرعاية الصحية اثناء الحمل ، خاصة فيما يتصل بفترات التباعد بين الولادات ، بالاضافة الى معاونة الامهات على ممارسة الرضاعة الطبيعية للمواليد . كما يؤدى التطور الصحى للمسنين إلى زيادة أعدادهم ، وتحتاج رعايتهم صحيا واجتماعيا الى اهتمام خاص ، ومن ثم أقيمت ببعض المدن المصرية مؤسسات لرعاية المسنين ، تحتاج لمزيد من التوسع والرقابة . وعلى برامج عمل القرن القادم أن تدعم هذه المؤسسات بمشروعات كافية ، وأن يتصل الجهد الوطنى لتوفير الرعاية الصحية لهذه الجماعات الضعيفة .

التحديات الصحية فى المدن : زاد التضخم السكانى بالمدن المصرية على قدرة المؤسسات الخدمية والبنية الأساسية ، ومن ثم قصرت هذه الخدمات عن تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان ، خاصة فى مناطق الاحياء العشوائية . وتبذل الحكومة المصرية جهودا بارزة لتطوير المناطق العشوائية ، وتنفق أموالا بالغة على مشروعات البنية الاساسية . بيد أن بيئة المدن لا تزال فى حاجة الى تكامل الادوات الصحية والتعليمية والتخطيط الحضرى الذى يباعد بين استخدامات الحيز المختلفة ، ويتيح بيئة صحية مناسبة .

المخاطر الصحية البيئية : تتجه الجهود الوطنية الى الاقلال من المخاطر الصحية البيئية ، والحفاظ على بيئة الانسان وصحته ، ومن ثم ينبغى ان تشمل برامج العمل فى خطط التنمية المتواصلة : تطوير وتطبيق تكنولوجيات مكافحة تلوث الهواء والماء خاصة فى مدينة القاهرة ، على أن يتم تطوير تكنولوجيات الانتاج بما يزيد من كفاءتها ويقلل من نفاياتها - وضع برامج لمكافحة التلوث بالكيماويات الزراعية وخاصة فى الريف ، وهى برامج تجمع بين التوجه إلى المكافحة المتكاملة للآفات ، واستخدامات البيوتكنولوجى فى أعمال التسميد والمقاومة البيولوجية فى المكافحة - وضع برامج للتناول الرشيد للمخلفات الزراعية - تطوير برامج المخلفات الصلبة فى الريف والحضر - وضع معايير لمستويات الضوضاء - وضع برامج وطنية متكاملة وشاملة لتحسين بيئة العمل وتوقى مخاطر الصحة المهنية واصابات العمل .

٧) **تنمية واصحاح المستوطنات البشرية :** تعد المستوطنات البشرية ، أى النجوع والقرى والمدن ، تجمعات بشرية تمثل الوحدات الأساسية فى بناء الأمة . وتطوير هذه المستوطنات - على تباين أحجامها - من العناصر الهامة فى توجهات التنمية . وقد أصبحت للمدن أهمية خاصة الآن ، وستزداد أهمية فى غضون القرن القادم ، لأن التحولات الديمغرافية فى العالم - وفى مصر - تشير

الى تزايد نسبة سكان الحضر حاليا لتصبح ٧٠٪ فى غضون القرن الحادى والعشرين . كذلك تعد المدن مناطق جذب للتزاوج بين المراكز الصناعية والمراكز الحضرية . ومن ثم تصبح كتلة من المبانى السكنية والمراكز الصناعية ومحطات القوى وما يتصل بها من شبكات الطرق والمواصلات التى أقيمت فى حيز المحيط الحيوى ، وتمثل هذه المستوطنات ضغوطا بيئية بالغة على النظم البيئية المحلية ، وعلى النظام البيئى الكلى للكرة الارضية .

وفى هذا الشأن ؛ أوجزت أجندة القرن الحادى والعشرين عناصر العمل فى ثمانية مجالات هى : توفير المأوى الملائم للجميع - ادارة المستوطنات البشرية - التخطيط فى مجال استخدام الاراضى - توفير البنيات الأساسية : المياه والمرافق الصحية وإدارة النفايات - نظم الطاقة والنقل فى المستوطنات البشرية - التخطيط للمناطق المعرضة للكوارث - تطوير صناعة التشييد - تنمية الموارد البشرية .

توفير المأوى الملائم للجميع : يعد توفير المأوى الملائم للجميع أساسا فى العمل الوطنى ، اذ هو من الحقوق الأساسية الواردة فى الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، والعهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وتقدر أجندة القرن الحادى والعشرين انه يوجد حاليا الف مليون شخص لايجدون المأوى الصحى ، أغلبهم من فقراء الريف والحضر ، وتطالب الأجندة المجتمع الدولى ومؤسسات العون والتمويل الدولية بالعمل على تحقيق هدف « مأوى ملائم للجميع » .

وينبغى أن تعمل خطط التنمية فى مصر على توجيه قسط من المعونات الدولية لدعم تلك البرامج ، وأن تتضمن أهدافا يمكن قياس معدلات تحقيقها فى إطار زمنى محدد .

إدارة المستوطنات البشرية : أصبحت إدارة المستوطنات الحضرية من الأمور التى تتزايد فيها المشكلات الادارية والاجتماعية ، وتستدعى خلخلة التزاحم السكانى ، والخروج بالاسواق وبعض أوجه النشاط الاخرى الى ظاهر المدينة . كذلك تجرى تجارب على تنظيم المرور وحجب مناطق وسط المدينة عن السيارات الخاصة ، وغير ذلك من الاجراءات التى تستهدف تخفيف الاكتظاظ . وتتجه بعض الدول الى إعادة تنظيم الأجهزة الادارية فى المدينه - لتدار كقطاعات وأحياء وليس كمدينة واحدة . وفى هذا الشأن ؛ توصى أجندة القرن القادم بأن تتضمن خطط التنمية الوطنية تشجيع اقامة المدن متوسطة الحجم ، وأن تكون المدينة وحدة متكاملة تشمل جميع أنشطة الانتاج والخدمات ، وأن تتصل هذه المدن المتوسطة فى اطار « شبكات المدن » ، وأن يفسح مجال الترتيبات الادارية والتنظيمية للمشاركة الجماهيرية فى ادارة المجتمع .

سياسة استخدامات الأرض : تفتقر مصر الى سياسة وطنية لاستخدامات الأرض تترجم الى خطة وطنية . حيث التغول العمرانى فى الريف والحضر على أجود الأراضى الزراعية ، مما حال دون التوسع الزراعى فى المشروعات التى استصلحت أكثر من مليونى فدان من الاراضى الجديدة فى تخوم الدلتا والوادى ، وكذلك الارتفاع البالغ فى سعر أرض البناء حيث أدى إلى ارتفاع تكلفة المبانى وزادت مشاكل الاسكان صعوبة . الأمر الذى دعا الى سن القوانين التى تجرم البناء على الارض الزراعية ، ووضع اطار عام للتخطيط العمرانى .

توفير مرافق المياه والصرف الصحى ، ومعالجة المخلفات الصلبة : تتضمن الخطط الخمسية الحالية والتالية استكمال هذه المرافق فى عواصم المحافظات ومدن المراكز ، وتتيح أجندة القرن القادم مشروعات استكمال هذه المرافق بالقرى . أما مرافق تناول المخلفات الصلبة فلاتزال فى حاجة الى المزيد من الجهد . كما أن مشروعات : محطات تنقية مياه الشرب ، شبكات الصرف الصحى ومحطات معالجة مخلفاتها ، شبكات

جمع ومعالجة المخلفات الصلبة « القمامة » تحتاج فى تشغيلها لقوى عاملة مؤهلة ومدربة على إدارتها .

نظم الطاقة والنقل فى المستوطنات البشرية ، وخاصة فى المدن : تستهلك كميات من الطاقة فى الاستخدامات المنزلية وتشغيل اجهزة البنيات الاساسية والمراكز الصناعية وشبكات النقل والمواصلات . وقد توسعت مصر فى كهربة الريف ، فأتاحتها للاستخدامات المنزلية وبعض الاستخدامات الزراعية ، كما توسعت فى ميكنة الزراعة التى تعتمد على الطاقة . وتتناسب معدلات استهلاك الطاقة مع معدلات التنمية . ولكن للطاقة مشاكلها التى تتصل بمواردها الناضبة ، وبمخرجات الاحتراق وهى من عناصر التلوث البيئى الرئيسية .

وتتطلب التنمية المتواصلة العمل على : ترشيد استخدام مصادر الطاقة – زيادة كفاءة استخدام الطاقة – تنويع مصادر الطاقة بالتوسع فى استخدام المصادر المتجددة .

وقد أوصت أجندة القرن الحادى والعشرين الدول النامية بأن تتضمن خططها الوطنية : التوسع فى مشروعات التشجير لانتاج خشب الوقود فى الريف – تنمية تكنولوجيات الطاقة المتجددة – تشجيع استخدامات الطاقة المتجددة – تشجيع البحوث والدراسات فى مجالات ترشيد الطاقة وتنمية مواردها المتجددة .

الكوارث الطبيعية : تعتبر الكوارث الطبيعية جزءاً من الناموس الفطرى للكرة الأرضية وأثرها المدمر أوضح ما يكون فى المستوطنات البشرية ، حيث تسبب خسائر فادحة فى الارواح والثروات . وتوصى أجندة القرن الحادى والعشرين بالتخطيط للمناطق المعرضة للكوارث ، على أن يراعى فى تخطيط استخدامات الارض : اختيار مواقع المستوطنات البشرية بعيدا عن المواقع التى تتهددها الكوارث الجيولوجية المرتبطه بامكان حدوث الزلازل . وتتطلب مواجهة الكوارث الطبيعية الاهتمام بثلاثة مجالات : نظام للانذار المبكر – تنظيم اجتماعى يعين على نهج السلوك الرشيد عند وقوع الكارثة للتقليل من أضرارها – نظام للعون والتامين الذى يعين الجماعات المعرضة لاضرار الكارثة .

وقد تضمنت أجندة القرن الحادى والعشرين فى هذا المجال ثلاثة توجهات رئيسية هى : تنمية ثقافة السلامة – التخطيط قبل وقوع الكارثة – التخطيط لعمليات الغوث والتعمير بعد وقوع الكارثة . ويحتاج الأمر إلى دعم الامكانات الحكومية والمؤسسات الأهلية على المستوى المحلى والوطنى ، فى اطار برنامج وطنى لادارة الكوارث .

تطوير صناعة التشييد : يستهدف أن تتيح الوحدات السكنية قدرا معقولا من المواءمة الصحية والبيئية والاجتماعية للساكنين . ويقتضى هذا الهدف : مراعاة اختيار مواقع المستوطنات السكنية فى اطار التخطيط الوطنى لاستخدامات الارض ، وتوفير متطلبات راحة السكان واعتبارات البيئة ، بما فى ذلك المساحات الخضراء والنسق الجمالى ، مع الاهتمام بالاعتبارات الاجتماعية المتصلة بفرص العمل ببلاد الكثافة السكانية العالية .

وفى هذا الشأن توصى أجندة القرن الحادى والعشرين البلاد النامية بمراعاة الأمور التالية : أن تعتمد صناعة مواد البناء على مواد الموارد الطبيعية المحلية ، مع تشجيع التطور التقنى الذى يتيح تطوير هذه المواد لتقابل متطلبات التشييد العصرى – تشجيع استخدام التصميمات التى تراعى الاعتبارات البيئية وكفاءة استخدام الطاقة – حماية المناطق ذات الحساسية البيئية مما تحدثه انشطة التشييد المعاصرة – تشجيع استخدام تقنيات التشييد والصيانة التى تعتمد على العمالة الكثيفة وتستهدف تطوير مهاراتهم فى قطاع التشييد – تشجيع

برامج إسكان الفقراء فى الحضر والريف ، بما فى ذلك إتاحة القروض الميسرة .

تنمية الموارد البشرية : يعتمد نجاح التوجهات التصحيحية فى القرن القادم على تنمية الموارد البشرية ، وبناء القدرات الوطنية لتنمية المستوطنات تنمية سليمة بيئيا . وقد أوصت أجندة القرن الحادى والعشرين فى هذا المجال بما يأتى : تنمية الموارد البشرية وقدرات مؤسسات القطاع العام بهدف تحسين فعالية الهيئات الحكومية - خلق الظروف السياسية التى تمكن المشاركه بين القطاع العام والخاص والقطاع الاهلى فى النهوض بالخطط الوطنية - وضع برامج التدريب الفنى لدعم مؤسسات التشييد وهيئات الادارة المحلية المعنية بتنمية المستوطنات البشرية - تقويم العون والدعم لوحدات الحكم المحلى تمكينا لها من ادارة مشروعات تنمية المستوطنات وصيانتها .

٨) **إدماج البيئة والتنمية :** فى كثير من البلدان يحدث فصل بين برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، حيث اعتبرت المشروعات البيئية من الأنشطة الاضافية التى تشغل مرتبة متواضعة فى اولويات الجهد الوطنى . ومن ثم فان الهدف الرئيسى لفكرة التنمية المتواصلة التى تتضمنها أجندة القرن الحادى والعشرين ؛ هو تاكيد الربط بين البيئة والتنمية فى صنع القرار .

وقد اهتمت الأجندة الدولية بأربعة مجالات ينبغى أن يتضمنها السعى الوطنى ، هى : ادماج البيئة والتنمية على المستويات السياسية والتخطيط والادارة - تحقيق الاستخدام الأكفء للادوات الاقتصادية وآليات السوق - انشاء نظم المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة - وضع اطار قانونى وتنظيمى فعال . كما تضمنت الأجندة أربعة توجهات للعمل الوطنى : تطوير عمليات صنع القرار بما يحقق دمج البيئة والتنمية - تطوير نظم التخطيط والادارة بتحسين استخدام البيانات واساليب التقييم المسبق للآثار البيئية والاقتصادية - تطوير قواعد البيانات والمعلومات - اعتماد الاستراتيجية الوطنية على نحو تلتزم به جميع جهات العمل الوطنى .

نظم المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة : أصدرت الامم المتحدة دراسات بعنوان « دليل المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة فى نظم الحسابات القومية » ، بهدف توسيع نطاق نظم الحسابات الاقتصادية القومية لتشمل الابعاد المتصلة بالموارد الطبيعية والاعتبارات البيئية . وعلى أجهزة التخطيط الاقتصادى وضع نظم موسعة للحسابات الاقتصادية القومية لتستكمل عناصر الانتاج المعمول بها حاليا بالتقييم الكمى لمصادر الموارد الطبيعية .

الإطار القانونى لصون موارد البيئة : تحتاج ادارة جهود التنمية المتواصلة وصون البيئة ومواردها ونوعيتها الى اطار قانونى وتنظيمى فعال تلتزم به الهيئات والافراد فى مساعيها للتنمية والانتاج . وقد أوردت أجندة القرن القادم فى هذا المجال عدة توصيات بهدف دعم تطبيق القوانين والتشريعات البيئية الوطنية ، والاسهام فى دعم وتطبيق التشريعات البيئية الدولية ، تتمثل فيما يأتى : العمل على زيادة فعالية القوانين والتشريعات واللوائح ، ويتضمن ذلك برامج نشر الوعى الجماهيرى - وضع اجراءات قضائية وادارية كفيلة بتحقيق ما يتغياه التشريع ، وكفالة حقوق الاطراف - انشاء خدمات مرجعية تستعين بها الهيئات فى تطبيق القوانين البيئية - انشاء شبكة تدريب على تشريعات التنمية المتواصلة وحماية البيئة - وضع آليات فعالة لتحقيق الامتثال للقوانين المتصلة بالبيئة والتنمية المتواصلة .

ويجب أن تتضمن أجندة مصر للقرن القادم العمل على النهوض بالتزاماتها نحو المواثيق الدولية التى صدقت عليها والتى تتصل بقضايا التنمية وحماية التراث الطبيعى وموارد البيئة .

٩) **حماية الغلاف الجوى :** الغلاف الجوى هو المحيط الغازى الذى يحيط بالكرة الأرضية وهو جزء رئيسى فى مكونات المحيط البيئى الذى تكون فيه الحياة بصورها جميعا - بما فى ذلك الانسان والمجتمعات البشرية . والغلاف الجوى طبقتان على صلة مباشرة ببيئة الحياة :

- طبقة التروبوسفير: وهى طبقة ظواهر الطقس والمناخ ، والعلاقة المباشرة مع الحياة .

- طبقة الاستراتوسفير : وتحمل قدرا من الاوزون الذى يحمى بيئة الحياة على الأرض من الاشعات فوق البنفسجية .

ويضيف النشاط الانسانى الى الغلاف الجوى مكونات تغير فى بنائه الكيمائى أو الفيزيقى . ويكون هذا التغيير موضعيا كما فى المصنع أو المنجم ، وقد يكون أوسع مدى كما فى هواء مدينة القاهرة ، وقد يتسع مدى التلوث ليشمل الحيز الاقليمى أو حيز الكرة الارضية جميعا .

وقد تناولت أجندة القرن القادم هذه القضايا فى اطار هذه الحدود المتباينة . ويلزم أن ينظر برنامج العمل لكل دولة إلى هذه المستويات جميعا ، حيث يشمل التلوث فى الحيز الموضعى بيئة العمل والصحة المهنية .

وتشير الدراسات التى قامت بها الهيئات العلمية المصرية إلى أن معدل تلوث الهواء فى القاهرة خمسة أضعاف المعدل العالمى ، ويزيد دخان عوادم السيارات فى منطقة وسط القاهرة بمقدار عشرة أضعاف ، كما يزيد تركيز الأتربة فى هواء القاهرة والمدن الكبرى على الحدود المسموح بها دوليا ، وترتفع نسبة بعض الملوثات ذات الخطر الخاص كالرصاص عن الحدود المسموح بها دوليا .

وبالاضافة الى الأثر الضار لملوثات الهواء على صحة السكان فى المدن والريف ، فان تلوث الهواء ، خاصة الاكاسيد الحامضة ، من العوامل الرئيسية فى تدهور حالة الآثار المصرية بالقاهرة الكبرى وصعيد مصر .

التلوث والمناخ العالمى : يتضمن العمل على الصعيدين الطنى والعالمى فى هذا المجال أربع قضايا رئيسية تتصل بالتوابع البيئية للتلوث ، هى : اتخاذ اجراءات الوقاية والعلاج فى ظل عدم التقن ، أى « عدم حسم الرأى العلمى الى درجة اليقين » فيما يتصل بالتوابع البيئية للتلوث ، وخاصة اثر تزايد تركيز الغازات الحابسة للحرارة على المناخ العالمى - التوازن بين التنمية المتواصلة وتلوث البيئة - لحاجة الى منع استنفاد الأوزون فى طبقة الاستراتوسفير - قضايا تلوث الهواء عبر الحدود . ويوجه العصر الحديث أصحاب القرار إلى ضرورة اتخاذ قرارات فى ظل عدم التيقن .

وفيما يتصل بتغير درجات الحرارة ، ومقدار هذا التغير والزمن اللازم لحدوثه ، والتوابع المناخية له - فإن هذا القدر من عدم التيقن يتطلب : بذل جهود علمية اضافية لتضييق مدى عدم التيقن - اتخاذ اجراءات التوقى فى ظل عدم التيقن لأن الخطر فى الانتظار حتى يتم التيقن يفوت فرصة العلاج . إذ يؤدى ارتفاع درجات الحرارة فوق الحد المتوقع إلى تمدد كتل المياه فى البحار والمحيطات ، ومن ثم ارتفاع مستوى مياه البحر بالنسبة لمستوى الشواطىء بمعدلات تتسبب فى خسائر ماديه واجتماعية فادحة .

وينبغى على الدول ان تتابع الدراسات الجارية فى هذا الشأن ، وتعمل على تطويرها والافادة منها ، وخاصة فيما يتصل بالتغيرات المناخية الاقليمية .

التوازن بين التنمية المتواصلة وتلوث البيئة : تتصل عناصر التنمية الداخلة فى هذا المجال بالأمور التالية : تنمية موارد الطاقة وترشيد استخداماتها وزيادة كفاءة استهلاكها - تطوير قطاعى النقل والصناعة - زيادة

طاقة سطح الارض والبحار لامتصاص مجموعة الغازات الحابسة للحرارة .

ويعنى إعمال التوازن : ترشيد استخدام مصادر الطاقة وزيادة كفاءتها ، مما يقلل من مخرجات الغازات الحابسة للحرارة وخاصة ثانى اكسيد الكربون ، وهذه الاجراءات لها دوافع تتصل بتعرض مصادر الطاقة الحضرية للنضوب . أى أنها مطلوبة لتوقى مخاطر التغير المناخى .

وقد أجريت دراسات على ترشيد استخدامات الطاقة وخفض معدلات تصاعد الغازات الحابسة للحرارة بمصر بنسبة ٢٥٪ ، وهو الحد المطلوب فى الاتفاقية الدولية . وبينت أن تكاليف برنامج يحقق هذا الخفض سلبية ، أى أنها ذات عائد اقتصادى، ومن ثم يجب أن تضع مصر برامج لترشيد استخدامات الطاقة ورفع عائدها الاقتصادى ، وبرامج لتنويع مصادر الطاقة ؛ بحيث تشمل الطاقات الجديدة والمتجددة .

وفى مجال منع استنفاد الاوزون فى طبقة الاستراتوسفير ، تلتزم مصر بالأهداف والمعايير الواردة فى الاتفاقيات والصكوك الدولية التى شاركت فى التصديق عليها ، ويلزم فى هذا المجال المشاركة فى مجالات الأرصاد لمراقبة الاوزون ، ووضع برامج بحوث تقييم اثر تدهور الاوزون على صحة الانسان والانتاج الزراعى والحيوانى وبيئة البحار .

وتعد قضايا تلوث الهواء عبر الحدود نموذجا للمدى الاقليمى لظواهر تلوث الهواء - فقد نصت اتفاقية عام ١٩٧٩ بشأن تلوث الهواء عبر الحدود ، وبروتوكولاتها ، على اقامة نظم اقليمية للمراقبة وخاصة فى الاقاليم الصناعية فى اوربا وامريكا الشمالية . وقد أجريت دراسات فى هذا الشأن ، فأوضحت أن الترسيبات الحامضة الجافة تهدد المبانى ، لاسيما الأثرية .

١٠) تخطيط وادارة موارد الأرض : الارض هى السطح اليابس من الكرة الارضية ، وتجمع بين الحيز المكانى وما يتضمنه من التربة والماء والكساء النباتى والحياة الحيوانية والتى يتألف منها « النظام البيئى الارضى » ، وكذلك سمات التضاريس والوضع الجغرافى .

وتوضح أجندة القرن الحادى والعشرين الأسس التى يهتدى بها الجهد الوطنى فى مجالات « النهج المتكامل لتخطيط وادارة موارد الأرض » بما يحقق التوازن السليم بين استخدامات الأرض وتنمية مواردها ، ويقلل الاضرار التى تنشأ عن التنافس بين الاستخدامات المختلفة . ويتطلب هذا : تطوير نظم المعلومات الجغرافية على الصعيد الوطنى - تطوير نظم تحليل بيانات موارد الأرض وينمى مواردها ، وبيان جدوى استخدامها وتنمية مواردها - تعزيز المؤسسات الوطنية القادرة على رسم سياسات استخدام الأرض ووضع خطط استخداماتها .

كما تضمنت أجندة القرن الحادى والعشرين الأنشطة التى ينبغى أن تتألف منها عناصر السعى الوطنى فى هذا المجال . وتتمثل فى : تطوير المؤسسات الوطنية القادرة على وضع السياسات والاستراتيجيات ، وتعزيز نظم التخطيط وأدوات التطبيق والمتابعة - دعم نظم البيانات والمعلومات ذات الصلة بالارض ومواردها - أن تتضمن السياسات الوطنية تحديد أولويات استخدامات الأرض ، مع مراعاة الاعتبار الخاص لدور الزراعة وانتاج الطعام - الاهتمام ببرامج التوعية ذات الصلة باستخدامات الارض وخاصة بالريف فى توجيه السياسات الوطنية .

وتعتبر خرائط استخدامات الأرض وسيلة لتسجيل البيانات الرئيسية عن الموارد الطبيعية المتاحة والاستخدامات . وقد تطورت التقنيات الآن الى فكرة « نظم المعلومات الجغرافية » ، وهى بنك معلومات تحفظه خزانات الكمبيوتر على نحو ييسر الحصول على المعلومات فى أنماط

مختلفة حسب الحاجة . وهى جميعا من وسائل دعم القرارات والسياسات فى مجال استخدامات الأرض .

وقد عانت مصر كثيرا بسبب غياب سياسة وطنية وخطة وطنية مقررة لاستخدامات الارض ، فتغول العمران على أجود الاراضى الزراعية ، ووضعت مناطق الصناعة دون النظر الى الأبعاد البيئية .

وجدير بالذكر أنه تمت دراسة تفصيلية عام ١٩٨٦عن سياسة استخدام الأراضى فى مصر ، وخلصت توصياتها الى : أن تتبنى الدولة سياسة قومية تحدد أولويات استخدام الأرض ، وأن تقوم هذه السياسة على الافادة الكاملة من الموارد الطبيعية فى إطار خطة طويلة المدى – وضع خريطة شاملة للأراضى المصرية تبين : الأراضى الصالحة للزراعة ومناطق التنقيب عن البترول والفحم والغاز وخامات المعادن ، ومواقع ومناطق الآثار والتراث ، والثروة السمكية ، والسياحة البيئية . مع مراعاة الاعتبارات المتعلقة بالأمن القومى – أن تشارك فى وضع الخريطة الوطنية لاستخدامات الأرض المؤسسات العلمية – أن ينشأ قطاع يتضمن نظام المعلومات الجغرافية – وضع تشريع موحد شامل لاستخدامات الأرض . وتمثل هذه التوصيات عناصر أساسية لأجندة العمل المصرية فى القرن الحادى والعشرين .

١١) مكافحة إزالة الغابات : تعتبر الغابات وصونها ومقاومة التدمير الذى تتعرض له من المشكلات الرئيسية التى تناولها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (١٩٩٢) ، وأفرد لها فى وثائقه ما سمى « بيان رسمى غير ملزم قانونا بمبادىء من أجل توافق عالمى فى الآراء بشأن ادارة جميع انواع الغابات ، وحفظها وتنميتها المستدامة » .

ويرجع الاهتمام بهذه المشكلة إلى عدة أمور ، منها : أن الغابات عنصر مؤثر فى الاتزان البيئى للمحيط الحيوى – أنها تمثل البيئة الطبيعية لتنوع احيائى ثرى بأنواع النبات والحيوان وهى من عناصر التراث الطبيعى العالمى – أن للغابات دوراً هاماً فى عوامل اتزان المناخ العالمى – أن الغابات ، وخاصة بالمناطق الاستوائية ، تتعرض للتدمير بفعل برامج التقطيع والإزالة لافساح الارض للمراعى والزراعة .

وفى هذا الشأن ؛ اهتمت مصر بمشروعات التشجير لإقامة الأحزمة الخضراء حول مناطق الأراضى المستصلحة ، والافادة من موارد المياه ذات النوعية المتدنية ، وإقامة مصدات للرياح ، وتوسيع قدرة المحيط الحيوى على امتصاص الغازات الحابسة بالحرارة ولا سيما ثانى أكسيد الكربون .

١٢) مكافحة التصحر والجفاف : التصحر هو تدهور الأراضى فى استعمالاتها الزراعية المتباينة : المراعى – الزراعة المطرية – الزراعة المروية . فاذا كان نمط الاستعمال غير رشيد فانه يتجاوز قدرة النظام البيئى على الاحتمال ، مما يعنى تدهور الارض أى تدنى انتاجيتها أو فقد قدرتها على الانتاج . وتتمثل مكافحة التصحر فى تبنى أنماط الاستعمال الرشيدة (تنمية موارد الارض تنمية متواصلة) . وتتدرج هذه المكافحة على النحو التالى : أعمال الوقاية ، أعمال العلاج ، أعمال الاستصلاح ، أعمال تنمية موارد الارض فى الاراضى الصحراوية .

أما الجفاف فهو نوبات السنوات العجاف التى يقل فيها المطر عن معدله الطبيعى ، أى أنه جزء من سمات المناخ فى المناطق الجافة . ويتضرر من نوبات الجفاف سكان المناطق الساحلية الشمالية حيث تعتمد المراعى والزراعة المطرية على هطول المطر ، كما تتأثر موارد المياه فى مصر من سنوات الجفاف فى مناطق منابع النيل .

وقد عنيت الهيئات الدولية بقضايا الجفاف والتصحر بعد كوارث الجفاف التى أصابت دول الساحل الافريقى عام ١٩٦٨ ثم امتدت شرقا لتصيب نطاقات واسعة فى افريقيا جنوب الصحراء الكبرى . ووضعت الامم المتحدة خطة عمل لمكافحة التصحر . ولكن الفترة من ٧٧ – ١٩٩٢ لم تشهد التقدم المأمول ، وظلت مشاكل التصحر تسبب اضرارا واسعة لافريقيا وغيرها من اقاليم العالم . لذلك قرر مؤتمر الامم المتحدة للبيئة

والتنمية (١٩٩٢) تكليف لجنة مفاوضات حكومية بوضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر والجفاف ، وقد انتهت هذه اللجنة من صياغتها ، وهى حاليا قيد تصديق الدول .

هذا وتشتمل خطة مصر لمكافحة التصحر والجفاف على المجالات الرئيسية التالية : برنامج وطنى لصون الأراضى الزراعية المروية – برنامج لصون أراضى المراعى والزراعة المطرية فى الساحل الشمالى – برنامج لمكافحة زحف الرمال فى النطاق الساحلى والصحراء الغربية – برنامج للأرصاد الجوية المتقدمة ليكون أداة للانذار المبكر بنوبات الجفاف .

ويحتاج برنامج العمل المصرى الى أداة للإنذار المبكر بنوبات الجفاف ، وتطوير الدراسات الخاصة بالتغيرات المناخية .

صون الأرض الزراعية : ينشأ تدهور الأراضى الزراعية المروية نتيجة الرى الزائد والصرف المتدنى ، أى خلل التوازن بين الرى والصرف . لذلك تبذل جهود لترشيد الرى والوصول بمقننات الرى الى حد الكفاءة فى استخدام المياه ، وهى أمور يحتاج علاجها الى تضافر الوسائل التقنية والادوات الاجتماعية والاقتصادية . كذلك يحتاج الامر الى اعادة النظر فى الدورة الزراعية وتوزيع المحاصيل ليكون الحساب الاقتصادى على أسس الانتاج من وحدة المياه ، من وحدة مساحة الارض . والمشتغلون بالاقتصاد الزراعى لديهم اجتهادات يجب أن تتضمنها برامج العمل الوطنى للقرن القادم .

والأراضى المروية فى مناطق الواحات مشاكل ترجع الى قصور نظم الصرف ، وزراعة محاصيل الاستهلاك العالى للمياه ، والى عوامل اجتماعية واقتصادية تحتاج الى إصلاح . أما الاراضى المروية فى تخوم الوادى والدلتا فترجع مشكلاتها الى نوعية الرواسب السطحية والرواسب تحت السطحية وطوبوغرافية الأرض ، وقد يفسد رى الأرض العالية الأراضى القديمة التى تقع على مناسيب أدنى فى الاراضى الجديدة . ومن إيجابيات التنمية بهذه الأراضى تطبيق وسائل الرى المتطورة ذات الاقتصاد المائى الكفء . ولكن الامر يتطلب زراعة كثيفة استخدام الطاقة .

وتواجه الاراضى التى ستروى على مشروع ترعة السلام «٦٠٠ ألف فدان» مشكلات خاصة تضاف الى مشاكل الرواسب السطحية (التربة) ، وتتصل باستخدام خليط من مياه الصرف ومياه النيل التى تحملها شبكة المصارف الزراعية الى شمال الدلتا ، لذلك يحتاج الامر الى : تحسين نوعية المياه – مراعاة اختيار المحاصيل .

وتوجد أراضى المراعى والزراعة المطرية فى مصر : فى النطاق الساحلى الممتد من السلوم فى الغرب الى رفح فى الشرق ، وتضاف اليها مساحات فى مجارى الوديان فى السهل الساحلى للبحر الاحمر والصحراء الشرقية .

وقد تضمنت مشروعات التنمية فى هذا النطاق : مد ترع للرى (ترعة السلام ، ترعة برج العرب) – التوسع فى انشاء القرى السياحية على خط الساحل – التوسع فى تحجير سلاسل الحجر الجيرى الممتدة بموازاة الساحل فى القطاع الغربى .

مكافحة زحف الرمال : أنشأت وزارة الزراعة محطة تجارب تثبيت الكثبان الرملية فى غرب رشيد عام ١٩٣٦ ، وتبعتها تجارب حقلية بشرقى العريش ومنطقة رأس الحكمة ، وتجرى حاليا تجارب على كثبان الجبل الاصفر شرق القاهرة . ويهدد زحف الكثبان الرملية بالصحراء الغربية شبكة الطرق والسكة الحديد ومناطق الواحات .

وفى السبعينات بدأت تظهر آثار زحف الرمال من الصحراء الغربية على تخوم الاراضى الزراعية فى صعيد مصر ، وعلى الحواف الغربية لبحيرة السد

العالى . وينبغى أن تتضمن خطة العمل المصرية لمكافحة التصحر برنامجا لدراسات زحف الرمال والتوصل لمشروعات مكافحتها .

١٣) التنميــة المتواصلة للجبـال : الجبال مصدر للمياه والمعادن والمنتجات الزراعية ومنتجعات الاستجمام . ويعتمد نحو ١٠٪ من سكان العالم على البيئات الجبلية . ومناطق الجبال فى بعض بلاد حوض البحر الأحمر وامتداده فى خليج عدن ذات أهميــة خاصة ، وكذلك ببعض بلاد حوض البحر المتوسط (ليبيا ولبنان والأردن وفلسطين وسوريا) .

وتتضمن المناطق الجبلية فى مصر : جبال الجزء الجنوبى من شبه جزيرة سيناء – سلسلة جبال البحر الاحمر – جبال العوينات على حدود مصر الجنوبية الغربية . وهى بيئات ذات سمات خاصة وتتميز بانواع من النبات والحيوان النادرة . وتزخر جبال البحر الاحمر بمصــادر الثروات المعدنيــة ذات الاهميــة الخاصــة ، مثل : الذهب ، الكروم ، النحاس ، الالمنيت ، الرصاص ، القصدير ، التلك ، المنجنيز . لذلك ينبغى توجيه الاهتمام فى مصر الى العلوم المتصلة بدراسة البيئة وصون مواردها فى اطار أجندة العمل الوطنى للقرن الحادى والعشرين .

١٤) الزراعة والتنمية الريفية : تعد الزراعة فى الحاضر والمستقبل من ركائز التنمية الاساسية ، وتتزايد أهميتها مع زيادة عدد السكان وتزايد حاجاتهم إلى الغذاء ، ومع التوسع فى الصناعات التى تعتمد على خامات الانتاج الزراعى البناتى والحيوانى . وتنميــة الزراعة وتطويرها أساس التنمية الريفية المتواصلة والترقى بالمجتمعات الريفية .

وقد وضعت أجندة القرن القادم قائمة بعناصر العمل الوطنى فى برامج هذا المجال ؛ تضمنت : الوظائف المتعددة للزراعة ، خاصة فيما يتعلق بالأمن الغذائى والتنمية المتواصلة – تنمية الموارد البشرية لخدمة الزراعة – تحسين انتاج المزارع ونظم الانتاج الزراعى التى تجمع بين النشاط الزراعى وغير الزراعى – الاعلام والتثقيف والإرشاد فيمــا يتصــل بالأرض والزراعــة – صون الأراضى الخصبة واستصلاح الأراضــى الجديدة – توفير المياه للانتاج الزراعى والتنمية الريفية – حفظ الموارد الوراثية النباتيــة وتنميــة جدواها الزراعيــة – حفظ الموارد الوراثيــة الحيوانيــة وتنمية جدواها الانتاجية – المكافحة المتكاملة للآفات الزراعية – ترشيد استخدام الأسمدة .

ويعد قطاع الزراعة هو الركيزة الأساسية لتأميــن الغــذاء لمصــر . ورســم السيــاســات الزراعيــة للقــرن الحادى والعشرين يأخذ فى الاعتبار الاختناقات التى تواجــه الزراعــة حاليا والامكانات التى يمكن أن تعاون على تجاوز هذه الاختناقات ، والتحديــات التــى تفرضهــا التحــولات الاقتصاديــة والسياسيــة الوطنيــة والاقليميــة والدوليــة .

وتخلص الاختناقات التى تواجه الزراعة المصرية حاليا فيما يلى : اختلال التوازن بين الزيادة السكانية والحيز الزراعى المحدود – التفتت الحيازى يصل إلى ٥٠٪ من جملة الحيــازات أقل من فــدان مما يحول دون استخدام الوسائل المتقدمة فى الزراعة – موارد الميــاه محــدودة مما يحــد مــن مشروعات التوســع الزراعى الافقى – العمالــة الزراعيــة تواجــه اختناقات فى الميكنــة الزراعية والاعتماد على التقنيات الزراعية الجديدة – أنظمة التسويق تحتاج إلى تطوير لتفادى الفقد فى معظم الحاصلات – نسبة الاستثمارات فى القطاع الزراعى لا تتوازن مع مساهمته فى جملة الناتج القومى .

ويمثل نقل التكنولوجيا المتقدمة من مراكز انتاجها فى الخارج عنصرا هاما فى التنمية الزراعية ، وهى مسالة تكتنفها صعوبات حقوق الابتكار ، وتزايد الشروط المالية التى يضعها اصحاب الابتكارات .

وحتى تكون التنمية متواصلة ؛ يجب أن تراعى برامــج التنميــة الزراعيــة فــى القرن القـادم وضــع حــدود لمدى التنميــة الرأسيــة ، وتحقيق التكامــل بين التنمية الراسية والأفقية .

تنمية المجتمع الريفى : يمثل المجتمع الريفى نحو ٥٥٪ من

سكان مصر، وتمثل القوة العاملة في الزراعة ٣٦٪ من إجمالي قوة العمل في الاقتصاد المصري . ويواجه الريف مجموعة من المشكلات ، أهمها : الزيادة السكانية - تفشي الأمية - معدلات البطالة العالية - الأمراض المتوطنة - التغيرات السلوكية نحو زيادة الاستهلاك وتدني الانتاج .

وتقتضي هذه المشاكل المزيد من الاهتمام بتوجيه الدراسات الاجتماعية نحو ايجاد الوسائل الناجعة لهذه الأمور ، حتى يواكب الريف المصري تطورات القرن القادم . ويضاف الى ذلك تعرض القرى للكوارث (الحرائق - السيول - الزلازل) وهي مسألة تحتاج إلى « إعداد الجماعة لمواجهة الكارثة » ، وتوفير أجهزة محلية للعون والغوث

وفيما يتعلق بالتخطيط العمراني والاسكان الريفي ؛ أتيحت للقرية فرصة لاعادة بناء بعض مبانيها من مدخرات العائدين من فترات العمل في الخارج ، وتدل بعض الدراسات على أن أكثر من ٨٠٪ من هذه المدخرات انفقت لاعادة بناء المنزل . ومع غياب التخطيط العمراني تحولت هذه المباني الجديدة الى عشوائيات . الأمر الذي يقتضي وضع منهج لتنمية القرية المصرية تنمية متكاملة ، بحيث تكون برامج تنمية الريف وصون موارده ضمن أولويات العمل في أجندة القرن القادم .

١٥) حفظ التنوع البيولوجي: يعني مصطلح « التنوع البيولوجي » ثلاثة قطاعات متصلة : تنوع الانماط البيئية ، تعدد الانواع من الكائنات الحية ، تعدد المجموعات الوراثية في أنواع الكائنات الحية . وتوجد في كل نظام بيئي أنواع من النبات والحيوان ، وفي كل نوع حصة من المورثات تلحظ بعضها في تعدد الاصناف والسلالات من النوع الواحد ، وقد أبرزت تطورات علوم الهندسة الوراثية أهمية المحتوى الوراثي للأنواع . ويهدف حفظ التنوع البيولوجي الى صون هذه القطاعات جميعا ، لان الانسان يعتمد عليها في انتاج سلع وخدمات تقابل حاجات أساسية لحياته ولأن حفظها هو اساس تنمية مواردها تنمية متواصلة تفي بحاجات الحاضر دون الاخلال باحتياجات المستقبل .

وتوصي أجندة القرن القادم في هذا المجال بإجراء دراسات قطرية لتحديد عناصر التنوع البيولوجي ، ووضع برنامج وطني لمسوح الكائنات الحية من النباتات والحيوانات والكائنات الدقيقة ، لتقصي ما تحويه من مكونات ذات جدوى في الصناعة أو الزراعة أو صناعة الدواء ، وما تؤديه في مجال التكنولوجيا الحيوية .

ولما كانت مصر قد صدقت على الاتفاقية الدولية بشأن التنوع البيولوجي ، فقد التزمت بوضع استراتيجية وطنية في هذا الشأن ؛ تهدف الى : حفظ التراث الطبيعي الوطني من عوامل التدهور ، وكذلك الافادة من موارد التنوع البيولوجي في تنمية الخدمات البيئية - من خلال تطوير القدرات الوطنية في مجالات التقنيات الحيوية .

١٦) التكنولوجيا الحيوية والبيئة والتنمية : تعد التكنولوجيا الحيوية من العلوم المتقدمة ذات التطبيقات الآخذة في الاتساع ، وتندرج تحت ثلاثة قطاعات متصلة : استزراع الكائنات من الانسجة أو الخلايا ، استخدام الكائنات الدقيقة في عمليات صناعية أو في معالجة المخلفات والملوثات ، نقل المورثات من كائنات إلى كائنات أخرى ، والتعرف على الوحدات الوراثية التي تسبب الخلل الصحي ، ويطلق على هذا القطاع « الهندسة الوراثية » .

وتندرج أولويات العمل في هذا المجال في مرحلتين ، تشمل المرحلة الأولى منهما : وضع ضوابط قومية للأمان الحيوي بما يضمن سلامة

الأفـراد والبيئـة من المخاطر الناشئـة في مـجالات الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية – استخدام التكنولوجيا الحيوية في تخصيب التربة الزراعيـة ومقاومـة الحشـرات والآفـات والتخلص من ملوثـات الصناعة ، حيـث تقوم بدور رئيسي في تفتيتهـا وتحويلهـا الى مواد بسيطـة غير ضـارة ، وفـي تدوير الطاقة والعناصـر والمياه في مخلفات النشاط الاقتصادي المختلفة ، وفي تحويل المخلفات الزراعية إلى مخصبات حيوية للتربة . وتشتمل أولويات المرحلة الثانية : نقل مورثات المقاومة الحيوية الى النباتات الاقتصادية – استخدام طرق الهندسة الوراثية المتقدمة في ازالة المكونات الضـارة في التربة والمجارى المائيـة – نقل مـورثات التخصيب الحيوى الى النباتات الاقتصادية – اختبار سمية المبيدات بتقنية الهندسة الوراثية .

١٧) بيئة البحار والمحيطات وتنمية مواردها : تغطى الكتلة المائية «البحـار والمحيطـات » ثلاثة أربـاع سطـح الكرة الارضية ، وهى مكـون رئيسي للمحيـط الحيـوى وعامل حيـوى فـي تحديد جغرافيـة المنـاخ ، ومقر لثـروات حية وغير حية . والنقـل البحرى شريـان للتجارة الدولية . وقد حددت أحكام اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحـار حقـوق الدول والتزاماتها ، ومدت الحقوق المخصصة لكل دولة ساحلية بمدى يبلغ ٢٠٠ ميل . بالاضافة للقوانين الدولية التى تنظم حماية البحار من التلوث بالمخلفات والزيـت ، كما توجد اتفاقيات اقليمية تختص بالبحار ذات المدى الاقليمى . ومصر ملتزمة تجاه هذه المواثيق الدولية بتنمية مواردها الطبيعية تنمية متواصلة .

وتتمثـل أهم مصادر التلـوث البحـرى فيمـا يأتى : ما يصب في البحـر من مخلفـات المستوطنـات البشرية ومن مصبات مصارف الزراعة والأنهار ، ما يلقى في البحر من مخلفات السفن وعوادمهـا وما تلقيـه ناقـلات البتـرول من ميـاه الصابـورة ، ما يتساقـط على البحـر من أتربـة ودقائـق تحمل الملوثات .

ولاتـزال تنميـة مصايـد الأسماك البحرية ، وخاصة مصايد البحر الأحمر ، تتسع المزيد من العطاء . ومصر في حاجة الى زيادة انتاجهـا من البروتين السمكـى لتعوض به القصـور في انتاج اللحوم الحيوانية .

والبيئـة البحرية غنيـة بالانواع النباتيـة والحيوانيـة التى ينبغـى صيانتها ورصـد مواردها ، والتنقيـب عما تحويه من موارد خاصـة . كما تتصل بالمـوارد البحرية في هذا النطاق حقول البترول في قاع البحر ، وتجرى حاليا تنمية موارد الحقول البحـريـة في خليج السـويـس والبحث عن البترول في تخوم الشواطىء الشمالية .

أمـا عن تغير المنـاخ وتغير درجات الحرارة وارتفاع منسوب البحر ؛ فهـى من القضايا التى تتضح أبعادها في القرن القادم ، وعلـى البرامج الوطنية ان تضع هـذا في اعتبارها ، وأن تواجه التوابع البيئية لهذه التغيرات الكونية ، وأن تتابع التطورات العلمية في هذا المجال .

١٨) حماية نوعية المياه العذبة وصون مواردها : تعتمد الأحياء جميعا – بما في ذلك الانسان – على توفر الماء العذب ذى النوعية الصالحة . وتوجد المياه العذبة في اطار الدورة الهيدرولوجية (الأمطار ، الانهار ، المياه السطحية) وفي الطبقات الحاملة للماء تحت الأرض (المياه الأرضيـة) . الأولى مياه متجـددة ومن ثم ذات قدرة فطرية على تنظيف الذات والتجدد ، والثانية في أغلبها مياه حفرية مختزنة من عصور سابقة . ولا تتجاوز حصة العالم من المياه العذبة ١٠ر٠٪ من جملة المياه في المحيط المائى على الكرة الأرضية ، لأن الجزء الاكبر

مياه ملحة (٩٧٪) أو مياه عذبة متجمدة فى المناطق القطبية ومن ثم يواجه العالم : قضية ندرة المياه العذبة وقضية صيانة المياه ومكافحة تعرضها للتلوث .

وينبغى أن يتضمن برنامج عمل كل دولة فى قطاع المياه العذبة المجالات التالية : التنمية المتكاملة لموارد المياه والادارة المتكاملة لهذه التنمية - تقدير موارد المياه - حماية موارد المياه والنظم البيئية المائية - امدادات مياه الشرب والمرافق الصحية - المياه والتنمية الحضرية - توفير المياه للانتاج الزراعى والتنمية الريفية المتواصلة - آثار تغير المناخ على موارد المياه . على أن تكون التنمية المتكاملة لموارد المياه أحد القواعد الاستراتيجية للعمل الوطنى ، لأن المياه العذبة تستخدم فى الزراعة (٨٠-٨٥٪) والصناعة (١٠-١٥٪) والاستهلاك المنزلى (٥ - ١٠٪) . ولذلك توصى أجندة القرن القادم بإيجاد « آليات تنسيق فعالة » .

وتستند مصر فى مجال تقدير موارد المياه الى خبرات ودراسات امتدت على مدى التاريخ المصرى الحديث ، وتعتمد مشروعات ضبط مياه النيل وتنمية موارده على قاعدة بيانات متكاملة .

وينبغى أن تتضمن أجندة العمل الوطنى للقرن القادم جهودا تنهض بها مؤسسات البحث العلمى والتكنولوجيا لاستكشاف موارد جديدة للمياه ، ووسائل متطورة لاعادة استخدام المياه «مياه الصرف الزراعى والصرف الصحى» ، ووسائل تكنولوجية متطورة لاستغلال موارد المياه الجوفية « تطوير ادوات الضخ لتحقيق اقتصاديات مناسبة » .

حماية موارد المياه والنظم البيئية المائية من التلوث : وهى من المهام الوطنية ذات الخطر . وقد قصرت الجهود الوطنية فى هذا المجال تقصيرا بالغا ، وقصرت فى تطبيق القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ ، وينبغى أن يكون هذا الهدف من أولويات العمل الوطنى . وقد وضعت أجندة القرن القادم خططا وطنية ونادت بتعزيز التدابير الوطنية وتطوير الآليات التى تعنى بمنع تلوث المياه العذبة وتطبيق مبدأ « الملوث يدفع التكلفة » - تطوير واستكمال مرافق معالجة مياه الصرف الصحى - الالتزام بمعايير لتصريف المياه فى شبكات الصرف الزراعى - إعداد دراسات الجدوى البيئية لكل مشروع تنمية - تطوير وتطبيق التكنولوجيات النظيفة فى الصناعة .

كذلك يقتضى الامر اجراءات حاسمة لحماية المياه الأرضية من التلوث ، لأن علاج تلوث المياه فى طبقات الرسوبيات حاملة المياه العذبة باهظ . ولابد من حماية النظم البيئية المائية فى شبكات الرى والصرف وخزانات المياه والبحيرات الداخلية ، لأن النظام البيئى فى تكامل عناصر الحية وغير الحية قادر على تنظيف ذاته اذا كان صحيحا ، وفاقد لهذه القدرة اذا تدهور .

ونظرا للتزايد المطرد فى سكان الحضر فى العالم فقد أوصت أجندة القرن الحادى والعشرين بالاهتمام بقضايا المياه والتنمية الحضرية . وينبغى العمل على التكامل بين جهود توفير المياه الصالحة لسكان المدن « مؤسسات مياه الشرب » وبين سلوك الناس وترشيد استخدامهم للمياه ، ومنع هدر هذا المورد ذى الأهمية الخاصة . ومن ثم حفز الاسهام الجماهيرى فى صون موارد المياه . ويقتضى النجاح فى هذا ترشيد الاستخدام الذى يتطلب بدوره صيانة الشبكات والادوات المنزلية والتسعير للترشيد والتوعية الترشيد ، وذلك بهدف توصيل مياه الشرب النقية لسائر السكان فى غضون العام القادم .

توفير المياه للانتاج الزراعي والتنمية الريفية المتواصلة : الزراعة المروية هي قاعدة الانتاج الزراعي في مصر ، وهي المستهلك الرئيسي لموارد المياه العذبة . وتتزايد معدلات استهلاك عدد السكان ، رغم عدم توسيع رقعة الأرض الزراعية ، والماء المتاح محدود . ومن ثم تبرز أهمية ترشيد استخدام الموارد المائية ووضع النظم والتكنولوجيات التي تحقق اقتصادا في استخدام الماء وأقصى عائد زراعي من وحدة المياه .

كما أصبحت مزارع الاسماك من الوسائل المفيدة لانتاج البروتين في مصر ، وتجري تجارب لانتاج الاسماك في الأقفاص المعلقة في مجاري الانهار ، وتوسعت مساحات المزارع السمكية في احواض المياه العذبة . وهي أنشطة ينبغي أن يهتم بها العلم حتى لا تتضرر النظم البيئية المائية .

وتتضمن أجندة القرن الحادي والعشرين في هذا المجال المبادئ التالية : اعتبار المياه مصدرا محدودا له قيمة اقتصادية واجتماعية – يجب ان تشارك المجتمعات المحلية في سائر مراحل ادارة المياه – تستهدف ادارة موارد المياه : صون صحة الانسان ، وانتاج الغذاء ، والتخفيف من أثر الكوارث ، وحماية البيئة وصون الموارد الحية .

ويؤدي الاسراف في استخدام الماء في الري مع قصور نظم الصرف الزراعي الى تدهور الارض الزراعية ، كما تؤدي المحافظة على الاتزان المائي بالاقتصاد في مياه الري الى تفادي هذا التدهور الذي يتمثل في ارتفاع الماء الأرضي وتملح التربة . وتقبل مصر على مرحلة يتعين فيها استخدام مياه متدنية النوعية في الري ؛ لأن مياه الصرف الزراعي التي تصب حاليا في بحيرات الشمال ومنها الى البحر تمثل ثلث حجم موارد مصر المائية . وتقتضي مشروعات التوسع الزراعي الآن وفي القرن الحادي والعشرين الاعتماد على مياه الصرف الزراعي والمياه الخارجة من محطات معالجة الصرف الصحي . أي أن مياه الصرف لم تعد مخلفات ينبغي التخلص منها ، وإنما أصبحت موارد يجب تنميتها والمحافظة عليها .

ويحتاج العمل في القرن الحادي والعشرين الى ترجمة نتائج الدراسات والبحوث الى مواد إرشادية للتطبيق في الحقل . والجامعات المصرية ومؤسسات التدريب على المستويات المختلفة مهام تدريب القوى العلمية العاملة في هذا المجال .

ويتوقع المجتمع العلمي أن يتعرض المناخ في النصف الثاني من القرن القادم لزيادة ملموسة في معدلات درجة الحرارة ، ويتبع ذلك زيادة في معدلات البخر أي معدلات استهلاك المياه في الزراعة . ويتخوف المجتمع العلمي من أن يتبع ذلك الدفء العالمي تغيرات مناخية تتصل بتوزيع الامطار في الاقاليم ، وتؤثر على الزراعة والري ومعدلات استهلاك المياه . لذلك ينبغي على دول العالم ، ومنها مصر ، أن تتابع هذه الدراسات وتساهم فيها بالقدر المتصل بالوطن وبالاقليم .

١٩) **الادارة السليمة بيئيا للمواد الكيمائية السمية :** يشهد الوقت الراهن توسعا في استخدام المواد الكيمائية المصنعة والمستخلصة من الكائنات الحية . ويقدر عدد المواد الكيمائية المتداولة في التجارة بنحو ١٠٠٠٠٠ ، ولكن هناك نحو ١٥٠٠ مادة تغطي أكثر من ٩٥٪ من الانتاج العالمي والباقي يستخدم بمقادير ضئيلة . وينبغي العمل على تحقيق درجة عالية من الأمان لأن التلوث الكيمائي ومخاطره يهدد الانسان والبيئة . وتذكر أجندة القرن القادم أن المشاكل الرئيسية القائمة بالبلدان النامية هي : عدم توفر البيانات العلمية الكافية لتقييم مخاطر استعمال

عدد كبيـــر من المواد الكيمائية ، وقصور الامكانات اللازمة لتقييم المواد التى تتوفر بشأنها البيانات . كما تطالب بالمزيد من التعاون والتنسيـــق بين منظمـــات الأمم المتحدة المعنية لتعزيز التعاون الدولى فى هذا المجال .

ويقـوم التقييـم الدولى للمخاطـر الكيمائيـة على أسس التعاون بين الـــدول ، ولكن ينبـغـــى أن يكون لدى كل دولـــة القـدر الضـــرورى من الامكانـــات العلميـــة . وتوصى أجنـــدة القـرن القـــادم بالعمل على تعزيـــز وتوسيع برامج تقييم المخاطر ، وآليات زيـــادة التعاون بين الحكومة والصناعة والهيئات العلميـة فى هذا المجال ، ووضع مبادئ توجيهية للمستوى المقبول التعرض للمواد الكيمائية السمية .

وبالنسبـة لتصنيف المواد الكيمائية وتمييزهـــا ببطاقات تحوى البيانـــات الأساسية عن المادة ، تحتوى صحائف بيانات الامان للمـــواد الكيمائية على تقييـــم المخاطر على الصحة والبيئة ، وبيانـــات عن النقل الآمن والاستعمـــال المأمـــون . وينبغى العمل على وضع نظـــام دولى منسق لتـصنيف المواد الخطرة وتوحـيـد المصطلحات والرموز .

ومن الأمـــور الهـامـــة فى هذا المجـــال ؛ يجـب تيسـيـــر تبـــادل المعلومات عن المواد الكيمائية السمية وعن مخاطرها - على ضوء « مبادئ لندن التوجيهيـة لتبـــادل المعلومات المتعلقة بالمواد الكيمائية فى التجارة الدوليـة » . وفى عام ١٩٨٩ وضعت أحكام بشـأن « الموافقـــة المسبـقـــة عـــن علـم » تضاف الى مبادئ لندن والى المدونة الدولية لقواعد السلوك بشأن توزيع واستخدام المبيدات « منظمة الأغذية والزراعة » .

وتتضمـــن برامج الحد من المخاطـــر : ايجاد بدائل للمـواد الكيمائيـــة السمية التى تستخـــدم حاليا ، ووضع اجراءات لمنع التلوث ، ويؤخـــذ فى الاعتبار دورة المواد الكيمائيـــة فى الوسط البيئى ومكوناته .

وفى المجـــال الزراعـى ؛ تمثـــل المكافـحـــة المتكاملة للآفـات واستعمـــال المكافحة البيولوجيـة وسائل للحد من استخدام مبيدات الآفات التى تحوى مركبات السمية . وكذلك الحد من مخاطـر الحـوادث الكيمائيـــة بتنسيق أعمال التطهير والاسعـــاف فى مناطق التضرر .

وينبغى أن يتجه الجهد الوطنى الى وضع معايير ، فى ضوء المدونات التى وضعتها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ، من أجل الاقلال من الآثار الضارة للمواد الكيمائية . ووضع اطار تنظيمى لاتقاء الحوادث ، والتأهب والاستجابة للحوادث عند وقوعها ، وانشاء مراكز لمراقبة السمية .

وتضع أجندة القرن القادم توجيهات لسلوك صانعى المواد الكيمائية السمية ومستورديها ومن يقومون على تداولها باتباع نهج « العناية المسئولة » ، وأن يؤخذ فى الاعتبار « حق المجتمع فى ان يعرف » ، وهى أمور تتصل بقضية شفافية المعلومات . ومن ثم يجب أن تعزز برامج العون الدولى القدرات الوطنية للدول النامية فى هذا المجال لتبين المخاطر ووضع سبل توقيها .

منع الاتجار الدولى غير المشروع فى المنتجات السمية والخطرة : وهى المنتجات المحظورة أو المقيدة تقييـدا شديـدا أو المسحوبة أو التى لم تقر الحكومات استخدامها أو بيعها . ولا يوجد حاليا تشريع دولى بشأن الاتجار فى هـذه المواد . ولكن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عبر عن قلق دولى من الاتجار غير المشروع فى هذا المنتجات . واستهدفت الأجنـدة تطوير قدرات الدول النامية على اكتشاف التجارة العابرة للحدود فى هذه المواد ومنعها . ولذلك وضعت هدفين رئيسـيين ، هما : تعزيز القدرات الوطنيـة فى هذا الشـأن ،

ومساعدة الدول النامية فى الحصول على المعلومات بشـأن الاتجار فى هذه المنتجات .

وتعمل الأجهزة المعنية فى مصر على مراقبة استيراد المواد الكيمائية التى تدخل فى المبيدات الزراعية أو المجالات الصناعية ، بيد أنها تحتاج الى تدعيم وتطوير لمختبراتها ، وتدريب الأخصائيين فى هذا الشأن .

٢٠) **الادارة السليمة بيئيا للنفايات الخطرة** : عبرت أجندة القرن الحادى والعشرين عن شعور دولى بالقلق ؛ لأن جزءا من حركة النفايات الخطرة على الصعيد الدولى يتم بما يتعارض مع التشريعات الوطنية والدولية مما يضر بالبيئة والصحة العامة فى جميع البلدان ، ولاسيما النامية . وقد وضعت اتفاقية بازل الدولية (١٩٨٩) كاطار دولى لمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود ، وسيتبع الاتفاقية عدد من البروتوكولات الخاصة بالمسئولية والتعويض وآليات التنفيذ . كما وضعت اتفاقية باماكو الاقليمية (١٩٩٠) لحظر استيراد النفايات الخطرة الى أفريقيا ، الا أن الخطر مازال يهدد دولها من إلقاء شحنات النفايات الخطرة فى المياه الاقليمية .

كما تشير أجندة القرن القادم فى هذا الشأن إلى أربعة مجالات للعمل الوطنى والدولى هى : ايجاد الوسائل التكنولوجية لمنع توليد النفايات الخطرة أو الاقلال منها – تطوير وتقوية المؤسسات الوطنية القادرة على ادارة النفايات الخطرة – تعزيز وتقوية التعاون الدولى على ادارة انتقال النفايات عبر الحدود – منع الاتجار الدولى غير المشروع فى النفايات الخطرة .

ويتضمن السعى الى ايجاد الوسائل التكنولوجية لمنع توليد النفايات الخطرة أو الاقلال منها الى أدنى حد : تعزيز المعارف العلمية عن اقتصاديات توليد ومنع وادارة النفايات الخطرة ، ومن ذلك استعادة النفايات وتحويلها لمواد مفيدة ، وهى مسائل تتصل بالتطور التكنولوجى بالبلدان المنتجة ، وقد يقتضى ذلك تطوير العمليات الصناعية أو استحداث تكنولوجيات قليلة النفايات . وعلى الدول التى تتعرض لنقل النفايات إليها ، ومنها مصر ، تطوير وتقوية المؤسسات الوطنية القادرة على ادارة النفايات الخطرة ، ووقف المحاولات غير المشروعة لادخال هذه النفايات الى أراضيها .

وتوصى أجندة القرن القادم أن يتضمن الجهد الوطنى فى هذا المجال : تدابير تشريعية وتنظيمية لادارة النفايات الخطرة فى اطار تنفيذ الاتفاقيات الدولية والاقليمية – برامج بحث ومراقبة شاملة – دعم المؤسسات الوطنية لتمكينها من معالجة النفايات الخطرة وتعزيز افادتها من شبكات المعلومات الدولية فى هذا المجال – وضع برامج التوعية للجمهور بقضايا النفايات الخطرة .

ويتم تعزيز وتقوية التعاون الدولى على ادارة انتقال النفايات عبر الحدود بهدف توقى انتقال النفايات الخطرة ، والتزام الدول والمؤسسات الصناعية التى تنتج هذه النفايات بالادارة السليمة بيئيا « مبدأ الاكتفاء الذاتى » . وفى هذا المجال ينبغى دعم الاتفاقيات الدولية والاقليمية القائمة ، واستكمال ادواتها التشريعية والتنفيذية لتؤدى دورها بفعالية .

٢١) **الادارة السليمة بيئيا للنفايات الصلبة** : تشمل النفايات البلدية الصلبة كافة النفايات المنزلية والنفايات غير الخطرة مثل نفايات المؤسسات والمتاجر ومخلفات الشوارع والمناطق المفتوحة وحطام الانشاءات والرماد المتبقى عن ترميد النفايات الصلبة وحماة الصرف

الصحي والنفايات المتولدة عن محطات معالجة مياه الصرف الصحي . وعندما تتسم بعض هذه النفايات بصفات خطرة تعامل على أنها نفايات خطرة . وترتبط مجالات العمل هنا بمجالات العمل التي وردت في فصول سابقة تناولت « حماية صحة الانسان » و« المستوطنات البشرية » و« المياه العذبة » .

وتتجاوز الادارة السليمة للنفايات الصلبة مجرد التصرف الآمن في النفايات أو استرجاع بعض مواردها الى ضرورة التصدي لجذور المشكلة ، وذلك بتغيير أنماط الانتاج والاستهلاك بما يقلل من مخرجات النفايات . ومن ثم أوصت اجندة القرن القادم بأن يتوجه العمل الوطني الى أربعة مجالات وهي : تقليل النفايات الى الحد الادنى – زيادة إعادة الاستخدام والتدوير في حدود السلامة البيئية – تطوير وسائل ونظم تصريف النفايات ومعالجتها – التوسع في اتاحة خدمات التصريف للمستوطنات البشرية .

ومن المتوقع أن تتواصل زيادة معدلات تولد النفايات الصلبة حتى نهاية القرن الحالي وان تتضاعف كمياتها بنحو خمسة أمثال الكميات الحالية في غضون عام ٢٠٢٥ ، ويتطلب الامر وضع برامج وقائية تهدف الى تغيير السلوكيات المرتبطة بالانتاج والاستهلاك حتى يتسنى مجابهة الموقف المتفاقم . ويوصى بأن تتبنى الجهات المعنية تخطيط وتنفيذ برامج طويلة المدى لتقليل تولد النفايات في مصر الى الحد الأدنى ، وعليها تشجيع الجمعيات الأهلية كي تعاون في هذه الانشطة ، مع الاستعانة بالمنظمات الدولية ، على أن تتكامل هذه البرامج مع الانشطة الجارية بهدف : تطوير ودعم القدرات الوطنية على ابتكار تكنولوجيات لتقليل تولد النفايات تلائم البيئة المصرية – توفير الحوافز التي تكفل تقليل انماط الانتاج والاستهلاك الباهظ – ادراج خطة تقليل تولد النفايات .

ويجب أن يتضمن برنامج العمل الوطني : ابتكار تكنولوجيات تقلل من توليد النفايات ، وتشجيع تطبيق هذه الاساليب في مؤسسات الانتاج في هذا المجال ، ووضع برامج ارشاديه لتوعية الجمهور وتشجيع المستهلكين على تفضيل عبوات يمكن اعادة استخدامها ، ومراعاة تخزين المنتجات الزراعية والغذائية على نحو يقلل من التلف والتحول الى نفايات ، وتيسير نقل التكنولوجيا الصناعية ذات النفايات الأقل في اطار ترشيد استخدام المواد الخام والطاقة .

٢٢) الادارة المأمونة والسليمة بيئيا للنفايات المشعة : يقدر ما يتولد في كل عام من الانتاج النووي الكهرباء على نطاق العالم بحوالي ٢٠٠٠٠٠ م٣ من النفايات ذات الاشعاع المنخفض والمتوسط ، و١٠٠٠٠ م٣ من النفايات شديدة الاشعاع . يضاف الى ذلك الوقود النووي المستهلك ومشاكل تناوله ودفن نفاياه الدفن الآمن ، ونواتج الحوادث في المفاعلات النووية وتجارب القنابل الذرية والنووية . وتزداد كل هذه القضايا حجما في القرن القادم بالتوسع في الاعتماد على المفاعلات النووية في انتاج الطاقة .

والهدف في هذا المجال هو ضمان نقلها ودفنها في اطار التكامل والأمان لحماية الانسان والبيئة من اضرار التلوث الاشعاعي .

وقد وضعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مدونة لقواعد الممارسات المتعلقة بحركة النفايات المشعة عبر الحدود . وينبغي العمل لتحويل هذه المدونة الى صك تشريعي دولي . وللاطار الاقليمي أهمية خاصة في هذا الشأن نظرا لان الانبعاثات الاشعاعية تعبر الحدود بين الدول المتجاورة . وينبغي مراعاة قواعد الجوار الحسن وتبادل المعلومات والبيانات والتعاون لتقليل أضرار حوادث التسرب الاشعاعي ، خاصة في البيئات البحرية .

وعلى مصر أن تقوم بتحديد مواقع دفن النفايات الذرية في اطار خطط استخدامات الأرض ، وإقامة نظام وطني كفء لرصد

الاشعاعات النووية ومتابعتها ، والحد من أضرارها بصحة الانسان والبيئة .

الخلاصة : أصدر مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (قمة الأرض ، ريو دى جانيرو – يونيو ١٩٩٢) خطة عمل القرن القادم « أجندة القرن الحادى والعشرين » ، وهى وثيقة شاملة تضمنت التوجهات الرئيسية التى توصى الدول أن تراعيها عند وضع خطط التنمية للقرن الحادى والعشرين . والخط الفكرى الحاكم فى هذه الوثيقة هو « التنمية المستدامة » أى التنمية فى إطار المدى الزمانى الممتد ، أى أن تتوخى التنمية متطلبات الجيل الحاضر دون أن يقلل من امكانات الأجيال التالية لتجد ما يكفى متطلباتها .

كما تضمنت وثيقة الأمم المتحدة (أجندة القرن الحادى والعشرين) التى أقرتها الدول المشاركة فى المؤتمر ، ومنها مصر ، أربعين فصلا تناولت القضايا الاجتماعية والاقتصادية ، وقضايا الموارد الطبيعية وتنميتها تنمية رشيدة تصون قدرتها على العطاء ، وتضمنت كذلك المسائل المتصلة بدور الفئات الرئيسية وواجب كل منها لتحقيق الاسهام الايجابى للمواطنين فى تحقيق التنمية ، والأمور المتصلة بوسائل التنفيذ وآلياته .

وقد تناولت الوثيقة هذه الأمور جميعا تناولا مجملا بين التوجهات الأساسية ، وتركت الباب مفتوحا لكل مجتمع ليعيد صياغة عناصر الأجندة بما يراعى الظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية الخاصة بالمجتمع .

ومن ثم تناول المجلس القومى للخدمات أجندة القرن الحادى والعشرين ، وعكف على دراسة الوثيقة ، وحاول صياغة عدد من الفصول الأربعين صياغة تتوجه للظروف المصرية ، وهى تجربة قصدت الى تبين إمكان وضع أجندة مصرية للقرن الحادى والعشرين .

وقد أظهرت هذه الدراسة أن استكمال العمل يحتاج الى تضافر المجالس القومية ، كل فى مجال تخصصه ، وكذلك الى عون الهيئات الحكومية ، خصوصا هيئات التخطيط الوطنى وقواعد البيانات . وبهذا التعاضد تستطيع المجالس أن تستكمل وثيقة موحدة تتضمن « دليل العمل للقرن الحادى والعشرين » ، بحيث تعد مقدمة هادية لخطط التنمية الوطنية فى غضون القرن القادم ، وإطارا عاما لخطط العمل المصرى فى مجالات التنمية الشاملة والمتواصلة .

ولتحقق الوثيقة أهدافها الرئيسية ؛ يلزم أن تعتمد فصولها على قاعدة معلومات عن برامج التنمية ومشروعاتها ، وما تم انجازه ، والتقويم العلمى الموضوعى للجهد الوطنى فى خلال السنوات العشر الماضية . وأن تضع الأسس لسياسات وطنية للتنمية الشاملة والمتواصلة فى اطار الاصلاح الاقتصادى ، وتحقق الأهداف التى وضعتها القيادة السياسية لتجاوز التخلف ، بهدف الوصول الى التقدم والمعاصرة . مع مراعاة المتغيرات الاقليمية والعالمية فى دوائر العمل الوطنى المصرى (العربى – الافريقى – الشرق أوسطى – حوض البحر المتوسط – العالم الاسلامى – العالم كله) ، وما يتوقع من تغيرات فى ظل الاتفاقيات الدولية الحاكمة للتجارة والتنمية ، ولذلك يحتاج الأمر الى مشاركة المجالس القومية فى الدراسة ، وأن تعينها الهيئات الحكومية وهيئات قطاع الأعمال فى جمع البيانات ومناقشة السياسات .

هذا العمل الضخم يحتاج الى دعم وتوجيه من القيادة السياسية ، وحشد الطاقات الوطنية لاستكمال هذا العمل – لتكون بين يدى مصر وثيقة ترشد بها خطاها الى القرن الحادى والعشرين .

الخدمـــــات الصحيـــة

الرعاية المتكاملة لكبار السن

تضاربت الآراء حول تعريف المسن فقيل : هو من بلغ من العمر سنا معينة - ٦٥ عاما مثلا - فأكثر ، وقيل أيضا : هو من تبدو عليه آثار تميّزه بكبر السن .

وعرف التشيخ بأنه تحول بيولوجى غير قابل للارتداد ، وتغير يحدث فى تطور مستمر ، وتتأثر تلك المرحلة بالظروف والتغيرات التى تعتريها ، فقد يكون التشيخ فى صحة إذا حدث فى بيئة ورعاية جيدة ، وقد لا يكون كذلك ، ومن ثم فانه لا يوجد نمط موحد لعلامات الشيخوخة .

وهناك رأى بأن الشيخوخة تغيّر طبيعى فى حياة الإنسان ، أى أنها تطور فسيولوجى شأنها كمرحلة الرضاعة والطفولة والبلوغ والسن الوسط ثم الكهولة ، وقد يفسر هذا التغير بأنه نتيجة التحول الذى يطرأ على أنسجة كبير السن وخلاياه . وذهب رأى آخر إلى أن الشيخوخة هى نتيجة لتراكم ظواهر كثيرة : منها ما هو مرضى مثل تصلب الشرايين والأمراض المزمنة ، ومنها ما يحدث بسبب نقص التغذية والتقلبات الجوية والحالة النفسية والعصبية والحالة المناعية ، ومنها ما يحدث بسبب المؤثرات الداخلية والخارجية والإسراف فى تعاطى العقاقير أو العدوى .

هذا ويلعب الاستعداد الشخصى والعائلى دورا فى بلوغ الإنسان مرحلة الشيخوخة قبل الأوان ، وهو ما يسمى بالشيخوخة المبكرة .

ويصعب الفصل بين هذه الأنواع ، ومن ثم تأتى مرحلة الشيخوخة نتيجة تلك المسببات جميعا .

وقد اختلفت الآراء كذلك فى الوقت الذى تبدأ فيه مرحلة الشيخوخة ، إذ أوضحت دراسات عديدة أن التقدم فى السن - وبالتالى ظهور أعراض الشيخوخة : صحيا أو نفسيا أو عقليا - قد يبدأ فى أى مرحلة من مراحل العمر ، فالقدرات عامة تبدأ فى التغير ابتداء من سن العشرين . ومن جهة أخرى فإن سن الشخص قد لا تكون بالضرورة متفقة واحتفاظه بوظائفه البدنية .

وعلى هذا تعرف الشيخوخة بأنها : مرحلة العمر التى تبدأ فيها الوظائف الجسدية والعقلية فى التدهور بصورة أكثرَ وضوحا مما كانت عليه فى الفترات السابقة من العمر .

ومن الناحية الإحصائية لابد من الاتفاق على سن افتراضية معينة ، وقد اختارت لجنة خبراء منظمة الصحة العالمية عام ١٩٧٢ سن الخامسة والستين على أنها بداية الإعمار [كبر السن] ، باعتبار أن هذه السن تتفق مع سن التقاعد فى معظم البلدان ، على ان سن الإحالة إلى التقاعد لمعظم العاملين فى مصر هى سن الستين ، ومن ثم فان القانون يعتبر المسن فى مصر هو من بلغ الستين وذلك لأغراض التقاعد واستحقاق التأمينات الاجتماعية والمعاشات .

ومن التعريفات يتضح أن المسن من ٦٠ - ٧٥ يسمى المسن النشط أو الصغير ، ومن ٧٥ وما فوقها يسمى المسن الكبير .

حجم المشكلة فى العالم :

تختلف أوضاع المسنين فى الدول النامية عنها فى الدول المتقدمة

بسبب اختلاف التركيب السكانى بكل منها ، بالإضافة إلى اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية ونظم الرعاية والتأمينات فى كل دولة .

وقد أدى التوسّع فى الرعاية الصحية والتحسّن فى الظروف المعيشية بشكل عام - وخاصة فى مجال التغذية والبيئة فى الدول المتقدمة - إلى انقلاب الهرم السكانى من قاعدة فتية ترتفع فيها نسبة الشباب إلى قمة عريضة ولكن مع زيادة عدد المسنين به بسبب ارتفاع توقعات الحياة ، إذ تحول الهرم إلى شكل أشبه بالاسطوانة .

ورغم أن الدول النامية مازالت تتميز بقاعدة شبابية للهرم السكانى ، إلا ان نسبة المسنين به تتجه نحو الارتفاع بسبب التحسن فى الرعاية الصحية والظروف المعيشية وارتفاع توقعات الحياة ، بالاضافة إلى الانخفاض النسبى فى معدل المواليد نتيجة التوجه نحو تنظيم الأسرة .

وتقدّر بيانات الأمم المتحدة أنه فيما بين عامى ١٩٦٠ و ٢٠٤٠ سوف ترتفع نسبة المسنين من ٩,٧ - ٢٢,٧ ٪ من المجموع الكلى لسكان العالم ، كما يقدر عدد المسنين فى العالم حاليا بحوالى ٥٩٠ مليونا ، ومن هنا أصبحت قضية المسنين قضية عالمية ، وتزداد حدة فى الدول النامية لعدم الاستعداد لها .

وقد بلغت نسبة المسنين فى عام ١٩٨٠ حوالى ٣٧٠ مليونا ، منهم ٢٠٠ مليون فى العالم النامى ، وينتظر أن يصل عددهم فى عام ٢٠٢٥ إلى ألف مليون ، منهم ٨٠٥ ملايين فى العالم النامى ، ولذلك فالمشكلة تتطور والأعداد تتزايد مما جعل هذه الظاهرة تتحول من مشكلة أفراد وأسر لتكون مشكلة اجتماعية اقتصادية مؤثرة على قضايا التنمية ، الأمر الذى دفع العالم المتقدم إلى دراسة إمكان تحويل هذه الفئة من عبء إلى قدرة مفيدة للمجتمع والفرد .

وهناك ثلاثة أسباب لازدياد نسبة المسنين فى العالم ، هى :

- انحسار نسبة الوفيات نظرا لتقدم الطب والخدمات الصحية .
- النقص المستمر فى نسبة المواليد .
- زيادة الشرائح السنية العالية عند الولادة .

هذا وقد اتجهت بعض الدول إلى تطبيق نظم شاملة للرعاية والتامينات خاصة بالمسنين مثل السويد وألمانيا والولايات المتحدة واليابان . إذ تتمتع اليابان بأعلى متوسط لتوقعات الحياة حيث بلغ ٧٥,٨٦ عاما بين الرجال و٨١,٨١ عاما بين النساء فى عام ١٩٩٠ ، أما السويد فيبلغ متوسط توقعات الحياة فيها ٧٤,٧٩ عاما بين الرجال و٨٠,٧٥ عاما بين النساء فى عام ١٩٩٠ تليها فرنسا فألمانيا فالمملكة المتحدة ثم الولايات المتحدة .

وتبلغ نسبة من هم فوق الخامسة والستين فى اليابان ١١,٧٪ بالمقارنة بالسويد والتى تبلغ النسبة بها ١٨,١٪ ، وألمانيا والمملكة المتحدة ١٥,٤٪ ، ولكن تشير التوقعات إلى أن النسبة فى اليابان ستزيد إلى ٢٣,٩٪ فى عام ٢٠٢٥ لتمثل أعلى نسبة لمن هم فوق الخامسة والستين بين الدول المتقدمة .

أما الدول العربية فيختلف الوضع فيها لعدة أسباب ، أولها : انخفاض توقعات الحياة بالمقارنة بالدول المتقدمة وبالتالى انخفاض نسبة المسنين فى الهرم السكانى ، وثانيها : عدم تقلّص دور الأسرة نهائيا بالنسبة لرعاية المسنين ، وثالثها : عدم شمولية نظم الرعاية والتأمينات الخاصة بالمسنين . وتتراوح توقعات الحياة فى الدول العربية بين ٤٧,٨ فى اليمن و ٧١,٤ فى الكويت .

وتجدر الإشارة بالنسبة لحجم المشكلة فى العالم إلى ما يأتى :

- تزايد نسبة المسنين إلى نسب الشرائح السنية الأخرى بالبلاد المتقدمة عنها فى البلاد النامية .
- تزايد أعداد المسنين الكلية فى البلاد النامية عن أعدادهم فى البلاد المتقدمة .
- يزيد عدد المسنات عن عدد المسنين على مستوى العالم .

- تضم المناطق الريفية نسبيا من كبار السن أعلى مما تضمه المناطق الحضرية ، مع اتجاه الفروق بين نسب المسنين في الريف والحضر إلى الانخفاض بالدول النامية .

والتوجه اليوم لتحويل هذه الفئة المسنة إلى قدرة اقتصادية منتجة لا يستهدف تخفيف العبء الاقتصادي فحسب ، بل يستهدف أيضاً تحسين صحة الفرد المسن بالنشاط والمسئولية ، وتوفير حياة رتيبة هادئة مما يسمح له بتوفير دخل معقول ورعاية مرسومة تتولاها هيئات محددة في جهات العمل بدلا من الانزواء والاعتماد على معاش مطلوب أن تدفعه أو تتحمله القدرة المنتجة للبلد ، وهو المفهوم الذي تحتذيه الدول المتقدمة ، إذ يعتمد على الحفاظ على صحة الفرد قبل التشيخ ، ورسم أسلوب الحياة السليمة ، وتحليل وفهم معنى أثر السنين وتأثيرها على الأعضاء ، والحفاظ على القدرة أطول مدة ممكنة وذلك لما يكتنزه عقل المسن من خبرة ورؤية وكذلك مشاركته في أداء منتج بجهد مقبول يعتبر إضافة للمجتمع

حجم المشكلة في مصر :

يتسم الهيكل السكاني الحالي للمجتمع المصري بأنه هيكل شاب ؛ تبلغ فيه نسبة المسنين حوالي ٧٪ ، ولكن نتيجة للتحولات الديموجرافية التي يمر بها المجتمع تتجه هذه النسبة نحو الارتفاع بسبب : ارتفاع توقعات الحياة ، وتحسن الظروف الصحية وفاعلية برامج تنظيم الأسرة ، وبالتالي تصبح قضية رعاية صحة المسنين من القضايا الملّحة لما لهذه الفترة العمرية من احتياجات لابد من إدراكها والاستعداد لها .

وجدير بالذكر أن تحليل فئات المسنين تبرز بعض التباين ، فهناك تفاوت بداخلها من حيث : الشريحة العمرية ، والتفاوت في مستوى الدخل ، والحالة الصحية ، والوضع الأسري . ولذلك ينتج عن هذا الوضع تفاوت في احتياجات كل فئة داخل شريحة المسنين .

وبالرغم من وجود احتياجات عامة لمرحلة الشيخوخة ، إلا أن احتياجات المسنين الأصحاء أو القادرين على العمل أو الموسرين تتساوى مع احتياجات هؤلاء الذين يعانون من مشكلات صحية أو من ذوي الدخل المحدود أو المعاقين والمحتاجين للرعاية المنزلية ، ولذلك فإنه ينبغي مراعاة هذه الاختلافات بين المسنين عند تناول موضوع رعايتهم صحيا .

وتشير الجداول (١-٧) إلى ما يأتي :

- ارتفاع نسبة المسنين مع مرور الوقت .
- زيادة نسبة الإناث عن نسبة الذكور في فئات المسنين .
- تزايد نسبة المتزوجين في فئات المسنين تليها نسبة العزاب ثم الأرامل ، بينما تنخفض نسبة المطلقين بشكل واضح .

التقدم في السن والقدرة على العمل:

حظيت العلاقة بين تقدم الانسان في السن وعلاقة ذلك بالصحة وقدرته على العمل والإنتاج بالكثير من الاهتمام ، وتضمن هذا الاهتمام تطوير العمل وبيئته حتى يناسب قدراته كلما تقدم في السن .

وقد عرفت منظمة العمل الدولية القدرة على العمل بأنها « مسمى شامل يغطي كل القدرات اللازمة لأداء عمل معين ، ويشمل ذلك : القدرات البدنية والذهنية والنفسية والاجتماعية . كما عرفت العامل المسن بأنه « كل عامل يمكن أن يلاقي صعوبات في عمله أو وظيفته بسبب التقدم في السن» .

ويستدعي ازدياد نسبة المسنين إلى الفئات العاملة توجيه اهتمام خاص ، إذ إن عدد الأفراد العاملين الذين يعولون مسنا واحداً سوف يستمر في التناقص ، وهي ظاهرة تمثل مشكلة اقتصادية في العالم المتقدم .

التغيرات المنظورة التي تصاحب التقدم في السن:

هناك تغيرات فسيولوجية تؤثر في القوة العضلية والقدرة على

التحمل وتضعف العظام وتؤثر فى أنسجة المفاصل لمن تقدم فى السن ، خاصة فى السيدات ، وتؤثر أيضاً وظائف القلب والأوعية الدموية – مما يضعف القدرة على المجهود البدنى ويؤثر على الجهاز التنفسى . ونتيجة لهذه التغيرات تقل قدرة المسن على أداء العمل العضلى كلما تقدم عمره ، ولا سيما الأعمال قصيرة الأمد التى تتطلب مجهودا فائقا لمدة قصيرة ، أو التى تتطلب جهدا متوسطا لمدة طويلة . وكما تتأثر الوظائف الحسية مثل التغيرات التى تصيب العينين والسمع وهناك العديد من التغيرات التى تصيب الجهاز العصبى وتؤثر على القدرة على أداء العمل وسرعة التعامل مع المعلومات الواردة اليه .

التقدم فى السن والأداء الوظيفى:

يتأثر الأداء الوظيفى بالتقدم فى السن خاصة فى المواقع التى تعتمد على كفاءة الوظائف الذهنية مثل : الأنشطة الحسية والادراكية ، والانتباه المتقطع ، والذاكرة ، والتعامل السريع مع المعلومات ، وهناك اتجاه فى بعض الدول المتقدمة إلى انتقال العامل بعد سن ٤٥ عاما من العمل العضلى العنيف إلى أعمال أقل جهداً . والمسنون عادة لا تناسبهم الأعمال التى لا يمكنهم التحكم فى سرعتها ، أو التى يرهقهم فيها السعى وراء الحافز المادى (العمل بالقطعة) ، أو التى تتطلب الحركة المستمرة أو سرعة الأداء أو الحاجة إلى تعلم مهارات جديدة .

أما حوادث العمل فهى أقل حدوثا بين العاملين المسنين نسبيا ولكنها إذا حدثت فان الاصابة تكون أكبر ، والوقت اللازم للشفاء يزداد .

ولقد بينت البحوث والدراسات أن العامل المسن تقل كفاءته العضلية عن العامل الأصغر سنا ، ومن ثم يوجه إلى مجالات أخرى يكون فيها أكثر فائدة فى مجتمعه . ولكى يتحقق ذلك لابد أن يهيأ له عمل يتوافق مع قدراته والتغيرات السمعية والبصرية والذهنية التى تعتريه ، وأن تحدد المجالات التى يمكن أن يؤديها بكفاءة أكبر .

ظروف العمل والعامل المسن:

يتعرض المسن ، وبخاصة العاملون اليدويون ، لضغوط أثناء العمل مثل الضغوط البيئية كالاضاءة الزائدة والحرارة المرتفعة والضوضاء ، والاهتزاز المستمر واحتمال الحوادث والاصابات ... كما يتعرض لضغوط تتعلق بالحواس مثل السمع والبصر والاحساس وما يعترى ذلك من ضرورة الاسراع فى اتخاذ القرار [TIME PRESSURE] . ومن ثم وضعت مؤشرات لحماية العامل المسن ، يتمثل أهمها فيما يأتى :

– تنظيم العمل : من حيث المرونة فى سرعة أداء العمل وساعات العمل وأوقات الراحة .

– العوامل السيكولوجية : مثل توجيهه وحمايته أثناء أدائه الوظيفى وتقييم مدى مشاركته وتحكمه فى الأداء .

– مؤثرات الهندسة البشرية : لأن الأعمال المتكررة التى تؤثر على الجهاز الحركى لديه تؤدى إلى الملل وضعف التحكم وتقلل القدرة على الأداء السريع والاستمرار لمدد طويلة فى أوضاع سيئة ، مما يؤثر على أنسجة المفاصل تأثيرا سلبيا ، ويزيد من وقوع الحوادث ومدى خطورتها على المسنين .

– العوامل الفيزيائية (الطبيعية) : ثبت أن الضوضاء أكثر ازعاجا للعامل المسن خاصة فى الأعمال التى تتطلب التركيز ، وتقلل القدرة على تحمل الاهتزاز ، وكذلك العمل فى الأجواء الحارة أو تحت ضغط جوى مرتفع ، مما يؤثر على حساسية العين للضوء بحيث تحتاج إلى اضاءة أكبر لتأدية نفس العمل .

– العوامل الكيميائية : يتأثر العامل المسن بالمواد الكيمائية السامة بدرجة أكبر ، حيث تزيد حساسيته للمواد المؤدية للإصابة بالسرطان ، لسابق تعرضه لها خلال سنين عمله .

– تأثير التغيرات البيئية على عمل المسنين :

العمل فى أجواء حارة : حيث تقل قدرته على أداء العمل ، بعد أقل مجهود .

العمل تحت ظروف عمل باردة : إذ يقل تحمله للبرودة ، وكذلك العمل فى العراء .

العمل فى ورديات : إذ يسبب اضطرابات فى النوم ، خاصة بعد وردية مسائية .

ومع تقدم سن العامل تحدث تغيرات فى حاستى السمع والبصر ، والجهاز الحركى ، وتتزايد احتمالات السقوط والكسور ، مما يعرضه لمخاطر قد تودى بحياته .

المشكلات الطبية للمسنين :

ليس للمسنين أمراض خاصة بهم ولكن هناك مشكلات طبية خاصة بهم، من أهمها :

– المشكلات النفسية : وتشمل المعايير النفسية للشيخوخة والصحة النفسية للمسنين والمراحل الأخيرة من العمر وانعكاساتها النفسية على المسن والمجتمع المحيط به .

– أمراض القلب الوعائية وأمراض الأوعية الدموية وأمراض المخ الوعائية والامراض العصبية .

– أمراض الجهاز الهضمى والجهاز التنفسى .

– أمراض الدم وأمراض الجهاز البولى ومرض السكر .

– الامراض الجلدية لكبار السن .

– دور طب الفم والاسنان فى رعاية صحة المسنين .

– أمراض العيون والأذن والأنف والحنجرة .

– أمراض العظام والرعاية الصحية خاصة للمسنات حيث يتزايد وهن العظام من التغيرات الهرمونية مع سن اليأس .

– المشاكل الجراحية والرعاية التمريضية للمسنين .

– تغذية المسنين .

– مشاكل العلاج بالعقاقير .

نظم الرعاية الصحية لكبار السن:

يبلغ عدد كبار السن فى مصر – فى مطلع القرن الحادى والعشرين – نحو عشرة ملايين فوق سن الستين ، وذلك طبقا لتقديرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

ويعنى تقديم الرعاية الصحية لهم : توفير حياة كريمة آمنة من الناحية الجسمية والنفسية والاجتماعية ، وهو التعريف الذي أقرته بلاد العالم للصحة من خلال منظمة الصحة العالمية ، مع الأخذ فى الاعتبار حجم الانفاق المطلوب على الصحة فى مرحلة تتزايد فيها المشاكل الصحية وأعباؤها .

وحتى تكون الرعاية الصحية فعالة فإنها يجب أن تبدأ قبل سن الستين ، حتى يمكن الاكتشاف المبكر للامراض وتقييم الحالة الصحية واتخاذ الاجراءات الوقائية ، وتأهيل المواطن للتعامل مع ظروفه عندما يصل إلى سن التقاعد .

وإذا كانت بعض البلاد تبدأ هذا الاهتمام منذ سن الأربعين ، فانه يقترح أن تبدأ هذه الرعاية المنظمة – فى مصر – فى سن الخمسين كالآتى :

أولا : الفحص الطبى الدورى :

وتبدأ هذه الرعاية المنظمة بتعميم بطاقة صحية لكل موظف وعامل يبلغ سن الخمسين ، بحيث تشمل بيان الفحص الشامل لتقييم الحالة الصحية فى جميع جوانبها . ويتم هذا الفحص فى وحدات التأمين الصحى للمؤمن عليهم وفى المراكز الصحية الحضرية ووحدات قطاع الريف لغير هؤلاء ، على أن يبدأ العمل فى البطاقة الصحية من خلال ربط هيئة التأمين الصحى بوحدات وزارة الصحة الأخرى ، ويجب أن يتم تكرار هذا الفحص فى سن الخامسة والخمسين ثم فى سن الستين ثم سنويا بعد ذلك .

ثانيا : العلاج :

بموجب هذه البطاقة يحصل المواطن الذى بلغ الستين على تخفيض قدره ٥٠ ٪ فى جميع مراكز العلاج الحكومية وبعض المؤسسات غير الحكومية . وينبغى انشاء عيادات خاصة لاستقبال المسنين فى المستشفيات العامة والتخصصية ، يتم فيها التشخيص المبدئى ثم يحول ومعه أحد أفراد الفريق الصحى إلى العيادات التخصصية المناسبة لحالته فى المستشفى ، مع إنشاء وحدة بالقسم الداخلى تخصص لأمراض المسنين يمكث فيها المريض يومين أو ثلاثة لاستكمال الفحوص ثم يحول إلى المؤسسة الطبية المناسبة لعلاجه .

ثالثا : الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية للأمراض التشخيصية : وذلك عن طريق :

– توفير الرعاية الطبية المستمرة فى دور المسنين حيث أن الوضع الحالى فى هذه الدور هو قبول المسنين الذين يستطيعون خدمة انفسهم وليس المسنين المرضى وتقتصر الرعاية الطبية الحالية على زيارات دورية من أحد الأطباء المتخصصين فى أمراض الكبار .

– تشجيع تجربة المستشفى الجامعى من خلال وحدات طب الكبار حيث يتوجه المسن المريض إلى المستشفى للكشف الطبى والرعاية التمريضية والترويح البسيط وتحدد دورية الاستفادة من هذا النظام حسب حالة المريض .

– كذلك التوجه لإيجاد أنشطة فى النوادى لخدمة المسنين من أعضاء النوادى وتنظيم عيادة لكل ناد تتوفر بها خدمة لتوفير الرعاية الصحية لمن يحتاج اليها علاوة على وضع برامج تأهيلية مثل الرياضة المناسبة على يد متخصصين .

رابعاً : برامج التثقيف الصحى والتوعية حفاظا على قدرتهم وصحتهم : وتشمل هذه البرامج :

– تشجيع المسن على الخروج يوميا حتى لا يدخل فى حلزون الانزواء .

– ممارسة الرياضة المناسبة لحالته الصحية .

– النصح بالتعرض للشمس يوميا حتى لا تزداد هشاشة العظام وقابليتها للكسور .

– الامتناع عن التدخين والكحوليات وتناول أى أدوية بدون وصف الطبيب .

– توصيف أماكن الاقامة المناسبة للمسن خاصة المنفرد :

• أن تكون فى شقة صغيرة حتى لا يرهق بالانتقال بين الغرف للحصول على احتياجاته .

• استبعاد السجاجيد غير الثابتة التى قد تؤدى إلى انزلاق المسن واصابته بالكسور .

• توفير دعامات يستند اليها المسن فى تحركه إذا كانت الحركة محددة .

– الارشاد إلى الطعام المناسب وطرق الطهى المناسبة .

– توفير الرعاية النفسية للمسن وخاصة إذا لم يكن له أبناء .

– أهمية الفحص الطبى الدورى سنويا بعد سن الستين .

الرعاية الصحية التامينية على أصحاب المعاشات:

تكفل الدولة حق الرعاية الصحية لكافة المواطنين على اختلاف أعمارهم ، ويجب أن يزداد الاهتمام بكبار السن الذين قدموا شبابهم وعطاءهم لبلدهم فى الفترة المنتجة من حياتهم ، خاصة أنهم اكثر تعرضا للأمراض العادية أو الأمراض ذات الأهمية الخاصة للمسنين .

ومن ثم أولت الدولة هذه الفئة اهتماماً خاصاً ورعاية صحية تحت مظلة التامين الصحى ، فأصدرت القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الذى يعطى حق الرعاية الصحية التامينية للمسنين والتى تخلص عناصرها فيما يأتى :

– خدمة الممارس العام .
– خدمة الاخصائى بما فيه اخصائى الأسنان .
– الرعاية الطبية المنزلية عند الاقتضاء .
– العلاج والاقامة بالمستشفى .
– العمليات الجراحية وأنواع العلاج الأخرى .
– الفحص بالأشعة والبحوث المعملية .
– صرف الأدوية اللازمة .
– توفير الخدمات التاهيلية وتقديم الأطراف والأجهزه التعويضية .

وهذه العناصر يتمتع بهـا صاحب المعاش المؤمن عليه صحيا دون أن يتحمل أى رسوم اضافية ، وتؤدى هذه الخدمات مقابل نسبة الـ ١ ٪ التى يؤديها صاحب المعاش من معاشه .

بيد أن قضية التامين الصحى على أصحاب المعاشات تتطلب إعادة النظر من حيث عدم توافر التمويل المناسب لتقديم الرعاية الصحية اللازمة لهذه الشريحة ، وتخلص أهم نقاط هذه المشكلة فيما يأتى :

أولا : التشريعات الحاكمة :

لم يكن أصحاب المعاشات خاضعين للتامين ضد المرض الوارد بقانون التامين الاجتماعى قبل سنة ١٩٧٥ . لكن بعد أن زادت نسبتهم واستشعارا من الدولة بأهمية رعايتهم ، صدر قانون التامين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ متضمنا انتفاع هذه الفئة بالتامين الصحى حيث نصت المادة ٧٤ من الباب الخامس (تامين المرض) على ما يلى : « تسرى أحكام العلاج والرعاية الطبية المنصوص عليها فى هذا الباب على أصحاب المعاشات اذا طلبوا الانتفاع قبل تاريخ انتهاء الخدمة بثلاثة أشهر على الأقل . ولأصحاب المعاشات الذين انتهت خدمتهم قبل العمل بأحكام هذا القانون أن يطلبوا خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل به (أى اعتبارا من ١٩٧٥/٩/١) الانتفاع بأحكام العلاج والرعاية الطبية . ولا يجوز فى جميع الأحوال لصاحب المعاش الذى طلب الانتفاع بالأحكام المشار اليها أن يعدل عن طلبه » .

ثم صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ معدلا الفقرة الاولى من تلك المادة – والخاصة باشتراط مهلة الثلاثة أشهر السابقة على تاريخ انتهاء الخدمة لتقديم طلب الانتفاع بتامين أصحاب المعاشات – لتصبح على الوجه الآتى : « تسرى أحكام الرعاية الصحية المنصوص عليها فى هذا الباب على أصحاب المعاشات اذا طلبوا الانتفاع بها من تاريخ تقديم طلب صرف المعاش » .

واستمرارا فى التيسير على أصحاب المعاشات ؛ صدرت عدة تشريعات تتيح اعادة فتح الباب عدة مرات التعبير عن رغبة الانتفاع لمن فاته التعبير عنها فى حينه :

أ– المهلة الأصلية لمدة ثلاث سنوات والتى تقررت بموجب القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

ب – المهلة الثانية من يوليه ١٩٨١ لمن انتهت أو تنتهى خدمتهم حتى أول يوليه ١٩٨١ وذلك بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨١ .

جـ– المهلة التالية من ١٩٨٧/٧/١ حتى ١٩٨٧/١٢/٣١ بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ .

ولرعاية هذه الفئة فقد خصها نظام التامين الاجتماعى بميزتين عن باقـى المنتفعيـن بتاميـن المرض الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وهما :

– السماح لأصحاب المعاشات بالدخول فى النظام التامينى لمن لم يسبق خضوعهم للتامين الصحى خلال فترة عملهم الوظيفية ، أيا كانت جهة عملهم السابقة .

– اعطاؤهم حق الاختيار فى الدخول تحت مظلة التأمين الصحى وبذلك أصبح الانتفاع لهذا القطاع على أسس فردية وبناء على الرغبة بالمخالفة للقواعد العامة التى تحكم نظم التامين الاجتماعى من الشمولية والالتزام .

وزيادة فى التيسير على هذه الفئة فى اللحاق بركب التامين الصحى فقد أضافت كل من هيئتى التامين والمعاشات والتامينات الاجتماعية فى صلب طلب تسوية المعاش فقرة محددة لاستيفائها بواسطة تسوية المعاش تفيد الرغبة فى الانتفاع بتأمين المرض .

وقد بلغ عدد المؤمن عليهم صحيا من أصحاب المعاشات والأرامل فى ٣٠/٦/١٩٩٣ ٥٥٠ ألف منتفع ، وينتظر أن يصل عددهم الى قرابة المليون فى حالة اعادة فتح الباب لطلبات الانتفاع لمن فاته الدور فى التقدم فى المرات السابقة .

ثانيا : المشاكل الاقتصادية لتطبيق نظام التامين على أصحاب المعاشات والأرامل :

تتكون موارد التامين ضد المرض التى تمول من صندوق علاج الأمراض واصابات العمل التى تدبره الهيئة العامة للتامين الصحى (بحكم المادتين ٨٣ ، ٨٤ من قانون التامين الاجتماعى ٧٩ لسنة ١٩٧٥) من الآتى :

– ٤٪ من أجور المؤمن عليهم (يتحمل العامل منها ١ ٪ ، وصاحب العمل ٣ ٪ ، والأرامل ٢ ٪) .

– ١٪ من معاشات أصحاب المعاشات ولا توجد جهة تقوم بالتمويل الذى يلتزم به صاحب العمل .

وقد بلغ متوسط اشتراك صاحب المعاش فى تمويل صندوق التامين ضد المرض حوالى ١٥ جنيها سنويا (بافتراض أن متوسط المعاش ١٢٥ جنيها شهريا) .

وبحكم عوامل السن لهذه الفئة يكون طلب الخدمة الطبية فيها متزايدا ؛ بسبب احتياجهم للعلاج والبحوث والتدخلات وخاصة الأمراض المزمنة على اختلاف أنواعها ، وقد قدر الفارق بين الايراد والمنصرف للمنتفع الواحد خلال عام ٩١/٩٠ بحوالى ١٥٠ جنيهاً فى المتوسط العام سنويا ، أى أن الفارق بين ايرادات ومصروفات تأمين المعاشات والأرامل يقدر بحوالى ٥٥ مليون جنيه سنويا فى العام ١٩٩١/٩٠ .

وفى حالة اعادة فتح الباب لابداء رغبات الانتفاع ينتظر أن يتضاعف العدد ، ومن ثم يتضاعف الفارق بين ايرادات ومصروفات هذه الشريحة بحيث يزيد على ١٠٠ مليون جنيه سنويا وهو رقم سيتزايد سنويا بطبيعة الحال مع ارتفاع متوسط الأسعار ونسبة التضخم وازدياد الطلب على الخدمة – مما يفوق طاقة الهيئة العامة للتامين الصحى .

ثالثا : الحلول المقترحة :

تحتاج شريحة أصحاب المعاشات من الناحية الانسانية إلى رعاية صحية كحق مكفول الا أن هذا العبء بكافة أبعاده الفنية والاقتصادية والاجتماعية تتحمله هيئة التامين الصحى ؛ دون تمويل مناسب من أى جهة أخرى . وفى نفس الوقت يطلب منها خدمة مرتفعة المستوى والتكاليف ، على أن تُحدث توازناً بين مصروفاتها وايراداتها .

ولكى تتمكن الهيئة من الاستمرار فى استيعاب الأعداد المتزايدة من أصحاب المعاشات والأرامل ، مع توفير المستوى اللائق من الخدمة الطبية ، فلابد من ايجاد مصادر تمويل أخرى تضاف لميزانية الهيئة حتى تستمر فى أداء رسالتها دون الاستدانة أو اللجوء الى القروض .

وجدير بالذكر أن القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ السابق ذكره – والخاص بالتامينات الاجتماعية وضمنها تامين المرض – يقتصر أثره على العاملين بأجهزة الدولة والقطاع العام والخاص دون غيرهم ، باعتبار أن هذه العمالة مؤمن عليها اجتماعياً ، وأن من يتولى تحصيل اشتراكاتها ضمن أنواع التامينات الأخرى هى الهيئة العامة للتامينات الاجتماعية ، ثم تقوم بسداد اشتراكات تامين المرض للهيئة العامة للتامين الصحى التى لايوجد بها جهاز تحصيل مستقل بالنسبة لهذا القانون .

وقد حان الوقت لدراسة امكانية انسحاب نظام التامين الصحى على بقية المسنين ، سواء كانوا أصحاب أعمال أو ممن يعملون لحسابهم ، وذلك من حيث : حصرهم ، وتحديد عناصر الخدمة التى تقدم لهم ، وايجاد موارد ثابتة لتمويل نظامهم ، وأسلوب تحصيل اشتراكاتهم ، واستحداث جهة أو هيئة أو منظومة مستقلة تتولى رعايتهم ، واستصدار تشريع ينظم كل ذلك .

وبناء على ما تقدم فان البدائل المطروحة لمواجهة المشاكل السابقة ، تقتضى :

- زيادة نسبة اشتراك المؤمن عليه من أصحاب المعاشات الى ٢٪ .
- أن تتولى جهة ما نصيب صاحب العمل (وزارة المالية - جهات العمل السابقة - هيئة التامينات الاجتماعية أو مؤسسات خاصة لرعاية المسنين) .
- تحميل المؤمن عليه نسبة من ثمن الدواء لا تزيد على ٢٥ ٪ .
- فرض بعض الرسوم على بعض مراحل الخدمة بضوابط معينة تراعى فيها العوامل الانسانية والطبية وامكانية الاعفاء منها .
- استحداث موارد أخرى للتامين الصحى .
- فتح الباب لأصحاب المعاشات الذين لم يتمكنوا من الانضمام للتامين الصحى .

تعايش الفرد مع السن المتقدمة :

لما كان الناس يختلفون بعضهم عن بعض فى توجهاتهم الاجتماعية والثقافية والهوايات ، وفى قدراتهم الاقتصادية والشخصية والصحية ، كما تتراوح تطلعاتهم مع آمالهم وارتباطهم بالحياة - فإن هذه التفاعلات والمتغيرات تتضح وتقرر مصير الفرد للحياة فى السن المتقدمة ، ومن ثم اتجه الكثير من الدراسات لبيان كيفية قضاء الوقت فى السن المتقدمة ، كما يأتى :

اولا : المشاركة فى نقل الخبرة والرؤية كل فى مجال تخصصه ولكن بجهد محدود كتوجه المسنات للتدريس فى رياض الأطفال ، ومشاركة الرجال فى الفكر والتوجيه بوزارة التعليم ومراكز الخدمة الاجتماعية .

ثانيا : أن المجتمع مسئول عن رعاية المسن وتنظيم علاقاته نحو الآخرين ، واعتزاز الآخرين بجهده .

ثالثا : المسئولية نحو الأقران والزملاء من المسنين ، بخلق تجمعات اجتماعية تعاون فى توفير بعض الخدمات من إيجاد مساكن للإيواء الصحى والغذاء السليم أو التوجيه للترويح والترفيه .

رابعا : المسئولية نحو الأسرة والأهل : وذلك حتى يتحمل المسن بعض الأعباء المنزلية ، سواء فى التدريس أو تثقيف الأبناء وتوجيههم صحيا واجتماعيا ، والمعاونة فى حل المشاكل الأسرية بالحكم المكتسبة عبر السنين .

خامسا : دور المجتمع نحو المسنين : لما لهم من قدرات يمكن استغلالها مع خبرة ورؤية وكفاءة مختزنة ورصيد يحتاج الحفاظ عليه واستثمار كوامنه .

ومن هنا كان للمجتمع أن يهتم بتعريف وتحديد المسنين وتوصيف المشاكل التى تواجههم وتحديد حجمهم والتأكيد على رعايتهم الصحية والغذائية وتحديد الأمراض المنتشرة بينهم ، هذا وتختلف الاحتياجات الصحيــة للمسنيــن عمن هم أصغر سنا من الناحية العضوية والوظيفية والذهنية والنفسية والشعورية - ورعايتهم حق تؤكده وثائق حقوق الانسان .

المقترحات الأساسية لكبار السن :

- التوجه نحو الاستقلالية فى حياة مفيدة منتجة ، وأن يستمر المسن فى أداء عمل أو هواية مفيدة ، وأن يزاول أنشطة رياضية فى جو مفتوح ، وأن يستمر فى تناول غذاء متوازن .
- أن يرتب لنفسه دخلا معقولا يسد احتياجاته حياتيا وعلاجيا ، وقد يقتضى ذلك تغيير أسلوب الحياة .

- قضية إسكان المسن الذى يعيش منفردا تحتاج نظرة مجتمعية محددة وقد اتجه العالم منذ سنوات لنشر بيوت المسنين ، ولكن مضاعفات الوحدة تتزايد ومشاكل الخدمة وتكاليفها تتضاعف ، مما زاد من حالات الاكتئاب ، الأمر الذى دفع بعض الدول فى جنوب شرق اسيا إلى توجيه حوافز مجتمعية للأسر التى تأوى المسنين من أقاربهم أو حتى الأغراب .

- النصح بالاستمرار فى خدمة المجتمع والاندماج يجنب المسن الانعزال عن الناس والإحساس بعدم القدرة ومن ثم يبدأ فقدان الثقة فى النفس والناس.

- أهمية الاستمرار فى الإحساس بالنفس وجدوى وجودها .

ولما كان وقع الحياة يبطىء مع تقدم السن فإن المسن لابد أن يقضى وقته فى الترويح وفى أداء خدمة مفيدة .

- تأهيل النفس للتعايش السلمى مع التشيخ ، إذ لابد أن يؤهل الفرد نفسه ذهنيا وبدنيا ليتعايش مع تلك الفترة الحرجة من الحياة . وينقسم التأهيل الى ثلاث مراحل :

الأولى: قبل الوصول الى سن التقاعد حيث يبدأ فى أداء بعض الهوايات ولتكن القراءة أو المشى أو الحرف ، وفى دعم علاقاته الأسرية والروابط الأخوية مع جيله والأجيال الأخرى .

الثانية: فى مرحلة التقاعد حيث تستمر مزاولة هواياته وقد يهوى رياضة حميدة ورسوما فنية مفيدة .

الثالثة : فى مرحلة الوهن الصحى والتعرض لبعض التغيرات فى قدراته البدنية أو الذهنية – وفى تلك المرحلة لابد للفرد من التزايد فى العلاقات الأسرية والمجتمعية بمسئولية ولو ضئيلة لمقاوم مرحلة التخاذل .

الخلاصة : يحتاج الإنسان فى مرحلتى السن المبكرة والمتأخرة إلى الرعاية الخاصة ولم تحظ مرحلة الشيخوخة بالاهتمام اللازم ، ويتأكد ذلك بصورة واضحة فى الدول النامية عامة .

ونظرا لارتفاع توقعات الحياة فى السنوات الأخيرة نتيجة للتطور الديموجرافى وتحسن مستوى الخدمات الصحية ، فقد اتجهت نسبة المسنين إلى التزايد ، ونتيجة لذلك أصبحت هناك حاجة ملحة لدراسة الاحتياجات المتعددة للمسنين وخاصة الجوانب الصحية والاجتماعية والاقتصادية ، وماسوف تؤدى إليه الزيادة المتوقعة للمسنين من انعكاسات على التنمية الاجتماعية والاقتصادية نظرا لتوقف فاعليتهم واعتمادهم فى معاشهم على جهد وضرائب القوى العاملة الفعلية – مما يوجب الاهتمام بقضية الرعاية المتكاملة للمسنين .

واذا كان خبراء منظمة الصحة العالمية قد اعتبروا سن الخامسة والستين بداية الإعمار فاننا فى مصر مازلنا نعتبر المسن هو من بلغ الستين ، نظرا لأنها سن التقاعد لمعظم العاملين بالدولة وسن استحقاق التامينات الاجتماعية والمعاشات .

وأوضحت الدراسة حجم المشكلة فى العالم كما يأتى :

– أن أوضاع المسنين فى الدول النامية تختلف عنها فى الدول المتقدمة بسبب اختلاف التركيب السكانى بكل منها ، بالإضافة إلى اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية ونظم الرعاية والتامينات فى كل دولة .

هذا وتقدر بيانات الأمم المتحدة أن نسبة المسنين ترتفع بصورة تجعل قضية المسنين قضية عالمية ، وتزداد حدة في الدول النامية . ويختلف الوضع في الدول العربية بسبب انخفاض توقعات الحياة فيها بالمقارنة بالدول المتقدمة ، وعدم تقلص دور الأسرة نهائيا بالنسبة لرعاية المسنين ، مما يخفف من حجم المشكلة ، رغم عدم شمولية نظم الرعاية والتامينات الخاصة بالمسنين .

– أن نسبة المسنين إلى عدد السكان بالبلاد المتقدمة تزيد عما هي عليه في البلاد النامية ولكن إجمالي عدد المسنين في البلاد النامية يزداد عنه بالبلاد المتقدمة ، وأن عدد المسنات يزيد عن عدد المسنين على مستوى العالم ، وأن المناطق الريفية تضم نسبة من كبار السن تزيد على نظيرتها في المناطق الحضرية .

– أن الهيكل السكاني الحالي للمجتمع المصري هو هيكل شاب تبلغ فيه نسبة المسنين نحو ٧٪ ولكن نتيجة للتحولات الديموجرافية التي يمر بها المجتمع تتجه هذه النسبة نحو الارتفاع ؛ بسبب ارتفاع توقعات الحياة مع تحسن الظروف الصحية .

وهناك تفاوت داخل فئة المسنين أنفسهم من حيث : شريحة العمر ومستوى الدخل والحالة الصحية والوضع الأسري ، ولذلك فبالرغم من تزايد احتياجات مرحلة الشيخوخة إلا أن هناك اختلافات فيها تتوقف على التفاوت داخل فئة المسنين .

– تزايد نسب المسنين مع مرور الوقت وزيادة نسبة الاناث عن نسبة الذكور في كل الفئات العمرية المختلفة ، وارتفاع نسبة المتزوجين في كل المراحل العمرية للمسنين تليها نسبة العزاب ثم الأرامل ، بينما تنخفض نسبة المطلقين .

– أن المسنين يتعرضون أكثر من غيرهم في الشرائح العمرية الأخرى لمشاكل كبيرة ويحتاجون في مرضهم إلى رعاية صحيا خاصة ، وليس لهم أمراض خاصة بهم ولكن هناك حالات ذات أهمية خاصة بهم .

ثم تناولت الدراسة ما يأتي :

– تغذية المسنين وخاصة عند اصابتهم بسوء التغذية وماينتج عن ذلك من مشاكل صحية لهم مثل نقص الوزن والانيميا وترهف العظام ...

– مشاكل العلاج بالعقاقير للمسنين وخاصة مخاطر زيادة استهلاكهم للعقاقير .

– استمرار اشتغال المسنين وتناقص القدرة على العمل الشاق والضغوط التي قد يتعرض لها العامل المسن أثناء ممارسته العمل .

– نظم رعاية صحة المسنين ، حيث يجب أن تبدأ الرعاية قبل الوصول إلى سن الشيخوخة حتى يمكن الاكتشاف المبكر للأمراض وتقييم الحالة الصحية واتخاذ الإجراءات الوقائية وتأهيل المواطن للتعامل مع ظروفه عندما يصل إلى سن التقاعد .

– أهمية الفحص الطبي الدوري وتجربة العيادة الخاصة داخل المستشفى والمسماة « عيادة الكبار » .

– الرعاية التأمينية على أصحاب المعاشات واهتمام الدولة بضرورة أن تظلهم مظلة التأمين .

– الحاجة إلى تدعيم إمكانات التأمين الصحي وضرورة استحداث أساليب متخصصة أو منفردة عن الهيئة وكذلك لتوفير مصادر تمويل لزيادة إمكاناته .

– أهمية انسحاب نظام التأمين الصحي على بقية المسنين ، سواء كانوا أصحاب أعمال أو ممن يعملون لحسابهم .

جدول رقم (١)

توزيع السكان حسب فئات السن والنوع

تعداد ١٩٦٠

فئات السن	ذكور		اناث		جملة	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
اقل من سنة	٣٨٣٣٦٠	٢.٩	٣٦٩٢.٣	٢.٩	٧٥٢٥٦٣	٢.٩
١ -	١٧٢٨١٠٠	١٣.٢	١٦٥١٤٥٨	١٢.٨	٣٣٧٩٥٥٨	١٣.٠
٥ -	١٩٧١٩٢٧	١٥.١	١٨٢٧.٧٦	١٤.١	٣٧٩٩٠٠٣	١٤.٦
١٠ -	١٦٥١٤٢١	١٢.٦	١٥٢٧٢.٣	١١.٨	٣١٧٨٦٢٤	١٢.٢
١٥ -	١١١٤١٤٩	٨.٥	١٠٤.٢٨٦	٨.١	٢١٥٤٤٣٥	٨.٢
٢٠ -	٩٢١١٢٠	٧.٠	٨٧٤٢٢٨	٦.٨	١٧٩٥٣٤٨	٦.٩
٢٥ -	٨٥٩٨٠٦	٦.٦	١٠٥٤٢٦٩	٨.٢	١٩١٤٠٧٥	٧.٤
٣٠ -	٨٠٦٨٥٧	٦.٢	٨٤٤١١١	٦.٥	١٦٥٠٩٦٨	٦.٤
٣٥ -	٨٤٧٤٤٧	٦.٥	٨٧٩١٧٨	٦.٨	١٧٢٦٦٢٥	٦.٦
٤٠ -	٦٦٠٦٦٦	٥.١	٦١٤٢١١	٤.٨	١٢٧٤٨٧٧	٤.٩
٤٥ -	٥٦٧١٦٣	٤.٣	٥٧٧١٤٥	٤.٥	١١٤٤٣٠٨	٤.٤
٥٠ -	٤٩٣٧٩٩	٣.٨	٥٠٣٥٧٤	٢.٩	٩٩٧٣٧٣	٣.٨
٥٥ -	٣٢٢٩٣٦	٢.٥	٣١٥٣٧٥	٢.٤	٦٣٨٣١١	٢.٥
٦٠ -	٣٢٠٧٩٦	٢.٥	٣٥٣٨٦٥	٢.٧	٦٧٤٦٦١	٢.٦
٦٥ -	١٦٣٨٧٦	١.٣	١٦٩٤٨٥	١.٣	٣٣٣٣٦١	١.٣
٧٠ -	١٣٣٥٣١	١.٠	١٦٧٧٦١	١.٣	٣٠١٢٩٢	١.٢
٧٥ +	١٢٠٨٦٦	٠.٩	١٤٧١٥٢	١.١	٢٦٨٠١٨	١.٠
غير مبين	١٩٢	=	٥٠٩	=	٧٠١	=
الجملة	١٣٠٦٨٠١٢	١٠٠	١٢٩١٦٠٨٩	١٠٠	٢٥٩٨٤١٠١	١٠٠

=- أقل من ١

الكتاب السنوى للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عام ١٩٩٢ .

جدول رقم (٢)

توزيع السكان حسب فئات السن والنوع

تعداد ١٩٧٦

فئات السن	ذكور		اناث		جملة	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
اقل من سنة	٣٥١٨٢٩	١.٩	٢٤٦١٠٩	١.٩	٦٩٧٩٣٨	١.٩
-١	٢١٩٦٤٣٦	١١.٨	٢١٤٧٧٩٦	١١.٩	٤٣٤٤٢٣٢	١١.٩
-٥	٢٤٢١٨١٣	١٣.٠	٢٢٥٩٨٨٩	١٢.٦	٤٦٨١٧٠٢	١٢.٨
-١٠	٢٥٨١٩٧٩	١٣.٨	٢٣٢٣٥٤٤	١٢.٩	٤٩٠٥٥٢٣	١٣.٤
-١٥	٢١٤١٥٤	١١.٥	١٨٤٩٩٥٢	١٠.٣	٣٩٩١٨٠٦	١٠.٩
-٢٠	١٥٢٢٧٩	٨.٢	١٥٦١٦٩٨	٨.٧	٣٠٨٣٩٧٧	٨.٤
-٢٥	١٣٢١٦٦٥	٧.١	١٣٦٢٩١٦	٧.٦	٢٦٨٤٥٨١	٧.٣
-٣٠	١٠٣٦٤٨٠	٥.٦	١٠٩٢١٧٣	٦.١	٢١٢٨٦٥٣	٥.٨
-٣٥	١٠٢٤٧٨٢	٥.٥	١٠٢٠٠٩٠	٥.٧	٢٠٥٤٨٧٢	٥.٦
-٤٠	٩٣٥٧٨٧	٥.٠	٩٤٦٩٠٤	٥.٣	١٨٨٢٦٩١	٥.١
-٤٥	٧٨٩٥٢١	٤.٢	٧٣٨٢٠٣	٤.١	١٥٢٧٧٢٤	٤.٢
-٥٠	٧١٩١٨٥	٣.٩	٧٤١٩١٤	٤.١	١٤٦١٠٩٩	٤.٠
-٥٥	٤٨١٩٩٧	٢.٦	٤١٢٠٩٣	٢.٣	٨٩٤٠٩٠	٢.٤
-٦٠	٤٧٩٩٤٣	٢.٦	٤٩٠٣٧٩	٢.٧	٩٧٠٣٢٢	٢.٦
-٦٥	٢٦٨٧٧٧	١.٤	٢٤٢٤٠٤	١.٣	٥١١١٨١	١.٤
-٧٠	٢٠٢٤٢٢	١.١	٢٣٤٩٠٦	١.٣	٤٣٧٢٢٨	١.٢
+٧٥	١٦٧٩٦٢	٠.٩	١٩٤٧٦٩	١.١	٣٦٢٧٣١	١.٠
غير مبين	٢٥٧٨	=	٣١٧٦	=	٥٧٥٤	=
الجملة	١٨٦٤٧٢٨٩	١٠٠.٠	١٧٩٧٨٩١٥	١٠٠.٠	٣٦٦٢٦٢٠٤	١٠٠.٠

= أقل من ١

الكتاب السنوى للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عام ١٩٩٢ .

جدول رقم (٣)
توزيع السكان حسب فئات السن والنوع
تعداد ١٩٨٦

فئات السن	ذكور		اناث		جملة	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
اقل من سنة	٣٧٥٣٨٤٨	١٥,٢	٣٦٠٨٣٣٣	١٥,٣	٧٣٦٢١٨١	١٥,٣
-٥	٣٢٧٠٦٥٨	١٣,٢	٣٠٧٠٤٢٨	١٣,٠	٦٣٤١٠٨٦	١٣,١
-١٠	٢٩٣٠٦٣٨	١١,٩	٢٦٤٧٢٨٢	١١,٢	٥٥٧٧٩٢٠	١١,٦
-١٥	٢٦٩٢٨٩٨	١٠,٩	٢٣٧٠٧٣٤	١٠,١	٥٠٦٣٦٣٢	١٠,٥
-٢٠	٢٢٢٢٦٧٢	٩,٠	٢٠٢٤٨٦٩	٨,٦	٤٢٤٧٥٤١	٨,٨
-٢٥	١٧٨٨٤٤٣	٧,٢	١٩٠٩٠٦٥	٨,١	٣٦٩٧٥٠٨	٧,٧
-٣٠	١٥١٤٦١٠	٦,١	١٥٣٠٧١٤	٦,٥	٣٠٤٥٣٢٤	٦,٣
-٣٥	١٤٩١٧٥١	٦,٠	١٤٣٣٥٥٥	٦,١	٢٩٢٥٣٠٦	٦,١
-٤٠	١٠٥٤٩٣٧	٤,٣	١٠٧٣٠١٥	٤,٦	٢١٢٧٩٥٢	٤,٤
-٤٥	٩٧٢٤٨٤	٣,٩	٩٤٢٧٥٦	٤,٠	١٩١٥٢٤٠	٤,٠
-٥٠	٧٦٩١٣٨	٣,٢	٨٩٩٥٣٨	٣,٨	١٦٩٥٦٧٦	٣,٥
-٥٥	٦٧٣١٣٧	٢,٧	٥٧٩١٥٧٠	٢,٥	١٢٥٢٢٩٤	٢,٦
-٦٠	٥٥٤٠١٠	٢,٢	٥٧٧٢٠٣	٢,٥	١١٣١٢١٣	٢,٣
-٦٥	٣٥٢٢٦٤	١,٤	٣٣٠٢٢٧	١,٤	٦٨٢٤٩١	١,٤
-٧٠	٢٩٣٣٠٨	١,٢	٢٣٦٨٠٨	١,٠	٥٣٠١١٦	١,١
-٧٥	١٩٥٠٣٧	٠,٨	١٩٠٨٨٠	٠,٨	٣٨٥٩١٦	٠,٨
غير مبين	١٥٢٤٤١	٠,٦	١٢٠٤٠٠	٠,٥	٢٧٢٨٤١	٠,٦
الجملة	٢٤٧٠٩٢٧٤	١٠٠	٢٣٥٤٤٩٦٤	١٠٠	٤٨٢٥٤٢٣٨	١٠٠

= لا يشمل المصريين بالخارج .

المصدر : الكتاب السنوى للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عام ١٩٩٢ .

جدول رقم (٤)

توزيع فئات السن ونسبتها من مجموع السكان

السنة	عدد السكان (بالألف)			المجموع	النســـــبة		
	٠-١٤	١٥-٥٩	٦٠+		٠-١٤	١٥-٥٩	٦٠+
١٩٥٠	٨٠٦٧	١١٢١٨	١٠٤٥	٣٠٣٣٠	٣٩.٧	٥٥.٢	٥.١
١٩٥٥	٩٣٩٩	١٢٣٩٨	١١٩٢	٣٢٩٩٠	٤٠.٩	٥٣.١	٥.٢
١٩٦٠	١١٠٠٧	١٣٤٩٤	١٤٢١	٢٥٩٢٢	٤١.٤	٥٢.١	٥.٥
١٩٦٥	١٣٧٩٧	١٤٦٤١	١٩٥١	٣٩٣٨٩	٤٣.٦	٤٩.٨	٦.٦
١٩٧٠	١٣٦٧٨	١٧١٥٤	٢٢٢١	٣٣٠٥٣	٤١.٤	٥١.١	٦.٧
١٩٧٥	١٤٥١٥	١٩٤١٥	٢٣٥٩	٣٦٢٨٩	٤٠.٠	٣٥.٥	٦.٥
١٩٨٠	١٦٦٠٠	٢٢٣١٥	٢٦٠٤	٤٧٥٢٠	٣٩.٩	٥٣.٨	٦.٢
١٩٨٥	١٩٢٦٥	٢٥٤١٣	٢٩٠٠	٤٧١٧٨	٤٠.٥	٥٣.٤	٦.١
١٩٩٠	٢٢٠٩٨	٢٨٧٦٢	٣٢٨٩	٥٤٠٥٩	٤٠.٩	٥٣.٠	٦.١
١٩٩٥	٢٣٦٢١	٣٣١٠٣	٣٧٤٦	٦٠٤٧٠	٣٩.١	٥٤.٧	٦.٣
٢٠٠٠	٢٣٩٠٤	٣٨٥٨٠	٤٢٣٦	٦٦٧١٠	٣٩.٨	٥٧.٩	٦.٣
٢٠٠٥	٢٣٥٤٢	٤٤٢٧٧	٤٧٣٨	٧٣٦٠٨	٣٢.٤	٦١.١	٧.٠
٢٠١٠	٢٣٢١١	٤٩٥٦٠	٥٦٨٥	٧٨٤٥٦	٣٩.٦	٦٣.٢	٧.٢
٢٠١٥	٢٢٩٤١	٥٣٨٦٣	٧١٩٥	٨٣٩٩٩	٣٧.٣	٦١.١	٨.٠
٢٠٢٠	٢٢٥٧٤	٥٧٤٨٩	٨٩٦٥	٨٩٠٢٥	٣٥.٣	٦٤.٦	١٠.١
٢٠٢٥	٢٢٤٤٣	٦٠٨٨٥	١٠٦٤٨	٩٢٩٧٦	٣٣.٩	٦٤.٨	١١.٣

المصدر : دراسة باللغة الانجليزية عن وضع المسنين في مصر مقدمه للجنة الاجتماعية والاقتصادية لغرب اسيا .
اكتوبر ١٩٩٢

جدول رقم (٥)
توزيع نسبة الخمس فئات العمرية للمسنين
(١٩٥٠-٢٠٢٥)

الفئة العمرية	١٩٥٠			١٩٩٠			٢٠٢٥		
	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
٦٠-	٢.٣	٣.٣٢	٣.١١	٢.٠٤	٠.٢٦	٢.٣٠	٣.٧٣	٢.٨٠	٣.٧٨
٦٥-	١.٣٧	١.٦٣	١.٥١	١.٥٠	١.٨٠	١.٦٥	١.٠	٣.٣١	٣.٣٠
٧٠-	٠.٧٩	٠.٩٩	٠.٨٩	٠.٩٥	١.٢٢	١.٠٩	٢.٠	٢.٥٠	٣.٢٧
٧٥-	٠.٣٦	٠.٤٧	٠.٤١	٠.٥٩	٠.٧٩	٠.٦٩	١.٨	١.٤٥	٠.٢٩
٨٠+-	٠.١٤	٠.٢٠	٠.١٦	٠.٣٨	٠.٥٥	٠.٤٦	٠.٦٤	١.٠٢	٠.٨٣
مجموع	٤.٦٩	٥.٦١	٥.١٤	٥.٤٦	٦.٧٢	٦.٠٩	١٠.٥٠	١٢.١٨	١١.٣٤
العدد بالالف			١٠٤٥			٣٢٨٩			١٠٦٤
مجموع السكان بالالاف			٢.٣٣٠			٥٤٠٥٩			٩٣٩٧٠

المصدر: الكتاب السنوى : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ١٩٩٢ .

جدول رقم (٦)
توقعات الحياة (١٩٧٦ / ٢٠٠١)
عند الولادة

السنوات	ذكر	انثى
٨١/١٩٧٦	٥٣.٨	٥٨.٥
٨٦/١٩٨١	٥٥.٦	٦٠.٤
٩١/١٩٨٦	٥٧.٣	٦٢.٠
٩٦/١٩٩١	٥٨.٧	٦٣.٣
٢٠٠١/١٩٩٦	٦٠.٠	٦٤.٤

المصدر: الكتاب السنوى : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ١٩٩٢

جدول رقم (٧)
توزيع نسبة المسنين (٦٠+) حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	-٦٠	+٦٠	-٦٠	من مجموع السكان
أعزب	٣.٧	٨.٦	٦٣.٧	٣٥.٧
متزوج	٦٥.٨	٥١.٥	٥٧.٠	٦٥.٨
مطلق	٠.٩	٠.٧	٠.٨	٠.٩
ارمل	٢٩.٦	٣٩.٢	٣٥.٥	٧.٦
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
العدد بالالاف	١١٣٥	١٧٩٨	٢٩٢٤	٢٦٦٥٤

المصدر: الكتاب السنوى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ١٩٩٢.

التوصيـــــات

وعلى ضـــوء ما سبــق ، يوصى بما يأتى :

أولا: فى مجال التأمينات الاجتماعية :

* إعمال أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ (الباب الثامن) فى شأن تأمين الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات مع السعى لسريانه على جميع المسنين ، وذلك لكى يتمتعوا بأنواع الرعاية والمزايا التى كفلها القانون .

* استنهـاض رجال الأعمـــال والهيئات المختلفة للاهتمـــام برعاية المسن خاصة الذين عملوا معهم ، بحيث يستمر تمتعهم بالمزايا التى كانت متاحـــة لهم أثناء الخدمـــة ؛ صحيـــة كانت أو اجتماعية أو ترويحية .

* اعتبار الهيئات التأمينية بديلا عن صاحب العمل فيما يختص بتحمل عبء اشتراكه فى التأمين الصحى ، واعتبار الرعاية الصحية للمسن أحد عناصر المعاش .

* سرعة إدخال شريحة أصحاب المعاشات الذين لم يتمكنوا من التمتع بالتأمين الصحى تحت مظلته ، وجعله إجباريا - مما يساعد على زيادة المحصلة ، وتوسيع دائرة المنتفعين .

* دراسة موضوع التوسع فى انشاء دور رعاية المسنين تنفيذا لما ورد بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، خاصة بالنسبة للذين لا يستطيعون خدمة أنفسهم ، والعمل على رفع مستوى خدمة المقيمين بها وتوفير الرعاية الطبية للمرضى من المسنين مع دراسة الاستثمار فى إنشاء الدور الخاصة برعاية المسنين .

* التـوسـع فى صـناديــق التكافـــل والزمـالة والتـأمين الاجتماعـــى وعوائـــد الأوقاف الخيريـــة ؛ لتوفير زيادة مناسبة فى مكافــأة نهايـــة الخدمـــة ، مما يعيـــن المســـن على تلبية احتياجاته .

ثانيا: فى مجال الرعاية الانسانية :

* أن تكون رعاية صحة المسنين جزءا لا يتجزأ من السياسة الصحية للدولة .

* إنشـــاء قطـــاع متخصـــص فى رعايـــة صحـــة المسنيـــن يربط الوزارات المعنيـة بالمشكلة (الصحـة - الشئون الاجتماعية - المالية) ، وتزويـــده بالامكانـــات بحيـــث يتبنى رعاية صحة المسن وقاية وعلاجا ، والاهتمام بالكشف الدورى والاكتشاف المبكر للأمراض قبل أن تستفحل ، مع عمل بطاقة صحيـــة لكل منهم تدون فيها حالته الصحية ومتطلبات رعايته والتقييم الصحى والتأهيل المستمر للتكيف مع العمل ومتطلباته مع تقدم السن .

* البدء فى تصنيف احتياج الفرد قبل بلوغه سن التقاعد ، ودراسة حالته واحتياجه وتوجيهه صحيا واجتماعيا .

* تشجيع فكرة المركز الصحى الاجتماعى للمسن بحيث يتاح له فرصة الرعاية فى ذلك المركز ، وتوفير وسائل الكشف الطبى والرعاية التمريضية مع الترويح البسيط ، حتى يعود لمنزله فى حالة صحية ونفسية طيبة .

* انشـــاء أقسام لطب المسنيـــن فى كليـــات الطـــب وكليات الخدمة الاجتماعية وتدريس هذا التخصص، وكذلك فتح أقسام بالمستشفيـات العامة والعيادات الملحقة بها؛ يتم فيها الكشف على المسنيـــن وتوجيههـــم للمتخصصيـــن ، مع توفير الرعاية الطبية المنزلية لمن يحتاجها .

* أن تهتـــم أجهزة الثقافـــة الصحيـــة فى الدولـــة بتوفير الارشـــادات الصحية اللازمة للمسن ، والتأكيد على أهمية مزاولة الرياضة الخفيفـــة كالمشى ، مع تقديم الارشاد لتناول الأغذية السليمة صحيا .

* تحذير المسن من تناول أى دواء بدون استشارة الطبيب ، وأن تراعى شركات الأدوية بأن تكون عبوة الدواء للمسن ذات غطاء يسهل فتحه ومن زجاج شفاف ، على أن يكون الدواء بأسعار فى متناول المسن .

ثالثا: فى مجال الشئون الاجتماعية والجمعيات الأهلية:

* تشجيع وتدعيم الجمعيات الأهلية وخاصة جمعيات رعاية المسنين على انشاء دور ضيافة للمسنين الذين لا عائل لهم وأندية نهارية مزودة بوسائل الترويح ، فضلا عن إنشاء عيادة طبية ليتردد عليها المسن وقت الحاجة .

* تشجيع دراسة الأحوال المعيشية والصحية والاقتصادية لكل فرد مسن - حسب النوع - وتيسير حل مشاكله . مع الاهتمام بحل مشكلات المرأة المسنة الصحية والاجتماعية .

* تيسير الحصول على الأجهزة التعويضية كالمعينات البصرية وسماعات الأذن والأسنان الصناعية وغيرها ؛ بأسعار ميسرة .

* تيسير سبل الحياة خاصة فيما يتعلق بالحصول على حقوقهم أثناء تعاملاتهم مع الحكومة والمؤسسات المختلفة .

* التوجه نحو تحسين ظروف البيئة للمسنين من خلال الجمعيات الواقعة فى الحى الذى يقطنونه .

* الاهتمام بتزويد دور المسنين وأنديتهم بوسائل التأهيل الطبى والاجتماعى .

* أن يتولى الادارة والاشراف على دور المسنين الحكومية والأهلية أخصائيون مؤهلون ومدربون يفهمون طبيعة المسن واحتياجاته .

رابعا: فى مجال أجهزة الاعلام:

* اتاحة مساحة اعلامية مناسبة فى أجهزة الاعلام المسموعة والمرئية والمقروءة تتعلق بتوجيه الشباب نحو رعاية المسنين ، وتوعية المجتمع بالمخاطر التى قد يتعرضون لها وكيفية الوقاية ، منها وذلك بواسطة كوادر فنية متخصصة .

* الدعوة للتوسع فى عرض قضية الرعاية الصحية والاجتماعية والمادية للمسنين ، ومناشدة المجتمع وهيئاته لتبنى هذه القضية .

* مناشدة الأسر بعدم التخلى عن ذويهم المسنين ، ومطالبة الدولة بتخصيص حوافز لمثل هذه الأسر مادية ومعنوية ، اذ ان إقامة المسن فى مكانه الأصلى وبين أسرته أجدى لرعايته وحمايته من الأمراض النفسية على وجه الخصوص .

* أن يراعى فى تجهيزات دور المسنين تلبية الاحتياجات الخاصة بهم ، بحيث تكون ذات مواصفات ملائمة لخدمة هذه الاحتياجات .

* دعم القيم الخلقية التى تدعو الشباب والأطفال إلى احترام كبار السن وتوقيرهم ، ومد يد العون إليهم .

* ضرورة تخصيص مقاعد خاصة بالمسن فى المركبات العامة ، مع توعية الجمهور ورجال المرور بمعاونتهم فى معابر الطريق وما اليها .

خامسا: توصيات عامة:

* اعادة النظر فى سن التقاعد - لما لذلك من فوائد اقتصادية وصحية - بعد تغير النمط السكانى ، ودراسة امكانية الاستفادة بقدرات المسنين بعد التقاعد كرصيد وخبرة متزايدة عبر السنين . مع توجيههم إلى ممارسة أعمال تلائم قدراتهم فى عدد ساعات مناسبة لسنهم .

* النظر فى بعض الاعفاءات الضريبية للمسنين الذين لديهم القدرة على مزاولة بعض الأعمال الخاصة بعد احالتهم للمعاش ؛ تشجيعا لهم وحفاظا عليهم .

ملحق رقم(١)

المشكلات الطبيــة للمسنيــن

يصـاب المسنون أكـثر من غيـرهم فى الشـرائح العـمرية الأخرى بالأمراض المختلفة ، ويحتاجون إلى رعاية صحية أكثر . وليس للمسنين أمراض خاصة بهم ، وانما هى أمراض تصيب الجميع وتبدأ عادة فى منتصف العمر أو بعده ، ثم يزداد معدل حدوثها بتقدم العمر ، على أن هناك أمراضا ذات أهمية خاصة بالنسبة لكبار السن ، يخلص أهمها فيما يأتى :

المشكلات النفسية :

أولا : المعايير النفسية للشيخوخة : تضعف القدرة العقلية مع التقـدم فى السن، ويواكب هذا التـقدم أعـراض تشـير إلى الوهن العضوى ، إلا أن هناك مستوى معيناً من القدرات اللفظية تستمر مدته أطول مما تستمر فيه الوظائف الجسمية أو اليدوية ، كما تضعف القدرة على تعلم مواد جديدة مع التقدم فى السن ، وتضعف الذاكرة بالنسبة للأحداث القريبة .

ثانيا : الصحة النفسية للمسنين : ويقصد بها مدى توافق المسن مع نفسه ، وانعكاس هذا التوافق مع المجتمع الذى يعيش فيه ، بحيث يتمكن من التمتع بحياة خالية من الازمات والاضطرابات تجعله يشعر بالرضا عن نفسه ويتقبل ذاته كما يتقبل الآخرين ، وينعكس هذا التقبل على درجة توافقه الاجتماعى ، بما يجعله يسلك سلوكا معقولا يدل على الاتزان الانفعالى والعاطفى والعقلى فى ظل العوامل والمواقف التى يواجهها فى حياته اليومية .

ويمر المسن فى مرحلة الشيخوخة بعدة تغيرّات تتبلور من خلال مجموعة من العوامل ، أهمها :

- عوامل اجتماعية واقتصادية .
- عوامل عصبية جسمانية تنعكس على الحالة النفسية .

ثالثا : مرحلة الإحباطات وعدم التقبل : وتعتبر أخطر المراحل حيث يتصور المسن أن حياته قاربت على النهاية فيمر بحالات من الصدمة والإنكار أو الغضب ، أو يتجه إلى العبادة خوفا من الآخرة ، ومن ثم يأتى دور التكوين الإيمانى للفرد فيكون مطمئناً هادئا .

رابعا : الاضطرابات النفسية والعقلية : يترتب على ما سبق تزايد نسبة إصابة المسن بالاضطرابات النفسية والعقلية من ١٠٪ إلى ٣٧ - ٤٠ ٪ فى المسنين ، خاصة أولئك الذين يعيشون فى مؤسسات رعاية المسنين . وقد يصاب المسن ببعض الاضطرابات العصابية أو الذهانية (ذهان الشيخوخة) ، وذلك نتيجة للشعور بالوحدة والاكتئاب .

أمراض القلب الوعائية : وتشمل قصور الدورة التاجية ، والأزمات القلبية ، واضطرابات النسق ، وتكلس الصمامات ، وارتفاع ضغط الدم أو انخفاضه .

أمراض الأوعية الدموية : وتشمل انسداد الشرايين المفاجئ والمبطئ بالأطراف ، وتجلط الأوردة والتهاباتها ، والدوالى .

أمراض المخ الوعائية : وتشمل قصور الدورة المخية ، وتصلب شرايين المخ والسكتة المخية .

الأمراض العصبية : وتشمل التجمعات الدموية تحت الأم الجافية ، والأورام المخية الأولية والثانوية ، ومرض الشلل الرعاش .

أمراض الدم : وتشمل الأنيميا بأنواعها ، واللوكيميا وخاصة الليمفاوية .

أمراض الجهاز البولى : ومن أهمها تضخم البروستاتا وسرطانها ، والسلس البولى .

مرض السكر : وهو عادة من النوع غير المعتمد على الانسولين .

امراض الجهاز التنفسى : وتشمل النزلات الشُعبية والإمفيزيما ، والالتهاب الرئوى ، والربو ، والسل الرئوى ، وسرطان الشعب والرئة .

الأمراض الجلدية : يفقد جلد المسن حيويته وتكثر به التجاعيد والترهلات نتيجةً لعدم المرونة وما يعترى النسيج الضام ، وعند إجراء عملية الشد فإنه لا يعود لمكانه بالسرعة التى نشاهدها عند الشباب . ومن ثم يبدو جافا خشنا ، ويفقد الكثير من لمعانه وقد يتقشر . وزوايا الفم بها بعض التجعدات ، وقد يسيل اللعاب من الجانبين - مما يدعو إلى نمو كثير من الفطريات وخاصة فطر الخميرة والتهاب زوايا الفم قد تنتج عن جفافه الحكة الجلدية التى تشبه الحكة الشتوية ، وتزداد عند عدم تطرية الجلد بالمطريات وفقدان الرطوبة من الجو والتغيّرات الجوية التى تسبب جفاف الجلد وتقشره وحكته .

وقد يحدث نزيف بالجلد وخاصة بالأطراف نتيجة أن الأوعية الدموية وشعيراتها تصبح هشة سهلة التكسّر ، وكذلك دوالى الساقين والحكة المصاحبة أو التقرح بظهور قرح الساق ، وهذه قد يطول زمنها .

وجلد المسن هش وسهل التكسّر مما يساعد على ظهور الكدمات والأورام الدموية ، وقد يستغرق ذلك وقتا أطول عند المسنين دون غيرهم ، حيث يتأخر التئام الجروح فيزيد التعرض للعدوى والفطريات والإصابات بمختلف أنواعها .

والنوع الشائع من الأكزيما عند كبار السن هو اكزيما الاحتكاك أى الملامسة ، ويحدث ذلك لكثرة استعمالهم للأدوية مما يُهَيّج الجلد . وعند إسراف المسنين فى تعاطى الأدوية يحدث لهم الطفح من العقاقير ، ومن ثم يجب أن تكون الأدوية بعيدا عن متناول أيديهم . أما الإكزيما العصبية فغالبا ما تكون مصحوبة بتبقّع الجلد وتخانته والحكة الشديدة والإصابة بالبكتريا مثل : التقيحات الجلدية والحُمرة والالتهاب الخلوى .

وجلد كبير السن عرضة للعدوى بالفطريات على اختلاف انواعها وخاصة فطر الخميرة ، إذ قد تصيب تجويف الفم وأغشيته ، كما تصيب أعضاء التناسل ، كما أنه يتعرض للإصابة بأورام القرحة الأكالة والميلانوما (الحميدة والخبيثة) وسرطان الجلد ، وخاصة تحت تأثير الشمس والضوء ، وتمدد الأوعية الدموية بشتى مظاهرها ، لاسيما بالوجه والساقين ، والوردية بعد منتصف العمر وخاصة عند الإناث ، وتكثر عند الرجال الأرنبية ، إذ تبدو منطقة مدهنة وتتفتح مسام الجلد بها ، وقد تظهر ذوات الرؤوس السوداء وخاصة بالصدغين وتسمى متلازمة (فافر راكوشوتس) .

وترجع زيادة الأمراض الجلدية عند المسنين إلى عزلتهم وتركهم وخليفتهم أو لفقدانهم للزوج أو الزوجة ، وحرمانهم من الرعاية والاحترام كما كانوا من قبل ، مما يتسبب فى ظهور أمراض منها الحكة وإحداث اتلاف والتهابات بالجلد ، وكذلك التخيّلات والخوف من المرض فيعتقدون أنهم مصابون بأمراض لاحقيقة لها مثل الخوف من الزهرى والدرن . ومنهم من يُحدث فى جلده وأغشيته المخاطية إصابات تتطلب علاجاً باهظ التكاليف . كما أن إصابة القنايات ومنطقة أعضاء التناسل عند عدم تكامل العناية والنظافة والتلوث من البول أو البراز يضيف إلى متاعبهم الكثير .

وهناك مجموعة أخرى من الأمراض الجلدية خاصة بكبار السن مثل : مرض النسيج المرن (خلل المران) - قران شيخوخى (تقّرن شيخوخى) - إصابات الأظافر أو تحللها أو تقوس شكلها - الصلع واصابات الشعر - الشيب - العقبول العصبى .

امراض الجهاز الهضمى : تصاحب الشيخوخة تغّيرات فى كل أجهزة الجسم مثل : ضعف حاستى الشم والذوق ، نقص إفراز اللعاب ، فقد الأسنان ، نقص إفراز المعدة ، ضعف حركة الأمعاء ، وهذه التغيرات لها انعكاساتها على الجهاز الهضمى ، فالجسم متداخل ومتكامل ، إذ إن تصلب الشرايين مثلا وضيقها يقلل من تغذية الأمعاء وحيويتها .

والتغيّرات العصبية والنفسية التي تصاحب سن التقاعد ، أو سن اليأس في السيدات ، لها آثار عميقة واضطرابات وظيفية في الجهاز الهضمي .

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الأدوية قد يكفي للعلاج بها استخدام مقادير أقل من الجرعات المعتادة ، وكثير منها محفوف بالمخاطر ، مثل : أدوية الأعصاب (جفاف الفم ، فقد الشهية ، الامساك) ، أدوية الروماتيزم (قروح المعدة والاثنا عشر) ، الهرمونات والمقويات (اليرقان واضطراب وظائف الكبد) ، المضادات الحيوية (التهاب اللسان والفم ، التهاب الأمعاء والإسهال) ، التدخين وتعاطي الممنوعات .

وفيما يأتي عرض لأهم امراض القناة الهضمية في الشيخوخة :

(١) المرئ: فتق الحجاب الحاجز والتهاب المرئ شائع في هذه السن وأعراضه هي الحرقان وألم الصدر . أما عسر البلع فاسبابه كثيرة : منها ماهو في جدار المرئ نفسه كانقباض فتحة الفؤاد أو شلل في أعصابه ، ومنها ما هو في جوفه أو خارجه كالأورام .

بيد أن أي مرض يصيب أحد المسنين ؛ يستدعي مراعاة هذين الاحتمالين :ضيق الشرايين ، والسرطان ، وسرعة العلاج رهن بالاكتشاف المبكر والوقاية الفعالة ، وتجدر الإشارة إلى أن سن الشيخوخة يحتاج إلى دقة التشخيص وتحديد العلاج المناسب ، إذ إن أي ألم في الصدر أو فم المعدة قد يكون من ضيق شرايين القلب ، وقد يكون عسر البلع من ورم خبيث بالمرئ .

(٢) المعدة: رغم نقص الحموضة في المعدة مع تقدم السن إلا أن القرحة الهضمية مازالت شائعة ، وتزداد في السيدات بعد سن اليأس . وكثير من مرضى القرحة المسنين لا يشعرون بألم شديد أو بشكوى محددة ، والنزف فيهم غزير وعلاجه صعب . وقرحة جيب المعدة وكذلك (حنيتها) الكبرى تبعث دائما على الشك والحذر ، خاصة في المسنين . ولابد من متابعتها وأخذ عينات منها بالمنظار لاستبعاد الورم الخبيث . ويزداد ضمور الغشاء المخاطي مع تقدم السن ، وهو مصدر لضعف الشهية وعسر الهضم وسبب لنوع من الأنيميا . وورم قاع المعدة يصعب تشخيصه لأنه لا يعترض طريق الطعام ولا ينم عن وجوده إلا بعد ضياع الوقت .

(٣) الأمعاء: معظم أمراض الأمعاء يمكن أن تصيب المسنين ، فتصلب الشرايين وضيقها مثلا يمكن أن يصيب الأمعاء : دقيقها وغليظها . وقصور الشريان المساريقي الذي يغذي الأمعاء مرض مزمن ، يسبب ألما في وسط البطن عقب الطعام ويستمر ساعات . أما انسداده فيتطلب التدخل الجراحي ، وقصور الشريان القولوني الملتهب يصيب عادة الجزء الأيسر من القولون .

وهناك أمراض أخرى في الأمعاء تكون شائعة في الشيخوخة وتشمل : الامساك المزمن وادمان تعاطي المُلينّات ، البواسير ، سلس البراز من ضعف عاصرة الشرج ، ردوب أو رتوج « جيوب » القولون ، الفتق الأربي ، أورام القولون والمستقيم ، التواء الأمعاء وانسدادها .

ويجب الحذر من الأعراض المفاجئة وغير المعتادة في كبار السن مثل : فقد الشهية – نقص الوزن – أنيميا – إسهال مفاجئ – إمساك مفاجئ ، ألم بالبطن أو عسر هضم ، دم في البراز ، يرقان بدون ألم ، استسقاء لا يصاحبه ورم القدمين – حمى مجهولة السبب .

دور طب الفم والأسنان في رعاية صحة المُسنين :

إن الفم مثل باقي أجزاء الجسم يتأثر بتقدم العمر ويأخذ نصيبه من أعراض الشيخوخة ، وتتفاوت أعمار المُسنين عندما يصادفون آلام الفم والأسنان .

وهناك تصور خاطئ بأن المُسن إذا فقد أسنانه جميعها فقد توقفت بالنسبة له أمراض الفم ، بيد أن مجموعة الأمراض المرتبطة

بوجود الأسنان هى التى تختفى ولكن قد تظهر أمراض أخرى تتعلق بالفم والفك والمفصل ومضغ الطعام والشكل والصوت ، وقد يؤدى ذلك إلى عزوفه عن الظهور فى الحياة الاجتماعية . خاصة إذا لم يتمكن من الوفاء بتكاليف العلاج .

ومع فقد الأسنان تضعف القدرة على المضغ ويتحوّل المُسن تدريجيا إلى أنواع الغذاء الليّنة سهلة المضغ والبلع وغالبا ما تكون وجبات نشوية غير متوازنة ، وتفتقر للكثير من احتياجات الجسم ، فضلاً عن أن بعض المسنين يعانون من سوء التغذية بسبب تدنى دخلهم أو الوحدة أو عدم تمكنهم من الخروج لتسوّق الطعام أو إعداده ، بسبب حالتهم الصحية ومعاناتهم من الأمراض .

ويمكن تقسيم المسنين - بالنسبة لرعاية صحة الفم والأسنان - إلى مجموعتين :

- مجموعة المُسّن قوى التحمل (The hardy elderly) وهؤلاء فى حالة صحية ونفسية جيدة ويهتمون بصحة الفم والأسنان وغالبا قادرون على ذلك .

- مجموعة المسن غير القادر (The senile aged) وهؤلاء غالبا يعانون من أمراض مزمنة أو معاقون وعازفون عن علاج أسنانهم ، أو غير قادرين على ذلك .

أهم المتغيّرات فى الفم والأسنان عند المسنين :

- فقد الأسنان كلها أو بعضها أو تخلخلها ، وغالباً ما تكون أسطح الأسنان الإطباقية قد تآكلت نتيجة الاحتكاك على مدى السنوات (Attrition) .

- ضمور عظام الفك الدردرية (Alveolar Bone) ونقص فى مساحة الأسطح التى يعتمد عليها طقم الأسنان ، مما يحول دون امتصاص أو توزيع الضغط الواقع عليها أثناء المضغ ويُسبب آلاماً بسبب ضغط قاعدة الطقم على الأعصاب .

- تفقد اللثة مظهرها الطبيعى (Stippling) وتكتسب مظهر التورم (Edematous) وقد ترّق أو تختفى الطبقة المتقّرنة (Keratinized layer) وتصبح اللثة ضعيفة وسهلة الإصابة .

- قد يصاب اللسان بالتهاب ضمورى (Atrophic glossitis) ، أو يتضخم اللسان (Hypertrophy) فى حالات الفقد الكامل للأسنان وعدم استعاضتها بأسنان صناعية ، ويسبب ذلك التضخم صعوبات عند تركيب الأسنان الصناعية وأثناء استعمالها .

- قد تصاب الشفاه بالتهاب الشفة الزاوى (Angular cheilitis) ويتغّير وضعها إلى الداخل (Falling in of the lips) نتيجة فقد الأسنان العلوية الأمامية وعدم القدرة على التحكم فى بلع اللعاب ، مما يفقد الغشاء المُبطن للفم مرونته (Elasticity) ويصاب بالجفاف (Dryness) وكذلك بالضمور (Atrophy) وقد يصبح رقيقا قليل المقاومة سريع الالتهاب والتقرح ، خاصة فى المسنين عند استعمالهم أطقم الأسنان .

- قد تضمر الغدد اللعابية ويصبح اللعاب لزجا مما يساعد على تكوين اللطخة الجرثومية (Plaque Formation) وعلى نمو البكتريا وعدم نظافة الفم (Bad Oral hygiene) . ويؤثر جفاف الفم (Xerostomia) سلبا على ثبات طقم الأسنان ، كما يؤدى إلى تشقق الشفاة واللسان ويجعل المضغ والبلع صعبا .

- أما مفصل الفك (TMJ) فإنه مع تقدم عمر المسن وفقد الأسنان دون استعمال أسنان صناعية ، وكنتيجة لارتخاء كبسولة المفصل فقد تنزلق لقمة المفصل إلى الأمام وإلى أسفل ويحدث خلع جزئى (Subluxation) ويظل الفم مفتوحا ويصعب قفله بواسطة المريض ، كما أن لقمة المفصل قد ترتد إلى الخلف وإلى أعلى ، وتضغط على العصب وتسبب آلاما فى عضلات الوجه .

ويعد المفصل عند المسنين أكثر تعرضا إلى التهاب المفاصل (Osteo arthritis) أو التحامها وتيبسها (Ankylosis) .

– أن معظم المسنين غير قادرين على الاحتفاظ بمستوى معقول من صحة الفم ويفقدون اهتمامهم بذلك ويصبحون على غير وعى باحتياجاتهم العلاجية ، خاصة عندما تكون حالاتهم غير مصحوبة بالام .

– أن المسن أكثر عرضة لسرطان اللسان والفك وخاصة مع إدمان التدخين وسوء حالة الفم .

– أن رعاية صحة الفم والأسنان عند المسنين ضرورية إكلينيكيا وصعبة تكنولوجيا وتحتاج إلى مال ومتخصصين وقد تتطلب توفير وسائل انتقالهم إلى أماكن العلاج وتدبير مرافقين لهم من أسرهم أو أصدقائهم أو من المتطوعين أو الممرضين .

– أن كثيرا من المسنين قد لا يقدرون على تكاليف عمل الأسنان الصناعية الجديدة ، ومن ثم يحتاجون إلى أسلوب علاجى مناسب لبعض حالات الأسنان الصناعية الكاملة عند المسنين .

– أن ازدياد أعداد المُسنين وارتفاع نسبتهم إلى الفئات العمرية الأخرى ؛ يستوجب نظرة مستقبلية لحجم ونوع خدمات صحة الفم والأسنان التى يحتاج إليها المسنون ، ومن ثم يجب أن تتوفر البيانات الإحصائية الطبية لوضع خطة لخدمات صحة الفم والأسنان ضمن السياسة الصحية للدولة .

– أنه نتيجة لازدياد الوعى لدى المواطنين بأهمية العلاج المبكر لأمراض الفم والأسنان ، واتباع الوسائل الوقائية والطرق العلاجية الحديثة ، سوف يحتفظ البالغون حاليا – وهم المسنون فى المستقبل – بأسنانهم لفترات أطول مما يحدث حاليا ، وبالتالى فإن حجم ونوع خدمات صحة الفم والأسنان للمسنين سوف يختلف .

أمراض العيون : يتعرض الجهاز البصرى لكثير من المُتغيرات والأمراض فى فترة الشيخوخة ، وهناك بعض التحولات التى تصيب الأنسجة فى هذه الفترة السنية وتسبب بعض الأعراض المقلقة للمريض دون تأثير على قوة الابصار كالدماع وتهدل الجفون ، ولكن هناك مجموعة من أمراض العيون تؤثر على قوة إبصار المريض ويكثر حدوثها بين المسنين ، ويمكن حصرها فيما يلى :

– الكتاركت (اعتام عدسة العين) .

– الجلوكوما (ارتفاع ضغط العين) وهى من أخطر أمراض العيون ، وعلى الأخص النوع المسمى بالجلوكوما الأولية المزمنة الذى يصيب كبار السن .

– تغيّرات الماقولا الشيخية .

– مجموعة الأمراض التى تصيب قاع العين فى شكل أنزفة وارتشاحات وتغيّرات فى الأوعية الدموية للشبكية مصاحبة لبعض الأمراض الباطنية شائعة الحدوث فى مثل هذا العمر كارتفاع ضغط الدم والسكر وتصلب الشرايين واختلال وظائف الكلى .

– جفاف العين وهو من الأمراض التى تسبب أعراضا مزمنة للمريض المسن ، وقد تؤثر على قوة الإبصار فى الحالات المتقدمة ، وكثيرا ما يصاحب هذا الجفاف حالات الروماتيزم والروماتويد المفصلى .

أمراض الانف والاذن والحنجرة :

أولا : احتمالات ظهور الأمراض الخبيثة بالحنجرة : اذا استمر تغيّر الصوت عند المسن لاكثر من أسبوعين لا بد من العرض فورا على إخصائى أنف وأذن وحنجرة لاستبعاد وجود أى أورام بالحنجرة ، مع تحذير المسنين من خطورة التدخين واستعمال الصوت بصورة خاطئة ، كما يجب القيام بالفحص الدورى للمسنين للاكتشاف المبكر لأى أورام أو قرح .

ثانيا : احتمالات حدوث أمراض خبيثة بالبلعوم : اذا

شعر المسن بصعوبة فى البلع سواء بالنسبة للسوائل أو المواد الصلبة يجب العرض فورا على إخصائى الأذن والحنجرة للاكتشاف المبكر لأى أورام بالبلعوم .

ثالثا : احتمالات وجود أورام بقاع الجمجمة : اذا شعر المسن بأيــة أعراض مثــل عدم اتزان - دوخــة - ضعف فى السمع مصحوب بعدم اتزان وقئ أو بظهور بقع ملونة بالجلد أو أورام صغيـرة بالجلد فإن احتمــال وجود أورام بقاع الجمجمة يصبح واردا .

رابعا : ضعف السمع : تزداد نسبة ضعف السمع عند المسنين لأسباب كثيرة ، وبعض هذه الحالات ليس له علاج ، ومن ثم يجب التأكيد للمسن أن ما يعانى منه هو شئ طبيعى فى هذه السن وذلك حتى لا يصاب باكتئاب . وضعف السمع عند المسنين متدرج وأهم سبب لذلك هو الضوضاء بالإضافة إلى الأسباب الفسيولوجيــة وبعض الأسباب الأخرى مثل التدخين بشراهــة ، وقصور الدورة الدموية ، وزيادة الدهـون فى الـدم .

أمراض العظام : وأهمها وهن العظام ، وهو حالة تقل فيها كمية أنسجة العظام فى الهيكل العظمى ، إما لعدم تكوين هذه الأنسجة بكمية كافية ، أو لاحتراق هذه الأنسجة العظمية بسرعة أكثر من المعتاد ، أو لكليهما معا .

ويعتمد تكوين النسيج العظمى على كميات مناسبة من الكالسيوم والفسفور والبروتين فى الدم . ونقص هذه المكونات فى الطعام يحدث فى بعض الأمراض مثـل حالات (Anorexia Nervosa) ، وأيضا فى المجاعات الشديدة .

ونقص فيتامين C أو نقص الهرمونات الذكرية فى كبار السن قد يؤدى لنوع من وهن العظام ، وكذلك نقص الهرمونات الأنثوية فى السيدات ، خاصــة بعد بلوغهن سن اليأس .

كذلك توجد حالات وهن فى العظام دون أن يكون لها سبب ظاهر (Idiopathic Osteoporosis) وهـذا النوع من وهــن العظام يوجد بنسبة كبيرة فى المسنات .

أما ما يحدث من التهابات مفصلية عظميـة مزمنة (Osteoarthritis) فهذه حالات مرضية يمكن اعتبارها تغيُرا طبيعيا فى المفاصل مع تقدم السن ، وينصح فى هذا المجال بتشجيع المسنين بالاهتمام برياضة المشى وتجنب زيادة الوزن .

الرعاية الصحية للمُسنات : رعاية المسنات لها جوانبها الصحية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية ، مما يوجب الاهتمام المتزايد بها كمشكلة قومية ، خاصة مع زيادة نسبة الإناث فى مرحلة الشيخوخة عن نسبة الذكور .

والسيدات يختلفن اختـلافـا بيّناً عن الرجال فى بلوغ مرحلة الشيخوخة ، فالتغيّرات التى تحدث لهن تعتمد على ما وهبهن الله من رصيد هرمونى ، ومن ثم تعد مرحلة بلوغ الإناث سن الكبر " مرحلة سن اليأس " من أهم مراحل حياة المرأة لأن السلسلة الهرمونية يعتريها تبدلات فى حلقاتها وترابطها ، وهى بمثابة ثورة انقلابية فى مجريات الحياة النفسية والجسمانية معا .

وكـثيــر من السيـــدات يمكنهـــن التطبـــع مع هــــذه المتّغيــرات والتوافق مع مقتضياتهـــا ، أى يجتزن سن اليـــأس دون التعرض إلى اضطرابات نفسية وجسمانيــة لا يستطعن التغلّب عليها ولكــن بعضهن قد لا يتعايــش مع هذه المتغيــرات ، مما يستوجب الاهتمــام المتزايد بالدراســة والبحث والتثقيف الصحى والاجتماعى فى هذا الشأن .

واذا كان سن اليأس فى المتوسط يبلغ خمسين عاما فمن المتوقع عـالميا أن تتعايش ٢٥-٣٠٪ من السيدات بعد سن اليـأس مع هذه التغيرات النفسية والاقتصادية والصحية ، وأهمها الأمراض الخبيثة

ووهـن العظـــام الذى يتـسـبب فى حـدوث الكسـور ، خـاصـة فى عظمـة الفخذ .

الجراحة للمسنين : أدى التحسن فى الجراحة خلال السنوات الأخيرة إلى زيادة عدد من تجرى لهم عمليات جراحية بعد الخامسة والستين ، وكذلك زادت نسبة العمليات المُعقّدة التى تجرى لكبار السن . وإذا كان المسن تحت العلاج بسبب أى اختلال فى الأعضاء (قلب - ضغط - أعصاب - كلى - شرايين) ، فإن هذا يؤثر على الجراحة . كما أن فقدان الدم والسوائل قبل وأثناء وبعد العملية يؤثر على المتقدم فى السن ، ومن ثم يجب الاهتمام بعلاج جلطات الأوردة التى قد تنتج بسبب عدم الحركة وتحدث تقرحات فى الجلد . وقد يتعرض المسن لالتهابات رئوية أو فى الجهاز البولى أو الجهاز الهضمى .

ومن المشاكل الهامة فى هذه السن :

- عدم القدرة على تمثيل الأدوية حيث يجب تناولها بكمية أقل مما يتناول الشخص البالغ .
- قد تحدث حالات هذيان نتيجة الرقاد الطويل أو أى التهاب داخلى .
- أنه معرّض للاصابة بكسور وإن كانت الإصابة بسيطة .
- فقدان الشهية أو عدم التغذية بأصناف متوازنة أو عدم القدرة على تمثيل الغذاء ، مما يفقده كثيراً من وزنه .
- تسمم فى الغدة الدرقية أو مرض السكر أو تليف الكبد ، وقد يحدث نقص فى الجهاز المناعى .
- قد يُسئ بعض المرضى المسنين استعمال الأدوية مثل الأسبرين والمضادات الحيوية والأدوية المهدئة والمنشطة وأدوية العلاج النفسى والكورتيزون وأدوية الروماتيزم .

هذا ويجب الاهتمام بالجراحات العاجلة لأن المرضى فى هذه السن لا يحتملون أى تأخير فى العلاج وقد يكون هناك تأخير فى التشخيص لحالات : التهاب الزائدة ، المرارة ، خراج الكبد ، أمراض نسائية ، ومن ثم يجب الاسراع فى إجراء العمليات والتأكد من سلامة : الرئتين ، القلب ، الكلى ، الكبد .

ونظرا لأن كبير السن لايحتمل المضاعفات فان الاهتمام بالتعقيم الكامل وبالتخدير يُعتبر امرا هاما بالنسبة للمسنين .

تمريض المسنين : يحتاج المسن إلى عناية خاصة وملاحظة وثيقة لأى تطوّر فى معنوياته أو صحته ، أو ارتفاع فى درجة الحرارة ، أو شعور بالاجهاد ، أو فقدان الوزن والاتزان ، أو سوء هضم أو استعداد للنزف من أى جرح ، أو جرح فى الظهر أو ظهور احتقان فى الجلد أو بدء قرحة سريرية . على ألا يسمح للمريض بالنوم فترات طويلة أثناء النهار ، مما قد يؤدى إلى حدوث الأرق اثناء الليل وقد يسبب هبوطا فى الحالة النفسية ، وانسداداً فى الأوردة ثم إلى جلطه رئوية . مع سرعة علاج مرضى السكر .

والحركة المستمرة للمسن ضرورية ، ويجب الاهتمام بعدم الأكل فى الفراش ، وألا يلخذ المسن الأدوية بنفسه ، حيث قد يسهو عليه تناولها بانتظام أو يزيد من تناولها .

وفى هذا الشان ، يمكن اتباع نظام المشرفات للمرور على كبار السن فى منازلهم ، على أن يكون ذلك عملاً تطوعياً .

تغذية المسنين : يحتاج المسنون إلى رعاية غذائية خاصة عند تعرضهم للإصابة ببعض أمراض سوء التغذية نتيجة لأحد الأسباب التالية :

- فقد الشهية نتيجة للوحدة أو الشعور بالاكتئاب .
- متاعب الأسنان وعدم القدرة على مضغ الطعام نتيجة لعدم وجود أسنان طبيعية سليمه أو أسنان صناعية ملائمة .
- وجود بعض الخلل فى عمليات الهضم والتمثيل الغذائى مما ينتج عنه نقص الانتفاع بالحديد والأملاح الأخرى أو الفيتامينات .

- انخفاض الحالة الاقتصادية للمسن يجعل المسن يعتمد في غذائه على الأطعمة الكربوهيدراتية الغنية بالسعرات الحرارية ، فتؤدى به إلى زيادة الوزن وخاصة مع قلة الحركة .

- نقص إفراز بعض العصائر والخمائر المعدية والمعوية .

- وجود بعض الأمراض المصاحبة مثل : البول السكرى والإمساك والتهاب جيوب الأمعاء وسرطان القولون وترهف العظام .

وتخلص أهم مشاكل سوء التغذية بين المسنين فيما يأتى :

- قد يصاب المسن بنقص الوزن نتيجة لفقد الشهية وقلة تناول الطعام ، أو زيادة الوزن نتيجة للإكثار من تناول الأغذية الغنية بالسعرات الحرارية مع قلة الحركة والنشاط .

- الأنيميا أو فقر الدم ويحدث نتيجة لنقص تناول الأغذية الغنية بالحديد مثل اللحوم الحمراء والخضروات الورقية .

- ترهف العظام وتزايد مساميتها نتيجة لنقص مكونات العظام من المواد البروتينية وأملاح الكالسيوم ، وقد يحدث لين عظام نتيجة لنقص تناول مصادر الكالسيوم أو نقص فيتامين د ، مما يجعل العظام في الحالتين هشة وقابلة للكسر .

- نقص بعض الفيتامينات مثل فيتامين ب١ أو ب٢ أو فيتامين ج ، مما يتسبب في انخفاض قدرة الجسم على مقاومة الأمراض ، وتأخر التئام الجروح ، وسهولة الاصابة بالكدمات أو نزيف تحت الجلد .

مشاكل العلاج بالعقاقير للمسنين: وهى عديدة وغالبا ما تتداخل وتتفاعل العقاقير التى يتناولها المسن بطرق معقدة .

وتخلص أهم المشاكل الرئيسية بالنسبة للمريض المسن فيما يأتى :

- أن تعدد نسبة الأمراض في المرضى المسنين يؤدى إلى زيادة استهلاك العقاقير ، وتكون نتيجة ذلك زيادة مخاطر حدوث آثار عكسية .

- عدم اتباع الدقة والنظام في أخذ الدواء في مواعيده نتيجة العلاج بعقاقير متعددة في وقت واحد .

- يتعرض المُسنون لمشاكل جمة نتيجة علاجهم بأدوية دون أمر الطبيب أو من خلال العلاج الذاتى أو بأدوية تتداول بدون تذكرة طبية .

كما تخلص أهم المشاكل بالنسبة للطبيب واصف الدواء فيما يأتى :

- عدم المعرفة للتفرقة بين المرض في حالة المسنين وبين المرض في حالة الأصغر سنا بالنسبة للعلاج بالعقاقير ، وكذلك بالنسبة للتفرقة بين آثار الشيخوخة العادية وتلك التى تنتج من الشيخوخة المصحوبة بأمراض .

- أن الطبيب يجب أن يحمى نفسه بالمعلومات الصحيحة ، وخاصة أن تعدُّد الأمراض شائع بين المسنين مما يؤدى إلى صعوبة التشخيص الملائم .

كذلك تخلص المشاكل بالنسبة للعقاقير في حالة المسنين فيما يأتى :

هناك مشاكل خاصة بالنسبة للعقاقير تنشأ في حالة المسنين وتشمل : تغيراً في حركة العقار (Kinetics) ، وفى ديناميكيته (Dynamics) ، وتفاعل العقاقير بعضها بعضاً .

وبسبب عدم التأكد في مثل هذه الحالات ، يجب الحذر من استعمال العقاقير الجديدة للمسنين .

اختيار الدواء المناسب : يعانى أغلب المسنين من عدم قدرتهم للذهاب إلى الصيدليات والحصول على أدويتهم ، وربما بسبب المسافة أو المرض .

أوعية الدواء : كثير من المرضى المسنين يعانون من أمراض شتى مثل : الأمراض العقلية والنفسية – ضعف الإبصار – مشاكل فى البلع – تصلب فى الشرايين – عدم كفاءة حركة اليدين أو اصابتهم بالشلل الرعاش ، ومن ثم تظهر بعض المشكلات والعقبات عند حصولهم على الدواء من وعائه ، لذلك يجب أن تكون زجاجات الأدوية من الزجاج الشفاف وكبيرة ، ولها عنق – ليسهل انسياب الأقراص أو الكبسولات فيها ، وتكون ذات غطاء يسهل فتحه ، ولا تستعمل أوعية ذات لون داكن إلا فى حالة تأثر الدواء بالضوء . أما بعض الأقراص والكبسولات التى تعبأ فى أشرطة معدنية بلاستيكية ، فإنها لا تصلح لاستعمال المسنين ؛ لافتقادهم للمهارة اليدوية لاستخراج الأقراص أو الكبسولات من هذه الأشرطة . ولذلك يجب أن تعبأ فى عبوات مناسبة ، وأن تكون ذات أحجام صغيرة حتى يسهل بلعها لتجنب مصاعب البلع الذى يعانى منه بعض المسنين . مع عنونة العبوة أو الوعاء بحروف واضحة كبيرة حتى يسهل قراءتها لضعف إبصار المسنين ، وكتابة اسم المريض والصيدلية وتاريخ انتهاء الصلاحية والجرعة وأوقاتها على بطاقة الوعاء .

السوائل : فى بعض الحالات تضاف الأدوية التى على هيئة محاليل إلى الغذاء مثل : الحساء أو اللبن أو الشاى ... وذلك لأنه قد لا يستطيع المسن أخذ الجرعة بالملعقة المناسبة هذا بالاضافة إلى مشكلة سكب الدواء من الزجاجة بدون إحداث تلوث ، ولا سيما للمسنين الذين يعانون من ضعف الإبصار وتصلب الشرايين أو رعشة فى الأيدى .

ملحق رقم (٢)

الباب الثامن من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فى تأمين الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات

مادة ٩٩ – تتكون موارد هذا التأمين مما يأتى :

١ – المبالغ التى تخصصها الخزانة العامة سنويا لدور الرعاية الاجتماعية .

٢ – ما يخصص لهذا التأمين سنويا فى ميزانية كل من الهيئتين المختصتين .

٣ – التبرعات والتوصيات التى يقبلها مجلس ادارة الهيئة المختصة .

٤ – صافى ايرادات الحفلات والمعارض والمهرجانات واليانصيب التى تقام لصالح هذه الدور .

٥ – الاشتراكات التى يؤديها المنتفعون بأحكام هذا الباب وفقا لحكم البند ٤ من المادة ١٠٢ .

٦ – الموارد الأخرى الناتجة عن نشاط دور الرعاية الاجتماعية .

مادة ١٠٠ – تلتزم كل من الهيئتين المختصين بأن تتخذ الخطوات التنفيذية اللازمة خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون بالبدء فى انشاء دور لرعاية أصحاب المعاشات المنتفعين بأحكام هذا القانون ؛ إما مباشرة أو بالتعاون مع وزارة الشئون الاجتماعية لتقديم الرعاية الاجتماعية والمعيشية لأصحاب المعاشات المشار اليهم فى ظروف ميسرة وخاصة فى حالة عدم وجود عائلات لهم .

وتشمل الرعاية الاجتماعية ما يلى :

١ – الاقامة الكاملة بما فيها من مسكن ومأكل ومشرب .

٢ – توفير المكتبات الثقافية والنوادى المزودة ببعض وسائل التسلية المناسبة للمنتفعين .

٣– توفير الخبراء والمشرفين اللازمين لادارة هذه الدور ممن تتوافر فيهم صفات خاصة تتلاءم وظروف المنتفعين .

٤ – توفير الوسائل الترفيهية كالرحلات ومشاهدة عروض المسارح والاقامة فى المصايف والمشاتى وزيارة الحدائق العامة .

ويجوز الاستعانة بخبرات وقدرات المنتفعين بالرعاية الاجتماعية فى أعمال مناسبة لحالة كل منهم فى مقابل مكافآت رمزية تؤدى اليهم بشرط أن ترتبط الأعمال التى تسند اليهم بأعمالهم الأصلية التى كانوا يؤدونها قبل انتهاء خدمتهم .

مادة ١٠١ – يراعى فى انشاء دور الرعاية الاجتماعية تقسيمها الى درجات تتمشى وأنواع المنتفعين وحالتهم الصحية والمستوى المعيشى والاسرى والثقافى الذى كانوا يعيشون فيه قبل انتهاء الخدمة .

مادة ١٠٢ – يحدد وزير التأمينات بقرار منه الشروط والأوضاع اللازمة لتنفيذ أحكام هذا الباب ، وخاصة ما يأتى :

١ – كيفية قبول المنتفعين فى دور الرعاية الاجتماعية .

٢ – تشكيل مجالس ادارة دور الرعاية الاجتماعية وتحديد اختصاصاتها بشرط مراعاة تمثيل المنتفعين فى مجالس الادارة بنسبة الثلث على الاقل .

٣ – وضع اللائحة الداخلية لدور الرعاية الاجتماعية دون التقيد بالقواعد والنظم المالية والوظيفية المعمول بها فى الجهاز الادارى للدولة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لأى منها .

٤ – تحديد قيمة الاشتراك الذى يؤديه كل منتفع .

٥ – تحديد مستويات الخدمة اللازمة للرعاية الاجتماعية .

٦ – تبادل الزيارات والاقامة فى دور الرعاية بين المصريين والاجانب فى البلاد الأخرى .

مادة ١٠٣ – يجوز لرئيس الجمهورية بقرار منه بناء على عرض وزير التأمينات وبعد الاتفاق مع الوزراء المختصين أن يمنح أصحاب المعاشات العاملين بأحكام هذا القانون تيسيرات خاصة ينص عليها فى هذا القرار ، وعلى الاخص ما يأتى :

١ – تخفيض نسبى فى تعريفة المواصلات بالسكك الحديدية وكذا وسائل المواصلات العامة المملوكة للدولة داخل المدن .

٢ – تخفيض فى أسعار الدخول للنوادى والمتاحف والمعارض ودور السينما والمسارح المملوكة للدولة .

٣ – تخفيض نفقات الاقامة فى دور العلاج التابعة للجهاز الادارى للدولة .

٤ – تخفيض نفقات الرحلات التى ينظمها الجهاز الادارى للدولة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لأى منها داخل الجمهورية وخارجها .

ويكون التخفيض فى جميع الاحوال بما لا يجاوز ٧٥ ٪ من القيمة الرسمية .

مادة ١٠٣ مكررا (١) – يستحق صاحب معاش العجز الكامل المستديم اعانة عجز تقدر ٢٠ ٪ شهريا من قيمة ما يستحقه من معاش اذا قررت الهيئة العامة للتأمين الصحى انه يحتاج الى المعاونة الدائمة من شخص آخر للقيام بأعباء حياته اليومية .

ويقف صرف هذه الاعانة فى حالة الالتحاق بعمل أو زوال الحالة وفقا لما تقرره الهيئة المشار اليها أو وفاته .

نحو مواجهة فعالة
لأمراض الكبد الوبائى

الفيروسات التى تصيب الكبد كثيرة ، أهمها المجموعة المعروفة بحروفها الأبجدية ، وهى آخذة فى الازدياد ، إلا أن أهمها خمسة أنواع : أ (A) ، ب (B) ، ج (C) ، د أو دلتا (Delta) ، هـ (E) – وكلها موجودة فى مصر . نوعان منها (أ ، هـ) ينتقلان عن طريق البراز إلى الفم Fecaloral ، وثلاثة عن طريق الدم – أى عن غير طريق الفم والأمعاء Parenteral . وهناك تصنيف آخر للفيروسات حسب تكوينها الجزيئى يميز فيها بين فيروسات الحمض النووى من النوع DNA (فيروس ب) ، والحمض النووى من النوع RNA (الفيروسات الأربعة الأخرى) .

وتتفاوت هذه الفيروسات الخمسة تفاوتا بيّنا من حيث : انتشار العدوى بها بين السكان فى مصر ، وأعراضها وعلاماتها فى المصابين ، وطرق تشخيصها ، وكيفية علاجها ، ثم وسائل الوقاية من العدوى بها . وقد تزايد اهتمام الناس بالالتهاب الكبدى الفيروسى فى مختلف دول العالم ، وفى مصر بصفة خاصة ، وزاد قلقهم وتوجسهم من آثار هذا الالتهاب ، سواء الحاد منه أو المزمن ، ومضاعفاته الخطيرة ومنها تليف الكبد وسرطانه . ولاشك أن هذا الاهتمام والقلق له ما يبرره ، فعلى الرغم من تحسن وسائل التشخيص وازدياد الوعى بهذا المرض ، إلا أن الزيادة فى نسبة انتشاره تعتبر – فى جزء منها على الأقل – زيادة حقيقية ، وقد أغرقت وسائل الإعلام على الجمهور بالمعلومات المثيرة عن الكبد وفيروساته ، غير أن كثيراً منها جانبه الدقة .

ومن ثم كان هذا الموضوع من أهم الموضوعات التى طرحت فى العديد من المؤتمرات بالجامعات ومؤسسات البحوث ، وشاركت فيها كل الجهات المعنية ، ووزارة الصحة ، والجامعات ، وأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، والمعاهد البحثية المتخصصة ، والأكاديمية الطبية للقوات المسلحة ، والتأمين الصحى ، وغيرها . وخلصت كلها بعد عرض البحوث والمناقشات المستفيضة إلى ما يلى :

أولا : مدى انتشار العدوى بفيروسات الالتهاب الكبدى بين السكان :

الفيروس (أ) : أجمع الباحثون على انتشار العدوى بين الأطفال المصريين بنسبة كبيرة ، تصل إلى حوالى ٩٠٪ منهم لدى بلوغهم عامهم الثانى عشر ، بحيث يندر حدوث الالتهاب الكبدى الحاد المتسبب عن ذلك الفيروس بين الكبار . إلا أن الدراسات الحديثة تشير إلى احتمال ازدياد حدوث الإصابة (أ) بين الكبار ، وتكون عندئذ أشد وأخطر ، وهو أمر متوقع مع ارتفاع المستوى الصحى العام بين السكان ، وتراجع انتشار العدوى بالفيروس (ب) بعد تعميم التطعيم باللقاح به . وهناك الآن لقاح جديد للفيروس (أ) متوفر للتطعيم ، مازال سعره مرتفعا . والعدوى به لا تسبب للكبد مرضا مزمنا .

الفيروس (ب) : هناك دراسات عديدة تشير إلى انخفاض نسبة انتشار الفيروس (ب) بين السكان فى السنوات الأخيرة إلى حوالى ٥ ، ٢٪ بعد أن أجمعت الدراسات فى السنوات السابقة على تراوحها بين ٥ – ١٠٪ . ويتطلب ذلك الانخفاض مزيدا من الدراسة لمتابعته وتأكيده فى ضوء أمرين :

– أن الانخفاض المتوقع حدوثه فى نسبة انتشار العدوى بالفيروس (ب) نتيجة لتعميم تطعيم الأطفال فى السنة الأولى ؛ لن يحدث تأثيره على نسبة الانتشار العام بين السكان قبل عدة سنوات قادمة .

– احتمال ظهور وانتشار العدوى بطوافر الفيروس (ب) mutants ، والتى يصعب الاستدلال على وجودها بالدم بالاختبار المستعمل حاليا HBsAg فى المسوح الميدانية ، كما أن بعضها قد يؤثر على كفاءة الأمصال المتاحة حاليا .

بيد أن التطعيم الواقى من عدوى فيروس الالتهاب الكبدى (ب) وتعميمه ضمن التطعيمات الإجبارية للأطفال ، يعتبر من أهم الإنجازات الصحية فى مصر فى الأعوام الأخيرة ، ومن ثم يمتد للأطباء وسائر العاملين الصحيين والفئات المستهدفة مثل المخالطين للمصابين بعدوى الفيروس (ب) ، وذلك نظرا لخطورة المضاعفات المزمنة لهذا الفيروس ، وتعدد وسائل العدوى منه ، والتى لا تقتصر على نقل الدم ومشتقاته والحقن فحسب ، بل تمتد إلى المخالطة الجنسية والمعيشية .

الفيروس (ج): ساعدت السنوات الأخيرة على كشفه وتشخيصه بوسائل الفحص الحديثة ، وذلك بالبحث عن الأجسام المناعية المضادة له ، وأهمها ELISA2 &3 ثم RIBA ، ثم بالكشف عن مادة RNA المكونة للفيروس ذاته ، وهو الفحص المسمى الآن PCR ، وهو تحليل معقد ومكلف . وقد استخدم الباحثون المصريون ومعامل التحليلات هذه الاختبارات ، سواء لتشخيص الالتهاب الكبدى الحاد ومضاعفاته المزمنة ، أو لدراسة مدى انتشار العدوى بالفيروس (ج) بين مجموعات سكانية متباينة ، مثل متطوعى نقل الدم وسكان القرى ، أو المجموعات المستهدفة (Vulnerable) لهذه العدوى ، مثل مرضى الغسيل الكلوى والهيموفيليا . ونشأ عن هذه الدراسات ما يوضح تفشى العدوى بهذا الفيروس بين المصريين بصورة بالغة ، وانتقل هذا إلى جموع المواطنين عبر وسائل الإعلام ، مما أثار موجة من الانزعاج والبلبلة . ولتوضيح حقيقة الموقف اعتمادا على التحليل العلمى لنتائج الدراسات التى تم إجراؤها ؛ ينبغى الأخذ فى الاعتبار الأمور التالية :

– الاختبارات المستعملة لتشخيص العدوى بالفيروس (ج) : وتعتمد على نوعين : اختبارات تعتمد على الأجسام المضادة للفيروس (وهى : إليزا ، ريبا) ، واختبارات تعتمد على وجود الفيروس ذاته (PCR) وتوضح الأولى (أى الأجسام المضادة) أن الشخص قد تعرض للعدوى بهذا الفيروس ، ولكنها لا تعنى بالضرورة استمرار وجود الفيروس ونشاطه وتأثيره فى الكبد ، أما الثانية فتؤكد وجود الفيروس ذاته . ثم إن اختبارات الأجسام المضادة تتفاوت فى الدقة فيما بينها ، فاختبار الريبا (وهو اختبار حديث نسبيا) بيَّن أن الكثير من النتائج الإيجابية لاختبار الإليزا قد ثبت كذبها (وقد يصل هذا إلى ٥٠٪ من هذه الحالات) . ولما فحصت الحالات الإيجابية باختبار الريبا وحللت باختبار ال PCR ، تبين أن هذا الأخير تتراوح نسبة إيجابيته بين ٢٠ – ٨٠٪ فى الدراسات المختلفة بالخارج والداخل ، ومثل هذه الحالات يصاحبها عادة ارتفاع فى الإنزيمات الدالة على التهاب نشيط فى الكبد .

– المجموعات السكانية التى درست لانتشار الفيروس (ج) ونشرت فى مختلف دول العالم ، تبين أن هذا الانتشار ترتفع نسبته فى الشرائح الدنيا فى مستواها الاجتماعى والاقتصادى ، بحيث تصل إلى مايزيد على عشرة أضعاف نسبة انتشارها العام بين السكان . ففى الولايات المتحدة مثلا تصل النسبة إلى ١٠ – ١٨ ٪ بين مجموعات السكان السود ، الذين من أصل أسبانى ، مقارنة بحوالى ١٪ بين متطوعى نقل الدم .

– مرضى الالتهاب الكبدى المزمن وتليف الكبد وسرطان خلايا الكبد : أظهرت البحوث والدراسات فى كثير من دول العالم أن نسبة انتشار فيروس (ج) عند هؤلاء المرضى بالتليف المزمن وسرطان الكبد تتراوح بين ٥٠ – ٧٠٪ ، رغم أن الانتشار العام يتراوح بين ١ – ٢ ٪ .

وعلى ضوء هذه الاعتبارات ، وبناء على ما توضحه البحوث والدراسات ، يمكن توضيح الموقف الراهن لانتشار العدوى بفيروس الالتهاب الكبدى (ج) فى مصر ، كما يلى :

• بالنسبة لمجموعات السكان : تراوحت نسبة انتشار الأجسام المضادة باختبار (اليزا ٢) بين متبرعى الدم من ٩–١٧٪ ، وبين سكان

بعض القرى إلى حوالي ١٥٪ ، وهي نسب تبدو مرتفعة بالمقارنة بالنسب المنشورة عن سكان الدول الأخرى ، سواء المتقدمة صناعيا أو دول المنطقة ، ولكن يجب النظر إلى مدلولها الحقيقي في ضوء أن جميع هذه الدراسات يشوبها انتقاء مجموعات يشيع بينها انخفاض المستوى الاجتماعي والاقتصادي ، وبالتالي فهي لاتقارن إلا بالمجموعات المماثلة لها في البلدان الأخرى . ويزيد ذلك أيضا ما لوحظ من انخفاض نسبة إيجابية اختبار (إليزا ٢) إلى حوالي ٥٪ بين متبرعي الدم في أعقاب زلزال اكتوبر ١٩٩٢ ، وهو حدث استقطب المتبرعين من جميع الفئات الاجتماعية كما أوضحت بعض الاحصائيات . وفي دراسة أخرى على السيدات الحوامل في أحد مراكز رعاية الأمومة والطفولة بالاسكندرية بلغت النسبة ٤٪ .

نخلص من ذلك إلى أن الدراسات المنشورة والمعروفة لا تمثل الانتشار الحقيقي لدلالات الأجسام المضادة للفيروس (ج) في مصر ، إذ لا تشتمل على عينات ممثلة إحصائيا لفئات السكان . كما يجب النظر إلى مدلولها الحقيقي في ضوء ما ورد عن الفرق بين الإيجابية الصادقة والكاذبة لاختبار (إليزا ٢) في مجموعات السكان الأصحاء .

ومصر من أكثر دول العالم اصابة بفيروس التهاب الكبد الفيروسي (ج) ، وتصل نسبة ايجابية الأجسام المضادة في بعض المناطق الى ٤٢٪ وتنخفض الى ٤٪ بمناطق أخرى . وإذا كانت ايجابية اختبار اليزا ٢ و ٣ دقيقة إلا أنها تحتاج لاختبارات تاكيدية لمعرفة مدى نشاط المرض ومدى انتشاره .

• أما بالنسبة لمرضى الكبد (الالتهاب المزمن، التليف ، السرطان) : فقد بلغت نسبة انتشار الأجسام المضادة للفيروس (ج) في هذه الأمراض من ٦٠ - ٧٥٪ وهي مماثلة للنسب المعروفة في الدول الأخرى .

• وأما بالنسبة للمرضى المتعرضين لنقل الدم ومشتقاته مثل مرضى الغسيل الكلوي والهيموفيليا : فقد تراوحت من ٥٠-٨٠٪ ، وهي لا تختلف عن النسب المعروفة في دول كثيرة ، وتعكس عدم سلامة اجراءات اختبار متبرعي الدم .

الفيروس (د): فيروس ناقص يحتاج إلى غطاء من الفيروس (ب) حتى يمارس نشاطه ويتكاثر ، وهو لذلك لا يصيب إلا المرضى أو الحاملين لفيروس (ب) ، سواء في مصاحبته ، أو بعد العدوى به . ويسبب ٧ - ١٤٪ من حالات الالتهاب الكبدي الحاد ، ويوجد في حوالي ٣٠ - ٤٠٪ من حملة فيروس (ب) .

الفيروس (هـ): يسبب الالتهاب الكبدي الحاد في الأطفال والكبار كحالات فردية لا تؤدي إلى مضاعفات مزمنة ، ولم يسبب الآن انتشارا وبائيا في مصر .

ثانيا : تشخيص التهاب الكبد المزمن ومضاعفاته ، وبخاصة الناجم عن الفيروس (ج):

كثيرا ما يكون اختلال وظائف الكبد هو المؤشر الأول لمرضه ، وهو ارتفاع نسبة الإنزيمات SGOT , SGPT ، إلا أن ذلك لا يكفي لتشخيص التهاب الكبد الفيروسي المزمن ، بل نحتاج لذلك أيضا إلى دالات الفيروس : الأجسام المضادة (إليزا ٢ و ٣ ، وريبا) ، ثم اختبار الـ PCR الدال على تكاثر الفيروس . ذلك لأن أمراض الكبد كثيرة ومتنوعة ، منها الأمراض الطفيلية (البلهارسيا ، الفاشيولا) ، ومنها ما نتج عن العقاقير والكيماويات ، ومنها ما نجم عن اضطراب المناعة الذاتية ، أو عن اختلال كيمياء الأيض (البناء والهدم) في الجسم ... ، لذلك لا يصح علاج هؤلاء المرضى بالأدوية المضادة للفيروسات (إنترفيرون ، ريبافيرين) إلا بعد التأكد من التشخيص بفحص الدم ، بل بعد فحص نسيج الكبد بعينة (خزعة) بالابرة تؤكد وجود الالتهاب الفيروسي

المزمن . فالعلاج بمضادات الفيروسات ليس مؤكد الشفاء، ولا مأمون العواقب، وإنما هو باهظ التكاليف.

ثالثا: العلاج بالأدوية المضادة لفيروسات الالتهاب الكبدي:

هناك دواءان متاحان لعلاج الالتهاب الكبدى الفيروسى (ب) و (ج)، أحدهما يعطى عن طريق الحقن وهو «إنترفيرون»، والثانى عن طريق الفم وهو «ريبافيرين»، وكلاهما محدود الفعالية، وباهظ الثمن، ومكلف للمتابعة . وقد دُرس أثر العلاج بالإنترفيرون فى مرضى الالتهاب الكبدى المزمن النشيط (ج) بجرعات تتراوح بين ٣ – ٥ ملايين وحدة ثلاث مرات أسبوعيا لمدة من ٦ – ١٢ شهرا، وتبين أن نسبة نجاحه لا تزيد على ٢٥ – ٣٠٪، أما باقى الحالات فبعضها يعود المرض فيها إلى سابق نشاطه بعد تحسن مؤقت، والبعض الآخر لا يستجيب .

وفى مصر لم تجر دراسات مقارنة دقيقة لاستخدام أى من الدواءين، تتضمن أعدادا كافية ولفترة متابعة ممتدة، على الرغم من الحاجة لمثل هذه الدراسات نظرا لاختلاف نوع الفيروس (النوع ٤ هو الشائع فى مصر، أما فى أوروبا وأمريكا فهو النوع ٢)، وللتداخل بين الإصابة بفيروسات الالتهاب الكبدى، ومسببات أمراض الكبد الأخرى فى البيئة المصرية وأهمها البلهارسيا .

وهناك أيضا البعد الاقتصادى للعلاج، إذ لا يمكن إغفال عنصر التكلفة فى علاج مرض متفش فى المجتمع مثل مرض الكبد المزمن الناتج عن الفيروس (ب)، (ج)، يحتاج فيه علاج المريض الواحد لمدة ٦ أشهر بالجرعة المعتادة بدواء إنترفيرون إلى ١٥٠٠٠ جنيه (خمسة عشر ألف جنيه) يضاف إليها حوالى ١٥٠٠ جنيه تكلفة الفحوص الاكلينيكية والتحليلات المعملية . وقد دُرس التحليل الاقتصادى بضم عامل الفعالية إلى عامل التكلفة، فاتضح انخفاض عنصر فعالية التكلفة Cost-effectiveness لعلاج الالتهاب الكبدى المزمن (ج) بدواء إنترفيرون .

رابعا: الوقاية من عدوى الالتهاب الكبدي الفيروسي:

تعكس النظرة العامة للصورة التى تعبر عنها معدلات انتشار العدوى بفيروسات الالتهاب الكبدى، والعبء المرضى الناشىء عنها فى المجتمع المصرى، النمط الصحى المعروف عن مجتمعات الكثير من الدول النامية، وكذلك الشرائح ذات المستوى الاجتماعى والاقتصادى المنخفض فى المجتمعات الأكثر نموا . ويعنى ذلك أن أنجح الوسائل للحد من انتشارها وتخفيف العبء المرضى الكبير الناشىء عنها يتمثل فيما يأتى :

– تكثيف الجهود والموارد القومية الموجهة إلى الإصحاح البيئى، وبخاصة الارتفاع بمستوى سلامة وأمان الأغذية ومياه الشرب والصرف الصحى والإسكان، وفى القرى والأحياء الفقيرة والعشوائية من المدن، إلى جانب تكثيف التعليم والتوعية بأهمية السلوكيات الصحية وإشاعتها بين الأطباء والمواطنين .

– توفر الآن لقاح فعال ومأمون ضد عدوى الفيروس (أ) يمكن تطبيقه على المستوى العام، أو على الأقل للفئات المستهدفة .

– تعميم تطعيم الأطفال حديثى الولادة ضد فيروس (ب) وتدريب القائمين عليه .

– بعد تطعيم الأطفال عقب ولادتهم ضد عدوى الفيروس (ب)، لازال هناك مجال التوسع فى تطعيم الفئات المستهدفة كالأطفال فى سن الدخول إلى المدرسة ممن فاتهم قطار التطعيم، والعاملين الصحيين فى الحقل الصحى، والمخالطين من عائلات المرضى الحاملين لذلك الفيروس .

- التطبيق الواجب للفحوص والتحليلات اللازمة لضمان سلامة متطوعى الدم ومشتقاته ، للحد من نقل العدوى بالفيروسات (ب) ، (ج) ، (د) .

- الإجراءات الواجبة لرقابة المستشفيات والمستوصفات والمراكز الصحية منعا لنقل العدوى بفيروسات الالتهاب الكبدى (ب) ، (ج) ، (د) ، وسائر الفيروسات المحمولة بالدم ، مما يعرف « بالعدوى من خلال المستشفيات Nosocomial Infection » .

- التأكد من التعقيم الكافى للآلات المستعملة فى الجراحة وعلاج الاسنان ، ومناظير الجهاز الهضمى خاصة .

خامسا : الثقافة الصحية والإعلام والتعليم المستمر :

- ضعف برامج التعليم المستمر للأطباء ووسائل نشر المعرفة العلمية السليمة والحديثة فى المجتمع الطبى - أدى إلى ردود أفعال متباينة بين أفراد المجتمع عند تناول موضوع عدوى فيروسات الالتهاب الكبدى ، كمشكلة صحية قومية .

وظهر أثر ذلك فى دعاوى التشكيك فى سلامة لقاح الالتهاب الكبدى الفيروسى (ب) ، وهى بدعة طبية تم احتواؤها .

- الإسراف الذى لا مبرر له علميا فى العلاج بدواء إنترفيرون فى غير نطاق دواعيه ، على الرغم من عبء تكلفته الباهظ . وما يبدو من سوء استعمال الريبافيرين .

- الخلط المتسرع والجزئى لنتائج الدراسات التى أجريت على المرضى أو العينات غير الممثلة من السكان ، وتعميمها على النسبة العامة لانتشار فيروس الالتهاب الكبدى (ج) بين المصريين مع عدم إجراء دراسات وبائية شاملة .

- اضطراب قنوات الاتصال بين المصادر العلمية والصحية المسئولة من جهة ، وأجهزة الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية من جهة أخرى ، وما حدث من قلق عام حول انتشار الفيروس (ج) - الأمر الذى يستدعى التنسيق بين المصادر الصحية العلمية والمسئولة مع أجهزة الإعلام والارتفاع إلى مستوى المسئولية والأمانة العلمية ، واستنهاض رد الفعل الإيجابى لدى المواطنين بلا تهويل ولا تهوين ، مما يساعد على الحد من المشكلة الصحية بأسلوب متزن ، مبنى على الأدلة العلمية الصحيحة ، وبعيد عن الإثارة المفتعلة والدعاية الشخصية . ولنقابة الأطباء فى هذا الشأن دور بارز .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وما تضمنته هذه الدراسة وأهمية مشكلة الكبد عامة فى مصر ومكانها من أوائل المشكلات الصحية يوصى بما يأتى :

أولا : بالنسبة لمدى انتشار العدوى بفيروسات الالتهاب الكبدى :

* إنشاء آلية أو جهاز قومى لمكافحة أمراض الكبد ولتنسيق الجهود فى مواجهة المشكلة ، تخطيطا وتنفيذا ومتابعة وتقييما ، وتشمل وزارة الصحة والجامعات وأكاديمية البحث العلمى والجمعية الطبية المصرية ونقابة الأطباء وأجهزة الإعلام .

* أن تعمل وزارة الصحة على نشر مراكز مراقبة Sentinel Center موزعة على المناطق المختلفة بالمحافظات ؛ لجمع المعلومات عن مدى الانتشار ولتتبع تطور حدوث العدوى بالفيروسات المسببة للالتهاب الكبدى الفيروسى طوليا بين السكان ، أى من الأم إلى الطفل ، أو من الزوج إلى الزوجة والعكس ، على ألا يكتفى بإحصائيات مستشفيات الحميات . وكذلك تشجيع الأبحاث الميدانية التى تدرس وسائل الانتشار وانتقال العدوى عامة ، وخاصة بين أفراد العائلة الواحدة .

* أن تقوم وزارة الصحة - بالاشتراك والتنسيق مع أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا - بإنشاء وتطوير معمل قومى مرجعى

لفيروسات الالتهاب الكبدى ، يزود بالتجهيزات والخبرات اللازمة للفحوص الفيروسية ، شاملا فحوصات البيولوجيا الجزئية والمناعية والميكروسكوب الإلكترونى ... ، بحيث يعتبر بيت خبرة للباحثين المصريين فى هذا المجال ، وأداة لضبط الجودة والرقابة على معامل البحث والتشخيص .

* زيادة اهتمام الباحثين فى المراكز العلمية بالقواعد الاحصائية للوبائيات الإكلينيكية فى إجراء البحوث السكانية ، مع عدم تعميم نتائج الدراسات على المجموعات المحددة (كمرضى المستشفيات) لتدل على مجموع السكان ، مع التركيز على انشاء مراكز ووحدات متخصصة ودراسات عليا متخصصة فى هذا المضمار .

* تطوير كفاءة وفاعلية جهاز التثقيف الصحى والإعلام بوزارة الصحة ، وأن تحكم علاقاته بأجهزة الإعلام من ناحية ، وبالمصادر ذات الثقة فيما يتعلق بالمشاكل الصحية الكبرى مثل الالتهاب الكبدى الفيروسى من ناحية أخرى . على أن يراعى نشر القيم والسلوكيات الأكاديمية الرصينة بين الباحثين فى علاقاتهم بأجهزة الإعلام الجماهيرى ، وخاصة فى القضايا الصحية ذات الخطورة العامة .

* أن تعمم وزارة الصحة مراكز التشخيص المعملى لفيروسات الالتهاب الكبدى وخاصة الفيروس (ج) ، مع تزويدها بجهاز ال PCR كلما أمكن لفائدته المتعاظمة فى التشخيص الدقيق للكثير من الأمراض البكتيرية والطفيلية والفيروسية .

* أن تقوم وزارة الصحة بالاشتراك مع الجهات البحثية بالجامعات – بدراسة ميدانية لاكتشاف الوضع الراهن لانتشار الأجسام المضادة لفيروس الالتهاب الكبدى (أ) ، تمهيدا لاتخاذ القرار بشأن إتاحة التطعيم ضد العدوى به وتوقيته على المستوى السكانى العام للأطفال ، أو للفئات المستهدفة من الكبار ، فى ضوء الاعتبارات الوبائية والاقتصادية .

* أن تطبق وزارة الصحة اجراءات ضبط الجودة على معامل التشخيص فى القطاعين الحكومى والخاص .

ثانيا : بالنسبة للعلاج بالأدوية المضادة لفيروسات الالتهاب الكبدى :

* أن تقوم المراكز البحثية بالجامعات وأكاديمية البحث العلمى بدراسة محكمة متعددة المراكز multicenter controlled trial يجرى تصميمها وإجراؤها بدقة لتقييم فعالية دوائى : انترفيرون وريبافيرين فى علاج مرضى الالتهاب الكبدى المزمن الناجم عن الفيروسين (ج) ، (ب) .

* على ضوء نتائج دراسات الفعالية المحكمة ، ودراسة فعالية التكلفة Cost-effectivenss لعلاج المرضى بالدوائين انترفيرون و ريبافيرين ، واعتبارا لأولويات الإنفاق الصحى – ينبغى عدم الإنفاق على العلاج بهذه الأدوية إلا داخل إطار الدراسات الدقيقة ، وذلك إلى حين التأكد من النتائج المستهدفة من هذه الدراسات .

ثالثا : بالنسبة للوقاية من عدوى الالتهاب الكبدى الفيروسى :

* استمرار دور الحكومة وأجهزة الإدارة المحلية وصناع القرار فى بذل الجهود والموارد الموجهة للإصحاح البيئى ، وبخاصة مياه الشرب والصرف الصحى والإسكان ، لا سيما فى القرى والأحياء الفقيرة والعشوائية بالمدن كضرورة للحد من انتشار العديد من الأمراض المعدية ، ومن أهمها فيروسات الالتهاب الكبدى التى تشكل عبئا مرضيا فى المجتمع وعائقا عن تحقيق التنمية البشرية والاجتماعية .

* أن تقوم وزارة الصحة بتكثيف جهودها فى شأن :

– مراقبة ومنع ممارسات غير الأطباء فى الموالد وبعض المناطق

الريفية من طهارة ووشم ...، مع عدم استعمال وسائل التعقيم الأساسية .

– مراقبة مستشفيات القطاع الحكومي والخاص والمستوصفات الأهلية وعيادات الأسنان والابر الصينية ، ونشر الاستخدام الأمثل لطرق التعقيم الحديثة .

– مراقبة برامج التطعيم والتأكد من استعمال الحقنة مرة واحدة للمريض الواحد .

– التفتيش المستمر على كل بنوك الدم ، والتأكد من استعمال الاختبارات الحساسة اللازمة (وليست البدائية) فى الكشف عن امكان نقل المرض من المتطوعين .

– اختبار كل مشتقات الدم الواردة من الخارج لكل الأمراض المعدية عن طريق الدم ومشتقاته .

* أن تعمل وزارة الأوقاف والهيئات الدينية على نشر أساليب الوقاية الممكنة ، ومنع طرق العدوى ، واستخدام الوسائل الصحية السليمة فى التخلص من المخلفات الضارة .

رابعا: بالنسبة لدور الثقافة الصحية والإعلام والتعليم المستمر:

* إنشاء جهاز قومى للتعليم المستمر للأطباء تقوم به وزارة الصحة مع الجمعية الطبية المصرية ونقابة الأطباء والجامعات . مع تصحيح مسار الإعلام الإعلانى بواسطة شركات الأدوية والتجهيزات الطبية ، وإحكام الرقابة عليه .

* أن تعمل الجمعيات المصرية لأمراض الكبد – بالتنسيق مع الإدارة العامة للثقافة الصحية والإعلام بوزارة الصحة – على نشر الثقافة الصحية السليمة فى مجال العدوى بفيروسات الالتهاب الكبدى ، وذلك بين الأطباء وسائر المهنيين الصحيين والمواطنين ومعاهد التعليم والكتب الدراسية ؛ لدراسة أساليب التعاون والتعامل السليم مع هذه المشكلة الصحية على ضوء المعرفة العلمية السليمة . على أن تسهم الجمعيات الأهلية والتطوعية فى نشر هذه المعرفة ، وحفظ حق المرضى فى السؤال والتأكد من تعقيم كل الأجهزة والآلات التى تستعمل فى تشخيص أمراضهم أو علاجهم .

* وضع ميثاق أخلاقى ملزم تعده النقابة العامة للاطباء بالتنسيق مع الجمعية الطبية المصرية ووزارة الصحة ونقابة الصحفيين ، يرشد قنوات الاتصال بين الهيئة الصحية وأجهزة الإعلام ، ويضع الضوابط الأخلاقية التى تتفق مع القيم الأكاديمية والمهنية من جانب ، وحق المواطن فى المعرفة من جانب ثان ، ودور جميع الأطراف فى دفع عجلة التنمية الصحية لصالح المجتمع من جانب ثالث .

خامسا: توصيات عامة:

* أن تتيح وزارة الصحة كميات كافية من اللقاح الواقى من الفيروس (ب) لتطعيم الفئات المستهدفة مثل الأطفال حديثى الولادة ، ثم عند سن الدخول فى التعليم الابتدائى والعاملين الصحيين والمخالطين ، مع النظر فى إمكان نقل تكنولوجيا تصنيع ذلك اللقاح إلى مصر . وتوفير الإمكانات وتشديد وسائل الرقابة وضبط الجودة فى جميع مراكز نقل الدم وتحضير مشتقاته ونقلها ، وإلزام جميع المستشفيات العامة والخاصة بتوفير جهاز لرقابة العدوى المنقولة داخل المستشفى وضمان متابعتها ، وتكثيف الجهود فى مراقبة صحة الأغذية وبخاصة الوقاية فى الصحة المدرسية والبيئية فى الريف والأحياء الفقيرة بالمدن .

* أن تعطى كليات الطب ومعاهد التمريض مساحة أكبر فى مناهجها التعليمية ، النظرية والعملية ، لعلوم : صحة المجتمع ، والوبائيات ، والأمراض المعدية ، والميكروبيولوجيا ، والبيولوجيا الجزيئية ، وهو أمر ضرورى لإعداد الممارس الكفء والقادر على التعامل مع أمراض العصر .

نقل المصانع خارج نطاق المدن الكبرى

قامت الحضارة المصرية القديمة حول مجرى نهر النيل العظيم منذ الاف السنين ، وساعد على استمرارها وصيانتها عوامل مناخية وبيئية وبشرية عديدة ؛ من أهمها اهتمام الانسان المصرى وتعايشه مع تلك العوامل والظروف بحكمة وتعقل ، الامر الذى ساهم فى استثمار الموارد الطبيعيــة دون استغــلال استنزافى ، مما حقق صيانتها من التدهــور أو التصحر على مر العصور . كما تركــز النشاط الحياتــى فى الزراعــة حول النهــر وفرعيه فى الدلتا ، حيث يفيض سنويا ، واقيمت المدن على ضفافه ، واستمر النمو والتطور رأسيا اكثر منه أفقيا حينئذ اتقاء لمخاطر الحرارة والجفاف والرياح وسفى الرمال .

وفى الوقــت الذى تميزت مصر فيه بتوافر الموارد الطبيعية والمناخيــة والجغرافيــة ، اتجهت أنظار المغامريــن نحو احتلالهــا والاستفادة من مواردهــا ، الامر الذى وضع أهلها فى موقف الدفاع عن النفس بصفة مستمرة ، مما زاد الضغط على مواردها الاقتصاديــة ، وانعكس ذلك على تأخر خطط التنمية الانتاجية والخدمية .

وقد تميز النصف الثانى من القرن التاسع عشر وامتداده حتى النصف الاول من القرن العشرين بتنمية زراعية حقيقية ، وكذلك بنهضة صناعية اعتمدت فى اغلبها على المواد الخام الزراعية ، غير أن التطور حينئذ كان يتم تدريجيا وبمعدل هادىء ومتوازن مع قدرة البيئة على استيعابه ، ومتواكبا مع الحالة الاقتصاديــة السائدة ، ومن ثــم لم يتتج عنه آثار بيئية عكسية طارئــة تخل بالتوازن البيئــى العادى .

كما أن دورة فيضــان النيــل السنوية كانت عامــلا اساسيا فى تنظيــف التلوث الارضى والمائى باستمــرار ، بينما كان التلوث الهوائى محدودا .

ثم شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية طفرات وثورات صناعية وتكنولوجية متعددة الجوانب والنتائج ، كان أثر بعضها على البيئة مدمراً فى كثير من الحالات . الأمر الذى تطور الى ضرورة إيجاد وعى بيئى عالمى بدأ فى السبعينات ، واستمر وانتشر اقليميا ومحليا ودوليا فى صور متعددة .

ولا شــك أن العقد الخامــس من القرن العشرين يمثل بداية التحــول او التطور الحقيقــى والسريع فى مجالات التنمية التى شملــت جميع مجالات الانتاج والخدمات . وزاد من سرعتها ما صاحبهــا من تحولات اجتماعيــة متتابعة فى تلك الفترة ، كان بعضهــا بعيدا عن توقعــات المخططين حينئذ . بل ان اثرهــا تضخــم لعوامل اقتصاديــة اقليمية ، بشكل عشوائى يصعب السيطرة عليه .

وصاحــب ذلك كله فى مصر توســع فى التعليم والبعثات ، وانفــتاح على العالــم الخارجى ، مع تطــور فى اجهــزة الفكر والبحــث العلمى ، واهتمام متزايد بقضايــا البيئة المحلية وسلامتهــا ، خاصة بالنسبة لحالة البيئة فى المدن المصرية - وفى مقدمتهــا القاهرة - بعد أن تزايــدت معدلات التلـــوث ، ومن ثم قام خبراء المجالس القومية المتخصصة بدراسة موضوع « نقل المصانع خارج نطاق المدن الكبرى » ، والاثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لذلك .

ويتمثل الهدف من هذه الدراسة فى ضرورة اظهــار مدى الجدوى الابتدائية لاصحاح الأوضاع البيئية فى المدن المصرية - حيث التكدس السكانى - ومن خلال اعادة تسكين المصانع والورش خارج المناطق

السكنية . ومن ثم وضعت أسس ومبادىء وعناصر الدراسة المقترحة وأهدافها العاجلة والآجلة من خلال الاتفاق على الاطار العام والعناصر الرئيسية لدراسة ومعالجة هذه القضية ، ويخلص أهمها فيما يلى :

– ان قضية نقل المصانع خارج نطاق المدن لابد أن تعالج فى اطار مرتبط بسلامة الانسان اقتصاديا واجتماعيا وصحيا وبيئيا واداريا .

– ان التقرير يتضمن بدائل كافية لحالات النقل التى ترتبط بالاسكان والسكان .

– ان التقرير يركز على استجلاء المبادىء والاسس عن طريق تجميع البيانات الحقيقية لتوصيف وتحليل حالات ومصادر التلوث داخل المدن وابداء الرأى بشأن الجدوى الفنية والاقتصادية والبيئية لنقلها خارج مواقعها الحالية ، دون الدخول فى تفاصيل تنفيذية فى هذه المرحلة .

– أن مستقبل حياة الأفراد وانتاجهم ورفاهيتهم فى مصر عامة – وليس فى المدن فقط – يقتضى رسم خريطة جديدة لتوزيع المصانع فى مصر ، بما يجنب الأجيال الحالية والقادمة مخاطر التلوث ، الأمر الذى يعتبر قضية قومية ذات أولوية متقدمة .

– أن القضية تحتاج الى وقت طويل ، ولذلك لابد من ان يتم تخطيطها على أسس علمية .

– أن البيانات المتوافرة عن ظروف الصناعة والمصانع فى المدن قديمة ومتفرقة وسبق اعدادها لاهداف غير بيئية ، مما يتعين معه إجراء دراسات جديدة او استكمالية لاعطاء القضية المطروحة حقها من الدقة .

– أنه لابد من التروى فى الحكم على حجم هذه المشكلة إلى أن يتم تجميع البيانات الدقيقة عنها .

– يلزم التفرقة بين المصانع والورش وتقييم كل منها كمصدر للتلوث والمقارنة بين نقله او معالجة أضراره فى الموقع .

– أن بعض المصانع التى أنشئت فى الخمسينات كانت خارج المدن ، ثم جاء الامتداد العمرانى فاحتواها داخل الكردون .

– أن بعض المدن فى الدلتا انشئت على أكتاف إقامة مصانع (المحلة) مما يتطلب معالجة خاصة .

– أن تكدس القرى فى الدلتا جعل نقل مصنع من مدينة الى موقع آخر يصبح قريبا من مدينة أو قرى اخرى .

– أن يتم تحديد الهدف من إقامة المصانع خارج المدن ، وهل تحدد المسافة على أساس إبعاد مصادر التلوث عن المدينة نفسها أم عن موقع حضرى آخر.

– أن إقامة مصانع داخل المدن كان للاستفادة من البنية الاساسية الموجودة خصوصا شبكات الطرق والكهرباء والشرب والصرف الصحى .

– ضرورة وضع حل جذرى مهما كانت التكلفة والوقت اللازمين لذلك ، أو تخفيف الضرر ، اعتمادا على أن العلاج النموذجى فوق طاقة الاقتصاد .

– ضرورة فصل شبكات الصرف الصحى عن شبكات الصرف الصناعى ، وكلاهما عن شبكة الرى ، وشبكة الصرف الزراعى .

– أن دراسات مشروعات تنمية ضخمة لمنطقة الصعيد ومنطقة سيناء سوف تتكلف مليارات من الجنيهات ، وتتطلب

وقتا طويلا حتى يتم التوصل إلى نتائج متقدمة بشأن التخطيط طويل المدى للحفاظ على البيئة فى المناطق الجديدة .

- أن التلوث بالمياه فى مصر يأخذ اتجاها دائما نحو الشمال حيث ينتشر شرقا وغربا مع شبكتى الرى والصرف . لذلك فان التلوث فى موقع يؤثر على المواقع التالية له .

- أن انتشار التلوث عن طريق المياه يمكن التحكم فيه ولو جزئيا ، إلا أن الملوثات اذا وصلت الى التيارات الهوائية - واغلبها شمالية غربية - فلابد أن تؤخذ فى الاعتبار عند تجهيز وتشغيل شبكة الرصد الوطنية ، اذ قد تؤثر ملوثات المدن الصناعية الجديدة مثل العاشر من رمضان والسادات والعامرية التى تنتشر مع الهواء ، على مناطق اخرى سياحية أو زراعية .

التعريف بالمشكلة :

تتحدد حياة الانسان ومستواها على ما تقدمه له البيئة من موارد ، ولذلك ظل يؤمن نفسه من المخاطر البيئية فى القرون الماضية ، إلا أنه فى العقدين الأخيرين أصبح الانسان خطراً على نفسه وبيئته بسبب تعاملاته الحياتية وما صاحبها من نمو سكانى وتقدم صناعى .

والبيئة هى المحيط الحيوى للأرض والذى يشمل الكائنات الحية والمواد الغازية والسائلة والصلبة وكل ما ينشئه الانسان من وسائل ومبان . ويقسم البعض هذا المحيط الحيوى الى ثلاثة مجالات : هى المجال الحيوى (وهو الذى يحتوى على كل الكائنات الحية بما فيها الانسان) ، والمجال الاجتماعى (وهو الذى يعيش فيه بنو الانسان أفرادا وأسرا ومجتمعات) ، والمجال التكنولوجى (وهو كل ما يشيده الانسان داخل المحيط الحيوى) . وعناصر البيئة دائمة التفاعل بعضها مع بعض ، والانسان هو أحد عناصر البيئة ، يؤثر فيها ويتاثر بها ، ويعتبر الاتزان البيئى هو أساس استمرار الحياة على سطح الأرض فى بيئة نظيفة غير مهددة للحياة البشرية .

وللحفاظ على هذا الاتزان ؛ اتجه العالم الى تقويم التأثير البيئى للمشروعات قبل البدء فى تنفيذها لحماية البيئة ، بحيث يتضمن هذا التقويم دراسة وتحليل الجدوى البيئية للمشروع الذى قد تؤثر إقامته على سلامة البيئة ، إذ قد يكون لهذه المشروعات آثار جسيمة على البيئة مثل انشاء السدود أو الخزانات أو مصانع كبيرة كمجمع الحديد والصلب ، وهناك مشروعات تحتاج الى مستوى أقل من الدراسة مثل مشروعات الثروة السمكية والمشروعات السياحية ، وقد يكون الأثر الذى يمكن توقعه سلبيا أو ايجابيا او وقتيا أو مستمرا وقد يكون الأثر محليا أو إقليميا أو دوليا .

ولقد أثرت المصانع التى أنشئت فى مصر على ماء وهواء وتربة المنطقة المحيطة ، مما انعكس سلبا على الحالة الصحية للمواطن ، إذ اطلقت المصانع أدخنة وغازات بها مواد مثل أول أكسيد الكربون وثانى أكسيد الكربون وثانى أكسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين وبعض الجسيمات الدقيقة وبعض المواد الكيمائية السامة ، وصرفت فى ماء النيل مخلفاتها الصلبة والسائلة ، مما أضر بمياه النيل حتى أصبحت فى حالة تحتاج إلى معالجة بتكنولوجيات مكلفة التخلص مما بها من مواد مؤثرة فى حياة الانسان .

ويوضح الجدول رقم (١) أن إجمالى المياه المنصرفة والناتجة عن الاستهلاك الصناعى يبلغ ٥٤٩ مليون م٣/سنة ، يخص الوجه القبلى منها ٢٠٤ مليون م٣/سنة وتمثل حوالى ٣٧.٢٪ من إجمالى الكميات المنصرفة ، ويبين الجدول رقم (٢) معدلات استهلاك المياه وكميات الصرف وإجمالى التلوث حسب القطاعات الصناعية .

جدول رقم (١)

حجم ومواقع ونوع مياه الصرف الصناعى فى الاقاليم المختلفة

(مليون م٣/سنة)

بيان الاقاليم	اجمالى الوحدات	الصرف	نقاط الصرف				نوع الصرف		
			نيل وترع	مصارف	مجارى	جوفى وبحيرات	صناعى	صحى	تبريد
القاهرة الكبرى	١٢٦	١٢٧.٧	٨٠	٢١.٠	٢٠.٠	٦.٥	٦٣.٠	٦.٥	٥٨.٠
الاسكندرية	٨٥	٨٨.٠	١٣	٧.٠	٣٣.٣	٣٤.٧	٥٦.٤	٤.٦	٢٧.٠
الوجه البحرى	٦٠	١٢٥.٠	٢٧	٨٤.٥	٢١.٢	١.٠	٥٥.٢	١٠.٦	٥٩.٢
الوجه القبلى	٢٥	٢٠٤.٠	١٩٢	٥.٠	٢.٣	٥.٠	٨٧.٦	٨.٣	١٠٨.٠
محافظات القناه والمحافظات النائية	٢٤	٤.٥	—	٠.٢	—	١.٠	٢.٨	٠.٤٢	١.٢٨
الاجمالى	٣٣٠	٥٤٩	٣١٢	١١٧.٧	٧٦.٨	٤٨.٢	٢٦٥	٣٠.٤	٢٥٣.٥
النسب٪		١٠٠	٥٦.٨	٢١.١	١٢.١	٨.٧	٤٨.١	٥.٥	٤٦.٤

جدول رقم (٢)

معدلات استهلاك المياه وكميات الصرف واجمالى التلوث حسب القطاعات الصناعية *

البيان القطاع	عدد الوحدات	استخدام المياه مليون م٣/س	الصرف مليون م٣/س	احمال التلوث (طن / يوم) الاكسجين العضوى	الاكسجين الكيميائى	زيوت	مواد صلبه عالقة	مواد صلبه ذاتيه	المعادن الثقيلة
صناعات كيماوية	٥٣	١٢٧	٩٨	٣٦	١٧٨	٢٣	٣٣	٢٤١	٠.٩٤١
صناعات غذائية	١١٩	٢٩٦	٢٧٧	١٨٢	١٤٢	١١٠	١٦٨	٦٦٦	٠.١٧١
صناعات غزل ونسيج	٧٥	١١٤	٨٨	٣٩	٤٧	٢٤	٦٤	١٩١	٠.٣
صناعات هندسية	٣٩	١٣	١٢	٥	٦.٦	٢	٣	١٣	٠.٠٣
صناعات معدنية	١١	٦٩	٦٠	١٥	١٤	٨	٢٤	٢٩	٠.٢
صناعات تعدينية	٣٣	١٩	١٤	٣	٠.٤	١	٤	١١	٠.٠١
الاجمالى	٣٣٠	٦٣٨	٥٤٩	٢٧٠	٣٨٨	١٦٨	٢٩٦	١١٥١	١.٦٥

* النشرة الاخبارية : العدد ١٧/٩/١٩٩٤ – مشروع ترشيد الطاقة وحماية البيئة .

ويتضح من الجدول رقم (٢) أن قطاع الصناعات الغذائية يمثل المصدر الأكبر للمواد الصلبة الذائبة ، حيث يصرف ٦٦٦ طن/ يوم بما يعادل ٥٧.٩ ٪ من إجمالي صرف هذه المواد بكافة القطاعات ، بينما يصرف قطاع الصناعات الكيميائية ٢٤١ طن/ يوم بما يعادل ٢١٪ وقطاع الغزل والنسيج ١٩١ طن/ يوم بما يعادل ١٦.٦٪ ، والباقي موزع على الصناعات الأخرى .

وقد تمت دراسة حول هذا الموضوع عنوانها « البيئة المصرية مقوماتها ومشاكلها » تضمنت حصر أهم مصادر التلوث على طول النهر وتحديد مناطق التركيز الصناعي والتي تؤثر تأثيرا واضحا على جودة مياه النهر والترع والمصارف الزراعية وبيانها كالآتي :

– في منطقة أسوان يمثل مصرف السيل الذي تتجمع به المخلفات الآدمية والصناعية والزراعية نقطة تلوث لمياه نهر النيل عند موقع المصرف .

– مجموعة مصانع السكر في كوم امبو وإدفو ودشنا وقوص ونجع حمادي .

– مصنعا شركة النيل للزيوت والصابون وشركة النصر لتجفيف البصل بسوهاج .

– مصنع الشركة المالية والصناعية بأسيوط (أسمدة) .

– يوجد بمنطقة حلوان ٣٣ مصنعا منها شركة النصر لصناعة الكوك والكيماويات وشركة النصر لصناعة السيارات ومجمع الحديد والصلب ومصنع النسيج .

– مصانع التقطير والكيماويات بالحوامدية .

– في فرع رشيد عند كفر الزيات تصرف مخلفات من شركة الملح والصودا المصرية وشركة كفر الزيات للمبيدات والكيماويات والشركة المالية والصناعية (أسمدة) .

– في فرع دمياط عند طلخا تصرف مخلفات مصنع شركة النصر للأسمدة والصناعات الكيماوية دون معالجة الى مجرى النهر الرئيسي .

ولا يقتصر خطر التلوث على المخلفات الصناعية ، بل أدى قصور شبكة المجاري وعدم قدرتها على استيعاب التصرفات من المدن الى التخلص من مياه المجاري بإلقائها في النهر مباشرة أو في المصارف الزراعية والتي ترفع مرة اخرى لمجرى النهر الرئيسي ، مما يضاعف الخطر ؛ لان مياه المصارف تكون محملة اضافة الى ما فيها بالمبيدات الحشرية المتسربة اليها من الاراضي الزراعية ، مما أدى الى تأثر الحياة المائية بالنهر وتعريض الصحة العامة للخطر .

القوانين الحاكمة وتحديد الجهات المسئولة :

أولت الحكومة المصرية شأنها في ذلك شأن حكومات الدول العصرية أهمية قصوى لحماية البيئة بمكوناتها من هواء وماء وتربة ومجالاتها الحيوية والاجتماعية والتكنولوجية كي تحقق الحماية الصحية للإنسان والكائنات الحية والأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدولة ، فنظمت التشريعات وسنت القوانين التي تحمي مختلف أوجه الحياة من آثار الصناعة ، ومنها :

– القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٩ الخاص بحماية أماكن العمل .

– قانون صرف المخلفات السائلة على شبكات المجاري المائية رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ ولائحته التنفيذية بقرار وزير الاسكان رقم ٦٤٩ لسنة ١٩٦٢ .

– القرار الجمهوري رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٦٦ بإنشاء اللجنة العليا للمياه .

– القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ والقرار الوزاري رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٦٩ بانشاء اللجنة العليا لحماية البيئة من التلوث .

– القرار الوزارى رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٧١ بالحدود القصوى للكيماويات فى أماكن العمل .

– القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ والقرار الوزارى رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالمخلفات الصلبة ، وكذلك القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٧ بانشاء اللجنة العليا للمبيدات ، والقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالوقاية من الاشعاعات النووية .

– القرار الوزارى رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٩ باللائحة التنفيذية لهذا القانون .

– القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ الخاص بحماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث .

غير أن تطبيق هذه القوانين واجه صعوبات بالغة ، إذ يزعم البعض أن أهداف اليقظة البيئية لا تساير السرعة المطلوبة فى تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية ، مما أدى الى تفاقم المشكلة .

– القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ فى شأن حماية البيئة وقد نص فى مادته الأولى على إلزام المنشآت القائمة وقت صدوره بتوفيق أوضاعها وفقا لأحكامه خلال ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ نشر لائحته التنفيذية ، وبما لايخل بتطبيق أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث . كما نص فى المادة ٢٤ منه على تكوين شبكات الرصد البيئى وقيامها فى مجال اختصاصاتها برصد مكونات وملوثات البيئة دوريا وإتاحة البيانات للجهات المعنية ، ويشرف جهاز شئون البيئة على انشاء تلك الشبكات وتشغيلها .

ولذلك فإنه بالنسبة للمنشآت الصناعية القائمة بالقاهرة الكبرى والمدن الكبرى ؛ يتعين عليها خلال المهلة التى حددها المشرع فى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ أن توفق اوضاعها وفقا لاحكامه ، ويجوز لمجلس الوزراء – بناء على عرض الوزير المختص بشئون البيئة – مد هذه المهلة لمدة لا تتجاوز عامين على الأكثر إذا دعت الضرورة ذلك وتبين لمجلس الوزراء جدية الاجراءات التى اتخذت فى سبيل تنفيذ أحكام قانون البيئة .

ونص القانون على ان تقوم شبكات الرصد البيئى التى يشرف عليها جهاز شئون البيئة برصد المنشآت الصناعية الملوثة للبيئة فى القاهرة والمدن الكبرى ، ووضع خطة لمعالجة مخلفاتها الصناعية بحيث تصبح متوافقة مع المعدلات والمعايير التى حددتها اللائحة التنفيذية لقانون البيئة والتى صدرت بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٩٥ فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٩٥ ، فاذا تعذر على تلك المصانع توفيق أوضاعها فلابد من تطبيق أحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ عليها والتى تجيز الحكم بالغاء الترخيص ، فضلا عن العقوبات السالبة للحرية والغرامات الكبيرة التى نص عليها ، ومثل هذه المصانع ستخير بين إلغاء ترخيصها وبالتالى إغلاقها ، أو نقلها الى مناطق صحراوية بعيدة عن التجمعات السكنية أو المدن .

ويعتبر صدور هذا القانون خطوة ايجابية لمواجهة مشاكل البيئة المتفاقمة والتصدى لها ، بالإضافة إلى أنه يواكب ما ذهبت اليه كثير من دول العالم المتحضر من إصدار التشريعات البيئية حماية لمصادرها المائية ، وما تنادى به المؤسسات والمنظمات الدولية المعنية بشئون البيئة لمواجهة آثار سلبيات النمو الصناعى والتزايد السكانى على المجارى المائية . غير أن تطبيق هذا القانون يستلزم توافر الاستثمارات الضخمة المطلوبة من القطاعات الصناعية المختلفة لمعالجة مخلفاتها قبل صرفها .

ويعنى بشئون البيئة فى مصر وزارات وهيئات عديدة منها :

– وزارة قطاع الاعمال والدولة لشئون البيئة والتنمية الادارية – وزارة الصناعة – وزارة الكهرباء والطاقة – وزارة الاشغال

العامة والموارد المائية - وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى - وزارة السياحة - وزارة الادارة المحلية - وزارة البترول - وزارة البحث العلمى - جهاز شئون البيئة - الجامعات - وزارة التعاون الدولى - مراكز البحوث المتخصصة .

ويعتبر جهاز شئون البيئة هو الجهة الرئيسية المنوط بها حماية وتنمية البيئة ، إذ يقوم برسم السياسة العامة اللازمة للحفاظ على البيئة وتنميتها ومتابعتها بالتنسيق مع الجهات الادارية المختصة . وكذلك دعم العلاقات البيئية بين مصر والدول والمنظمات الدولية والاقليمية ، والوزير المختص بشئون البيئة إنشاء فروع للجهاز فى المحافظات وتكون الأولوية للمناطق الصناعية .

وللجهاز دور رئيسى فى إعداد مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بتحقيق أهدافه ، وإبداء الرأى فى التشريعات المقترحة ذات العلاقة ، وإعداد الدراسات عن الوضع البيئى ، وصياغة الخطة القومية لحماية البيئة والمشروعات التى تتضمنها ، وإعداد الموازنة التقديرية لكل منها ، وكذلك الخرائط البيئية للمناطق العمرانية والمناطق المخطط تنميتها ، ووضع المعايير الواجب الالتزام بها عند تخطيط وتنمية المناطق الجديدة ، وكذلك المعايير المستهدفة للمناطق القديمة ، ووضع أسس وإجراءات تقويم التأثير البيئى للمشروعات وغيرها من الأدوار الهامة .

أساليب معالجة المشكلات البيئية الناجمة عن المناطق الصناعية :

لمواجهة التلوث البيئى للهواء والموارد المائية والتربة والتى تؤثر سلبا على الكائنات الحية التى تعيش داخل هذا النظام البيئى ؛ ينبغى التصدى لمشكلة صرف المخلفات الصناعية تطبيقا لمبدأ : الوقاية خير من العلاج ، وبدلا من الانتظار حتى تتولد مخلفات صناعية ملوثة وتصبح القضية معالجة المخلفات قبل صرفها ؛ يجب التركيز على استخدام وتطوير التكنولوجيات الصناعية لتصبح تكنولوجيات اقتصادية نظيفة غير مولدة لمخلفات ملوثة .

وتنقسم سبل العلاج الى :

- طرق علاجية : وتشمل معالجة المخلفات السائلة فى نهاية العمليات الانتاجية ، والتخلص من المخلفات الصلبة شديدة الخطورة ، ومعالجة المخلفات الغازية .

- طرق وقائية : وتشمل استخدام تكنولوجيات قليلة الفاقد وإعادة استخدام الموارد والتحكم الآلى فى العمليات الصناعية .

- الحفاظ على الموارد : وتشمل الاستخدام الأمثل للموارد الخام وإعادة استخدام المنتجات الثانوية وترشيد الطاقة .

- نقل المصانع بعيدا عن العمران : فى اطار مخطط شامل لتقليل التكلفة الاقتصادية ، مع الاستفادة بالمواقع الحالية المتميزة لاقامة وحدات تكنولوجية نظيفة أو فى التوسع العمرانى أو كليهما .

ونظرا لما تتعرض له بعض الاقاليم البيئية - مثل اقليم حلوان ، واقليم شبرا الخيمة ، والمنطقة الصناعية بكفر الزيات ، ومنطقة خليج ابو قير الصناعية بالاسكندرية - لضغوط بيئية نتيجة لمشروعات التوسع الصناعى والعمرانى ، فانه يلزم التصدى لتلك المشكلة على اسس علمية وتخطيطية سليمة . ولقد دلت تجارب الماضى على أن التجمعات الكبيرة - مثل القاهرة الكبرى - لايمكن احتواؤها والسيطرة على نموها دون أن يتم ذلك فى إطار مخطط شامل للتنمية ؛ يأخذ فى الاعتبار البعد البيئى للاقليم .

ونتج عن اختصاص اقليم مثل القاهرة الكبرى بمعظم المنشآت الصناعية فى المراحل الاولى لتطور الصناعة فى اعقاب الحرب العالمية الاولى ومع الثورة الصناعية فى مصر - أن توطنت الصناعة فى أطراف

الاقليم ، مما ادى الى نشوء تجمعات سكنية حولها فى ظل ظروف بيئية غير مناسبة ، وتؤدى زيادة معدلات النمو السكانى فى تلك الاقاليم الى كثير من الآثار السيئة التى تتمثل فى نقص مستوى الخدمات ، والتعرض لظروف بيئية سيئة .

ولتزايد الاهتمام بتلك المناطق - باعتبارها مناطق جذب للانشطة الاقتصادية والسياحية والخدمية - فإنه يلزم وضع مخطط شامل للتنمية المتواصلة لكل اقليم ؛ تتكامل فيه برامج التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية ، مع الاخذ فى الاعتبار نقل بعض المشروعات الصناعية الى اقاليم بعيدة عن العمران ، على ان يكون ذلك فى اطار مخطط شامل للتنمية المتواصلة للاقاليم الجديدة .

استراتيجية التصدى للمشكلات البيئية الناجمة عن المناطق الصناعية:

تهدف الاستراتيجية المقترحة الى تحقيق الاهداف التالية :

- تحديد مصادر التلوث من الصناعة التى تؤثر على مكونات النظام البيئى .
- تحديد انسب الوسائل والطرق التى تمنع التدهور البيئى .
- مواجهة المشاكل البيئية التى تؤثر على الحياة البيئية فى الهواء والماء والارض
- التخطيط الانمائى الشامل والمتكامل للاقليم .
- استخدام هذا المخطط كأداة لصانعى القرار للاسترشاد فى النواحى البيئية والاقتصادية .

خطة العمل:

تشمل خطة العمل المراحل الأربعة التالية :

المرحلة الاولى: توصيف الاوضاع البيئية الحالية عن طريق تحليل البيانات البيئية المتوفرة .

الانشطة المقترحة :

- جمع وتصنيف المعلومات المتاحة .
- مسح ميدانى للصناعات القائمة لتحديد مدخلات ومخرجات العمليات الانتاجية المختلفة .
- تحديد المخلفات الصناعية الملوثة والخطرة .
- وضع خريطة بيئية مبدئية تمثل الوضع الحالى للاقليم .

المرحلة الثانية: تقييم التأثير البيئى :

ويتم فى هذه المرحلة : التحديد الدقيق للمعلومات البيئية ومراقبة المخلفات الصناعية والنفايات الخطيرة : وتقييم الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية والمهنية ، بالإضافة الى تقييم العائد مقارنة بتكاليف الحلول البيئية المقترحة .

الانشطة المقترحة :

- تقييم التأثير البيئى لكل منشأة .
- تقييم التأثير البيئى لمجموع المنشآت .
- حساب التكاليف المرتبطة بالبدائل التكنولوجية .

المرحلة الثالثة: وضع خطة لنقل المصانع خارج نطاق المدن الكبرى :

هذه المرحلة تتوازى مع المرحلة الثانية ، وتركز على تصميم وتنفيذ عدة مشروعات تعتمد على تكنولوجيا ملائمة ، مع انشاء قاعدة للبيئة خاصة بالمنطقة ، واجراء دراسات جدوى فنية واقتصادية لتحديد انسب البدائل التكنولوجية للمعالجة ، مع وضع خطة لنقل المصانع والتى يتضح عدم جدوى علاج المخلفات الصناعية الناتجة عنها الى مناطق تنمية جديدة ، مع الاستفادة بالمواقع الحالية لجذب الاستثمارات : إما للتنمية العمرانيــة أو لاقامة مجمعات تكنولوجيــة متقدمة نظيفة أو كليهما ، مع توفيــر الخدمات اللازمة للسكان لرفع مستوى البيئة وتخفيف التكدس السكانى .

وينبغي عند نقل المصانع أن يتم ذلك في اطار محاور تنمية جديدة بعيدة عن الاراضي الزراعية ، على أن يؤخذ في الاعتبار تكلفة اقامة هذه المجتمعات العمرانية البعيدة عن المراكز الاقتصادية القائمة . ويجب فتح المجال امام استثمارات القطاع الخاص في اقامة تلك المجتمعات ، وفي اقامة البنية الاساسية متمثلة في المرافق الضرورية لاقامة تلك المجتمعات . ولجذب الاستثمارات اللازمة فانه يجب النظر في اعطاء بعض الامتيازات الاقتصادية مثل الاعفاء من الضرائب ، وأن يكون سعر الأرض التي سوف تقام عليها المنشأة الجديدة رمزيا .

المرحلة الرابعة : التقييم الاقتصادي ورصد العوائد الصحية والانسانية والاجتماعية والسياسية :

وهي مرحلة أساسية ونهائية ، وفيها يمكن تقدير مدى استفادة المجتمع من نقل المصانع خارج نطاق المدن الكبرى . إذ ان التخطيط العلمي لبيئة الانسان يجب ان يبنى على اساس نظرة مستقبلية ، آخذين في الاعتبار التقدم التكنولوجي والانماط الاجتماعية لحياة الانسان .

وفي كثير من المناطق الصناعية المصرية داخل المدن لم يكن التخطيط شاملا بدرجة كافية ، حيث لم تؤخذ جميع المحاور اللازمة للتنمية الاقتصادية والصحية والاجتماعية بمفهومها الشامل ، ونتيجة لذلك فقد أصيبت المدن الكبرى والمدن المحيطة بها بتدهور بيئي مما أدى إلى تلوث الهواء والماء ، وخفض القيمة الجمالية للبيئة المحيطة ، وتقليص المساحات القابلة للزراعة ، وظهور الامراض الاجتماعية المختلفة ، ونشر سلوكيات مكافحة التلوث داخل الوحدات الصناعية وخارجها .

ولاشك أن تقليل الفاقد الانساني ورفع صحة المواطن نتيجة الحفاظ على البيئة يمثل هدفا أساسيا في حد ذاته ، ويؤدي إلى تخفيف عبء دعم الخدمات الصحية على موازنة الدولة .

ويؤدي نشر الوعي البيئي الى انحسار سلوكيات التعايش والتكيف التي تنتشر في العشوائيات والتي تعد من أخطر المشاكل التي تواجه مصر حاليا ، حيث يبلغ عدد سكان العشوائيات حوالي ١٢ مليون نسمة (جدول رقم ٣) . ولمواجهة المشاكل الاجتماعية والصحية داخل العشوائيات فان ذلك يحتاج الى الكثير من الجهد والمال ، مما يضع عبئا على الاقتصاد الوطني وعلى الاتزان السياسي للدولة ككل .

ويؤدي التحول نحو المشروعات التكنولوجية النظيفة الى الاستخدام الأمثل للموارد ، ويكون له تأثيرات إيجابية على الصحة المهنية والعامة ، وتتمثل في تحسين بيئة العمل ، وعدم التعرض للمواد السامة ، وانخفاض التعرض للأمراض الناتجة عن تراكم النفايات ، مع تقليل مخاطر الامراض المحمولة مائيا .

إن مصر مقبلة على مشروعات تنمية ضخمة في سيناء وفي الصعيد ، ولهذا فإنه يلزم الاهتمام بالمحور البيئي عند وضع الخريطة الاستثمارية التي تحدد المناطق الصناعية الجديدة ، في محاولة للحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية الانسان المصري ، وأن يتم إنشاء المصانع الجديدة ونقل القديم في إطار التنسيق بين المدن القديمة وعناصرها الداخلية ، وذلك لاعادة ترتيب انماطها الاقتصادية والاجتماعية وصولا الى نواة حقيقية لمستقبل افضل للاجيال القادمة .

جـــــــدول (٣)

عدد المناطق العشوائية ، عدد سكانها ونسبتهم إلى سكان الحضر بمحافظات جمهورية مصر العربية (١)

المحافظة	عدد المناطق العشوائية			عدد السكان التقديرى بالمناطق بالألف	النسب المئوية لسكان المناطق إلى سكان الحضر ٪
	مناطق مطلوب إزالتها	مناطق مطلوب تطويرها	الإجمالى		
القاهرة	١٢	٦٧	٧٩	٢١٩٣	٣٢
الجيزة	٤	٢٨	٣٢	٢٢٥٩	٦٠
القليوبية	–	٦٠	٦٧	٩٣٨	٦٤
الاسكندرية	٩	٣١	٤١	١١١٣	٣٥
البحيرة	١٣	٥٣	٦٩	٤٠٤	٤٣
مطروح	–	٥	٥	٣١	٦٠
المنوفية	١	٢٣	٢٤	٣٢	١٣
الغربية	–	٤٧	٤٧	٥٨٨	٣٥
كفر الشيخ	–	٤٩	٤٦	٢٠٩	٣٤
دمياط	٥	٨١	٨٩	١٧٩	٦٤
الدقهلية	–	١٠٩	١٠٩	٦٤٨	٥٦
شمال سيناء	–	–	–	–	–
غرب سيناء	–	١٢	١٢	٨	٢٩
بور سعيد	٤	٣	٧	٧١,٥	٨
الإسماعيلية	١١	٦	١٧	١٤٩	٤٠
السويس	٦	٨	١٤	٤٣	١١
الشرقية	٧	٦٣	٧٠	٢٩١	٢٨
بنى سويف	–	٥١	٥١	١٤٤	٣٢
الفيوم	–	٢٨	٢٨	١٠٠	٢٣
المنيا	–	٣٠	٣٠	٢٩١	٤٩
أسيوط	–	٥٠	٥٠	٤٠١	٢٥
الوادى الجديد	–	–	–	–	–
البحر الأحمر	٧	١٤	٢١	٦٩	٣٦
قنا	–	٦٦	٦٦	٢٣	٣١
سوهاج	–	٣٤	٣٤	٢٨١	٥٦
أسوان	–	٢٢	٢٣	١٩٣	٣٠
مدينة الأقصر	٢	٢	٩	٤١	٢٨
الإجمالى	٨١	٩٥٢	١٠٣٤	١١٥٦١	٪ ٢٧

التقويم الاقتصادى لقضية نقل المصانع :

يخلص التقويم الاقتصادى لقضية نقل المصانع فى الأبعاد الآتية :

أولا: تقييم الخسائر الناجمة عن التلوث سواء من الناحية الصحية أو البيئية أو السياحية أو السياسية أو الاجتماعية ، وتأثير كل ذلك على الانتاج .

ثانيا: تقييم تكاليف المجابهة العلمية بأسلوب التوصيات السابق رصدها ، بما فيها تكاليف النقل الكامل أو الجزئى أو الانتقائى الاختيارى لمصادر التلوث الحاد .

ومن ناحية اخرى يجب عند التقييم الاقتصادى الاخذ فى الاعتبار العوائد المالية والوفورات المرتبطة بالعناصر التالية :

– زيادة الانتاجية بسبب تحسين صحة المواطنين نتيجة معالجة مشكلات التلوث فى المناطق السكنية المجاورة للمصانع .

– تخفيض الإنفاق الصحى .

– الحد من العشوائيات المرتبطة بالمناطق الصناعية فى المدن الكبرى ومشاكلها .

– قيمة الاراضى المقام عليها المصانع حاليا مقارنة بقيمة الاراضى الجديدة التى يتم نقل المصانع اليها .

ثالثا: قضية الجات وانعكاس تلوث البيئة على التعامل من خلالها .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يلى :

* أن نقل المصانع خارج نطاق المدن يمثل عنصرا أساسيا لازما للتنمية البيئية المتواصلة لمواجهة المشاكل البيئية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والنفسية والسياسية ؛ التى تنتشر فى اطار سلوكيات ثقافة التلوث داخل المجتمعات العشوائية .

* ينبغى لمواجهة التلوث البيئى من المصانع داخل المدن ؛ المفاضلة بين الأساليب التالية : تطبيق الطرق العلاجية ، تطبيق الطرق الوقائية ، المحافظة على الموارد ، نقل المصانع بعيدا عن العمران – وذلك طبقا لمعايير فنية واقتصادية واجتماعية . ويمكن استخدام مزيج من هذه البدائل المختلفة .

– ولتحديد البديل الأنسب ، يقترح وضع مخطط شامل يتضمن : خطة قصيرة الأجل لعلاج مشاكل التلوث البيئية الحالية ، وخطة طويلة الأجل لنقل المصانع .

على أن تتضمن الخطة قصيرة الأجل المراحل التنفيذية الآتية :

– توصيف الاوضاع البيئية الحالية عن طريق تحليل البيانات المتوفرة والخاصة بالبيئة (مدة التنفيذ ٤ شهور) .

– تقييم التأثير البيئى لكل منشأة ولمجموع المنشآت (مدة التنفيذ ١٢ شهرا) .

– دراسة جدوى فنية واقتصادية لاختيار البديل المناسب ، واقامة بعض النماذج للمعالجة ، وتحديد أولويات المصانع التى يجب نقلها بعيدا عن العمران ، ووضع الخطة التنفيذية (مدة التنفيذ ٢٤ شهرا) . وبناء على نتائج تلك الدراسة ؛ يتم وضع خطة طويلة الاجل لمواجهة المشكلة .

* وقف اقامة مصانع جديدة فى الوقت الحالى فى مدينة القاهرة والمدن الكبرى ، ووقف التوسع فى المشروعات الحالية ، وتوجيه استثمارات التنمية فى مجال الصناعة لمناطق جديدة – فى اطار مخطط تنمية شامل وتطبيقا للمادتين رقمى ٣٤ و ٤٢ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ (قانون البيئة) .

* لزيادة درجة الاستفادة من نقل المصانع إلى خارج

نطاق المدن الكبرى ؛ يتم تشكيل مجموعات عمل متفرغة بكل شركة تتحمل المسئولية كاملة عن تنفيذ الخطة المقترحة . مع اقامة معاهد للتربية البيئية لتفريغ كوادر وطنية تعاون فى صنع القرار .

* مراعاة التخطيط الاقليمى والقومى عند توطين المصانع فى المناطق الصناعية الجديدة وعلاقاتها بالتجمعات العمرانية والسكنية .

* رسم خرائط بيئية للمناطق الصناعية الكبرى توضح الوضع البيئى الحالى ، وأيضا خرائط تعكس الوضع البيئى المستقبلى فيما ينشأ من مناطق صناعية جديدة ، وتحديد علاقتها بالمناطق السكنية الحالية والمجتمعات العمرانية الجديدة .

* الاقتصار فى استيراد المصانع القديمة - إذا لزم الأمر - على السليمة بيئيا منها فقط ، ومنع استيراد ما يخالف ذلك منعا باتاً لما تسببه من مشاكل بيئية عند التشغيل ، وذلك فى اطار التوجه العالمى نحو تصدير التكنولوجيات غير النظيفة الى العالم النامى .

* الاستفادة بموارد صندوق حماية البيئة المنشأ بمقتضى المادة ١٤ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وذلك فى تمويل نقل المصانع وتوطينها فى مناطق صناعية بعيدة عن التجمعات السكنية الحالية ، وفى المجتمعات العمرانية الجديدة .

* الاستفادة بنظام الحوافز النقدية وغير النقدية مثل الاعفاء من الجمارك أو تخفيضها وتخفيض الضرائب للمشروعات والهيئات والمصالح التى تقوم بعمل لصالح البيئة ، وذلك تطبيقاً للمادة ١٧ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ .

* الحزم فى تطبيق وتنفيذ القوانين ، وايجاد ما يلزم من آليات تنفيذية للإشراف والمتابعة والتقييم .

* الاسراع بتشكيل مجموعة اقتصادية متخصصة ذات نظرة اجتماعية وسلوكية وسياسية لدراسة وتقييم العوائد والتكاليف الاقتصادية لهذا المشروع ، بهدف استرشاد صانعى القرار بنتائجها فى النواحى البيئية والاقتصادية .

* دعوة البنوك والمؤسسات المالية للمساهمة فى تمويل مشروعات حماية البيئة ونقل المصانع خارج نطاق المدن الكبرى ، لما فى لذلك من فائدة على الاستثمارات الحالية ، ولما لها من أهمية فى فتح اسواق للتصدير للعالم الخارجى فى إطار النظام الاقتصادى العالمى الجديد - الذى يوجب أن يكون إنتاج السلع المسموح باستيرادها قد تم باستخدام تكنولوجيات نظيفة وغير ملوثة .

* الاستفادة من التجارب المصرية الناجحة لحماية البيئة من التلوث الصناعى ، مثل مشروع التعاون العلمى والتكنولوجى الذى نفذته أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجى والذى تم فى إطار التعاون العلمى بين وزارة شئون البحث العلمى والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، ومن خلاله تم إنجاز كثير من المشروعات المتعلقة بتطوير الصناعة وحماية البيئة ؛ لخدمة قطاعى الانتاج والخدمات ، وتقليل الفاقد ، ومعالجة مشكلات التلوث ، وإتاحة فرص جديدة للتصدير .

تطبيق إدارة الجودة الشاملة بالمؤسسات المصرية

تشهد الساحة العالمية تغيرات جذرية سوف تترك آثارها الاقتصادية على العالم أجمع بصفة عامة وعلى المنطقة العربية بشكل خاص ، ويتطلب النظام العالمى - بحركته السريعة التى تتتابع فيها التغيرات بمعدلات فائقة السرعة - من الحكومات وادارة المؤسسات ؛ اتخاذ الترتيبات اللازمة لمواجهة مثل هذه التحديات ، ثم تدعيم قدراتها التنافسية .

وتشير دراسات وكتابات خبراء الادارة الى أن التغيير الادارى الرشيد ، وتبنى مداخل غير تقليدية فى التطوير كنموذج ادارة الجودة الشاملة - يعتبر أحد المداخل الهامة لمواجهة هذا النظام العالمى الجديد . ومن ثم فان الصمود فى سوق المنافسة العالمى يقتضى أن تكون الجودة هى المطلب الأساسى للمنظمات . فلم تعد الجودة فى الاقتصاد المعاصر تعنى انتاج سلعة أو خدمة أفضل من نظيرتها المتاحة فحسب ، وانما تعنى رضا المستفيدين عن السلعة أو الخدمة ، وتحقيق جودة ادارة المنشأة ككل .

فمن خلال تبنى هذه الفلسفة الادارية استطاعت المؤسسات اليابانية أن تغزو معظم دول العالم بمنتجاتها ، وأصبحت عبارة « صنع فى اليابان » تلقى قبولا لدى جميع المستهلكين محليا ودوليا .

وعلى الجانب الآخر يرتبط تقلص القدرة التنافسية لدى بعض المؤسسات المصرية فى جانب منه بافتقارها إلى سياسة ادارية رشيدة ، ومن ثم أصبح على هذه المؤسسات - لكى تكون فى موقف تنافسى متميز - أن توظف كل امكاناتها لايجاد مناخ ادارى رشيد ؛ يساهم فى انتاج سلع وخدمات - ذات جودة عالية وبسعر مناسب - تفى باحتياجات المستهلك ورغباته فى الأسواق المحلية والدولية وان يتحقق ذلك الا من خلال تبنيها لفلسفة ادارة الجودة الشاملة والتى تركز على جودة المنتجات والمنظمة ككل .

ولما كانت كل الجهود الاقتصادية فى مصر الآن تعمل بكل قوة لكى تبنى اقتصادا قويا يستطيع التعامل مع المتغيرات العالمية ، وباعتبار أن المجالس القومية تستهدف فى دراساتها العمل على تطوير الاقتصاد وتحسين أداء المؤسسات وجعلها قادرة على مواجهة المنافسة الحادة التى تتزايد يوما بعد يوم ، فان هذه الدراسة تهدف الى ما يلى :

- التعرف على مفهوم ادارة الجودة الشاملة ومتطلبات تطبيقه بفاعلية .
- عرض مختصر لمراحل تطبيق ادارة الجودة الشاملة فى الواقع العملى ، والدروس المستفادة من تجارب التطبيق .
- دراسة التحديات العالمية الجديدة التى توجب الأخذ بمدخل ادارة الجودة الشاملة بالمؤسسات المصرية .
- تحديد سلبيات بعض المؤسسات والتى قد تحول دون تطبيق ادارة الجودة الشاملة بفاعلية من واقع الدراسات السابقة فى هذا المجال .
- اقتراح التوصيات التى تساعد على تطبيق ادارة الجودة الشاملة بفاعلية بالمؤسسات .

وبناء عليه توصلت الدراسة ، من واقع آراء ودراسات سابقة فى هذا المجال ، إلى ما يلى :

أولا : أن نموذج ادارة الجودة الشاملة ما هو الا فلسفة ادارية ، تهدف الى تحقيق التميز فى جودة أداء المنشأة ككل من خلال القدرات المشتركة لكل من الادارة والعاملين .

ثانيا : تعتبر المتطلبات التالية عوامل أساسية لتبنى مدخل ادارة الجودة الشاملة بالتطبيق العملى :

– ضرورة ايمان الادارة العليا بأهمية مدخل ادارة الجودة الشاملة .

– ضرورة وجود أهداف محددة تسعى المنشأة الى تحقيقها باعتبار أن تحديد الأهداف هو المدخل الأول فى ادارة الجودة الشاملة .

– ان الاهداف التى تسعى الادارة الى تحقيقها يجب أن تكون موجهة تبعا لاحتياجات ورغبات المستهلك فى الأجل الطويل ، ودون التركيز بدرجة أساسية على تحقيق الربح فى الأجل القصير ، فضلا عن ضرورة تناسب المنتج أو الخدمة مع احتياجات العميل .

– التأكيد على تعاون كافة الاقسام بالمنشأة فى تبنى فلسفة ادارة الجودة الشاملة حيث تتجلى فى هذه الوظيفة أهمية التوحيد والتنسيق فى الجهود .

– ضرورة ادخال التحسينات والتطورات على أساليب ونماذج حل مشكلات الجودة مع الاهتمام بتدريب المديرين والعاملين على كيفية استخدام هذه الأساليب والنماذج ، وأهمها : العصف الذهنى ، تحليل السبب والأثر ، تحليل البيانات والجداول الاحصائية ، الأعمدة البيانية ، خرائط المراقبة ، مبدأ باريتو .

– ضرورة ارتكاز فلسفة ادارة الجودة على قاعدة عريضة من البيانات والمعلومات التى ترشد عملية اتخاذ القرارات داخل المنشأة .

– اعطاء الموظفين السلطة اللازمة لأداء العمل المنوط اليهم ، ودون التدخل من قبل الادارة فى جميع مراحل عملية التنفيذ ، بهدف منح الموظف الثقة وتشجيعه على أداء عمله .

– يجب الابتعاد عن سياسة التخويف والتى قد تتمثل فيما يأتى :

* عدم التقدم بأفكار جديدة .

* امكان أداء العامل المهمة بطريقة أفضل ، ولكن عدم معرفته بالمرحلة التالية لها وخوفه من المساءلة يؤثر على هذا الأداء .

* الخوف من انخفاض معدل الأداء .

* عدم المساهمة بأقصى جهد ممكن .

* الخوف من عقوبات الادارة ، ولجوء البعض الى هذا الأسلوب بهدف السيطرة على العاملين .

* عدم خدمة مصالح الشركة بطريقة أفضل ، لمجرد الالتزام باتباع قواعد أو لوائح معينة .

– التدريب المستمر : فجميع العاملين بالمنشأة بحاجة الى التدريب على الجودة الذى يجعلهم فى وضع أفضل بخصوص الالمام بجميع العمليات التى تتم فى المنشأة بمختلف مراحلها .

– النظر الى عملية تطوير وتحسين الجودة على أنها عملية مستمرة مما يتطلب وجود فرق عمل تكون مهمتها تصميم وتطوير وتحسين جودة الأداء بصفة عامة .

ثالثا : يمر تطبيق مدخل ادارة الجودة الشاملة بخمس مراحل أساسية هى :

– المرحلة الصفرية (الإعداد) وفيها تقرر الادارة رغبتها فى تطبيق نظام ادارة الجودة الشاملة ونقل افكار النظام الى العاملين بالمنشأة ككل .

– المرحلة الاولى (التخطيط) حيث يتم وضع الخطط التفصيلية للتنفيذ ، وتحديد الهيكل الدائم والموارد اللازمة لتطبيق النظام .

– المرحلة الثانية (التقرير والتقويم) وتتضمن : تحديد الأهداف

التى تسعى المنشأة إلى تحقيقها ، لبلوغ هذه الأهداف – تحديد المراحل المطبقة حاليا بالمنشأة والتى تستهدف تحسين الأداء – مدى امكانية احلال مدخل ادارة الجودة الشاملة بدلا من المداخل المعمول بها فى الوقت الراهن ولا تحقق الأهداف – تحديد المنافع التى يمكن تحقيقها من وراء تطبيق النظام – متطلبات تطبيق النظام والعقبات التى تحول دون التطبيق بفاعلية .

– المرحلة الثالثة (التنفيذ) حيث يتم اختيار الأفراد الذين سيعهد اليهم بعملية التنفيذ و تدريبهم على أحدث وسائل التدريب المتعلقة بادارة الجودة .

– المرحلة الرابعة (تبادل ونشر الخبرات) وفيها يتم استثمار الخبرات والنجاحات التى تم تحقيقها من تطبيق نموذج ادارة الجودة الشاملة ، حيث تدعى جميع ادارات وأقسام المنشأة وكذلك المتعاملين معها من العملاء والموردين للمشاركة فى عملية التحسين ، وتوضيح المزايا التى تعود عليهم من هذه المشاركة .

رابعا : خلصت الدراسة الى أن مصر فى الوقت الراهن تواجه تحديات سياسية واقتصادية وادارية نتيجة للتغيرات التى لحقت بالنظام الاقتصادى والتجارى العالمى فى السنوات الأخيرة ، والتى تتمثل فى :

– التكتلات الاقتصادية الاقليمية ومن أبرزها : الاتحاد الأوربى وما يمثله من سوق كبيرة ستؤدى إلى قيام وحدات صناعية هائلة داخل السوق ، وتكتلات دول شرق آسيا وتكتلات دول الكومنولث فى شرق أوربا ، وتكتل الأمريكتين .

– ظهور مجموعة الدول التى يطلق عليها البنك الدولى مجموعة الدول ذات النمو السريع أو دول معجزة شرق آسيا ، وهذه الدول أمكنها غزو أسواق العالم بصادراتها المرتفعة الجودة وذات السعر المناسب .

– دخول الاتفاقية الجديدة لمنظمة التجارة العالمية (W.T. O) حيز التنفيذ من أول يناير عام ١٩٩٥ بهدف تحرير التجارة الدلية ، وتخفيف جميع القيود المفروضة عليها من الدول والتجمعات الاقليمية .

وهذه التغييرات تشير الى بروز العديد من المشاكل والصعاب الادارية المختلفة عما هو قائم حاليا ، اذ لا يمكن معالجتها بالطرق التقليدية التى تستخدمها الكثير من منشآت الأعمال الآن بل تحتاج الى نمط جديد فى الادارة وتفكير مختلف فى كيفية تحسين الأداء .

خامسا : فى مواجهة التحديات السالفة التى تواجهها المؤسسات المصرية ؛ أصبح على ادارة هذه المؤسسات ضرورة تبنى مدخل الجودة الشاملة بالتطبيق العملى لتحقيق الارتفاع الى مستوى المنافسة ، وبالشكل الذى يمكن من السيطرة عليها أو على الأقل الحد من تفاعلاتها السلبية ، ومن ثم تمكينها من المحافظة على نجاحها وفعاليتها ، بل وتحقيق مواقع متقدمة أيضا فى الأسواق المحلية والدولية .

ويترتب على تطبيق المؤسسات المصرية لمدخل ادارة الجودة الشاملة ، تحقيق الفوائد التالية :

– أن نظام الجودة الشاملة يؤدى الى تخفيض التكلفة وزيادة الربحية .

– أنه يمكّن الادارة من دراسة احتياجات العملاء والوفاء بتلك الاحتياجات .

– فى ظل الظروف التنافسية التى تعيشها مؤسسات الأعمال ، يساهم مدخل ادارة الجودة الشاملة فى تحقيق ميزة تنافسية فى السوق .

– أن تطبيق مدخل ادارة الجودة الشاملة أصبح ضروريا للحصول على بعض الشهادات الدولية مثل I.S.O9000 .

– تنمية الشعور بوحدة المجموعة وعمل الفريق ، والاعتماد المتبادل بين الأفراد ، والشعور بالانتماء فى بيئة العمل .

- احراز معدلات أعلى من التفوق والكفاءة عن طريق زيادة الوعى بالجودة فى جميع ادارات المنظمة .

- تحسين سمعة المؤسسة فى نظر العملاء والعاملين .

سادسا : أسفرت الدراسات النظرية والتطبيقية عن أن أوجه القصور بالمؤسسات - والتى قد تعوق تطبيق ادارة الجودة الشاملة بفاعلية فى شركات الصناعة أو الادارة العامة بأجهزة الدولة - تتمثل فى الآتى :

- التركيز على الأرباح قصيرة الأجل حيث يرى البعض فى منشآت الأعمال أن تحقيق ربح مادى أهم من تقديم منتج أو خدمة ، أما الشركات الأجنبية التى تطبق نموذج الجودة الشاملة بنجاح ، فإنها تهدف الى أن تصبح أفضل شركات العالم فى تقديم المنتج أو الخدمة ، ثم تأتى الأرباح تباعا .

- التقويم الرقمى للأداء والمعدلات السنوية يؤدى الى التركيز على المنتج النهائى بحجمه أو كمياته ، وليس على القيادة الواعية التى تعين الأفراد على تحقيق جودة أعلى ، وبالتالى تتحول الادارة إلى ادارة بالارقام أو بالتخويف ، ومن ثم تتحول معدلات أداء العاملين الى معدلات أداء قصيرة الأجل .

- ادارة بعض المؤسسات بناء على الأرقام المنظورة فقط دون مراعاة الاعتبارات الأخرى مثل تحسين الجودة ورضاء العميل أو المستهلك ، فضلا عن تعجل النتائج بدون بذل الجهود الضرورية لتحقيق الجودة المطلوبة .

- البحث عن أعذار : حيث يزعم البعض بأن مشكلة الادارة بمصر تختلف عن غيرها فى الخارج ، أو أن ادارة الجودة تؤدى عملها فى حدود الامكانات ، أو أننا ننفذ المواصفات .

- جمود التنظيم : فبعض المؤسسات تهتم بالشكل التنظيمى دون النظر الى مدى ملاءمته لظروف العمل واحتياجاته ، حيث يكون التركيز على المبادىء التنظيمية المجردة كتفويض السلطة أو تسلسل القيادة دون ملاءمة تلك المبادىء لظروف التنفيذ ومتطلباته ، بالاضافة الى غموض الأهداف وعدم تحديدها بل وتناقضها فى بعض الأحيان .

- ضعف الاهتمام بالبحث والتطوير : فلم يحظ البحث والتطوير بالتشجيع الكافى كما فى الدول المتقدمة ، وقد يرجع ذلك المناخ الادارى السائد فى المؤسسات المصرية الى التقيد ببعض اللوائح والقوانين ، أو لضعف فى ميزانية البحوث .

- عدم توافر اتصالات فعالة : ففى كثير من المؤسسات تتعدد المستويات الادارية بشكل يزيد من طول مدة الاتصالات ، ولا تكون العلاقات بين أقسام المؤسسة والأفراد العاملين بها واضحة ، مما يقلل من الفعالية الادارية ، ويحول دون تطبيق نموذج الجودة الشاملة بشكل عام .

- الافتقار الى العمل الجماعى : إذ إن أى تحسين فى الأداء هو ثمرة انتاج فردى غالبا يتحقق على نحو معين . فلا توجد ادارتان داخل بعض المؤسسات تتعاونان الا فى القليل ، مما يؤدى الى التضارب والازدواجية فى العمل ، ومن ثم تكون بيئة عمل غير صحيحة .

- عدم الاهتمام بانسانية الأفراد : فالمؤسسات المصرية تركز بصفة رئيسية على جانب مهام العمل الرسمية بين الرئيس والمرؤوس ، ولا تولى الاهتمام الكافى للدور الذى يمكن أن تحققه النواحى الخاصة بالعلاقات الانسانية بين الأفراد من رؤساء ومرءوسين فى تحسين وتطوير العمل .

- شيوع الأنماط الادارية الجامدة : فبعض المديرين فى المؤسسات قليلا ما يقومون بتفويض سلطاتهم ويتدخلون فى شئون مرءوسيهم ، وينظرون إلى عملية اتخاذ القرار وكان الهدف منها هو ابداء قدرتهم على الادارة بكفاءة ، ولذلك فقليلا ما يتم اشراك المرءوسين فى صنع القرار ، وقد تتم المشاركة

بطريقة غير علمية . الأمر الذى يؤدى الى عدم وجود صف قيادى ثان فى بعض المؤسسات .

– أن الأسلوب الأكثر استخداما فى اختيار العاملين بالمؤسسات هو الاعلان أو عن طريق القوى العاملة ، وليس عن طريق تقصى مستوى المتفوقين من خريجى الجامعات . كما توضح نتائج الدراسات الحديثة ان الاختيار للمستويات الأعلى فى كثير من المؤسسات مازال يتم على أساس الأقدمية أو أهل الثقة .

– بالنسبة للتدريب : أسفرت العديد من الدراسات عن أن نتائجه تنحصر فى زيادة المعلومات للمتدربين دون أن تحقق هذه المعلومات الجديدة زيادة القدرة على حل مشكلات العمل ، مما يؤدى الى هدر كثير من الجهد والتكاليف التى تبذل فى مجال التدريب والحد من فاعليته ، فضلا عن أن التدريب قد تتولاه أجهزة بعيدة عن معايشة ظروف العمل الفعلية داخل الوحدة الانتاجية .

– أن نظام الأجور الحالى يحول دون انجاز الاعمال بكفاءة عالية ، مع عدم التأكد من الحصول على الجهد الاضافى ، وكذلك عدم وضوح الصلة بين المكافأة والأداء المتميز .

– أن أنواع السلع أو الخدمات التى تقوم المؤسسات بتقديمها للجماهير والمستهلكين غير كافية ، وقد تقل فى كثير من الأحيان عن الأنواع التى تنتجها المؤسسات المشهود لها بالكفاءة .

– أن معظم المؤسسات ليس لديها خطة طويلة الأجل لدراسة احتياجات المستهلك ورغباته ، وعند توافر هذه الخطة فغالبا ما يتم التركيز على الأجل القصير ، حيث يكون هدفها الأساسى هو تحقيق الربح دون الوفاء باحتياجات المستهلك ورغباته .

وفى حالة وجود خطة قصيرة الأجل فقد يتم وضعها دون دراسة مسبقة لاحتياجات العملاء ، فمعظم المؤسسات تقوم بخدمة قطاعات السوق دون معرفة الرغبات والصفات الخاصة والدوافع العامة لكل قطاع من هذه القطاعات ومحاولة اشباعها ، وفى حالة الابتكار والتجديد فغالبا ما يكون مصدره الأساسى من مختبرات البحث والتطوير فى المنشأة وليس من جانب العملاء أنفسهم .

سابعا : هناك أسباب أخرى قد تعوق تطبيق ادارة الجودة الشاملة بفاعلية بالمؤسسات ؛ يرجع معظمها الى الظروف البيئية التى تمثل قيدا على قدرة المديرين على اتخاذ القرار ، من أهمها :

– تعدد القوانين واللوائح وتعديلها بصفة مستمرة .

– تعدد الأجهزة الرقابية واهتمامها بالاجراءات أكثر من النتائج .

– عدم استقرار القيادات الادارية ، مما يؤثر سلبيا على تطبيق ادارة الجودة الشاملة بفاعلية .

– انخفاض المستوى التعليمى فى بعض المعاهد والجامعات المصرية ، حيث أصبحت لا تعلم المهارات اللازمة للعمل فى الشركات الجيدة .

– شيوع بعض الأنماط السلبية فى بيئة الأعمال المصرية كالإحجام عن تحمل المسئولية والتردد والشك وعدم الاقدام على التصرف فى المواقف التى لا تغطيها اللوائح أو التى لا توجد بشأنها تعليمات ، فضلا عن عدم إعطاء اهتمام مناسب بالوقت والجدية فى العمل واتقانه ، وغلبة الاعتبارات الشخصية فى العلاقات .

ثامنا : ما سبق لا يعنى أن أيا من المؤسسات المصرية لم تنجح فى ادارة أعمالها بكفاءة ، بل إن بعض المؤسسات حققت نجاحا كبيرا حيث انه على الرغم من القيود الموجودة ، فهناك نماذج رائدة للأداء المصرى فى هذا المجال .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتى :

* العمل على زيادة الانتاج وتحسين جودته بالمؤسسات المصرية من خلال جهد منظم وتخطيط مترابط بين مختلف مواقع الانتاج ، مع ضرورة اقتناع الادارة العليا بأهمية الجودة واستخدام التكنولوجيا الحديثة فى مجالات الانتاج ، وتبسيط طرقه وأساليبه بحيث يمكن استخدام المواد الخام بأحدث الأساليب الفنية . بالاضافة الى تخصيص مراكز متطورة لصيانة الآلات والمعدات ، وتحديد نسبة دائمة وكافية من المخصصات المالية بالمنشأة للصرف على بحوث المنتج ، وايجاد نوع من التنسيق والتكامل بين قسم الجودة والأقسام الأخرى داخل المشروع ، وتبنى برامج ثقافية للمنظمة تسهم فى جعل هدف الجودة شاملا ومقبولا ، من خلال :

– تصميم وترويج شعارات توضع على أبواب الغرف والمداخل والردهات بمبنى المنظمة .

– عرض أفلام تسجيلية فى فترات الراحة عن تجارب ناجحة لشركات وطنية أو أجنبية فى مجال تحسين الجودة .

– عقد لقاءات دورية غير رسمية لمناقشة مقترحات العاملين لتحسين الجودة والفاعلية والعلاقات الانسانية ، لاثراء روح الفريق .

* تنمية الاهتمام بجودة المنتجات لدى العاملين والأخذ بنظام صناديق الاقتراحات ، مع ضرورة توافر جهاز مخصص لدراستها ومكافأة أصحاب الاقتراحات المثمرة .

* تطبيق تكتيك حلقات الجودة وتعميمها بالمؤسسات المصرية ، فى خطوط الانتاج ، وكذلك فى البنوك ومعاهد التدريب وشركات الطيران ومؤسسات التسويق وغيرها من المؤسسات .

* أن تعمل المؤسسات المصرية على ايجاد صلة وثيقة مع المستفيدين من الخدمات أو الراغبين فى السلع التى تقدمها بما يجعل عمليات الابتكار والتجديد جهودا موظفة لخدمتهم ، مع تغيير اتجاهاتها نحو المستهلك واعطائه اهتماما خاصا واعتباره مصدرا أساسيا لكل قرارات المنظمة .

* أن تخضع المؤسسات تنظيما يتسم بالمرونة والتوازن بين احتياجاتها والبيئة التى تعيش فيها ، مما يجعل منها نظاما متجددا لا يقف عند شكل ثابت وجامد .

* أن تؤكد المؤسسات على ضرورة تحلى العاملين فيها بنوع من الاستقلال والمرونة فى تأدية الأعمال . ولذا يجب أن تصمم الوظائف بحيث تضمن تنوعا فى المهام والأنشطة المحددة للعمل ، بالاضافة الى زيادة مسئولية العمل بحيث يتطلب مستوى أعلى من المعرفة وحرية أكبر فى التصرف ، والشعور بأهمية العمل فى ابراز ذاتيته .

* ضرورة تنمية وإعادة تقييم مجهودات البحث والتطوير فى المؤسسات ، وذلك فى اطار عمل ثقافى داخلى يشمل جميع الأقسام ، مع الحرص على استقطاب عناصر مؤهلة ذات خبرة فى مجال البحث والتطوير ، بالاضافة الى اعادة النظر فى تعزيز الاعتمادات المالية المخصصة للبحث وطريقة توزيعها حتى تحقق الهدف المنشود .

* انشاء شبكات اتصالات فعالة داخل المؤسسات ، على أن تتسم هذه الاتصالات فى جميع الاتجاهات وبمختلف الوسائل الممكنة - سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة من أجل :

- معالجة صور الرفض أو الاعتراض سواء كانت صريحة أو ضمنية أو مستترة .

- الوعد بالدعم والمساندة عند عدم التكيف مع متطلبات التغيير فى أساليب العمل وقواعد الحفز .

- الالتزام الضمنى أو الصريح بالامتثال لمتطلبات النظام الجديد .

* التأكيد على قيمة العمل بروح الفريق داخل المؤسسات واعتبار تنفيذ العمل مسئولية جماعية بين الأفراد ، وهو ماحققته المؤسسات اليابانية ، حيث استطاعت من خلاله تبنى فلسفة ادارة الجودة الشاملة بفعالية .

* الاهتمام بمراعاة العنصر الانسانى فى العمل ، وهذا يستدعى من الادارة تقدير العاملين ومعاملتهم بصفتهم شركاء ، واعطاهم الفرص للمشاركة فى اتخاذ القرارات وحل المشكلات ، والحرص على تدريبهم ورعايتهم اجتماعيا وصحيا .

* وضع سياسة سليمة للتدريب تقوم على أسس دراسة الاحتياجات التدريبية الفعلية مع التأكيد على تدريب العاملين بين الأقسام المختلفة داخل الشركة ، والاهتمام بالتدريب على الجودة فى مواقع العمل ، وحث العاملين على التمسك بقيم المجتمع .

* تكوين فريق من المديرين أكثر كفاءة وتقبلا للتغيير ومشجعا له ، وتنمية معارف ومهارات العاملين وتحسين أنماطهم السلوكية ، مع ايجاد أفضل الأساليب للقضاء على الصراعات داخل التنظيم - والتى تعتمد على الاقتناع والقبول - بدلا من استخدام الأساليب البيروقراطية للتأثير على الأفراد .

* رسم سياسة للاختيار والتعيين على أساس معطيات موضوعية ؛ تحددها ظروف كل مؤسسة من واقع البيئة التى تعمل فيها ، مع اعطاء الادارة حرية اختيار العاملين على أساس الكفاءة ، والأخذ بالأساليب العلمية فى اختيار أفضل العناصر من خريجى الجامعات المشهود لهم بالكفاءة .

* ضرورة التمسك باختيار القيادات الادارية العليا لدى المؤسسة من داخلها الا فى الحالات الاستثنائية ، على أن يتم اختيارهم على أساس الكفاءة وليس الولاء أو الميول السياسية . مع تقييم قدرات المرشحين التدريبية والذهنية والخبرات والمهارات الادارية والقدرة على تحمل المسئولية والتصرف ومواجهة المشاكل الادارية ،وكلها أمور ركزت عليها المؤسسات الناجحة فى تبنى فلسفة الجودة الشاملة .

* رسم سياسة سليمة للأجور والمرتبات تتفق ومستويات الأجور والمرتبات فى الوظائف المماثلة فى المؤسسات الناجحة ، وتتميز بقدر من المرونة لمواجهة التغيرات الاقتصادية المتصلة بمدى توافر العاملين من مختلف الاختصاصات اللازمين لتحقيق أهداف المؤسسة .

* استخدام الحوافز الايجابية كعامل أساسى لتحسين الأداء الادارى وبصفة خاصة الحوافز المعنوية ، باعتبارها من أكثر الطرق التى اعتمدت عليها المؤسسات المتميزة فى تحفيز الأفراد .

* على أجهزة النشر والاعلام القيام بدور ملموس فى نشر الوعى بنظام الجودة الشاملة ، باعتبارها مسئولية كل عامل يرغب فى الارتقاء بمنتجات المؤسسة والوصول بها الى مراكز تنافسية متميزة .

تنمية الصادرات وترشيد الواردات

أولا: الصادرات:

أصبح التصدير ضرورة ملحة لعلاج الخلل فى الميزان التجارى والتزايد المستمر فى الواردات على اختلاف أنواعها ، سواء ما كان منها استهلاكيا أو رأسماليا - واللازم لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية - والتى يصعب تخفيضها دون المساس بمستوى النشاط الاقتصادى والاجتماعى ، والاستيراد فى حد ذاته لايمثل عبئا ، فهو ضرورى فى ظل عدم قدرة أى دولة - مهما بلغ شأنها - على الاكتفاء الذاتى ، ولكن العبء يكمن فى عدم القدرة على التصدير بمستوى يقارب حد الاستيراد .

وتكتسب عملية تطوير الاستراتيجية المصرية للتصدير أهميتها الحيوية من ظهور عدد من المتغيرات على الساحة العالمية ، وتفاقم العديد من المشكلات على الساحة المحلية ، نبرزها فيما يلى :

أهم المتغيرات على الساحة العالمية:

- اتساع درجة التشابك الاقتصادى العالمى ، وتزايد درجة الاعتماد المتبادل بين الدول ، بحيث أصبح من الصعب على أى مجتمع أن يعيش منعزلا ، ومن ثم نشأت التكتلات الاقتصادية ، حيث يتم تحرير التجارة والمعاملات المختلفة بين الدول الأعضاء ، وتفرض القيود فى مواجهة الدول غير الأعضاء - مما يشكل صعوبة كبيرة فى اختراق أسواق مثل هذه التكتلات .

- التحولات الجذرية فى أوربا الشرقية ودول الكومنولث ، والأخذ باليات السوق بديلا عن الاقتصاد الموجه ، وفقدان أسواق - كانت لمدد طويلة - تقليدية بالنسبة للسلع المصرية .

- تزايد حدة المنافسة بين الدول لكسب مزيد من الأسواق ، وظهور العديد من الدول الآسيوية المصدرة بخلاف النمور الأربعة ، ومن بينها على سبيل المثال : ماليزيا ، وتايلاند ، وأندونيسيا ، والفلبين .

ويوضح الجدول التالى حجم الصادرات للعديد من التكتلات الاقتصادية وبعض الدول وذلك لمعرفة موقعنا مقارنا بتلك الدول .

(مليار دولار امريكى)

الدولــة	حجم الصادرات ١٩٩١	النسبة المئوية للصادرات العالمية %
الجماعة الأوربية	١٣٩٩	٤٠,٥
منطقة التجارة الحرة	٥٩٥	١٧,٢
الولايات المتحدة	٤٢٢	١٢,٢
ألمانيا	٤٠٣	١١,٧
اليابان	٣١٥	٩,١
جماعة الانتا	٢٣٧,٥	٩,٦
هونج كونج	٩٨,٦	٢,٩
كوريا الجنوبية	٩٦,٥	٢
سنغافورة	٥٩,٢	١,٧
ماليزيا	٣٤,٤	١
تايلاند	٢٧,٦	,٨
تركيا	١٣,٣	,٤
إسرائيل	١١,٦	,٣
مصر	٣,٨	,١

ويتضح من هذا الجدول ضآلة حجم الصادرات المصرية إذا ما قورنت بمثيلتها من الدول النامية مثل ماليزيا وتايلاند .

- ارتكزت سياسة التصدير على تصدير فائض الانتاج الزراعى والصناعى ، دون دراسة واعية لاحتياجات الأسواق الخارجية وإمكان تصريف منتجاتنا فيها .

وقد ترتب على اتباع سياسة تصدير فائض الإنتاج تذبذب كميات السلع المصدرة من سنة إلى أخرى ، مما أدى الى ضياع الكثير من الأسواق الخارجية . كما أن الصادرات كانت توجه أولا إلى دول الاتفاقيات سدادا الديون وفوائدها ، ثم يصدر ما يتبقى الى أسواق دول

العملات الحرة ، مما جعل صادراتنا إلى هذه الأسواق بمثابة واردات هامشية ؛ يمكن الاستغناء عنها في أي وقت .

أهم المتغيرات على المستوى المحلي:

– الاختلال الهيكلي في ميزان المدفوعات والعجز المزمن في الميزان التجاري ، ويذكر أن الفائض في ميزان المعاملات التجارية – والذي بلغ نحو ١,٤ و ٣,٨ مليار دولار لعامي ٩١/٩٠ و ١٩٩٢/٩١ على الترتيب – يرجع بصفة أساسية لإسقاط جانب كبير من المديونية الخارجية (٥٠ ٪) من خلال نادي باريس ، وذلك بعد توقيع اتفاقية الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي في مايو ١٩٩١ – ولبعض المساعدات العربية أثناء أزمة الخليج ، وليس للتحسن في الميزان التجاري .

– تركزت الصادرات في عدد محدود من السلع وبخاصة البترول ، مما يشكل تهديداً لمصادر العملة الأجنبية – خاصة في ظل تدهور أسعار البترول على المستوى العالمي (كما حدث في عام ١٩٨٦) مما أثر سلبياً على معدلات أداء الاقتصاد القومي .

– أن فائض الحاصلات الزراعية قد اتجه الى التناقص المستمر بسبب تزايد أعداد السكان ، فقد تناقصت الكميات المصدرة من معظم حاصلاتنا الزراعية .

– تعرض مصادر النقد الأجنبي الرئيسية (تحويلات العاملين – قناة السويس – السياحة – البترول) للتذبذب باعتبارها تتأثر بعوامل خارجية وداخلية ، مما يقتضي البحث عن مصادر مستقرة وثابتة للدخل .

المعوقات الخارجية:

– الإجراءات الحمائية من قبل العالم المتقدم ، وخاصة في ظل ظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة .

– تزايد حدة المنافسة العالمية ، ووجود حد أدنى من الشروط الفنية والتكنولوجية والصحية والبيئية لقبول الصادرات .

– فقدان الأسواق التقليدية في أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق ، وتراجع اتفاقيات التجارة والدفع .

– عدم التوصل إلى نتائج حاسمة بالنسبة لمستوى الحماية والدعم في جولة أورجواي (اتفاقية الجات) ، ومنها الحرب التجارية التي تدور الآن بين الولايات المتحدة من جهة ، والجماعة الأوروبية – وخاصة فرنسا – من جهة أخرى ، بسبب دعم المنتجات الزراعية ، ورغبة الدول في غزو أسواق الدول الأخرى .

– الدعم المستتر الذي تقدمه بعض الدول لمنتجاتها بغرض المحافظة على أسواقها .

المعوقات المحلية:

– عدم وجود استراتيجية طويلة المدى وواضحة للتصدير متواكبة مع خطط الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

– عدم وجود فائض في الانتاج للتصدير – خاصة في السلع الزراعية – نتيجة للزيادة المستمرة في الاستهلاك المحلي ، وهو ما يثير المفاضلة بين سياسة «تصدير الفائض» أو «الإنتاج من أجل التصدير» ، وقد ظهر ذلك في إضعاف مركز مصر التنافسي في صادراتها من القطن طويل التيلة الممتاز ، وأسفر عن فقد العديد من الأسواق الخارجية نتيجة تدهور المحصول من جهة ، وزيادة استهلاك المغازل المحلية من جهة أخرى ، كذلك يجب تحديد استراتيجيتنا القادمة من خلال المفاضلة بين «استراتيجية الإنتاج للتصدير» أو «استراتيجية الإحلال محل الواردات» ، أو القدرة على التوفيق بين الاستراتيجيتين معا .

– عدم مطابقة بعض السلع للمواصفات المقبولة عالميا ، ويرتبط ذلك بوجود مشكلات في الفن الإنتاجي والتكنولوجي المستخدم ، وفي مجال

التعبئة والتغليف ، فضلا عن عدم الالتزام بالارتباطات ومواعيد التسليم - مما يضعف من المركز التنافسي للسلع المصدرة في الأسواق العالمية .

- ارتفاع تكلفة الصادرات وعدم تلاؤمها مع مستوى الجودة المطلوبة ، وترتبط هذه المشكلة بسياسة تسعير منتجات قطاع الأعمال العام ، وبتكلفة الأجور وعدم تناسبها مع الانتاجية - مما يؤدي إلى زيادة تكلفة الإنتاج ، ومن ثم عدم القدرة على التصدير بأسعار تنافسية .

- عدم تطوير السلع المصدرة بالقدر الكافي بما يتلاءم مع الظروف والمستجدات العالمية ، ويأتي ذلك من اعتماد التصدير خلال المرحلة السابقة على أسواق أوربا الشرقية ؛ التي تختلف بطبيعتها عن أسواق دول أوربا الغربية والولايات المتحدة من حيث مستوى الجودة والأذواق والمواصفات المطلوبة للسلع المصدرة . كذلك تتمتع الصناعة المحلية بقدر كبير من الحماية - لفترة طويلة - مما قد يفقدها القدرة على المنافسة .

ثانيا: الواردات:

يمكن القول ان حجم المشروعات الجديدة التي نشأت خلال فترة الانفتاح الاقتصادي ، جعل الطاقات الانتاجية الحقيقية تفوق حجم السوق المحلي ، بل بلغت في بعض الصناعات أضعاف حجم هذا السوق ، كذلك فإن هذه الصناعات الجديدة لجأت الى تكنولوجيا غربية مع عدم الاستفادة من العمالة الرخيصة ، وربما لجأت الى استيراد عمالة فنية متخصصة .

وقد اهتمت مصر باستراتيجية الصادرات ، واتخذت خطوات في هذا الشأن لتلافي آثار البيروقراطية في التصدير والمعوقات المختلفة التي يشكو منها المصدرون المصريون ، الا أن ما وضعته الدول المجاورة من خطط للتصنيع والانتاج الزراعي واستراتيجيات بديلة للواردات - بعد أن كانت تستورد الكثير من مصر - أصبح عاملا يتعين بحثه لمعرفة مدى قدرة مصر المستقبلية على التصدير لهذه الدول من جديد .

ظواهر الحرب التجارية بين دول العالم للحد من الواردات:

بدأت تظهر في عالم اليوم نتائج الاتفاقيات والحروب التجارية التي سادت بين معظم دول العالم ، وذلك لحماية منتجاتها الوطنية والحفاظ على كيان الدولة سياسيا واقتصاديا وصناعيا ، بل أصبحت تمثل الركيزة الأساسية لسياسات واستراتيجيات بدأت تأخذ طريقها الى حيز التطبيق العملي .

ومن هذه الظواهر على سبيل المثال ما يلي :

(١) الحرب التجارية بين الولايات المتحدة واليابان ، حيث قامت الولايات المتحدة في آخر سبتمبر ١٩٩٤ بتوجيه إنذار وتهديد إلى اليابان ، وتم الوصول إلى اتفاق مؤقت وانقضت عليه اليابان في أول أكتوبر ١٩٩٤ .

وتمثلت مظاهر تلك الحرب التجارية فيما يأتي :

- مقاطعة الشعب الياباني لأي واردات أمريكية ، بالرغم من استعداد الحكومة اليابانية لمساعدة كل فرد ياباني يشتري منتجات أمريكية بدفع مائة دولار له ، الا أن الشعب الياباني رفض المنتجات الأمريكية وتمسك بمنتجاته الوطنية ، مما أثار حكومة الولايات المتحدة وجعلها تقوم بتوجيه إنذار يعتبر بمثابة حرب تجارية على اليابان .

- حرق بعض العمال الأمريكيين للسيارات اليابانية في شوارع وميادين الولايات المتحدة ، مما أثار غضب حكومة اليابان .

- قيام وسائل الاعلام الأمريكية باشعال فتيل الحرب التجارية على اليابان بنشرها بعض العناوين التي تصدرت الصحف الأمريكية لاثارة الشعب الأمريكي ضد المنتجات اليابانية ، ومن هذه العناوين :

• ان اليابان تغزو الولايات المتحدة ، والشعب الياباني ينتقم

اقتصاديا من أمريكا لارتكابها جريمة إطلاق القنبلة الذرية على مدينتى هيروشيما وناجازاكى .

- المنتجات اليابانيـة تدخل كل بيت أمريكى وتتسبـب فى وجود ملايين من العمال العاطلين الأمريكيين .

(٢) موافقة بعض الدول العربية (خاصة دول الخليج العربى) مؤخرا على رفع حظر التعامل مع اسرائيل ، كما تم إجراء مفاوضات بين الأردن واسرائيل تتعلق بإنشاء منطقة حرة فى سيناء ايلات الاسرائيلى ، وشق قناة بين البحر الأحمر والبحر الميت لتسهيل التجارة بين الدولتين ، الأمر الذى سيكون له آثار اقتصادية على المنطقة .

(٣) رفع الحظر العالمى عن بعض الدول (دولة جنوب افريقيا) لاسباب سياسية واجتماعية «التفرقة العنصرية» تلاشت فى ظل الأوضاع السياسية الجديدة ، وتوقيع عقوبات اقتصادية وحصار اقتصادى على دول أخرى لأسباب سياسية منها العراق بسبب غزو الكويت ، والجماهيرية الليبية بسبب قضية لوكيربى ، مما سيكون له آثار اقتصادية على الدول المحيطة .

(٤) ظهور اتفاقيات مازالت تحت البحث والدراسة والتفكير المستقبلى مثل : اتفاقية السوق الشرق أوسطية ، والتى ستعد - عند تنفيذها - من ضمن التكتلات الاقتصادية العالمية التى لها آثارها على الدول المشتركة والمحيطة بها .

اسباب ارتفاع قيمة واردات الدول النامية :

يرجع ارتفاع قيمة واردات الدول النامية من ناحية إلى اتصاف حجمها بالكبر ومن ناحية أخرى إلى ارتفاع مستوى أسعارها .

أما عن ارتفاع حجم واردات هذه الدول فسببه :

- انخفاض معدلات نمو الانتاج السلعى فى هذه الدول ، وذلك نتيجة اتباعها سياسات تنمية غير ملائمة لظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

- ارتفاع معدلات نمو استهلاكها القومى ، وذلك نظرا لارتفاع معدلات نموها السكانى من ناحية ومحاكاة أنماط معيشة شعوب دول العالم المتقدم من ناحية أخرى .

العوامل الرئيسية لزيادة الواردات الى مصر :

ان مصر سوق تجارى هام بالنسبة للدول المصدرة وذلك لزيادة عدد سكانها ، حيث بلغ حوالى ٥٧ مليون نسمة عام ١٩٩٣ ، وقد يصل الى ٧٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ وسيظل فى ازدياد مستمر .

وعلى الرغم من تقدم الانتاج المصرى (الصناعى والزراعى) كما وكيفا ، إلا أن هذا الانتاج لايكفى لسد احتياجات السكان المتزايدة بالنسبة لكثير من المنتجات المطلوبة ، الأمر الذى يتطلب ضرورة وضع استراتيجية خاصة بالواردات لمصر .

وإذا كانت مؤشرات الميزان التجارى تؤكد على ضرورة الاهتمام بزيادة الصادرات فى ظل الظواهر والمنافسة الاقتصادية الدولية الحادة ، فينبغى أن نعمل أيضا على وضع استراتيجية للجناح الثانى للميزان التجارى وهو الواردات ، وخاصة من ناحية زيادة الانتاج المحلى وتشجيعه كما وكيفا ، لمقابلة هذا السيل المتدفق للواردات من السلع المختلفة ، فى السنوات القادمة .

أما العنصر الأخير فى استراتيجية الواردات فهو : الاستهلاك المصرى المتزايد ، ويلزم وضع استراتيجية خاصة به تشمل : الاستثمار ، والانتاج بأنواعه ، والاستهلاك بأنواعه .

اتفاقية الجات :

إن اتفاقية الجات (وهى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة) الموقعة فى عام ١٩٤٧ ، والتى بدأ سريانها عام ١٩٤٨ ، ضمت عند تأسيسها ٢٣ دولة ، من بينها مصر وسوريا ، ثم تتابع انضمام الدول اليها حتى بلغ عددها فى نهاية ١٩٩٣ نحو ١١٧ دولة .

من ناحية أخرى فإن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة التى

نشأت فى يناير ١٩٩٥ ليس اجباريا ، بيد أننا لانملك أن ننعزل عن ٩٥٪ من التجارة العالمية ونغلق حدودنا فى مرحلة يتجه فيها اقتصادنا الى السوق ويسعى جاهدا ليكون جزءا من السوق العالمى .

وإذا كانت هناك آثار إيجابية وأخرى سلبية للانضمام إلى مثل تلك المنظمات ، فينبغى أن نعمل على إيجاد الاساليب والوسائل والصياغات التى يمكن من خلالها تعظيم الايجابيات ، والتعامل مع السلبيات بما يخفف من وطأتها .

والواقع أن تقييم ايجابيات وسلبيات الآثار المترتبة على الاتفاقية يرتبط - الى حد بعيد - بهيكل الاقتصاد القومى ، فاذا كان اقتصادا تصديريا أو يتجه نحو السوق العالمى كانت فائدته أكبر من اقتصاد يعتمد على الاستيراد . وفى تلك الحالة الأخيرة فان الاقتصاد المستورد لسلع محددة أو مجموعات منها بشكل مستمر سيستفيد أيضا من المنافسة الدولية وازالة الحواجز .

اتفاقية الجات والدور المصرى المطلوب :

بالتطبيق على مصر وفى ظل سياسة التحرر التى بدأت بتحرير اسعار الصرف ، ثم العائد باتفاق مسبق مع صندوق النقد الدولى كان من نتيجته اعفاء مصر بنسبة ٥٠ ٪ من ديونها الخارجية ، واستمرارا لسياسة الاصلاح الاقتصادى - فان هناك المزيد من الاجراءات التى تستهدف تعديل التشريعات فى مجالات الضرائب (الضريبة الموحدة - الضريبة الجمركية - الضريبة على المبيعات) والاسكان والنقد .. ، وكلها إجراءات مكملة لقضية كبرى هى قضية الانتاج ، فمن المعروف أننا نستورد ما تزيد قيمته على ١١ مليار دولار سنويا ، فى حين نصدر بما يقرب من ٤ مليارات فقط ، ويمثل الفارق ومقداره ٧ مليارات دولار نزيفا غير قابل للاسترداد ، خاصة مع تدنى عائدات السياحة التى كان متوقعا لها أن تبلغ أربعة مليارات دولار فى المتوسط خلال السنوات القادمة . ومع تنفيذ برنامج طموح لإنشاء القرى السياحية سنويا ، فان قضية التصدير لابد أن تتصدر قائمة الأولويات لتحقيق النتائج التالية :

- وضع مصر على خريطة التجارة الدولية ، بتحقيق التفوق الكمى والنوعى فى الانتاج والتخطيط والتسويق .

- العمل على تضييق الفجوة بين الواردات والصادرات لصالح ميزان المدفوعات ؛ وفقا لخطة انتاجية متطورة .

- تحقيق الاكتفاء الذاتى فى الغذاء خلال عشر سنوات قادمة هى فترة الاتفاقية ؛ وفقا لما تم إقراره فى أوربا عام ١٩٩٣ .

وفى هذا الصدد ؛ فإن مشكلة زيادة الصادرات المصرية لن تحل إلا على المدى الطويل ، وبعد إجراء عدد من الاصلاحات المقترحة . ولاشك أن نجاح مصر فى قطع خطوات جادة حتى الآن فى تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى ، خاصة الشق النقدى ، والذى أسفر عن تحقيق مجموعة من النتائج الايجابية ، حيث اتجه عجز الموازنة العامة للانخفاض ليقتصر على ٢,٣ ٪ من الناتج المحلى ، كما انخفض معدل التضخم الى ما بين ١٤ ٪ (مقابل ٢٠ ٪ فى المتوسط فى السنوات السابقة على سياسة الاصلاح) ، وتحقيق ميزان العمليات التجارية والتحويلات فائضا بلغ ٣,٨ مليار دولار عام ١٩٩٢/٩١ مما ساعد على استقرار سعر صرف الجنيه المصرى - كل هذا يدفعنا الى الإسراع ، فى ظل سياسة التحرر هذه ، إلى وضع تصور كامل لاستراتيجية تصديرية تقوم على تحقيق الكفاءة الاقتصادية كما ونوعا ؛ باعتبارها شرطا أساسيا لاقتحام الاسواق الخارجية ، فالتصدير ضرورة لإيجاد فرص عمل لحوالى نصف مليون عامل يدخلون سوق العمل سنوياً ،

هذا من ناحيـــة ومن ناحيـــة أخرى يساعـــد على مواجـهـــة مشكلـــة البطالة المتراكمة من سنة لأخرى .

التوصيـات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتى :

أولا: بالنسبة لتنمية الصادرات:

* أن المشكلة الأساسية التى تواجه التصدير هى افتقاد المصدرين إلى دراسة النظم الحديثة فى التسويق بصفة عامة والتسويق الأجنبى بصفة خاصة . إذ أن متطلبات المستهلك الأجنبى تختلف جوهرياً عن متطلبات المستهلك المحلى . ولكى يحقق التصدير الهدف المقصود فلابد من توافر ما يلى :

– معلومات وافية عن الأسواق الأجنبية .

– إجراء دراسات وبحوث عن الأسواق الأجنبية .

– التنسيق بين القائمين على عمليات التصدير وهيئات التمثيل التجارى وبين الجهات التى توجد بها نظم المعلومات ، وتحقيق التكامل بين كل هذه الجهات حتى تحقق عمليات التصدير الأهداف الوطنية .

– المتابعة المستمرة للاحتياجات سريعة التغير كماً وكيفاً وسعراً بالنسبة للدول المستوردة .

* ان المحافظة على أسواق التصدير المصرية لابد أن تحظى بالاهتمام الكامل ، ذلك لأن أى تقصير يتمثل فى انقاص الكميات المتعاقد عليها أو إلغائها تحت أية ظروف قد يؤدى إلى فقد هذه الأسواق نهائياً . ولذلك فإن الوفاء بحاجات التصدير ضرورى وهام حتى لو أدى الأمر إلى استيراد صفقات مماثلة للاستهلاك المحلى .

* يتعين إعادة النظر فى كل من : الإجراءات التنظيمية ، والاجراءات التشريعية التى تهتم بعملية التصدير للقضاء على الفجوة الكبيرة بين الصادرات والواردات ، خاصة وأننا نواجه عدداً من التكتلات العالمية كما أن مصر تواجه السوق الأوروبية المشتركة وسوق دول أمريكا الشمالية وسوق دول شرق آسيا ، مما يلزم الاهتمام بزيادة الصادرات والعناية بالمحاصيل الزراعية التى لنا فيها خبرة وتحقق ميزة نسبية .

* ضرورة تقديم الحقائق والمعلومات المتعلقة بالتصدير للمصدر الصغير حتى يستطيع أن يستفيد منها فى اختيار السلعة والوقت المناسب للتصدير . مع الاستفادة من الاتجاهات العالمية فى عمليتى التسويق والتصدير حتى نواكب متغيرات العصر وتطوراته .

* تنمية الصادرات فى ظل العالم المفتوح لن يتحقق إلا بتنظيم القدرة التنافسية للمنتج المصرى وهذا لا يتأتى إلا بجودة مستقرة للمنتج وتخفيض تكلفته . فالتصدير أطلق عليه فى هذا العقد عبارة «صناعة التصدير» الأمر الذى يتطلب ضرورة اتقان هذه الصناعة حتى يمكن دخول الأسواق العالمية والمنافسة فيها .

* ضرورة توفير البنية الأساسية للعملية التصديرية ، ومن أهمها :

– وسائل ومستلزمات التعبئة والتغليف .

– تطوير وسائل النقل والتخزين على اختلاف أنواعها لتقليل الفاقد .

* ضرورة الانتقاء والتركيز على السلع التى تتمتع فيها مصر بمزايا نسبية أو تنافسية ، والتركيز على الأسواق ذات الأهمية الاستراتيجية والقدرة الاستيعابية كالولايات المتحدة وأوربا الغربية ، حيث يمكن التركيز مثلاً على السلع الاستهلاكية ومنتجات الصناعات الصغيرة ، واستخدام تكنولوجيا متقدمة فى هذا المجال للحصول على أفضل النتائج .

* ضرورة الاهتمام بالعملية التسويقية والدعائية بصورة منتظمة ومدروسة ، مع اقامة معارض دائمة أو متنقلة للمنتجات المصرية فى الأسواق الحيوية ، والاهتمام بوجود علاقة ممتدة فيما بعد العملية التصديرية نظراً لأهمية وجود هذه العلاقة . (قطع الغيار للصادرات الصناعية ، مراكز الخدمة) مما يرسى الثقة فى المنتجات المصدرة .

* أهمية انشاء وتدعيم مراكز المعلومات المتخصصة فى هذا

المجال ، وذلك لتعريف المصدر المصرى باحتياجات الأسواق الخارجية من حيث أنواع السلع والكميات اللازمة وغيرها .

* دراسة أنظمة الحوافز للمصدرين ، على أن تكون فى شكل اعفاءات للسلع الوسيطة (وأحيانا الاستثمارية فى انتاج سلع تصديرية) - من الرسوم ، أو تيسير استردادها مرة أخرى فى حالة دفعها عند اتمام العملية التصديرية ، أو فى وجود تخفيض ضريبى من نوع ما ، مما ينعكس على تكلفة المنتج المصرى وبالتالى على قدرته التنافسية ، وهو ما يعنى تغليب المزايا الممنوحة للقطاعات المرتبطة بالتصدير على حساب القطاعات الأخرى - بحيث يكون التصدير أكثر جاذبية من الاتجاه نحو السوق الداخلى . على ألا يكون الدعم فى صورة مباشرة ، لأن الاتجاه العالمى الآن هو عدم السماح للمنتجات المدعمة بالدخول للأسواق ، أو فرض رسوم جمركية تعادل هذا الدعم - مما يفقده بالتالى ميزته التنافسية .

* تنشيط دور مكاتب التمثيل التجارى للقيام بجهد أكبر - خلال هذه المرحلة - فى مجال دراسة احتياجات الأسواق الخارجية ، وتوفير بيانات كاملة عن امكانات التصدير الخارجية أو الترويج للسلع المصرية ، وكذلك متابعة سياسات الدعم والاغراق التى تقوم بها بعض الدول الأخرى . على أن يكون هناك تعاون دائم مع التمثيل الدبلوماسى فى هذا الصدد .

* إعداد خطة للتصدير تضعها الجهات المشرفة على العملية التصديرية (ممثلة فى المجلس الأعلى للصادرات أو عن طريق مركز تنمية الصادرات الذى انشئ بالقرار الجمهورى رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢) حيث يتم تخصيص حصة من المنتجات المختلفة تحدد سلفاً ويتم الالتزام بها ، كما أن الإدارة عليها أن تلتزم بالعقود التصديرية من ناحية جودة السلعة ومن ناحية التكلفة والأسعار ومن ناحية أوقات التسليم والكميات المتعاقد عليها .

* توفير المناخ المناسب والمطلوب لتعظيم الصادرات عن طريق ما يأتى :

- سياسات اقتصادية وتحفيزية لنشاط الصناعات التصديرية .

- وجود نظام مبسط الاجراءات لرد الأعباء من رسوم وجمارك على الصادرات .

- توفير وسائل نقل البضائع المناسبة والمنتظمة بأسعار منافسة .

- دعم الأجهزة المعنية لجهود التصدير فى الداخل والخارج ؛ بتسهيل انشاء مكاتب للوكلاء والموزعين ، وتسهيل انشاء المعارض بالداخل والخارج .

- خفض مصاريف الشحن للصادرات سواء بالموانى البحرية أو المطارات وذلك لمواجهة المنافسة العالمية .

- تنمية الموارد البشرية التى تعمل فى مجال الصناعات التصديرية .

- وضع نظام تأمين على حصيلة الصادرات .

- وضع أسس وقواعد التجارة الناجحة فى الداخل باعتباره الطريق الأمثل لتحقيق تجارة ناجحة فى الخارج ولذلك يجب على شبابنا دراسة فنونها ومتطلباتها ومعوقاتها سواء فى الانتاج أو التسويق وأن الاهتمام يجب أن يوجه إلى الصناعات الوسيطة حتى يكون لدينا امكانات غزو الأسواق الخارجية .

* التحقق من توافر الشروط القياسية والصحية فى كل من يتصدى للعمل فى مجال الانتاج وحتى نقضى على عبارة (عدم المطابقة للمواصفات) وأن تتوافر أسس الجودة الشاملة فى منتجاتنا لكى نستطيع أن نوفر لها القدرة التنافسية .

* سرعة البت فى الاقتراح الخاص بانشاء لجنة مشكلة

من الاتحاد العام للغرف التجارية واتحاد الصناعات بالاشتراك مع هيئة المعارض المصرية ، وذلك لوضع استراتيجية واضحة للاستفادة من المعارض الدولية فى تنمية الصادرات المصرية .

* التوسع فى انشاء مراكز التدريب المهنى لإعداد عمالة فنية ماهرة وفقا لمتطلبات وحدات الانتاج المختلفة ، خاصة التى تركز فى عملها على مجال التصدير .

* الحد من الاحتكار الحالى لنشاط الخدمات ، حيث أصبحت هناك مغالاة فى تحديد أسعار الخدمات بالمطارات والموانى مقارنة بما يدفعه المصدرون فى البلاد الأخرى ، ولذلك فإنه لابد من الغاء الاحتكار فى الخدمات الملاحية والتداول ، وفتح مجالات لشركات قطاع الأعمال العام والخاص للمنافسة .

* تحرير جميع أنواع السلع المصرية من أية قيود تتعلق بموافقات مسبقة من أى جهة كانت – سواء على النوع أو الكمية أو السعر – طالما أن السلعة مسموح بتصديرها .

* زيادة الطاقة الاستيعابية لمخازن الصادر بمجمع البضائع بميناء القاهرة الجوى ؛ من خلال نقل ورش الصيانة ومخازن قطع الغيار ومخازن المعدات والمكاتب الادارية الموجودة داخل المنطقة المغطاة الى مكان آخر ، وسوف يؤدى ذلك الى زيادة الطاقة الاستيعابية بنسبة تزيد على ٣٠٪ من الطاقة الحالية .

* اعادة تخطيط مجمع البضائع بميناء القاهرة الدولى من الداخل ، بما يسمح بوجود جميع مكاتب الخدمات خارج الدائرة الجمركية ، ويؤدى إلى تدفق وانسياب العمل بين وحدات الخدمات وبعضها البعض كسبا للوقت والجهد .

* يجب أن تنال الصناعات الصغيرة العناية والرعاية المناسبة ، فهى برغم أهميتها القصوى للاقتصاد القومى – من حيث تخفيض حدة البطالة بإيجاد فرص عمل للشباب – مازالت بدائية إذا ما قورنت بمثيلتها فى الخارج التى تستخدم تقنيات متقدمة ، فلابد من علاج هذا القصور بتنفيذ برامج تدريبية مستمرة تتفق ومتطلباتها ومقوماتها مع توافر التأهيل المطلوب للعاملين بها وخاصة فى عملية تسويق منتجاتها .

ولهذا يجب على الصندوق الاجتماعى أن يعظم الدور الذى يقوم به فى هذا المجال من خلال لجانه الاقليمية فى المحافظات وأن تتضافر جهوده مع وزارة الادارة المحلية وعن طريق الاشتراك مع الهيئات الدولية التى لديها الوسائل التكنولوجية المتقدمة ووضع برامج تنفيذية فعلية لتدريب الشباب على كافة ما يصادفهم من معوقات تحول دون نجاح مشروعات الصناعات الصغيرة .

* توجيه اهتمام خاص لكل أنواع الصادرات المعنوية وفى مقدمتها الكتاب وكافة المصنفات الفنية .

ثانيا: *بالنسبة لترشيد الواردات:*

* السعى لدى الدول التى يتم الاستيراد منها لقبول جزء من ثمن الواردات فى صورة صادرات ، أى يتم استغلال حجم الواردات الكبير (نحو ١١ مليار دولار) فى دفع قيمة الصادرات ، ويتم ذلك عن طريق تنشيط الصفقات المتكافئة .

* ضرورة الاهتمام بانتاج مستلزمات الانتاج المحلية للتقليل من استيرادها من الخارج ، مع دراسة امكان قيام صناعات جديدة لانتاج المستلزمات نصف المصنعة ، والتى تمثل جزءا كبيرا من واردات السلع الوسيطة ، وتشجيع الصناعات التى تعتمد على مستلزمات انتاج محلية .

* أهمية اشتراك الغرف التجارية فى وضع أو تعديل أى مواصفات قياسية للسلع المستوردة ، وعدم السماح للسلع المخالفة للمواصفات بالنفاذ داخل السوق المحلى .

* التعاون مع مصلحة الجمارك والتمثيل التجارى للحصول

على الأسعار الحقيقية لكافة السلع المستوردة ، وذلك لوضع حد لمشكلة تحسين السعر التى يعانى منها بعض المستوردين . مع التأكيد على التزام الجمارك باعتماد الأسعار الواردة بالمستندات الموثقة بصفة اجبارية ، واستخدام الحاسبات الآلية بالمنافذ الجمركية لتخزين هذه القوائم واتاحتها لجميع المنافذ ، وتخصيص رقم جمركى لكل مستورد بما يحقق عدم ادخال سلع تامة الصنع على أنها مكونات ومستلزمات انتاج . مع قيام الجمارك بتحديد قيمة ايجارية مخفضة بالنسبة للنهايات الطرفية بالمنافذ الجمركية .

* سرعة اصدار قانون مكافحة الاغراق الأجنبى والاحتكار لحماية الصناعة الوطنية ، والالتزام بأحكام القوانين القائمة المنظمة للتوكيلات والعلامات التجارية .

* الأخذ جديا بالاتفاقيات التى من شأنها تحقيق مصلحة المستهلك المصرى والعربى ، والتأكيد على أن آثارها لن تضر الاقتصاد القومى .

تطوير الأداء التسويقى للصناعات الصغيرة

تعمل منظمات الأعمال اليوم فى بيئة اعلامية وتنافسية ليست من صنعها أو مواتية لها ، بل تواجه فى هذه البيئة عوامل ومصالح مضادة ومعادية أحيانا .. هذه المنظمات عليها أن تفرض مصالحها ، وأن تحمى آفاق تطورها فى ظل المنافسة العالمية ، من خلال أنشطتها التسويقية .

فالتسويق أصبح بالنسبة لمنشآت الأعمال ، الوسيلة التى تقودها الى تحقيق أهدافها وتساعدها على البقاء والاستمرار فى سوق أضفت المنافسة الحادة عليه أهمية خاصة .

والمتتبع لحركة المنافسة الدولية يجد أن الشركات الناجحة حققت تفوقها الملموس من خلال تبنيها للمفهوم الحديث للتسويق ، حيث تشير كثير من الدراسات الى أن اختراق الشركات اليابانية للأسواق الدولية يرجع الى تبنيها للمفهوم الحديث للتسويق ، وإيمانها بأن المستهلك هو المحور الرئيسى لكل قراراتها .

وتؤكد نتائج هذه الدراسات وغيرها على ضرورة إسراع الصناعات الصغيرة بمصر فى تطوير أنشطتها التسويقية ، وذلك من منطلق أن عملية تشكيل المهارات التسويقية داخل هذه المنشآت تعتبر ضرورة تفرضها طبيعة التطورات الدائمة التغيير فى أنماط وسلوكيات المستهلك ويدفع اليها التنافس الحاد بين المنتجين على اختلاف أشكالهم للتأثير على هذا المستهلك . ليس هذا فحسب ، بل هناك العديد من التحديات التى سيكون لها تأثيرها القوى على طبيعة المسارات التى ستسلكها السلع والخدمات فى طريقها الى المستهلك النهائى ، من أهمها :

– ظهور العديد من المشاكل والمصاعب التسويقية الجديدة المختلفة عما هو قائم حاليا ، ولا يمكن معالجتها بالطرق التقليدية التى مازالت تستخدمها الكثير من المنشآت الصناعية الى الآن ، بل تحتاج الى نمط جديد فى التعامل مع الأسواق ، وتفكير مختلف فى كيفية العمل على اختراقها وتجاوزها .

– الحاجة الى استنباط مجالات جديدة من الخدمات التسويقية ، والتعامل مع مستويات معينة من السلع التى سيتم خلقها ؛ من خلال الابتكارات الشخصية والتقنية التى سيتم اتاحتها ، والتى يجب أن تلبى حاجات ومتطلبات مختلفة ومتطورة .

– ويتطور دور المستهلك خلال السنوات القادمة ، حيث سيتمتع بقدر أكبر من القوة الشرائية وبقدر أكبر من المعلومات، مما سيدفعه لأن يكون أكثر طلبا ، سواء من ناحية نوعية وجودة وتكلفة السلع المعروضة ، أم من ناحية مستوى الخدمات التى سيضطر المنتجون لتأمينها حفاظا على مراكزهم التنافسية .

- سوف تزداد المنافسة فى المستقبل حيث تواجه الصناعات الصغيرة أساليب تنافسية جديدة فى الأسواق المحلية والدولية ، ولن تستطيع هذه المنشآت التغلب عليها إلا من خلال تطوير نظمها التسويقية .

- لن تستطيع الحكومات حماية شركاتها الوطنية أو حتى مستهلكيها ، وينطبق هذا على قطاع الخدمات كما ينطبق على قطاع التصنيع ، ولذلك فإن مطالبة الشركات لحكوماتها بالتدخل وحماية النقابات لمصالح أعضائها لن تجدى . ويتمثل الحل الوحيد فى تمكين الشركات لنفسها من المنافسة وفتح أسواق خارجية ، ليس بهدف التعويض فحسب ، بل بهدف كسب أسواق جديدة والمحافظة على أسواقها التقليدية .

من هذا المنطلق ، يهدف هذا التقرير - الذى يعد استكمالا لتقرير سابق وموضوعه « تشجيع وتنمية المشروعات الصغيرة » - الى تحديد أهم المشكلات التسويقية التى تجابه الصناعات الصغيرة فى مصر ، واقتراح التوصيات التى تساعد فى القضاء عليها ، حتى تتمكن من أداء دورها الفعال فى ظل المنافسة الحادة بالأسواق المحلية والدولية .

مشكلات التسويق التى تواجه منشآت الصناعات الصغيرة :

على الرغم من أهمية الدور الفعال الذى يمكن أن يؤديه التسويق فى مواجهة التحديات الدولية الجديدة ، فما زال هذا النشاط مهملا فى كثير من الصناعات الصغيرة بمصر ، اذ تشير كثير من الدراسات النظرية والميدانية إلى وجود عدة معوقات تحول دون تحقيقها لأهدافها بكفاءة وفعالية من أهمها :

- أن معظم المصانع الصغيرة ليس لديها خطة تسويقية طويلة الأجل ، بل تركز على الأهداف قصيرة الأجل ، الأمر الذى أدى الى ارتفاع حالات الفشل فى العديد من هذه الصناعات ، وتخوف البعض الآخر من تحمل روح المغامرة والمخاطرة ، والبدء فى صناعات أخرى جديدة .

- أن العديد من المصانع الصغيرة وإن كانت تعترف بأهمية بحوث التسويق ، إلا أن القائمين على إدارتها لا يعتمدون عليها فى اتخاذ القرارات التسويقية وتطبيقها بطريقة علمية ، كما فعلت المصانع الصغيرة فى اليابان ودول شرق آسيا .

- أن معظم الصناعات صغيرة الحجم لاتقوم بدراسة السوق وتقسيمه إلى قطاعات بطريقة علمية ، بل إن أغلبها لايجرى تلك الدراسة اعتمادا على « التخمين » بامكانية بيع ما يمكن إنتاجه فى السوق أو بالاعتماد على عدد الأفراد الممثلين للسوق ، دون النظر الى خدماتهم التسويقية (من حيث السن أو الجنس أو الدخل ...) .

- عدم وجود سياسة مستمرة لتطوير المنتجات ، الأمر الذى أدى الى تشابه منتجات المصانع الصغيرة نتيجة لتكرارها وتقليد بعضها البعض ، ووجود تنافس شديد فيما بينها ضار بمصالحها ، فضلا عن اهتمامها بنطاق سوق صغير حولها ، ومحاولة التخلص من منتجاتها بأقصى سرعة ممكنة .

- أن غالبية المصانع الصغيرة تتبنى أسساً غير مناسبة لتسعير منتجاتها ، فمازالت تعتمد بصفة أساسية على التكلفة الكلية التى ثبت فشلها كاساس لعملية التسعير ، فضلا عن عدم قدرة هذه المصانع على إلزام التجار بأسعار معينة ، مما يؤدى الى فوضى الأسعار فى السوق ، والتى تضر بالمنشأة .

- الاعتماد على سياسة التوزيع المحدود بدلا من سياسة التوزيع المنتشر ، مما يؤدى إلى سيطرة كبار الموزعين وفرض أسعارهم وشروطهم .

- لايحظى النشاط الترويجى من : اعلان ، وبيع شخصى ، وتنشيط المبيعات ، ونشر ، وعلاقات عامة - باهتمام ملحوظ من بعض

مديرى المصانع ؛ لعدم اقتناعهم بأهمية الترويج واعتباره نشاطاً ثانويا مكملا ، ومظهراً من مظاهر الإسراف .

– فضلا عن عدم مراعاة احتياجات المستهلك منذ حصوله على السلعة لاستخدامها ، فبعد إتمام عملية البيع قليلا ما تقوم المصانع الصغيرة بتقديم خدمات ما بعد البيع بالنسبة للسلع التى تتطلب ذلك .

– هناك اهتمام فائق بالأسعار ومستوياتها ، حيث تركز المصانع الصغيرة على المنافسة السعرية دون اهتمام بالمنافسة غير السعرية ، وربما يكون ذلك سببا رئيسيا لعدم قدرتها على المنافسة فى الأسواق الأجنبية . فالمنتجات التى تعدها معظم المصانع الصغيرة لاتتمتع بالجودة العالية ، بل هى – فى كثير من الأحوال – أقل جودة من المنتجات التى تقدمها المصانع المنافسة .

– أن المصانع الصغيرة لاتولى اهتماما كافيا بدراسة أوجه الأنشطة التسويقية للمصانع المنافسة ، من حيث تقسيم السوق الكلى الى : شرائح وقطاعات ، وجودة المنتجات ، وسياسة الأسعار ، والإعلان والترويج ، وأنظمة التوزيع ، وخدمات ما بعد البيع .

– افتقار المصانع الصغيرة إلى نظام رقابى فعال للتأكد من أن الأنشطة التسويقية يتم تنفيذها طبقا للخطة الموضوعة مسبقاً . وفى حالة القيام بمراقبة الخطة التسويقية من قبل بعض المصانع فغالبا ما تركز على المعايير غير الملموسة الهامة كقياس مدى رضاء المستهلك عن السلعة .

– تركز المصانع الصغيرة جهودها التسويقية فى السوق المحلى دون بذل جهود تذكر فى محاولة النفاذ إلى الأسواق الأجنبية ، والتى قد تمثل فرصة تسويقية لمنتجاتها .

– انفتاح السوق المصرى على الاستيراد مما يصعب من إمكان المنافسة ، مع قصور الحماية الجمركية ، وكذلك تفضيل بعض المستهلكين لبعض المنتجات الأجنبية لسابق استخدامها منذ سنوات طويلة .

– نقص الكفاءات التسويقية القادرة على الابتكار والتجديد كنتيجة لتشغيل أفراد غير مناسبين من حيث المؤهل والخبرة ، كما أن معظم الأجور والمكافآت وشروط العمل الأخرى غير مناسبة ، ولا تحقق الرضاء الوظيفى والحافز لجذب الكفاءات المتميزة .

– يؤدى نقص المعلومات عن أسواق الموارد ومستلزمات الانتاج التى تستخدمها المنشآت ، أو السلع التى تتعامل فيها المنشآت الصغيرة ، الى احتمال وقوع تلك المنشآت الصغيرة فريسة للاستغلال ، والحصول على مستلزماتها أو السلع التى تحتاجها بأسعار مرتفعة أو بجودة أقل ، نظرا لعدم دراية تلك المنشآت بالمصادر الأخرى التى تمدها باحتياجاتها . بالاضافة الى بعض المعلومات عن المنشآت المنافسة فى السوق من حيث : عددها ، وطاقاتها الانتاجية ، ومواصفات السلع التى تتعامل فيها ، والأسعار التى تباع بها . ويؤدى ذلك إلى عدم قدرة الصناعات الصغيرة على مسايرة السوق وتحول العملاء عنها ، وقد ينتهى الأمر بخروجها من السوق .

– الافتقار إلى أنواع التكامل والتعاون التسويقى مع الوحدات الكبيرة كما هو مطبق بالمصانع اليابانية ودول شرق آسيا ، حيث ترتبط المصانع الصغيرة بمصانع أكبر من خلال عقود فى الباطن ، وذلك لتوريد مستلزمات إنتاج لهذه الشركات الكبيرة من أجل توسيع شبكة مبيعاتها . فضلا عن عدم وجود تنسيق وتعاون فعال بين المصانع الصغيرة فيما يتعلق بسياسات تمييز المنتجات وقنوات التوزيع ، والتصدير ، والأسعار وخصم الكمية ، والبيع بالأجل ، والترويج والاعلان ، وخدمات ما بعد البيع .

– ضعف مستوى العمل الاستشارى فى مجال التسويق ، وإسناد هذا العمل الى جهات استشارية غير متخصصة ، مما يجعل الوحدات

تعتمد – احيانا – على دراسات تسويقية غير سليمة أو مكتملة ، بحيث ينتج عن ذلك طاقات إنتاجية عاطلة أو توسعات لاداعى لها ، أو مخزون سلعى يصعب تسويقه .

– غياب الهياكل التنظيمية التى تتولى : رعاية نمو المصانع الصغيرة ، وتشجيع نشاطها التسويقى ، وتنسيق التعاون فيما بينها على مستوى كل من المناطق والمحافظات وعلى مستوى الدولة . كما لا تتوافر الأجهزة اللازمة لتقديم الخدمات لتطوير الانتاج للوفاء بحاجة السوق ، وللإعداد بالتمويل اللازم لمتطلبات التسويق ، وتكوين العمالة التسويقية المدربة التى تؤمن بأهمية المفهوم الحديث للتسويق ، وتقديم الحوافز التشجيعية للمصانع التى تتعاون تسويقيا فيما بينها .

– عدم كفاية نظم الحماية طبقا لنظام المواصفات القياسية ، إذ غالبا ما ينتهى دور الجهة المسئولة عن تحديد مدى مطابقة المنتجات للمواصفات أو الخروج عنها ، دون اتخاذ خطوات تنفيذية تالية بمعرفة الجهات المسئولة عن الحماية ضد الغش التجارى فى حالة خروج المنتج عن المواصفات ، بالاضافة إلى قلة المساعدات المالية من الأجهزة الحكومية للصناعات الصغيرة ، وعدم تشجيعها على الاستثمار فى تطوير المنتجات الجديدة ، فضلا عن كثرة المعوقات الادارية التى تفرضها تلك الأجهزة على أصحاب المصانع الصغيرة ، مما ساهم فى تدهور الأداء التسويقى بهذه الصناعات .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتى :

* تطبيق المفهوم الحديث للتسويق والذى يعنى أن المستهلك سيد السوق ، وأن كل القرارات يجب أن تنطلق من مبدأ إشباع احتياجات المستهلك ، وأنه دائما على حق – أسوة بما هو مطبق بالصناعات الصغيرة الناجحة فى الدول المتقدمة ونمور شرق آسيا . الأمر الذى يتطلب اتخاذ مجموعة من الاجراءات ، من أهمها :

– تصحيح المفهوم الخاص بعدم الحاجة الى وظيفة بحوث التسويق فى اتخاذ القرارات التى تمس النشاط التسويقى من خلال القيام بالدراسات اللازمة لذلك ، وعلى الأخص تلك الدراسات التى تتم قبل إنشاء المشروع ، أو التى تتبع التغيرات التى تحدث فى سلوك المستهلك المحلى والأجنبى .

– ضرورة توافر خطة تسويقية طويلة الأجل ، على ألا يكون هدفها الأساسى هو انتاج أكبر قدر ممكن من المنتجات ، بل إنتاجها بدرجة عالية من الجودة ، وبسعر مناسب يتطلبه المستهلك قياساً بالمنتجات المنافسة .

– وضع سياسة مستمرة لتطوير المنتجات ودراستها من حيث : مدى مطابقتها للمواصفات القياسية ، ودرجة إقبال المستهلك عليها قبل تقديمها بشكل نهائى .

– ضرورة بذل جهود ترويجية لكسب العملاء عن طريق التعريف بكفاءة منتجات المصانع الصغيرة وتوافرها ، وكذلك الفوز بالطلب الحكومى ، ومنح هذه المنتجات شروط الأفضلية ومميزات سعرية فى المشتريات .

– إرساء عملية التسعير على أساس احتياجات السوق ، مع الأخذ فى الاعتبار أسعار المنافسين ، والنظم الدقيقة للتكاليف ، مع البعد عن نسب الربح التقديرية التى تضاف الى التكاليف وترفع من أسعار المنتجات الوطنية ، وضرورة التأكيد على هياكل الخصومات والتسهيلات الائتمانية التى جرى عليها العرف التجارى فى سوق الصناعات الصغيرة دون مزايدة .

– استخدام منافذ توزيع تتسم بالكفاءة ، وبصفة خاصة : التوزيع من خلال الوسطاء الذين يحملون أداء بعض الوظائف التسويقية ويخفضون من عبء التكاليف التى يتحملها المنتج ، وبالتالى زيادة حجم مبيعاته . ويستدعى ذلك الاهتمام بأرباح الموزعين لتشجيعهم على بيع

أكبر كمية ممكنة من منتجات المصانع الصغيرة ومساعدتهم بالاعلان ونسبة الخصومات والمسموحات ومنحهم الائتمان الكافى ، ومن ثم تضمن المنشأة مساندتهم لها وترويج منتجاتها .

– اعطاء مزيد من الاهتمام لدراسة الأساليب والاستراتيجيات التسويقية التى يطبقها المنافسون ، لمعرفة نقاط القوة والضعف ، ومن ثم تصميم الاستراتيجية التسويقية التى تحقق للمصانع الصغيرة ميزه تنافسية فى السوق .

– على المصانع الصغيرة الاهتمام بمراقبة أنشطتها التسويقية من وقت لآخر ، بغية التأكد من تنفيذ الخطة التسويقية وتحقيقها لأهدافها ، من خلال الوفاء باحتياجات السوق .

* ضرورة التأكيد على إيجاد نوع من التعاون والتنسيق التسويقى بين المصانع الصغيرة ، وهذا يتطلب :

– إنشاء جهة (ادارة – مركز) خاصة بدعم وتنمية المصانع الصغيرة من ممثلى الشعب النوعية للصناعات بالغرفة التجارية ، واتحاد الصناعات ، والصندوق الاجتماعى ، ووزارتى التموين والصناعة ، وأجهزة التمويل الرسمية وغيرها من الجهات الأخرى . على أن يقتصر عمل هذه الجهة على : نشر الوعى التسويقى بين المصانع الصغيرة ، وتقديم الخدمات الاستشارية ، ودراسة الأسواق ، وتحديد الفرص التسويقية ، وتنمية وتطوير الكفاءات التسويقية ، واتخاذ كافة الوسائل لترويج منتجات هذه المصانع وتوزيعها .

– اتباع عدد من الأسس فى تنظيم التعاون التسويقى بين المصانع الصغيرة ، من أهمها :

• تقوية الاتصال وتبادل المعلومات بين المصانع .

• إيجاد منافسة عادلة وتخفيض مخاطرها .

• إدارة العمل التنافسى بأسلوب تجارى منافس للانتاج الأجنبى .

• تنمية المهارات التسويقية بشكل جماعى .

• جعل جميع المساعدات مدعمة من الأجهزة الرسمية فى الأجل القصير ، مع عدم التأثر بارتفاع نفقات هذه المراكز ، لأنها تعد بمثابة استثمار ضرورى لنجاح الصناعة .

* يجب أن تساند الجهة المشار اليها فى إنشاء نظام للمعلومات يكون فى خدمة تلك الصناعات ، خاصة فيما يتعلق بكيفية الحصول على : خاماتها وآلاتها والأسواق الداخلية والخارجية ، والمواصفات الفنية الخاصة بالمنتجات والخامات ، وطرق الحصول على وسائل الدعم المختلفة ، سواء كانت تسويقية أو فنية .

* العمل على تغيير نشاط المصانع الصغيرة عديمة الجدوى الاقتصادية أو تنظيم خروجها من الأسواق بشكل لا يثير ارتباكا فى الأوساط التجارية والمالية ، محلية كانت أو دولية . على أن يتم ذلك بشكل منظم ومدروس حتى يمكن الحفاظ على جو الاستقرار والطمأنينة فى الأوساط التجارية والمالية ، بما يساعد على إشاعة جو التفاؤل المطلوب لاقدام رأس المال الخاص على المخاطرة والاستثمار .

* إنشاء شركات متخصصة فى التسويق ، تكون مهمتها توفير مستلزمات الانتاج للمصانع الصغيرة وتسويق منتجاتها النهائية ، بما يضمن الحصول على مستلزمات الانتاج فى الوقت المناسب ، وبالسعر والجودة المناسبين ، فضلا عن توزيع منتجاتها بفاعلية وحمايتها من ظروف عدم التأكد بالسوق .

* أن توجه الأجهزة الحكومية جهودها نحو المجالات المختلفة التي تعزز الأداء التسويقي بالصناعات الصغيرة وبصفة خاصة في مجال التصدير ، من خلال منح تيسيرات جمركية إضافية للصناعات الصغيرة المصدرة ، أسوة بما هو في البلدان الأخرى .

* تبسيط الاجراءات التصديرية في مجال نقل وشحن الصادرات وتخفيض تكلفتها ، وتعريف المصانع الصغيرة بهذه الاجراءات من خلال إصدار كراسات تتضمن التفاصيل الخاصة بها ، ومتابعة المتغيرات التي تحصل فيها وإبلاغ المصانع بها .

* تقديم تسهيلات تمويلية وائتمانية تتضمن دعم وتخفيض سعر الفائدة الى ٦ ٪ للانتاج التصديري بصفة عامة ، وللصناعات الصغيرة بصفة خاصة ، ومنح فترات سماح في عمليات التمويل حتى يتم استرداد حصيلة الصادرات .

* أن يكون من بين أهداف إعادة النظر في سياسات التعليم ما يخدم الأغراض التي أنشئت من أجلها الصناعات الصغيرة ، وذلك من خلال دعم مراكز البحوث والتدريب بها والتي توفر القوى البشرية القادرة على إحداث التطوير اللازم في منتجات الصناعات الصغيرة الموجهة بالتصدير .

* إعطاء مساعدات مادية مباشرة لزيادة المستثمر في بحوث المنتجات ؛ كما فعلت الدول المتقدمة الصناعية كأمريكا وأوربا واليابان ، والصناعية الحديثة كالنمور الأسيوية والفلبين وماليزيا وأندونيسيا والهند والصين .

* المساهمة في تدريب العاملين بالصناعات الصغيرة على أحدث أساليب التسويق الداخلي والخارجي ، على أن يتولى مسئولية تحديد الاحتياجات التدريبية وتنفيذ البرامج أفراد وجهات متخصصة في هذا المجال - ودون إسنادها لأفراد ومؤسسات يكون هدفها تحقيق الربح بصفة أساسية دون النظر إلى المصلحة القومية .

* جمع البيانات والمعلومات عن الأسواق الخارجية ، ووضعها في سرعة ويسر أمام الصناعات الصغيرة المصدرة ، على أن تتناول : طبيعة التعامل في هذه الأسواق ، والتطورات التي تحصل فيها ، والاجراءات القانونية ، والعوامل المؤثرة على الطلب والعرض والنمط الاستهلاكي ، وأسلوب التعامل .

* تنظيم المعارض التجارية لمنتجات الصناعات الصغيرة في الداخل والخارج ، والمشاركة في المعارض الدولية المتخصصة ، وحفز أصحاب المصانع الصغيرة على المشاركة فيها ، وتوفير التسهيلات اللازمة لذلك . إلى جانب ضرورة القيام بتنظيم معارض دائمة لمنتجات المصانع أو مؤقتة في قاعات خاصة .

* إقامة ندوات ومؤتمرات متخصصة بصفة دورية عن المصانع الصغيرة ؛ يدعى إليها أصحاب المصانع لمناقشة الخطط التسويقية ، وأحدث أساليب المنافسة ، وكيفية الدخول الى الأسواق المحلية والدولية ، والتعرف على الفرص التسويقية المتاحة ، وتجارب المصانع الناجحة على المستوى المحلي والدولي .

* إعداد الدراسات والمقترحات اللازمة للنهوض بالصناعات الصغيرة ومعالجة مشكلاتها ، وبلورة الآراء والتطورات حول السبل المناسبة لتدعيم القدرة التنافسية لمنتجاتها .

* اقتراح ما يسمى بجوائز وحوافز الصناعات الصغيرة المتميزة على مستوى كل صناعة .

تقويم نظم
تراخيص ومزاولة الحرف والمهن

يعد العنصر البشرى أهم وأغلى الثروات فى المجتمع ، وتحرص الدولة على تحقيق الاستفادة المثلى من الموارد البشرية : تخطيطا وتنمية ورعاية ، بما يحقق أعلى استفادة ممكنة من رأس المال المادى والبشرى على السواء .

وتعتبر نظم تراخيص ومزاولة الحرف والمهن أحد الأساليب التى تؤدى الى زيادة الانتاج والانتاجية ، وتكفل دقة البيانات والمعلومات المهنية لقطاع عريض من العمالة الفنية ، مما يدعم الثقة بها ويضاعف من قدرتها التنافسية فى أسواق العمل الداخلية والخارجية وبخاصة فيما يتعلق بالمنافسة مع العمالة الآسيوية بدول الخليج – وحمايتها من صور الاستغلال التى قد تتعرض لها ، اذا ما تم تقييمها وقياس مستوى المهارة فيها .

وتتضاعف هذه المسئولية بمرور الوقت مع التطورات التكنولوجية الهائلة فى مجالى العمل والانتاج ، ومع السياسات الاقتصادية التى تنتهجها مصر بالتوجه نحو اقتصاد السوق .

ومن ثم تحرص الجهات المعنية – من آن لآخر – على دعم وتطوير هذه النظم وقياساتها ؛ كأحد السياسات التى تكفل – على المدى الطويل – وضع نظام تراخيص مزاولة العمل والتسفير ، بما يحقق العدالة بين طرفى الانتاج : العامل وصاحب العمل .

ويهدف التقرير الى دراسة وتقييم ما سبقت الاشارة اليه ووضع ما تنتهى اليه مقترحاته تحت نظر المخططين وواضعى السياسات .

تراخيص فتح منشأة :

تتناول الدراسة فيما يلى تطور تراخيص فتح المحال الصناعية والتجارية .

التطور التشريعى : كان يحكم المحال الخطرة والمقلقة للراحة والمضرة بالصحة القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ ، وقد اتسمت أحكامه بالقصور الشديد فى التطبيق ، فضلا عما يتناولها من غموض بسبب سوء الصياغة . ولهذا رؤى اصدار تشريع جديد يتلافى عيوب ذلك القانون ، مع تبسيط الاجراءات فى الحصول على رخص المحال وتوضيح الالتزامات المفروضة على أصحابها .

ومن ثم صدر القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ تحت مسمى (فى شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة) ، كما صدر القرار الجمهورى رقم ٩٩١ لسنة ١٩٦٧ تحت مسمى (فى شأن بعض الأحكام الخاصة بالأمن الصناعى والتراخيص باقامة المحال الصناعية والتجارية والمحال العامة والملاهى) وصدرت القرارات التنفيذية الخاصة .

هذا وقد تولى المحافظون الاختصاصات المقررة لوزير الاسكان بالتفويض الصادر لهم من وزير الاسكان رقم ١٠١٧ لسنة ١٩٦٩ .

قرار رئيس الجمهورية باصدار القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ : أصدر رئيس الجمهورية القرار بالقانون المشار اليه فى شأن :

أ – المطاعم والمقاهى وما يماثلها من المحال المعدة لبيع أو تقديم المأكولات أو بقصد تناولها فى ذات المحل .

ب – الفنادق والوكائل والبنسيونات والبيوت المفروشة وما يماثلها المعدة لايواء الجمهور على اختلاف أنواعها .

وذلك سواء كانت هذه المحال منشأة من البناء أو الخشب أو الألواح المعدنية أو أية مادة ، وسواء أكانت فى أرض فضاء أو فى العائمات أو على أية وسيلة من وسائل النقل البرى أو النهرى أو البحرى .

ولا يجوز فتحها فى المواقع غير الصحية أو بالقرب من السجون

أو الأماكن المعدة للعبادة أو الأضرحة ، وبالنسبة للمحال التى تبيع المشروبات الروحية والخمر فلا يجوز فتحها بالقرب من المدارس أو المستوصفات أو الثكنات .

القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ : صدر هذا القانون فى شأن المحال الصناعية والتجارية ومعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦متضمنا ما يلى:

أ – تصدر التراخيص من المحليات : بعد تقديم طلب الترخيص ، مرفقا به المستندات المطلوبة حسب كل نوع ، ويتم قبول أو رفض طلب الترخيص خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصول الطلب للجهة الرسمية ، وفى حالة قبول الطلب وورود موافقات الجهات المختصة يكلف الطالب بسداد رسوم المعاينة .

ويعلن الطالب بالموافقة على موقع المحل أو رفضه فى ميعاد لا يجاوز ستين يوما من تاريخ دفع رسوم المعاينة ، ويعتبر فى حكم الموافقة فوات الميعاد المذكور دون تصدير اخطار للطالب بالرأى ، وفى حالة الموافقة يعلن الطالب بالاشتراطات الواجب توافرها فى المحل ومدة اتمامها . ومتى أتم الطالب هذه الاشتراطات أبلغ الجهة المختصة بذلك بخطاب موصى عليه ، وعلى هذه الجهة التحقق من اتمام الاشتراطات خلال ثلاثين يوما من وصول الابلاغ ، فاذا ثبت اتمامها صرفت له الرخصة مرفقا بها الاشتراطات الواجب توافرها فى المحل على الدوام .

وفى حالة عدم اتمام هذه الاشتراطات يسمح للطالب بمهلة لا تجاوز نصف المهلة الاولى ، فاذا لم تتم الاشتراطات خلالها كان للطالب أن يحصل على مهل أخرى لا يجاوز مجموع مددها المهلة الأولى ، على أن يقوم بأداء رسم اعادة معاينة عن كل مهلة من هذه المهل تعادل نصف قيمة رسوم المعاينة الأولى . فاذا لم تتم الاشتراطات عند نهاية هذه المهل رفض الطلب .

وتعاد المعاينة عند انتهاء كل مهلة أو قبل انتهائها بناء على اخطار من الطالب بأنه أتم الاشتراطات ، وتبدأ المهلة من تاريخ المعاينة التى تسبقها – ويجوز للطالب قبل انتهاء المهلة بوقت كاف أن يطلب مدها فى حدود الحد الأقصى المحدد للمهل . فاذا انقضى عام من تاريخ انتهاء المدة المحددة لاتمام الاشتراطات بدون أن يبلغ الطالب الجهة المختصة باتمامها اعتبر متنازلا عن طلبه .

هذا ويجوز للطالب التظلم من القرار الصادر برفض موقع المحل بخطاب موصى عليه الى رئاسة الجهة خلال ١٥ يوما من تاريخ ابلاغه بذلك (المحافظ) ويصدر القرار فى التظلم خلال ثلاثين يوما من وصوله .

ب – وتكون الاشتراطات الواجب توافرها على النحو الآتى :

١ – اشتراطات عامة : وهى تكون حسب نوع المحل وحسب الموقع ، ويصدر بها قرار من المحافظ ، ويجوز الاعفاء من كل أو بعض هذه الاشتراطات فى بعض الجهات اذا وجدت أسباب تبرر هذا الاعفاء .

٢ – اشتراطات خاصة : وهى الاشتراطات التى ترى الجهة المختصة بصرف الرخصة وجوب توافرها فى المحل المقدم عنه طلب الترخيص ، وللمدير العام لإدارة الرخص ، أو من ينيبه عنه بناء على اقتراح الجهة المختصة بصرف الرخصة ، اضافة اشتراطات جديدة يجب توافرها فى أى محل مرخص به .

٣ – عديمو الأهلية أو ناقصوها : لاتصرف لهم التراخيص الا اذا اشتمل طلب الترخيص على اسم النائب الذى يكون مسئولا عن أية مخالفة لأحكام القانون .

٤ – الرخص دائمة ، مالم ينص فيها على توقيتها ، ويجوز تجديد الرخص المؤقتة بعد أداء رسم المعاينة .

٥ – رسم التفتيش : يؤدى سنويا .

٦ – لا يجوز اجراء أى تعديل فى المحال المرخص بها الا بموافقة الجهة المنصرف منها الرخصة ، وتتبع فى التعديل اجراءات الترخيص مع تحصيل رسوم معاينة بقيمة التعديل على أساس الفرق بين قيمة الرسوم المفروضة على المحل قبل اجرائه وبعده .

ويعتبر تعديلا كل ما يتناول أوضاع المحل فى الداخل أو الخارج ، أو اضافة نشاط جديد ، أو زيادة القوة المحركة ، أو تعديل أقسام المحل .

٧ – فى حالة وجود خطر داهم على الصحة العامة أو على الأمن العام نتيجة لادارة المحل ، يجوز اصدار قرار مسبب بايقاف ادارة المحل كليا أو جزئيا ، ويكون هذا القرار واجب النفاذ بالطريق الادارى .

٨ – التنازل عن الرخصة ، وفيها يقدم المتنازل اليه طلبا لنقل الرخصة الى اسمه ، ويرفق بالطلب عقد التنازل مصدقا على توقيعات طرفيه بأحد مكاتب التوثيق . ويجب أن يقدم طلب نقل الرخصة خلال أسبوعين من التنازل .

٩ – فى حالة وفاة المرخص له يجب على من آلت اليهم الملكية ابلاغ الجهة المختصة خلال أسبوعين من تاريخ الوفاة بأسمائهم وباسم من ينوب عنهم ، وعليهم اتخاذ الاجراءات اللازمة لنقل الترخيص اليهم خلال أربعة شهور من تاريخ الوفاة ، والا جاز اغلاق المحل أو ضبطه بالطريق الادارى .

١٠ – فى حالة صدور قرار وزارى باضافة أحد أنواع المحال الى الجدول الملحق بالقانون ، أو بنقل نوع من قسم الى قسم آخر ، يجب على أصحاب هذه المحال تقديم طلب ترخيص وفقا لأحكام القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بالقرار .

جـ – حالات الغاء الترخيص : تلغى رخصة المحل فى الأحوال الآتية :

١ – اذا أوقف المرخص اليه العمل بالمحل وأبلغ الجهات المنصرف منها الترخيص .

٢ – اذا أوقف العمل بالمحل مدة تزيد على عامين فى محلات القسم الأول وعام واحد فى محلات القسم الثانى .

٣ – اذا أزيل المحل ولو أعيد بناؤه أو انشاؤه .

٤ – اذا نقل من مكانه .

٥ – اذا أصبح المحل غير قابل للتشغيل أو أصبح فى استمرار ادارته خطر داهم على الصحة العامة أو على الأمن العام يتعذر تداركه .

٦ – اذا أصبح المحل غير مستوف للاشتراطات الواجب توافرها فيه من حيث الموقع أو عدم اقامة منشآت فوقه .

٧ – اذا صدر حكم نهائى باغلاق المحل نهائيا أو إزالته .

د – الأحكام القضائية :

١ – فى أحوال الحكم باغلاق المحل أو ازالته يجوز للمحكمة أن تأمر بالنفاذ رغم الطعن فى الحكم بالاستئناف ، وينفذ الحكم بالاغلاق أو الازالة دون الاعتداد بأى استشكال فى تنفيذه .

كما ينفذ بالنسبة الى المحل بأكمله دون اعتداد بما قد يزاول فيه من أنواع نشاط أخرى مرخص بها اذا كانت حالة المحل لا تسمح بقصر الاغلاق أو الازالة على الجزء الذى وقعت فيه المخالفة .

٢ – الأحكام والعقوبات تتضمن أن كل من أدار محلا محكوما باغلاقه أو ازالته أو أغلق أو ضبط بالطريق الادارى يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ، وذلك فضلا عن ازالة المحل أو اعادة اغلاقه أو ضبطه بالطريق الادارى .

هذا ولا يجوز الطعن فى الأحكام الصادرة فى الجرائم المخالفة للقانون أو القرارات المنفذة له بطريق المعارضة .

تراخيص مزاولة الحرف فى قطاعات الأنشطة الاقتصادية المختلفة :

هناك جانبان رئيسيان يتصلان بعملية إصدار التراخيص ، هما :

أولا : فيما يتعلق بحق الفرد فى مزاولة مهنة أو حرفة :

١- الاعلان العالمى لحقوق الانسان وحق العمل : عندما وضع مؤسسو الأمم المتحدة ميثاقها فى سان فرانسيسكو سنة ١٩٤٥ حرصوا على أن يضمنوا مقدمة هذا الميثاق الأهداف الخاصة بهذه المنظمة ، ومن بينها : العمل من أجل حماية حقوق الانسان وصيانة كرامته والحفاظ على انسانيته

وفى سبتمبر سنة ١٩٤٨ أصدرت الأمم المتحدة الاعلان العالمى لحقوق الانسان متضمنا مجموعة من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وذلك باعتبار أنها المستوى العام من الحقوق التى ينبغى أن تستهدفها كل الشعوب ، حتى تصل الى عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الفزع والفاقة .

وقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الاعلان العالمى لحقوق الانسان فى ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، وأصبح بذلك أمرا واجب الاحترام لدى جميع الدول .

أما عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ؛ فيقصد بها حق الفرد فى اختيار المهنة التى يعيش منها ، وفى الحصول على عمل يحقق له مستوى لائقا من المعيشة مع توافر الفرص المتكافئة أمامه ، وفى الحصول على أوقات فراغ وأيام راحة وعطلات دورية بأجر - مع حقه أيضا فى الحصول على خدمات طبية واجتماعية .

وفى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٦ وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على ثلاث اتفاقيات دولية ، تضمنت الاتفاقية الأولى : الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وقد كان مجموع مواد هذا الميثاق ثلاثين مادة ، اختصت المادة ٢٢ بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتربوية ، حيث جاء النص كما يلى (لكل شخص بصفته عضوا فى المجتمع ، الحق فى الضمانة الاجتماعية ، وفى أن يحقق بواسطة المجهود القومى والتعاون الدولى - وبما يتفق ونظم كل دولة ومواردها - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التى لا غنى عنها لكرامته وللنمو الحر لشخصيته) .

وتضمنت المادة ٢٣ الحق فى حرية اختيار العمل بشروط عادلة ، والحصول على أجر متساو للعمل يكفل له ولأسرته عيشة لائقة بكرامة الانسان ، مع توافر الحماية الاجتماعية وحق الانضمام للنقابات . أما المادة ٢٤ فقد قررت الحق فى الراحة وفى أوقات الفراغ وفى تحديد معقول لساعات العمل وفى عطلات دورية بأجر . أما المادة ٢٥ فقد تضمنت الحق فى مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية والعناية الطبية وتأمين المعيشة فى حالة البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة ، وحق الأم العاملة فى رعاية أطفالها .

٢ - القواعد التطبيقية بمصر : لاشك أن الشريعة الاسلامية لها قواعدها المثالية الآمرة فى هذا الشأن ، وكذا قواعد الدستور المصرى الصادر فى ١٩٧١ .

- دور الفرد فى مجال حماية الحقوق الواردة بهذا الاعلان : ان أول واجب يقع على عاتق الفرد فى مجال حماية الحقوق الواردة بهذا الاعلان هو الالمام بها الماما تاما لأن هذا يتيح له القدرة على اكتشاف أى اعتداء أو انتهاك لما ورد به من حقوق ، كما أن على الفرد أن يعمل دائما على دعم هذه الحقوق وارساء قواعدها بالترويج لها فى المجتمع الذى يعيش فيه ، وغرس مبادىء هذا الاعلان العالمى فى نفوس الأفراد الذين يتصل بهم ، وأن يتعاون معهم تعاونا ايجابيا يكفل احترام هذه الحقوق .

- تطبيق مبادىء هذا الاعلان : حرص المشرع المصرى على حماية الحقوق والحريات التى نص عليها هذا الاعلان . فالدستور فى أكثر من

مادة قد تبنى الحقوق الخاصة بالانسان وشملها بالحماية ، كما نصت القوانين المختلفة - بطريق مباشر أو غير مباشر - على ضمان تنفيذ المبادىء التى تضمنتها مواد الدستور ، بل ان مصر حرصت على انشاء جمعية حقوق الانسان ، وأعطتها صلاحيات واسعة للتأكد من احترام هذه الحقوق وعدم العبث بها وهى تباشر عملها فى حرية كاملة .

٣ - دور وزارة الداخلية فى اعطاء التراخيص المهنية :

فيما يلى أمثلة عن تصاريح العمل والجهات المنوط بها اصدارها :

- تصاريح العمل : وهى اذن للمصريين - الراغبين فى ذلك - للعمل لدى هيئات أجنبية داخل أو خارج البلاد ، وكذا تجديد هذه الأذون حسبما نص عليه القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته - وتسرى أحكام هذا القانون على كل شخص يتمتع بجنسية جمهورية مصر العربية ، سواء كان ذكرا أو أنثى ، متزوجا أم غير متزوج ، بلغ سن الرشد أم لا ، أو تجاوز سن الستين ، من العاملين بالدولة أو الحكم المحلى أو قطاع الأعمال العام أو غير مرتبط بأى عمل حكومى أو من المحالين الى المعاش .

وهناك بعض التحفظات على هذا المبدأ وهى :

• لا يجوز للوزراء ونواب الوزراء ومن فى درجتهم أن يعملوا لدى حكومة أو مؤسسة أجنبية بأشكالها المختلفة أو لدى الأجانب أو أن يقوموا بأى عمل لحساب تلك الجهات خلال السنوات الخمس التالية لترك مناصبهم ، ويجوز الاستثناء طبقا للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٩ من هذا الحظر بقرار من رئيس الجمهورية .

• المصريون الذين يتجنسون بجنسية أجنبية ويحتفظون بجنسيتهم بالاضافة الى الجنسية التى اكتسبوها ، لهم الحرية فى الحصول على الاذن من عدمه .

• المصريون الذين صدرت لهم قرارات بهجرتهم واستقروا فى دول المهجر ، غير ملزمين بالحصول على تصريح عمل .

• لا يسرى نظام الحصول على اذن على المصريين الذين يعملون فى الأمم المتحدة والوكالات والمنظمات التابعة لها ، وكذلك جامعة الدول العربية والمكاتب التابعة لها .

• لا تسرى أحكام هذا القانون على الذين يعملون لدى فرد أجنبى أو مصرى بالخارج ، وكذلك الشركات المصرية الموجودة فى الخارج أو أحد فروعها .

هذا ومن المفهوم أن أحكام القانون تسرى على أى علاقة عمل أيا كانت طبيعة هذه العلاقة أو نوعيتها ، سواء كانت أعمالا مادية أو أدبية أو فنية - إلا أنه يشترط فى هذه العلاقة أن تكون لها صفة الدوام أو الانتظام والاستمرار ، وسواء كان العمل بأجر أو بمكافأة أو بالمجان أو العمولة .

- تصاريح مهنية أخرى :

• الترخيص بالاتجار فى الأسلحة : ويحكمها القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته والقرار الوزارى المنفذ له .

• الترخيص باصلاح الأسلحة (تولكجى) : ومن بين الشروط الخاصة باعطاء هذا الترخيص أن يجتاز الطالب اختبارا فى فن اصلاح الأسلحة تجريه الادارة العامة لامداد الشرطة ثم تعرض الأوراق على مدير الأمن ليصدر قراره فى ذلك .

• تراخيص حيازة واستعمال المواد المفرقعة : ويحكمها القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٩ باضافة باب جديد لقانون العقوبات وهو الباب الثانى مكرر م ١٠٢ أ حتى م ١٠٢ و ، وينظمها قرار وزير الداخلية ، وكذا قرار وزير الاسكان رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى الشروط الواجب توافرها فى مخازن المفرقعات .

• رخص مهنية مختلفة مثل :

– رخص الحراس الخصوصيين : وتصدر من مامور المركز أو القسم بعد استيفاء شروطها .

– رخص الشيالين العموميين : وتصدر من مامور المركز أو القسم الذى سيمارس الطالب حرفته بدائرته .

– رخص الوسطاء في المعاملات العقارية : ويحكمها قرار وزير الداخلية رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ ويصدرها مامور المركز أو القسم الذى سيمارس الطالب حرفته بدائرته .

– رخص ماسحى الأحذية : ويحكمها قرار وزير الداخلية الصادر فى ١٩٠٦/١٢/٢٢ .

– تراخيص الكتبة العموميين : ويحكم هذه الطائفة لائحة الكتبة العموميين الصادرة بقرار وزير الداخلية فى ١٨٩٤/١/٦ .

– الرخص المهنية لقيادة السيارات وتجديدها : من وحدات الادارة المحلية .

الترخيص المهنى لمزاولة العمل أو المهنة : الهدف منه منع أدعياء المهنة وغير المؤهلين والمدربين فنيا ومهنيا من مزاولة أعمال المهن المختلفة ، وقصر العمل بها على المؤهلين والمدربين عليها بمستويات مهارة محددة تسمح لهم بمزاولة المهنة حسب الأصول الفنية ويكونون مسئولين عن أعمالهم أمام عملائهم ومن خلال نقاباتهم أو جمعيات المهن المتخصصة (رابطة العلميين فى مجال ...) .

ويترتب على ذلك :

• الاطمئنان الى مهارة العاملين وقدرتهم الفنية على مزاولة الأعمال الملتحقين بها بكفاءة وأمانة مع استمرار زيادة انتاجيتهم .

• الارتفاع بمستوى أداء الأعمال ، وتوقف الهدر فى مصاريف الصيانة ، والتداول السليم للمعدات ، مما يقلل من الهالك فيها ويزيد من انتاجية العمل وعائده ، ويتيح فرص المنافسة محليا وخارجيا .

• فتح مجالات عمل عديدة ومتطورة لخريجى مراكز التدريب المهنى ومعاهده والتعليم الفنى .

• إلمام أصحاب الأعمال بالداخل والخارج بحقيقة مستوى المشتغلين لديهم فنيا وعمليا ، مما يحفظ لهم الأجر المناسب والعمل التخصصى المطلوب .

ومن ثم لا يسمح بانشاء ورش أو محل عمل الا اذا كان صاحبه والعاملون معه فيها حاصلين على ترخيص بمزاولة المهنة من الناحية الفنية والمهنية بجانب استيفاء النواحى القانونية والادارية والأمنية الأخرى .

والترخيص بمزاولة المهنة يجب أن يتوفر :

• مواصفات قياسية للأعمال والمهن المختلفة تضعها وزارة القوى العاملة ، بالاشتراك مع الهيئات والنقابات المهنية والعمالية والفنية المختلفة لايجاد اتفاق تام يلتزم به الجميع ، مع ضرورة العمل على تطويرها حسب الحاجة الى ذلك .

• يحدد لكل عمل أو مهنة مستويات مهارة متعددة وشروط لشاغليها منها : المعارف التى يجب الالمام بها ، والمستوى العلمى والثقافى الواجب توافره فى القائم بها ، ومدة الخبرة العملية التى يلزم قضاؤها قبل الانتقال الى مستوى أعلى من الناحية المهارية .

• يحدد لكل مستوى مهارى اختبارات لقياس المهارة والأداء يخضع لها الفرد ، وتعطى له الرخصة بناء على نتائجها ، وتجدد الرخصة المهنية فى فترات دورية : للتاكد من احتفاظ الفرد بمستواه المهارى ، ومعلوماته أو عند تقدمه للانتقال الى مستوى أعلى . وفى الحالتين يخضع لاختبارات :

• مستويات المهارة – بل ومواصفات المهنة – قابلة للتطوير

والمراجعة الدورية بتطور أساليب العمل ومعداته وتقنياته ، ومع تطور المستويات تتطور الاختبارات وطرق قياسها .

• لانتقال الفرد من مستوى الى مستوى أعلى ينبغى عليه الانتظام فى دورات تدريبية وتأهيلية فى جهات لها هذه الصلاحية لضمان جديتها وقدرتها على تزويد الفرد بالمهارات والمعارف اللازمة .

ويشترط أن يعمل بها جهاز فنى مؤهل قادر على تنفيذ هذه البرامج التدريبية وتطويرها ، وأن تكون هذه الجهات مزودة بالمعدات والوسائل التدريبية المناسبة . وتأخذ تصريحا وتفويضا بالقيام بالعملية التدريبية ، مع امكان سحب هذا الترخيص والتفويض اذا ثبت تدهور قدراتها .

• ويمكن أن يتم التدريب أثناء وفى مكان العمل بالورش والمصانع مثلا . وفى هذه الحالة ينبغى أن يتوفر فى هذه الجهات : أن يكون صاحب العمل والمسئول عن التدريب حاصلا على ترخيص بمزاولة المهنة بمستوى أعلى من الأفراد المتدربين لديه ، وأن يتوفر بها الوقت والامكانات التى تسهل عملية التدريب ، وأن يخضع النشاط بها لاشراف فنى للاطمئنان الى سلامة تدريب الفرد .

• يتطلب الأمر من طالب الخدمة أو صاحب العمل التأكد من حصول العاملين لديهم أو المترددين لأداء الخدمة المهنية على ترخيص مزاولة المهنة ومستواها ، واشتراكهم فى نقابة أو رابطة عمالية أو مهنية قبل السماح لهم بمزاولة العمل ، مع تشجيع انشاء روابط للعاملين فى المهن والحرف المختلفة حيث يسجل فيها الأفراد ونشاطهم لقيد التسجيل .

ولتنفيذ ذلك ينبغى :

• تحديد الجهة المسئولة عن هذا النشاط (وزارة القوى العاملة) والذى تزاوله بالاشتراك مع مجموعات عمل فنية يمثل فيها أصحاب الأعمال والمهن والعمال فى التخصصات المختلفة ، وذلك لضمان تطوير أعمالها ومتابعة نشاطها .

• تحديد المهن والأعمال التى يجب على شاغليها الحصول على رخصة مهنية . كما تحدد مواصفات هذه المهن ومستويات مهاراتها وشروط القائمين بها واختبارات قياس المهارة لها .

• تحديد الجهات التى يسمح لها بمنح هذه الرخص نتيجة تنفيذ الاختبارات القياسية والشروط الواجب توافرها فيها .

• تحديد الجهات التى يمكنها تنفيذ البرامج التدريبية المناسبة للحصول على مهارات المهنة أو رفع المهارة فيها وشروط العاملين فيها ، وتوفر المعدات والتسهيلات التدريبية بها .

• استصدار قانون بعدم مزاولة المهنة السابق تحديدها الا بعد الحصول على ترخيص بذلك .

• تدريب الكوادر الفنية من أخصائيين ومدربين لمتابعة تطوير مستويات المهارة واختباراتها وبرامجها التدريبية ، وانشاء جهاز فنى يتابع هذا النشاط فنيا ومهنيا .

• توفير امكانات وأماكن التدريب والاختبار ومنح التراخيص فى جميع أنحاء الجمهورية وبالتعاون مع مكاتب العمل ومراكز التدريب المختارة بهذه الجهات .

• توفير المنح التدريبية لرفع مستوى مهارة الأفراد وحصولهم على تراخيص لمستويات أعلى من خلال النقابات العمالية والروابط المهنية .

• تسهيل انشاء مشروعات الخدمات والمشروعات الصغيرة المناسبة لهذه المهن والأعمال ، وتسهيل حصول أصحابها على التمويل المناسب بشروط اقراض ميسرة .

قياس مستوى المهارة :

مشروع قياس مستوى المهارة : بدأت وزارة القوى العاملة تطبيق مشروع قياس مستوى المهارة لغير المؤهلين على نطاق محدود فى

بعض مديريات القوى العاملة منذ عام ١٩٦٤ بالجهود الذاتية الا أنه واجه عقبات حالت دون استمرار تنفيذه . ومع النمو الهائل لأعداد الداخلين الجدد لسوق العمل سنويا من العمالة الفنية غير المؤهلة ، تزايدت الحاجة الى نظام مستقر وفعال - للمحافظة على هؤلاء العمال وعلى سمعة العمالة المصرية في الداخل والخارج - يكفل قياس وتحديد مستوى مهاراتهم بدقة عالية .

ومن ثم بادرت الوزارة إلى الأخذ بنظام قياس مستوى المهارة عام ١٩٧٩ لغير المؤهلين ، حيث أدرج المشروع ضمن الخطة الاستثمارية للتدريب في ذلك العام متضمنا عدد (١٧) من المهن الحاكمة التي تم اختيارها على ضوء المؤشرات التي كشفت عنها الخبرة ومتطلبات سوق العمل ، وقد ارتفع عدد هذه المهن الى ٧٦ مهنة حاليا نتيجة للجهود المتواصلة بتطوير وتوسيع نطاق المشروع من عام لآخر .

وقد قامت الوزارة بطبع معايير قياس مستوى المهارة الخاصة بهذه المهن وتوزيعها على مديريات القوى العاملة ومراكز البحوث كأساس علمي لهذا المشروع ، وأعدت هذه المعايير بالتعاون بين الوزارة والجهات المعنية ، وكان لجهودها وخبراتها القيمة الأثر الفعال في اعطاء دفعة قوية لهذا المشروع الحيوي .

على أن أهم عوامل القصور في هذا النشاط : أنه لم يشمل جميع الخريجين من مراكز وجهات التدريب والتعليم المختلفة التي تعد أفرادا للعمل بهذه المهن والحرف والأعمال ، علما بأنه ليس هناك فارق بين عامل ماهر مؤهل وغير مؤهل ، بل هناك شروط قومية ودولية لمواصفات العامل الماهر تتضمن المستوى الثقافي الواجب توافره فيه ، وأن هناك اختبار قياس مهارة واحدا ، ولم يحدث تحديد قومي لمستوى مهارة بمواصفات محددة تلتزم به جهات تدريب واعداد الأفراد للمهن والأعمال المختلفة حتى يطمئن الى حقيقة هذه المستويات وعدم اخضاعها حاليا لقياس مستوى المهارة .

السند القانوني للمشروع : تأكد الكيان القانوني للمشروع بصدور القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ مادة (١٧) والمعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٨ والتي نصت على أن : « تحدد بقرار من وزير القوى العاملة والتدريب بالاتفاق مع الوزير المختص - بعد أخذ رأى النقابة العامة المختصة - المهن التي تخضع لقياس مستوى المهارة وكيفية اجراء هذا القياس ، وشروط التقدم له ، والمكان الذي يجرى فيه بالنسبة لكل مهنة والشهادات التي تمنحها الجهات التي تتولى هذا الاجراء ودرجات المهارة التي تقدرها وجميع البيانات التي يجب اثباتها في تلك الشهادات ، كما يحدد الرسم المقرر بما لا يجاوز عشرة جنيهات وحالات الاعفاء منه » .

المهن التي يشملها المشروع : تولى الوزارة أهمية خاصة لتطوير المشروع باستمرار في اطار ما تسفر عنه الدراسات الميدانية والتقارير الرسمية ، والتي توضح المتطلبات الحقيقية لسوق العمل من المهن المختلفة ، ويشمل المشروع حتى الآن ٧٦ مهنة وهي المهن المبينة بقراري وزير القوى العاملة والتدريب رقمي ٧٧ لسنة ١٩٨٦ ، و١٧١ لسنة ١٩٩١ والتي تم اختيارها بالاتفاق مع النقابات العامة المختصة . أما بالنسبة لباقي المهن غير الواردة بالقرارين المشار اليهما فسوف يتم استصدار القرارات المنفذة لها .

وحتى الآن مازالت النقابات العمالية والمهنية بعيدة عن هذا النشاط ، وليس لديها جهاز فني قادر على المشاركة في اتخاذ القرار ، ومن ثم يتعين قيام النقابات باعداد وتدريب بعض كوادرها للمشاركة بفعالية .

ثانيا : فيما يتعلق بالنواحى الادارية والتشريعية :

صدرت عدة قوانين وقرارات جمهورية بشأن إصدار التراخيص ، من أهمها مايلى :

– القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والضارة بالصحة والخطرة والقوانين المعدلة والقرارات المنفذة له .

– قرار رئيس الجمهورية باصدار القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال العامة .

– قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٩١ لسنة ١٩٦٧ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بالأمن الصناعى والتراخيص باقامة المحال الصناعية والتجارية والمحال العامة والملاهى .

– قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٣١ لسنة ١٩٨٩ .

وقد جاء بهذه اللائحة فى الباب العاشر تحت عنوان « التراخيص بمزاولة المهن والحرف فى المناطق الحرة » مايلى :

مادة ١٣٧ : يقدم الطلب الى ادارة المنطقة للترخيص بمزاولة أى مهنة أو حرفة ومعها المستندات .

مادة ١٣٨ : يصدر رئيس مجلس ادارة المنطقة الحرة العامة ترخيصا بمزاولة المهنة أو الحرفة .

مادة ١٣٩ : يلتزم المرخص له خلال الستين يوما التالية لصدور الترخيص أن يقدم للجهة المختصة بالهيئة رقم السجل التجارى وبطاقة ضريبية بالنشاط الجديد فى المنطقة الحرة . ويسقط الترخيص اذا لم يقدم المستندين المذكورين فى الميعاد المحدد .

مادة ١٤٤ : يجوز الغاء تصريح العمل أو الدخول أو الاقامة فى أى من الحالات الاتية :

١– الحكم على المصرح له فى جناية أو جنحة مخلة بالشرف والأمانة .

٢– ارتكاب المصرح له جريمة تهريب أو سرقة أو الشروع فى أى منها .

٣– تعدى المصرح له على أحد رجال السلطة العامة أو مأمورى الضبط القضائى أو مقاومته لهم أو عرقلة مهام العاملين بالهيئة .

٤– مخالفة المصرح له أحكام القانون أو هذه اللائحة أو غيرها من اللوائح أو القرارات أو التعليمات التى تصدرها الهيئة .

٥– انتهاء خدمة أو عمل المصرح له لدى المنشأة أو المشروع الذى يعمل به داخل المنطقة .

٦ – انتهاء أو ايقاف النشاط الذى يزاوله المصرح له فى المنطقة الحرة .

التصنيف المهنى :

بدأ التفكير فى اعداد تصنيف موحد عام ١٩٥٧ نظرا للحاجة الملحة لتصنيف القوى العاملة وقد استقر الرأى أنذاك على اتباع اسلوب العمل التالى :

– تبويب المهن فى مجموعات ووضع تصنيف لهذه المجموعات .

– عرض ذلك التبويب على الجهات المعنية للاستفادة من آرائها وملاحظاتها .

– دراسة المهن الموجودة بالسوق المحلية دراسة تفصيلية يمكن عن طريقها اتمام التصنيف على مستوى المهنة .

وفى عام ١٩٦٣ صدر التصنيف المهنى القومى – بعد أن تمت المرحلتان الأولى والثانية – متضمنا مجموعات المهن على مستوى الحد

الثالث . واستمرت الدراسات بعد ذلك الى أن أصدر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء كملحق للنظام المحاسبى الموحد « دليل التصنيف العربى الموحد للمهن » على مستوى الحد الثالث .

وفى عام ١٩٦٧ أقر المؤتمر الدولى الحادى عشر الاحصائى عمل عدة تعديلات فى التصنيف المهنى الدولى الذى كان مقررا اتخاذه أساسا لاعداد بيانات تعداد السكان فى سنة ١٩٧٠ ؛ وكان من أهمها تخصيص فصول خاصة للفنيين والملاحظين ، متداركا بذلك أوجه النقص فى تصنيف ١٩٦٣ . ثم صدر بعد ذلك الدليل المعدل فى يونيه ١٩٦٧ .

ونظرا لضرورة توفر التصنيف على مستوى المهنة ، رؤى توسيع الدليل ليضم مسميات المهن التى تجمعت فى هذا المجال لدى الأجهزة المختلفة المعنية ، وبالتالى تمت دراسات من خلال لجنة نتج عنها اصدار « دليل التصنيف العربى الموحد للمهن » عام ١٩٦٩ . ولأهمية تطوير التصانيف المهنية بما يستجد من مهن فى سوق العمل واندثار أخرى ، فقد تم الاتفاق بين الجهاز ووزارة القوى العاملة على تشكيل لجنة مشتركة لهذا الفرض ، قامت خلالها باجراء دراسات مستفيضة للمهن الواردة بالدليل سالف الذكر ومن ثم تمت تعديلات واضافات ، تلاها اصدار « دليل التصنيف العربى الموحد للمهن » عام ١٩٨٥ وذلك لخدمة التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت عام ١٩٨٦ .

وفى عام ١٩٨٨ أقر المؤتمر الرابع عشر الاحصائى للعمل الدولى التعديل الثالث التصنيف المهنى الدولى ، وفيه تم استحداث مايلى :

– استخدام معيار مستويات المهارة فى تصنيفات الأقسام المهنية باستحداث قسم « أ » رجال التشريع وكبار المسئولين والمديرين .

– فصل الأخصائيين عن الفنيين استنادا الى دخول معيار المهارة فى تصنيف الأقسام .

– انشاء وادخال مستوى مهنى جديد ما بين الأقسام الرئيسية للمهن والأبواب المهنية وقد اصطلح على تسميته بالأقسام الفرعية وأعطيت الحد الثانى من الترميز ، وذلك بهدف خدمة عرض البيانات الاحصائية المتعلقة بأفراد القوى العاملة .

وقام الجهاز بتشكيل لجنة من المتخصصين فى الجهات المعنية بأمور القوى العاملة ، لدراسة هذا التصنيف الدولى ، وتبين أن الأقسام الفرعية الجديدة متضمنة أكثر من خصيصة داخل القسم الفرعى الواحد ، ومن ثم أعيد تقسيمها الى أقسام فرعية جديدة لخدمة الأغراض الاحصائية . كما أن التصنيف الدولى الجديد لم يتضمن تخصيص قسم للأفراد الذين لايمكن تصنيفهم حسب المهنة ، واقترح تخصيص قسم (س) لهم كما كان متبعا فى الدليل السابق لخدمة الأغراض الاحصائية .

ولذلك أصدر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء مرجعا على مستوى الستة حدود : الأربعة الأولى دوليا ، والحدين الخامس والسادس – محليا لخدمة مستخدمى هذا التصنيف فى مجال الاحصاء وغيره من الأجهزة المعنية ، وذلك بعد أن شمل المهن التى استجدت فى سوق العمل ، مع تعديل مسمى المرجع ليكون « دليل التصنيف المهنى بجمهورية مصر العربية » . إذ إن القوى العاملة تتكون من « أفراد » ، ويلزم للدراسات المتعلقة بهذا الموضوع تقسيم هؤلاء الأفراد الى أصناف ، وهو ما يسمى « التصنيف » .

ويمكن عمل هذا التصنيف بعدة طرق – تبعا للغرض الذى يستعمل فيه – منها :

– التصنيف تبعا للحالة العملية للفرد ، وهى تبين ما اذا كان الفرد :

صاحب عمل ، أو يعمل لحسابه ، أو لدى الغير، أو لدى الأسرة ، أو متعطل .

– التصنيف تبعا لنوع النشاط الاقتصادى الذى يعمل الفرد فى مجاله .

– التصنيف تبعا لنوع العمل الذى يؤديه الفرد .

ويسمى التصنيف تبعا لنوع العمل « التصنيف المهنى » على اعتبار ان المقصود من المهنة OCCUPATION هو نوع العمل الذى يؤديه الفرد أو « مجموعة الواجبات التى يؤديها » ، وطبقا لذلك يكون كل من طبيب الأسنان والمهندس المعمارى والقاضى وكاتب الحسابات وميكانيكى السيارات والكناس والفاعل والعتال – أصحاب مهن فى مفهوم التصنيف المهنى .

وتصنيف أفراد المجتمع طبقا للمهنة ذو فائدة كبيرة فى ميادين عديدة مثل : تخطيط العمالة والتعليم والتدريب وغير ذلك .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتى :

* اصدار التشريع اللازم الذى يضع شروط مزاولة المهن المختلفة والتى يحددها قرار من الوزير المختص ، ويلزم بذلك جميع العاملين فى هذه المهنة سواء كانوا أصحاب أعمال أو ورش أو عاملين فيها ، كما يلزم بها جميع المستخدمين لهؤلاء الأفراد لاستخدام دائم أو مؤقت ، مع ادماج التشريعات الحالية فى تشريع واحد لمنع التضارب بينها .

* أن تختص جهة واحدة – تتبع أجهزة ووحدات الادارة المحلية – باصدار تراخيص المحال وتراخيص العاملين بها ، على أن يرفق طالب الترخيص بطلبه صحيفة الحالة الجنائية والشهادات الصحية والمستندات الهندسية دفعة واحدة – توفيرا للوقت والجهد .

* أن يتم البت فى طلب الترخيص خلال خمسة عشر يوما من خلال تقديمه الا اذا احتاج إلى تصحيح بعض الاجراءات أو استكمال بعض المستندات فتبلغ الجهة المختصة الطالب بذلك وتمنحه المدة المناسبة لانهاء الاجراءات ، بشرط ألا تزيد على ستين يوما ؛ يتم بعدها البت النهائى فى قبول الترخيص أو رفضه ، ويكون التظلم من رفض الترخيص أمام المحكمة المختصة .

* أن ينقل الترخيص للورثة بقوة القانون ويمنحون مدة سنة على الأكثر لاستكمال الاجراءات .

* أن يكون الطعن من قرار غلق المحل امام محكمة القضاء الادارى المختصة على وجه الاستعجال ، باعتبار أن قرار الغلق قرار ادارى – مما يختص بنظر الطعن فيه مجلس الدولة .

* أن تحدد – بشكل دقيق – الجهات المنوط بها المتابعة والرقابة والتفتيش ، وتوحيدها فى أجهزة الادارة المحلية ؛ بدلا من توزيعها فى أكثر من وزارة .

* ضرورة العمل بالتوصيف القومى للمهن وتحديد مستويات مهارة لكل مهنة واختبارات قياسية لها ؛ تطبق على جميع العاملين فى هذه المهنة بمستويات مهاراتها المختلفة – دون النظر الى الشهادات الحاصلين عليها .

* توفير فرص التدريب للراغبين فى الحصول على رخصة مزاولة المهنة بالمستويات المختلفة ، وكذلك للراغبين فى تحسين مستواهم والحصول على مستوى مهارة أعلى ، مع وضع مواصفات للجهات المسموح لها بتوفير برامج تدريب مناسبة .

* تعزيز مكاتب الاستخدام والقوى العاملة فنيا واداريا ؛ لتكون قادرة على متابعة هذا النظام وتأكيد استخدامه وفاعليته .

التعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا

الدورة الثالثة والعشرون

التعليم العام

المهارات اللازم تحقيقها فى التعليم الاساسى

تتناول هذه الدراسة بحث الأهداف المقصودة من التعليم الأساسى كما وردت فى القانون ، وتوضيح المهارات والاتجاهات النفسية اللازم تكوينها ، ومستوياتها المناسبة لنمو التلميذ فى هذه المرحلة .

ثم تحاول الدراسة عرض ما تحقق من هذه الأهداف فى مراحل التنفيذ والتطبيق الميدانى فى المدارس ، وما قد يكون فى هذا التطبيق من تجاوزات .

وتنتهى الدراسة بتقديم بعض المقترحات لاصلاح المسار مع الربط بين التعليم الأساسى وظروف البيئات المصرية المختلفة .

مفهوم التعليم الاساسى وأهدافه :

جاء فى المادة (١٦) من القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ تحديدا لأهداف التعليم الأساسى الآتى :

« يهدف التعليم الأساسى الى تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ واشباع ميولهم ، وتزويدهم بالقدر الضرورى من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات العملية التى تتفق وظروف البيئات المختلفة » .

وفى تفصيل هذه الأهداف التأكيد على التكامل بين الجوانب النظرية والعملية والتطبيقية للمقررات الدراسية ، وتوطيد العلاقة بين المدرسة والبيئة بحيث تكون البيئة وما فيها من النشاطات الزراعية أو الصناعية أو التجارية مصدرا لاكتساب المعلومات والمهارات والخبرات التعليمية .

وتوضيحا لذلك نذكر فيما يلى مفهوما أوضح للتعليم الأساسى :

« يعمل التعليم الاساسى على تزويد الفرد بالخبرات والعادات الفكرية واليدوية ، وكل الاستعدادات الوجدانية والاخلاقية والروحية ، وكذلك الاتجاهات الاجتماعية والمهارات والقدرات المكتسبة فى مجالات النشاط والعلاقات الاجتماعية » .

واذن فالتعليم الأساسى ليس تعليما حرفيا وليس اعدادا مهنيا بل إنه تعلم خبرات متكاملة بين ما يقدم فى المدرسة من معلومات نظرية وخبرات عملية ، وبين ما يكتسبه التلميذ من خبرات داخل الفصل وخبراته خارج المدرسة .

ولهذا لا يصح أن تقدم المواد الدراسية منفصلة بعضها عن بعض ، وبالأخص فى السنوات الأربع الأولى – كما لا يصح الفصل بين تدريس المواد الدراسية والنشاطات العملية والهوايات الرياضية والاجتماعية ، بل ترتبط هذه الأنشطة بالمواد المقدمة فى خبرات تربوية متكاملة يتفاعل معها الطفل فتتكون لديه المهارات والاتجاهات النفسية التى تجعل منه شخصية متكاملة ولذلك فان التعليم عن طريق النشاط والعمل يعتبر اساسا هاما فى صيغة التعليم الأساسى ويهدف أساسا الى تكوين المهارات لدى التلاميذ .

ومن أمثلة المهارات التى يمكن تكوينها فى مرحلة التعليم الأساسى مهارة الترتيب والتنظيم ، ومهارة التناول واستخدام الأدوات ، كما يمكن ان يتكون فى الحياة المدرسية مهارات العبادة ، ومهارات التعبير والقراءة فى اللغة ، ومهارة اجراء العمليات الحسابية فى الرياضيات كما يمكن

الاشارة الى مهارات التواصل كحسن الاستماع ومهارة ضبط النفس والتعامل الاجتماعي وغيرها .

واقع التنفيذ الفعلى للتعليم الأساسى:

ان الزائر لمدارس التعليم الأساسى بحلقتيه الابتدائية والاعدادية فى الريف والمدن يلمس بوضوح الهوة الواسعة بين المبادىء والأهداف المرسومة للتعليم الأساسى وواقع التطبيق الميدانى كما يبدو فى النواحى الاتية :

أولا: عدم تطبيق فكرة التكامل بين الدراسات النظرية والدراسات العملية .. فتوجد مناهج للمواد الدراسية منفصلة تماما عن مناهج ما يسمى المجالات العملية بل ان هذه المجالات العملية لها مناهج منفصلة فمنها المجال الصناعى والمجال الزراعى والمجال التجارى وهكذا .

ثانيا: هذا الفصل الواضح فى المقررات والمواد الدراسية أدى الى وجود مدرسين متخصصين ليس فقط فى المواد الدراسية المختلفة ، ولكن أيضا يوجد مدرس مختص للمجال التجارى ، ومدرس مختص للمجال الزراعى ، وثالث للمجال الصناعى ولا توجد أى علاقة بين تدريس هذه المجالات وتدريس المواد الدراسية الأخرى .

ثالثا: هذا الوضع الانفصالى بين المواد الدراسية والمجالات العملية أدى الى وجود موجهين متخصصين فى المجالات العملية من رجال التعليم الفنى كموجه المجالات الصناعية وموجه المجالات التجارية وموجه المجالات الزراعية وهكذا .

رابعا: ان فقدان الصلة بين المواد الدراسية وبين المجالات العملية قد أدى الى التركيز على تكوين المهارات العملية ذات الطابع المهنى المتخصص . وهذا بعيد تماما عن المقصود ، اذ ان المقصود من التعليم الأساسى هو تكوين : المهارات العامة التى ترتبط فيها النواحى المعرفية بالنواحى العملية والتى تتكون عن طريق ربط المعلومات النظرية بالنشاط العملى بمختلف أنواعه كالنشاط الرياضى والاجتماعى والرحلات وغيرها .

وليس المقصود الاعداد المهنى ، فليس التعليم الاساسى تعليما فنيا أو مهنيا ، لأن ذلك يتنافى مع طبيعة الطفل فى هذه المرحلة التى لا يمكن فيها تكوين التخصص المهنى قبل الأوان .

خامسا: ان انتشار فكرة المجالات العملية المنفصلة بالصورة المطبقة حاليا قد أدى الى وجود حجرات متخصصة فى المبنى المدرسى لكل مجال من المجالات العملية بعيدا عن الدراسة بالفصول التى تدرس فيها مواد الدراسة المنفصلة .

سادسا: لا توجد علاقة بين النجاح فى المواد الدراسية والنجاح فى المجالات العملية التى لا يحدث فيها تقويم أو امتحان للتلاميذ - فى حين تعطى درجات النجاح والرسوب فى مواد الدراسة الأخرى فقط .

سابعا: ان المناهج والكتب والتطبيق فى المدارس يسير على نظام واحد دون مراعاة لاختلاف البيئات الزراعية أو البحرية أو الصحراوية أو غيرها فى حين أن التعليم الاساسى يقوم على الربط بين التعليم ونشاطات البيئة .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات : يوصى بما يأتى :

أولا: بالنسبة لوضع المناهج :

* لابد من الاتجاه الى نظرة جديدة لوضع مناهج الدراسة بحيث نبتعد عن مناهج المواد المنفصلة ونتجه الى صورة اخرى تضمن التكامل بين الخبرات المختلفة .. ولا يصح أن نفصل بين المواد الدراسية والانشطة العملية ويمكن أن يتم ذلك بوضع نماذج وأمثلة من الخبرات المترابطة والمتكاملة كما فى طريقة المشروعات وطريقة الوحدات الدراسية .. والتى يشترك فيها التلاميذ مع المدرس فى وضع خطة

السير فى الدراسة بحسب مستوياتهم وظروفهم البيئية ... فيتفق الجميع على اختيار محور الدراسة سواء أكان رحلة أم زيارة لاحدى المؤسسات أم تنفيذا لمشروع عملى تدور حوله الدراسة وبالأخص فى المرحلة الابتدائية .

ثانيا: بالنسبة لخطة الدراسة الاسبوعية :

* ان فكرة التعليم الاساسى وتكامل الخبرات لا تتفق مع تقسيم الخطة الى ساعات محددة تخصص لكل مادة دراسية منفصلة عن باقى المواد .. ونوصى ان تكون الخطة من المرونة بحيث يتمكن المدرس من تعديل الخطة بحسب ظروف العمل وبحيث تسمح بقضاء يوم أو نصف يوم مثلا فى زيارة خاصة ، واستكمال اليوم فى مناقشات متعلقة بهذه الرحلة .. وربما اقتضى الامر اعطاء ساعات كثيرة فى القيام بعمل يدوى معين .. الامر الذى يتوقف على رؤية المدرس .

ثالثا : بالنسبة لطرق التدريس:

* لتحقيق فكرة التعليم الاساسى لابد أن يقبل التلاميذ على الدراسة بشوق ورغبة ويتأتى ذلك اذا شعروا بالدافع التلقائى للمشاركة فى النشاط التعليمى ، بحيث يكون لهم موقف ايجابى وبحيث يتبادلون الافكار ويتعارفون مع زملائهم ومع المدرس فى خطة سير الدراسة وتنظيم الوقت بين ما يتعلمونه من خارج المدرسة وبين ما يتعلمونه فى الفصل .

ومما يساعد على تنفيذ هذه الافكار الاهتمام بأنواع النشاط العملى المختلفة بحيث يتخذ منها منطلقات للدراسة وبحيث يتكون لدى التلاميذ الصفات المرغوبة فى سلوكهم وتعاملهم — فليست التربية مجرد تعليم معلومات ومواد دراسية وانما الهدف هو تنمية الشخصية من جميع جوانبها .

رابعا: بالنسبة لتقويم التلميذ (الامتحان):

* ان الاساليب المتبعة حاليا فى التقويم مقصورة على قياس التحصيل فى المواد الدراسية وحدها ، ولا تدخل النشاطات العملية فى نطاق التقويم ولا تحسب لها درجات عند النقل من صف الى آخر .

ولتحقيق فكرة التعليم الاساسى لابد ان يبنى التقويم على نظرة شاملة ومستمرة لحياة التلميذ المدرسية ، بحيث يدخل فى حساب التقويم مدى اقباله على الدراسة وتعاونه وقدرته على المشاركة والابتكار ، وما يتميز به من مهارات مختلفة فى مواد الدراسة أو النشاطات العملية وكذلك سلوكه العام مع الزملاء وخارج المدرسة اثناء الزيارات والرحلات وما يصدر عنه من تصرفات أو مشكلات .. ولذلك كله يوصى بالأخذ بنظام البطاقة المدرسية التراكمية التى جربت قبل ذلك .

خامسا : دليل المعلم:

* لازال معظم المدرسين الذين يطبقون نظام التعليم الاساسى غير مدركين للخلفيات التربوية والفلسفية للتعليم الاساسى ، وليس لديهم مايبصرهم بحقائق التعليم الاساسى وأسس النجاح فى تطبيقه بطريقة سليمة .

وقد سبق للمجلس أن أوصى بضرورة وضع كتيبات متعددة توزع على جميع المدرسين وتحتوى على موضوعات مختلفة عن التعليم الاساسى — كأن يعد كتاب عن الخلفية الفلسفية للتعليم الاساسى وكتاب عن تطبيق بعض التجارب الناجحة فى ربط التعليم بالعمل فى مصر أو كتاب عن طريقة الوحدات الدراسية وكتاب عن الطريقة المحورية فى التعليم ، وكتاب عن تقويم التلميذ .

سادسا: اعداد معلم التعليم الاساسى:

* ان الذى يزور احدى المدارس التى تطبق التعليم الاساسى حاليا سيجد تنوعا كبيرا فى مؤهلات المدرسين ، فمنهم من لم يدرس التربية ، ومنهم خريج التعليم الفنى ، ومنهم من تخرج من معاهد المعلمين ومنهم من تخرج من كلية التربية ، ومنهم حملة مؤهلات أخرى .

ويساند المجلس استمرار المسئولين فى تنفيذ الخطة الرامية الى

توحيد مصدر اعداد المعلم ، والتى بدأت منذ سنوات تنفيذا لقانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ .

سابعا : التنظيم المدرسى :

* اذا أردنا تنفيذ التعليم الاساسى بالصورة المناسبة فلابد أن يكون ناظر المدرسة مؤهلا بحيث يقوم بدور التنسيق وتنظيم العمل بمدرسته ، فله أن يوزع العمل بين المدرسين بما يناسب تطبيق التعليم الاساسى فى فصول الدراسة المختلفة فيمكن أن يطبق فكرة مدرس الفصل فى الصفوف الأولى ، ويمكن أن يتعاون مدرسان أو ثلاثة فى التدريس لاحد الفصول ، ويمكن أن يكون للفصل مدرس اساسى ويعاونه آخرون بحسب احتياجات الدراسة .. كما لابد من اعادة النظر فى نظام التوجيه الفنى لهذه المدارس .

ثامنا : المبنى المدرسى :

* مازلنا عند توصياتنا التى سبق ان اصدرها المجلس مرارا من ضرورة توفير المبانى المدرسية اللازمة للعملية التعليمية بحيث تعود الينا المدرسة ذات الامكانات المناسبة والتى تعمل على اساس نظام اليوم الكامل - على الا يقل العام الدراسى عن ٤٠ اسبوعا وبحيث لا تتجاوز كثافة الفصل الحد المقبول .

ولهذا يجب وضع خطه طويلة الاجل لاقامة ما نحتاج اليه من أبنية تعليمية على أن يراعى عند تصميمها الصورة الهندسية لشكل مدرسة التعليم الاساسى بما يحقق أهدافه ، كأن تبنى مستفيدة من فكرة مدرسة المعامل المدرسية أو فكرة الحجرات التخصصية لمجالات الدراسة ، أو أنواع النشاط المختلفة .

وهذا يتطلب اعادة النظر فى الشكل النموذجى لهندسة المبنى الذى يحقق أهداف التعليم الاساسى بمعرفة مهندسين متخصصين ومتفهمين لما هو مطلوب .

تاسعا : التجريب :

* لقد ترددت فكرة المدارس النموذجية وضرورة البدء بها كنموذج للاصلاح وقامت محاولات وتألفت لجان وصدرت قرارات لم تلبث ان صارت فى زوايا النسيان ، وقد آن الأوان لأخذ الفكرة بالجدية اللازمة وتنفيذ ما سبق من قرارات وزارية .

إعداد قيادات التعليم

إن مستقبل التعليم فى مصر لا يتوقف فقط على وضوح الرؤية بالنسبة لفلسفة التعليم وأهدافه ، ولا على تطوير مناهجه وأساليبه ، وتوفير أفضل الإمكانات المادية له من مبان وتجهيزات وموارد مالية ، ولا على حسن إعداد وتدريب معلميه ، أو إحكام علاقته بالمجتمع ومطالبه ، وإنما يتوقف أيضاً على توافر قيادات واعية لإدارته ، قادرة على التخطيط العلمى السليم ، والتنفيذ الدقيق لخطط التعليم على جميع المستويات . فلا شك أن الدقة فى اختيار القيادات التربوية ، والتوفيق فى الوصول إلى عناصرها الصالحة المتميزة بالمقومات الموضوعية للقيادة ، المتوائمة قدراتها مع طبيعة الموقع الذى تكون فيه ، الواعية بالظروف التى تحيط بحركتها ، والبيئة التى تعمل بها ، ثم إعدادها وتدريبها ومتابعه تقويمها ، يعتبر مفتاحاً للإصلاح التربوى ، بل يمثل شرطاً أساسياً لنجاح أى جهد للإصلاح والتطوير .

والواقع أنه يوجد فرق بين الإدارة والقيادة ، فالإدارة التعليمية بمفهومها الحديث هى مجموعة العمليات المتشابكة التى تتكامل فيما بينها سواء داخل مؤسسات التعليم أو فيما بينها ، أو بين ما يحيط بها من مؤسسات لتحقيق الأغراض المنشودة (أو) هى العملية التى يتم بمقتضاها توفير الموارد البشرية والمادية وتوجيهها إلى ما يحقق

الأغراض التربوية المنشودة فى تربية النشء فى إطار مناخ تتوافر فيه علاقات إنسانية سوية .

أما القيادة فلها مفهوم أوسع وأشمل ، إذ انها تعنى بوجه عام القدرات والإمكانات الاستثنائية الموجودة فى الشخص الواقع موضع القيادة والتى من خلالها يستطيع التأثير فى مجموعة الأفراد الذين تحت قيادته وتوجيههم التوجيه المناسب لتحقيق أهداف المشروع الذى يعمل من أجله .

إن إعداد القيادات التربوية – كما سبقت الإشارة – أمر هام وجوهرى لإحداث أى تطور أو تحديث فى النظام التعليمى . فالقائد وهو المنوط به توجيه العاملين معه وتحفيزهم والتنسيق فيما بينهم ، ومراقبة وتقويم أدائهم ، فضلاً عن مواجهة مشكلات العمل ، وإيجاد حلول لها ، يتطلب مواصفات معينة عند اختياره ، ويحتاج إلى إعداد وتدريب متصل حتى يستطيع إحداث التغيير المنشود .

وتختلف أنماط القيادات فيما بينها ، فهناك النمط البيروقراطى وهو نمط تتم فيه الإدارة عن طريق تطبيق مجموعة القواعد والقوانين واللوائح القائمة ، وهناك النمط التسلطى أو التحكمى الذى يستند القائد فى إدارته إلى السلطات التى يعطيها منصبه له ، وهناك النمط الفوضوى الذى يترك القائد فيه أفراد الجماعة يعملون بحرية مطلقة ، وهناك النمط الديمقراطى وهو الأسلوب الذى يستند إلى توافر سمات القيادة لدى القائد مدعماً ذلك بسلطة الثقة كبديل لسلطة الوظيفة ، وهو نوع من الإدارة يهتم بتنمية روح التعاون والعمل كفريق .

وقد أوضحت كثير من الدراسات التى أجريت فى مصر أن الإدارة التربوية تقوم فى أغلب الأحيان وفق النمط التحكمى أو النمط البيروقراطى ، وأن هناك حاجة لدعم النمط الديمقراطى للإدارة والذى يقوم على توافر سمات القيادة فى القيادات التربوية ، وتنمية أساليب التعاون والشورى والعدل والموضوعية .

الوضع الراهن:

يتضمن عرض الوضع الراهن لاختيار وتدريب وتأهيل القيادات التربوية التعرف على الجوانب التالية :

أ – مستويات الادارة التربوية وعلاقاتها بالمستويات الوظيفية للقيادات .

ب – مؤسسات إعداد وتدريب القيادات التربوية .

جـ – المشكلات التى تواجه برامج إعداد وتنمية القيادات التربوية .

(أ) – مستويات الإدارة التربوية وعلاقاتها بالمستويات الوظيفية للقيادات :

لقد جرت محاولات كثيرة لتحديد المستويات الوظيفية المتناظرة فى مستويات الإدارة المختلفة ، بدءاً من المدرس الأول وحتى مستوى القيادات العليا ، كان آخرها القرار الوزارى رقم ٢١٣ بتاريخ ١٩٨٧/١١/١ بشأن قواعد النقل والتعيين فى وظائف العاملين بمديريات التربية والتعليم بالمحافظات وديوان عام الوزارة ، وقد تضمن هذا القرار تكوين الهياكل التنظيمية بديوان عام الوزارة والمديريات والادارات التعليمية بالمحافظات ، وتدرج الوظائف فى كل درجة مالية بحيث تضمنت التقسيمات الدرجة المالية ، والحد الأدنى لشغل الوظيفة ، والنسبة المقررة للاختيار ، والتدرج الوظيفى داخل الدرجة المالية .

(ب) – مؤسسات إعداد وتدريب القيادات التربوية :

توجد مؤسسات ومراكز تعليمية مختلفة يتم فيها إعداد وتدريب القيادات التربوية فى أثناء الخدمة ، بعضها يقع خارج نطاق وزارة التربية والتعليم والبعض داخل وزارة التربية والتعليم .

ومن المؤسسات التى تتولى إعداد وتدريب القيادات التربوية خارج وزارة التربية والتعليم : الجامعات ، وخاصة كليات التربية التى تقوم بتنظيم وتنفيذ برامج تدريبية قصيرة ومكثفة فى مجال الإدارة التعليمية وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ، وبعض هذه البرامج طويلة المدى لمدة

عام أو أكثر للحصول على دبلومات فى الإدارة التربوية والمدرسية والتخطيط التعليمى ، أو الحصول على درجات الماجستير والدكتوراه فى هذه المجالات .

ومن هذه المؤسسات أيضاً الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة الذى يقوم باعداد وتنفيذ برامج تدريبية للعاملين فى الدولة من القيادات ومنهم العاملين بوزارة التربية والتعليم .

كما تؤدى بعض المؤسسات الأخرى مثل المعهد القومى للتنمية الادارية ومعهد التخطيط القومى والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء خدمات تدريبية وبحثية فى مجالات ترتبط بالإدارة للقيادات التربوية فى وزارة التربية والتعليم .

(جـ) – المشكلات التى تواجه برامج إعداد وتنمية القيادات التربوية :

ان اجتياز برامج تدريبية شرط أساسى للترقية وللإعداد لشغل الوظائف القيادية – إلا أن هذه البرامج تعانى من جوانب قصور شديدة تجعلها غير قادرة على الوجه الأفضل لإعداد وتنمية هذه القيادات وتتمثل أوجه القصور هذه فيما يلى :

١ – ضعف تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية لبعض مستويات القيادات التربوية ، ففى كثير من الأحيان لا تصمم هذه البرامج وفقاً للحاجات الحقيقية للمتدربين ودون معرفة كافية بالتوصيف الوظيفى للوظائف المرقين إليها ، إضافة إلى قصر مدة هذه البرامج التى لا تتجاوز عادة عدة أيام .

٢ – اعتماد هذه البرامج عادة على التلقين والمحاضرات الأكاديمية فى معظم الأحوال دون إعطاء الفرصة الكافية لتبادل الأفكار والخبرات واكتساب المهارات والقدرات .

٣ – ضعف المهارات التدريبية لدى كثير من القائمين بالتدريب وقلة معرفتهم بأساليب واستراتيجيات التدريب الحديثة وعلى رأسها استخدام التقنيات الحديثة فى التدريب .

٤ – نقص التمويل الكافى لبرامج التدريب – فالميزانية المخصصة لبرامج التدريب لا تتناسب مع الأعداد الضخمة من القيادات التربوية التى هى فى حاجة إلى تدريب والتى يمثل التدريب متطلباً أساسياً من المتطلبات الخاصة بالترقية .

٥ – غياب مفهوم التربية المستمرة لدى المسئولين عن التدريب فى أجهزة وزارة التربية والتعليم فى الديوان العام للوزارة أو المديريات والإدارات فى المحافظات – وغياب هذا المفهوم أيضاً لدى المتدربين الأمر الذى يجعل التدريب للقيادات أمراً مفروضاً عليهم للحصول على الترقية .

٦ – اعتماد الترقية فى أغلب الأمر على الأقدمية باعتبارها المعيار الأساسى فى الترقية فى الكثير من المستويات الوظيفية القيادية .

٧ – إحجام بعض العناصر الممتازة من العاملين عن الانتظام فى البرامج التدريبية زهداً منهم فى شغل الوظائف القيادية خاصة بالنسبة لبعض المعلمين والموجهين الذين يفضلون البقاء فى وظائفهم للحصول على مكاسب أكثر من الترقى إلى وظائف قيادية دون عائد مادى مناسب .

نظرة نقدية إلى أساليب إعداد وتنمية القيادات التعليمية :

إن العرض السابق للوضع الراهن لاختيار وتنمية القيادات التربوية وما يتضمنه من قواعد تنظيمية فى صورة قرارات أو لوائح وزارية تستهدف تحقيق العدالة المرجوة بين العاملين ، واستقطاب الكفاءات المتميزة لشغل الوظائف الإدارية ، وكذلك ما يتضمنه هذا العرض من بيان للمؤسسات والبرامج التدريبية والتى تعنى بالتنمية المهنية للقيادات التربوية والمشكلات التى تعترض سبل توفير برامج تدريبية ذات فعالية أكبر ، يقودنا بنظرة نقدية إلى عدد من التساؤلات تكشف الاجابة عنها

عن المخاطر والثغرات التى تعترض سبيل حسن إعداد وعدالة اختيار القيادات التربوية ، ولعل أهم هذه التساؤلات مايلى :

١ – هل يمكن أن يكون شرط الأقدمية فى الدرجة المالية أو الوظيفية معياراً موضوعيا لاختيار القيادات لمستوى وظيفى أعلى ؟

إن الأقدمية لا تعنى بالضرورة توافر الاستعداد العام للقيادة أو القدرة عليها . لذلك فإن جعلها أساساً لتفضيل شخص على آخر قد يحجب المتميز بالمعرفة والمهارة والمواثم لقيادة موقع إدارى ، أو يقلل من احتمالات نجاحهم فى الأداء أكثر . إذ إن كثرة العاملين فى وزارة التربية والتعليم تجعل الذين تنطبق عليهم شروط الترقية أكثر من المطلوب للمستويات القيادية الوسطى والعليا ، وبالتالى لا يصل إلى الوظائف العليا غالباً إلا من تقدم به السن وقد لا يساعد ذلك على استقرار العمل فى الوحدات الإدارية التعليمية للتغيير المتلاحق للمسئولين عن إدارتها .

٢ – هل حصول العاملين على مرتبة الامتياز فى تقرير قياس الكفاءة فى وظيفة يعنى إمتيازهم وقدرتهم على الإدارة الناجحة فى وظيفة تالية ؟

إن الواقع يؤكد أن للعامل الشخصى عند بعض الرؤساء تأثيراً قوياً على اسلوب التقويم ، بل إن بعضهم يفضل تجنب الصدام مع مرؤسيهم بسبب التقرير ، بعد أن أصبح معلناً يُخطر به صاحبه ، كما ان بعضهم قد يرفع من تقديرات مرؤسيهم لأسباب إنسانية مثل مساعدتهم فى الحصول على فرصة إعارة للعمل بالخارج .

إضافة لذلك فإن أسلوب كثير من الرؤساء عند وضع تقرير قياس كفاءة الأداء يجهض الجانب الموضوعى المستهدف ، حيث تسجل الدرجة الكلية للتقويم أولاً ثم العودة إلى تسجيل الجزئيات بما يحقق تطابقها عند جمعها مع الدرجة الكلية ، وقد نتج عن ذلك تضاعف اعداد الحاصلين دون وجه حق على مرتبة الامتياز .

٣ – هل نجح التدريب بصورته الحالية فى إعداد القيادات الوسطى والعليا ؟

إن برامج التدريب المقدمة ، وخاصة تلك التى تتم فى مراكز التدريب التابعة للوزارة ، لم تنجح بالقدر الكافى فى تلبية الاحتياجات التدريبية للقيادات التربوية ، إذ إن كم هذه البرامج والإمكانات المتوافرة لا تسمح بقيام تدريب على درجة عالية من الكفاءة ، وهى قاصرة عن تحويل المتقدم للترقية وشغل الوظائف القيادية إلى قيادة إدارية ناجحة .

كما أن أسلوب التدريب القائم عادة على المحاضرات لا يسمح بتمكين المتدرب من إتقان المهارات المطلوبة فى الوظائف المرقى إليها – كما أن برامج التدريب قد عجزت عن تلبية الاحتياجات التدريبية لعدد كبير من القطاعات التعليمية ذات الاحتياجات التدريبية الخاصة كإدارات التدريب والتربية الخاصة والتعليم الخاص وشئون الطلبة والامتحانات وغيرها .

٤ – هل نجحت أساليب الاختيار القائمة على شغل الوظائف القيادية عن طريق الإعلان وإجراء المقابلات الشخصية فى اختيار أفضل القيادات ؟

بالرغم من أن النظام المتبع وفق القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ يعطى كثيراً من الضمانات – من الجانب النظرى – لحسن الاختيار ، فإن الواقع يشير إلى غير ذلك . وقد سبق أن أوضحنا المحاذير فيما يختص بالحصول على تقدير الامتياز فى السنتين الاخيرتين ، كما أوضحنا القصور فيما يتصل بإجتياز التدريب ، إلاّ أن هناك محاذير أشدّ فيما يبديه الرؤساء فى شأن المرشحين للترقية وما ورد فى ملفات خدمتهم من عناصر الامتياز .

فالواقع يشهد غلبة النظرة الذاتية على عدد غير قليل من الرؤساء ،

وتأثير قيادات غير مباشرة وغير رسمية على الرئيس الرسمي المباشر .

كما تجب الإشارة إلى أسلوب متبع يخل بمبدأ تكافؤ الفرص والعدالة في الاختيار لشغل الوظائف القيادية ، وهو أسلوب الندب للوظيفة الأعلى وممارسة أعمالها لمدة معينة ، ذلك أن الندب تملكه السلطة المختصة ويدخل في تقديرها ، ولا دخل للعامل فيه ، فإذا ما أرادت السلطة الإدارية العليا أن ترقى عاملاً لوظيفة أعلى ندبته لهذه الوظيفة ، وإذا ما أرادت تخطيه لم تندبه ، وهذا الأمر يجعل قرار الندب في نفس الوقت قراراً يفصح عن إرادة الترقية لعامل معين وتخطى عامل آخر ، وهي مسألة لا تتفق وأحكام النظام كما لا تتفق مع مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص واختيار الأفضل .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار في اجتماع المجلس من مناقشات ، ونظراً لأهمية دور القائد التربوى حيث إنه القدوة لجميع العاملين معه ، وهو الموجه والمسئول عن تنشيط الجهاز الذى يعمل فيه وتطويره ، وهو المسئول عن إعداد وتنمية مهارات وقدرات الصف الثانى من القيادات ، يوصى بما يأتى : إسهاماً في تحقيق سلامة الترشيح والاختيار والإعداد للقيادات التربوية :

* إعداد توصيف واضح ودقيق لكل وظيفة إشرافية في السلم الوظيفي من القاعدة إلى القمة ، ومواصفات من تسند إليه مع الاستفادة مما قدمه الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة في هذا المجال .

* اتباع التخطيط السليم لاكتشاف العناصر القيادية ووضع المعايير الموضوعية المناسبة التى تساعد على اختيار هذه العناصر ومن أمثلة ذلك :

- الدراسات العليا / إعداد أبحاث / بحث المشاكل الميدانية والحلول البديلة لها / تطوير مجال العمل / وما حققه من جهود وإنجازات في العملية التعليمية خلال مدة خدمته .

* إجراء مقابلات شخصية للتعرف على شخصيات المرشحين للترقية والتأكد من لياقتهم وقدراتهم على مباشرة أعمالهم القيادية ، ووضع الضوابط المناسبة حتى تكون المقابلات موضوعية مناسبة .

* أن تشمل التقارير السنوية تقريراً وصفياً يؤكد الحكم الموضوعى على العامل مع تخصيص استمارة خاصة لكل نوعية من أنواع الوظائف تتلاءم عناصرها مع المواصفات الموضوعية للوظيفة مع مراجعتها على فترات دورية للتحقق من صلاحيتها كأداة للتقويم .

* أن تنظم أجهزة التدريب المعنية برامج توجيهية الهدف منها تعريف المرشحين للوظائف القيادية بطبيعة العمل والمسئوليات المتصلة بالوظائف المرشحين لشغلها .

* تنظيم دورات تجديدية في أثناء الخدمة بهدف تزويد شاغلى هذه الوظائف بالمعلومات والخبرات المتجددة في المجال التربوى والإدارى ، والمستحدث من تكنولوجيا الادارة .

* اعادة النظر في أساليب التدريب المتبعة للمرشحين للقيادة التربوية وفى مختلف المستويات بحيث تتسم الدورات التدريبية بوضوح الهدف وتنوع أساليب التدريب والتركيز على أساليب المناقشة والحوار وعرض المشكلات الميدانية ووضع السيناريوهات لحلها وتبادل الخبرات وكتابة التقارير ، وأن يستعان في برامج التدريب بالمختصين المناسبين .

* اعتماد التعليم المستمر منهجاً لتطوير عمل القيادات التربوية ، فلا يجرى التدريب فقط بمناسبة حركة الترقيات لشغل الوظائف القيادية ، وإنما يكون التدريب بصورة دورية بصرف النظر عن حركات الترقية ، ويستعان في ذلك بأساليب التعليم عن بُعد كإصدار النشرات الدورية التوجيهية .

* من الضرورى النظر إلى ما حققه المرشح من جهود وإنجازات في العمل خلال مدة خدمته بالتعليم ونشاطه ،إلى جانب مراعاة الأقدمية والخبرة في العمل .

* العودة بصورة توسعية إلى ما كان متبعاً فى السابق بشأن إيفاد بعثات خارجية علمية وعملية يوفد فيها عدد من نظار المدارس والمديرين لمتابعة الدراسات التى تنظمها بعض الجامعات فى الخارج ، مع ضرورة وضع خطة لبعثات داخلية فى كليات التربية للحصول على الدبلومات والدرجات العلمية فى مجال الإدارة التربوية ، وأن يستمر إيفاد هذه البعثات سنوياً لتكوين فريق من القيادات التربوية بصورة مستمرة ، وأن تراعى هذه المؤهلات والخبرات عند شغل وظائف الادارة العليا .

* التاكيد على أساليب الإدارة الديمقراطية من خلال برامج التدريب أو خلال تقارير التقويم بحيث تركز القيادات على تنمية روح التعاون والعمل كفريق - ويتطلب ذلك التوسع فى مبادئ تفويض السلطة والتوسع فى لامركزية التعليم .

* للتغلب على مشكلة الإسراف فى إعطاء العاملين تقديرات الامتياز فى التقارير السنوية يجب أن تتضمن التقارير تبريرات موضوعية لأسباب الحصول على تقديرات الامتياز .

* دعم مراكز التدريب الرئيسية بوزارة التربية والتعليم بما يمكنها من القيام بدورها فى تنظيم الدورات التدريبية بمختلف صورها فى مجال إعداد القيادات التربوية ، وأن يتولى الإشراف على هذه المراكز قيادات ذات خبرة وتأهيل فى التدريب (خبراء التدريب) من ذوى التميز العلمى والخبرة .

* تشجيع كليات التربية والمركز القومى للبحوث التربوية ومركز التقويم والامتحانات وغيرها من المراكز البحثية على إجراء البحوث والدراسات المتصلة بالإدارة التعليمية من خلال المنح أو التعاقدات بحيث تكون هذه البحوث ذات طابع ميدانى - وأن تتولى هذه الجهات البحثية بالتنسيق مع أجهزة التدريب بالوزارة إصدار النشرات والدوريات التى تعالج مشكلات إدارة التعليم وتوزيعها على القيادات التربوية .

* مراعاة أن تكون الوظيفة السابقة مهيئة لتولى الوظيفة التالية بقدر الإمكان وبما لايخل بمبادئ العدالة وتكافؤ الفرص فى الترقى حتى يتحقق تكامل الخبرة واستمرارها لكل نوعية من نوعيات الوظائف القيادية .

* عدم اللجوء إلى ندب أى مرشح لوظيفة خالية لما يترتب على ذلك من ظلم لأفراد مستحقين ، وكذلك عدم التجديد لمن بلغ السن القانونيا ، وذلك لكثرة المستحقين وقلة الوظائف القيادية .

* وضع المرشحين لشغل وظائف قيادية تحت الاختبار لمدة عام كامل ومتابعتهم أثناء عملهم للتعرف على مقدار نجاحهم فى القيام بأعباء الوظيفة المنوط بهم مسئولياتها ، وترقية من تثبت جدارته ، ويحول من لم تثبت جدارته إلى وظيفة أخرى غير قيادية تتناسب مع إمكاناته .

* المتابعة المستمرة لأعمال القيادات ميدانياً ، ومنح حوافز مجزية للمجيدين الممتازين منهم والمبتكرين وبخاصة الذين يتغلبون على مشاكلهم بطرق مبتكرة غير تقليدية .

اتجاهات مقترحة للتربية البيئية فى التعليم العام

يعيش الانسان فى وقتنا الحاضر فى عالم يوصف بانه قرية كبيرة ، حيث يوجد تفاعل وتاثير متبادل بين الانسان وجميع الظروف المحيطة به تؤثر فى حياته على كوكبنا الأرضى ، والتاثيرات التى تؤثر على هذه الحياة وترتبط بمختلف العوامل والمؤثرات البيئية وتمتد لتشمل الكون باكمله من أرض وكواكب ونجوم وفضاء بحيث لم تعد البيئة فيه فى اطار ضيق يشمل بيئته المحلية فحسب وانما هى تشمل بيئة المجتمع الذى نعيش فيه بجوانبه المختلفة والمتباينة المادية والمعنوية ، أى البيئة بمفهومها الشامل فى مختلف جوانبها الطبيعية والانسانية والتكنولوجية ، كما يتضمن هذا المفهوم - أى مفهوم البيئة - ماتتضمنه البيئة من مشكلات وتحديات حاليا أو مستقبلية .

ويتنبأ الدارسون والمهتمون بهذا العالم بأنه سوف يواجه ويعانى من مشكلات متعاظمة بالنسبة لنقص الموارد وتدهورها وتزايد السكان بمعدلات متسارعة ، مما يتطلب بالضرورة حتمية حماية البيئة والمحافظة عليها وتنميتها ، بما يساعد على مواجهة تلك التحديات ، وكذلك تدهور مقومات الحياة السليمة من نقص فى الموارد الطبيعية ، وتلويث لمقومات الحياة من مياه وهواء وتربة ، ومن أفكار واتجاهات وسلوكيات سليمة نحو البيئة والمحافظة عليها وتنميتها من أجل حياة أفضل ... إن مثل هذه المتغيرات فى السنوات القادمة سوف تمثل مخاطر لها تأثيرها على الانسان وحياته وهو العنصر البشرى المسئول عن حدوثها والذى هو فى الوقت ذاته المسئول عن مواجهتها والتغلب عليها .

ومن هنا نشأت الحاجة إلى تربية الإنسان الفرد وإكسابه المعلومات والمهارات والاتجاهات والقيم التى تمكنه من مواجهة الحياة على هذه الكرة الأرضية ، والتحكم فى المتغيرات البيئية التى تؤثر فى حياته ، بل تربية تمكنه من ضمان ظروف معيشية أفضل له وللأجيال القادمة وهذه هى التربية البيئية .

ومن هذا المنطلق أصبح إدخال التربية البيئية ضمن مناهج التعليم أمرا لازما وضروريا وذلك من خلال عدة منطلقات - بالاضافة إلى ماسبق - لعل أولها مفهوم المدرسة كمؤسسة تربوية اجتماعية أنشأها المجتمع لصالح أبنائه من خلال تكيفهم مع البيئة بمفهومها الشامل ، أما المنطلق الثانى فيتمثل فى المنهج بمفهومه الحديث من حيث كونه مجموعة الخبرات التربوية - الثقافية والاجتماعية والبيئية والسلوكية - التى تهيؤها المدرسة لتلاميذها داخل المدرسة وخارجها بهدف تحقيق النمو الشامل لهم وتعديل سلوكهم كى يتكيفوا مع البيئة بنجاح فى ضوء الأهداف التربوية التى تضعها المدرسة لهذا الغرض .

مفهوم التربية البيئية :

قبل تناول مفهوم التربية البيئية يفضل البدء بتعريف علمى لمفهوم البيئة ، فبيئة الانسان بوجه عام يقصد بها كل ما يحيط بالانسان ويؤثر فيه ويتأثر به ، أى يقصد بها مجموع الظروف - الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية - التى تحيط بالانسان فتؤثر فيه ويؤثر هو فيها .

والبيئة بهذا المفهوم تتضمن جانبين هما : البيئة الطبيعية والتى يقصد بها ذلك الجزء من البيئة الذى لم يتدخل الانسان فى صنعه بل هو من صنع الخالق سبحانه وتعالى ، والبيئة الحضارية المصنوعة أو ما يسمى بثقافة المجتمع والتى يقصد بها ذلك الجزء من البيئة الذى صنعه الانسان بعقله ويديه ، والذى يتضمن بهذا المفهوم جانبين هما الجانب المادى الذى يشمل المعارف البيئية والاكتشافات والاختراعات والابتكارات ، والجانب المعنوى الذى يشتمل على القيم والأخلاق والسلوك اللازمة للحفاظ على البيئة .

وفى ضوء هذا التعريف يتضح أن مفهوم التربية البيئية يتسم بالشمول والاتساع حيث يشمل التربية الأسرية ، والوطنية ، والسكانية ، والاقتصادية ، والعلمية ، والمرورية ، والاستهلاكية ، والجمالية ، والفنية ، والسياسية ، ومن ثم يتضح أن التربية البيئية تهدف إلى بناء مجتمعات قادرة على إدراك الأوضاع البيئية والاهتمام بمشكلاتها ، وهذا يقودنا إلى تحديد أهداف التربية البيئية المقترحة .

أهداف التربية البيئية المقترحة :

التربية البيئية التى تنشدها الدراسة ليست فى صورة مادة دراسية مستقلة لها معلم متخصص ومقرر وحصص لتدريسها ، ولكنها تربية شاملة متكاملة يسهم فى تحقيق أهدافها جميع المعلمين من خلال جميع المواد الدراسية ، والأنشطة التربوية المصاحبة داخل المدرسة وخارجها .

ولكى تتحقق أهداف التربية البيئية المقترحة من حيث الشمول والتكامل والتناسق وغيرها ، روعى أن تغطى تلك الأهداف ثلاثة جوانب

هى : الجانب المعرفى ، والجانب الوجدانى ، والجانب المهارى .

وتتحدد أهداف التربية البيئية المقترحة ومضامينها السلوكية فيما يأتى :

– التعرف على مفهوم البيئة ، ومكوناتها ، والعلاقات المتبادلة بين الانسان والبيئة بأبعادها البشرية والمادية بهدف تكوين وعى بيئى لدى الطالب وتزويده بالمهارات والخبرات والاتجاهات الضرورية التى تجعله إيجابيا فى تعامله وتصرفاته مع البيئة .

– إدراك العلاقة بين مظاهر التدهور البيئى وانخفاض مستوى معيشة الانسان من جميع جوانبه الصحية والتعليمية والسلوكية والاجتماعية والاقتصادية .

– إدراك العلاقة بين التقدم الصناعى والزراعى والتكنولوجى وسلامة الموارد البيئية .

– الالمام بقدر مناسب من المعلومات والبيانات والإحصاءات عن حجم المشكلات البيئية والآثار المترتبة عليها والمؤثرة على حياة كل من الفرد والمجتمع وتوقعاتها المستقبلية .

– التعرف على الجديد فى مجال الاكتشافات العلمية المرتبطة بالبيئة ، وطرق المحافظة عليها وتنميتها على نحو متواصل .

– إدراك أهمية التوازن البيئى ومدى خطورة تدخل الانسان للإخلال بهذا التوازن .

– التعرف على تركيب الأجهزة الداخلية للإنسان وعلاقة تركيب كل جهاز بالبيئة الخارجية لتحقيق التكيف مع تلك البيئة ، وذلك بهدف معاونة الطلاب على فهم موقع الإنسان فى إطاره البيئى ، والإلمام بعناصر العلاقات المتبادلة التى تؤثر فى ارتباط الانسان بالبيئة .

– التعرف على القيم المتنوعة التى تشملها البيئة بمفهومها الشامل مثل القيم الذاتية ، والقيم الخلقية ، والقيم الاجتماعية ، والقيم الدينية ... وغيرها . وذلك من خلال تحليل تلك القيم وتضمينها فى المناهج الدراسية المختلفة والأنشطة التربوية المصاحبة بهدف تحقيق التفاعل بين العوامل الاجتماعية والثقافية والقوى الطبيعية مع الانسان .

– الوعى بدور ومسئولية الأفراد والمؤسسات على المستويات المحلية والاقليمية والعالمية فى المحافظة على البيئة بحمايتها ، ومحاولة إيجاد حلول لمواجهة بعض المشكلات البيئية .

– الوعى بكل السلوكيات السليمة والخاطئة فى التعامل مع مكونات البيئة ، والعمل على تدعيم السلوكيات السليمة ونبذ السلوكيات الخاطئة .

– المشاركة باقتراح حلول جذرية لمواجهة بعض المشكلات البيئية فى البيئة المحلية بما يتناسب مع كل مرحلة تعليمية .

– تدريب الطلاب على السلوك البيئى السليم نحو البيئة المحلية المحيطة بهم (بيئة زراعية – بيئة صحراوية – بيئة ساحلية – بيئه صناعية) وذلك من خلال الاهتمام بالتطبيق العملى لخدمة البيئة المحلية ، مع التركيز على إبراز أهمية دور العلم والتكنولوجيا فى تطوير علاقة الانسان بالبيئة .

– تدريب المعلمين على أساليب تدريس المفاهيم البيئية ، والمحافظة على البيئة وسبل خدمتها .

* تقدير جهود الدولة فى الحفاظ على البيئة ومكوناتها ، وتنميتها ، والتعاون فى هذا المجال على المستويات الإقليمية والعالمية .

– الالتزام القيمى والأخلاقى للأفراد تجاه البيئة ، والإسهام فى حل مشكلاتها وتنميتها .

* الإسهام فى الأنشطة المرتبطة بالبيئة بمفهومها الشامل ، والحفاظ على مكوناتها .

الوضع الراهن :

يتزايد اهتمام وزارة التعليم فى الوقت الحاضر بالتربية البيئية بجميع مراحل التعليم قبل الجامعى ، ففى رياض الأطفال تهتم الوزارة بإكساب الأطفال الاهتمام بنظافة أنفسهم ونظافة مدرستهم وحديقتها ،

وإكسابهم التذوق من خلال إتاحة الفرصة لممارسة بعض الأنشطة المناسبة لهم من خلال الخبرات التربوية التى توفرها لهم دور رياض الأطفال . أما فى المراحل التالية للتعليم فإن الوزارة تهتم بتوفير دراسات أكثر اتساعا وتعمقا من خلال تدريس الموضوعات المرتبطة بالبيئة من حيث التعريف بالبيئة ، ومكوناتها ، ومصادرها المتنوعة وسبل المحافظة عليها ، والآثار السلبية وانعكاساتها على الأفراد والمجتمع .

وتاكيدا على مدى أهمية تنمية مفاهيم المتعلمين وسلوكياتهم عن البيئة بمفهومها الشامل ، أنشأت الوزارة ادارة عامة للتربية البيئية والسكانية ، كما أنشأت إدارات فرعية لها على مستوى المديريات التعليمية فى سبتمبر عام ١٩٩٣ تسعى نحو تحقيق أهداف تربوية فى هذا المجال .

التوصيـــــات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

* **الاهتمام بتعزيز محتوى المقررات الدراسية ببعض المفاهيم البيئية ، ومكونات البيئة ، والعلاقات المتبادلة بين الإنسان والبيئة بأبعادها المادية والبشرية :**

ويمكن تحقيق ذلك من خلال تحليل المقررات الدراسية الحالية بهدف التعرف على مدى ما تتضمنه من مفاهيم ومكونات بيئية بمفهومها الحديث الذى يتسع ليشمل جميع ما يحيط بالانسان ، حيث تؤكد القراءات الحديثة أن مفهوم البيئة يتسم بالشمول ليدخل فى نطاقه تصميم المبانى ، وبنائها وإعداد أبنية المدارس وفصولها ، كذلك ما تتضمنه من علاقات متبادلة بين الانسان وبيئته بمفهومها الشامل وبأبعادها المختلفة ، ثم تعزيز وتدعيم تلك المحتويات بالمزيد من المفاهيم البيئية ومكونات البيئة ، والعلاقات بين الانسان والبيئة ، من حيث انها علاقة تأثير وتأثر .

* **ضرورة الانتماء للبيئة من خلال التعرف على مشكلاتها ، ومسبباتها والآثار المترتبة على تلك المشكلات :**

ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء جمعيات لخدمة البيئة لتحقيق توعية بيئية ، على أن تقوم تلك الجمعيات بدراسات تتضمن كيفية مواجهة مشكلات البيئة والتغلب عليها من خلال القيام ببعض الأنشطة المرتبطة بالبيئة .

* **أهمية دور الانسان فى تلويث البيئة مما ينعكس على مستوى معيشته :**

ويمكن تحقيق ذلك من خلال إدراك العلاقة بين مظاهـــر التدهور البيئى وانخفاض مستوى معيشة الإنسان من جميع جوانبه الصحية والتعليمية والسلوكية والاجتماعية والاقتصادية .

* **زيادة الوعى بإدراك العلاقة بين تقدم المجتمع صناعيا وزراعيا وتكنولوجيا وسلامة الموارد البيئية :**

ويمكن تحقيق ذلك من خلال تقديم نماذج لمجتمعات متقدمة صناعيا وزراعيا وتكنولوجيا ، ومدى تأثر ذلك التقدم بسلامة الموارد البيئية ، مع الاهتمام بتقديم الإحصاءات اللازمة التى تعكس مدى تقدم تلك الدول نتيجة لسلامة الموارد البيئية .

* **الالمام بحجم المشكلات البيئية والآثار المترتبة عليها والمؤثرة على حياة كل من الفرد والمجتمع وتوقعاتها المستقبلية :**

ويمكن تحقيق ذلك من خلال إدخال الأساليب الإحصائية والمعلومات والإحصاءات الدقيقة التى تحدد حجم المشكلات البيئية بأسلوب موضوعى ، وكذلك الآثار المترتبة عليها ، والتى تؤثر على حياة كل من الفرد والمجتمع وأثر ذلك على إنتاج الفرد وسلوكياته ، وكذلك على تقدم المجتمع وسلامته ، بالاضافة إلى إشاعة القراءة الواعية بين

الشباب عن التربية البيئية ، وماتتضمنه من مواجهة تلك المشكلات .

* ادراك الاساليب الحديثة فى مجال الحفاظ على البيئة وتنميتها :

ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال تقديم الحقائق والمفاهيم والتصميمات الحديثة المرتبطة بالبيئة ، وكذلك سبل الحفاظ على مكونات البيئة وتنميتها . ومن ذلك : طرق التخلص من النفايات ، والاساليب الحديثة لتقليل نسبة الملوثات فى الجو والبحر على سطح الأرض وباطنها .

* الاهتمام باهمية التوازن البيئى وعدم الاخلال به :

ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال إدراك التلاميذ والطلاب بانفسهم اهمية التوازن البيئى الطبيعى ، ومدى خطورة تدخل الانسان للإخلال بهذا التوازن . ومن ذلك دور الإنسان فى الاخلال بالتوازن البيئى من خلال استخدام المبيدات والملوثات فى دخان المصانع وعادم السيارات واستخدام المنظفات الصناعية والتفجيرات النووية وغيرها .

* ادراك دور الدولة فى الحفاظ على البيئة ومكوناتها وتنميتها :

ويمكن ان يتحقق ذلك من خلال تقدير جهود الدولة فى الحفاظ على مكونات البيئة وتنميتها ، وحسن استغلال مواردها ، وتعاونها فى هذا المجال على المستويات الإقليمية والعالمية، مع تناول الأدوار والجهود الهامة التى تبذلها الدولة فى هذا الشان ، وهى المتمثلة فى تلك الأنشطة البارزة للدولة فى هذا المجال .

* ضرورة الاهتمام بالالتزام القيمى والأخلاقى للافراد تجاه البيئة :

ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال التاكيد على القيم المتنوعة التى تتضمنها البيئة بمفهومها الشامل وتوضيح دور الافراد فى تفهم البيئة ومكوناتها وسبل المحافظة عليها .

* الاهتمام بالأنشطة التربوية المرتبطة بالبيئة :

ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال توفير العديد من الأنشطة التربوية المرتبطة بالبيئة ، منها ما يتم داخل الفصل أو خارجه ، وداخل المدرسة أو خارجها ، على أن تكون تلك الأنشطة متنوعة ومتباينة وأن تكون مرتبطة بالبيئة بمفهومها الشامل ، على أن ينظر لتلك الأنشطة على أنها جزء من عملية التعليم والتعلم ، وعلى أنها جزءهام من المنهج بمفهومه الحديث .

دور المدارس النموذجية التجريبية فى تطوير التعليم

اصبح تطوير ميدان التعليم وتدعيم اركانه فى مصر قضية قومية، ولكن التطوير المنشود يجب ان يبنى على اسس علمية وتربوية سليمة .

ولقد أصبح لدى قادة التربية والتعليم فى مصر ذخيرة ضخمة من الآراء والافكار النظرية حول تطوير العملية التعليمية ... ولكن الكثير من هذه الافكار والآراء لم يجد طريقه الى الميدان التطبيقى بالقدر الكافى .

ومن يزور المدارس والفصول فى مختلف محافظات مصر الآن سيجد أن الواقع العملى لا زال بعيدا عما يصبو اليه رجال التربية ، وما زالت الهوة واسعة بين الآراء النظرية وتطبيقاتها العملية .

ولا زالت مدارسنا فى حاجة إلى جهود كبيرة ، وإلى تغيير جذرى فى اساليب العمل بها لكى تحقق الاهداف التربوية المنشودة.

ولقد حاول بعض المصلحين ان ينقلوا الى مصر خبرات وتجارب البلاد المتقدمة فى امور التربية والتعليم ... ولكن من الخطأ أن تنقل الافكار التربوية المطبقة بنجاح فى الخارج الى مدارسنا بنفس الصورة التى طبقت بها هناك ... وذلك لاختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ... ولكن من الصواب أن نأخذ من هذه الافكار والتجارب ما يصلح لنا وما يناسب ظروفنا ... ولا يمكن الحكم على مدى صلاحية هذه

الاراء والافكار لمدارسنا إلا عن طريق وضعها موضع التجريب والتمحيص - فيظهر لنا ما هو صالح ، وما هو غير مناسب لظروفنا .

ولقد ثبت من خبرات المربين أن الاتجاه إلى التطبيق العملى والنزول إلى الميدان لوضع الافكار الجديدة فى تطوير التعليم موضع التجريب فى بعض المدارس - هو أفضل السبل كخطوة ضرورية قبل تعميم هذه الافكار والآراء فى جميع المدارس ... على أن تتوافر لهذا التجريب الضوابط والضمانات الكافية لتحقيق الهدف من هذا التجريب .

ما المقصود بالتجريب التربوى ؟

١) يقصد بالتجريب التربوى ، تجريب مناهج جديدة متطورة ، وطرق تدريس حديثة تؤدى الى تنمية شخصية التلميذ وتعويده على التفكير العملى السليم ، وتدريبه على تطبيق واستخدام ما أمكنه الوصول اليه من خبرات جديدة والاستفادة منها - وبصفة عامة تحسين مستوى الأداء ، والتركيز على تنمية قدرات وامكانات التلاميذ .

٢) كذلك إجراء التجارب التربوية فيما يختص بالادارة المدرسية واختيار القيادات الناجحة القادرة على قيادة العمل التربوى وفتح مجالات النشاط داخل المدرسة وخارجها ، والاتجاه إلى خدمة البيئة وتطويرها .

٣) كما يقصد بالتجريب استخدام تكنولوجيا التعليم واستخدام الأجهزة الحديثة مثل الوسائل المعينة والكمبيوتر والاجهزة التعويضية الحديثة بما يساعد على تنمية قدرات التلميذ وتكوين الشخصية المتكاملة.

امثلة من الجهود السابقة فى مجال التجريب التربوى التعليمى :

لقد تمت محاولات كثيرة فى التجريب التربوى فى مصر منذ زمن بعيد - ولكنها لم تستمر طويلا على الرغم من نجاحها فى تغيير الكثير من مجالات العمل المدرسى ، ومن أمثلة ذلك :

تجارب المدارس النموذجية :

- بدأت بانشاء فصول تجريبية فى العام الدراسى ١٩٣٣/٣٢ الحقت بمعهد التربية للمعلمين بالأورمان - واستكملت الدراسة الابتدائية فى السنتين التاليتين وسميت " فصول الأورمان التجريبية " .

- ثم أنشئت مدرسة فاروق الأول الثانوية النموذجية بالعباسية فى اكتوبر ١٩٣٧ وسميت بالنموذجية تفاديا للآثار التى تركتها تسمية التجريبية فى نفوس الاباء الذين لم يرغبوا أن يكون أبناؤهم موضوع التجريب والمحاولة والخطأ.

- وفى عام ١٩٣٩ أنشئت مدرسة نموذجية بحدائق القبة والحقت بمعهد التربية - وقد بدأت بالمرحلة الابتدائية ثم استكملت المرحلة الثانوية عام ١٩٤٢ وسميت بمدرسة حدائق القبة الثانوية النموذجية ، وقد سميت هذه المدرسة فيما بعد «مدرسة النقراشى الثانوية النموذجية » وقد عنيت هذه المدرسة بتجريب مناهج جديدة للمواد الدراسية تقوم على تحقيق فاعلية التلاميذ وربط الدراسة بحياة التلاميذ وبالبيئة المحلية .

وقد كانت المناهج الجديدة التى طبقت فيها أساسا للتعديلات التى ادخلت على مناهج التعليم الابتدائى عام ١٩٤٧ .

- وفى عام ١٩٤٥ تحولت الأورمان الابتدائية الى مدرسة نموذجية وكان مبناها ملاصقا لمبنى معهد التربية للمعلمين وانشئ بها قسم للثانوى استكملت صفوفه عام ١٩٤٨ .

وتميزت هذه المدرسة بعدة جوانب أهمها : التوسع فى المعسكرات الدراسية ، وكذلك التربية البيئية - وذلك فى منطقة المدرسة (الجيزة) وفى بيئات أخرى مغايرة مثل بيئة الفيوم .

وقد اهتمت هذه المدرسة بهذه المعسكرات ، وكان الغرض من هذه الطريقة هو تهيئة فرص التفاعل مع البيئة - كما وجهت المشروعات وجهة خاصة أخرجتها عن صور المعسكرات المدرسية وظهر أنها تحقق أغراضا أوسع مما تحققه المشروعات الأخرى داخل المدرسة .

- وفى عام ١٩٥٢ أنشئت مدرسة المعادى النموذجية الثانوية ، وفى عام ١٩٥٤ ألحقت بها مدرسة المتفوقين التى استمرت بها فترة حتى نقلت الى عين شمس وسميت عندئذ بمدرسة المتفوقين بعين شمس .

وكان من نتائج نجاح المدارس النموذجية فى اجتذاب التلاميذ والاقبال عليها من أولياء الامور أن بدأت بعض المدارس الخاصة تطلق على نفسها اسم المدرسة النموذجية ، بل إن وزارة التربية والتعليم قد وافقت على تسمية الكثير من مدارسها الرسمية باسم النموذجية فى مختلف المحافظات .

جوانب التجريب :

١) تجريب طرق تدريس حديثة تقوم على تحقيق النشاط الذاتى للتلميذ .

٢) ابتكار وسائل تعليمية تساعد على تحقيق أهداف التعليم الناجح.

٣) تجريب أفضل أساليب التعلم .

٤) تحديد وسائل تقويم مستخدمة يتوافر فيها الموضوعية .

٥) تقويم السلوكيات بأساليب علمية يمكن تطبيقها فى المدرسة الحالية .

٦) بحث ودراسة أفضل الأساليب لاستخدام الكتاب المدرسى .

وقد ظهر ذلك واضحا فى مجالات التجريب التربوى الذى حدث فى المدارس النموذجية ، فقد شمل مختلف مجالات وأركان العملية التربوية .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات ؛ يوصى بما يأتى :

* العودة الى انشاء بعض المدارس النموذجية لتجريب الاتجاهات الحديثة قبل تعميمها فى جميع المدارس مع مراعاة الضمانات اللازمة لنجاح التجريب فى هذه المدارس .

* إعادة تكوين المجلس الاعلى للمدارس النموذجية التجريبية الذى يشرف على هذه المدارس مع وضع خطط الاشراف الدقيقة الفنية والتربوية .

ولهذا لابد من مشاركة كليات التربية ومركز البحوث التربوية فى الوزارة وغيره من المراكز المتخصصة فى الاشراف على هذه المدارس بالتعاون مع مديرى التعليم فى المحافظات المختلفة .

* يجب أن يكون التجريب التربوى فى المدارس النموذجية فى جو طبيعى وفى ظل الامكانات المتاحة فى المدارس الأخرى ... وأن يتم تعميم التجارب الناجحة فى المدارس النموذجية تدريجيا على المدارس العادية وتحت اشراف المسئولين عن التجريب .

* ان نجاح المدارس النموذجية وما يتم فيها من تجريب مرهون بايمان قادة التربية وكبار المسئولين بأهمية التجريب واحتياجاته بما يضمن تشجيع العاملين فى هذه المدارس للقيام بواجبهم بنجاح .

* التأكيد على أن نتائج التجارب التربوية تحتاج الى وقت كاف ليمكن أن نجنى ثمارها ... ولا يصح التسرع فى الحصول على النتائج خصوصا وأن تغيير أساليب العمل التربوى يحتاج الى وقت وصبر يتناسب مع تراكم السلبيات على مر السنين .

* انشاء قنوات اتصال لنشر التجارب الناجحة فى المدارس النموذجية - خاصة التجارب ذات الاساليب الجديدة المتطورة - فى مختلف المدارس ، ولأهمية ذلك فان تعميم التجارب فى المدارس النموذجية ونقلها الى المدارس الاخرى يحتاج الى توعية وتهيئة للعاملين فى هذه المدارس بل وأولياء أمور التلاميذ وتعريفهم بميزات المدارس النموذجية ، وذلك لتقبل الأفكار الجديدة والتعاون فى تنفيذها - الأمر الذى يتطلب عقد الندوات وحلقات التدريب ، واصدار النشرات اللازمة

لضمان هذا التعاون الذى يعتبر أهم عناصر الافادة من التجارب الناجحة .

* أن تكون مناهج الدراسة مرتبطة بالبيئة المحلية ثم البيئة الاقليمية ثم العالمية ، ومن ثم يجب أن تكون هناك المدرسة (الأم) لاجراء التجارب المختلفة المتنوعة ثم نقل الناجح منها ونشرها فى بقية المدارس .

* أن يكون لنتائج التجريب أثرها فى تطوير طريقة التوجيه الفنى . علما بأن التجريب فى المدارس النموذجية يحتاج الى تخطيط علمى ومتابعة مستمرة وتقويم هادف ... كما أن نقل التجارب الناجحة إلى المدارس العامة يحتاج إلى الاهتمام بالتخطيط وتوفير امكانات التنفيذ والمتابعة المستمرة والتقويم الايجابى - وأن يشمل التخطيط لكل تجربة خطوات التنفيذ كاملة وبخاصة التدريب الكافى للمتقدمين من المعلمين والمشرفين .

الرعاية التربوية للفئات الخاصة

لاشك أن الفئات الخاصة (الموهوبين والمعوقين) فى كل دولة يمثلون قطاعا هاماً من ثروتها البشرية - غير أن هذه الأعداد الكبيرة ظلت فى مجتمعنا المصرى محرومة من الرعاية الضرورية لفئتى الموهوبين أو المعوقين .

وعندما أصبحت حقوق الانسان واقعا وحقيقة ، ومن المسلمات الواضحة ، فقد أخذت مبادىء تكافؤ الفرص والتكافل الاجتماعى طريقها للتنفيذ ، وأصبح تعليم الموهوب والمعوق - كل بنوعية التعليم التى تتفق مع حالته - حقاً له ، وواجبا على المجتمع الذى يعيش فيه .

ونظرا للتطورات والمستجدات التى طرأت فى هذا الميدان فى النواحى العلمية والتطبيقية ، والتى ساعدت على اكتمال الرؤية فى التوجه إلى هذه الفئات لتقديم أفضل رعاية صحية وتعليمية واجتماعية - فينبغى اتخاذ الاجراءات اللازمة حتى تتاح لها فرص المشاركة فى عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية بأقصى طاقة ممكنة .

وهكذا تنعكس هذه الفلسفات والتصورات على ملامح الحركة التعليمية الحاضرة والمستقبلية ، محدثة تغييرات جذرية فى الاستراتيجيات والطرق والفنيات والممارسات مع الطلاب من ذوى الاحتياجات الخاصة .

تعريف الموهوب والمعوق (الحالات الخاصة) :

الموهوب : لقد ظهر أن معظم الموهوبين من أصحاب المستويات المرتفعة من حيث الذكاء ، غالبا ما يوجهون قدراتهم العقلية العامة إلى ما يستثير اهتماماتهم ويرتبط بدوافعهم وما لديهم من مهارات فى المجالات المختلفة ، مما يعمل على نمو الموهبة وازدهارها ، وهكذا فإن ارتفاع مستوى الذكاء والعوامل الدافعة والمهارة غالباً ما تكون وراء الموهبة .

لكن لم تعد مجالات تعريف الموهوب محصورة فى ارتفاع مستوى الذكاء العام وإن كان ضروريا ، ولا فى ارتفاع مستوى القدرة على التفكير الابتكارى وإن كان مطلوبا ، وإنما بدأ رجال التربية الخاصة يعرفون التفوق العقلى فى ضوء التميز فى أى مجال يرتبط بالتكوين العقلى ويكون موضع تقدير الجماعة .

نستخلص مما تقدم : أن المتفوقين أو الموهوبين هم الذين لديهم القدرة أو القدرات للوصول إلى مستوى مميز بين قرنائهم فى أدائهم فى مجالات معينة ، سواء من وصلوا فعلاً إلى مستويات أداء فعلية ، أو من لديهم الطاقة للوصول إلى هذه المستويات المميزة فى الأداء ، كما يستدل عليها من المقاييس العقلية .

المعوّق : هو الشخص الذى لديه قصور حسىّ أو عقلى أو بدنى أو نفسى أو اجتماعى يترتب عليه ألا يفيد الإفادة المرجوة من

الخدمات التى تقدم إلى التلميذ العادى ، ومن ثم يجب توفير الرعاية الخاصة له بالمدرسة حسب احتياجاته .

وهناك فروق بين المعوقين نتيجة اختلاف نوعية الإعاقة أو درجتها ، لذلك ينبغى أن تتنوع أساليب رعاية المعوقين نتيجة لذلك . هذا ويعتبر المتفوق والموهوب والمعوق من ذوى الاحتياجات الخاصة .

تصنيف الفئات الخاصة :

تستخدم عدة معايير للتصنيف أهمها التجانس بين أفراد الفئة نفسها ، وفى احتياجاتها التعليمية والتربوية والإرشادية .

وقد اعتمدت معظم الدول النامية على معيار « الفئة » وحده دون المعايير الأخرى الهامة وذلك لسهولته فى التعرف على التلاميذ ووضع شروط القبول وتوصيف المناهج والطرق والفنيات واستخدام المواد التعليمية المختلفة ، بل وفى معايرة الشهادات عند التخرج .

ومن أهم العيوب التى وجهت إلى استخدام الفئة كمعيار للتصنيف : عزل أطفال الفئة عن الاطفال العاديين مما يقلل من فعاليات مخرجات البرنامج إلى الحياة العادية فى المجتمع بعد الانتهاء من الدراسة أو التأهيل .

وبالرغم من إنشاء فصول الفئات الخاصة داخل المدارس العادية الذى بدأ من الستينات إلا أنها استمرت فى فصول ملحقة ، ولكنها مستقلة فى برامجها ، وأنشطتها دون محاولات جادة لدمجها فى البرنامج المدرسى العادى .

وإلى الآن لم تدخل جمهورية مصر العربية عصر الاستراتيجيات الخاصة « المدمجة » فى التعليم العام مثل صعوبات التعلم فى القراءة والكتابة والحساب واللغة ، والتأخر الدراسى وبطء التعلم ، والمجموعات الخاصة بمفهوم تعليمى تربوى برنامجى .

ومن أهم ملامح التصنيف الحالى حسب الفئات والتى قد تستمر لفترة من الزمن ما يلى :

١- التفوق العقلى والموهبة .
٢ - الإعاقة العقلية .
٣ - الإعاقة البصرية (الكلية والجزئية) .
٤ - الإعاقة السمعية (الكلية والجزئية) .
٥ - الإعاقة الحركية بأنواعها ؛
٦ - المشكلات الصحية بأنواعها .
٧ - صعوبات التعلم .
٨ - الاضطرابات السلوكية .
٩ - المشكلات الانفعالية والاجتماعية .
١٠ - الفئات البينية والتخلف الدراسى و بطء التعلم وغيرها .
١١ - المحرومون ثقافيا من أبناء الطبقات الدنيا .

وبمراجعة برامج التربية الخاصة الحالية نجد أن وزارة التربية والتعليم تقدم خدماتها بصورة منظمة إلى الفئات من ١ إلى الفئة ٤ وتقدم خدماتها الى الفئتين ٥ ، ٦ أحيانا وبالتنسيق مع وزارة الصحة أو العديد من الجمعيات الخاصة أو المستشفيات والمعاهد الصحية التعليمية .

مبررات الدراسة :

- يتعلم الطفل العادى خلال المناخ الدراسى العادى وفى المدرسة العادية دون مشكلات تذكر ، أما الطفل من ذوى الاحتياجات الخاصة فإنه يكون فى حاجة إلى خدمات وبرامج أكثر كفاءة كماً أو نوعا ، أو كماً ونوعاً فى الوقت نفسه ، حتى يتحقق الهدف النهائى التربوى من عملية التعليم .

- تضمنت الحركة التربوية العالمية المعاصرة بين طياتها ، حركة تعليمية متطورة وديناميه ، وإبداعية فى تعليم الطفل من ذوى الاحتياجات الخاصة والذى يساير زميله فى التعليم العام . فالطفل مهما كانت قدراته يجب أن يتلقى البرنامج التعليمى المناسب والذى يصل به إلى الحد الأقصى لاستثمار قدراته وامكاناته .

- الموهوبون وهم صانعو التاريخ والحضارة والتقدم العلمي ، لم يحصلوا بعد في مدارسنا على القدر الواجب من العناية والتوجيه المبكر (منذ بداية التعليم العام) بل إن بعضهم لم تكتشف قدراته ، وبذلك ضاعت على الدولة ثروة ضخمة ، ومن ثم يجب أن نعمل على الكشف المبكر عن الموهوبين والحفاظ على مواهبهم وتنميتها ومتابعتها في المراحل الدراسية المتتالية وتهيئة المجالات التي تساعدهم على البحث والابتكار .

- حجم مشكلة ذوى الاحتياجات الخاصة في مصر كبير - فقد وضح من التقديرات الدولية أن نسبتهم لاتقل عن ١٠ - ١٢ ٪ من عدد السكان - وبناء على هذا التقدير فإن عدد ذوى الاحتياجات الخاصة وفقا للتقديرات الدولية يزيد في الوقت الحاضر على ٦ ملايين .

ولما كانت هناك أنواع عديدة من الإعاقات فلابد من أن تستوعب مدارس التربية الخاصة كل هذه الإعاقات أو على الأقل أغلبها .

ولقد شهدت برامج وخدمات التربية الخاصة في العالم Special Education تطورات هائلة ومتلاحقة منذ الأربعينيات وبالذات خلال العشرين سنة الماضية ، فلقد ترجمت كثير من المجتمعات المتقدمة فلسفاتها الديمقراطية ، وبخاصة في مجال العناية بحقوق الطفل ذى الاحتياجات الخاصة في الرعاية الصحية والتعليمية وحياة مستقبلية أفضل ، وتبلورت تلك الاتجاهات من خلال منظمات الأمم المتحدة المعنية بالطفولة في خطط تقترحها الدول وتتابعها المنظمات الدولية المختصة وتتبادل في شأنها الخبرات والتقارير ، وتعقد لها المؤتمرات الإقليمية والدولية السنوية والدورية .

كما تشكلت هيئات غير حكومية في كثير من الدول ، كذلك بدأت روابط واتحادات دولية تعمل جاهدة على تحسين ظروف تعليم الطفل ذى الاحتياجات الخاصة .

غير أن هذه الخدمات الخاصة لا تقدم في مصر إلا إلى حوالي ١٪ من الأطفال المعوقين .

كل ذلك يدعونا للاهتمام بدراسة موضوع الرعاية التربوية للفئات الخاصة في مجال التعليم للوصول الى مقترحات نافعة .

أسس ومبادىء برامج التربية الخاصة :

تقدم خدمات وبرامج الفئات الخاصة في كثير من دول العالم حاليا في إطار عدة مبادىء منها :

١- أن تشمل رعاية وتعليم كل الفئات الخاصة من الأطفال مهما كان مستواها أفضل من العاديين أو أقل منهم في جانب أو عدة جوانب .

٢- كما تشمل رعاية كل النوعيات أو درجات المسببات الأصلية أو المصاحبة .

٣- أن تبدأ الرعاية في وقت مبكر بقدر الإمكان ، فالاكتشاف المبكر والرعاية المبكرة هما طرفا المعادلة الناجحة في برامج التربية الخاصة .

٤- أن يتم تعليم الطفل ذى الاحتياجات الخاصة في بيئة عادية ما أمكن ذلك ، وألا يتم عزله إلا للضرورة .

٥- إعداد البيئة المدرسية للطفل ذى الاحتياجات الخاصة بحيث تكون مساندة له وميسرة له كل احتياجاته الصحية والحياتية والمدرسية والنفسية والاجتماعية ، ومحققة للطفل التوافق الشخصي والمدرسي والاجتماعي

٦- الاهتمام بالفئات البينية من أطفال التربية الخاصة مثل : التأخر الدراسي ، بطء التعلم ، صعوبات التعلم ، بكل تصنيفاتها ، وغيرها من الإعاقات البسيطة التي تسبب قصورا في التعليم .

٧- تمثل الأسرة شريكا أساسيا في رعاية وتعلم الطفل ذى الاحتياجات الخاصة منذ الاكتشاف أو دخول المدرسة وطوال سنوات التعلم والتدريب وما بعدها .

إن تعليم الوالدين وإرشاد الأسرة ومساندتها يحتل مكانة كبيرة في برامج التربية الخاصة لضمان تغذية راجعة جيدة بين المدرسة والمنزل ، ومن ثم يتم تفاعل مفيد ومنتج لصالح الطفل ذي الاحتياجات الخاصة .

٨- تعد البرامج والخدمات بحيث تكون معيارية في عناصرها ومستوياتها وتقنياتها ومعادلاتها لتعطي نفس حق تكافؤ الفرص في التوظف والعمالة ما أمكن ذلك .

٩- أن تمثل برامج وخدمات الفئات الخاصة شبكة من الخدمات المتكاملة والمتواصلة في صورة تعليم مستمر من الاكتشاف المبكر ، والتعليم في مراحل متتالية ، ثم التأهيل إلى المراحل المناسبة ثم إعادة التأهيل والرعاية اللاحقة للطالب كمواطن عليه من الواجبات ما على المواطنين من واجبات وله من الحقوق ما للمواطن العادي في غمار الحياة الاجتماعية والثقافية المنتجة .

١٠- أن يكون إعداد المعلم (والكوادر الأخرى) في هذا المجال في أعلى مستوى من الناحية الاكاديمية والتدريب الجيد ، مع الاهتمام بكل من التدريب المستمر والمتدرج ، الأمر الذي يقابله ضرورة وجود حوافز مناسبة للعاملين في هذا المجال العلمي المنهجي والإنساني والإبداعي في آدائه وتميزه .

الجهود السابقة والوضع الراهن :

الجهود السابقة : أولت الدولة منذ عهد الخديوي اسماعيل اهتمامها بتعليم ذوي العاهات (ذوي الاحتياجات الخاصة) ففي سنة ١٨٧٤ أنشئت مدرسة خاصة لتعليم المكفوفين والصم ، حيث بدأت بتعليم ثمانية أطفال (ستة من البنين ، واثنتين من البنات) وأطلق على هذه المدرسة « مدرسة العميان والخرس » .

وفي عام ١٩٠٠ أنشئت مدرسة للعميان بالاسكندرية وفي سنة ١٩٠١ أنشئت مدرسة للعميان بالزيتون .

وفي عام ١٩٢٦ اتجهت وزارة المعارف إلى إعداد معلمات للتعامل مع المكفوفين . وفي عام ١٩٥٢ توسعت الدولة في انشاء المدارس والفصول الخاصة بالمعوقين كما اهتمت بباقي فئاتهم كالصم والمتخلفين عقليا وفتحت المدارس لهم ، كما وجهت اهتمامها إلى نوع آخر من المعوقين كضعاف السمع وضعاف البصر بفتح فصول لذوي هذه الإعاقات .

ومنذ سنة ١٩٧٧ الى سنة ١٩٩٠ حدثت طفرة في إنشاء مدارس التربية الخاصة وانتشارها وتعدد نوعياتها وذلك على مستوى جميع المحافظات بمراحلها المختلفة حتى أصبحت تمثل :

١٧ مدرسة للمكفوفين وضعاف البصر - ٣١ مدرسة للصم - ٥١ مدرسة للتربية الفكرية - هذا بالاضافة الى إلى الفصول الملحقة بمدارس التعليم العام حيث شملت :

٢٥ محافظة لمدارس التربية الفكرية - ٢١ محافظة لمدارس التربية السمعية - ١٥ محافظة لمدارس التربية البصرية .

الوضع الراهن : إن التخطيط الجيد يستلزم الاعتماد على مؤشرات سابقة حاضرة ومستقبلة ، وتعتمد الدولة حاليا في تخطيط خدمات وبرامج الفئات الخاصة على مؤشرات محلية من العرض والطلب في حدود الامكانات المتاحة . فالسلطات التعليمية أو (التأهيلية) داخل المحافظات تواصل التعرف على احتياجاتها في حدود السياسة المركزية للوزارة ثم اقتراح التوسعات اللازمة في هذه الخدمات بكل متطلباتها من إنشاءات وتجهيزات ومعدات ومعلمين أو أخصائيين ومدربين ، واحتياجات الأنشطة المدرسية المختلفة ، ثم تدرج هذه الاحتياجات في ميزانية الوزارة المستقبلية للتنفيذ المباشر أو المرحلي ، وغالبا ما تأتي هذه الخدمات أقل من احتياجات المحافظات المستقبلية لعوامل متعددة .

والحقيقة أن التقديرات العالمية تشير إلى كبر حجم المشكلة نسبيا فهي تصل من ١٠ ٪ الى ١٢ ٪ من عدد أفراد المجتمع . وإذا قارنا

حجم الخدمات الحالية للتلاميذ المقيدين فى مدارس التربية الخاصة فى جمهورية مصر العربية فى مختلف الإعاقات حسب احصاءات عام ١٩٩٤ / ١٩٩٥ أمكن القول بأن هذه الخدمات لم تشمل سوى ١٠٪ من المطلوب فى أية حالة من حالات الفئات الخاصة وفى أحسن الظروف ، بل إن هذه النسبة تكون أقل من ٥٪ فى بعض هذه الفئات وبوجه خاص فى حالات الإعاقة الذهنية ، وعلاوة على ذلك فإن وزارة التربية والتعليم وغيرها من الوزارات قد استمرت فى تقديم خدماتها إلى فئات بعينها دون استحداث خدمات لفئات أخرى جديدة بسبب عدد من العوامل الفنية والاقتصادية .

الوضع القائم لخدمات التربية الخاصة وبرامجها فى مصر :

أ- الوضع الحالى بالنسبة لرعاية المتفوقين :

أنشئت مدرسة المتفوقين بالمعادى سنة ١٩٥٢ ثم انتقلت إلى عين شمس سنة ١٩٥٤ ، كما أنشئت فصول للطلاب المتفوقين فى المدارس الثانوية العادية فى عام ٨٥/ ١٩٨٦ وكان الغرض من انشاء المدرسة والفصول هو رعاية ذوى القدرات العقلية والتحصيلية الفائقة ، وتهيئة الظروف التربوية وتوفير الفرص التعليمية التى تساعدهم على إنماء مواهبهم وإظهار استعداداتهم واثراء شخصياتهم وتنميتها من أجل إعداد جيل من الموهوبين والعلماء القادرين على حمل الأمانة والمساهمة الفعالة فى صنع التقدم .

ويشترط للقبول فى المدرسة والفصول :

١- ألا تزيد سن الطالب فى أول أكتوبر عند الالتحاق بالصف الأول الثانوى على ١٧ عاما .

٢- الا يقل مجموع درجات الطالب عند امتحان شهادة إتمام الدراسة بالتعليم الأساسى عن ٢٣٨ درجة (٨٥ ٪)

٣- ألا يكون الطالب قد رسب فى أى صف من الصفوف التالية : الخامس الابتدائى ، الأول الاعدادى ، الثانى والثالث الإعدادى .

٤- اجتياز اختبارات القدرات العقلية والقدرة على التفكير الابتكارى الذى يعقد على المستوى المركزى ويشمل ثلاث ورقات للطلاب المتقدمين لمدرسة المتفوقين ، وورقتين فقط لطلاب فصول المتفوقين . وقد صدر القرار الوزارى رقم ٢١١ بتاريخ ١٩٩٤/١١/٨ بشأن الامتحان العام لمسابقة اختبارات القدرات العقلية والقدرة على التفكير الابتكارى للطلاب المتقدمين للالتحاق بفصول المتفوقين بالصف الأول الثانوى بالمدارس الثانوية العامة ومدرسة المتفوقين الثانوية التجريبية للبنين بعين شمس فى العام الدراسى ٩٥/ ١٩٩٦

المقررات الدراسية : يقوم الطلاب بدراسة نفس المقررات والكتب الخاصة بالطلاب العاديين بالإضافة إلى التعمق فى بعض الموضوعات بالمقرر الأصلى فى جميع المواد ، ويقوم بتحديد هذه الموضوعات مستشارو المواد والموجهون العامون وخبراء المواد ، ويحددون مراجعها والأنشطة المصاحبة لها وأساليب التقويم .

كثافة الفصول : لا تزيد كثافة الفصل فى مدرسة المتفوقين على ١٤ طالبا ، وفى فصول المتفوقين لاتزيد على ٣٠ طالبا ولاتقل عن ٢٠ طالبا .

الرعاية المتميزة والمتكاملة للطلاب بمدرسة المتفوقين :

١ - الرعاية العلمية والتربوية :

يوجد بالمدرسة مكتبة مناسبة تساعد الطلاب على البحث والتعمق فى الدراسة ، كما يوجد بها معامل للعلوم والكمبيوتر مجهزة تجهيزا جيدا .

- توجد رعاية علمية للطلاب داخل الفصول وخارجها حيث يتمتعون بإشراف علمى مباشر بعد انتهاء الدراسة ، وتنظيم مجموعات دراسية مجانية للتقوية ، كما تهيأ لهم الظروف الملائمة للاستذكار فى الفترة المسائية تحت إشراف متخصصين .

- تهيأ للطلاب كل الظروف المناسبة لممارسة مختلف الأنشطة التربوية من علمية ورياضية ودينية بما يشبع هواياتهم ويطلق ملكات الإبداع عندهم .

٢ - الرعاية الاجتماعية والصحية :

- اعفاء الطلاب من المصروفات المدرسية وجميع الرسوم المقررة .

- التمتع بحق الإقامة فى القسم الداخلى مع التغذية المجانية تحت إشراف دقيق ، بالاضافة الى صرف ملابس كاملة مرتين فى السنة .

- تنظيم رحلات علمية وترفيهية مجانية للطلاب .

- يصرف للطالب مصروف جيب شهرى .

- بالمدرسة طبيب وزائرة صحية يقومان بالإسعافات الأولية وتحويل الحالات التى تستدعى رعاية خاصة الى عيادات التأمين الصحى والمستشفيات .

- توفر للطلاب الرعاية الاجتماعية والنفسية عن طريق أخصائيين اجتماعيين ونفسيين مدربين .

٣ - الرعاية فى فصول المتفوقين :

- توجد معامل للعلوم والكمبيوتر مزودة بالأجهزة والأدوات اللازمة .

- توفير مدرسين للدراسات العملية بما يسمح لهم بممارسة أنشطتهم وهواياتهم بإشراف أساتذتهم .

- تدعيم المكتبات المدرسية بالكتب المناسبة وغيرها من الوسائل التعليمية والبصرية التى تيسر للطلاب الاطلاع والبحث .

- نصاب المعلم فى هذه الفصول ١٤ حصة والمدرس الأول ٨ حصص ورائد الفصل ١٠ حصص أسبوعيا (المدرس العادى نصابه ٢٢ حصة أسبوعيا فى المدارس العادية) .

ب - الوضع الحالى لرعاية المعوقين :

ويشمل : المعوقين عقليا - المعوقين بصريا - المعوقين سمعيا .

١ - الاعاقة العقلية (التربية الفكرية) :

يقبل بهذه المدارس الأطفال من ذوى الإعاقة العقلية البسيطة ويستعان فى تحديد هذه الحالات باختبارات الذكاء المقننة ومقياس السلوك التكيفى ، علاوة على استخدام اختبارات ومقاييس أخرى لتحديد باقى المشكلات ، وهؤلاء يحتاجون الى أساليب تعليمية خاصة حتى يتمكنوا من اكتساب عادات ومهارات حرفية ومهنية تمكنهم من كسب عيشهم فى حدود قدراتهم واستعداداتهم ، وتوجه لهم رعاية نفسية بواسطة اخصائيين نفسيين بالمدارس ورعاية اجتماعية عن طريق الاخصائيين الاجتماعيين الذين يقومون بتنفيذ النشاط الاجتماعى والثقافى والرياضى بأسلوب وقائى وإنمائى وعلاجى للمعوقين عقليا ، كما تقوم هذه المدارس بتوزيع التجهيزات الواردة من هيئة التنمية الأمريكية مثل : جهاز اللغة الناطقة ، وجهاز بروجكتور ، والسبورة المضيئة .

٢ - الاعاقة البصرية :

أ - **المكفوفون** : يقبل بهذه المدارس حالات فقد البصر الكلي والذين تقل حدة أبصارهم عن ٦ على ٦٠ ، ومدة الدراسة بالمراحل التعليمية (الابتدائى والاعدادى والثانوى) فى هذه المدارس هى نفس مدة الدراسة بالتعليم العام ، وتسير الدراسة على النظام الداخلى ووفق المنهج العام ، ويقبل بها التلميذ من ست سنوات ولا يتجاوز ثمانية ، وللمديريات أن تتجاوز عن سنتين بالزيادة كما يجوز تحويل طلاب جدد من مراحل التعليم العام إلى هذه المدارس متى استوفوا الشروط المقررة ، ويزاد الحد الأعلى بعد ذلك سنة لكل صف دراسى يلى ذلك .

ب - ضعاف البصر : تهدف الدراسة فى جميع مراحلها إلى الوصول بهؤلاء التلاميذ إلى مستوى أقرانهم بمدارس التعليم العام بوسائل خاصة تناسب إعاقتهم ، وتسير الدراسة على النظام الخارجى المشترك .

هذا ويلاحظ أن الرعاية التى تقدم لمدارس المكفوفين وضعاف البصر تشمل تجهيز أقسام داخلية لإقامة الطلاب فى مدارس التربية الخاصة ، ويخصص قسم داخلى للبنات منفصل عن البنين فى المدارس المشتركة ، كما تصرف ثلاث وجبات بالأقسام الداخلية ووجبة واحدة للتلاميذ بالأقسام الخارجية ، ووجبة لكل من يشرف على الطلاب أثناء تناولهم وجباتهم سواء من المشرفين أو المربين أو العمال .

كما ينص القرار الوزارى رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٠ على أن تصرف المديرية أو الادارة التعليمية بالمجان ملابس كاملة لجميع مدارس التربية الخاصة وفصولها ، كما توفر الوزارة عدادا حسابيا وأدوات رسم هندسية ، وقلم رسم بارز ، ومسطرة ومنقلة وفرجار ولوحة كاوتشوك وآلة كاتبة برايل لكل تلميذ بدءا من الصف الرابع الابتدائى كما توفر العصا البيضاء للمكفوفين .

٣ - الاعاقة السمعية :

يقبل بالصف الأول الابتدائى الاطفال الصم من ٥ - ٧ سنوات ويجوز المديريات قبول أطفال فى حدود سنتين زيادة عن السن المقرر إذا وجدت أماكن خالية .

السلم التعليمى للصم :

المرحلة الابتدائية مدتها ٨ سنوات .

الاعدادية المهنية مدتها ٣ سنوات .

الثانوية المهنيــة مدتها ٣ سنوات .

٤ - هذا ويمكن تلخيص بعض السلبيات فى مجال التربية الخاصة فيما يلى :

أ - عدد الأماكن المتاحة للمتفوقين أو الموهوبين لا تتناسب مع أعدادهم الفعلية ، ولا توجه جهود لتنمية وتربية ذوى القدرات الخاصة الموسيقية واللغوية والحسابية والجسمية والرياضية .

ب - لم يحدث تقويم علمى شامل بالنسبة لرعاية الموهوبين والمتفوقين بهدف النهوض بهم ورعايتهم والوقوف على أوجه النقص ومحاولة علاجها ، كما أنه لاتوجد هيئة أو جهاز أو إدارة تختص بشئون الموهوبين والمتفوقين .

جـ - المقاييس والاختبارات والمعايير المستخدمة للتعرف علي الموهوبين والمتفوقين وذوى القدرات الخاصة والمعاقين ونوعياتهم ، وخاصة بالنسبة للإعاقة العقلية ، أصبحت لاتتناسب مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية المستحدثة ، كما أن الذين يقومون بإجرائها فى حاجة إلى تدريب مكثف حتى تحصل على نتائج سليمة يعتد بها .

د - لاتوجد مفاهيم وتعاريف واضحة ومتعارف عليها للالتزام بها تمكننا من وصفها عند التصنيف .

هـ - لاتوجد دراسة احصائية دقيقة تحدد أعداد المعاقين ونوعياتهم ودرجة إعاقتهم وأماكن تواجدهم بما يساعد على تحديد حجم المشكلة والتخطيط لتقديم نوعية الخدمات اللازمة لتربيتهم وتعليمهم وتدريبهم لتمكينهم من الاندماج فى المجتمع الذى يعيشون فيه ، كما أن الخدمات المقدمة للمعاقين لاتشمل جميع أنواع الإعاقات مثل الإعاقات النفسية والاجتماعية ، والجسمية مثل الشلل الدماغى والاصابة بهيموفيليا الدم ، وكذلك بالنسبة لبطء التعلم .

و - تعدد المؤسسات والهيئات القائمة على رعاية الفئات الخاصة ،

منها وزارة التربية والتعليم ووزارة الشئون الاجتماعية والمؤسسات والجمعيات الخيرية ، دون تنسيق فيما بينها بهدف خدمة هذا الميدان .

ز – العجز الواضح فى التجهيزات والأجهزة التعويضية مثل السماعات وأجهزة السمع الجماعى وهذه كلها أجهزة معاونة وضرورية لتربية وتعليم وتدريب المعاقين .

ح – كما يوجد عجز فى الميزانيات وبخاصة ما يرصد لشراء الخامات والمواد اللازمة للتشغيل فى الدراسات العملية الخاصة بتدريب المعاقين مهنيا .

ط – العجز الواضح فى أعداد المتخصصين من القادة ومن المعلمين المؤهلين والمدربين على أداء الخدمة التربوية والنفسية والتعليمية والتوجيهية للموهوبين والمتفوقين والمعاقين ، مما يقتضى إعداد الممتازين من المعلمين إعداداً تربوياً ونفسياً بكليات التربية وإرسال البارزين من الخريجين فى بعثات قصيرة أو طويلة للخارج للتخصص الدقيق فى نوعيات التفوق وذوى القدرات الخاصة المميزة ولنوعيات الإعاقة المختلفة .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات يوصى بما يأتى :

* مراجعة المصطلحات المستخدمة فى الخدمات والبرامج بحيث تتمشى مع طبيعة تكامل الخدمات وشمولها لعدد كبير من الفئات ، والهدف النهائى من برامج التعليم والتأهيل بغرض الدمج فى المجتمع ، ويقترح استخدام مصطلح الفئات الخاصة أو ذوى الاحتياجات الخاصة .

* إدخال فئات جديدة لدائرة اهتمام البرامج التعليمية فى جميع مراحل التعليم كالمتفوقين والموهوبين ، والإعاقات البدنية والمشكلات الصحية الخاصة ، وحالات الفئات البينية مثل التأخر الدراسى ، وصعوبات التعلم ، وغيرها من الحالات ، مع استخدام استراتيجيات وطرق وفنيات تناسب هذه الفئات .

* الاكتشاف المبكر فى مراحل ما قبل المدرسة لهذه الفئات ، وذلك لتوفير ملامح جيدة تُبنى على أساسها البرامج التعليمية العلاجية منذ وقت مبكر .

* مراجعة مواصفات وآليات البرامج الحالية من حيث :

– عدد سنوات الدراسة لكل فئة بالمقارنة مع المدرسة العادية .

– آليات القبول ، الملاحظة ، وجعل القرارات مسئولية جماعية فى المؤسسة التعليمية بالتسكين ، النقل ، تحديد سن التدريب المهنى .

– استخدام معايير أو محكات تربوية ونفسية لتقييم العملية التربوية بالمدارس والفصول الخاصة .

* مراجعة تفاصيل المحتوى والعمليات داخل البرامج وتحديثها لكى تتواكب مع طبيعة المرحلة الحالية ، وذلك على النحو الآتى :

– مراجعة دقيقة لتوصيف المناهج وبوجه خاص فى التربية الفكرية .

– عمل كتب مناسبة لكثير من المستويات التى ليس لها كتب محددة .

– عمل دليل للمعلم فى التربية الخاصة ، ولكل فئة ، أو لكل مادة ، وكتاب للتلميذ ، وكراسة للواجبات أو التدريب تتناسب مع المستوى والفئة .

– تشجيع المعلمين على إنتاج مواد ووسائل تعليمية من إنتاجهم ومن الخامات المحلية .

– إدخال الكمبيوتر فى تعليم مختلف الفئات ببرامج مناسبة .

- العنايـة بالأنشطـة وتوفير ميزانيات وخامات كافيـة لممارستها لأهميتها مع هذه الفئات .

* اعداد الكوادر وتدريبها حيث تمثل الأعمدة الأساسية للبرامج ، وذلك عن طريق :

- رفع مستوى المؤهلات إلى المستوى الجامعى وما فوق الجامعى .

- بناء برامج تدريبية متدرجة لمختلف التخصصات تصلح : توجيهية - تنشيطية - تخصصية - قيادية .

- العناية بمستوى المدربين المهنيين ، والمشرفين على الأنشطة المدرسية والمجالية .

- أن تنفرد برامج إعداد الاخصائيين والنفسيين بدورات تدريبية على أدوات وفنيات تتناسب مع مسئولياتهم الحالية فى البرامج .

- تدريب الأطباء وهيئات التمريض والعلاج الطبيعى وأخصائيى التغذية تدريبا مناسبا لتكامل خدماتهم في البرامج حتى تصل للطفل وأسرته بصورة فاعلة .

- إرسال بعثات خارجية وداخلية للتدريب بعد التأكد من صلاحية العناصر الممتازة والتى يمكّن لها من استزراع الخبرات الناجحة التى تتعرض لاكتسابها من الخارج .

- ضرورة صرف حوافز عن الجهود غير العادية التى يقوم بها العاملون فى الميدان تشجيعا لهم واحتفاظا بهم لندرة هذه الخبرات ، واستقطابا للعناصر المتميزة لدخولهم العمل مع ذوى الفئات الخاصة .

* المبانى والانشاءات :

يجب الاستعانة بشركات متخصصة فى تصميم وإنشاء المدارس والفصول الخاصة بحيث تتوافر فيها كل متطلبات العمل الفصلي والأنشطة والمجالات التدريبية ، والتأهيلية وتادية الواجبات المتنوعة فى هذه المدراس ، مع توفير مساحات جمالية وأفنية وملاعب كافية ، ومسرح للأنشطة والاجتماعات .

* التجهيزات :

- يجب إعداد قوائم معيارية لتجهيزات هذه الفصول والمدارس مع بيان مصادرها ومواصفاتها بدقة .

- توفير العمال والحرفيين اللازمين للصيانة مع وجود ورشة فنية للإصلاحات داخل المدرسة وتوفير قطع الغيار بها .

* تطوير المرحلة المهنية ببرامج التربية الخاصة ، بالتعاون مع التعليم الفنى ولاسيما باستخدام نظام رأس المال المتبع الآن بالتعليم الفنى ، مع معايرة مصدقة من وزارة التربية والتعليم كمدخل للقبول في مرحلة التاهيل المهنى بوزارة الشئون الاجتماعية استعدادا للتوظف حسب القانون .

* أن تهتم الوزارة باستخدام إمكانات المدارس والفصول الخاصة كناد بعد الظهر أو فى الاجازات ، وتوفير خدمات ثقافية أو تدريبية أو ترفيهية أو إرشادية للفرد الخاص وأسرته .

* دراسة مصادر تمويل لمدارس التربية الخاصة لتوفير السلف المستديمة والمؤقتة واحتياجات العملية التعليمية والأنشطة التربوية بها ، حيث انه لا يتم تحصيل مصروفات مدرسية من الملتحقين بهذه المدارس وذلك عن طريق :

- تحصيل رسم ضمن المصروفات المدرسية لصالح مدارس التربية الخاصة ، أسوة بما اتبع بشأن رعاية الطلاب الأيتام وأبناء الشهداء .

- تحصيل نسبة مئوية بسيطة من الرسوم الخاصة بالآباء والمسددة ضمن المصروفات المدرسية .

* تأنيث العمالة بمدارس التربية الخاصة للبنات وتذكيرها فى مدارس البنين ، مع مراعاة عدم زيادة نسبة المعوقين من العاملين بهذه المدارس عن النسبة المقررة (٥ ٪ من جملة العاملين) .

* زيادة الاهتمام والإشراف على وسائل الإعاشة وأماكن الإقامة والمبيت بهذه المدارس ، مع توفير عناصر وكوادر للرعاية النفسية والاجتماعية .

التعليـم الفنـى والتـدريب

نحـو استراتيجية متكاملة للتعليم الفنى والتدريب المهنى

سبق للمجلس اعداد دراسات عن استراتيجية التعليم الفنى والتدريب تناولت التفاصيل الخاصة بهذا الموضوع ، وقد نوقشت بالمجلس وخاصة الموضوعين الآتيين :

١ – البنية الأساسية للتعليم الفنى والتدريب واستراتيجية المستقبل فى ١٩٩٢/٢/٨ .

٢ – نظام التعليم الفنى والتدريب فى مصر فى ضوء الاتجاهات المعاصرة فى ١٩٩٤/٤/١٦ .

وان المجلس اذ يتناول موضوع استراتيجية التعليم الفنى والتدريب المهنى ، يرى منعا للتكرار الرجوع الى هاتين الدراستين – مع بيان الرؤية فى مجموعة من الركائز التى ترتكز عليها الاستراتيجية المستهدفة والتى تتمثل فيما يلى :

(أ) اثر الاتجاهات التكنولوجية المستقبلية فى سوق العمل :

١ – يعم التطور التكنولوجى جميع الأنشطة الانتاجية والخدمية ، ويؤثر ذلك على نوعية وحجم العمالة التى يحتاجها سوق العمل داخليا وخارجيا . فيتناقص الطلب على العمالة العادية وبنسبة أقل على العمالة الماهرة ، فى حين يتزايد الطلب على فئة الفنيين والأخصائيين والمطورين والمصممين بمستوياتها الدولية .

٢ – ونظرا لدخول التقنيات الحديثة والميكنة فى النشاط الزراعى بدرجات متفاوتة ، فقد تناقص عدد العمالة المطلوبة لها ، وقد يعوض هذا التوسع فى مشروعات الاستصلاح الجديدة والتى تحتاج بدورها إلى عمالة متطورة وبمعدلات أقل من السنوات الماضية .

٣ – وتتأثر الصناعة بالتطور التكنولوجى المستمر والمنافسة المفتوحة ، فعندما تكون الصناعة كثيفة العمالة تستخدم أدوات واساليب متطورة تحتاج إلى عمالة ماهرة . وعندما تكون الصناعة كثيفة رأس المال تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة لتحقيق فرص أفضل فى مجال المنافسة والتصدير ، وبالنسبة لصناعة كثيفة المعلومات تعتمد على ابتكار معارف جديدة واستخدامها لإنتاج سلع جديدة وخدمات متطورة – يتزايد الطلب على الفنيين والمطورين والمصممين والعلماء .

٤ – والدورة التكنولوجية (الفترة من بدء ابتكار التكنولوجيا إلى انخفاض الطلب عليها) تتراوح بين ١٠ – ٢٥ سنة ، وفى تلك الأثناء تبتكر تكنولوجيا أخرى أكثر تقدما ، وهذه تحتاج إلى مستوى أرفع للقدرة الذاتية للإنسان بما يعنى تطويرا أعلى وأشمل فى التعليم والتدريب لتنقل الفرد من اسلوب التلقين إلى اسلوب حل المشاكل ثم إلى التفكير الناقد ثم التفكير الابتكارى .

٥ – والاتجاه الآن يفضل التخلص من القديم وشراء الجديد ، وسيتزايد هذا الاتجاه مما سيؤثر ، إن آجلا أو عاجلا ، على طبيعة ونوعية الخدمات التى يقدمها القطاع الحرفى والمهارات اللازمة للتشغيل والصيانة .

٦ – وكلما ارتقى مستوى المعيشة ، زادت رفاهية الأفراد –

وهو المستهدف فى كل المجتمعات – وتزايدت الحاجة إلى الخدمات والتى تشمل بدورها قطاعات كبيرة وكثيرة مثل الصيانة فى شتى المجالات، والعلاج والشئون الصحية، والأعمال المصرفية والتأمين، والتعاونيات، والسياحة، وحماية البيئة والنظافة.

٧ – إن الابتكارات التكنولوجية وتطوير المنتجات والخدمات هى فى حقيقتها حصيلة تراكم المعلومات والمعارف، وتستلزم ارتفاعاً مستمراً فى قدرة الأفراد المهارية.

٨ – لابد أن يكون لمصر اختياراتها التكنولوجية، وأن تتوافر لها الرؤية المستقبلية للمستوى المنشود، وبالتالى أن تتوافر لديها العمالة التى تناسب هذا المستقبل المتقدم.

(ب) اتجاهات سياسة التحول الاقتصادى بمصر نحو ما يأتى:

١ – توسيع قاعدة الملكية بقطاع الأعمال العام سواء ببيع أسهمه للعاملين به أو لشركات استثمارية أخرى. وهذا يعنى نموا مضطردا للقطاع الخاص الذى يهتم باختيار الأفضل والأصلح من العمالة.

٢ – تشجيع قيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفتح أسواق لمنتجاتها لخلق فرص عمل حقيقية دائمة.

٣ – تشجيع الاستثمار الخارجى وتوفير الضمانات والاحتياجات اللازمة لنجاحه، ومن بينها العمالة المناسبة لتكنولوجية مشروعاته التى عادة ما تكون متقدمة ومتطورة.

٤ – التوسع فى انشاء المدن الجديدة والمناطق الصناعية بها، وخاصة بالوجه القبلى، لجذب الاستثمارات اليه وتوطين واستقرار أبنائه.

٥ – التطور الفنى والتقنى بأساليب العمل الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية وانتشارها بمختلف مستويات العمل.

٦ – العمل على زيادة التصدير الذى يتطلب الجودة والالتزام بالمواصفات العالمية وترشيد التكلفة لمواجهة المنافسة بالأسواق الداخلية والخارجية، ولمواجهة ما تضمنته اتفاقية «الجات» من الغاء نظام الحصص والاتفاقيات الثنائية والضرائب الجمركية.

٧ – مشاركة القطاع الخاص بمستوياته المختلفة فى انشطة التعليم الفنى والتدريب المهنى.

٨ – ضرورة وجود مكان للعمالة المصرية بأسواق العمل الخارجية وبمستوى يسمح لها بالمنافسة والبقاء.

(جـ) اتجاهات تطوير التعليم الفنى والتدريب المهنى نحو ما يأتى:

١ – ضرورة مناسبة مخرجات التعليم الفنى والتدريب المهنى لاحتياجات قطاعات العمل بمستوياته المختلفة وأيضا لأسواق العمل الخارجية.

٢ – حتمية رفع مستوى الكفاءة الداخلية والخارجية لأجهزة التعليم والتدريب المختلفة مع ترشيد نفقاته الباهظة ومتابعة نشاطها.

٣ – توفير التوجيه السليم والمساعدة الفنية لأجهزة التعليم والتدريب بالوحدات الانتاجية والخدمات المختلفة.

٤ – تنمية القدرات والامكانات الأساسية للتعليم الفنى والتدريب المهنى (معدات – أفراد – مبانى – برامج).

٥ – توفير الخدمات والأنشطة التدريبية الفنية والمهنية فى كافة مناطق الجمهورية.

٦ – الالتزام بسياسة قومية يحدد فيها أدوار ومسئوليات الجهات المختلفة.

٧ – بجانب العناية بالتدريب الأساسى على المهارات العامة والأساسية؛ يجب الاهتمام بالتدريب على مجالات التخصص المختلفة (تشغيل – صيانة – تصميم – تطوير) ومشاركة أماكن العمل ضرورية فى هذا المجال.

٨ – توفير البيانات الاحصائية الدقيقة والمتجددة والمعلومات الفنية

عن الطلب بصورة ومستوياته المختلفة ومستوى مخرجاته ، وإتاحة الحصول على هذه المعلومات بسهولة للأجهزة المعنية .

وهكذا نخلص إلى أن أهداف التعليم الفنى والتدريب المهنى فى المرحلة القادمة هى :

١ - توفير المستوى المهارى المناسب لمخرجات التعليم الفنى والتدريب المهنى بما يتفق والاحتياجات الحقيقية المستقبلية لقطاعات الإنتاج والخدمات المختلفة فى ظل التكنولوجيا المتطورة .

٢ - رفع كفاءة أجهزة التعليم والتدريب الفنية والعملية والمعرفية لتفى بالاحتياجات الضرورية وبالمستويات الدولية المطلوبة .

٣ - توفير الكوادر والأخصائيين فى التعليم الفنى والتدريب المهنى بالمستوى الراقى ، علما وخبرة وكفاءة ، واستمرار تدريبهم لرفع مستواهم .

٤ - توفير قاعدة معلومات متطورة ومتجددة ومتاحة لكافة الأجهزة المعنية .

٥ - تلاحم قطاعات الإنتاج والأعمال بمختلف مستوياتها ونشاطها مع أجهزة التعليم والتدريب .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات ؛ يوصى بما يأتى فى شأن المبادئ الأساسية لاستراتيجية التعليم الفنى والتدريب :

* اقامة مستويات مهارة قومية دائمة التطوير مبنية على تحليل واقعى للمهن والأعمال والمهارات المكونة لها والتى يمكن أن يحتاجها المجتمع مستقبلا ، وتتفق عليها الجهات المعنية وتصبح ملزمة للجميع ، ولا يسمح بتشغيل أو توظيف أى فرد إلا حسب هذه المستويات وبعد أخذ الترخيص اللازم .

* ربط التعليم والتدريب كمنظومة متناغمة مع الاحتياجات المستقبلية بالمستويات العالمية وبالمرونة الكافية لمواجهة تطوراتها وتقدمها .

* يكون انشاء مراكز التدريب بناء على ترخيص من الجهة المعنية مع مراعاة الحد الأدنى من المواصفات القياسية اللازمة وتسجيل كافة بياناته وتحديثها دوريا ، أسوة بما هو متبع بالتعليم الفنى .

* توفير الكوادر التعليمية والتدريبية الفنية المناسبة بالمدارس والمراكز بالعدد والمستوى اللازمين ، مع وضع توصيف مهنى لكل من هذه الكوادر وأسلوب تأهيلها وتدريبها .

* توفير الحوافز والإعفاءات المناسبة وغير التقليدية لقطاعات الإنتاج والخدمات التى تساهم وتشارك فى العملية والأنشطة التدريبية .

* ادخال التوجيه المهنى خلال مرحلة التعليم الأساسى لإتاحة الفرصة للأفراد لاختيار ما يناسب استعدادهم وقدراتهم من تخصصات فنية .

* مراعاة مرونة منظومة التعليم والتدريب بحيث يمكن الربط وايجاد فرص تغيير المسار بينهما والترقى لأعلى المستويات العملية والعلمية فى مجال التخصص .

* مشاركة مؤسسات رجال الأعمال والنقابات العمالية فى التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم لأنشطة التعليم والتدريب المختلفة .

* الالتزام بما يقضى به القانون من إنشاء لجان ثلاثية على مستوى المنشآت الكبيرة والصناعات المختلفة يشترك فيها ممثلو العمال وأصحاب الأعمال لتشجيع إنشاء مراكز التدريب بهذه المنشآت ، مع تشجيع دور الاتحاد العام لنقابات عمال مصر فى العمل على إنشاء مراكز التدريب المهنى .

* التركيز على الاهتمام بالتدريب التحويلى بالنسبة لمن أنهوا إحدى المراحل التعليمية ولم يجدوا فرص عمل تتفق والمرحلة التعليمية التى

اجتازوها ، وذلك بتدريبهم على أعمال قريبة من تخصصهم الأصلي قدر الإمكان للاستفادة من القاعدة الأساسية للمعلومات التى اكتسبوها ، ومن أمثلة ذلك :

– التمريض : بما يعود بالنفع على العلاج الطبى ويتيح فرص عمل وعائد كبير خاصة للفتيات .

– أعمال المساحة : حتى تتاح سرعة إتمام نظام السجل العينى وتسجيل كافة العقارات حفاظا على الملكية العقارية .

– الأعمال الشرطية : مما لاشك فيه أن تدريب حملة المؤهلات المتوسطة على هذه الأعمال يكفل توفير رجل الشرطة الذى يقوم بعمله بشكل مرضٍ .

– أعمال الميكنة الزراعية : صيانة الآلات الزراعية وصيانة وتقليم وتطعيم الأشجار والإرشاد الزراعى .

– أعمال الكمبيوتر : يشترط أن يكون التدريب عليها لفترات طويلة نسبيا بما يكفل الكفاءة والخبرة اللازمة خاصة فى المرحلة القادمة .

* الاهتمام بالتدريب على الحرف والصناعات البيئية التى يمكن من خلالها الاستفادة بالمواد الخام والمنتجات المتوفرة فى البيئة القريبة من مركز التدريب (محاجر – سجاد – منتجات خان الخليلى – نجارة) .

* إعادة النظر فى جداول الأجور بحيث يراعى فى تحديد أجور الفنيين والحرفيين والمدربين أن تكون عادلة ، مما يظهر تقدير الدولة واحترامها للعمل الحرفى واليدوى باعتباره العمل الذى يسهم إسهاما حقيقيا فى زيادة الإنتاج خاصة الإنتاج السلعى ، ويشجع الشباب وأولياء الأمور على الإقبال على التعليم الفنى والتدريب المهنى .

* توفير التمويل المشترك بين الجهات الحكومية وغير الحكومية لتطوير أنشطة التعليم الفنى والتدريب فى مواقعها المختلفة لمواجهة احتياجاتها المستقبلية .

* إتاحة الفرصة والحوافز المادية والأدبية للفنيين ذوى الشهادات المتوسطة والخبرة الكافية للعمل فى نشاط معين ، لكى يكونوا نواة للتخرج فى معاهد عالية أو كليات متخصصة ليصبحوا معلمين ومدربين لهذه المهن فى التعليم الفنى أو مراكز التدريب أو فى مواقعهم .

* إنشاء جهاز مركزى للتدريب يتولى الإشراف على وضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط التدريب الفنى والمهنى .

* التأكيد على التوصيات التى سبق أن تناولتها دراسات المجلس فى هذا المجال .

المجتمع والتعليم الفنى

الإنسان هو الغاية والوسيلة لعملية التنمية (سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية) للمجتمع . فرغم أن ناتج التنمية هو حصيلة تفاعل الماديات والبشر والمعلومات ، فإن الإنسان يظل هو العنصر الحاكم لجودة وكفاءة هذا التفاعل ، كما أنه فى النهاية هو المستفيد من جودة وكفاءة ناتج هذا التفاعل . واحتياجات الانسان التنموية فى تطوّر مستمر، فكلما زادت قدرات الانسان الذهنية ومهاراته العملية ازدادت احتياجاته وتطلعاته إلى منتجات وخدمات أرقى ، وكان ذلك دائما هو الحافز على تطور المجتمعات الإنسانية ورقيها .

وقد تميز عصرنا الحالى منذ منتصف القرن العشرين بحدوث طفرات سريعة وكبيرة فى مستوى المعرفة البشرية وتطبيقاتها ، فإذا تأملنا تطور المجتمعات فى نصف القرن الأخير نجد أن هناك اتجاهات للتحول من المجتمعات الزراعية ذات الناتج العام المنخفض إلى المجتمعات الصناعية بمستوياتها المختلفة ، والتى بدأت بدورها فى التحول نحو مجتمع المعلومات .

ففى الوقت الذى تحتاج المجتمعات الزراعية (جدول ١) الى كم كبير من العمالة غير الماهرة أو نصف الماهرة فإن المجتمعات الصناعية يزداد احتياجها الى العمالة الرفيعة الماهرة وإلى الفنيين ذوى القدرات الرفيعة ، فى حين أن

مجتمعات المعلوماتية تزداد حاجتها الى الفنيين والعلماء والباحثين . بل ويصل فى بعض الحالات أن يكون مستوى الفنى قريبا من المستوى العالى والجامعى فى مجالات عديدة .

وقد انتقلت المجتمعات العالميـــة من الانتاج طبقا للخبرة والتقاليد الموروثة الى التجربة والخطأ ثم الى البحث والاستنباط والاستقراء ثم الى انتاج المعارف والأفكار والتكنولوجيا . ويصاحب ذلك نمو اقتصادى مستمر، فيرتفع نصيب الفرد من الناتج القومى من ٢٠٠ دولار فى السنة فى المجتمع الزراعى الى أكثر من ٢٥ ألف دولار فى مجتمع المعلومات ، وبذلك ترتفع القيمة المضافة من حوالى عشرة آلاف دولار للفرد فى السنة فى الصناعات ذات التكنولوجيا المتخلفة إلى ما قد يصل فى بعض الحالات الخاصة إلى حوالى نصف مليون دولار ، وذلك فى بعض حالات قمة صناعات التكنولوجيا الرفيعة .

وتتطلب مواكبة هذا التقدم الهائل فى المعرفة البشرية وتطبيقاتها تطورا دائما فى مناهج وأساليب التعليم والتدريب ليصبح الانسان المصرى قادراً على استيعاب هذه المعارف وتنميتها واستغلالها فى الحياة العملية .

جدول رقم (١)

الأوزان النسبية للعمالة حسب تطور المجتمعات

العمالـــــــــة	مجتمع زراعى	مجتمع صناعى	مجتمع معلومات
يدويـــة غيـــر ماهـــرة (فى مصر)	٪٩٠	—	—
زراعيـــــة	—	٪٥	—
زراعيـــة ماهـــرة (ميكنـــة)	—	—	٪٥
ماهـــرة للصناعـــة	—	٪٣٠	٪١٠
فنـــــى	—	٪٢٠	—
فنـــى معظمهـــا خدمـــات	—	—	٪٥٠
علمـــاء وأخصائييـــن وباحثون	—	—	٪٣٠

من كل ماسبق فانه يمكن القول بأن الاستثمار فى تنمية قدرات الانسان بالتعليم والتدريب هو الاستثمار الأعظم عائداً من حيث الناتج التنموى للمجتمع .

الهـــدف مـــن الدراســـــة :

يمكن بلورة الهدف من هذه الدراسة على أنه القاء ضوء قد يكون مساعداً على تطوير نظام التعليم الفنى فى مصر لتأهيله لمواجهة التطلعات المستقبلية للمجتمع . مع الأخذ فى الاعتبار بما يأتى :

أ – الاحتياج الفورى الذى قد تكون وسيلته التدريب التحويلى السريع وعلى خطوات يخطط لها حسب التطور التكنولوجى الذى يحكم السوق واتجاه الاستثمار .

ب – تطوير التعليم الفنى على المدى الطويل والذى يتطلب رؤيـــة مستقبلية لمدى جيل (٢٥ سنة) على الأقل ، ومع أهمية الأخذ فى الاعتبار :

١ – المستوى العالمى للعلم والتكنولوجيا .

٢ – التكتلات الاقتصادية العالمية وأسواقها ورؤية الدولة للأسواق المحتملة .

٣ – نظام التعليم ومستواه .

٤ – النظام السياسى والممارسات الاجتماعية والثقافية السائدة فى المجتمع واحتمالات تطويرها .

مع مراعاة أن كل هذه العوامل التى لابد من التقدم فيها فى خطوات متوازية وفى تنسيق محكم تخطط لها مؤسسات تتسم بالاستقرار والاستمرار ، يقودها مفكرون ضمن مؤسسة أمناء الفكر .

حالة التعليم الفنى والتدريب :

يمكن الاستدلال على حالة التعليم والتدريب عموما فى مصر من القراءة الواعية لبعض الاحصائيات عن عدد المنخرطين فى مستويات التعليم المختلفة مقابل عدد المتعطلين من الخريجين ، ومقابل المعدل المتدنى لنمو الناتج المحلى الاجمالى ، وكذلك تدنى المستوى الثقافى والوعى السياسى عند أغلب الخريجين .

وتدل قراءة هذه الاحصائيات على أن التعليم والتدريب فى معظم

المؤسسات التعليمية والتدريبية فى مصر لا يؤدى الى تحقيق الهدف منه وهو التنميـــة الاقتصادية والاجتماعيـــة والثقافيـــة للمجتمع . ويمكن ارجاع ذلك الى عاملين أساسيين :

١ – زيادة الأعداد من الخريجين فى تخصصات كثيرة عن الاحتياجات الفعلية للمجتمع من هذه التخصصات .

٢ – قصور المؤسسات التعليمية والتدريبية عن توصيل مستوى الخريج علميا وعمليا الى المستوى المطلوب والمناسب لاحتياجات العمل ، وخاصة تأهيله للتوظف الذاتى أو ليصبح من رجال الأعمال ، أو تنمية قدراته على الابتكار والبحث .

هيكل التعليم الفنى :

يتشكل التعليم الفنى من منظومة متكاملة تضم وحدات فرعية للتلمذة الصناعية والمدارس النظامية بأشكالها العديدة ومستوياتها المختلفة وآليات التدريب المستمر المنشأة خصيصا لرفع القدرة الذاتية ، بحيث تزال كل العوائق التى تحول دون الانتقال من مستوى الى مستوى آخر أو الانتقال من مهنة الى أخرى ، كما تضم معاهد متخصصة وكليات جامعية ؛ وهذه المنظومة بشكلها الحالى يصعب ترابطها أو التنسيق بينها .

رؤى مستقبليـــة :

احتياجات السوق المستقبلية للعمالة :

لايمكن تصور احتياجات السوق للعمالة المستقبلية بدقة نظراً لتســارع الابتكارات التكنولوجيـــة ، خصوصــا وأن ٩٠ ٪ من تكنولوجيـا القرن القادم غير متاحة حاليا بالسوق المصرى . ولكن يمكن تحديد بعض المجالات التى ستشهد تطورا ضخما يصعب تصـــوره ، وأهمها :

١ – التكنولوجيا الحيوية وهندسة الجينات .

٢ – المـــواد المخلقـــة .

٣ – الالكترونيات الدقيقة والميكانيكية وهى ما سمى تكنولوجيا النانو (10^{-9}) .

٤ – الطاقة المتجددة والحاجة الى مصادر جديدة .

٥ – طفرات فى وسائل المواصلات والاتصالات .

٦ – تغير طرق التصنيع .

كما يتبع ذلك تزايد النشاط الخدمى فى صور عديدة أهمها :

١ – النشاط الاقتصادى والتجارى والمالى .

٢ – خدمات ما بعد البيع (صيانة ... وغيرها) .

٣ – خدمات صناعات السياحة والترفيه .

٤ – الخدمات العامة الصحية والبيئية .

٥ – الخدمات التى تنجم عن تغير أنماط الاستهلاك والثقافة .

٦ – خدمات الزراعة (ميكنة – نقل – تخزين ...) .

٧ – خدمات السكان والاسكان .

ومع أنه من الصعب تحديد العمالـــة فى هذه المجالات الا أنه يمكن تصور أعداد تقديرية للمطلوب تعليمهم فنيـــا لتلبيـــة احتياجات المجالات السابقـــة ، كما يمكن تقسيم هذه العمالـــة الى المستويات المختلفـــة الآتيـــة :

أ – علماء وباحثون .

ب – أخصائيون (مهندسون وغيرهم) .

ج – فنيون لمستويات مختلفة .

د – عمالة عالية المهارة .

ضمان جودة العمالة :

حيث ان كثيرا من الأنشطـــة الانتاجيـــة تؤثر على أمن المواطـــن وثروة الوطن ، وحيث ان ناتج العمالـــة يؤثر سلبيـا أو ايجابيـــا على المواطـــن ، لذلك يلـــزم ضمان جودة أداء هذه العمالة ، ومن ثم يجب

الاّ يزاول الشخص بعض المهـن الا بالحصول على ترخيص يصدر بنـاء على قياس كفاءته ومستوى مهارتـه .

المناخ العام:

١ – ضرورة وجود تنسيق على مستوى الدولـة بين الأنشطـة السياسيـة والاجتماعيـة والثقافية والعلمية والتكنولوجيـة .

٢ – اشاعة روح العلـم فى المجتمع والنظـرة المنطقيـة فى التحليل والاستقراء والاستنباط فى أسلوب التعليم .

٣ – رفع مستوى قدرات التخيل والاستقلالية والأخذ بالسببية وحرية الاختيار .

٤ – اتاحة مصادر المعرفة وحرية تدفق المعلومات والمعارف ووسائل الاتصال .

٥ – الاهتمام ببحوث التعليم والتعلم .

٦ – تطوير الجامعات والمعاهد والمدارس ومراكز التدريب لتتواكب مناهجها وأساليب التعليم فيها مع احتياجات المجتمع .

٧ – تشجيع القطاع الخاص للقيام بدوره فى دفع عجلة التعليم والتدريب .

٨ – الاستعانة بكافة الخبرات المحلية والأجنبية فى بعض المجالات اذا لزم الأمر .

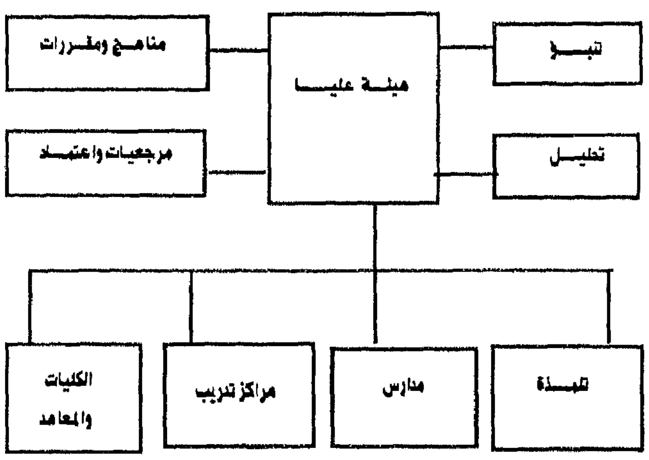
٩ – تضييق الفجوة بين نظام التعليم العام والتعليم الفنى للارتقاء به .

١٠ – فتح القنوات الأفقية بين مراحل التعليم المختلفة للترغيب والتجديد لخريجى نظم التعليم .

تطوير المنظومة التعليمية:

ضرورة وجود تنسيق بين جميع محاور منظومـة التعليم من خلال انشاء هيئـة مسئولـة واحدة تنسق بين هذه المحاور ، وبدون الدخول فى تفصيلات عديدة يصعب التصدى لها ، فلا بد من وجود جهاز أو هيئة عليا (شكل رقم ١) بكل مقوماته وامكاناته المدعومة بارادة سياسية وتوجهاتها ، خصوصا عند اختيار نموذج انتاج الثروة لكل مرحلـة من مراحل التطوير . وقد يحسن تعدد أنماط أجهزة التنفيذ واعطائها الحرية فى حدود المرجعيات حتى يفسح المجال أمام الابداع الفكرى والتنافس الحر بين المؤسسات المختلفة ، بل ويشجع القطاع الخاص للدخول فى هذا المجال على أن يتقيد فقط بمستوى المرجعيات الموضوع من الهيئة العليا .

وقد تعتبر الوزارات أو المؤسسات العديدة التى تتصدى لاعداد العمالة أجهزة تنفيذ تخضع لتوجيهات الهيئة العليا خصوصاً فى المرجعيات والاعتماد والمناهج .



شكل رقم (١)

الامكانات المتاحة:

فى مجتمع كمصر محدود الموارد الطبيعية ومستوى التكنولوجيا السائدة فيه منخفض ؛ فان احتمالات التنمية يجب أن تعتمد على ترشيد استخدام الامكانات وأهمها الطاقات الابداعية للبشر (٦٠ مليون) وذلك برفع قدراتهم الذاتية الى مستوى رفيع .

التوصيـــــات

وعلى ضوء ما سبق وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات يوصى بما يأتى :

* انشاء هيئة عليا للتعليم الفنى والتدريب .

* الاهتمام بتطوير المناهج التعليمية فى مراحل التعليم المختلفة لتواكب احتياجات السوق المستقبلية .

* التركيز على تحسين الكيف لكافة المستويات التعليمية .

* الاهتمام باتاحـــة مصادر المعرفة من مجلات ودوريات عالميـــة ووسائل الاتصالات الدوليـــة وحرية تدفق المعلومات والمعارف ، وربط الهيئـــة العليا ومحاورها بشبكات المعلومات العالميـــة .

* تنظيم التـأهيل لمزاولة المهن بمستـويات مـخـتلفـة واصــدار التراخيص المعتمدة .

* الاهتـمام بعمليـة التـدريب والتـعليم المستـمر لرفع القـدرات بصورة مستمرة .

* تنشيط مجال القطاع الخاص فى التدريب والتعليم .

* الاستعانة بكل الخبرات بما فيها الأجنبية .

* تضييق الفجوة بين التعليم العام والتعليم الفنى ، وفتح القنوات الأفقية بين مراحل التعليم المختلفـة .

التدريب المهنـى علـى المستــوى القومــى امكاناتــه ورسالتــه ومستقبلــه

يعتبر التدريب المهنى عنصرا من العناصر الرئيسية التى تهم مرحلة التحول الاقتصادى ، وضرورة حتمية لتمكين قطاعات الانتاج المختلفة من مواجهة ظروف الأسواق المفتوحة داخليا وخارجيا ، ولمواكبة التطور التكنولوجى السريع فى مختلف مجالات الحياة والأعمال والذى أدى إلى انحسار مهن وظهور مهن جديدة تتطلب تدريبا وتأهيلا عالى المستوى ، والتدريب يمكنه تحقيق مستلزمات المرحلة القادمة من حيث رفع انتاجية الأفراد والوحدات ، والتعامل مع أساليب ونوعيات الانتاج والخدمات المستحدثـة ، وتحسين المنتج وتخفيض الفاقد فى العمليات وفى الوقت المستخدم . ولهذا فإن الاهتمام بالتدريب المهنى وتطويره وتحسين ظروفه ورفع مستوى مخرجاته ضرورة قومية لا غنى عنها .

والتدريب هو النشاط المهنى على أساس ثقافى تحتاجه الأعمال حسب مستوياتها المهارية المختلفة ، مع تزويد الفرد بالمهارات العملية والتطبيقية التى توفرها وتشملها البرامج التدريبية لسد احتياجات الأعمال ولأدائها بكفاءة وإتقان وفاعلية فى التوقيت المطلوب ، وهو يتميز بامكان تحقيق هذا الهدف فى وقت قصير وتلبية الاحتياجات التدريبية الفردية وعلى مراحل متتابعة تناسب وتتمشى مع ظروف الفرد وظروف العمل .

ولأن التدريب بصفة عامة – والتدريب المهنى بصفة خاصة – سواء لإعداد الداخلين إلى سوق العمل أو العاملين بمواقع الانتاج يشكل أحد عناصر العملية الانتاجية ، فإن كفاءته وقدراته ومستواه ومستوى العاملين فيه يشكل أحد مكونات تقويم الوحدات الساعية للحصول على شهادة الجودة والتى لا مفر من الحصول عليها للراغبين فى التصدير وغزو الأسواق الخارجية .

كما أن المنافسة الحادة القائمة فى أسواق العمل المحلية والخارجية بين الشعوب النامية أصبحت تحتم استخدام وتصدير العمالة المناسبة ، من حيث الكفاءة والمهارة ، لأسواق العمل وخاصة التخصصات عالية المستوى والمهارة والتى تحتاجها الدول المضيفة والتى لا تتوفر لأبنائها . وهذا يستدعى إعداد الأفراد لمستوى عال يمكنهم من المنافسة مع الغير فى الحصول على فرص العمل المتاحة . وغزو الاسواق الخارجية هدف من أهداف التنمية الشاملة للمجتمع المصرى لمواجهة الزيادة السكانية من

ناحية وللاستفادة الاقتصادية من تحويلات العاملين بالخارج من ناحية أخرى ، ولن يتسنى للعمالة المصرية المنافسة والتفوق والاستمرار إلا من خلال الإعداد الجيد المبنى على معلومات باحتياجات أسواق العمل والمهارات ، ومن خلال فرص تدريب جيد عالى المستوى والكفاءة .

هذا بالاضافة لأهمية التدريب المهنى فى تزويد المجتمعات الريفية والحرفية والمرأة بالمهارات العملية لتحقيق مشروعات زيادة الدخل والتنمية الاقتصادية وتحسين الخدمات واقامة المشروعات الصغيرة بكفاءة تحقق المستهدف الاقتصادى والاجتماعى والتنموى منها .

وتحتوى هذه الدراسة على التدريب المهنى فى القطاع المدنى وكذلك التدريب والتعليم الفنى فى القوات المسلحة.

القسم الأول

القطاع المدنى

امكانات التدريب المهنى القائمة :

أولا:من حيث اهدافها :

يمكن تقسيم مراكز التدريب المهنى القائمة حاليا من حيث أهدافها إلى ثلاث مجموعات رئيسية :

١- مراكز تدريب تهدف إلى اعداد عمالة لسوق العمل مباشرة .

٢- مراكز تدريب ومواقع تدريب تخدم العاملين فى الجهات المنتمية اليها .

٣- مراكز تدريب لأهداف اجتماعية وثقافة مهنية .

وفيما يلى تعريف بكل مجموعة :

مراكز التدريب لإعداد عمالة لسوق العمل مباشرة : الغالبية العظمى منها مراكز حكومية تابعة لأربع وزارات رئيسية هى :

أ - وزارة القوى العاملة ويتبعها ١٩ مركزا ، كما تشرف على ٣ مراكز أخرى تابعة لجهات خاصة أو حكومية (الساليزيان - الدون بسكو ، والمطابع الأميرية) وتقبل المتسربين من التعليم ومدة التدريب بها ٦ شهور وتدرب لمستوى عامل محدود المهارة .

ب - جهاز التدريب للتشييد والبناء ويتبعه ٦٥ مركزا متخصصا فى مهن البناء والتشييد يلتحق بها المتسربون من التعليم ، ومدة التدريب ٤ شهور يعقبها شهر بمواقع العمل (إن تيسرت) ، وتدرب لمستوى محدود المهارة ، عدا مركزين للتدريب على معدات التشييد الثقيلة (منح يابانية والمانية) يلتحق بها خريجو الثانوى الصناعى أو المهندسون ، ومدة التدريب تختلف من ١ - ٨ شهور حسب البرنامج والمستوى .

جـ- مراكز التكوين المهنى التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية ويبلغ عددها ٥١ مركزا (كما يجرى انشاء ١٨ أخرى) وهى أيضا تقبل المتسربين من التعليم ومدة التدريب بها من سنة إلى سنتين حسب التخصص ، وتدرب لمستوى محدود المهارة (والملاحظ أن الجهات الثلاثة تدرب لمستوى واحد (محدود المهارة) فى حين أن مدة التدريب تختلف من جهة إلى أخرى ولا تشترط مستوى تعليمياً معيناً .

د - مراكز الكفاية الانتاجية والتدريب المهنى التابعة لوزارة الصناعة ويبلغ عددها ٣٥ مركزا ومجمعا ، وهى الجهة الوحيدة التى تدرب لمستوى عامل ماهر وتقبل خريجى الاعدادية العامة ، ومدة التدريب ٣ سنوات ، وتدرب فى مجالات صناعية متعددة ويمنح الخريج شهادة معادلة للثانوى الفنى .

هـ - كما يوجد عدد محدود من المراكز تخضع لاشراف وزارة التربية والتعليم أو وزارة النقل والمواصلات (الاتصالات اللاسلكية) أو تتبع وزارة الثقافة ، ومنها بعض المراكز الخاصة التى لايزيد عددها على ٨ مراكز .

وجميع هذه المراكز ينتهى تدريب الملتحقين بها فى سن يتراوح بين ١٥- ١٨ سنة يوجهون مباشرة لسوق العمل ، وان كانت أيضا فى بداية سن التجنيد وهذا يعنى حرمان سوق العمل من بعضها لفترة التجنيد .

مراكز تخدم العاملين فى الجهات المنتمين اليها : وتنقسم هذه المجموعة الى مجموعتين فرعيتين هما :

أ- مجموعة تابعة لشركات مختلفة معظمها قطاع أعمال صناعية أو انتاجية أو مواد بناء أو تموين ، وتهدف هذه المجموعة إلى تدريب العاملين الجدد بهذه الشركات أو رفع مهارة العاملين الحاليين بها فى مختلف مستوياتهم . وبعض هذه المراكز هى فعلا مراكز تدريب مستقلة بذاتها ولها طاقم مدربيها ومعداتها ، والبعض الاخر هو إدارة أو نشاط تدريبى ينظم تنفيذ برامج تدريب فى مواقع العمل كورش الصيانة أو خطوط الإنتاج ، ويقوم العاملون فى هذه المواقع بمهمة التدريب .كذلك يوجد من بين هذه المراكز من يتعاون مع وزارة التربية والتعليم أو الكفاية الانتاجية فى سبيل اعداد أفراد بشروط الجهتين للحصول على مؤهل يعادل الثانوية الفنية ، ويوجه الخريجون لسوق العمل وليس للاستخدام بنفس الجهة التى يتبعها المركز الا فى حالات قليلة ومحدودة ، أو لمواجهة احتياجات مخططة كما يحدث فى قطاع الكهرباء والطاقة مثلا . ويبلغ عدد هذه المراكز نحو ٧٤ مركزا .

ب – مجموعة مراكز تابعة لوزارات وهيئات قومية تهدف إلى تدريب العاملين الجدد ولرفع مهارة العاملين بها ، ويبلغ عددها ٩١ مركزا تقريبا ، منها مركزان تابعان لنقابتين عمالية ومهنية ، وبعض هذه المراكز لديه الامكانات والمعدات والمدربون على أعلى مستوى ، ويمكن استخدام بعض تخصصاتها لسوق العمل أو لتدريب جهات أخرى عند الحاجة .

مراكز تخدم أهدافا اجتماعية وثقافة مهنية : يصعب حصر باقى المراكز – عدا مركزى وزارة الأوقاف – وهى عادة تابعة لثلاث جهات رئيسية كالتالى :

أ- المجلس الأعلى للشباب والرياضة الذى يتبعه نحو ١٥٠٠ ناد للشباب .

ب- مراكز تتبع الجمعيات التعاونية ووحدات الصيانة المحلية وكلها تخضع لاشراف الادارة المحلية بالمحافظات ، وهى أصلا وحدات انتاجية أو وحدات صيانة يستفاد من امكاناتها بتدريب صبية اثناء العمليات المختلفة .

جـ- مراكز تشرف عليها وزارة الشئون الاجتماعية وهى تعمل فى نطاق :

(١) الجمعية المركزية للأسر المنتجة والتكوين المهنى ، وتشرف على أكثر من ٢١٠٠ وحدة تدريب تقوم بتشغيلها جمعيات تطوعية محلية أو الجمعية الأم نفسها ، وتهدف الى تدريب ربات البيوت وفتياتها غالبا على أعمال انتاجية لزيادة الدخل وتحسينه .

(٢) نوادى المرأة ، ويوجد منها نحو ٤٥٠ ناديا منها ١٥٠ ناديا يتوفر بها نشاط مهنى .

(٣) جمعيات أهلية وتطوعية تقوم بمجهودها الذاتى فى توفير اعداد مهنى للمستفيدين منها وأبنائهم

(٤) جمعيات التأهيل المهنى للمعوقين وهى موجودة فى كل محافظة تقريبا .

ثانيا: من حيث المستوى:

مما سبق يتضح أن معظم مراكز التدريب ووحداته تعد أفراداً لمستوى صبى أو محدود المهارة ، وقلة منها تُعد لمستوى عامل ماهر .

أما مراكز الشركات والهيئات القومية فتعمل اساسا لإعداد العمالة المطلوبة للجهات المنتميه اليها ولإعداد المعينين بها حديثا قبل استلام العمل ، وأيضا لرفع مستوى مهارة العاملين فعلا بها . والجهات التى تتبعها مراكز تدريب قائمة فعلا عادة ما تكون مراكزها فى مستوى جيد من حيث المعدات والأفراد والبرامج ، وهى تعمل وفق احتياجاتها الفنية وبالتالى يمكن الحكم على مستوى النشاط التدريبى بها من واقع مستوى المتدربين بعد التدريب .

ثالثا: من حيث التوزيع الجغرافى:

يوضح الجدولان السادس والسابع توزيع مراكز التدريب بمجموعاتها الثلاث حسب نوعية المحافظات : حضرية - وجه بحرى - وجه قبلى - محافظات حدودية ، ومنه يتضح أن :

١- غالبية مراكز المجموعة الاولى (٢٠٩ مراكز) ، يوجد منها فى المحافظات الحضرية والوجه البحرى (١٣٧) مركزا ، وغالبيتها العظمى حكومية .

٢- المحافظات الحدودية بطبيعتها ولقلة الكثافة السكانية بها يوجد بها القليل من مراكز المجموعة الاولى (١٥ مركزا) والمجموعة الثانية (واحد فقط) ونسبة أكبر من المجموعة الثالثة (٩٤ مركزا) .

٣- مراكز المجموعة الثانية (١٦٥ مركزا) منها ٤٥٪ بالمحافظات الحضرية و ٣٣ ٪ بالوجه البحرى .

٤- بالنسبة للمجموعة الثالثة ، فإن غالبيتها فى الوجهين البحرى ثم القبلى بحكم أهدافها وأنشطتها البيئية والريفية .

٥- يلاحظ أن مراكز كل من جهاز التدريب للتشييد والبناء والتكوين المهنى والشباب والجمعيات التطوعية والهيئة العامة للبريد ومدارسها الثانوية منتشرة فى جميع المحافظات .

٦ - يلاحظ أن مراكز الكفاية الانتاجية موجودة فى المناطق الصناعية أساسا ، وإن كانت تخلو منها جهات مثل السادس من أكتوبر وسوهاج والعامرية الجديدة والنوبة والشرقية ومحافظات الحدود .

٧ - مراكز وزارة الثقافة ، توجد فقط فى القاهرة بالرغم من انتشار قصور الثقافة فى جميع المحافظات .

٨ - مراكز قطاع الكهرباء ، موزعة حسب شركات توزيع الكهرباء وحسب تواجد محطات توليد الكهرباء الرئيسية .

٩ - قطاع البترول ، توجد مراكزه فى مناطق نشاطه الرئيسية (البحر الاحمر والسويس ومسطرد) .

١٠ - مراكز وزارة النقل والمواصلات وهيئاتها القومية للسكة الحديد والاتصالات السلكية والطيران المدنى ، موزعة حسب أماكن أنشطتها وعلى مستوى الاقليم الاقتصادى ، وتمتاز بوجود بعض المراكز التى تؤهل لشهادات جامعية وشهادات معترف بها دوليا .

١١ - مراكز وزارة الزراعة والاصلاح الزراعى مجموعتان ، احداهما لرفع مستوى موظفى الوزارة واقسامها المختلفة ، والمجموعة الثانية لخدمة أبناء المنتفعين من قانون الإصلاح الزراعى .

التعليم المزدوج والتدريب المهنى:

يعتمد نظام التعليم المزدوج الألمانى على اشتراك المصانع ومواقع الانتاج اشتراكا اساسيا فى العملية التدريبية ، حيث يشترك كل من المدرسة الفنية أو مركز التدريب مع المصنع فى تدريب متكامل .

وهذا النظام سبق تطبيق مثله منذ عام ١٩٥٦ تحت اسم التلمذة الصناعية الحديثة - التى ادخلتها الكفاية الانتاجية والتدريب المهنى من خلال معونة لمنظمة العمل الدولية - ويعتمد على الحاق الطالب الحاصل على الشهادة الاعدادية بأحد مراكز التدريب المهنى المجهزة تجهيزا يكاد يصل الى مستوى الورش أو خطوط الانتاج ، بحيث يكون لكل طالب مكان تدريب مستقل يتيح استثمار ساعات التدريب العملى الاساسى بالمركز استثمارا كاملا ، ويستمر الطالب فى مركزه المتخصص لمدة سنة أو سنتين حسب المهنة لتلقى المواد النظرية والفنية المتصلة بمهنته ، ولتلقى التدريب الأساسى على المهارات والعمليات الرئيسية لتخصصه بمركز التدريب ، ثم ينتقل الطالب خلال السنة الثانية والثالثة الى المصنع المتعاقد معه بعقد التلمذة الصناعية لاستكمال تدريبه التطبيقى فى موقع العمل لمدة ٤-٥ أيام اسبوعيا ، مع العودة للمركز يوما أو يومين لاستكمال تلقى المواد الفنية .

ويخضع اختيار الطلبة لاختبارات قدرات لتحديد أنسب المهن لقدراتهم وإمكاناتهم ، حيث يقوم به طاقم متخصص من الاخصائيين

النفسيين والاجتماعيين بجانب مديرى المراكز . وساعات التدريب بالمركز سبع ساعات يوميا ، ومدة التدريب بالمصنع حسب ظروفه ونظامه ، ويستمر التدريب به لمدة ١١ شهرا فى السنة وفق النظام المطبق بالمصنع ووفق نظام اجازاته .

معوقات التدريب المهنى :

فى تقرير لمنظمة العمل الدولية عام ١٩٩١ لبحث موضوع العائدين من الخليج فصل خاص بأوضاع التدريب المهنى فى مصر جاء فيه :

أ - يدل حجم البطالة فى مصر على أن كلا من نظامى التعليم الفنى والتدريب المهنى لم يتمكنا من مد الاقتصاد القومى بالقوى العاملة اللازمة عددا وكيفا .

ب - كما يدل على أن جهود تطوير التعليم ، خاصة التعليم الفنى التى بدأت فى الثمانينات ، لم تحقق النتائج المرجوة منه .

جـ - تراكمت على التدريب المهنى مشاكل عديدة ، فبالاضافة الى المشاكل المماثلة لمايعانيه التعليم الفنى مثل العجز فى المدرسين والمدربين الأكفاء ، وتخلف مناهج التدريب وعقم طرقه فإنه يعانى من :

(١) المركزية الشديدة والسيطرة الكاملة للحكومة على نشاط التدريب بالرغم من أنه بدأ فى القطاع الخاص قبل التأميم .

(٢) زيادة غير مدروسة لمراكز التدريب تابعة لجهات متعددة غالبا ما تكرر نفسها .

(٣) غياب المعلومات الضرورية لتوجيه التدريب للاحتياجات الحقيقية أدى الى عدم توازن سوق العمل الذى تأثر بهجرة العمالة عام ١٩٧٤ وبعودة كثير من المهاجرين فى عام ١٩٩١ .

(٤) غياب مستويات مهارة موحدة وأجهزة قياسها التى تسمح بتسجيل الخريجين تبعا لمستوى مهاراتهم ومعلوماتهم الحقيقيه ، وبالتالى سمح لأدعياء المهنة بالسيطرة .

(٥) الاهتمام الزائد بالتدريب السريع قصير الأجل (من اسبوع الى سنة) وعدم اشتراك المصانع فى اعداد العامل الماهر الا بنسبة صغيرة .

(٦) عدم وجود استراتيجية وسياسة قومية للتدريب مما ادى الى بعثرة الجهود وعدم التنسيق بين الاجهزة المختلفة وتكرار النشاط وعدم الاستخدام الامثل للامكانات المتاحة وانخفاض كفاءة التدريب .

لقد حصلت مصر فى فترات عديدة على منح ومعونات وقروض لصالح التدريب المهنى استفاد منها كثير من الوزارات مثل الصناعة والكهرباء والتعمير والزراعة والشئون الاجتماعية ، وكان نتيجة هذا التمويل انشاء معظم مراكز التدريب الحكومية وتزويدها بالمعدات والبرامج وتدريب كثير من مديريها . وبانتهاء المعونة أو القرض يتوقف الاهتمام بهذه الاستثمارات .

ومن الضرورى التعرف على حجم ما صرف على التدريب المهنى خلال الربع قرن الأخير (من سنة ٧٠ الى ١٩٩٥) من منح وقروض ، وتقويم ما تم ، وتقدير العائد الاجتماعى والاقتصادى ، ليكون ذلك مدخلا لتوجهات المستقبل واحتياجاته الحقيقية .

والمدرب من العوامل الأساسية المؤثرة فى كفاءة التدريب ، من حيث مستواه وخبراته وإعداده ، وعدم وجود المدرب الكفء يعنى تخريج متدرب غير كفء يحتاج الى تدريب جديد . والمدرب ليس كل من تعلم مهنة بل هو الشخص المتعلم ذو الخلق الحميد والمبادىء السامية الذى لديه القدرة والدراية والتدريب على نقل معلوماته وخبراته وسلوكياته وتجاربه النظرية وممارسته العملية لمهنته المتفوق فيها الى الآخرين بيسر وفن يجعلانه فى نظرهم قدوة يجب الاقتداء بها والسير على منهجها ومحاولة الوصول الى مستواه المهنى والفنى .

ولهذا فإن اختيار وتدريب وتشجيع ومحاولة الابقاء على مثل هذا الشخص مهمة غاية فى الأهمية لضمان الحصول على مدرب ذى خبرة وكفء وقدير يتطلع دائما الى الجديد والأفضل ، فجميع الجهات التى

تمارس التدريب بنجاح نجد أن مدربيها عادة ما يكونون من خريجى المدارس والمعاهد الفنية والجامعات ، ومارسوا المهنة عمليا فترة زمنية ثم اختيروا بحكم كفاءتهم وتحمسهم وسلوكياتهم وأعيد تدريبهم تربويا وفنيا ليكونوا مدربين ، فقدرت لهم حوافز تشجيعية ، ويستمر تدريبهم التقدمى والمتطور من حين لآخر . وكثير منهم أرسلوا فى منح تدريب خارجية رفعت كثيرا من مستواهم .

مصادر اعداد المدربين : وهى محدودة وتنحصر فى :

١ – المدارس الفنية نظام السنوات الخمس ، فبعضها يعد مدربين ليس لديهم الخبرة والممارسة العملية .

٢ – مركزى اعداد المدربين بجهاز التدريب للتشييد والبناء ويدربان المدربين الذين تم تعيينهم من خريجى المدارس الفنية تدريباً أساسياً لمدة ٤ شهور، وتدريباً تقدمياً لمدة شهرين .

٣ – معهد تدريب المدربين التابع للكفاية الانتاجية ، وكان برنامج التدريب حتى عام ٩٠ مدته عشرة شهور ، منها أربعة للاعداد التربوى والفنى ، ثم ستة شهور للمهارة العملية . وقد اصبح الآن لمدة شهرين للاعداد التربوى والبرامج المتقدمة .

٤ – معهد الساليزيان ، ويوفر برنامج تدريب خاص لمدربى وزارة القوى العاملة .

٥ – مركزين لاعداد مدربى التكوين المهنى ، وثلاثة لاعداد مدربى مراكز اعداد الأسر المنتجة تشرف عليهما وزارة الشئون الاجتماعية .

إن كثيراً من المصريين العاملين ببعض الدول الشقيقة يعانون من عدم وجود ترخيص لمزاولة المهنة وقياس مهارة قومى تميز به وتعترف به الدول المضيفة وأرباب العمل ، وفى نفس الوقت يحمى مصالح الفرد ويحقق تقدير الغير له . ووجود مثل هذه المستويات القومية سيدفع جهات التدريب الى التنافس فى الادارة للوصول بالمتدربين بها الى هذه المستويات ، واعتراف اصحاب الاعمال بمستواهـا وجديتها وكفاءتها ، وبالتالى الاطمئنان الى مخرجاتها والتعامل بها .

ان وجود مستويات مهارة قومية وقياسها وترخيص مزاولة العمل سيخدم كلاً من المتدرب والجهة القائمة بالتدريب الجدى وصاحب العمل وسوق العمل والانتاج .

القطاع الخاص والتدريب:

يتبين من الإحصائيات المتاحة عدم وجود مراكز تدريب بالقطاع الخاص فى المجال الإنتاجى والصناعى إلا نادرا ، حيث ان أغلبية شركات القطاع الخاص تفضل الحصول على العمالة المناسبة لها من غيرها ، بجانب إتاحة فرصة إعداد وتدريب فى مكان العمل فور التعيين وخلال فترة الاختبار الأولى .

وما يوجد من نشاط تدريبى فى بعض الجهات ويعتبر قطاعا خاصا ينحصر فى الآتى :

١ – معاهد تدريب خاصة تشرف عليها وزارة التربية والتعليم وتنتهى بشهادة معترف بها من الوزارة ، وأغلبها يختص بتعليم اللاسلكى وإصلاح الراديو والتليفزيون .

٢ – معاهد تدريب معترف بها من وزارة المواصلات ، وتدخل فى نطاقها أكاديمية النقل البحرى . ومعاهد الفنادق التابعة لها .

٣ – وحدات التدريب وبعض المراكز الجيدة التابعة لبعض الجمعيات التطوعية .

٤ – ما يوجد فى بعض وحدات القطاع الخاص من أنشطة تدريبية تبعا لحاجة الوحدة لإعداد عمالة جديدة ، وينتهى النشاط بتحقيق الهدف المنشود منه .

٥ – ظهرت حديثا رغبة لدى بعض الشركات الاستثمارية والمشتركة لانشاء مراكز تدريب على نظام التعليم المزدوج لتوفير عمالة خاصة بها أو لخدمة شركات المنطقة .

٦ - بعض الشركات خاصـــة شركات قطاع الاعمال العام - توجد بها مراكز تدريب لخدمـــة العاملين بالشركـــة ، بجانب توفيـــر تدريب بنظام التلمذة الصناعيـــة ، أو مع وزارة التربيـــة والتعليم ، مقـابل أجر يدفـعـه الطالـب ، ويمنـح الخريج شهـــادة معـادلـــة للدبلـوم الفنى .

٧ - يتبـع كلاً من نقابـة التطبيقيين ونقابة عمـال النقـل البـرى مركـز تدريب حديـث جيـد التجهيـز ، وتم تدريـب مدربيـهما بالخارج . كما تشـارك غرفة الصناعات الجلدية فى الاشراف على مشروع مركز متخصص .

٨ - توفر بعض شركات قطاع الأعمـال والقطاع الخاص فرص تدريب فى مواقع العمل بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومصلحة الكفاية الانتاجية .

المرتكزات الضرورية لتنمية التعليم الفنى والتدريب المهنى :

أوضح تقرير حديث قدمته الوكالة الألمانية للتعاون الفنى إلى مجموعة العمل « التنمية الاقتصادية الاقليميـــة لعمليـــة السـلام بالشـــرق الأوســط » والتى اجتمعت فى مدينة هيدلبرج خلال يونيو ١٩٩٥ - أن المرتكـزات الأربع الضـروريـــة لتنميـــة التـعليـــم الفنى والتـدريب المهنى هى :

١ - تنمية نظم التدريب الثنائى (الموجه لحاجة سوق العمل) .

٢ - توجيـــه برامـج خـاصـة عـنـد ظهـور عجـز فى القـوى العاملة المؤهلة .

٣ - تنمية المدارس والمعاهد ومراكز التدريب الحالية .

٤ - تنميـــة الدخـــل من خـــلال برامج تدريب مهنى فى القطاع غير المنظم .

ومن المهم التركيز على هذه المجالات فى ميادين التعاون الثنائى والدولى فى المجال الفنى .

وفـــوق هذه النواحى الاربع يجب ان يُعنى كـــذلك بالنواحى الآتية :

١ - تقييم مستوى وكفاءة خريجى مصادر التدريب المختلفة ومدى مناسبتهم لحاجة سوق العمل ومقترحات أصحاب الأعمال لتنمية وتطوير مستواهم ، وما يستتبع ذلك من تطوير لبرامج ونظم واساليب التدريب .

٢ - تنظيم الاشتغال بالاعمال المهنية الحرة والخاصة وفق مستويات ومعايير تدعمـها تراخيص مزاولة المهنة ، مع توفير فرص الاعداد والتدريب والتأهيل وقياس المهارة المناسبة لها .

٣ - تنظيم الحوافز غير التقليدية لتشجيع الجهات المختلفة - أجهزة تدريب وشركات وغيرها - على المشاركة فى العملية التدريبية بجدية وحماس وكفاءة .

٤ - يجب ان تشمل عقود شراء المعدات الجديدة بنودا للتدريب على التشغيل والصيانة المطلوبة لها ، وتوريد نماذج تدريبية لتزويد مراكز التدريب بها لإعداد العمالة المطلوبة لها عليها مسبقا .

٥ - استمرار عملية التدريب للفرد للترقى او لمزاولة عمل جديد او عند تطوير اسلوب عمل او انتاج أو ادخال معدات جديدة ، وتوفير البطاقة المهنية الشخصية لكل فرد لمتابعة نشاط تأهيله وتدريبه .

٦ - وضع وتقنين مستويات مهارة قومية يشارك فى إعدادها اصحاب الأعمال والنقابات العمالية ، مع متابعة تنفيذ تحقيقها وتطويرها لما فيه صالح الأعمال والانتاج والعمال ، وما يستتبع ذلك من وضع وتنفيذ اختبارات لقياس المهارة على المستوى القومى توفر للعاملين فى الداخل والخارج مستويات معترف بها محليا ودوليا .

٧ - وضع ومراجعـــة وتطوير توصيف مهنى قومى مستمد من التوصيف العربى الدولى يعمل به الجميع .

آليات تنفيذ هذه الأهداف :

١ - تكوين الهيئة القومية للتدريب المهنى ، على أن يشـــارك فى

وضع استراتيجياتها ورسم سياستها وادارتها أعداد متساوية من اتحادات أصحاب الأعمال وغرفهم الصناعية ، واتحاد العمال ونقاباته ، وأجهزة التدريب الرئيسية . ويكون من بين مسئولياتها متابعة وتقييم أنشطة التدريب المهنى . وأن يكون لها تمويل مستقل وأسلوب عمل خاص . وأن يلتزم بقرارتها جميع الاطراف المعنية بالتدريب المهنى والتشغيل .

٢ – مركز قومى لبحوث وتطوير التدريب المهنى ، يكون لـه مجلس إدارة ثلاثى (من اصحاب الاعمال والعمال وأجهزة التدريب الرئيسية) ويكون من بين مهامه :

– اعداد سياسة وخطط التنمية والتدريب لكوادر التدريب فى مختلف المواقع ، ورفع مستواهم الفنى والمهنى والادارى والادبى والعلمى .

– المساهمة فى توفير وإعداد البرامج التدريبية الاساسية وتطويرها وملاحقة تقدمها الخارجى

– القيام بدراسات المتابعة والتقييم وتحديد الاحتياجات المختلفة التى تستدعيها حاجة العمل بهدف تصويب مساره .

– اعداد سياسات وخطط تطوير امكانات التدريب .

– المشاركة فى اعداد وتنظيم دراسات مستويات المهارة والاختبارات القياسية لها .

– انشاء وإدارة شبكات المعلومات المختلفة وتبادل بياناتها مع الجهات المعنية داخليا وخارجيا .

– التوعية القومية بامكانات ومستقبل وسياسات وأهداف وفرص التدريب المهنى .

٣ – وجود – أو تقوية وتطوير – شبكة من المجالس الاقليمية والقطاعية يشارك فيها الأطراف الثلاثة المنوه عنها فى الفقرة الثانية ، وتكون من بين مهامها :

– توفير المعلومات الضرورية عن الاحتياجات الحالية والمستقبلية من عمالة وتخصصات ومهارات .

– متابعة أنشطة التدريب فى مجالها ، وتحديد احتياجات التوسع أو ضرورات الالغاء فى التخصصات والمستويات حسب حاجة سوق العمل .

– المشاركة فى سياسة ومتابعة تنفيذ خطط التنمية والتطوير ورفع كفاءة الأنشطة التدريبية فى مجالها .

– متابعة مشروعات الاستثمار وما توفره من فرص عمل وما تحتاجه من عمالة وتخصصات .

– متابعة أنشطة مشروعات تشغيل أصحاب المشروعات الصغيرة ومشروعات زيادة الدخل وتنمية المجتمعات المختلفة وما تحتاجه من إمكانات تدريب .

٤ – التزام جميع الجهات ، حكومية أو خاصة ، بتسجيل مراكز التدريب التابعة لها لدى جهه محددة (أو الهيئة القومية المقترحة) مع توفير كافة المعلومات الخاصة بأهدافها وامكاناتها ومخرجاتها وسياستها ، وتسجيل كل تعديل أو تطوير يتم بها سنويا .

٥ – إدخال نظم التدريب المختلفة التى توفر فرص تدريب فعالة لجميع الأفراد الراغبين ولجميع المستويات وفى جميع المناطق ، واستخدام اساليب التدريب المناسبة للحالات المختلفة (مثل التدريب عن بعد) .

٦ – وضع أسلوب ونظم وآليات تنفيذ منح تراخيص مزاولة المهنة من خلال :

– تبسيط وتيسير الاجراءات وتوفير الخدمات ، بما يكفل رفع المعاناة عن الراغبين فى الحصول على تراخيص مزاولة المهنة .

– توفير الاختبارات القياسية التى تحقق قياس المهارة بمستوياتها المختلفة والمعترف بها قوميا .

– توفير فرص التدريب ورفع المهارة لمن يرغب في تحقيق هذه المستويات .

– اختيار أفضل الجهات المعترف بامكاناتها وكفاءتها وحيدتها لاجراء هذه الاختبارات .

– يجدد هذا الترخيص كل فترة زمنية .

٧ – انشاء صندوق تمويل للتدريب المهني ، يتم تمويله عن طريق :

– الدولـــة .

– ما يوازي نسبة محددة من أجور العاملين أو قيمة الانتاج للوحدة أيهما أكثر .

– المنح المحلية والأجنبية .

– ايرادات تحققها انشطة خاصة .

ويصرف عائده على :

– حوافز للجهات (شركات أو أجهزة تدريب) مقابل أنشطة تدريبية متميزة .

– اعفاءات للجهات التي تقوم بتغطية تكاليف انشطة التدريب الضرورية لها .

– تغطية تكاليف الدراسات والبحوث وتأهيل كوادر التدريب .

– المساهمة في نسبة من تكاليف انشاء وتطوير امكانات تدريبية يحتاجها سوق العمل .

– توفير حوافز واعفاءات غير تقليدية للجهات والشركات وأصحاب الاعمال المشاركين في النشاط التدريبي كل وفق حجم مساهمته .

القسم الثاني

النظام الدولي المعمول به في قطاع القوات المسلحة

الأسس التي تراعى في التدريب المهني بجميع هيئات القوات المسلحة لمختلف الدول :

– رفع مستوى المعرفة والعلم والسلوك .

– التنمية في المهارة (تدريب عملي) .

– تدريب بعد التعليم .

– تربية السلوك المهني – انضباط – دقة – عمل جماعي منظم ومهنة لكل فرد في المجموعة .

– الإعداد الجيد للمدرسين والمدربين وإعدادهم فنيا وتربويا بأعداد مناسبة .

– وضع المناهج الملائمة والمتطورة باستمرار .

– ونظرا للتطور السريع في التكنولوجيا وفي الاختراعات للمعدات الحديثة والاسلحة المختلفة في جميع الجيوش في مختلف دول العالم ، فقد كان لازما – لمواكبة العصر والاستعداد للدخول في القرن الواحد والعشرون – تجنيد كوادر ضخمة من المهندسين والفنيين في القوات المسلحة في درجات علمية متطورة حديثة على أحدث ما في العصر، وقد فتحت لهم القوات المسلحة ابواب الكلية الفنية العسكرية لتخريج المهندسين الفنيين اللازمين للتخطيط والابتكار والتطوير ، وكذلك المعهد الفني للقوات المسلحة لتخريج الفنيين المتخصصين ، وبذلك تتكامل حلقة وسلسلة الافراد المؤهلين للعمل الفني من عمالة ذات مهارة عالية ، وفنيين لكافة المستويات في التخصصات المختلفة ، واخصائيين من مهندسين متخصصين ، الى جانب إعداد العلماء الباحثين .

– وكما هو معمول به في جميع العالم فقد أرسلت أعداد ضخمة من المهندسين ومن خريجي الكلية الفنية والمعهد الفني في بعثات تدريبية وعلمية خارجية ، وذلك لنقل الخبرة الى أرض الوطن . ويضاف الى ذلك فتح المجال على مصراعيه لتأهيل المهندسين في دراسات عليا داخل الجمهورية وخارجها ، والحصول على أعلى الشهادات في درجة الماجستير والدكتوراه من الخارج في التخصصات الدقيقة ، وفُتح لهم المجال لحضور المؤتمرات الفنية العالمية لزيادة خبرتهم ومواكبة العصر في التطور ، وتزخر بهم الآن مراكز البحوث المختلفة في القوات المسلحة .

مشروع الخطة المقترحة للتنفيذ
بشأن تطوير جهاز ومراكز التدريب

التوصيـــة	الهدف النهائى	الخطة العاجلة (٢-٣ سنوات)	الخطة المتوسطة (حتى ٥ سنوات)	الخطة الآجلة (بعد خمس سنوات)
١ - تكوين الهيئة القومية للتدريب المهنى (هيئة مستقلة - يشرف عليها المجلس الاعلى لتنمية القوى البشرية)	اعادة تشكيل احد اجهزة أو ادارات التدريب لتتحول الى هيئة قومية يديرها ممثلين عن اصحاب الاعمال والعمال واجهزة التدريب الرئيسية مع تحديد سلطاتها ومسئولياتها وتمويلها . يهتم بوضع السياسة العامة للتدريب المهنى ويقيم ويتابع نشاطه .	دراسة نظامها وتشكيلها ومسئولياتها - قرار التشكيل - تعريف الاعضاء - تدريب الجهاز الفنى بها .	دعم سلطاتها ومتابعة نشاطها .	مراجعة وتقويم وتطوير .
٢ - انشاء المركز القومى لبحوث وتطوير التدريب (تشرف عليه الهيئة القومية للتدريب المهنى) .	توفير الخدمات الفنية لاجهزة التدريب ومراكزه بالدولة - ترشيد وتطوير النشاط - تدريب الكوادر محليا وخارجيا - بحوث التطوير والتقويم والمتابعة للخريجين والانشطة - دراسات وبحوث المستقبل .	اجراء دراسة تحضيرية لتحديد تنظيمه ومسئولياته واسلوب العمل ومجالات التعاون - اختيار القيادات وتدريبها - اعداد وتنفيذ الدراسات الميدانية الاساسية .	استكمال تكوين المركز وامكاناته البشرية والفنية والقيام بمسئولياته الفنية والبحثية .	ربط المركز بالجامعات المصرية ومراكز تطوير البرامج واساليب التعليم والتوجيه ، وكذلك ربطه بالمراكز الدولية المماثلة المستقلة أو الملحقة بالجامعات .

(تابع) مشروع الخطة المقترحة للتنفيذ

التوصية	الهدف النهائى	الخطة العاجلة (٢-٣ سنوات)	الخطة المتوسطة (حتى ٥ سنوات)	الخطة الآجلة (بعد خمس سنوات)
٣ - تنمية قدرات كوادر التدريب .	تطوير ورفع مستوى مهارة المديرين والمخططين والاخصائيين والمدربين والفنيين بأجهزة ومراكز التدريب بالقطاعات والمواقع المختلفة محليا وخارجيا بما يتفق واحتياجات مرحلة التطور للقرن القادم .	وضع خطة تدريب للكوادر على المستوى القومى وتحديد اولوياتها بمختلف القطاعات عام وخاص وحكومى . تنفيذ المرحلة الاولى من الخطة لعدة مستويات .	تنفيذ بقية مراحل الخطة - متابعة وتقويم المرحلة الاولى .	المتابعة والتقويم والتصحيح .
٤ - التشكيلات المساندة لنشاط التدريب .	الربط بين اجهزة التدريب واحتياجات القطاعات المحلية والبيئة والمستقبل . تكوين قاعدة معلومات قومية بالاحتياجات والامكانات ونشاطها .	تشكيل مجلس ادارة (أو تسمية اخرى) لكل مركز أو مجموعة (حكومية) - تنشيط مسئوليات المجالس المحلية والاقليمية القائمة فعلا بعد تدعيمها بممثلى القطاع الخاص والعمال . تكوين قاعدة المعلومات .	تطوير نشاطها ودعم امكاناتها ومسئولياتها - تقويم ومتابعه نشاطها . تكوين قواعد المعلومات المحلية وربطها بشبكة قومية بالقاعدة الرئيسية .	التطوير والدعم والمتابعة والتقويم - متابعة استكمال وتحديث وتطوير شبكة المعلومات (امكانات تدريب - احتياجات سوق العمل - احتياجات التدريب)

(تابع) مشروع الخطة المقترحة للتنفيذ

التوصيـــة	الهدف النهائى	الخطة العاجلة (٢-٣ سنوات)	الخطة المتوسطة (حتى ٥ سنوات)	الخطة الآجلة (بعد خمس سنوات)
٥ – استصدار قرار بمستويات المهارة القومية وتراخيص العمل (واختباراتها القياسية).	وجود تنظيم قومى لمستويات المهارة واختباراتها القياسية – صدور تراخيص لكل مهنة لمارساتها – الاعتراف بالمستوى الفنى والمهارى للعامل بالخارج . مع توفير فرص التدريب للوصول اليها .	اعداد خطة قومية لمراجعة مواصفات العمل وتحديد مستويات المهارة لكل مهنه واختباراتها القياسية – البدء بالمهن العامة والشائعة والمطلوبة بكثرة فى الاسواق الخارجية (وضع مستويات المهارة لها وقياسها وتراخيص العمل بها) .	متابعة تنفيذ اصدار مستويات المهارة للمهن الاخرى وتراخيص العمل بها – تقويم ما تم بالخطة العاجلة وتطوير ما يحتاج الى ذلك .	استمرار المتابعة والتطوير والتحديث والتقويم .
٦ – تحديد وتحديث احتياجات سوق العمل حاليا والمستقبل .	التعرف على احتياجات سوق العمل المستقبلية من مهن ومهارات ومستويات لمساعدة مراكز التدريب واجهزة التعليم فى اعداد وتنفيذ خطط التنمية البشرية .	الاعداد لاجراء دراسات اقليمية وقومية لتحديد احتياجات سوق العمل المستقبلية من مهارات ومهن – البدء بنماذج فى خمسة محافظات أساسية .	تقويم نتائج المرحلة الاولى – تنفيذ دراسة الاحتياجات على المستوى القومى .	تقويم النتائج النهائية – تحديث المعلومات – ربط النتائج بامكانات التدريب والتعليم القائمة .

(تابع) مشروع الخطة المقترحة للتنفيذ

التوصيــــة	الهدف النهائى	الخطة العاجلة (٢-٣ سنوات)	الخطة المتوسطة (حتى ٥ سنوات)	الخطة الآجلة (بعد خمس سنوات)
٧ - تطوير امكانات مراكز التدريب البشرية والمادية والفنية .	رفع كفاءة وتطوير معدات وتجهيزات مراكز التدريب المهنى وبرامجها وقدراتها الفنية على وضع برامج التدريب المناسبة لاحتياجات البيئة والسوق المتطورة وحسب ظروف احتياجات المشروعات الصغيرة والراغبين فيها وموالاة توجيههم فنيا .	تحديد القدرات والاحتياجات الحقيقية للمراكز القائمه وربطها باحتياجات المشروعات المطلوبة بها (ميدانيا) . وضع خطة للتطوير حسب اولويات مناسبة - تقويم المخرجات الحالية ومدى مناسبتها لسوق العمل .	تقويم ما تم تنفيذه بالمرحلة الاولى واستكمال عمليات التطوير والتحديث وتحديد الاحتياجات الجديدة وفق مشروعات التنمية والتوسع .	تقويم المراحل السابقة ومتابعة التنفيذ والمتابعة .
٨ - خطة قومية لاحتياجات وتطوير التدريب المهنى .	وجود تصور قومى لاحتياجات تطوير التدريب المهنى وسياسة عامة واحدة لهدف متفق عليه يسهل فرص التمويل المحلى والأجنبى .	فى حالة تأخر تكوين الهيئة القومية تشكل مجموعة عمل قومية لوضع هذه الخطة واقرارها تفصيليا وتمويليا - والتعرف على مصادر التمويل المتاحة خاصة الأجنبية والدولية .	متابعة وتقويم ما تم تنفيذه من الخطة القومية وتعديلها على المستوى القومى - استكمال تنفيذ الخطة .	المتابعة والتقويم والتطوير بما يتلاءم مع المستقبل .

(تابع) مشروع الخطة المقترحة للتنفيذ

التوصيـــة	الهدف النهائى	الخطة العاجلة (٢-٣ سنوات)	الخطة المتوسطة (حتى ٥ سنوات)	الخطة الآجلة (بعد خمس سنوات)
٩ - انشاء صندوق لدعم التدريب (تحت اشراف الهيئة القومية للتدريب) (وبالتعاون مع المركز القومى لبحوث وتطوير التدريب).	ايجاد مصدر تمويل محلى لتشجيع القطاعات المختلفة (خاص وحكومى) على العناية وممارسة التدريب على اسس ناجحه لرفع مستوى العمالة والعمل والمشاركة فى عمليات التطوير والتحديث والتوسع.	اجراء الدراسات الاولية لتحديد مصادر التمويل وثباتها وتطورها وحجمها واسلوب توزيع العائد. واقتراح الحوافز الايجابية غير التقليدية، واستصدار قرار بانشاءه ونظامه وتكوين العاملين به والمسئولين عنه.	تقويم التنفيذ واستمرار المتابعه والتطوير لتعميم الفائدة.	تقويم أثر الصندوق على نواتج التدريب - النظر فى توسيع مجال نشاطه وفق ايراداته واحتياجات خطط التنمية.
١٠ - الربط بين المسار التعليمى والتدريبى (يمكن ان يشارك فيها المركز القومى لبحوث وتطوير التدريب فور انشائه).	اتاحة فرص الترقى العلمى المستمر لكوادر العاملين فى التدريب وفق قواعد تسهل عملية تنمية الافراد.	تشكيل مجموعة عمل محددة المدة والهدف لدراسة الحاجة الى هذا الربط وسبل تحقيقه والقواعد المنظمة له.	متابعة التنفيذ وحل ما قد يعترضه من اوضاع ومعوقات.	تقويم النتائج والعمل على التوسع فيها وتدعيمها.

توزيع مراكز التدريب بمجموعاتها الثلاث على محافظات الجمهورية

القطـــــــاع	الجملة	محافظات حضرية (٤)	الوجه البحرى	الوجه القبلى	محافظات الحدود	ملاحظـــــات
مراكز لاعداد عمالة (لسوق العمل) (حصر):						
– القوى العاملة .	٢٢	٦	٧	٧	٢	منها ٦ مراكز مخصصة لنشاط الداخلية بجانب ١٨ مركز تحت الانشاء
– التشييد والبناء (الجهاز) .	٦٨	١١	٢٩	٢٠	٨	
– الكفاءة الانتاجية والتدريب المهنى .	٣٥	١٦	٩	١٠	–	
– تكوين مهنى .	٥١	١٠	٢٣	١٦	٢	
– الثقافة .	٥	٥	–	–	–	
– تحت اشراف وزارة التربية والتعليم .	٧	٦	١	–	–	
– خاصة .	١	١	–	–	–	
	٢٠٩	٦٠	٧٧	٥٧	١٥	
مراكز تخدم مؤسساتها (يمثل نحو ٩٥٪ من الموجود فعلا):						
شركات (انتاجية – تشييد – تموين) .	٩، ٧، ٥٨	٦، ٦، ٢٥	١، ١، ٢٤	٢٠، –، ٩	–، –، –	(شركات – مؤسسات قومية – وزارة متخصصة تم الاتصال بها)
المؤسسات القومية للنقل والمواصلات والاتصالات والبريد .	٤٤	٢١	١١	١٢	–	
قطاع الكهرباء (توليد وتوزيع) .	١٤	٥	٥	٤	–	
وزارة الاشغال والموارد المائية .	٥	١	٢	٢	–	
قطاع البترول .	٥	٣	١	–	١	

(تابع) توزيع مراكز التدريب بمجموعاتها الثلاث على محافظات الجمهورية

القطاع	الجملة	محافظات حضرية (٤)	الوجه البحرى	الوجه القبلى	محافظات الحدود	ملاحظات
قطاع الزراعة	١٤	١	٨	٥	–	
نقابات عمالية	٢	١	١	–	–	
اخرى (قناة السويس – والمقاولون – والصحة والثقافة) .	٧	٥	١	١	–	(٢+٢+١+٢)
	١٦٥	٧٤	٥٥	٣٥	١	
مراكز مهنية لاغراض اجتماعية وثقافة مهنية (من الصعب حصر ها):						
وزارة الاوقاف .	٢	٢	–	–	–	
الشئون الاجتماعية :						
– أسر منتجة	٣٠٢٥	٤٦٦	١٥٤١	٩٥٨	٦٠	عام ٩٢ تزداد سنويا (٣١٥٠ / ٩٤)
– نوادى المرأة	٤٥٣	٩٠	١٧٤	١٧١	١٨	
– جمعيات مختلفة	٧١	٢١	١٥	٢٧	٨	عينة رشحتها الادارات المعنية والمحافظات ولا تمثل المجموع .
مراكز تتبع المحليات والتعاونيات .	٤٣	١٠	١٤	١٧	٢	رشحتها المحافظات ولا تمثل
مراكز توجيه مهنى تتبع نوادى الشباب .	٥٨	٦	٢٢	٢٤	٦	المجموعة عينه فى ٧٨ مركزا رشحتها الشباب .

التوصيـــات

وعلى ضوء ما سبق وما دار فى اجتماعات المجلس من مناقشات ، وكذلك على ضوء مقترحات وتوصيات المجلس فى تقاريره السابقة ، يوصى بما يأتى :

* تكوين الهيئــة القوميــة للتدريب المهنى باشتـــراك الحكومـــة ورجـال الاعمـال واتحـادات العمـــال ، مع تحديــد مسئولياتها وسلطاتها .

* انشـاء المركـز القـومى لبحـوث وتطوير التـدريب المهنـى وصلاحياتـه ومسئولياته .

* وضع وتطوير مستويات مهارة قوميـــة واختباراتها القياسيـــة وتراخيص مزاولـــة المهنة .

* تنمية قدرات كوادر التدريب المختلفة فى كل الجهات والوحدات التدريبية وإعداد وتطوير جهات تدريبها .

* تطوير وتحديث وإعادة تخطيط مراكـز التدريب المهنى لتلبى احتياجات مجتمعاتها بمستويات المهارة المناسبـــة لها ، ولإعداد عمالـــة تنافس فى سوق العمـــل الخارجى .

* تعميق التلاحم بين أجهزة وجهات ومراكز التدريب وسوق العمل والانتاج والخدمات ووحدات الانتاج وأصحاب الاعمال ، وتوفير حوافز غير تقليدية وجديدة للقطاع الخاص والجهات المهتمة والمنفذة لبرامج تدريبية مطلوبة .

* تطويــر وتحــديث برامـــج التــدريب المهنــى بمـــا يلبـــى الاحتياجات الفعلية لأصحاب الأعمال وسوق العمل ومستويات العمالة المطلوبة بالخارج .

* استصدار تشريع بانشاء صندوق تمويل التدريب ، مع تحديد مصادره وأهداف الصرف منه .

* وضع الخطة القومية والخطط الفرعية لتنمية وتطوير جهاز ومراكز التدريب ، من خلال تنسيق موحد على مستوى الدولة يلتزم به الجميع - وتكون جاهزة دائما لتعمل على هداها جهات التمويل المختلفة (ومرفق مشروع الخطة المقترحة للتنفيذ) .

* ترشيد استخدام المنح والمعونات الفنية الاجنبية .

* الاهتمام بالدراسات البحثية والتتبعية لتقييم نتائج النشاط التدريبى على مستوى المركز والقطاع والاقليم والدولة ، والاهتمام بنتائجها ومتابعة تنفيذ توصياتها .

* ايجاد المسارات المتاحة بين أجهزة ونواتج التدريب وبين السلم التعليمى ، بما يتيح فرص الترقى العلمى لخريجى مراكز التدريب المختلفة بالشروط المناسبة .

* وبما أن هنـاك طاقـات بالقـوات المسلحة يمكـن أن تفيـد فى تطويـر التـأهيـل المهنـى والفنى فى الدولـة بالاضافـة لمـا تقدمـه ، فيقتـرح أن يتم التنسيـق مع وزارة الدفـاع والجهـات المعنيـة بالدولة فى هـذا الشأن .

ملحق رقم (١)

أسلوب تأهيل المعلمين للتعليم والتدريب الفنى

يتم انتقاء المعلمين كالآتى :

أولا : المدرسون :

- من المهندسيـن أو خريجى المعهـد الفنـى الذيـن مارسـوا العمـل الفنى فى الورش الرئيسيـة والتأهيـل الفنـى بوحدات القوات المسلحة .

- ويتم تأهيلهم بادارات التعليم والتدريب المهنى للقوات المسلحه تربويا بحضور الدورات الآتية :

- فرقة أساليب تدريب حديثة .
- فرقة اعداد وتأهيل المدرسين .
- فرقة اعداد مشرفين وقادة أجنحة تعليمية لمن سيشغلون مراكز قادة أجنحة بمراكز التدريب المهنى .

ثانيا : المدربون :

من الضباط الفنيين والمشرفين (المشرف المهنى) وضباط الصف خريجى مراكز التدريب المهنى والمتخصصين فى المهن المختلفة وسبق لهم ممارستها عمليا بوحدات القوات المسلحة ويتم تأهيلهم عند الالتحاق بالعمل بالتدريب المهنى على الفرق الآتية .

- فرقة أساليب تدريب حديثة .
- فرقة إعداد المدربين .

ثالثاً : تأهيل فنى عام :

يتم تأهيل وإعداد المدرسين والمدربين على التخصصات الآتية طبقا للمواد التى سيقومون بتدريسها بالمراكز .

- تأهيل على فرقة تشغيل وصيانة معامل لغات .
- تأهيل على فرقة الصحة المهنية والأمن الصناعى .
- تأهيل على فرقة رسم هندسى وفنى .
- تأهيل على فرقة التصوير بكاميرات الفيديو .
- تأهيل على فرقة أمناء المكتبات .
- تأهيل على فرقة تخطيط وانتاج مساعدات التدريب .
- تأهيل على فرقة إعداد البحوث .

ملحق رقم (٢)

اعداد الفنى الماهر
لمواجهة صناعات المستقبل فى القرن ٢١

يتم اعداد الفنى الماهر على الأسس العلمية التالية :

أ - التحديد الجيد لخصائص المهنة .

ب - وضع المناهج الملائمة وتطويرها باستمرار (٧٠ ٪ على الاقل من ساعات التدريب عملى) .

جـ - حسن اختيار المتدربين .

ويتم ذلك بتصنيف وانتقاء الافراد للمهن المختلفة طبقا لثقافتهم السابقة وميولهم وإمكاناتهم وقدراتهم .

د - الاعداد الجيد لكل من المدرسين والمدربين إعدادا فنيا وتربويا وتوفيرهم بأعداد مناسبة طبقا للمعدلات المتعارف عليها .

هـ - توفير المذكرات والمراجع العلمية اللازمة للعملية التعليمية مع تبسيطها واخراجها بأسلوب ميسر يناسب المستوى الثقافى للمتدربين ، مع مراعاة حداثة المادة العلمية طبقا لآخر ما وصل اليه العلم الحديث .

و - توفير مساعدات التدريب لتوضيح وتعليم المهارات التى يلزم تدريب الافراد تحت التدريب عليها ، مع مراعاة تطويرها وشموليتها .

ز - تحديث الورش والمعامل بصفة دائمة لتلائم احدث المعدات الموجودة بالخدمة .

ح - التدريب فى مواقع العمل تحت اشراف المدربين ومساعدى المدربين حتى يكتسب الفرد الخبرة اللازمة والألفة مع المعدات الحقيقية الموجودة بالخدمة ، وكذلك مع اماكن العمل التى سيلتحق بها المتدرب بعد تخرجه .

ط - متابعة الخريجين بعد تخرجهم .

التعليـــم الجامعـــى والعالـــى

نحو استراتيجية للنهوض بإعداد خريجي الجامعات ومؤسسات التعليم العالي ورفع كفاءة تشغيلهم

أهمية النهوض بالتعليم والتدريب والبحث العلمي : تمر مصر الآن بمرحلة تحديات كبيرة ، فهى تسعى ، جاهدة ، الى تحقيق التنمية الشاملة بمعدلات عالية وسريعة لتعويض مافاتها من جهة، ولتلحق من جهة أخرى بركب التقدم .

وتتطلب عملية التنمية الشاملة على هذا النحو أن تحشد مصر طاقاتها المادية والبشرية المتاحة ، وتقوم باستغلالها بكفاءة ، وتعظم مخرجاتها على نحو يؤدى الى زيادة الناتج القومى بمعدلات متنامية تربو على معدلات النمو السكانى . ومن المعلوم أن معدل النمو السكانى فى مصر يبلغ حاليا حوالى ٢,٤٪ سنويا ، بينما لا يزيد معدل النمو السنوى فى الناتج القومى على ذلك بكثير . ويشير هذا الأمر بوضوح الى أن النمو السكانى فى مصر يلتهم حاليا كل زيادة فى الناتج القومى ، ولا يترك شيئا يذكر لتحقيق التنمية وبناء التقدم .

وتتطلع مصر ، بأمل ، الى زيادة الناتج القومى سنويا بمعدل لا يقل عن ٥,٧٪ حتى تتحقق التنمية المنشودة . واذا استعرضنا الطاقات والموارد الطبيعية والمادية المتاحة فى مصر نجد أنهـا تشمل ٧ ملايين فدان زراعى و ٦٣,٢ مليار متر مكعب من المياه العذبـة و٦ مليارات برميل احتياطى من البترول المكافىء وعائدات خدمية من قناة السويس والسياحة وخطوط نقل البترول وغيرها ، مما يشكل حوالى ٣٠٪ من الناتج القومى الاجمالى . وهـذه الطاقات والموارد الطبيعية وإن كانت تشكل ثروة يعتد بها ، الا أنها أضحت الآن محدودة اذا قيست بالكثافة السكانية الكبيرة ومعدلات نموها العالية ، الأمر الذى يفرض أن تعتمد مصر بالدرجة الأولى فى تحقيق التنمية المنشودة على الطاقات البشرية بها وتنمية قدراتها على العطاء والابداع ، إذ ان استغلال الطاقات والموارد الطبيعية المتاحة فى مصر بكفاءة وتعظيم مخرجاتها يتطلب توافر كفاءات بشرية تتقن العلوم والفنون الانتاجية المتقدمة ولها قدرات ابداعية خلاقة .

ارتباط تشغيل الخريجين بالتنمية :

وترتبط عملية تشغيل الأجيال الصاعدة بصفة عامة ، وخريجي الجامعات ومؤسسات التعليم العالى بصفة خاصة ، ارتباطا وثيقا بعملية التنمية الشاملة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية . فعملية تشغيل الأجيال الصاعدة جيلا فى أثر جيل – فى أعمال منتجة تضيف جديدا للناتج القومى – هى احد الأركان الرئيسية التى يرتكز عليها تحقيق التنمية الشاملة ، وهى فى نفس الوقت هدف من أهداف تلك التنمية . والتنمية عملية مستمرة لا تتوقف لمواجهة الاحتياجات المتعاظمة للمجتمعات . فكل مجتمع يسعى دائما لتحقيق التنمية الشاملة معتمدا على سواعد أبنائه وقدراتهم وإبداعاتهم لزيادة الاشباعات المتنامية لأبنائه وتحقيق رفاهيتهم . ومن خلال ذلك يتحقق تشغيل الخريجين وخلق فرص عمل جديدة لهم . واذا عجز المجتمع عن تشغيل الأجيال الصاعدة فى أعمال منتجة ترتب على ذلك اهدار للطاقات المنتجة من جهة ، وزيادة تكاليف الانتاج وأعباء الاستهلاك من جهة أخرى .

ويمثل التعليم أحد الركائز الرئيسية للنمو والتنمية ، وذلك لما يؤديه من رفع الطاقة الانتاجية لعنصر العمل ، وقد تعمق هذا المفهوم تحت نظرية رأس المال البشرى . وتؤكد الدراسات التنموية على أن نقص قوة العمل المنظمة يمثل احدى المعوقات الرئيسية للتنمية ، وبناء على ذلك فقد انتهى الاقتصاديون الى أن الدول النامية تعانى من استثمار أقل من اللازم فى التعليم ، وأن عليها أن تتوسع فى التعليم عامة وفى المستويات العليا منه خاصة ، لتحقيق التنمية بكفاءة وبمعدلات عالية وسريعة .

عوامل تحقيق التنمية :

وتتحقق التنمية عن طريق أربعة عوامل رئيسية :

أولها: تعليم أبناء المجتمع – وخاصة الأجيال الصاعدة – علما نافعا ومفيدا يبنى الانسان بناء متكاملا عقلا وجسدا وروحا وضميرا وسلوكا ، ويكسبه مهارات على العمل والانتاج ، وينمى قدراته ويصقل ملكاته ومواهبه ويؤهله للابداع والابتكار . ومن المهم أن يتطور هذا التعليم وفقا لأعلى المستويات العصرية المتاحة .

ويعد هذا العامل الركيزة الأساسية التى توفر للمجتمع أثمن الطاقات وأعظمها ، وتتيح له القدرة على الانتاج والتشييد وتحقيق التطور وبناء التقدم وتعظيم الرفاهية ، بل انه أضحى ضرورة بقاء بعد أن دخلت اتفاقيات «الجات» مرحلة التنفيذ الفعلى بانشاء منظمة التجارة العالمية فى أول يناير سنة ١٩٩٥ ، وأخذت تشرف على تنفيذ تحرير التجارة الدولية وتنظيمها . ولا يقل عن ذلك أثرا اتفاقيات الانتاج الصناعى والزراعى والفكرى والثقافى والمهنى وصيانة حقوق التأليف والمصنفات الفنية والأسرار التجارية وبراءات الاختراع ، واتفاقات تنظيم الائتمان والخدمات المالية ، والمحافظة على حقوق الانسان وعلى البيئة ... وغيرها . كما أن الجولة القادمة من تلك الاتفاقات ستتناول تحرير العمل بقطاعات أخرى وتنظيمها ، وأهمها الاتصالات والنقل بأنواعه وانتقال العمالة والبترول والتعدين ومهن الاستشارات الهندسية والمحاسبة والمراجعة .

ثانيها: القيام بالبحوث العلمية والتطبيقية الجادة لتحقيق الاكتشافات والابتكارات ، ولاستحداث كل جديد ونافع ، ولتحسين الانتاج وتطويره وتنميته ، ولعلاج المشاكل وازالة العقبات والمعوقات ، ولرفع الكفاءة الانتاجية للعاملين ، وللقضاء على الفاقد والسلبيات والانتاج المعيب ، ولتنمية الصادرات وتوسيع رقعة الأسواق .

ومن المهم أن يتناول البحث العلمى كل الانشطة الانسانية فى مختلف مجالات حركة الحياة ، وأن يصبح الأسلوب السائد فى معالجة كل الأمور وادارتها ، الأمر الذى يتيح للمجتمع ضبط كل الأمور واتقانها على أساس من العلم والمعرفة .

ثالثها: التوسع فى المشروعات الانتاجية وزيادتها ، وخاصة فى المجال الصناعى ، على النحو الذى يخلق فرص عمل جديدة ومنتجة وتشغيل أبناء المجتمع – الذين تم تعليمهم وتدريبهم – فى تلك الأعمال وفى غيرها من مواقع العمل الحقيقية التى تضيف جديدا الى الناتج القومى ، مما يؤدى الى تزايد هذا الناتج عاما بعد عام .

ومن المهم تجنب تسكين الأجيال الصاعدة فى مواقع عمل غير منتجة ، حيث ان هذا الأمر يعد فى الواقع بطالة مقنعة لا يترتب عليها أية زيادة فى الانتاج ، بينما تشكل ارتفاعا فى تكاليف الانتاج وتزيد الميل الى الاستهلاك ، فضلا عما تسببه من إحباط نفسى لتلك الأجيال ، بالاضافة الى ما قد ينتج عنها من معوقات إدارية وتعقيدات إجرائية واختلالات هيكلية فى تركيبة القوى العاملة وأوضاعها الاجتماعية يتعذر تصحيحها بحلول تقليدية ، وخاصة فى المدى القصير .

رابعها: التعاون البناء مع الدول والمجتمعات الأخرى على كل المستويات الاقليمية والدولية وفى مختلف المجالات بصفة عامة ، وفى

مجال النشاط الاقتصادى بصفة خاصة . وتتعاظم مخرجات هذا التعاون ويحقق أفضل النتائج اذا تطور وارتفع الى مستوى التحالفات والتكتلات التى يتحقق فيها التنسيق والتكامل بين عوامل الانتاج فى دول المجموعة ، وتتاح فيها حرية انتقال تلك العوامل والاستفادة من مزايا الانتاج الكبير وتكثيف رؤس الأموال وتوسيع الأسواق .

ويلاحظ أن هذه العوامل الأربعة ، قد توافرت فى الدول المتقدمة بدرجة كبيرة ، ومن هنا فقد نجحت فى تحقيق التنمية الشاملة بمعدلات عالية أهلتها لتتبوأ مكان الصدارة على خريطة العالم السياسية ، بينما لم تتوافر هذه العوامل فى الدول النامية الا بدرجات محدودة ، ومن هنا تحققت فيها التنمية بمعدلات متواضعة فاحتلت مرتبة دول العالم الثالث .

شروط تعاظم التنمية:

وتتحقق التنمية بمعدلات عالية وسريعة عند توافر الشرطين الآتيين :

(أ) أن تُلحق الأجيال الصاعدة بسرعة عقب تأهيلها علميا وعمليا بمواقع العمل المنتجة فينتقلون فورا من قاعات الدرس ومراكز التدريب والتأهيل الى مواقع العمل دون فاصل زمنى ، حتى لا يحدث هدر فى الطاقات المتاحة .

(ب) أن تكون القيمة المضافة نتيجة العمل المنتج لتلك الأجيال الصاعدة كبيرة وثمينة . وغنى عن البيان أن هذا الشرط لا يتحقق الا عن طريق تزويد هذه القوى العاملة بألوان المعرفة المتقدمة ، وتأهيلها باستيعاب الفنون الانتاجية العالية ، وتدريبها على اتقان استخدامها . ويقترن ذلك بالاهتمام بالبحث العلمى وتطوير العلوم والفنون الانتاجية بصفة مستمرة ، مع التعاون وتبادل المعلومات والخبرات مع المجتمعات الخارجية لاستقطاب أحدث ما وصل اليه التقدم العلمى والتكنولوجى فى العالم .

وتتميز مصر بوفرة طاقاتها البشرية . ويتطلب رفع قدراتها الانتاجية اتباع الخطوات الآتية :

(أ) تزويد هذه الطاقات بألوان المعرفة المتقدمة فى عملية مستمرة ، عن طريق تنمية قدراتها على التعلم الذاتى وتوفير مقومات التعلم المستمر ووسائله .

(ب) تدريبها على استيعاب الفنون الانتاجية العالية واتقانها ومواكبة التطور التكنولوجى فى مختلف المجالات .

(جـ) تنمية قدراتها على الابداع والابتكار بالبحث العلمى .

واذا اقترن كل ذلك بتنشيط الطلب على تشغيلها فى أسواق العمل الداخلية والخارجية – ارتفعت انتاجية هذه الطاقات البشرية الهائلة وازدادت عائداتها ، وتمكنت من استغلال الموارد المادية المتاحة بكفاءة ، فتتعاظم مخرجاتها وتتحقق التنمية .

نخلص من كل ذلك الى أن تحقيق التنمية الشاملة فى مصر بمعدلات عالية وسريعة يرتكز أساسا على رفع كفاءة مواردها وطاقتها البشرية وزيادة انتاجيتها وتنمية قدراتها الابداعية الخلاقة . ويتحقق ذلك عن طريق ما يلى :

(أ) النهوض بتعليم الأجيال الصاعدة وتنمية قدراتها على التعلم الذاتى وعلى التطور المستمر وصولا الى مستوى التفوق ومراتب الابداع والاحسان . واعداد الكوادر اللازمة لعصر المعلوماتية ، وتدريبهم على مواجهة متطلبات هذا العصر الجديد وتحدياته .

(ب) تدريب القوى العاملة على استيعاب التكنولوجيا المتقدمة والفنون الانتاجية الحديثة ، واكسابهم المهارات العالية والخبرات المتميزة . وتنمية قدراتهم على التطوير والابتكار .

(جـ) تكثيف البحث العلمى فى كافة المجالات وجعله المنهج السائد لمعالجة كل الشئون وادارتها ، وضبط كل الأمور وتصريفها على أساس من العلم والمعرفة .

ومن هنا أضحت عملية النهوض بالتعليم والتدريب والبحث العلمي تشكل القضية القومية الاولى لمصر في المرحلة القادمة . وتاسيسا على ذلك يقتضي الأمر – منطقا وعدلا – أن تحتل هذه القضية مرتبة الأولوية الأولى في قائمة الانفاق العام .

ومما هو جدير بالذكر في هذا الصدد أن الدراسات المتوفرة عن مستويات التكلفة السنوية للطالب في المراحل التعليمية المختلفة تشير الى أنها قد تدهورت في الفترة من ١٩٧٥ – ١٩٨٢ رغم ضآلة هذه المستويات بالقياس الى تلك السائدة في الدول المتقدمة وفي الكثير من الدول النامية . فقد شهدت المستويات الحقيقية لهذه التكلفة تدهورا ساد كافة المستويات التعليمية ، بعد أن انخفض النصيب النسبي للانفاق التعليمي من اجمالي الناتج المحلي من ٥٪ من منتصف السبعينات الى ٤٪ عام ١٩٨٠ .

بينما تقتضي حاجة البلاد للكفاءات العلمية الرفيعة والمهارات العصرية العالية زيادة النصيب النسبي للانفاق على التعليم بما يوازي ٢٪ على الأقل من الناتج القومي .

التوصيـــــــات

وعلى ضوء ما سبق وما دار في اجتماع المجلس من مناقشات ؛ يتبين أن رفع كفاءة تشغيل خريجي الجامعات ومؤسسات التعليم العالي وفاء لأهداف التنمية الشاملة المنشودة يتطلب القيام بالخطوات الآتية :

أولا : اعادة بناء هياكل التعليم الجامعي والعالي وأنماطه ومناهجه على الأسس التالية :

* تطوير أساليب نقل المعرفة عبر الأجيال على نحو يمكن من تنمية قدرات الطلاب على التعلم الذاتي واكتساب المعرفة واستيعابها ، وعلى التطور المستمر وتوليد المعلومات والتحديث والأبداع .

* فتح شعب دراسية ومجالات تعليمية جديدة تتفق مع التخصصات المطلوبة لخطط التنمية ، وتلبي احتياجات أسواق العمل الداخلية والخارجية في المرحلة المقبلة .

* تعديل المقررات الدراسية بتخصيص ٤٠٪ منها ، (أو أكثر ان امكن) للتطبيقات العملية والتدريبات الميدانية لرفع كفاءة الخريجين في الممارسة العملية واتقان تطبيق الفنون الانتاجية الحديثة واستيعاب التكنولوجيا المتقدمة التي لا غنى عنها لمواجهة تحديات المرحلة القادمة ، فمن الواضح أن التوقعات المستقبلية تشير في جلاء الى عدة أمور أهمها :

– ضرورة اتقان الخريجين لاستخدام التكنولوجيات المتقدمة والارتقاء بمستوى أدائهم في التطبيقات العملية ، فيجب أن يتعلموا الممارسة بأيديهم مثلما يتعلمون المعرفة بعقولهم .

– ضرورة استيعاب الخريجين لعلوم الحاسب الآلي وتطبيقاتها ، واتقان الأساليب الحديثة في الحصول على المعلومات بالقدر المطلوب وبالشكل المناسب وفي الوقت الملائم ، ومن المصادر الأمينة الموثقة .

– ضرورة اجادة احدى اللغات الأجنبية الحية على الأقل .

– اتقان الأساليب الرياضية والاحصائية والدراسات المقارنة .

– ضرورة تعرف الخريجين على مشاكل البيئة وعلى كيفية صيانتها والمحافظة عليها وعدم افسادها أو تلويثها فضلا عن تنميتها .

– أن يزود الخريجون بثقافة دينية واعية تعمل على ترسيخ القيم الروحية والأخلاقية في نفوسهم فيضبطوا سلوكياتهم على ايقاعها . وغني عن البيان أن بث الأخلاق الحسنة والسلوكيات الحميدة والقدوة الحسنة في المجتمع تكون له آثار بالغة على حسن الأداء واتقانه ، وعلى زيادة الانتاجية وتعظيم المخرجات ، وعلى تحصين النفوس بالمصل الواقي من ارتكاب الفساد .

– الاهتمام بتكوين شخصية الطالب وتنميتها من خلال النشاطات

الاجتماعية والرياضية والرحلات الثقافية والمعرفية أثناء دراسته ، ومن خلال الجمعيات العلمية والأسر الطلابية وممارسة حرية التعبير عن الرأى وتحقيق الحرية والديمقراطية فى الجامعة . والواقع أن ارتفاع القيمة الاقتصادية للتعليم تكمن فيما تكسبه للأفراد من اتجاهات وقيم وأنماط سلوكية واجتماعية ومعارف علمية ومهارات انتاجية . ومن هنا فان المعيار فى تقييم نوعية التعليم من منظور عالم العمل يكمن فى تكوين القيم والاتجاهات لدى الطلاب التى من شأنها اكسابهم صفات معينة مثل الأمانة والصدق والواقعية ، والقدرة على الخلق والابداع والتكيف مع الظروف المتغيرة والاستفادة من التدريب فى العمل ، والاعتماد على الذات ، والقدرة على التفكير والبرهنة وعلى المبادرة فى حل المشكلات .

– العناية بإعداد أعضاء هيئة التدريس باعتبارهم القدوة التى يتأسى بها الطلاب .

* اتاحة المرونة الكافية فى المناهج التعليمية على النحو الذى يتيح تنويع التأهيل العلمى للطلاب ، وتزاوج التخصصات ، وتوسيع آفاق العمل أمام الخريجين للوفاء باحتياجات الحاضر ومواجهة احتمالات المستقبل ، حيث ان التطور العلمى والتكنولوجى يسير بمعدلات عالية وسريعة لا تستطيع أن تدركها التعديلات الممكن ادخالها على البرامج الجامدة .

* توجيه الطلاب للدراسة فى المجالات والتخصصات التى يتزايد عليها الطلب فى أسواق العمل الداخلية والخارجية لاتاحة فرص تشغيلهم فى الداخل والخارج . والواقع أن صناعة تصدير القوى العاملة ، وخاصة من الفنيين والكفاءات العالية ، أضحت من أهم الصناعات التى تعنى بها كثير من الدول وتعتمد عليها فى النهوض باقتصادياتها ودعمها .

– ومن المعلوم أنه من العسير تحديد الأعداد المطلوب تخرجها فى كل مجال أو تخصص ، الا أنه يمكن استكشاف اتجاهات عامة فى هذا الشأن قابلة للتكيف مع أية متغيرات مستجدة ، استنادا الى المرونة المتاحة فى المناهج التعليمية .

– وغنى عن البيان أن هذا الاستكشاف يتطلب اجراء دراسات استقراء مستقبلية لمعرفة نوعية الأعمال المطلوبة وتوصيفاتها فى المرحلة القادمة ، اعتبارا من سنة ٢٠٠٠ وما بعدها ، لأن أى تعديل يجرى الآن على المناهج التعليمية لمؤسسات التعليم العالى ستظهر نتائجه ، على خريجى تلك المؤسسات بعد ذلك التاريخ . وتشير التوقعات المستقبلية المبدئية الى الاحتياج فى خلال تلك المرحلة الى عدد كبير من الفنيين والكفاءات العالية فى مجالات علوم الحاسب الآلى وتطبيقاته ، ونظم المعلومات وهندسة الطيران وهندسة الفضاء ، والهندسة الطبية ، وأشعة الليزر وتكنولوجيات استخداماتها المتعددة ، وهندسة الاتصالات وتكنولوجياتها ، وعلوم التمريض والعناية المركزة ، وادارة المستشفيات ، واستصلاح الأراضى واستزراع الصحراء ، والصناعات التعدينية ، ودراسات الجدوى واقتصاديات المشروعات ، ومحاسبة التكاليف والمحاسبة الادارية ، وتكنولوجيات الادارة الحديثة ، والهندسة الوراثية ، والتكنولوجيا الحيوية ، والهندسة الالكترونية .

– ومن المهم أن يقترن كل ذلك بالحد من إلحاق الطلاب بالدراسات التقليدية . وقد يكون من المفيد فى هذا السبيل انشاء هيئة قومية تتولى مهمة اجراء الدراسات المستقبلية لمعرفة نوعية الأعمال المطلوبة وتوصيفاتها فى المرحلة القادمة .

ثانيا : رفع كفاءة العملية التعليمية فى الجامعات ومؤسسات التعليم العالى على الأسس الآتية :

* ايجاد توازن بين الأعباء العلمية والتعليمية بالجامعات ومعاهد التعليم العالى من جهة ، وبين الامكانات البشرية

والمادية المتاحة بكل منها من جهة أخرى ، على أساس معدلات أداء سليمة ومناسبة .

* تدعيم مختبرات الجامعات ومعاهد التعليم العالى ومعاملها ومكتباتها ووسائلها التعليمية بالأجهزة والامكانات التى تتيح لها النهوض بأعبائها العلمية والتعليمية بكفاءة وعلى المستوى العصرى .

* الاهتمام بالكيف ، بحيث يحتل موضوع رفع كفاءة الخريجين ومستواهم العلمى مكان الصدارة فى قائمة الاهتمامات الجامعية ، بدلا من عنصر الكم .

* اتباع نظام الريادة العلمية ، ووضع القواعد والضوابط التى تضمن النهوض به بكفاءة ، وتحقيق الرقابة والمتابعة على تنفيذه على وجه سليم حتى يؤتى ثماره .

وغنى عن البيان أن ذلك يحتاج الى زيادة الانفاق العام على التعليم والتدريب والبحث العلمى واعادة ترتيب أولويات الانفاق العام على هذا الأساس ، لأن النهوض بهذه الأمور بكفاءة هو الذى يحقق التنمية المطردة .

ثالثا : رفع كفاءة الدراسات العليا والبحوث فى الجامعات ومؤسسات التعليم العالى على الأسس الآتية :

* زيادة العناية بأقسام الدراسات العليا والبحوث العلمية والتطبيقية ودعمها بالامكانات اللازمة .

* التوسع فى هذه الدراسات وفى اجراء البحوث العلمية والتطبيقية بالتدريج حتى تصل الى المستويات المنشودة حجما ونوعا ، حيث ان التوقعات المستقبلية تشير الى زيادة الطلب فى المرحلة القادمة على خريجى الدراسات العليا والباحثين .

* اعادة صياغة القوانين واللوائح المنظمة للدراسات العليا بحيث يصبح لها برامج زمنية محددة تؤدى الى تحقيق الأهداف المنشودة .

* توجيه الدراسات العليا والبحوث الى التخصصات والمجالات اللازمة للنهوض بالاقتصاد القومى ودعمه ، واعطاء هذه المجالات الأولوية فى التمويل .

رابعا : رفع كفاءة العملية الادارية بالجامعات ومؤسسات التعليم العالى على الأسس الآتية :

* العناية بالنهوض بالعملية الادارية داخل الجامعات ومعاهد التعليم العالى بكل وظائفها من تخطيط وتنظيم وتوجيه واشراف ورقابة وتقييم ومتابعة ، وتاديتها باتقان وإحكام .

* بناء الهياكل التنظيمية للأقسام العلمية المختلفة بالجامعات ومعاهد التعليم العالى وفقا للأعباء العلمية والتعليمية المنوطة بكل منها ، وتسهيل عملية انتقال أعضاء هيئة التدريس بين الجامعات لشغل الوظائف الشاغرة بتلك الهياكل لتحقيق التوازن بين الامكانات المتاحة بكل قسم والأعباء العلمية والتعليمية التى يتحملها .

* إجراء توصيف دقيق للوظائف يوضح المهام المنوطة بشاغل كل وظيفة ومسئولياته وسلطاته ، ثم تتم مراقبة أدائه وتقييمه ، وتكون كفاءة الأداء هى معيار الاثابة وأساسها .

* تطبيق نظام محاسبة التكاليف ونظام المحاسبة على أساس الموازنات التخطيطية وموازنات الأداء ، بجانب نظام المحاسبة المالية .

* زيادة مساهمة المؤسسات الانتاجية فى تحقيق أهداف النظام التعليمى وعلى الأخص فى مجال توفير فرص التدريب وفى تمويل العملية التعليمية وادارة الربط بين التعليم والعمل المنتج .

* ادخال نظام التمويل الذاتى فى الجامعات ومؤسسات التعليم العالى عن طريق القيام بمشروعات البحوث العلمية والتكنولوجية ،

وتقديم الاستشارات وإجراء الدراسات الاقتصادية ودراسات الجدوى ، وتنظيم برامج التدريب ورفع كفاءة الأجهزة الادارية فى القطاعات الاقتصادية المختلفة . ويتطلب ذلك بالضرورة توفير الآليات الادارية واللائحية والاجرائية التى تكفل القيام بكل ذلك بكفاءة وعلى وجه طليق وناجز .

تلك هى أهم الاجراءات اللازمة لرفع كفاءة القوى العاملة من خريجى الجامعات ومعاهد التعليم العالى ، والتى ستشكل عرض تلك القوى بعد سنة ٢٠٠٠ .

ومن المهم أن تقترن هذه الاجراءات باجراءات على الجانب الآخر ، جانب الطلب ، لرفع كفاءة الطلب على استخدام تلك القوى وزيادة فاعليته ، حتى يلتقى العرض والطلب عند نقطة يتحقق عندها أعلى مستوى من الكفاءة فى تشغيل خريجى مؤسسات التعليم العالى .

خامسا : رفع كفاءة الطلب على تشغيل الخريجين بالطرق الآتية :

* استكمال الاصلاح الاقتصادى ، والاسراع بالدخول فى مرحلة النمو المطرد لتكثيف عمليات الاستثمار بمعدلات عالية وسريعة - سواء بالمدخرات الوطنية أو باستقطاب الأموال من الأسواق الاقليمية والعالمية بصفة مستمرة - وانشاء مشروعات تؤدى الى خلق فرص عمل جديدة ومنتجة تضيف جديدا للناتج القومى ، ومن المهم أن تعطى الأولوية للمشروعات الصناعية التى تتعاظم فيها القيمة المضافة والمشروعات التى تخلق عددا كبيرا من فرص العمل المنتجة . ولقد أجرى المجلس القومى للانتاج عدة دراسات فى شأن رفع معدلات الادخار وتشجيع عمليات الاستثمار وتكثيفها ، أسفرت عن توصيات بناءة فى هذا الشأن .

* السعى من خلال التوجهات السياسية ، وجسور التعاون على المستويات الاقليمية والعالمية الى رفع كفاءة تصدير القوى العاملة للخارج بشروط مجزية ، وخاصة من خريجى الجامعات ومؤسسات التعليم العالى ، وذلك من خلال خطة قومية لتحقيق مزيد من التنسيق والتكامل بين عوامل الانتاج فى الوطن العربى ، لبناء كيان اقتصادى عربى ضخم يكفل القدرة على المساهمة بندية وفاعلية فى تشييد تجمع أعم وأشمل على المستوى الاقليمى .

* رفع كفاءة تشغيل خريجى مؤسسات التعليم الجامعى والعالى الذين تخرجوا فعلا حتى سنة ١٩٩٥ ولم تتح لهم فرص العمل الحقيقية المنتجة حتى الآن ، وكذلك الذين سيتخرجون بعد ذلك حتى سنة ٢٠٠٠ ، ويتم تأهيلهم وفقا لنظم التعليم الحالية .

- ويتطلب الأمر حصر هؤلاء الخريجين كما ونوعا حسب تخصصاتهم ، وبذل أقصى الجهود لتشغيلهم فى فرص عمل حقيقية تضيف جديدا الى الناتج القومى الاجمالى ويمكن اتاحتها من الآن وحتى سنة ٢٠٠٠م ، سواء فى النطاق الوطنى ، وعلى الأخص فى المشروعات الاستثمارية الجديدة ، أو على الصعيد الاقليمى والمستوى العالمى فى فرص عمل بالخارج .

- ويمكن تنظيم دورات تدريبية لمن يتطلب الأمر رفع كفاءته وتنمية قدراته ، أو لمن يحتاج الى التأهيل فى تخصص معين لا يتقنه . ويقدر عدد الذين تخرجوا حتى سنة ١٩٩٥ ولم تتح لهم فرص العمل حتى الآن بحوالى ١,٥ مليون خريج . ويقدر عدد الذين سيتخرجون فى الفترة من سنة ١٩٩٥ حتى سنة ٢٠٠٠ بحوالى ١,٥ مليون خريج ، ومن المهم تجنب تسكينهم فى مواقع عمل غير حقيقية حيث ان هذا الأمر يشكل ، بطالة مقنعة لها سلبياتها .

الأوضاع الأكاديمية بالجامعات وأساليب تطويرها

فلسفة التعليم وغاياته الأساسية: تتلخص فلسفة التعليم بجميع مراحله فى الوفاء بحق المواطن فى الحصول على ما يتطلبه من التعلم فى اطار تكافؤ الفرص والمبادئ الديمقراطية ، ويعنى ذلك توفير التعليم الأساسى للجميع ، واتاحة الفرص فى المستويات الأعلى أمام مختلف فئات الشعب وفقا للطاقات والقدرات والملكات الفكرية والذهنية والمهارات التى يملكها الدارسون وفى نطاق الاستراتيجية الوطنية (القومية) للتعليم .

وتتضح معالم السياسة العامة والخطط التعليمية فى الغايات والأهداف الكبرى التى تسعى الأجهزة القائمة على التعليم لتحقيقها ، وتتلخص أهم هذه الغايات فيما يلى :

١- إحداث التنمية الشاملة للمجتمع فى مختلف جوانب الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وتزويده بحاجاته من الأطر والكوادر والخبرات فى ميادين التخصص ، مع الأخذ فى الاعتبار بصفة خاصة احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية ، ويراعى فى ذلك القدر اللازم من المرونة والمواءمة بين المتغيرات المستمرة والمتنوعة فى المجتمع المعاصر على مستوى النطاقين المحلى والدولى .

٢- الأخذ بمعايير وضوابط اقتصاديات التعليم بوصفه استثمارا له مردوده ، إلى جانب كونه خدمة وحقا عاما له ضرورته وأهميته فى صياغة مقدّرات المجتمع . ويراعى فى ذلك حسن توجيه الانفاق وترشيده ، بما يتوام ايجابيا مع قواعد التكلفة والعائد بمفهومها الشامل .

٣- اتاحة كل الفرص المستطاعة لاستمرار التعليم والتعلم والتدريب قبل وأثناء العمل ، وتقديم الخدمات الممتدة للمجتمع فى نواحى النشاط الانمائية والثقافية .

٤- ترسيخ القيم والمبادئ الأخلاقية والدينية والانسانية التى تسهم فى تكوين المواطن الصالح وتحقيق أمانى الوطن .

المحاور والمعايير المنظمة لسياسات وخطط التعليم الجامعى والعالى :

(١) المحور الاجتماعى : وتحدده المعايير الآتية :

أ- الطاقات المتاحة لاستيعاب الطلاب وانتقاء الصالحين منهم لنوعيات التخصص المختلفة من بين مخرجات مراحل التعليم قبل التعليم العالى .

ب- حجم الخدمات والمعارف التى تحققها مؤسسات التعليم العالى والبحث العلمى للمجتمع .

جـ- الجرعة الاجتماعية والثقافية التى يتزود بها الدارس والباحث ومدى تعرفه على أصولها ومدى انتمائه الى مجتمعه وتراثه الوطنى ، ومدى تمسكه بالقيم الرفيعة والمبادئ ، واسهامه فى تحقيق طموحات المجتمع فى التقدم والازدهار والنمو المستمر .

(٢) المحور الديموغرافى :

ويرتبط هذا المحور بالتوزيع السكانى فى مراحل السن المختلفة بصفة عامة فى مجال التعليم الجامعى ، من حيث التوزيع الجغرافى واحتياجات البيئة المحيطة بكل من الجامعات ومراكز التعليم العالى من خدمات علمية وبحثية وتكنولوجية وثقافية . وهناك نسب متعارف عليها تتراوح ما بين ٢٠ و ٥٠ فى المائة من شريحة السنّ فيما بين ١٨ ، ٢٣ عاما الذين يتدرجون فى التعليم العالى تبعا للظروف المحيطة والمتطلبات الآنية والمستقبلية لكل منطقة . وقد اتخذ معيار آخر يحدد نسبة تتراوح ما بين ١٠ و ٢٠ فى المائة من مجموع الدارسين فى جميع مراحل التعليم ، وتختلف هذه النسب بين بلد وآخر ، حيث ترتفع فى

البلاد المتقدمة وتنخفض في البلاد النامية أو الآخذة في النمو ، وتلعب خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية دورا هاما في تحديد النسب اللازمة للوفاء باحتياجات كل مجتمع .

(٣) المحور الاقتصادي:

ويتمثل هذا المحور في حجم الموارد ومصادر التمويل المتاحة في ضوء الاستراتيجية الوطنية للتعليم والبحث العلمي والخدمات المجتمعية . وفي معظم الأحوال لا تستطيع حكومات الدول النامية الوفاء بسائر احتياجات التعليم الجامعي والعالي والبحث العلمي بما يحقق طموحات وآمال العاملين في قطاعاته والقيادات المسئولة عنها ، ومن ثم يلزم في مثل هذه الأحوال اسهام قطاعات الأعمال العامة والخاصة في توفير التمويل اللازم .

ولكي يتحقق ذلك هناك ضرورة للأخذ بالمعايير والاتجاهات الآتية :

أ – التوسع في أداء الخدمات التنموية والتطبيقية والثقافية للمجتمع مقابل عوائد مناسبة تخصص لمعاهد التعليم العالي ومؤسسات البحث العلمي .

ب – ترشيد مجانية التعليم العالي وقصرها (بالتدريج) على المتميزين والمتفوقين .

جـ – تشجيع القادرين ومختلف قطاعات النشاط في المجتمع التي تستفيد من مخرجات التعليم العالي على الاسهام الفاعل في تمويل الجامعات ومؤسسات البحث العلمي ، وذلك عن طريق اعفاء تبرعاتهم في حدود معينة من الضرائب والرسوم ، وكذلك بالوسائل التشجيعية المتاحة .

د – تشجيع انشاء الجامعات أو المعاهد النوعية الخاصة التي تمول نفسها ذاتيا وتخصص منحا دراسية وبحثية مجزية للمتفوقين والمبدعين .

الأوضاع الراهنة للتعليم الجامعي والعالي في مصر :

باستعراض الأوضاع الراهنة بالجامعات ومعاهد التعليم العالي ، وفي ضوء الدراسات التي قام بها المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا والمقترحات والتوصيات التي قدمها ، وبتقويم هذه الأوضاع في مختلف مجالات النشاط يمكن تلخيص أهم الايجابيات والسلبيات في مسار العمل الجامعي فيما يلي :

أولا: الايجابيات:

تعتبر مصر من أوائل الدول بالمنطقة العربية التي شهدت قيام مؤسسات التعليم العالي ومراكز ومؤسسات البحث العلمي ، التي كانت مصادر اشعاع وتنوير للعديد من الدول والمجتمعات في العالم العربي والبلدان الاسلامية والافريقية وكثير من الدول الصديقة النامية والآخذة في النمو . ولعل من أهم هذه الايجابيات ما قدمته وتقدمه جامعة الأزهر منذ أكثر من ألف عام وما أدته المعاهد والكليات العليا المهنية منذ انشائها في منتصف القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا ، حيث تقوم منظومة الجامعات المصرية الاحدى عشرة والمعاهد العليا الفنية والتكنولوجية بأداء رسالة التعليم العالي بالقدر الذي تسمح به الامكانات والطاقات ، والتي كانت مؤثرة وفاعلة بكفاءة مرضية ومسايرة الى حد كبير لمسار التعليم العالي على المستوى العالمي حتى منتصف القرن العشرين والى بداية الثورة العلمية والتكنولوجية الهائلة والمنجزات الرائعة خلال العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين ، والتي تبشر بالتطور والمزيد من القفزات والتطبيقات المجتمعية الباهرة خلال ما تبقى من القرن العشرين ، وما يتوقع خلال العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين وما بعدها .

ولا يمكن لمنصف أن يغفل الأدوار الفاعلة والمخرجات المتنوعة التي قامت وتقوم بها الجامعات ومراكز التعليم العالي والبحث العلمي في مصر بما تملكه من طاقات متنوعة التخصص وما تزخر به من طاقات

بشرية متمكنة تستطيع أن تؤدى المزيد من الانجازات ساعية نحو اللحاق بالركب العالمى ، اذا ما استكملت المقومات الضرورية ووجدت المناخ المناسب للتطور والتقدم من حيث المقومات الأكاديمية والادارية والمالية ، ومازالت جامعاتنا ومراكز التعليم العالى ومؤسسات البحث العلمى هى المنهل الذى يزود المجتمع بحاجاته ، وهى التى يعول عليها فى المشاركة الايجابية فى إحداث التقدم والازدهار واقامة المجتمع الجديد الذى يتبوأ موقعه المناسب فى النظام العالمى الجديد .

ثانيا: المعوقات والسلبيات:

مع التوسع فى التعليم الجامعى والعالى وزيادة الحاجة إلى خريجين من ذوى القدرة والدراية والمهارة الممزوجة بالطاقات العلمية والتكنولوجية التى تؤهلهم لمواكبة التقدم العالمى الصاعد والوثاب فى مجالات العلوم والتكنولوجيا ، والاستجابة لمختلف التطلعات وطموحات قطاعات العمل الساعية نحو احداث انجاز أفضل وتقدم أشمل فى خدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ومع الزيادة الملحوظة فى متطلبات الخدمات التعليمية والانجازات البحثية وارتفاع تكلفة ذلك فى سائر الميادين ، ظهرت عدة معوقات ومشكلات تعترض الانطلاقة المطلوبة لمسيرة التعليم الجامعى والبحث العلمى ، ونشأت عن ذلك عدة سلبيات ، بل وانخفض المردود النسبى لما كان قد تحقق من ايجابيات ، ويقتضى ذلك العمل بكل الوسائل وبذل كل الجهود المخلصة الدائبة لمواجهة أسباب القصور والتخلف ، بل واجتياز فجواتها واللحاق بالمسار الصاعد نحو تحقيق الأهداف وبلوغ الغايات المرتقبة .

وقد أدت هذه المعوقات والسلبيات الى انخفاض فى معدلات الأداء بما يصل أحيانا الى درجة القصور أو الحيود عن المعايير والمقاييس المتفق عليها . وقد يزيد من هذه الآثار انخفاض فى كفاءة استخدام المتاح من امكانات وطاقات .

وسوف نقتصر فى هذه الدراسة على أساليب تطوير وتنمية النواحى الأكاديمية فى الجامعات ، آخذين فى الاعتبار العديد من التوصيات التى سبق للمجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا أن قدمها ووجد البعض منها طريقه إلى التنفيذ ومازال البعض الآخر لم يجد الطريق بعد فى هذا المضمار .

(١) فيما يتعلق بالهياكل الأكاديمية بالجامعات :

ويتمثل ذلك فى النقاط الآتية :

أ - خريطة الجامعات فى مصر فى ظل المحاور الاجتماعية ، والديموغرافية ، والاقتصادية وتبرز فى ذلك المقترحات التالية :

أ - ١ : اعادة النظر فى التكوين العام للجامعات ذات الأعداد الكبيرة من الطلاب والتخصصات المتنوعة والكثيرة التى تقوم عليها فى ضوء المعايير السائدة فى معظم الجامعات المتقدمة والراسخة ، حيث يتراوح عدد الطلاب بين ١٠ آلاف و٣٠ ألف طالب وفقا لاحتياجات المجتمع والبيئة المحيطة بالجامعة ، ويكون من بين هؤلاء ما يتراوح بين ١٠ ، ٢٠ فى المائة من طلاب الدراسات العليا ، ويدخل المحور الديموغرافى مدخلا مؤثرا فى تحديد السعة الكلية للجامعة .

ومن ثم فانه يمكن أن نبحث امكان تقسيم كل من الجامعات الكبيرة إلى عدد من «الأحرام الجامعية» التى تتألف كل منها من عدد من الكليات والمعاهد المتناسقة والمتكاملة ويتبعها عدد من مراكز ووحدات البحوث ، وتختص كل منها بمركز أو أكثر للتميز العلمى ، وهذا ما سبق أن أوصى به المجلس القومى للتعليم ولكن الجامعات الكبرى فى مصر - والتى يزيد طلاب بعضها على مائة ألف طالب - لم تجد سبيلها بعد إلى الأخذ به ، وكان الأولى أن يطبق ذلك بصفة خاصة على الجامعات التى يزيد عدد طلابها على ٦٠ ألف طالب .

ولعل من الممكن أن توضع خطة متدرجة لتنفيذ ذلك يراعى فيها دراسة الأوضاع الأكاديمية والادارية والمالية لكل جامعة من الجامعات الكبيرة وتتخذ الاجراءات القانونية واللائحية والتنظيمية لذلك .

أ – ٢ : أن يعاد النظر فى الجامعات الاقليمية بحيث تزداد ارتباطا باحتياجات الاقليم وتتوافر على الاسهام فى مواجهة مشاكله الاجتماعية والاقتصادية والتنموية (فى ميادين الصناعة ، والزراعة ، والتجارة ، والخدمات بأنواعها) وتوضع كذلك خطّة متدرجة لتنفيذ ذلك ، ويجرى ما يلزم من تعديلات فى اللوائح والنظم ، كما يجرى «استقلال» فروع الجامعات الاقليمية إلى جامعات مستقلة لكل منها اقليمه أو محافظته التى يخدمها .

أ – ٣ : تعمل كل جامعة من الجامعات القائمة أو المستحدثة على تحقيق ذاتية خاصة بها من حيث التكوين الأكاديمى والعلمى ومجالات البحث العلمى ، والخدمات الممتدة للمجتمع الذى تقوم فيه الجامعة وكذلك بالنسبة لمصادر التمويل الحكومى والذاتى .

(ب) المجالس الجامعية :

المجلس الأعلى للجامعات : التركيز على طابعه التنسيقى والتخطيطى فى مجال السياسات العامة للتعليم الجامعى مع اجراء بعض التعديلات فى التشكيل والمهام الأكاديمية – بعد أن تم حديثا تخفيض عدد أعضاء هذا المجلس الأعلى – وفقا لما يلى :

ب – ١ : الاستمرار فى تطوير ودعم اختصاصات لجان القطاعات ، وتنشيط عمل الدوائر العلمية التى تعمل على الربط والتنسيق والتكامل بين الأنشطة الأكاديمية فى مجالات التخصص الرئيسية والمستحدثة ، والعمل على مواكبة التقدم العالمى فى العلوم وتطبيقاتها .

ب – ٢ : متابعة اعادة النظر فى تشكيل وتطوير أداء اللجان العلمية الدائمة لتعيين وترقية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات بما يكفل تكافؤ الفرص وتشجيع التخصصات المستحدثة والجديدة .

مجالس الجامعات والمجالس واللجان الملحقة بها : يراعى أن ينسق بين أعمال واختصاصات مجلس الجامعة (المجلس الأعلى للجامعات) والمجالس الفرعية : للدراسات العليا والبحوث – شئون التعليم والطلاب – شئون خدمة المجتمع – شئون التعلم والتدريب المستمر – شئون المستقبل – الشئون الادارية والمالية ويراعى فى ذلك تبسيط الاجراءات واختصار مراحل اتخاذ القرار ، ومتابعة التنفيذ .

ويعنى كل مجلس بتحقيق التطوير المستمر والتنمية الفاعلة للأداء الجامعى ويخصص اجتماعات خاصة لذلك قد يدعى إليها بعض المعنيين من غير أعضاء المجلس المختص ، على أن يلحق بنائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب هيئة أو مكتب لتشغيل الخريجين ومتابعتهم .

كما يقترح أن تستعين كل جامعة فى ادارتها العلمية بقاعدة معلومات تكون لها فروع بالكليات والأقسام فى المسائل التعليمية والبحثية وخدمة البيئة والمجتمع .

مجلس الكلية ومجلس القسم : يركّز مجلس الكلية على التنسيق والتكامل والمتابعة لأعمال مجالس الأقسام ، مع اعادة النظر فى الاختصاصات الأكاديمية بحيث توزع فيما بين مجلس الكلية ومجالس الأقسام . وبالنسبة للتخصصات المالية ينظر فى توزيعها على العميد ورؤساء الأقسام والأساتذة كل فيما يخصه وفى الحدود التى تيسر الأداء الأكاديمى والعلمى .

ومن أجل حسن الأداء يقترح بالنسبة للأقسام التى يعمل بها عدد كبير من الأساتذة والأساتذة المساعدين أن يخفض عدد الأعضاء بالمجلس وتنشأ مجالس فرعية للقسم فى مجالات التخصص الرئيسية تقدم مقترحاتها وتوصياتها إلى مجلس القسم العام . ويمثل كل مجلس فرعى عدد من أعضائه فى المجلس العام للقسم . ويعين أقدم الأساتذة رئيسا لمجلس القسم لمدة ثلاث سنوات لا تتجدد سوى مرة واحدة ، وتعد عند الاقتضاء دراسة عن مراحل تطبيق ذلك والقواعد والنظم اللازمة له بما فيها ما يتطلبه الأمر من تعديلات فى القوانين أو اللوائح .

ويخصص لكل قسم التمويل المناسب للموضوعات الأكاديمية والتطويرية مع توفير المرونة اللازمة للأداء .

(جـ) اختيار القيادات الجامعية :

(١) يقترح اجراء دراسة متعمقة عن وضع «ضوابط» لاختيار القيادات الجامعية وتحديد صلاحياتهم للأداء الاكاديمى من مختلف أوجهه ، واتخاذ ما يلزم لعلاج ما يتضح من قصور أو تخلف ، مع توفير الامكانات التى تتيح تنفيذ كل الاجراءات .

(٢) أعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم:

فى شأن تطوير أوضاع هيئة التدريس ومعاونيهم فى الجامعات يقترح ما يلى :

٢ / ١ : العمل على الأخذ بما سبق أن اقترحه المجلس القومى للتعليم من أن يكون لكل قسم هيكل أكاديمى تنظيمى يحدد عدد أعضاء هيئة التدريس فى كل وحدة علمية من وحدات الجامعة فى ضوء نسبتهم إلى الطلاب ، والأعباء التدريسية والبحثية ، والخدمات الممتدة للمجتمع ، والتعليم المستمر ، والمشاركة فى الشئون الأكاديمية والطلابية على مستوى القسم والكلية والجامعة .

٢ / ٢ : أن يكون شغل جميع وظائف هيئة التدريس والمعيدين عن طريق الاعلان فى ضوء الاحتياجات والهياكل الأكاديمية على مستوى القسم وعلى مستوى الكلية . ويفضل أن يكون الاعلان مرتين كل عام جامعى قبل بداية الدراسة بوقت مناسب ، وبين الفصلين الدراسيين .

٢ / ٣ : يراعى عند التعيين فى وظائف هيئة التدريس توافر الشروط الأكاديمية الأساسية للتعيين فى الوظيفة العلمية المعلن عنها والمطلوب شغلها وفى الوظائف السابقة عليها وذلك تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص بين سائر المتقدمين للإعلان .

٢ / ٤ : عند التعيين أو الترقية إلى وظائف أعلى فى هيئة التدريس يراعى ما يلى :

أ – موافقة اللجنة العلمية المختصة على أن الانتاج العلمى للمرشح يرقى به للترشيح إلى الوظيفة المعلن لها . ولا يجوز نقض قرار اللجنة فى حالة عدم الموافقة ، ويحسن بدلا من ذلك منح فترة عامين آخرين لعضو هيئة التدريس المرشح كى يجدد أبحاثه ويتقدم للجنة من جديد .

ب – توافر الكفاءة فى أعمال التعليم وخدمة المجتمع ، والاسهام فى الأعمال والأنشطة العلمية والتطويرية للقسم والكلية والجامعة ، وتوضع قواعد خاصة سواء من حيث اختصاصات وصلاحيات القيادات والمجالس الجامعية أو من حيث متابعة التقويم المستمر لذلك .

جـ – المدارس العلمية التى شارك المرشح لشغل الوظيفة فى تكوينها وما أشرف عليه من رسائل الدرجات العلمية العليا .

وتخصص نقاط نسبية لكل من المعايير الواردة فى النقاط « أ ، ب ، جـ » ، ويكون للانتاج العلمى والكفاءة التعليمية النصيب الأوفر من هذه النقاط .

٢ / ٥ : تنظيم دورات تدريبية وتجديدية لأعضاء هيئة التدريس المرشحين للوظائف الأعلى وكذا لشاغليها بعد عام واحد على الأكثر من شغلها ، وذلك فى المراكز المتخصصة فى الداخل والخارج للتعرف على أساليب تطوير الأداء وتنمية العمليات الأكاديمية والاطلاع على انجح النظم والقواعد المنظمة لذلك . وتصاحب هذه الدورات حلقات وندوات للمناقشة وتبادل الخبرة ، كما توفر لها أحدث المعلومات والبيانات المتاحة فى قواعد وبنوك المعلومات على المستويين المحلى والدولى .

٢ / ٦ : يوضع نظام يوفر لأعضاء هيئة التدريس والباحثين فرص المشاركة والاسهام المستمر فى أنشطة المؤتمرات والندوات والاجتماعات العلمية المتخصصة فى الداخل والخارج ، كما تتاح لهم فرص الايفاد فى مهمات علمية أو بعثات عملية إلى مراكز التميز العلمى ومراكز البحوث المتقدمة .

٢ / ٧ : اعادة النظر فى طرق وبرامج الايفاد فى البعثات الخارجية والداخلية لاعداد الكوادر المتخصصة بحيث تركز البعثات العلمية على

مجالات التخصص المستحدثة والجديدة خاصة تلك التى لا تتوفر لها المدارس العلمية والقيادات البحثية القادرة فى الجامعات المصرية مثل : علوم الفضاء ، وعلوم الطاقة ، والعلوم البيئية ، وعلوم المواد الجديدة وعلوم الحاسبات الميكرونية ، وعلوم المعلومات ، والألياف البصرية ، وأشباه الموصلات ، وعلوم الاقتصاد الحديثة ، وعلوم السكان ، والتسويق وغيرها .

وكذلك تخصص بعثات علمية ومهمات علمية دورية فى المراحل الأولى لانضمامهم إلى هيئة التدريس ، وذلك لتحقيق التنمية المستمرة لهم والمحافظة على مستوياتهم وخبراتهم .

ويؤخذ فى الاعتبار الاستعانة بالأساتذة والخبراء الزائرين كلما دعت الحاجة لذلك ، وتشجيع اقامة علاقات علمية وقنوات للتعاون العلمى والثقافى مع الهيئات العلمية المتقدمة ومراكز التفوق العلمى فى مصر والخارج .

٢ / ٨ : يعنى بتكوين الأطر والكوادر المختلفة من الفنيين والتقنيين ومتخصصى المعلومات ، خاصة فى مجالات صيانة واصلاح وتصنيع الأجهزة والأدوات العلمية ، وفى أعمال المكتبات والتوثيق العلمي ، ويستعان بالامداد المحلى والخارجى لهذا الغرض .

٢ / ٩ : وضع سياسة متدرجة لتوفير وتحديث الامكانات والتجهيزات والأدوات اللازمة لتطوير الأداء فى المجالات التعليمية والبحثية .

٢ / ١٠ : تولى عناية مستمرة لتطوير المكتبات فى الجامعة وتزويدها بالمراجع والدوريات وبالتقنيات الحديثة وربطها بقواعد وبنوك المعلومات المحلية والدولية ، بهدف تحسين الخدمة المكتبية والإعلامية لأغراض التعليم والتعلم والبحث العلمى مع تيسير توفير واستخدام التقنيات المعلوماتية المتطورة .

(٣) نظم قبول الطلاب ورعايتهم :

٣ / ١ نظم القبول : تعتمد نظم القبول المتبعة حاليا على مجموع الطالب فى الثانوية العامة مشفوعا أحيانا باختبارات قدرات فى بعض مجالات الدراسة الفنية ، واجراء الاختبار على أساس ذلك من بين عدد ملحوظ من اختبارات الطلاب من بين الكليات الجامعية والمعاهد العلمية والكليات النوعية وفى حدود الأعداد المقررة لكل كلية أو معهد .

ومن أجل تطوير هذه النظم واتاحة فرص متكافئة أمام الطلاب وتهيئة المجال لقبولهم فى نوعيات الدراسات والتخصصات التى تتفق مع ميولهم وقدراتهم ومهاراتهم ، إلى جانب مدى توفيقهم ومعدلات نجاحهم فى امتحانات الشهادة الثانوية وحتى بعد وصول خريجى نظام امتحان الثانوية العامة إلى القبول فى الجامعات - فإنه يقترح دراسة إمكان الأخذ بأى من النواحى الآتية ، فى ضوء المتبع فى معظم الجامعات والمعاهد العليا فى بعض البلاد المتقدمة وبعض البلاد النامية أو الآخذة فى النمو والتى طورت نظم وقواعد القبول فيها :

أ - التوسع فى اختبارات القدرات طبقا لنوعية الدراسة واشتراط النجاح بمستوى مناسب فى هذه الاختبارات للقبول فى نوع الدراسة المطلوبة ، مع التنسيق بين التخصصات المتقاربة والمتكاملة فى هذا المجال .

ب - بحث إمكان الأخذ بمبدأ تعميم سنة تمهيدية على مستوى قطاعات التعليم الجامعى والعالى تخصص للدراسات التأسيسية ومهارات التعليم والتقنية العربية والأجنبية وبعض الدراسات الثقافية والانسانية . ويوزع الطلاب بعد ذلك على كليات ومعاهد القطاع فى مجالات التخصص المناسبة لميولهم وقدراتهم ومهاراتهم . وبذلك يتاح للطلاب فرص القبول فيما يتفق مع ميولهم .

٣ / ٢ تكوين الطلاب علميا :

– تحقيق التوازن فى العملية التعليميـــة بالجامعة ، وخاصة فى المرحلة الجامعية الأولى – بين التأهيل العلمى بالمعارف المتخصصة وبين التنميـــة الثقافية السوية الشاملة – بما يحقق للخريج القدرة على مواصلة التعليم والدراسة والبحث لمواكبة التطور العلمى المستمر .

– أن يكون نظام التعليم الجامعى مرنا بحيث يتسع للتنوع وفق ميول الطلاب وقدراتهم فى اختيار المناهج والمقررات الدراسية المناسبة لكل منهم كما ونوعا ، وذلك فى حدود القواعد العلمية السليمة .

– التوسع فى تنظيم بعض المقررات فى المواد الأساسيـــة التى تتعلق بنوعية الدراسة من المستـــوى الرفيـــع سواء فى مرحلة الدراسة الثانوية ، أو بعد الدراسة التمهيدية ، ويوزع الطلاب بعد ذلك على التخصصات الدقيقة التى يرغبون فيها داخل الكلية الواحدة أو المعهد العالى .

– بالنسبة لأعداد المقبولين فى كل تخصص يراعى أن تتخذ المعايير التى ترتبط أساسا برغبة الطالب واستعداده ومهاراته ، ومدى الحاجة إلى التحاقه بها فى ميادين العمل والنشاط المختلفة فى القطاعات الحكومية والعامة والخاصة ، مع مراعاة الحد من الفائض عن المطلوب حتى لا تتزايد البطالة .

٣ / ٣ رعاية الطلاب علميا واجتماعيا وثقافيا :

– زيادة العناية الشاملة للطلاب فى المجالات الاجتماعية والثقافية والرياضية ، وتخصيص مساحات مناسبة فى نطاق العمل الجامعى لهذه الأنشطة وتكوين الأجهزة والآليات القائمة عليها .

– الاهتمام بالساعات المكتبية التى يخصصها كل عضو من أعضاء هيئة التدريس لمقابلة الطلاب ومتابعتهم والعمل على رفع مستوياتهم التعليمية وتشجيعهم على ممارسة بعض الأنشطة غير التعليمية وتقويم هذه الأنشطة .

– العناية بالريادة العلمية والاجتماعية والثقافية للطلاب ومعاونتهم فى اختيار المواد الدراسية وتقديم المساعدات اللازمة فى كل النواحى التى تكون منهم مـواطنين صـالحين مـزودين بالروح الجـامـعـيـة العـاليـة والأخلاقيات والسلوكيات الحميدة ، ويمكن الاستعانة فى هذا الشأن بمختلف التجمعات الطلابية لممارسة الأنشطة الطلابية الصيفية وغير الصيفية وفى نظام الأسر .

– انشـاء مكتب أو إدارة لتشـغـيل الطلاب أثناء الدراسـة ، بما لا يتعارض مع دراساتهم ، وتوظيفهم بعد التخرج ومتابعتهم وايجاد صلة مستمرة معهم بالوسائل المختلفة (الاجتماعات الدورية – الاحتفالات الموسمية – الندوات وحلقات المناقشـة – المشاركة فى الخدمـات المجتمعية المنتظمة أثناء الدراسة وبعد التخرج) .

(٤) خطط الدراسة ومناهجها:

تعانى العمليـة التعليميـة من بعض السلبيات التى يلزم مواجهتها بصفة مستمرة من أجـل التطويـر ورفع مستوى الأداء ، ويتحقق ذلك عن طريق :

– إعطاء عناية أكبر لتحديث المناهج والبرامج التعليميـة وتطويرها بصفـة دورية ، وإدخال الأساليب والتقنيات الحديثة فى مجال التعليم والتعلم ، والتخلص من أى جمـود أو نمطية فى الخطط والسياسـات والمناهج العلمية .

– تطوير نظم الدراسـة التى مـازال يغلب على بعضـهـا الطابع التقليدى ولا تتسم بالمرونة والتطوير لدواعى التغـيير والتحديث مع الدفعات المتدفقة للتقدم العلمى والتكنولوجى الصاعد ، ويتطلب الأمر المبادرة بتعديل نظم الدراسة ومناهجها والتحول الى الطرق الحديثة المرنة التى تتصف بالدينامية والتنوع واتاحة الفرصة لمسيرة التحول من تخصص الى آخر دون ما هدر أو فاقد ، كما تتيح إعداد المتخصصين فى مجالات العلوم البينية وفقا لاحتياجات المجتمع المتغيرة ، وقد أثبتت

التجارب العالميــة أن نظام الساعات المعتمدة أو الوحدات الدراسيــة المتكاملــة يستطيع الوفاء بهذه المتطلبات . وفى جميــع الأحــوال يجب أن تتضمن مناهج الدراســة نسبة معقولة للاختيار بين المقررات ، وكذلك نسبة مناسبة من المقررات الثقافية العامة ، إلى جانب المقررات الإجبارية فى مجال التخصص .

– العناية بالدراسات العملية والحقلية والتدريبية ، والتعاون فى ذلك كلما دعت الحاجة مع قطاعات العمل فى مجالات الانتاج والخدمات فى البرامج التدريبية فى هذه المواقع وفقا لخطط معتمدة ومتفق عليها بين الجهات المعنية .

(٥) الدراسات العليا والبحوث الجامعية :

تعانى الدراسات العليا والبحوث من بعض الأوضاع التى تؤثر على فاعليتها وكفاءة الأداء فيها ، وهى غياب سياسة واضحة وخطط مدروسة للدراسات العليا والبحوث وضعف التنسيق فيها على مستوى القسم العلمى ، والتكامل وعدم التكرار على مستوى الكلية وعلى مستوى الجامعة ، وشيوع الفردية فى معظم البحوث الجارية (عدا بعض مشروعات البحوث الهادفة على قلتها النسبية) ، وكذلك يعانى هذا الجانب الهام من رسالة الجامعة من نقص الامكانات والموارد المالية ومصادر المعلومات المتاحة . ويتطلب ذلك الأخذ بالمقترحات الآتية :

– وضع خطط منسقة ومترابطة للدراسات العليا والبحوث على مستوى القسم العلمى والكلية والجامعة .

– تشجيع تكوين الفرق البحثية المتخصصة فى المجالات المستحدثة وتوفير الامكانات اللازمة لتكوين مراكز التميز العلمى للمدارس العلمية القائمة عليها .

– توجيه عدد من المشروعات البحثيــة نحو الاسهام فى حل مشاكل التنميــة الاجتماعيــة والاقتصاديــة بالاتفاق مع قطاعات العمل المستفيدة .

– تخصيص اعتمادات خاصة للدراسات العليا والبحوث وتوفير التمويل اللازم لها من ميزانية الجامعة ومن الأموال التى تحصل عليها الجامعة مقابل الخدمــات البحثيــة المقدمــة واسهامات قطاعات العمل الانتاجية والاستثمارية فى المجتمع ، مع تشجيع هذه القطاعات بمختلف الوسائل .

– تيسير النشر العلمى وفقا للضوابط والمعايير القياسية المتبعة .

(٦) تمويل خطط وبرامج التنمية الاكاديمية للجامعة :

يقترح لذلك مايلى :

– تخصيص الاعتمادات اللازمة لخطط تطوير وتحديث التعليم الجامعى والبحث العلمى على مراحل مدروسة تتضمن دعما مستمرا خلال المدة المقدرة لتحقيق أهداف هذا التطوير ، يضاف الى الاعتمادات العادية الجارية . ويمكن الحصول على هذا الدعم من الموارد الحكومية واسهامــات قطــاع الأعمال العام والخاص مقابل الخدمات المؤداة للغير ، والتبرعات ، والمنح والقروض الدولية المخصصة للأغراض التعليمية والبحثية .

– تشجيع التفرغ العلمى للعمل الجامعى وتخصيص عوائد اضافية للمتفرغين للتدريس والبحث العلمى فى مقابل تخفيض العوائد المالية لغير المتفرغين تفرغا كاملا ، مع افساح فرص العمل أمام هؤلاء لمزاولة المهنة داخل وخارج الجامعة وفقا لضوابط ومعايير دقيقة ومنظمة .

– زيادة الاعتمادات المخصصة للحوافز والجوائز للمبدعين والمتفوقين والمتميزين من أعضاء هيئة التدريس ، ومن الفنيين والتقنيين وذوى الخبرة العاملين خارج نطاق هيئة التدريس مع وضع معايير ونظم خاصة لذلك .

– دراسة متأنيــة لمرتبات ومكافآت أعضــاء هيئة التدريس ومعاونيهم بحيث يحصلون على مايؤمن لهم الحيــاة الكريمــة التى تتناسب مع أوضاعهم الاجتماعية ، وتيسر تطوير أدائهم وتحديث انجازاتهم العلمية والبحثية .

التوصيـــــات

وعلى ضوء هذه الدراسة وما سبق للمجلس أن قام به من دراسات فى مختلف أمور الجامعات والمعاهد العليا والبحث العلمى؛ يوصى بما يأتى :

* مراجعة خريطة التعليم الجامعى فى مصر - بالتنسيق والتكامل مع معاهد ومراكز التعليم العالى الأخرى - بحيث يزداد ارتباط كل جامعة بمتطلبات الاقليم الذى تعمل فى نطاقه ، إلى جانب الاسهام فى الوفاء بالمتطلبات القومية العامة فى حدود ما يتوافر لها من طاقات وامكانات . ويسرى ذلك على الجامعات القائمة وتلك المزمع انشاؤها فى المستقبل ، ولابد فى هذا الشأن أن يراعى خدمة القطاع من السكان فى شريحة السن المقابلة للتعليم العالى (من ١٨ - الى ٢٣ سنة) .

* نظرا لتضخم أعداد الطلاب فى عدد ملحوظ من الجامعات القائمة خاصة القديمة منها - فإنه يقترح وضع خطة متدرجة لتقسيم كل من الجامعات كبيرة الأعداد إلى جامعات أصغر ، تتألف كل منها من عدد من الكليات والمعاهد والأقسام يتناسق ويتكامل بعضها مع بعض ، ويلحق بكل منها وحدات ومراكز بحوث متخصصة . وأن تتميز كل جامعة بخصائص وسمات تتفق مع الرسالة التى تقوم عليها ، مع مراعاة اقامة مراكز للتميز العلمى بالجامعة كلما توفرت الامكانات والطاقات المناسبة لذلك .

* دراسة أوضاع المجالس الجامعية المختلفة من حيث التشكيل والوظائف والاختصاصات التى تقوم عليها بما يتلاءم مع الرسالة المستحدثة للجامعات فى العصر الحديث ، وفى ضوء توقعات التقدم العلمى والتقنى فى القرن الحادى والعشرين ، وذلك عن طريق :

- تركيز أعمال المجلس الأعلى للجامعات على السياسات العامة وما يرتبط بها من التنسيق والتكامل فى الخطط والبرامج ، ويتصل بذلك تطوير اختصاصات لجان القطاعات وما يرتبط بها من دوائر علمية بحيث تولى عناية خاصة للتنسيق والربط بين الأنشطة الأكاديمية فى ميادين التخصص الجديدة والمستحدثة .

- أن يركّز مجلس كل جامعة على الأنشطة الأكاديمية والتطويرية لقطاعى التعليم والبحث العلمى ووضع السياسات والخطط التى ترفع من مستوى الأداء . ويعاون المجلس عدد من المجالس الفرعية - تبعا للحاجة - خاصة ما يقوم على الشئون التعليمية والعلمية ، وشئون الدراسات العليا والبحوث ، وشئون خدمة المجتمع بقطاعاته التنموية والخدمية ، وشئون التعليم المستمر ، والشئون الادارية والمالية . ويراعى فى كل ذلك وضع النظم الكفيلة بالمتابعة المستمرة للأداء الأكاديمى والبحثى والعمل على رفع مستواه وزيادة كفاءة العائد ، كما يراعى تبسيط الاجراء وتيسير اتخاذ القرار فى كل مستويات العمل الجامعى .

- التنسيق بين أعمال مجالس الكليات ومجالس الأقسام ، مع تحقيق أكبر قدر من لامركزية التنفيذ فى حدود الاختصاصات والسلطات المناطة بكل هذه المجالس ، ويراعى الاستعانة فى أعمال هذه المجالس الأكاديمية باللجان ومجموعات العمل الدائمة والمؤقتة حسب الأحوال .

- وضع القواعد والنظم لاختيار القيادات الجامعية بما من شأنه تحديد اختصاصاتهم وصلاحياتهم .

* فيما يتعلق بأوضاع هيئة التدريس :

- الاعلان عن وظائف هيئة التدريس ، ويتم الاختيار بناء على موافقة اللجان العليا المختصة على صلاحية الانتاج العلمى للتعيين فى الوظيفة المعلن عنها ، كما يخصص للكفاءة التدريسية ، والخدمات العلمية والأكاديمية ، والخدمات المجتمعية ، عدد من النقاط تضاف الى ما يخصص للانتاج العلمى من البحوث والأعمال المنشورة من نقاط ، ويوضع نظام مرن متفق عليه من الجامعات لدى توزيع هذه النقاط ، على أن يخص الانتاج العلمى النسبة الأعلى فى هذا التوزيع .

- تنظم دورات تدريبية وتجديدية دورية لأعضاء هيئة التدريس -

خاصة قبل التعيين فى الوظائف القيادية ، وذلك فى المراكز المتخصصة بالداخل والخارج .

والعمل على أن يتاح لهم حضور المؤتمرات والندوات ، والاجتماعات العلمية التى يساهمون فيها بالبحوث والدراسات ، وتيسير ايفادهم فى مهمات وبعثات علمية لزيادة قدراتهم وخبراتهم .

– تولى عنايـــة خاصة لتوفير الأجهزة والأدوات والوسائل المعينـــة لعمليات التعليم والتعلم والبحث العلمى ، مع تشجيع بحوث الفريق ، خاصـــة تلك المشروعات الموجهـــة للاسهام فى حل مشاكل المجتمع الاقتصاديـــة والتنمويـــة والاجتماعيـــة .

– الاهتمام بتطوير وتجهيز المكتبات ومراكز المعلومات وكل ما يلزم لتطوير التعليم والبحث العلمى بالجامعة .

* اجراء دراسة متأنية لنظم قبول الطلاب بالجامعات بما من شأنه توجيه الطلاب نحو الدراسة فى التخصص الذى تتوافر للطالب فيه القدرة والمهارة والاستعداد الى جانب الرغبة الصادقة . ويفيد فى تحقيق ذلك اتباع نظم مرنة للدراسة تيسر للطالب قدرا مناسبا من الاختيار وتتيح فرص التحول من تخصص إلى آخر بأقل هدر ممكن . ويكون من شأن هذه النظم ، بما تتصف به من مرونة وطواعية ، تشجيع الدراسات البينية اللازمة لتكوين أطر متنوعة من الخريجين وفقا للاحتياجات المتغيرة للمجتمع .

* من أجل تمويل خطط وبرامج تطوير وتنمية الأوضاع الاكاديمية بالجامعات – ينبغى تخصيص ميزانية خاصة للتعليم والتطوير والتحديث ، وأخرى للبحث العلمى ، ويستعان فى ذلك بما تخصصه الدولة من اعتمادات ، وما تحصل عليه الجامعة من عوائد الخدمات التى تؤديها للمجتمع ، وبالتبرعات والاعانات المقدمة من القطاعات المستفيدة من مخرجات الجامعة ، على أن يشجع ذلك بدراسة امكان اعفاء مثل هذه الاعانات من الضرائب فى الحدود التى تسمح بها القواعد والنظم المعمول بها ، وكذلك زيادة الاعتمادات المخصصة للحوافز والمنح والجوائز ، مع القيام بدراسة متدرجة لتطوير الأوضاع الماليـــة لأعضاء هيئـــة التدريس ومعاونيهـــم والباحثين فى ضوء الأعباء والواجبات المنوطة بهم .

* انشاء جهاز فنى كفء بالمجلس الأعلى للجامعات تتوافر له فى عمله امكانات الاستقرار والاستمرار ، حتى يمكنه اجراء التحليل الدائم للأنشطة الجامعية والبحثية والوفاء بحاجات المجتمع الآنية والمستقبلية .

* تشكيل مجلس أمناء بكل جامعة يضم فى تشكيله بعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعة وعدداً من رجال الانتاج والصناعة والأعمال.

* الاهتمام بمستقبل التعليم الجامعى فى مصر ووضع التصور لجامعة المستقبل من حيث أنماطها وهياكلها وأسلوب ادارتها ، مع الأخذ فى الاعتبار ما يأتى :

– من المتصور أن جامعة المستقبل سوف تتبع وسائل جديدة فى التعليم تتيح نقل المعرفة الى أكبر عدد من طلاب العلم ، ليس فى النطاق المحلى أو الاقليمى فحسب وإنما على الصعيد العالمى كله . فقد تستخدم الأقمار الصناعية وماشابهها فى نقل المعرفة الى جماهير غفيرة من الطلاب فى مواقع اقامتهم فى مختلف انحاء العالم بدلا من الزامهم جميعا بالارتحال الى الجامعة والدراسة داخل جدرانها ، سواء بالنسبة للمرحلة الجامعية الأولى أو مرحلة الدراسات العليا . فجامعة الغد ستعتمد بدرجة أكبر على الوسائل السمعية ، والبصرية ، والاعلامية ، بأنواعها كافة ، لبسط نطاق العملية التعليمية لأكبر عدد من الطلاب .

– أن وظيفة عضو هيئة التدريس فى بعض جامعات الغد قد يتغير مفهومها وواجباتها فى بعض الحالات ، فيصبح مرشدا أو موجها أكثر منه محاضرا .

– تنمية القدرات الطبيعية للطالب على التعلم الذاتى الذى ينتظر أن يصبح من أهم وسائل التعليم الجامعى .

– أن العلوم التطبيقية وفنون الانتاج المتقدمة ستحتل مكان الصدارة في الدراسات الجامعية في عالم الغد وسيكون لها الغلبة .

– ازدياد أهمية التطبيقات العملية والتدريبات الميدانية ، وارتباط الجامعات بمجتمعاتها واتساع مسئولياتها في تحقيق التقدم والتنمية لها وحل مشاكلها ، وتعاملها مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسلوكية الكثيرة في ضوء ثورة المعلومات والأزمات العالمية الكبيرة والصراعات المذهبية ، والتفاوت الكبير بين التقدم والتخلف والاستقرار والسلام العالمي .

الأوضاع الادارية والمالية بالجامعات وسبل النهوض بها

لسنا في حاجة الى تأكيد أهمية رسالة الجامعة وأهدافها ودورها الكبير في اعداد النشء لحمل المسئولية في بناء الوطن ومستقبله وفي اثراء المعرفة والاسهام في التقدم العلمي والثقافي والحضاري والتقني ، والتنمية الشاملة للمجتمع بجميع مكوناتها وعناصرها .

ولكي تنجز الجامعة هذه الأهداف بفاعلية وكفاءة ، بما يحقق احتياجات المجتمع والبيئة ويتوافق مع المتغيرات ، والمستحدثات المستقبلية ، فإن للأوضاع الادارية والمالية بالجامعات – فضلا عن أوضاعها الاكاديمية – شأن بالغ الأهمية في النهوض بالجامعات حيث تتوقف كفاءة الجامعات في حاضرها ومستقبلها على حسن أدائها وتوفير التمويل اللازم لنشاطاتها .

ومن ثم فإن عنصر الاصلاح الاداري والمالي للجامعات يعتبر من العناصر الرئيسية والهامة لتطوير الأداء الجامعي .

ولا شك أن من أهم واجبات الادارة الجامعية تهيئة المناخ المناسب وتوفير البنية الأساسية اللازمة لتحقيق جميع أهداف الجامعة من النواحي العلمية والأكاديمية والبحثية والثقافية والحضارية ، وكذلك تنمية وارداتها لخدمة المجتمع والبيئة . وفي سبيل ذلك تضع الجامعة من النظم والخطط والأساليب ما يحقق حسن استخدام ما لديها من موارد بشرية ومادية ويدفع عجلة التطور العلمي والمعرفي والحضاري والثقافي والاجتماعي والاقتصادي الذي يعيشه المجتمع في حاضره ويتطلع اليه في مستقبله .

الادارة الجامعية :

والادارة الجيدة هي التي تحرص على الاستثمار الجيد للموارد المادية والبشرية والامكانات المتاحة والمحتملة ، بهدف الوصول الى أهداف ونتائج مرغوبة ، في ظل أوضاع سياسية ومجتمعية معينة ، ومن ثم فإن الأساس في نجاح أي نشاط – ونعني هنا التعليم الجامعي – أن يكون مخططا ، أي أن يسير وفقا لمنطق علمي واضح يحدد أهدافه وسياساته وأساليبه ويوزع الأدوار في تنفيذ برامجه والاستفادة من عائده .

وهناك العديد من العوامل والمشكلات الرئيسية التي تؤثر في طبيعة الادارة الجامعية ، ويأتي على قمتها المركزية في ادارة الجامعة ، ومحدودية الموارد المالية ، والقيود المفروضة على الانفاق ، وتعدد الأجهزة الرقابية ذات الصلة بالجامعات ، والنقص في معايير تقييم العاملين بالجامعة ، والعيوب الخاصة بأنظمة أختيار القوى البشرية المناسبة لأداء الوظائف الجامعية وأسلوب مكافآتهم ، وتمس هذه المشكلات وغيرها الميادين المختلفة للعمل الجامعي .

ومن بين هذه العوامل أيضا التوجهات السياسية والاجتماعية والثقافية للدولة بصفة عامة وإزاء الجامعات بصفة خاصة ، وكذلك القوانين والأنظمة واللوائح والاجراءات التي تتصل بالنشاط الجامعي وادارته ، بالاضافة الى القوانين والتشريعات العامة والتي تحدد مفهوم استقلال الجامعات أكاديميا واداريا وماليا – ومنهج اختيار واعداد

القيادات الجامعية بمختلف مستوياتها وكيفية اعداد موازناتها المالية وتخصيص الاعتمادات لها ، ومعايير تحديد هيكلها التنظيمى ، ونظم المعلومات واتخاذ القرار ، الى غير ذلك من العوامل .

ومن البديهى أن تؤثر هذه العوامل على المناخ العام الذى تمارس فيه الجامعات انشطتها ، وبالتالى تنعكس على كفاءة الأداء بها سلبا أو ايجابا ، مما يؤثر على تحقيق أهداف الجامعة ورسالتها وكذلك على مسيرتها نحو التطوير والتحديث .

ويدعونا هذا الى ابراز أهميـة مفهوم « استقلال الجامعات » ومدى حريتها فى اختيار منهجيـة ادارتها ومدى تحررها حتى لا يجهض مفهوم الاستقلالية الاداريـة للجامعـة ويفرغ من مضمونه .

استقلال الجامعات:

ان مبدأ استقلال الجامعات (أو التسيير الذاتى للجامعات) مبدأ مسلم به فى جمهورية مصر العربية ، فقد نص عليه دستور سنة ١٩٧١ فى المادة (١٨) منه ، كما انه مقرر فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات وفى اللوائح الجامعية .

- ولهذا يجب أن تتمتع الجامعة بحرية التسيير الذاتى وأن تتولى ادارة شئونها بنفسها وأن تقوم بالتصرف فيها وفقا لما تراه وبما يحقق زيادة الكفاءة الادارية والمالية وذلك فى اطار النظام المسموح به فى الدولة ، وفى حدود قوانينها . ويؤدى التسيير الذاتى للجامعات الى التخلص من النمطية والتماثل فيما بينها ، كما يحقق التنوع والتنافس بينها . ومن ثم فإنه يقترح أن يقتصر قانون الجامعات على عدد محدود من المواد وان تكون لكل جامعة لائحتها التنفيذية .

ومن المسلم به أن التسيير الذاتى للجامعة لا يعنى انعزالها عن المجتمع ، فالجامعة جزء منه تتأثر بظروفه وتعانى من نفس مشكلاته وتتعرض لنفس الضغوط التى يتعرض لها . وفى الوقت ذاته يجب أن تطلق الحرية الاكاديمية للجامعات بما يكفل حرية الفكر المبنى على الأصول العلمية المحددة دون قيد ولا شرط .

ويجب أن يكون دور الحكومة هو تحفيز الجامعات لتوجيهها الى الوجهة التى تتفق مع سياساتها ، دون تدخل فى شئونها الداخلية . والجامعة ليست معقلا للمحافظين وإنما هى مهد للأفكار الجديدة ورائدة التغيير الأفضل فى المجتمع .

إن التسيير الذاتى للجامعات لن يتحقق دون وجود مناخ عام فى المجتمع يسمح بذلك ، ومن أخطر الامور أن تتعرض الجامعة لضغوط أو اغراءات أو انحرافات ينتج عنها تزييف للفكر أو تشويه للحقائق أو افساد للاجيال الصاعدة .

والتسيير الذاتى للجامعات يعنى - ضمنا وبالضرورة - وجود عوامل تصحيح داخل النظام الجامعى ، ويجب أن تقوم الجامعة نفسها بوضع ضوابط وإيجاد معايير لتقويم الأداء بها وحساب التكلفة والعائد للأنشطة الجامعية .

وعلى الرغم من أن مساحة الحرية الادارية والاستقلالية المتاحة حاليا للجامعات محدودة إلا انها غير مستغلة بالكامل فى بعض الجامعات نحو ادارة شئونها .

الاستقلال المالى للجامعات:

يجب تدعيم الاستقلال المالى للجامعات وتحريرها من القواعد المالية المطبقة فى أجهزة الدولة الأخرى ، مع خضوعها لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات .

ويجب أن يكون للجامعة الحق فى استثمار أموالها بالأسلوب الذى يضيف الى مواردها وتوفير قدر من التمويل الذاتى ، والدعوة الى تسويق الابحاث العلمية .

ولعله من المناسب تخصيص نسبة معينة من الناتج القومى للجامعات على هيئة منحة من الدولة يكون للجامعة حرية توزيعها على البنود

المختلفة وفقا لما تراه محققا لأداء رسالتها على خير وجه .

وأن يكون من حقها ترحيل الفائض الذى لم يصرف من هذه المنحة الى العام المالى التالى ، مع استثناء الجامعة من جميع الاجراءات التى تعوق أنطلاقها ومنها على سبيل المثال :

أ – عدم جواز ترحيل أى مبالغ من سنة مالية الى سنة مالية تالية الا بعد موافقة وزارة المالية .

ب – تبعية مراقبى ومديرى الحسابات ووكلائهم بالجامعات لوزارة المالية ، وجعل هذه التبعية للجامعات نفسها .

جـ – دخول بعض الشئون المالية التى تتعلق بالجامعة فى اختصاصات جهات أخرى مما يتسبب فى صعوبات تتعرض لها الجامعات .

د – اشتراط موافقة وزارة المالية للسماح باستخدام الاعتمادات المدرجة بموازنة الجامعة فى حدود الربط الاجمالى لكل باب من أبواب الميزانية .

هـ – الخضوع لوصاية الجهاز المركزى للتنظيم والادارة فى وضع الهيكل الادارى للجامعة .

بعض المؤثرات التى تهدد استقلالية الجامعات :

لما كانت الجامعات تعتمد بصورة متزايدة فى جميع انحاء العالم على التمويل الحكومى ، فإنها فى مقابل ذلك تعانى من التدخل الحكومى فى الأمور التى تتصل بالميزانية بصورة أكبر ، وبذلك تصبح استقلاليتها اكثر تعرضا للهجوم .

ولا شك أن التوسع السريع فى التعليم الجامعى يضيف عبئا كبيرا على الموازنة العامة ، فالجامعة تطلب المزيد من الأموال حتى تتمكن من تادية المهام الموكلة اليها من المجتمع . وبالاضافة الى زيادة أعداد الطلاب ارتفعت كذلك نفقات التشغيل ، ومن ثم فإن الجامعات تطالب بنصيب أكبر من اجمالى الناتج القومى . ويترتب على ذلك دون شك خفض نسبى فى الانفاق فى المجالات القومية الأخرى إذا ما تحقق الوفاء باحتياجات الجامعات .

وفى اطار التوسع فى التعليم الجامعى والعالى يبرز خطر حقيقى ، فقد تمارس الحكومة والسلطات التشريعية ضغوطا أكبر للتحكم فى تفصيلات الأنشطة الجامعية . ولا يمكن للجامعة أن تكون ذراعا من أذرع الحكومة وأن تقدم فى نفس الوقت الموضوعية المطلوبة التى تحقق النفع للمجتمع .

ومما يواجه استقلالية الجامعات بالخطر كذلك : اتجاه بعض الجامعات إلى النظر الى شئونها من الداخل بدلا من احساسها بصفة مستمرة باحتياجات المجتمع . ولتتمكن الجامعات من الوفاء برسالتها فى خدمة المجتمع فإنها تحتاج الى أن تتوافر لها الحرية فى اختيار أسلوب العمل الذى تراه ، وأن يكون لديها الوعى النقدى المستمر للاحتياجات الحقيقية للمجتمع الذى تقوم على خدمته ، وليس بالضرورة أن تكون هذه الاحتياجات دائما هى التى يلح المجتمع على طلبها فى وقت معين .

وعلى الرغم من ضرورة تمتع الجامعات بالتسيير الذاتى وإدارة شئونها بنفسها الا أنه لابد من توافر قدر من التنسيق بينها وبين تخطيط التعليم الجامعى على المستوى القومى .

تحديث الادارة الجامعية :

يتطلب تحديث الادارة الجامعية تحديدا واضحا لأهداف وفلسفة هذا التحديث وفى هذا الشأن فإنه يمكن ابراز ما يأتى :

١ – استقلال الادارة الجامعية (التسيير الذاتى للجامعة) فى النواحى العلمية والبحثية والمالية والادارية .

٢ – تدعيم الأقسام العلمية بالجامعات باعتبارها نقطة الارتكاز الأساسية فى عملية أتخاذ القرار فى الجامعة .

إن الخطوة الأولى نحو تحديث وتطوير الجامعات المصرية تتطلب

التشخيص الدقيق للمشكلات ومظاهرها ؛ حتى يمكن تعبئة الجهود وتوجيهها بالصورة التى تقضى على هذه المشكلات جذريا لتهيئة الجامعة لمجابهة متطلبات المستقبل .

ولا بد من التأكيد على أن هناك أهدافا عامة تناسب جميع الجامعات المصرية ، وأن هناك أهدافا خاصة تتناسب مع طبيعة وظروف كل جامعة وحدها . وبالتالى فإن نظم وادوات التحديث قد تختلف فى بعض جوانبها من جامعة الى اخرى بسبب الطبيعة المميزة لكل منها .

ومن أهم ملامح وسمات ومنهج الادارة الجامعية الناجحة أن تدرك أهدافها وطبيعة مسئولياتها وواجباتها ، وأن تدير شئونها برؤية مستقبلية ، وأن تتسم بالحزم والجدية والالتزام والانضباط بصفة عامة ، وأن تعمل على تطوير رسالتها لتساير العصر وتقود المجتمع نحو آفاق مستقبلية جديدة .

كما ترتبط كفاءة الادارة بخبرة ومهارة ورؤية ومنهج ومواهب وسمات شخصية العاملين والقائمين عليها من رؤساء ومرؤسين ومخططين وتنفيذيين ، الكل مسئول والكل قدوة للآخرين .

ويجب أن تعمل الادارة باستمرار على تحديث أساليبها وأدواتها من أجل رفع كفاءة الأداء بها ، وأن تدرك مشاكلها وتتعرف على أسباب تعثرها ولا تغفل عنها بل تسلك أفضل الطرق لعلاجها ، وأن تتسم بالمرونة التى تسمح بالتكيف مع مختلف المتغيرات ، وأن توازن بين طموحاتها وقدراتها ، مع العمل الدؤب على تنمية القدرات لتتناسب مع ما تتطلبه الطموحات ، كما يجب أن تحرص على الاستفادة القصوى من الموارد المادية والبشرية المتاحة لدى الجامعة مهما كانت محدودة دون هدر أو فقدان ، والاهتمام بمتابعة الصيانة لجميع الانشاءات والتجهيزات ، وأن تحسن استخدام الاستثمارات المتوافرة وتعمل على تنميتها وعلى تعظيم العائد منها .

ومن سمات الادارة الجامعية الناجحة أن تعى قيمة « الزمن » كأحد الموارد الهامة ، فالزمن – ادراكا لقيمته – هو العامل المشترك الأعظم فى كفاءة الأداء بكل أبعاده ، وفى استخدام كافة الموارد الأخرى بكل أنواعها . ويختلف الزمن عن باقى الموارد الأخرى فى أنه لا يمكن احضاره إذا لم يستخدم فى حينه . وهدر « الزمن » يصاحبه هدر فى جميع الموارد الأخرى ، ويهبط بكفاءة الأداء بكل أبعادها ومعاييرها ، وذلك بالنسبة الى الجامعة والى المتعاملين معها . لذلك يجدر بالجامعات أن تسارع وتصارع « الزمن » فى استخدام مواردها وفى ادائها .

التخطيـــــط:

وفضلا عن كل ما تقدم فإن الادارة الجامعية الناجحة هى التى تتبع المنهج العلمى فى تسيير كافة أمورها وذلك بالأخذ بمنهج التخطيط الاستراتيجى والعملى والمتابعة ، ووضع خطط قصيرة المدى وأخرى طويلة المدى .

ويعنى التخطيط الاختيار المسبق لأفضل السياسات التى تحقق أهداف الجامعة من خلال الدراسة المتأنية لمختلف السياسات بأبعادها الأكاديمية والإدارية والمالية ، والمفاضلة بينها ، وبدون هذه المفاضلة والدراسة المتأنية للسياسات البديلة قد تقع الجامعة فى خطأ عشوائية وتخبط السياسات التى تتبعها .

ويلاحظ أن هناك قصورا واضحا فى وظائف التخطيط حيث لا توجد خطة أو تصور واضح للهياكل التنظيمية للتعليم الجامعى ، والمبانى ، والموارد المادية والبشرية الواجب توافرها ، ونظم المعلومات والبحث العلمى ، وبناء جسور التعاون بين الجامعة والمجتمع ... وليس هناك إلى حد كبير ربط بين احتياجات الدولة المستقبلية من القوى العاملة وبين خطط التعليم الجامعى .

ويرتبط بالتخطيط وضع المعايير اللازمة لضمان قيام الجامعة بواجباتها ووظائفها الرئيسية فى نطاق امكاناتها ، وتعتبر المتابعة والرقابة الموجهة والمصححة للأداء فى حينه من الركائز الاساسية الهامة

للادارة الناجحة ، إلى جانب التخطيط الاستراتيجي ، ويتوسطها بالضرورة التنفيذ الفعلي .

وجدير بالذكر أن التخطيط الأكاديمي لا يستكمل مقوماته ويحقق أهدافه إلا إذا لازمته متطلباته من التنظيم والاعداد الاداري والمالي ، إذ بدون ذلك تصبح عملية التخطيط الاكاديمي عقيمة ولا يرجى منها أن تحقق أهدافها .

ويجب أن يشترك في عملية التخطيط الأكاديمي بالجامعة كل من يهمه الأمر بمختلف المستويات وذلك من داخل الجامعة بقياداتها وهيئة التدريس بها ومن خارج الجامعة من الجهات المستفيدة من نشاطات الجامعة ومن خدمات خريجيها بما يضمن قبول الخطة والارتياح لها والحرص على نجاحها وتنفيذ بنودها مع التأكيد على استقلالية الجامعة .

التنظيم:

وهناك بعض المبادىء الأساسية الواجب مراعاتها عند تصميم التنظيم الملائم للجامعة منها :

أ – أن يشكل بكل جامعة مجلس للأمناء يكون همزة الوصل بين الجامعة والسلطات الحكومية

ب – التحديد الواضح للاجهزة التي تعمل في الجامعة ومسئولياتها وسلطاتها في اتخاذ القرارات .

جـ – تحديد قنوات وخطوط الاتصال داخل الجامعة .

د – تحديد الأجهزة التي تتولى تزويد متخذي القرار بالبيانات والمعلومات والاحصائيات وكذلك بكل ما هو جديد في مجال التنظيم والادارة .

هـ – تصميم أنظمة اتصال فعالة بين ادارة الجامعة والكليات التابعة لها .

و – تفويض السلطات والمسئوليات بصورة تدعم وتقوى مجالس الكليات ومجالس الاقسام .

ز – تحديد المهام المنوطة بالجهاز الاداري بالجامعة وتوصيفها بالتفصيل وتحديد مسئولياته ومتطلبات كل من وحداته .

ويجب القيام بالدراسة المستمرة للقوانين والانظمة والتعليمات واللوائح وإجراء التعديلات اللازمة لها لتخدم أهداف الجامعة ، والعمل على تبسيط اجراءات العمل في الوحدات التنظيمية المختلفة للجامعة ، مثل وحدات شئون العاملين والشئون المالية وإجراءات القبول والتسجيل .

ويتطلب هذا التبسيط مقومات معينة منها التوسع فيما يلي :

أ – تطبيق مفهوم المركزية في التخطيط والتنسيق ، ومفهوم اللا مركزية في الاشراف والتنفيذ . وأن يتم كل ذلك في اطار السياسة العامة للجامعة بما يحقق الأهداف المخطط لها .

ب – دعم مفهوم المشاركة في الادارة الجامعية .

جـ – اختيار تجهيزات للمعلومات ذات كفاءة تسهل عملية تجميعها وتخزينها وتحديثها واسترجاعها وتقديمها في صور متعددة لمستخدميها فور الحاجة اليها ، في العمليات الادارية المختلفة .

د – اختصار الدورة المستندية التي تسير فيها المستندات من منبعها الى مصبها من أجل تبسيط الاجراءات واختصار خطوات اتخاذ القرار .

هـ – وضع دليل عمل لكل مستوى من مستويات الادارة الجامعية .

و – وضع معايير للأداء يقاس في ضوئها كفاءة الأداء ، على أن تكون هذه المعايير مناسبة ، لا ترهق ولا تعوق وتتيح الفرصة للابتكار والتفوق .

ز – تحديد اختصاصات وصلاحيات ومسئوليات كل فرد في الوحدة الادارية وعلاقة كل فرد بالأخرين .

ويجب الأخذ بالمبادىء الحديثة في ادارة شئون القوى العاملة

بالجامعة والتى تشمل مهام وأنشطة أساسية مثل تحليل الوظائف وتصنيفها ، وتخطيط القوى البشرية ، والاختيار والتعيين ، وتقويم الأداء والتدريب والتنمية ، وتحديد الرواتب والأجور والمكافآت ، ومعالجة أوضاع العاملين ، وشغل الوظائف الادارية والفنية والاكاديمية الشاغرة بالجامعة عن طريق الاعلان حتى يتسنى اختيار أصلح العناصر المتقدمة ، كما يجب اعداد الموظف قبل استلامه العمل ، وكذلك الاستمرار فى تنمية العاملين القدامى فنيا واداريا .

كما تجب العناية بإعداد الكوادر الخاصة بتحديث الادارة الجامعية وتنميتها فى النواحى الاكاديمية والتنظيمية عن طريق إعداد مراكز للتدريب بالجامعة تقوم بتدريب العناصر البشرية المعاونة وتنميتها بما يحقق أهداف الجامعة ، وكذلك إعداد جيل من الباحثين فى مجال الادارة الجامعية من طلاب الدراسات العليا ، مع توجيه كل منهم إلى بحث مشكلة من المشكلات الجامعية ، مما يؤدى الى الوصول الى المسببات الحقيقية للعديد من تلك المشكلات ، واقتراح الحلول الفعالة لها .

ويجب تأصيل السياسات والبرامج التى تهدف الى تنمية ورفع كفاءة العناصر البشرية بالجامعة ، وتوفير المناخ المناسب لزيادة امكانات الانتاجية وتحقيق المزيد من الابداع والابتكار ، وتوفير الحوافز المعنوية والمادية لجذب العناصر الاكفا والاحتفاظ بها ، وتوفير فرص النمو والتقدم الوظيفى لها ، ومع توفير فرصة مشاركة العاملين فى عمليات صنع القرار وتأصيل مبدأ تفويض السلطات .

المتابعة والرقابة والتقويم:

ولا تقل عمليات المتابعة والرقابة والتقويم فى أهميتها عن عملية التخطيط الأكاديمى والادارى ، وإذا كان التخطيط يتم عادة بالمستويات الادارية العليا وبمشاركة المستويات الأدنى إلا أن المتابعة تتم عادة بالمستويات التنفيذية الأدنى وتحت أشراف واهتمام المستويات الادارية العليا ، ويجب أن تتوافر قنوات الاتصال المباشر وشبكة قواعد المعلومات وانتظام تدفق المعلومات اللازمة فى حينها بين مختلف الوحدات وجميع المستويات ، بما يضمن فعالية كل من عمليات التخطيط والمتابعة والرقابة والتقييم للانشطة الاكاديمية والادارية بالجامعة .

وجدير بالذكر أن المتابعة الاكاديمية والادارية والرقابة والتقييم فى جميع الأحوال ليست هدفا فى حد ذاتها ، إنما هى وسيلة ادارية هامة للتأكد من أن يكون المحقق مطابقا للمستهدف ، وإعانة الادارة على تصويب مسارها إذا لزم الأمر ورفع كفاءة الأداء بها . وتعتبر المتابعة وسيلة ادارية هامة تربط كافة المستويات ، كما تعين الجامعة على التنسيق بين أنشطتها ، وعلى ترشيد أدائها ، وتدفع بالجامعة الى التقدم والارتقاء فى ضوء رؤيتها بشأن تقييم ادائها وخطتها المستقبلية كمنظومة متكاملة ، ووفق أولوياتها .

ولعل كل جامعة أن تراجع نفسها لكى تحقق توافر هذه السمات أو غيرها فى ادارتها للحكم على مدى نجاحها والأخذ بالاسلوب المناسب الذى يحقق النهوض بها .

كما يجب تحديث أنظمة وأدوات استخدام الامكانات البشرية بالجامعة ، والأخذ بالمبادىء الحديثة فى ادارة شئون القوى العاملة والتركيز على تقويم الأداء والتدريب والتنمية ، واعداد الموظف قبل استلامه العمل والاستمرار فى تنمية العاملين فنيا واداريا .

القيادة المتطورة:

ومن العوامل الرئيسية فى نجاح عملية الاصلاح الادارى بالجامعة وجود قيادة متطورة تؤمن بالتغيير وتعاون فى إحداثه ، ولديها رصيد كبير من الخبرة ، وأن تكون مؤمنة بأهداف الدولة ، رشيدة فى اتخاذ القرارات التى تدفع الأفراد إلى تحقيق الانجازات المطلوبة . كما يجب أن تتفرغ القيادات الجامعية لعملها فى الجامعة .

ويحسن ان يتم اختيار رؤساء الجامعات بواسطة المجلس المشترك للجامعات (المجلس الأعلى للجامعات) وفقا لمعايير

موضوعية ، ثم تعرض الترشيحات على السيد رئيس الجمهورية على غرار ما يتم بالنسبة لاختيار القيادات فى السلطة القضائية بواسطة مجلس القضاء الأعلى .

كما يجب وضع المعايير الخاصة باختيار القيادات الجامعية الاخرى فى جميع المستويات ، وتقييم تجربة دورية التعيين فى رئاسة مجالس الاقسام بعد أن مضى على الأخذ بها أربعة وعشرين عاما .

ويجب منح رئيس الجامعة سلطات أصلية واضحة تحل محل سلطات وزارة المالية ورئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة فى الأمور الخاصة بها داخل الجامعة ، وهو ما يسهم فى تحقيق الاستقلال المالى والادارى للجامعة ، ويترتب عليه تحسين كفاءة العملية الادارية داخلها ، كما يجب توفير المرونة فى أوجه الانفاق المختلفة وتقليل تدخل الوحدات الرقابية فى العمل الادارى الجامعى .

ومن القواعد المستقرة أن كل مسئولية توكل الى فرد أو جماعة يجب أن يقابلها سلطة يتمتع بها هذا الفرد أو تلك الجماعة والأخذ بمبدأ الثواب والعقاب .

التوثيق والمعلومات وتحديث نظمهما وتطوير النظم الادارية :

يعتبر التوثيق الجيد عنصرا هاما لحسن أداء العمل ، لذلك يجب العمل على تطوير أدوات الحفظ والأرشيف بالوسائل الحديثة .

ويجب العمل على تعميم « أوتومية » النظم الادارية المختلفة واستخدام الأجهزة الحديثة والمتطورة والحاسبات الآلية فى مختلف الأنشطة الرئيسية بالجامعة . والتأكيد على أهمية نظم حفظ واسترجاع البيانات ونظم المعلومات فى مختلف المجالات ، وضرورة تحديثها لتحقيق الوفر فى عنصر الزمن ، فضلا عن الدقة ومساندة صنع واتخاذ القرار فى أقصر وقت .

هذا بالاضافة الى ضرورة دراسة تجارب الجامعات العالمية فى تحديث الادارة الجامعية ومحاولة الاستفادة من هذه التجارب والأخذ بأحدث إساليب الادارة .

إن توفير الأبنية والمرافق الجامعية لتستوعب جميع الأنشطة العلمية والبحثية والطلابية تمثل الركن الأساسى فى تحقيق الجامعة لأهدافها العامة والخاصة ، وبالتالى فان التصميم السليم لهذه الأبنية والمرافق يجب أن يسمح باستخدامها لأكثر من غرض ، وأن تكون قابلة للتوسع ، وأن تتناسب مساحاتها مع اعداد الطلاب وأنشطة الجامعة المختلفة وفقا للمعايير المرجعية المتعارف عليها للمبانى الجامعية ، وان يكون ذلك ضمن عناصر دراسة اقتصاديات التعليم .

وهناك ضرورة لتصميم نظم الرقابة والتوثيق المالى التى تساعد على حسن استغلال الموارد المالية وتوجيهها نحو غايات الجامعة ، ويتطلب ذلك استخدام أسس محاسبية ومالية حديثة تضمن حسن الأداء المالى للجامعات وتمنع الهدر وسوء استخدام الموارد المالية ، بالاضافة إلى « أوتومية » هذه النظم واستخدام الحاسبات الآلية بصورة تساعد على اتخاذ القرارات المالية الرشيدة .

ويجب ان تقوم الجامعات بامساك حسابات للتكاليف إلى جانب ما تمسكه حاليا من حسابات مالية ، وذلك ضمانا لتوفير البيانات والمعلومات الخاصة بتكلفة الأنشطة الجامعية المختلفة بصفة دائمة ومستمرة . كما يجب تطبيق أساليب مالية مرنة ومتحررة ، وخاصة فيما يتعلق بالمشتريات والمخازن .

وهناك اعتمادات مالية تخص الجامعات ولكنها تدرج فى موازنات جهات أخرى ، مثل وزارة التعليم العالى فيما يختص بالبعثات والاساتذه الزائرين والتبادل الثقافى والأنشطة الطلابية ، ووزارة الخارجية فيما يختص بالمؤتمرات العلمية والدولية ، والمجلس الاعلى للشباب والرياضة فيما يختص بالنشاط الرياضى والثقافى والاجتماعى لطلاب الجامعات ، ويجب أن تضم هذه الاعتمادات إلى موازنات الجامعات .

تمويل التعليم الجامعى :

إن توافر الموارد المادية أو الطبيعية لا يكفل وحده حدوث التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بل يجب أن تتوافر معه قوى بشرية يتم

تنميتها بطريقة جيدة ، وقد كانت زيادة اعداد الطلاب دائما على حساب النوعية . ويلعب التعليم الجامعي دورا هاما في حياة الأمم والشعوب ، فهو الذي يصنع حاضرها ويرسم معالم مستقبلها ويقوم باعداد الكوادر والقيادات الفكرية للمجتمع .

وفي ظل التحديات والترتيبات التي بدىء مؤخرا في اتخاذها فيما يتعلق بتطبيقات اتفاقيات منظمة التجارة الدولية (الجات) واتفاقية الملكية الفكرية (التريس) والشرق الأوسط وغيرها فإنه من المشكوك فيه أن تحظى مصر بدور يليق بها في أطار هذه الأوضاع الجديدة إذا كان عصب قدرتها على المنافسة والسبق مكبلا بمحدودية الانفاق . ومن الملاحظ أن نصيب الطالب المصرى من الانفاق على التعليم الجامعي هو الادنى على الاطلاق مقارنا بباقى الدول الفاعلة في المنطقة .

وقد تضخمت أعداد الطلاب في الجامعات في مصر أمام الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم الجامعي حتى أصبحت لا تستطيع القيام بواجباتها على الوجه الأكمل بسبب الأعداد الطلابية الكبيرة وعدم كفاية الموارد المالية المتاحة .

وإذا كان من حق المجتمع أن يطلب من جامعاته أن توفر له علما متقدما وأن تجرى له أبحاثا كفيلة بصنع مستقبل أفضل ، وأن تمده بخريجين قادرين على دفع عجلة التنمية ومواجهة تحديات العصر ، فلابد أن يوفر هذا المجتمع مطالب جامعاته الملحة مادية كانت أو بشرية ، حتى تستطيع أن تؤدى الدور المطلوب منها وأن تتغلب على المشكلات التي تواجهها .

ويجدر بهذا الصدد التنويه بضرورة تعديل جدول المرتبات والبدلات لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات بما يرفع مستواها ويربطها بكادر القضاء ، وبما يتفق مع كرامة أعضاء هيئة التدريس ، وتقديرا للجهود التي يبذلونها في أداء رسالتهم ، وتشجيعا لهم على بذل المزيد من الجهد .

وإن عدم توافر الموارد المالية الكافية سوف يقف حائلا دون تحقيق أهداف الجامعة على الوجه الأكمل . ومن الطبيعي أن يسهم في توفير الموارد المالية اشتراك جميع الذين يستفيدون من هذه المرحلة وهم الحكومة والمؤسسات والشركات المختلفة وأولياء الأمور والطلاب .

ويستلزم ذلك القاء الضوء على واقع تعليمنا الجامعي والبحث عن صيغ بديلة للتمويل وإجراء دراسة تحليلية لأسباب أزمة الموارد في التعليم الجامعي ، وتطور اعتماداته المالية ، وترشيد الانفاق عليه ، وايجاد مصادر جديدة للاسهام في تمويل التعليم الجامعي في مصر .

أولا: اسباب أزمة الموارد في التعليم الجامعي :

١ – الانفجار في اعداد الطلاب .

٢ – ارتفاع تكلفة الطالب الجامعي نتيجة للتغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية ، مثل ارتفاع الأسعار والتضخم العالمي وانخفاض قيمة العملات وكذلك تزايد المصاريف الجارية من ادارية ومرتبات ومواد تعليم ، وتوفير مراجع ودوريات علمية ، وصيانة ، وكهرباء ، ونقل ، ومنح ومكافات ... وكذلك تزايد المصاريف الرأسمالية من أرض ومبانى وانشاءات وسلع معمرة وغيرها .

٣ – اهتمام الجامعات بأرقى مستويات المعرفة : ولا يقتصر هذا الاهتمام على جامعات المجتمعات المتقدمة بل يمتد إلى جامعات بعض الدول النامية كمصر حيث تكلف جامعاتها نفسها أحيانا فوق طاقاتها في سبيل برامج وبحوث في مجالات تتطلب ميزانيات ضخمة وتكاليف باهظة .

٤ – احتياج الجامعات والانشاءات الجديدة بها للمزيد من الموارد والتكاليف الرأسمالية .

٥ – تدفق أعداد أكبر من الطلاب للالتحاق بالدراسات العليا .

ثانيا: تطور الاعتمادات المالية للتعليم الجامعي في مصر :

أثبت العديد من الدراسات العالمية أن العائد من الاستثمار التعليمي

يفوق فى بعض الأحيان العائد من القطاعات الانتاجية الأخرى كالصناعة والزراعة .

١ - يلاحظ أن نسب الانفاق على التعليم الجامعى فى مصر ظلت لا تتناسب مع تزايد اعداد الطلاب وارتفاع الأسعار ، وكانت النتيجة المحتمة لما يحدث من تكدس طلابى كبير مع عدم توافر الموارد المالية اللازمة هو انخفاض فى كفاءة التعليم وضعف انتاجيته .

وبدراسة الانفاق على العملية التعليمية فى الجامعات يتضح أن معدل الزيادة السنوية فى الباب الثانى يأخذ شكلا تناقصيا ، هذا بالاضافة إلى أن الجزء الأكبر من المنصرف يُستهلك فى المرتبات والأجور ، وأن نسبة صغيرة تستخدم فى تسيير العملية التعليمية ، وقد كان لذلك أثر سلبى على المستوى والجودة ، وعلى كفاءة الخريجين ومستوى البحث العلمى .

٢ - الانفاق على اسكان الطلاب واعاشتهم : هناك مبالغ ضخمة تنفقها الدولة على الاسكان الطلابى وتوفير الوجبات الغذائية للطلاب المقيمين بالمدينة الجامعية وغير المقيمين بها ، ومن المعروف أن الطلاب لا يسهمون فى ذلك الا بقدر قليل جدا ، هذا فى الوقت الذى يجب أن يتناسب ما يدفعه الطلاب بدرجة معقولة مع ما ينفق عليهم ، وأن تخفض هذه النفقات بالنسبة للطلاب المتفوقين وغير القادرين .

٣ - الانفاق على مكافآت التفوق : تحرص الدولة على تكريم أبنائها من الطلاب المتفوقين ، ولكن من المناسب أن يأخذ التكريم شكل الاعفاء وليس شكل العطاء المادى . فإذا كانت هناك رسوم دراسية مفروضة على الطلاب فينبغى أن يعفى منها الطالب المتفوق حتى ينعكس ذلك عليه ويدفعه إلى الجد والاجتهاد ، رغبة فى استمرار التفوق .

ثالثا: ترشيد الانفاق على التعليم الجامعى:

من الضرورى ترشيد الانفاق قبل البحث عن صيغ جديدة لتمويل التعليم الجامعى ، فالاستثمار الامثل للاعتمادات المالية والاهتمام بمستوى الخريجين واعدادهم يعطى الكلفة عادة المعنى الحقيقى لها ، وقد يكون من وسائل تخفيض الكلفة أو ترشيدها - زيادتها على المدى القريب فى مقابل مزيد من الفائدة على المدى البعيد .

وتشمل الأساليب المباشرة المتضمنة فى هذه الطريقة بما يلى :

- الاهتمام بربط خطط التعليم الجامعى - كما وكيفا - بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مما يجعل هذا التعليم أداة فعالة فى إحداث التنمية .

- تكثيف كل الجهود الحد من الفاقد بصوره المختلفة ، وعلى سبيل المثال فإن الرسوب يمثل إحدى صور الفاقد من حيث تأثيره على رفع التكلفة وزيادة النفقات .

- الاهتمام بعوامل الجودة فى التعليم الجامعى ، مثل اطالة مدة السنة الدراسية والاهتمام بالمكتبات والمعلومات والمعامل والمراجع الجامعية والدوريات العلمية ووسائل التعليم الحديثة .

كما يلاحظ أن بعض الاقسام فى الجامعات الحديثة قد تضم اعدادا محدودة من الطلاب ، مما ينتج عنه ارتفاع التكلفة ، وهذا يجعل قضية التكامل بين الجامعات فى بعض التخصصات ، أو حتى بين الاقسام المتناظرة داخل الجامعة الواحدة ، أمرا جديرا بالدراسة .

ولاشك أن تحسين شروط العمل الادارى فى الجامعة وضبطه هو أحد الوسائل الفعالة فى تحقيق الجامعة لأهدافها . وهنا يجب أن تراعى الوظيفة فى العمل الادارى بحيث يحدد لكل موظف عمل يؤديه على الوجه الأكمل .

رابعا: مصادر جديدة للاسهام فى تمويل التعليم الجامعى:

إذا كانت الدولة تنوء بأعباء التعليم الجامعى فإنه من المعقول أن يتحمل المستفيدون من هذا التعليم بعض أعبائه ، فلا مجال لزيادة نصيب الطالب من الانفاق على التعليم فى مصر باتباع الاسلوب الذى

اتبعنـــاه حتى الآن ، الا وهو الاعتمادا على الانفاق الحكومى . ويمكن الاعتـماد على مـصـادر جـديدة لزيادة الموارد للـتـعليم الجـامـعى ، وذلك بإجراء تعديلات جذريـــة فى وظائف التعليــم الجامعى فى مصر ، ويكون لهذه الوظائف الجديدة مـصـادر تمويل جـديدة . وكـذلك تشـجـيع الأفراد والمؤسسات على الاسهام والتبرع واستثمار نسبة من أربـاحهـــا داخــل مؤسسات التعليم الجامعى .

كـمـا ان الاهتـمــام والتوسع فى تسـويق البـحـوث التطبـيـقـيـة التى تجريها الجامعات يمثل عنصرا هاما له عائد لا يستهان به يضـاف الى تمويل الجامعات .

التجديد فى وظائف التعليم الجامعى فى مصر :

(١) جـعل الجـامـعـات مـراكـز انتاج : يجب عـدم اغـفـال امكانيـــة الجامعـــة أن تكون مركزا لأنتاج متطور يثرى العلم ويجعلـــه يختلف كما وكيفا عن نظيره خارج أسوار الجامعة ، وعلى سبيل المثال مـا يجـرى بكليـات الزراعـــة وورش كليـات الهندسـة وبعض الكليـات الأخرى التطبـيـقـيـــة والانسـانيـة . ولا شك فى أن ذلك سـوف يـحـقق بعض الفوائد مثل :

- ربط النظـرية بالتطبـيق حيث يؤدى هـذا الربط إلى اثراء وتطوير كل منهمـــا .

- توضيح وظيفة العلم والتعليم فى الحياة العلمية .

- الحصول على عائد مادى يمكن أن يساعد فى تمويل الجـامـعـــة تمويلا ذاتيا أو شبه ذاتى .

- زيادة مـــهـــارة الطالب أثناء الدراســـة وبالتـالى زيادة كـفـــاءة الخريجين فى خدمة المجتمع .

- التأثير فى الاسعار حيث يمكن عرض المنتجات بسعر أقـــل من السوق وبجودة أفضل .

- ربط الجامعة بالبيئة والمجتمع .

(٢) تقديم الأعمال الاستشاريـــة للهيئات والمؤسسات المختلفـــة فى المجتمع ، وكذلك عقد دورات للتدريب التى يمكن للاقسام أن تنفذها لصـالح قطاعى الاعمال والخاص والتعليم المستمر فى مقابل دعم مالى من هذه الهيئات والمؤسسات . وجدير بالذكر أن هذا الاتجاه مأخوذ به فى كثير من دول العالم مثل بريطانيا والسويد واستراليا وغيرها .

(٣) الحصـول على عائد تـأجير قاعات الجامعات والمدن الجامعية ومرافقها للمؤتمرات والأنشطه الأخرى فى فترات العطلات .

الاستفادة من تمويل أكبر عدد من المؤسسات والأفراد:

١ - مـؤسـسـات قطاع الاعـمـال والقطاع الخـاص والمصـارف : من المؤكد أن الارتفاع بمستوى الخريجين ومستوى البحوث التى تجرى فى الجامعة وارتباطها بقضايا المجتمع ومشكلاتـــه الرئيسيـــة يسهم فى زيادة الانتـاج على المسـتويين القومى والفردى فى قطاع الأعمـال وفى القطاع الخـاص . ومن الأهمـيـــة بمكان أن تسهم هذه المؤسـسات فى زيادة ميزانيـة التـعليم الجامعى عن طريق التبرع ، وأن تخصص جزءا من أرباحها لتمويل صندوق قومى يتجمع فيـــه كل المصادر التى تُقترح للتمويل لخدمة التعليم الجامعى .

وهناك تجارب عالمية فى هذا الصـــدد منهـا تخصيص نسبة معينة (١٪ أو أكثر) من أرباح المؤسسات والشركات الصناعية والتجارية والزراعـية والمصارف للانفاق على البحث العلمى ، وتمويل المشروعات البـحـثـيــة التى تسـهـــم بدورها فى زيادة الانتـــاج فى صـــوره ومستوياته المختلفة .

٢ - التـمـويل الشـعـبى : يجب ايقـاظ الوعى الوطنى فى صـورة تطوعيـــة ، وابراز دور المنظمات السياسيـــة كالاحزاب ، والمنظمات الشـعبيـــة كالجـمـعيات والنوادى والنقابات والاتحادات ؛ فى القيام بتعبئــة شعبيـــة تؤدى إلى تجميع موارد مـاليـــة جديدة أو تبرعات بأرض للبناء أو مبان أو تبرعات لشراء تجهيزات مادية ، وتكثيف الدعاية لحث الافـراد والمؤسسات على التبـرع ، وربط ذلك بنوع من الاعفـاءات الضـريبيـــة أو بغير ذلك من الحوافز التى لا تخل بمبدأ تكافؤ الفرص ،

مثل إطلاق اسم المتبرع (سواء كان مؤسسة أو فرداً) على المعمل وتجهيزاته أو المبنى أو القاعة أو المدرج أو النشاط الذى تبرع له ويقوم بتمويله ، كما يمكن تسمية المنح المقدمه للطلبة بأسماء مقدميها . ومن المعروف أن حد الأعفاء الضريبى للتبرعات لا يزيد عن ٧٪ من الأرباح التجارية والصناعية ، ومن المناسب زيادة هذه النسبة .

٣ – الاستفادة من تمويل وجهود المؤسسات العربية أو المؤسسات الأجنبية أو الدولية ، (إلا أنه قد تحكمها اعتبارات سياسية وعلمية لا يمكن التضحية بها لمجرد التمويل ولا يمكن التنازل عنها لمجرد حل مؤقت لازم) . ويجب أن يراعى فى هذا المجال الاستفادة القصوى والمثلى من التمويل بحيث لا يهدر فى وجوه انفاق استهلاكى أو يستنزف فى مكافآت ورواتب . كما ينبغى التنسيق بين هذه الجهود بحيث تتكامل مع سائر الخطط فى البرامج المختلفه ولا تتعارض معها .

٤ – الاستفادة من تمويل أولياء الأمور والطلاب وذلك بعدة وسائل منها :

– ترشيد مجانية التعليم بأن يتحمل الطالب ، على سبيل المثال ، نسبة من تكلفة الدراسة فى حالة البقاء للاعادة أول مرة فى نفس الصف الدراسى ، على أن يتحمل الجزء الأكبر من هذه التكلفة إذا رسب مرة ثانية فى هذا الصف الدراسى .

– اعادة النظر فيما يدفعه الطالب للسكن والاعاشة فى المدينة الجامعية ، على أن يعفى الطلاب المتفوقون غير القادرين من هذه الزيادة .

– اعادة النظر فى مكافآت التفوق من حيث المستويات التى تستحق هذه المكافأة .

٥ – الاستفادة من تمويل وجهود الخريجين : ويظهر ذلك بتعبئة جهود بعض المنظمات مثل النقابات المهنية واتحادات الخريجين ، واتحادات العلماء المصريين المشتغلين فى الخارج ، والنوادى المصرية الموجودة بالخارج ، وأعضاء هيئة التدريس المعارين للعمل بجامعات ومراكز البحوث العربية والاجنبية . أو بالمنظمات الدولية ، وذلك عن طريق مساهماتها التى يمكن أن تقدم على هيئة تبرعات أو هبات أو منح أو خدمات عينية وتجهيزات معملية وتمويل شراء مراجع ودوريات علمية ، أو تسديد نفقات الاشتراك فى مراكز وبنوك المعلومات ، أو تمويل بعض البعثات ، أو تقديم تسهيلات للمبعوثين والدارسين المصريين بالخارج ، أو منح دراسية .

وكل ذلك يمثل اضافة لموارد جديدة ، وتخفيض الضغط الحالى على الموارد القائمة ، والأهم من هذا رفع مستوى كفاءة الباحث وعضو هيئة التدريس من الجوانب التدريسية والبحثية والمعرفية .

بيــــان

بتطور اجمالى اعتمادات موازنة الجامعات

على مستوى الأبواب الاربعة فى المدة من ٩٠/٩١ – ٩٥/٩٦

البيان / السنة	الباب الأول	الباب الثانى	الباب الثالث	الباب الرابع	الاجمالى
١٩٩١/٩٠	٦٨٤.٠٢٦	١٨٧.٢٢٢	٣١٠.٢٣١	٣١.٨١٣	١.٢١٣.٣٩٢
١٩٩٢/٩١	٧٩٧.٠٩٤	٢٦٤.٢٧٥	٥١١.٩٢٥	٦٥.٠٩٠	١.٦٣٨.٤٩٤
١٩٩٣/٩٢	٩٠٩.٧٧٩	٢٥٤.٨٨٢	٦١٨.٤٨٣	٨٨.٢٨٠	١.٩٦٧.٤٢٤
١٩٩٤/٩٣	١.٠٦٧.٩٩٨	٤٦٠.٥٢٢	٥٣١.٥٩٨	١١٩.٩٧٥	٢.١٨٠.٠٩٣
١٩٩٥/٩٤	١.٢٣٤.٨٠٠	٤٨٢.٦٠٩	٥٥١.٥٦٩	٨٦١٤٩	٢.٢٥٥.١٢٧
١٩٩٦/٩٥	١.٥٠٤.٦٣٦	٥٣٣.٩٨٩	٢٥.٢٢٦١	٦٤.٨٤٤	٢.٤٥٥.٧٣٠

الاعتمادات المدرجة اعتمادات نهاية العام المالى فيما عدا الاعتمادات المخصصة للعام المالى ١٩٩٦/٩٥ فهى اعتمادات أول العام المالى .

بيــــان

بالتوزيع النسبى لأبواب اعتمادات موازنة

الجامعات فى السنوات ٩٠/٩١ – ١٩٩٦/٩٥

البيان / السنة	الباب الأول	الباب الثانى	الباب الثالث	الباب الرابع	الاجمالى
١٩٩١/٩٠	٥٦.٤	١٥.٤	٢٥.٦	٢.٦	١٠٠.٠
١٩٩٢/٩١	٤٨.٧	١٦.١	٣١.٢	٤.٠	١٠٠.٠
١٩٩٣/٩٢	٤٦.١	١٨.٠	٣١.٤	٤.٥	١٠٠.٠
١٩٩٤/٩٣	٤٩.٠	٢١.١	٢٤.٤	٥.٥	١٠٠.٠
١٩٩٥/٩٤	٤٢.٤	٢٠.٥	٣٣.٤	٣.٧	١٠٠.٠
١٩٩٦/٩٥	٦١.٣	٢١.٨	١٤.٣	٢.٦	١٠٠.٠

التعليم الأزهرى

سياسة تطوير التعليم بالمعاهد الأزهرية بعد المرحلة الابتدائية

تخضع عملية تطوير التعليم لعدة مبادىء تحكمها ، من أهمها : النظر الى التعليم باعتباره منظومة متكاملة الحلقات ومترابطة يؤثر بعضها فى بعضها الآخر ، ومن ثم يتطلب تطوير التعليم مراعاة جملة من السياسات ، منها :

– سياسة المحتوى : والهدف منها تنمية المهارات والفهم والقيم .

– سياسة الطرائق : والغرض منها تعديل الطرائق التربوية والأساليب التعليمية .

– سياسة الموارد : لتحقيق الحاجة من الموارد ، سواء المادية والبشرية .

– سياسة التوزيع : للاستفادة من تنظيم الجهود المبذولة فى العملية التعليمية ، وإتاحة الفرص للخيارات والاختيارات المطروحة ، بغرض تحقيق أداء تربوى وتعليمى أمثل .

أولا: دواعى الدراسة:

يستدعى النظر فى دواعى الدراسة مراجعة الواقعين الكمى والكيفى لمعاهد الأزهر الاعدادية والثانوية .

أ – فمن الواقع الكمى : يستفاد من الاحصاءات المقدمة للمجلس من قطاع المعاهد الازهرية ما خلاصته :

– يبلغ عدد المعاهد الاعدادية ٧٣٤ معهدا ، والثانوية ٤٢١ معهدا .

– تبلغ كثافة الفصل فى المعاهد الاعدادية ٣٢ طالبا ، وفى الثانوية ٣٠ طالبا (فى المتوسط) وهى كثافة مقبولة وخاصة إذا توافرت الموارد البشرية والمادية المطلوبة .

– يبلغ نصيب المعلم ٣ر١١ من الطلاب على المستوى العام فى كلتا المرحلتين الاعدادية والثانوية .

– تبلغ نسبة الطلاب الذكور ٥ر٦١٪ والإناث ٥ر٣٨٪ فى المرحلة الاعدادية .

وتبلغ نسبة الطلاب الذكور ٦٨٪ والإناث ٣٢٪ فى المرحلة الثانوية .

وكلتاهما نسبة مقبولة مؤقتاً

– لا يتوافر لبعض المعاهد – وخصوصا بالمحافظات النائية – العدد الكافى من معلمى : القراءات ، والخط ، واللغة الفرنسية ، وهو أمر يحتاج الى تداركه .

ب – ومن الواقع الكيفى :

١ – تحدد اللائحة الداخلية للمعاهد الأزهرية الأهداف التربوية فيما يأتى :

– تزويد الفتى المسلم والفتاة المسلمة بتربية : خلقية ، ودينية ، وجسمانية ، وعقلية ، واجتماعية ، وقومية .

– تزويدهما بالقدر الكافى من العلوم الدينية التى يختص بها

الأزهر ، وبالدراسات الثقافية والعلمية والفنية والمهنية التى يتزود بها نظراؤهما فى مدارس التعليم العام . وكذلك تعريفهما بالاتجاهات وأنماط السلوك التى تكفل لهما تنشئة اسلامية صالحة ، والربط بين الدين والحياة والعقيدة والسلوك ، مع التمسك بالدين والحرص على تلاوة القرآن الكريم وحفظه وتجويده وفهمه .

– تزويد الطلاب بما يلزم من خبرة وتثقيف لازمين لشق طريق الحياة .

– تهيئة الطلاب إذا صلحت قدراتهم واستعدادتهم لمواصلة الدراسة فى مراحل التعليم التالية ، سواء أكانت فى داخل الأزهر أم فى خارجه .

– دعم تنشئة الطلاب من ناحية الكفاية الشخصية والقوة الروحية والدينية ، وذلك لتهيئتهم تدريجيا لدورهم المنتظر فى القيادة والتوجية فى المجالين الإسلامى والعربى .

– تحرير عقول الناشئة من الخرافات الشائعة والتقاليد التى لا يقرها الدين .

– الإلمام بالأحداث الجارية فى البيئة ، والقدرة على حل المشكلات الطارئة .

٢ – وهذه الأهداف مصوغة بعناية ، الا أن تحقيقها يقتضى توافر الإمكانات المادية والبشرية ، ومقدرة المؤسسة التعليمية على تقبل الإضافة والتعديل تبعا لحركة التطور ، ووفقا لمعطيات التغير واحتمالات المستقبل ، مما يجعل الوصول الى تحقيق الأهداف أمرا ميسورا .

٣ – والمتفحص فى هذه الأهداف يدرك أنها تنطلق من الأساس الاخلاقى ، والمنهج العلمى اللازمين لنمو الشخصية المتكاملة ، ولكن بمراعاة عدة مبادىء ، منها :

– مبدأ الفروق الفردية .

– مبدأ تحقيق الفرص التعليمية .

– مبدأ استمرارية التعليم .

– مبدأ الاهتمام بالشخصية المتكاملة .

والملاحظ أنه – فى المعاهد الأزهرية – تم تطبيق نظام تشعيب محدود أغفل توسيع الفرص على الطالب ، وطبقت فكرة المسار التعليمى الأحادى بدلا من فكرة تعدد المسارات التعليمية والتخصصات ، وقل الاهتمام بفرص التعليم التعويضى أمام من لا تؤهله قدراته على المتابعة والانتظام ، مثلما قل الاهتمام بتكثيف التعليم وتسريعه أمام الموهوبين من ذوى القدرات العالية . ووقفت العملية التعليمية عند مجرد تعليم المعارف وهى غير كافية لتكوين الشخصية ، لافتقادها كثيرا من الحاجات الجمالية والروحية والاجتماعية ، نتيجة لتدنى المتاح من النشاطات المدرسية ، وبسبب عدم كفاية الموارد المادية والبشرية اللازمة .

ثانيا: خطة الدراسة والمقررات الدراسية:

١ – تتوزع المقررات الدراسية بين مجموعة العلوم الشرعية والعربية ومجموعة الدراسات الثقافية على الوجه الآتى لكل صف :

– فى المرحلة الاعدادية بنسبة ٥٦ر٦٪ للعلوم الدينية والعربية و٤٣ر٤٪ للدراسات الثقافية .

– فى القسم الأدبى بالمرحلة الثانوية بنسبة ٧٠ر٢ للعلوم الشرعية والعربية و٢٩ر٨٪ للدراسات الثقافية .

– فى القسم العلمى (تخصص علوم أو رياضيات) بنسبة ٣٨ر٥٪ للعلوم الشرعية والعربية و ٦١ر٥٪ للمواد التخصصية .

٢ – ويلاحظ على الخطة :

- افتقارها الى التثقيف المهنى الذى يغرس فى الطالب احترام العمل والعمل اليدوى بعد تخرجه .

- أدى التشعيب فى المرحلة الثانوية ما بين الأدبى والعلمى الى ثنائية داخل التعليم الأزهرى تمتد آثارها الى جامعة الازهر عندما تسمح - وقد سمحت - بالتحاق الحاصلين على الثانوية الأزهرية علمى بالكليات التقليدية لوفرة الفائض منهم عن الكليات العملية ، مما يتطلب التنسيق بين قطاع المعاهد الأزهرية والجامعة .

- وقد يكون المعيار الموضوعى للحكم على صلاح الطالب للدراسة أو مواصلة الدراسة فى شعبة بعينها ، هو المعتمد ، وليس مجرد إبداء الرغبة والاختيار بين المواد ، ويسهم فى تحقيق هذا الهدف تقارير المعلمين والمشرفين الاجتماعيين والاخصائيين النفسيين ابتداء من المرحلة الاعدادية على الأقل .

- النشاط المدرسى له دور هام فى تنمية الشخصية الطلابية ، ولكن تخلو خطة الدراسة حتى من الاشارة اليه . ويبدو أنه تم الاكتفاء بحصص التربية الرياضية وحصص التربية الفنية والتربية النسوية للإناث . ويؤكد غياب هذا النشاط عدم توافر الموارد البشرية والمادية للقيام به على وجه مقبول .

ثالثا: طرق التدريس:

- الأصل أن تؤدى طرق التدريس الى تكوين تفكير إبداعى ابتكارى عند الطالب ، قادر على التعامل مع متغيرات الحياة والمجتمع ، بما فى ذلك التكنولوجيا وتطبيقاتها ، ولكن نشأ عن ازدحام خطط الدراسة والمقررات فى هاتين المرحلتين استسهال الاعتماد على المعرفة ، مما جعل الطالب يتجه الى الحفظ والاستظهار ، وساعد على هذا أن المعلم نفسه أقرّ - عمليا - هذه الوسيلة ، كما اعتمدها فى تقويم الطالب سواء فى الامتحانات اليومية والفترية أم فى امتحانات آخر العام .

رابعا: التقويم والامتحانات:

- وتبعا لقيام التدريس على تلقين المعرفة ، صارت هى الأساس لتقويم الطالب ، وقد ترتب عليها أيضا الغاء اعمال السنة . وساعد على ذلك :

أ - عدم توافر القدرة لدى كثير من المعلمين على وضع الاسئلة التى تقيس قدرات الطلاب .

ب - عدم توافر الاخصائيين والخبراء الذين يقومون بمشاركة مستشارى المواد فى متابعة نتائج الامتحانات وتحليلها بغرض قياس مستويات الطلاب .

- وهنا تبدو الحاجة ملحة لمواءمة المقرر الدراسى فى كل صف ومرحلة دراسيين للمنهج ، وربطهما بالقضايا والتقنيات المعاصرة .

خامسا: الأبنية التعليمية:

- تشير الاحصاءات الى أن ٩٥٪ من المعاهد القائمة تم انشاؤها بالجهود الذاتية ، وقد تضرر كثير منها بسبب زلزال اكتوبر ١٩٩٢ وتوابعه ، والسيول الجارفة بعد ذلك فى بعض الجهات وخاصة فى مناطق الصعيد . وما قررته الدولة من اعتمادات لا يكفى لمعالجة ما نشأ عن هذه الأحداث فى أقرب وقت .

- بالاضافة الى حاجة المؤسسة التعليمية الازهرية الى زيادة الابنية لمواجهة الزيادة فى قبول الطلاب المستجدين .

- هذا بالاضافة الى حاجة التعليمين الاعدادى والثانوى الأزهريين الى كثير من الاجهزة التعليمية المستجدة .

سادسا: المعلمون وقياداتهم:

- المعلمون هم عصب العملية التعليمية، مما يتطلب أن يكون كل معلم على كفاية علمية وتربوية لأداء عمله على الوجه الأكمل. ولئن توفر المعلمون بالأزهر على الكفاية العلمية الناجزة فإن حاجتهم الى الكفاية التربوية يجب سدها عن طريق الدورات التدريبية التجديدية والمهارات التربوية، مما يضع على المؤسسة عبء القيام بهذه الدورات عن طريق خطة مدروسة ومحسوبة بحساب عدد المعلمين في كل تخصص.

- على أنه من الناحية الكيفية يوجد عجز في معلمي بعض التخصصات لا يكفي سده بزيادة الأعباء على المعلمين الموجودين بالوظيفة أو عن طريق الانتداب، بل يمكن فتح باب التوظيف للراغبين القادرين والمؤهلين لوظيفة التدريس، بالاضافة الى التدريب التحويلي في بعض التخصصات.

- وأيا كان الأمر فإن عطاء المعلم رهن باطمئنانه على حصوله على الكفاية المادية، سواء في راتبه أو مكافآته وحوافزه، للوفاء بمتطلبات معيشته وأسرته.

- ومتى كان المعلم صالحا - وجمهرة المعلمين كذلك - صار اختيار القيادات من بينهم أمرا ميسورا، ولا يكفي أن يقوم هذا الاختيار على الأقدمية وحدها، بل لابد أن تكون أمام الرياسات عناصر أساسية في عملية الاختيار. وقد تكفل القانون رقم (٥) لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية بهذا الأمر بالنسبة للقيادات في الدرجات الممتازة والعالية. وحبذا الاستفادة من هذا التنظيم بالنسبة لشيوخ المعاهد ومديري المناطق والموجهين العامين وموجهي المواد ومن اليهم بناء على الأسس والشرائط التي تقرها المؤسسة التعليمية.

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق، وما دار في اجتماع المجلس من مناقشات؛ يوصي بما يأتي:

* بذل مزيد من العناية باللغة العربية. ويكون القرآن الكريم حفظا وتلاوة واستظهارا هو الأساس الأول للعناية باللغة العربية وآدابها.

* العناية بدروس اللغات الأجنبية، ليس فقط لتمكين الطلاب الراغبين في الدراسة بالكليات العملية وما اليها، ولكن لتهيئة المجموع لملاحقة التطورات العالمية الحادثة والتكيف مع متغيرات المستقبل. كما أن إعداد الدعاة للعمل بالخارج يتطلب تزويدهم بقدر مناسب من اللغات الأجنبية - ليس اللغات العالمية فقط - بل اللغات المحلية، وإكسابهم المهارات اللازمة كتابة وقراءة وتحادثا.

* رصد النتائج الحديثة لبحوث التعليم وأهدافه، وفي ضوئها يمكن تحديد وتحديث خطط الدراسة والمناهج التي تحققها، وتحسين الأداء في العملية التعليمية.

* ربط سياسة القبول بالمعاهد الازهرية بسياسة القبول بكليات جامعة الأزهر.

* دراسة إمكان ادخال نوع من التعليم والتدريب الفني بالمعاهد الأزهرية، حتى تتعدد فرص التعليم المستمر أمام الطلاب ولا تتوقف عند التحاقهم بالجامعة، وحتى تتاح لمن يفيض عددهم مستقبلا عن استيعاب الجامعة لهم أن يتحولوا الى سوق العمل وهم مؤهلون لذلك.

* وضع خطة قابلة التنفيذ في شأن الدورات التدريبية: التجديدية، والمهارية التربوية، والتحويلية.

* توفير الموازنة اللازمة للمباني والأجهزة، وكذلك لرفع مستوى المعلمين ماديا.

* وضع الأسس اللازمة لاختيار قيادات المعاهد والإدارات التعليمية والعمل على تنفيذها بكل دقة.

سياسة إنشاء معاهد فنية نوعية بالأزهر

ينص القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها على الآتى :

المادة (٨٥) : الغرض من المعاهد الأزهرية الملحقة بالأزهر تزويد تلاميذها بالقدر الكافى من الثقافة الإسلامية ، وإلى جانبها المعارف والخبرات التى يتزود بها نظراؤهم فى المدارس الأخرى المماثلة ، ليخرجوا إلى الحياة مزودين بوسائلها ، وإعدادهم الإعداد الكامل للدخول فى كليات جامعة الأزهر ، ولتتهيأ لهم جميعا فرص متكافئة فى مجال العمل والانتاج ، كما تتهيأ لهم الفرص المتكافئة للدخول فى كليات الجامعات الأخرى فى جمهورية مصر العربية وسائر الكليات ومعاهد التعليم العالى .

المادة (٨٧) : مدة الدراسة فى المعاهد الثانوية الأزهرية أربع سنوات ، يعد فيها التلميذ إلى جانب ما يحصل من علوم الدين والمعرفة للحصول على الشهادة الثانوية العامة بأحد قسميها العلمى والأدبى ، أو الحصول على الشهادة الثانوية الفنية بأحد أنواعها الصناعى والتجارى والزراعى وغيرها .

وقد ظل التفكير فى إنشاء معاهد ثانوية فنية محل نظر ومراجعة مع المؤسسة التعليمية الأزهرية (قطاع المعاهد الأزهرية) . والرأى السائد أن إنشاء معاهد صناعية أو تجارية أو زراعية يحتاج إلى إمكانات مالية وعينية وورش وآلات وأجهزة ونوعية خاصة من المعلمين ، ومن الناحية العملية فإن الحاصلين على الاعدادية الأزهرية متاح لهم بسهولة الالتحاق بمعاهد وزارة التربية والتعليم ، وكذلك الذين لا يوفقون فى الاستمرار بالتعليم الثانوى الأزهرى .

وبمعاودة التفكير استقر رأى المجلس - وبموافقة ممثلى قطاع التعليم الأزهرى على اختيار النوعيات الآتية لتكون مجالا للتعليم الفنى بمعاهد الأزهر الثانوية الفنية :

أولا - معاهد لتحسين *الخط العربى* : والحاجة إليها ملحة سواء فى قطاع التعليم أو فى سائر قطاعات الخدمات والانتاج .

ثانيا - معاهد لإعداد مقيمى الشعائر : وتضمن تزويد مساجد الجمهورية بطبقة من مقيمى الشعائر مزودين بقدر واف من الثقافة الأسلامية ، تسد العجز القائم ، وتساعد فى إشاعة روح الالتزام والوسطية الدينية المعتدلة .

ثالثا - معاهد للتربية النسوية : تحصل فيها الفتاة على احتياجاتها كأنثى وكأم وربة بيت ، بالاضافة إلى دخولها سوق العمل والانتاج .

- على أن يتاح لكل نوعية التزود بقدر واف من الثقافة الإسلامية النيرة والمواد الأخرى بما فيها اللغة العربية واللغات الأجنبية .

- وأن يكون إنشاء هذه المعاهد بالتدريج ، وتبدأ بالعاصمة ، ويتم التوسع فيها بحسب الاحتياجات .

سياسة اعداد الطلاب الوافدين بمعاهد الأزهر وجامعته

الأزهر من أقدم المؤسسات التعليمية التى قصدها طلاب المعرفة من المشرق والمغرب ، إن لم يكن أقدمها على الإطلاق .

ومن هنا كان لزاما على الأزهر أن يضع الوافدين عليه لطلب العلم

فى دائرة العناية الكاملة والرعاية الشاملة ، لتغذية عقولهم ، وتنمية مداركهم ، وتوسيع ثقافتهم ، ورعايتهم بمختلف أنواع الرعاية ، ما دام الأزهر قد استقدمهم وافدين ، أو قبل وجودهم فى صفوف طلابه دارسين على نفقتهم أو نفقة حكومات بلادهم أو ذويهم .

وبصدور القانون رقم (١٠٣) لسنة ١٩٦١ نصت اللائحة التنفيذية له فى المادة (٤١) على أن تتولى إدارة البعوث الإسلامية - على وجه خاص - ما يأتى :

١ - الإشراف على الطلاب الوافدين للدراسة بالأزهر ، واستقبالهم ، وإسكانهم ، وتسهيل إلحاقهم بالمعاهد والكليات الأزهرية .

٢ - تأهيل الطلاب الوافدين لغويا ، وعلميا ، وإعدادهم للالتحاق بالفرق المناسبة لهم فى الكليات والمعاهد .

وفى المادة (٦٨): يتولى معهد البعوث الاسلامية استقبال الطلاب الوافدين من أقطار العالم لتلقى العلوم الدينية والعربية بالأزهر وتهيئتهم لإتمام دراستهم بجامعة الأزهر .

وفى المادة (٦٩): يلحق بهذا المعهد قسم خاص بإعداد طلاب البعوث ممن لا يتكلمون العربية أو لا يجيدونها إجادة تمكنهم من الاستفادة فى الصفوف الدراسية التى يلحقون بها فى المعهد أو فى جامعة الأزهر .

وفى المادة (٧٠): تقترح الادارة العامة للمعاهد الأزهرية المناهج الخاصة بمعهد البعوث الاسلامية .

وفى المادة (٧١): تنظم الأمانة العامة لمجمع البحوث الاسلامية بالاشتراك مع الادارة العامة للمعاهد الأزهرية دراسات خاصة فى العلوم الدينية والعربية :

أ - للطلاب الوافدين من الذين لايريدون الحصول على مؤهل دراسى ويرغبون فى تلقى هذه الدراسات دون ارتباط بمنهج المعهد أو خطته .

ب - للطلاب الوافدين الحاصلين على مؤهلات دراسية تنقصها العلوم الدينية والعربية .

وجميع هذه النصوص مرعية ومنفذة ، وصدرت بشأنها اللوائح والقرارات التنظيمية ، سوى أن التطبيق أفرز عدة تساؤلات ، مما دعا المجلس القومى للتعليم - فى الدورة الثامنة (سبتمبر ٨٠/ يوليو ١٩٨١) إلى اتخاذ عدة توصيات أهمها :

- توحيد الأجهزة المشرفة على شئون الوافدين فى ادارة عامة واحدة ، وتوفير الامكانات اللازمة لها بحيث تقوم بالرعاية الكاملة علميا واجتماعيا وماديا لهؤلاء الوافدين فى كل مراحل التعليم ، والعمل على تيسير الاجراءات وحسن الاستقبال وتقديم الخدمات اللائقة ، مع تدريب موظفى هذه الادارة على أداء هذه الخدمات بصورة كريمة .

- إنشاء قسم عال خاص بالدراسات الاسلامية والعربية يلتحق به من لم يستوف شروط القبول بالكليات الجامعية ومن لايريد الاستمرار فى الدراسة بالجامعة . ويمنح الشهادة التى تحددها اللوائح الخاصة بهذا القسم .

- متابعة الخريجين والاتصال بهم بعد تخرجهم وعودتهم إلى بلادهم بوسائل الاتصال المختلفة ودعوتهم إلى زيارة مصر للتحدث معهم فيما يقتضيه بث الدعوة الإسلامية من أساليب وما تصادفه من مصاعب ، وتنظيم الصلة بينهم وبين المبعوثين من الأزهر إلى بلادهم .

- العمل على إيجاد الروابط الوثيقة بين الطلاب الوافدين والطلاب المصريين فى مصر . وذلك بتبادل الزيارات ، وإقامة المسابقات العلمية

والرياضية والترفيهية والاشتراك فى المعسكرات الصيفية .

– الاهتمام بتعريف الطلاب الوافدين بمعالم مصر الإسلامية وغيرها ، وقيامهم برحلات يشاهدون فيها النهضات الصناعية والزراعية وألوان الحياة فى مصر ، وتقاليد أهلها .

وللحق : وضعت هذه التوصيات موضع التنفيذ . ولكن على استحياء ، وفى حدود الإمكانات المتاحة ، مما حدا الى تأكيد التوصية بها .

وفى سنة ١٩٩٠ أجاز المجلس تقريرا بشأن تعليم اللغة العربية للطلاب الوافدين على معاهد الأزهر وجامعته من غير الناطقين باللسان العربى . وفيه توصيات تحتاج إلى التذكير بها ، منها :

– أن يعمل الأزهر على تفرغ القائمين بالإشراف على دراسة العربية للطلاب الوافدين وحسن اختيار المكلفين بالعملية التعليمية من ذوى الكفاية والدراية والخبرة ، وخاصة المتوفرين منهم على لغة وسيطة ، وإعداد الدورات التدريبية والتجديدية لهم .

– أن يعمل الأزهر على إمداد المقر التعليمى بحاجته من المختبرات اللغوية وأجهزة الاستماع والتسجيل وسائر الوسائل التعليمية المعينة على تعلم اللسان العربى .

– أن يعمل الأزهر – معاهده وجامعته – على إدماج الطلاب الوافدين عموما مع الطلاب المصريين ، فى خلال الدراسة وفى العطلات والإجازات ، بحيث يكون للنشاط اللغوى نصيب كاف من هذا كله .

ورغبة فى شمول الدراسة تم التوجه إلى كل من السادة : أمين عام مجمع البحوث الاسلامية – أمين عام جامعة الأزهر – رئيس قطاع المعاهد الأزهرية – أمين عام المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – المشرف العام على مدينة البعوث للحصول على ماالديهم من بيانات عن : الموازنة – جنسيات الوافدين على منح وغيرها وأعدادهم ، وما يقدم لهم من رعاية اجتماعية وثقافية ورياضية ، ومراحل تعليمهم وأية مقترحات لمعالجة المشكلات الطارئة .

وقد أودعت الردود الواردة بأمانة المجلس تمهيدا للانتفاع بها فى دراسة قادمة .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتى :

* التأكيد على التوصيات التى صدرت عن المجلس فى سنة ١٩٨١ ، وسنة ١٩٩٠ ، لأنها تشكل ركيزة أساسية فى النهوض برعاية الوافدين الرعاية الواجبة .

* إنشاء مركز بحثى يتولى اختصاص إدارة البعوث الإسلامية .

* إنشاء معهد بعوث يختص بالفتيات .

* وضع ضوابط لاختيار الطلاب الوافدين على منح .

* أن يكون تعليم اللغة العربية هو الركيزة الأولى لرفع مستوى المقدرة اللغوية ، بغرض تمكين الطالب من متابعة الدرس ، وربما تكون إجادته اللغة العربية وسيلته للكسب فى بلده أو فى غيرها .

* إجراء الاختبارات الخاصة بتحديد المستوى مرة واحدة فى العام وفى موعد ثابت ، حتى يتهيأ للوافدين الانتظام فى الدراسة بدءاً من أول العام .

* العمل على تنظيم لقاءات للوافدين بالقيادات الفكرية .

* بحث إعادة تصميم مدينة البعوث الإسلامية وبنائها بنظام متطور لا يخل بإنشاءاتها الحالية ، (وهو مشروع تجرى دراسته بالأزهر ويحتاج تنفيذه إلى دعم مالى) .

البحث العلمى والتكنولوجيا

تكنولوجيا الليزر وتطبيقاته

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز تطور تكنولوجيا الليزر وتطبيقاته على المستوى الدولى ومبررات وجدوى الدخول فى هذا المجال على المستوى القومى وموقف هذه التكنولوجيا فى مصر .

١ - الموقف العالمى الحالى لأجهزة الليزر وتطبيقاتها:

كلمة ليزر جديدة على اللغة العربية وهى الحروف الأولى من الجملة الانجليزية Light Amplification by stimulated Emission of Radiation وتعنى تضخيم أو تكبير شدة الضوء بواسطة الانبعاث المستحث .

وفى عام ١٩٦٠ تمكن العالم الأمريكى « ميمان » من صناعة أول ليزر على الأطلاق بواسطة بللورة من الياقوت مطعم بعنصر الكروميوم ، فانبعثت ومضات من الأشعة الحمراء تتميز ببريق شديد فى اتجاه الأشعة ولاتفقد شدتها مع زيادة البعد عن المصدر الا ببطء شديد ، وفى عام ١٩٦١ نجح العلماء الأمريكيون : جافان ، وبنيت ، وهيريوت ، فى بناء ليزر « هيليوم - نيون » ينبعث منه شعاع مستمر لونه أحمر .

وأنواع الليزر حاليا من ناحية التكوين هى : الليزر الغازى - الليزر البللورى - ليزر أشباه الموصلات - ليزر السوائل - ليزر الالكترونات الحرة - ليزر الومضات القصيرة ذات الطاقة العالية . ومن ناحية طبيعة الانبعاث تنقسم إلى نوعين : شعاع مستمر - ومضات أو نبضات .

وأشعة الليزر قد تكون فى الطيف المنظور أو الأشعة تحت الحمراء بمناطقها الثلاث : القريبة والمتوسطة والبعيدة ، أو فى منطقة الأشعة فوق البنفسجية . هذا وقد أمكن الحصول على أشعة الليزر فى منطقة الموجات الميكرومترية ، كما تم حديثا الحصول على أشعة الليزر فى منطقة الأشعة السينية . وتنقسم أجهزة الليزر الى أجهزة ذات قدرة عالية ومتوسطة وضئيلة .

وفيما يلى أهم الخصائص المشتركة لجميع أنواع أشعة الليزر التى تميزها عن تلك التى تنبعث من المصادر التقليدية :

النقاء الطيفى: فشعاع الليزر حزمة ضوئية غاية فى النقاء من ناحية الطول الموجى .

تركيز الأشعة: فشعاع الليزر حزمة ضوئية مركزة تركيزا شديدا ، أى أن زاوية انفراجها صغيرة للغاية ، وتسير فى خطوط مستقيمة أقرب ماتكون إلى التوازى وبهذا لاتخضع شدة استضاءة سطح يعترضها لقانون التربيع العكسى ، وهذا يعنى أن حزمة أشعة الليزر لاتفقد شدتها إلا ببطء شديد .

ترابط وتماسك فوتونات الأشعة: يرتبط مفهوم طول ترابط فوتونات الأشعة المنبعثة من مصدر بدرجة النقاء الطيفى لها ، فينبعث الضوء على هيئة قطارات من الموجات المتصلة ، وكلما كان المدى الطيفى لاتساعه قصيرا كان قطار الموجات طويلا ، ويصل طول ترابط فوتونات أشعة الليزر إلى مئات الأمتار ، فى حين أن طول ترابط المصادر التقليدية كمصباح الزئبق يصل إلى بضعة سنتيمترات ، وتقوم ظواهر ضوئية

هامة كالتداخل الضوئى الذى تقوّى فيه الموجات بعضها بعضا فى مواقع وتضعفها فى مواقع أخرى ، فتظهر خطوط التداخل التى تستخدم فى العديد من التطبيقات المتصلة بالتكنولوجيا المتقدمة كالشرائح الرقيقة وقياس ملاسة الأسطح .

والأصل في الأساس النظرى لليزر أو مولدات الكم يرجع إلى العالم أينشتين الذى قام عام ١٩١٧ بدراسة نظرية لحالة وسلوك مجموعة من الذرات فى بناء ذرى تحت تأثير مصدر خارجى للطاقة ، وحدد العناصر التى يقوم عليها الإتزان بين الأشعة المؤثرة والاشعاع المنبعث والممتص من الذرات ، وأوضح وجود نوع جديد من الاشعاع بجانب الانبعاث التلقائى الذى يصدر عن جميع المصادر العادية ، والاشعاع الجديد هو الانبعاث المستحث .

وأمكن للعالم أينشتين اشتقاق القوانين التى تحدد العلاقات بين الانبعاث أى الإشعاع التلقائى والمستحث والامتصاص ، ووضح من علاقتى أينشتين أن شرط الحصول على شعاع الليزر هو حدوث تعاكس فى توزيع عدد ذرات الوسط الذى يتم فيه تضخيم شدة الأشعة بمرورها فيه بين مناسيب الطاقة المميزة لهذا الوسط ، فيزداد عدد الذرات فى مناسيب الطاقة العالية عن عددها فى مناسيب الطاقة المنخفضة ، وهذا عكس ماهو موجود فى الطبيعة ، أى يتطلب حدوث تعاكس فى إسكان الذرات . ويحدث ذلك بعملية الضخ التى يتم عن طريقها ضخ ذرات من المناسيب الأدنى إلى مناسيب الطاقة الأعلى . وقد استغرق العلماء والفنيون أكثر من أربعين عاما لتصنيع الوسط المطلوب الذى يتم فيه تضخيم الشدة الضوئية لأشعة تنتشر خلاله ، وسط يتميز بتعاكس إسكانى للذرات فى مناسيب الطاقة وبذلك ظهر أول ليزر عام ١٩٦٠ ، وقد تعددت الآن طرق الضخ للحصول على هذه الخاصية فى أنواع الليزر التى تحدد بدورها مكونات أجهزة الليزر ومتطلبات تشغيلها .

ويقوم الفعل الليزرى فى جميع أنواع الليزر على ثلاثة مكونات أساسية هى : المادة المضيفة والمادة الضيف ومصدر الضخ الضوئى ، حيث تتفاعل العناصر الثلاثة فيما بينها ، فمثلا فى ليزر الياقوت تكون المادة المضيفة هى بللورة الياقوت والضيف هو كميات شحيحة من الكروميوم ، ويتم الضخ بواسطة مصدر ضوئى عالى الشدة .

تطبيقات الليزر فى الزراعة والإنشاءات:

يستخدم ليزر « هيليوم – نيون » فى المحاذاة وتسوية الأراضى ، ويوجد الآن ليزر يستخدم بطارية السيارة فى تشغيله ، كما يمكن أن يعمل أنبوب الليزر بكفاءة لعدة آلاف من الساعات ، وعندما ينتهى عمره الافتراضى يمكن إحلال قطع غيار له فى الميدان أو الحقل دون حاجة لخبرة عالية متخصصة . كما يستخدم فى تحقيق المحاذاة فى قضبان السكك الحديدية وتصحيح التغير فى المحاذاة نتيجة انثنائية الكبارى وتغيير أسطح الطرق بفعل الأوزان المنقولة بالشاحنات ، والاستخدام المستمر على فترات زمنية طويلة لجدران السدود . ويستخدم أيضا فى مد وإرساء الكبلات ومد الأنابيب والمواسير وإجراء عمليات المحاذاة فى الأنفاق . أما داخل المنازل فإن أجهزة الليزر تقوم باجراء التجزئة فى الحجرات وضبط محاذاة الأسقف والأرضيات . وفي خارج المبانى تستخدم فى تسوية الأراضى وتسطير الأرض الزراعية وفى محطات الصرف الصحى .

تطبيقات الليزر فى معايرة الأطوال:

يستخدم الليزر العيارى « هيليوم – نيون – يود » فى معايرة « ليزر هيليوم – نيون » لتعيين كل من الطول الموجى للأشعة واللايقينية فى قيمة الطول الموجى ودرجة استقراره ، كذلك قياس طول ترابط الفوتونات فى حزمة أشعة الليزر « هيليوم – نيون » والترابط الزمنى والترابط الفراغى وتطبيقاتها فى التداخل الضوئى وفى تعيين

تضاريس الأسطح ، كما تستخدم أجهزة الليزر وحيدة المنوال التى تمت معايرتها فى ضبط قياسات المتر العيارى وفى قياس قدود القياس الثانوية الطرفية المستخدمة فى الصناعة . كما نجد أحد تطبيقات ليزر « هيليوم - نيون » فى قياس سرعة الموائع باستخدام البقيعات الضوئية التى نحصل عليها عند إضاءة سطح خشن بضوء مترابط الفوتونات . وأحد تطبيقات ليزر « هيليوم - نيون » هى التصوير فى أبعاد ثلاثة - أى « الهولوجرافيا » التى اكتشفها العالم جابور وحصل على جائزة نوبل على هذا الاكتشاف - وفيه أمكن الاستفادة بجميع المعلومات التى تنقلها الأشعة الضوئية التى تترك الجسم لتكون صورته ، وعند النظر خلال الهولوجرام الناتج نحصل على صورة للجسم تظهر فيها جوانبه المختلفة ، ويعطى كل جزء من الهولوجرام معلومات عن جميع أجزاء الجسم . ويمكن تخزين عشرات الصور على هولوجرام واحد ، كما يمكن الحصول على الصورة فى أبعادها الثلاث ملونة باستخدام ثلاثة أطوال موجية صادرة من أجهزة ليزر ، ويضاء الهولوجرام فى هذه الحالة بالأشعة البيضاء . والمتطلبات التكنولوجية للحصول على الهولوجرام متوفرة الآن .

تطبيقات أشعة الليزر فى الصناعة :

أنواع الليزر المستخدمة فى معالجة وتشغيل المواد هى : ليزر الياقوت ، ليزر هيليوم - نيون ، ليزر ثانى أكسيد الكربون النبضى ، ليزر ثانى أكسيد الكربون المستمر ، ليزر الياج وليزر نيوديميوم - ياج .

وقد مرت تكنولوجيا الليزر فى مراحل التطور التالية :

من عام ١٩٦٠ - ١٩٦٥ تم اكتشاف ليزر الياقوت وليزر هليوم - نيون وليزر ثانى أكسيد الكربون وتم تجميع أشعة الليزر المنبعثة فى بؤرة تشغل مساحة ضئيلة للغاية بهدف تعيين إمكانية حزمة الأشعة فى حفر ثقوب فى شرائح صلبة .

ومن عام ١٩٦٥ - ١٩٦٩ عاصرت هذه الفترة التقدم فى الأساس النظرى للفعل الليزرى وتطور مفهوم الأنظمة . ولم تصبح نوعية الليزر وبصرياته والمواد هى التى تؤخذ فقط فى الاعتبار ، إنما دخلت عوامل أخرى مثل حالة السطح والصيانة والأمان والعائد من الاستثمار - فى الاعتبار عند اتخاذ القرار، أى مبررات وجدوى استخدام أشعة الليزر . ونذكر هنا بعض التطبيقات التى تمت وهى : معالجة وتشغيل المواد ، وإزالة الزوائد وتهذيب المقاومات الكربونية ، واللحام الموضعى ، وترقيم دعائم السيراميك .

ومن عام ١٩٦٩ - ١٩٧٩ دخلت التطبيقات ميادين صناعية عدة منها : التثقيب والقطع والنشر واللحام والتهذيب وترقيم شرائح من أشباه الموصلات ، بالإضافة إلى دخول التحكم الآلى وتصنيع مكونات دقيقة صغيرة الحجم مصممة لتطبيقات أشعة الليزر ، وكذلك برامج الحاسبات ونشر السيراميك وتصنيع دوائر الكترونية دقيقة .

وقد وصلت تكنولوجيا الليزر فى معالجة المواد إلى النضوج منذ عام ١٩٧٣ حتى عصرنا هذا فاستكملت نظم تستخدم الليزر وتعمل أتوماتيكيا ويحكمها برامج الحاسبات الآلية بدرجة عالية من الدقة ، وتم تصنيع مكوناتها الدقيقة التى تعمل أتوماتيكيا ، واستخدم ليزر الياج لإزالة الزوائد وتهذيب الحواف ، واستخدم ليزر ثانى أكسيد الكربون للوصلات ، وتوفرت الخبرة فى إدخال التحسينات فى التكنيكيات .

ومن تطبيقات ليزر الجوامد - نيوديميوم ياج ، وليزر الياقوت : التعرف على العناصر الشحيحة وتقدير كمياتها فى الخامات والأراض الصحراوية والزراعية ورماد النبات . تلك العناصر التى توجد بكميات شحيحة لكنها تلعب دورا رئيسيا فى نمو النبات وفى حياة الحيوان الذى

يرعى على هذا النبات وذلك باستخدام التحليل الطيفى الانبعاثى .

ومن تطبيقات الليزر : التراسل الضوئى عبر الألياف البصرية ، وذلك باستخدام ليزر الحقن وهو ليزر ضئيل الحجم يتناسب مع أبعاد الألياف البصرية وتنبعث عنه أشعة ليزر فى منطقة الأشعة تحت الحمراء . وتتمتع الألياف البصرية بأفضلية أكيدة على الأسلاك النحاسية فى أنه لايمكن تسريب المعلومات منها ، كما تتخلص من التداخل الذى يحدث فى الخطوط التليفونية ، وبهذا توفر الأمان والحفاظ على سرية المعلومات ولاتسمح بالتصنت على المكالمات . كما يستخدم الليزر فى فصل النظائر وفى الاندماج النووى .

تطبيقات اشعة الليزر فى الطب:

لعل أكثر التطبيقات العملية لأشعة الليزر هى فى الطب ، فالانفراج الضئيل جدا لحزمة الأشعة يسمح بإجراء عمليات جراحيـــة على مساحات صغيرة محددة تحديدا دقيقا . وعين الانسان مناسبة تماما لاستخدام أشعة الليزر ، فالاجزاء الخارجية شفافة تسمح للأشعة بطول موجى مناسب ، أن تنفذ خلالها لتصل إلى الأنسجة في الخلف ، فتمتص هذه الأنسجة الأشعة التى لها هذا الطول الموجى بشراهة ، وبالتالى يمكن للأشعة إزالة هذه الأنسجة أو لحامها . ويسمح الجلد نفسه والطبقة الدهنية تحته ، وأغلب أنسجة الجسم كالعضلات ، بنفاذ محسوس لأشعة الليزر بأطوال موجية مناسبة ، ولهذا يمكن لطاقة عالية مصاحبة لهذه الأشعة أن تنفذ خلال هذه الطبقات وتصل الى الانسجة المصابة فتمتص أشعة الليزر إما بطبيعتها أو عن طريق حقنها على امتصاص الأشعة ، ولذا يتم إزالتها . ويتم إزالة الأورام التى تظهر على سطح الجلد بسهولة باستخدام أشعة الليزر، إذ غالبا مايكون لها شراهة امتصاص الأشعة أكثر مما يجاورها من أنسجة سليمة . كما يتم نقل أشعة الليزر خلال الألياف الزجاجية المرنة الدقيقة لكى تصل إلى مواقع داخل جسم الإنسان المصابة . وقد زاد اهتمام الجراحين فى امكانية استخدام أشعة الليزر بهذه الطريقة لإزالة أورام فى المثانة والرئة . والميزة الكبرى فى استخدام أشعة الليزر الموجه والمنقولة بواسطة الألياف البصرية هى أنها لاتحتاج إلى عملية فتح جراحية . كما تستخدم أشعة الليزر – هيليوم – نيون كجهاز لتشخيص الأمراض يتم عن طريقه تعيين معدل النمو فى مواقع على أنسجة مأخوذة من جسم الإنسان ، حتى لوكانت نتيجة تغييرات بطيئة للغاية .

كما استخدم الليزر النبضى الذى يحمل طاقة عالية فى تبخير موضعى لعينات من الأنسجة لمعرفة العناصر الشحيحة فيها بواسطة التحليل الطيفى وتقدير كمياتها ، وذلك بعد تخدير المنطقة حول الموقع . ويدل اكتشاف كميات غير عادية من عناصر الكالسيوم مثلا على احتمال وجود أمراض معينة . كما استخدمت أشعة الليزر فى طب الاسنان لازالـــة المناطـــق والاجـــزاء التالفة فى الاسنان فى جزء من الثانية وبدون ألم .

أنواع الليزر المستخدمة فى طب وجراحة العيون: ليزر الياقوت ، ليزر الأرجون المتأين ، ليزر الكريتون المتأين ، ليزر نيوديميوم ياج ، وليزر الصبغة نبضى ومستمر ، وليزر ثانى أكسيد الكربون ، وليزر الاكسيمير . وللطبيب المعالج فى مجال التجميد الضوئى للدم ، أى تجليطه ، حرية الاختيار بين ليزر الياقوت ، وليزر الأرجون ، أو ليزر الكريتون ، وينبعث عن الأخيرين أطوال موجية فى الطيف المنظور كأشعة مستمرة ، فالحرارة التى تتولد في الأوساط الشفافة ضئيلة للغاية . ويستخدم ليزر هيليوم – نيون فى الطب أساسا لضبط الانتباه إلى الهدف أى التصويب بالغ الدقة ، لمعاونة أنواع الليزر التى ينبعث عنها أشعة غير منظورة .

يستخدم ليزر الياقوت فى علاج العيوب فى تركيب القرنيـــة مثل

التمزقات في الشبكية وانفصالها عن المشيمة ، بالاضافة إلى تجميد الدم . ويستخدم ليزر الأرجون المتاين وليزر الكريتون المتاين فى تجميد الدم وفي لحام الشبكية . ويستخدم ليزر الصبغة فى عمليات تجميد الدم . كما يستخدم ليزر ثانى أكسيد الكربون وتنبعث عنه أشعة غير منظورة – مستمرة أو نبضية – فى منطقة الأشعة تحت الحمراء ، وهو أسرع قاطع بأقل إتلاف حرارى لجوانب الجرح ، كما يتمتع بكثافة ضوئية للفوتونات أعلى من جميع أنواع الليزر، لهذا يحدث أقل إتلاف حول المنطقة التي يتم تبخيرها . كما يستخدم ليزر ثانى أكسيد الكربون فى الجراحة فى العمليات التى تكون فيها كمية الدم المنتظر فقدها محسوسا ، والجراحة للمرضى الذين عندهم قابلية للنزف ، والجراحة لبعض الأمراض الخبيثة كالسرطان .

ويستخدم ليزر الأكسيمير، وتنبعث عنه حزمة أشعة فى منطقة الأشعة فوق البنفسجية على هيئة نبضات ، فى علاج قصر النظر وطول النظر ، وذلك بإزالة طبقات من قرنية العين على هيئة عدسات موجبة فى حالة قصر النظر ، وعدسات سالبة فى حالة طول النظر .

٢ - الإنجازات الحديثة فى تكنولوجيا ليزر الجوامد والتوقعات المستقبلية والتطبيقات:

تصنيع الليزر المناغم الذى يتم تناغم أشعته على مدى من الأطوال الموجية وأكثر الأوساط استخداما ، حتى عام ١٩٨٩ ، كوسط لليزر مناغم هو بللورة sapphire مشابه بالتيتانيوم ، وهو يجمع بين مدى طيفى واسع للمناغمة يصل الى ٥٠٠ نانومتر فى منطقة الأشعة تحت الحمراء ، ويتم ضخه بواسطة ليزر الأرجون المتاين .

كما تم تطوير واستحداث أنواع أخرى جديدة من ليزر الجوامد مثل : ليزر فلوريد المغنسيوم المشاب بالكوبلت ، ويتم ضخه بواسطة ليزر نيوديميوم – ياج وهو ليزر مناغم فى منطقة الأشعة تحت الحمراء .

كما ظهر ليزر جوامد يضخه ليزر ثنائى باعث للضوء دون حاجة لاستخدام مصابيح الضخ الضوئى . وكذلك تم تصنيع الميكرو ليزر ، وتنبعث منه أشعة وحيدة الطول الموجى عند درجة حرارة الغرفة ، ومن أنواعه ليزر نيوديميوم – ياج بطول فجوة رنانة مقدارها ٧٣٠ ميكرون ، أى أنه ضئيل للغاية .

إن بساطة تصنيع الميكروليزر والنجاح فى ضخه بليزر ثنائى باعث للضوء وانبعاث أشعة وحيدة الطول الموجى مع كفاءة عالية تجعل منه مصدر جذب لاستخدامه فى تطبيقات شتى ، وهو الآن متوفر فى السوق العالمى .

كما ظهر حديثا ليزر جوامد زرنيخات الجاليوم نبضى فى منطقة الأشعة تحت الحمراء وهو دقيق الحجم ويضخه ليزر ثنائى ، ويستخدم فى التراسل الضوئى عبر الألياف البصرية .

ومن المتوقع أن تكون أهم تطبيقات تكنولوجيا ليزر الجوامد وليزر أشباه الموصلات هى فى أجهزة عرض الصور – أجهزة الطباعة – الاتصالات – الروبوت والتحكم الآلى .

أما تطبيقات ليزر الجوامد فى الطب والتشخيص فهى:

- تفتيت الحصوة ، باستخدام ليزر جوامد تنبعث عنه عدة أطوال موجية نبضية ، من ميكروثانية إلى نانوثانية .
- لحام الشبكية ، باستخدام ليزر ثنائى باعث للضوء .
- علاج السرطان ، باستخدام ليزر جوامد مناغم أو ليزر ثنائى باعث للضوء بقدرة ١ – ١٥ وات .
- علاج الأمراض الجلدية ، باستخدام ليزر جوامد مناغم .

ومع تطور أجهزة الليزر أمكن تصنيع أنواع ليزر شدة أشعتها

عالية جدا ، وفوتوناتها ذات ترابط عال جدا ، وعند سقوط هذه الأشعة على الأوساط المادية فإن الخصائص الضوئية لها كمعاملات الانكسار والامتصاص تتغير مع شدة الأشعة الضوئية العالية . وبذلك ظهر فرع جديد هو البصريات اللاخطية ، وأهم التطبيقات التكنولوجية له هي في استخدام ظواهره للعمل كذاكرة ضوئية لحفظ المعلومات والعمل كترانزستور ضوئي ، كما أمكن تصنيع أجهزة ضوئية سريعة الفصل والوصل يمكن بها تصنيع الحاسب الضوئي .

وضح مما تقدم أن قلب ليزر الجوامد هو الوسط النشط الفعال الذي يحوي المضيف والضيف . وهذا الوسط هو بللورة تم إنماؤها وإشابتها - أي زرع شوائب أثناء عملية الانماء البللوري - بحيث يكون هناك تجانس في التوزيع في النسيج البللوري . كما يدخل في مكونات أجهزة الليزر مرايا عالية الانعكاسية ونافذة للضوء ، يتم تحضيرها بالتبخير الحراري تحت ضغط منخفض ، ولكل جهاز ليزر مرآتان بمواصفات محددة تختلف عن مرايا الجهاز الآخر .

ومن الأهمية أن نذكر أن رأس المال المستثمر في سوق الليزر في الولايات المتحدة لعام ١٩٨٩ كان حوالي ٧٠٠ مليون دولار ، ارتفع في السنوات القليلة التي تلت إلى حوالي عشرة مليارات في مجالات التطبيق باستخدام أشعة الليزر .

٣ - الموقف الحالي لتكنولوجيا الليزر وتطبيقاته في مصر :

في قطاع التشييد : يوجد مايزيد عن ٦٠ جهاز ليزر هيليوم - نيون بقدره من ١-٥ مللي وات ، تستخدمها حوالي ٤٠ شركة من شركات القطاع العام والخاص في مد وارساء : مساحي تسوية - مساحة - صرف مغطى - مساحي بناء .

في قطاع الطب : تستخدم أجهزة الليزر في مصر في مجال جراحة العيون وتجميد الدم ، وهي ليزر الارجون المتاين ، وليزر الكريبتون المتاين ولهذين النوعين قدرة متوسطه تتراوح بين ٢- ٥ وات ، وأطوال موجية في الطيف المنظور . كما يستخدم ليزر نيوديميوم - ياج ، وتنبعث منه أشعة في منطقة الأشعة تحت الحمراء القريبة . كما تم استيراد وتشغيل عدد من أجهزة ليزر الاكسمير لعلاج قصر النظر .

ويشرف على الصيانة في جميع الحالات وكلاء الشركات بمصر . ولاتتوفر ميزانية صيانة كافيه في الجهات التابعة للقطاع الحكومي ، بالاضافة إلى عدم توفر العمالة الفنية المدربة على الصيانة ، أما في الجهات التابعة للقطاع الخاص فيتحمل المريض في النهاية نفقات الصيانة المرتفعة وتكلفة قطع الغيار ، وتتم عن طريق استيراد خبرة أجنبية .

في قطاع الزراعة :تتركز أجهزة الليزر وهي ليزر هيليوم - نيون في معهد بحوث الميكنة الزراعية بوزارة الزراعة وفروعها في الاقاليم ، وتستخدم في تسوية الأراضي ، كما يستخدم ليزر أشباه الموصلات ثنائي باعث للضوء ، ويعمل ببطارية١٢ فولت ، وتوفر التسوية ٢٨٪ من مياه الري ، مع وزيادة في المحصول ، وصلت الى ٥٠ ٪ في القصب ، و ٢١ ٪ في القمح .

في قطاع الصناعة :وعدد أجهزة الليزر المستخدم فيه محدود ، ويستخدم ليزر ثاني أكسيد الكربون وليزر نيوديميوم ياج بقدرة ٢٠ وات في اللحام والتثقيب .

في قطاع التعليم الجامعي : تستخدم في كليات الطب والهندسة والعلوم بالجامعات أنواع الليزر الاتية :

- ليزر الارجون المتاين وليزر الكريبتون المتاين ، في جراحة العيون .

- ليزر هيليوم - نيون ١-٥ ميللي وات ، في قياس سرعة المواقع وتنقية الصور .

– ليزر هيليوم – نيون ، فى أعمال التسوية والتخطيط .

– ليزر الارجون المتأين ، فى بحوث تشتت رامان .

– ليزر النيتروجين ، لضخ ليزر الصبغة ودراسة أطياف الليزر .

– ليزر ثانى أكسيد الكربون ، لإعداد تجربة عن فصل النظائر ، وفى طب الاسنان .

– ليزر الصبغة ، فى بحوث تتصل بتلوث البيئة وفى دراسه أطياف الليزر .

– ليزر نيوديميوم – ياج ، فى جراحة الكتاركت .

– ليزر اكسمير ، فى طب العيون .

– ليزر الجوامد تيتانيوم – Sapphire ، فى دراسة خصائص أشعته .

– ليزر النتيروجين ، لدراسة تفاعلاته مع كربيدالتيتانيوم .

– ليزر الحقن ، فى التراسل الضوئى .

– ليزر الارجون ، فى علاج الأمراض الجلدية .

وفى عام ١٩٨٦ قدمت المعونة الأمريكية عددا من ليزر هيليوم – نيون ، ومن الأرجون المتأين ، وقد خص كل جامعه حوالى ٣٠ جهازا وزعت على الكليات العملية ، منها ما دخل معامل الطلبة لاجراء تجارب السنوات النهائية فى علم البصريات ، ومنها ما خُصص لإجراء بحوث لأعضاء هيئة التدريس ، وقد أوشك العمر الافتراضى لانابيب هيليوم – نيون على الانتهاء ، مما يتطلب صيانة جهاز الليزر بإعادة ملء الأنابيب الصحيحة من الهليوم ومن النيون تحت ضغط معين

فى مراكز ومعاهد البحوث : تستخدم أجهزة ليزر هيليوم – نيون فى المعايرة الضوئية للأطوال : فى قياس قدود القياس الثانويه الطرفيه ، وفى قياس تضاريس الاسطح . كما تستخدم أجهزة ليزر هيليوم – نيون وحيد الطول الموجى والمنوال فى الهولوجرافيا ، وفى ضبط قياسات المتر العيارى . ويستخدم جهاز ليزر للرصد فى معهد العلوم الفلكية كما تستخدم أشعة الليزر فى دراسة البلازما Tokamak .

وتشير التطورات فى هذا المجال الى أن عددا من أنواع الليزر ، ومنها ليزر الصبغة ، سوف يحل محلها ليزر الجوامد وليزر أشباه الموصلات ، وسوف يحل ليزر ثنائى باعث للضوء محل ليزر هيليوم – نيون فى التسوية ، كما أن عددا من الليزر ، ومنها الميكروليزر، سوف يسود سوق الليزر فى السنوات القليلة المقبلة ، ويعنى ذلك أن الشركات المنتجة سوف توقف خطوط انتاجها لبعض أنواع الليزر ، وسوف يكون هناك مخزون سلعى منها فى تلك الشركات لايجد سبيلا لتصريفه فى أسواق الدول المنتجة ، وانما سوف يجد طريقه إلى أسواق دول نامية . كما الأجهزة الموجودة عندنا والتى توقف إنتاجها ، سوف لا تتوفر لها قطع غيار ، بالاضافة إلى ظهور انواع أحدث من أجهزة الليزر أكثر كفاءة وأقل تكلفة .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق يوصى بما يأتى :

* الاعلام المنظم عن الاتجاهات المستقبلية فى سوق الليزر ، والتبصير بالاجيال الأحدث وتقديم المشورة عند طلبها خاصة عند التعاقد ، لشراء أنسب أجهزة الليزر من السوق العالمية .

* العمل على تكوين فرق متخصصة فى صيانة أنواع محددة من أجهزة الليزر، وتدريبها فى الداخل وفى الخارج ، وتوفير الظروف المعيشية المناسبة لاستمرار ارتباط أفراد الفرق بالجهة الموفدة .

* التنسيق بين كافة القطاعات المستفيدة ، والاستفادة من مراكز الصيانة الموجودة فى مختلف الجهات البحثية والتطبيقية عن طريق التعاقدات لعمليات محددة .

* مد جسور الاتصال مع المراكز البحثية المماثلة فى الخارج ، مع استقدام خبراء استشاريين متخصصين فى مجال انتاج وتطوير أجهزة الليزر .

* الاشتراك فى مشروعات استثمارية مع شركات القطاع الخاص والعام الأجنبى والمحلى ، بهدف تلقى واستيعاب وتوطين ونقل التكنولوجيا فى مجال تصنيع مكونات لأنواع من أجهزة الليزر .

ادارة التكنولوجيا

تمثل « إدارة التكنولوجيا » احد الاهتمامات الرئيسية للعالم المعاصر، إذ تجمع بين قوتين هائلتين هما الأساس فى التطور الاقتصادى والاجتماعى للعالم المتقدم ، وهما الركيزة فى القوة العسكرية والسياسية لدول المقدمة فى النظام العالمى الجديد .

الإدارة : وهى القدرة على تحقيق الأهداف والنتائج باستثمار الموارد والامكانيات المتاحة وتنظيم العائد منها ، وذلك باتباع أساليب ومناهج وأدوات يوظف كل منها التوظيف الأفضل فى ظل الظروف والأوضاع المحيطة .

التكنولوجيا : هى نتائج العلم مترجمة الى أساليب لحل المشكلات وعلاج أوجه القصور ومكامن الضعف فى نظم الانتاج والتداول وغيرها من النظم الانسانية .

ولنجاح أى نشاط إنسانى (بمعنى تحقيقه لأهداف محددة ومرغوبة) ، فان قدرا من الادارة لابد وأن يمارس لضمان اتجاه النشاط بما يحقق الأهداف . ومن ثم فإن فاعلية التكنولوجيا تتوقف على إخضاعها لمنطق الإدارة ، ومن هنا تبدو أهمية تعبير « ادارة التكنولوجيا » .

وإذا تمثلنا عناصر عملية الإدارة ، فإنه يمكن تصور تطبيقها على حالة التكنولوجيا وصولا إلى مرحلة « إدارة التكنولوجيا » .

وتتضمن عملية الإدارة العناصر الآتية :

- تحديد الأهداف أى (النتائج المطلوب تحقيقها) .
- تحديد السياسات والاستراتيجيات المنظمة للوصول الى الأهداف .
- تحديد الخطط والبرامج المؤدية الى تحقيق الأهداف .
- توفير وتنظيم وتنسيق استخدام الموارد والامكانات المادية والبشرية اللازمة للانجاز .
- متابعة تنفيذ الخطط واستخدام الموارد وتقييم النتائج والانجازات .

وإذا طبقنا هذه العملية الإدارية على حالة التكنولوجيا فإننا نتصورها كالآتى :

- تحديد الأهداف المطلوبة من وراء استخدام التكنولوجيا (أو تنمية التكنولوجيا ، أو تطوير التكنولوجيا ، أو نقل أو تطويع التكنولوجيا ....) .
- تحديد السياسات (أى القواعد المنظمة) للتعامل مع مظاهر التكنولوجيا المتعددة ، وكذلك الاستراتيجيات (أى الطرق والبدائل المختارة لضمان تحقيق الأهداف بما هو متاح من امكانات وما يوجد من قيود ومخاطر) .
- وضع الخطط والبرامج والجداول وغيرها من آليات لتحديد متى وكيف وأين تتم الأنشطة المتصلة بالتعامل مع التكنولوجيا .

• توفير المعلومات والأفراد والخبرات والموارد المادية اللازمة لتنفيذ برامج التعامل مع التكنولوجيا .

• متابعة تنفيذ الخطط وتقييم النتائج ومدى اتفاقها مع الأهداف المرغوبة .

وحيث تمثل التنمية التكنولوجية هدفا رئيسيا للبلاد النامية – ومن بينها مصر – فان الخطر الداهم ، فى أغلب الأحيان ، يكمن فى التصدى بمشروعات متفرقة أو متناقضة فيما يسمى بنقل التكنولوجيا أو تطويعها ، وذلك دون وجود إطار ونظام إدارى متقن لتوجيه تلك المشروعات . ففى أغلب الأوقات – ونظراً لافتقاد عنصر الإدارة – تصبح الحركة على محور التكنولوجيا محفوفة بالمخاطر والمشكلات ، ولا تحقق العائد الايجابى المتوقع أو المأمول .

ادارة التكنولوجيا فى مصر :

إذا تحدثنا عن التطوير التكنولوجى فى مصر من منظور إدارى كان علينا ان نسأل الأسئلة الهامة الآتية :

السؤال الأساسى : أى تكنولوجيا وبأى أسلوب يمكن اختيار المناسب منها ؟

وللإجابة على هذا السؤال ، نذكر أن هناك (على الأقل) خمس مراحل اساسية فى العملية التكنولوجية ، وهى :

• ابتكار التكنولوجيا Technology Generation
• استيعاب التكنولوجيا Technology Absorbtion
• تطبيق التكنولوجيا Application Technology
• نقل التكنولوجيا Technology Transfer
• تطبيع التكنولوجيا Technology Adaptation

وإذا كنا نقبل التعريف العام للتكنولوجيا بانه استخدام وتطبيق نتائج البحث العلمى فى حل المشكلات ، فإنه يبدو بالضرورة أن أصعب المراحل الخمس واعلاها تكلفة هى المرحلة الأولى (ابتكار التكنولوجيا) حيث تتطلب استثمارات هائلة لتمويل عمليات البحث العلمى الأساسى Basic Research بما تحتاجه من بنية أساسية Infrastructure تتمثل فى شبكة هائلة من معامل ومختبرات بحثية بمعداتها وإمكاناتها المادية من جانب ، وجيش متكامل من الباحثين والتكنولوجيين وما يقوم على خدمتهم من قواعد للبيانات ونظم للمعلومات من جانب آخر .

وبذلك نخلص الى أول استنتاج لنا فى مجال إدارة التكنولوجيا فى مصر :

إن الإدارة التكنولوجية فى مصر وما تمثله من استثمار وطاقات ، غير مهيئة بعد للدخول فى مجال ابتكار التكنولوجيا .

وقد يوافق الكثيرون على مضض ويقولون إذن المجال الطبيعى الذى تستطيع ادارة التكنولوجيا فى مصر الإسهام فيه هو عملية نقل التكنولوجيا ، والامر ليس سهلا فى هذا المجال ايضا اذ لابد للنجاح فى نقل التكنولوجيا من توفر امرين اساسيين ، هما :

– الظروف المادية والمعنوية والبشرية المساعدة على استيعاب التكنولوجيا المنقولة أو المرشحة للنقل .

– الظروف المادية والمعنوية والبشرية المساعدة على تطبيق التكنولوجيا التى تم نقلها واستيعابها .

إذن الاستنتاج الثانى الذى نصل اليه هو :

إن نقل التكنولوجيا (اى تكنولوجيا) ليس هو الهدف فى ذاته ، بل الأهم هو توفير القدرات المساعدة على استيعاب وتطبيق التكنولوجيا .

ولعلنا نستعرض معا بعض التكنولوجيات المعروفة والتى تم نقلها الى

وحدات الانتاج المصرية (حتى فى قطاع الخدمات والقطاع العائلى) منذ فترات مختلفة ومنها :

- تكنولوجيا الكهرباء (بكل معانيها وإمكاناتها) .
- تكنولوجيا الحاسب الآلى .
- تكنولوجيا الاتصالات (التليفون ، الفاكس ، التلكس) .
- تكنولوجيا الاتصالات المتفوقة (الاقمار الصناعية ، الميكرويف ...) .
- تكنولوجيا الاتصالات السمعية والبصرية (التليفزيون ، الراديو ...) .
- تكنولوجيا النقل (السيارة ، الطائرة ، السفن ....) .
- التكنولوجيا الحديثة (الاشعاع ، الليزر ، الموجات الصوتية ....) .

وها هنا تاتى الأسئلة الموجهة الى الادارة التكنولوجيا فى مصر، وهى :

هل تم استيعاب وتطبيق تلك التكنولوجيات الى منتهاها ؟

هل نجحت الإدارة المصرية فى استثمار (ولا نقول استغلال) كل الفرص التى تتيحها هذه التكنولوجيات الموجودة لديها فعلا ؟

هل نستفيد فى وحداتنا الإنتاجية (وفى المجتمع بصفة عامة) من كل الامكانات والاستخدامات المحتملة لتلك التكنولوجيات وذلك قبل التطرق الى البحث عن تكنولوجيات جديدة ؟

ومن ثم نصل الى الاستنتاج الثالث وهو :

ان التكنولوجيات المتاحة للمجتمع المصرى (وللإدارة) جانب كبير منها مهدر ، ولايزال هناك مجال رحب لتوسيع وتعميق مدى الاستخدام قبل الاحتياج الى تكنولوجيات جديدة .

وان ما نشاهده من سوء الاستخدام (أو بدائية الاستخدام ومحدوديته) لكثير من التكنولوجيات المتاحة يشير الى أن الإدارة المصرية لم تنجح فى توفير فرص الاستيعاب الكامل ، ومن ثم فرص التطبيق الكامل والفعال للتكنولوجيات المتاحة لها .

ولعل فى تكنولوجيا الحاسبات الآلية مثال واضح ، اذ تنحصر استخداماتها بدرجة كبيرة فى تطبيقات بدائية ، ولم يتحقق الاستخدام الفعال لها فى معظم مجالات الحياة المصرية ، فالحاسب الآلى حتى الآن لا يلعب دوراً ملموسا فى التعليم ، أو الصحة ، أو البحث العلمى ، أو نظم المعلومات ، أو نظم الإدارة المدنية ، أو إدارة الوحدات الانتاجية ، أو الزراعة .

وثمة مثال آخر وهو الأقمار الصناعية وشبكة الميكرويف ، اذ يكاد استخدامها ينحصر فى نقل الرسائل الإعلامية الخارجية فى مناسبات معينة ، وكذلك الليزر حيث لم يطرق مجال التطبيق الصناعى بعد ، ولم يستفد بهذه التكنولوجيا فى التشييد والبناء واستصلاح الأراضى الصحراوية مثلا .

وحتى اذا نظرنا الى التكنولوجيات القديمة مثل التليفون ، نجد استخدامه منحصرا بالدرجة الأولى فى نقل المكالمات ، بينما العالم يوظفه الآن توظيفات متعددة ومتنامية ليس أقلها أهمية استخدامه كوسيلة لنقل المعلومات .

وتكشف الدراسة التحليلة عن حقيقة أساسية يجب تدارسها باعتبارها فى مقدمة اهتمامات الادارة الجديدة .

تلك الحقيقة هى ما نقدمه كاستنتاج رابع فى هذا العرض :

ان معظم التكنولوجيات المتاحة للإدارة المصرية لم تستغل بعد الاستغلال الأمثل ، وانها لا تزال محصورة فى التطبيقات التى بدأت بها رغم أن العالم الخارجى قد تجاوز تلك المرحلة ببون شاسع .

إذن حين نتحدث من مسئولية الإدارة المصرية فى إعادة تصميم الحزمة التكنولوجية المناسبة ، فإننا نعنى بذلك ضرورة اتباع منهج موضوعى يقوم على العناصر الرئيسية الآتية :

– حصر التكنولوجيات « المتاحة » للإدارة المصرية فعلا.

– حصر الاستخدامات (التطبيقات) الفعلية لكل من تلك التكنولوجيات .

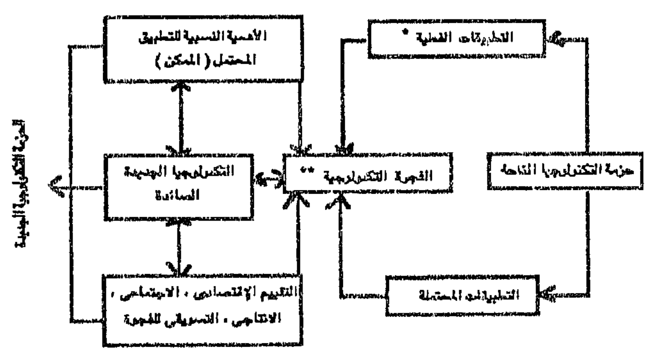
– تحديد مجالات الاستخدام الممكنة لتلك التكنولوجيات « التطبيقات المحتملة » .

– تقييم التكلفة والعائد من كل تطبيق محتمل (شاملا المتطلبات الإضافية أو التكنولوجيات المساندة اللازم الحصول عليها لإمكان تنفيذ التطبيق) .

– إعادة تشكيل التطبيقات ذات الجدوى فى شكل منظومة تكنولوجية واضحة .

– العمل على تدبير الاحتياجات اللازمة لتحقيق التطبيقات المتكاملة للمنظومة التكنولوجية المختارة .

ويمثل الشكل التالى النموذج المقترح :



شكل رقم (١)

نموذج تحليل وتصميم الحزمة التكنولوجية

(*) يقصد بتعبير « التطبيقات » الى نوع التطبيق ومدى العمق فيه كذلك .

(**) ويستخدم تعبير « الفجوة التكنولوجية » للدلالة على المسافة الموجودة او التطبيقات غير المستغلة بها من التكنولوجيات القائمة .

ان ناتج التحليل السابق هو التوصل الى حزمة تكنولوجية جديدة (نعنى بالحزمة هنا التكنولوجيات واستخداماتها) ومن يكون من أهم سمات ومواصفات تلك الحزمة التكنولوجية فى الشركات المختلفة :

– التوازن : حيث تتكافأ التكنولوجيات المختلفة والتطبيقات المختارة داخل الحزمة من حيث درجة الرقى Sophistication والشمول لكل المجالات الممكنة Spread ، والعمق Depth .

– التكامل والتداخل ، بحيث يتكون من تلك الحزمة التكنولوجية شبكة متناسقة (غير متعارضة) ، ومن ثم تقل (أو تنعدم) مناطق التصادم بين التكنولوجيات بعضها وبعض ، وتنظيم درجة الاعتمادية والتبادلية فيما بينها .

– الإنتاجية ، اى ان العائد من التطبيقات التكنولوجية فى الحزمة يكون أعلى ما يمكن بالنسبة للموارد المستخدمة فيها .

– ونخلص من كل ما سبق الى أن ادارة التكنولوجيا تعتمد بالدرجة الاولى ، شأنها شأن الإدارة عموماً ، على تدفق مستمر ومنتظم من المعلومات عن عناصر المنظومة التكنولوجية جميعاً ، مع تحديد للتكلفة والعائد لكل عنصر من تلك العناصر .

إن المعلومات المختلفة ستسهم فى توضيح أمرين أساسيين بالنسبة لمتخذ القرارات التكنولوجى :

الاول : الفرص ، والفوائد ، والمنافع التى يحققها تطوير ، وتعديل ، وتنمية ، ونقل ، واستخدام تكنولوجيا معينة .

الثانى : المخاطر ، والمشكلات ، والقيود ، والمعوقات ، والأضرار ،

والتكلفة المالية والبشرية ، والمستلزمات الضرورية لتنفيذ تكنولوجيا معينة .

وتصبح مشكلة إدارة التكنولوجيا الرئيسية هي اتخاذ القرارات المناسبة بما يعظم فرص الاستفادة ، ويخفض فرص المخاطر الى المستوى الأدنى .

التوصيــــــات

وعلى ضوء ما سبق يوصى بما يأتي :

* الاهتمام بتطوير وتحديث منظومة مصرية لادارة التكنولوجيا تركز على العناصر الآتية :

– توضيح أهمية ومفاهيم إدارة التكنولوجيا .

– توضيح معايير ومجالات العمل فى إدارة التكنولوجيا .

– تحديد مواصفات ومؤهلات العاملين فى مجالات إدارة التكنولوجيا .

– تنسيق الاتصالات والأنشطة العلمية الرامية الى تنمية وتطوير أساليب ونماذج إدارة التكنولوجيا فى مصر .

– المساهمة فى نقل الخبرات والأساليب المتطورة لإدارة التكنولوجيا من مراكزها المتقدمة فى العالم ، وتطويعها للبنية المصرية .

* الاهتمام بتدريس « إدارة التكنولوجيا » فى كليات الادارة (التجارة) ، والهندسة ، والزراعة ، وغيرها من الكليات والمعاهد ذات الاهتمام بقضايا التكنولوجيا .

* العمل على تنمية سريعة لكادر من المؤهلين فى مجال « إدارة التكنولوجيا » من خلال برامج تأهيلية تسهم فيها قطاعات الانتاج المختلفة ممثلة فى الشركات القابضة لقطاع الأعمال العام ، ووزارة الصناعة ، ووزارة الزراعة ، ووزارة الكهرباء ، والجامعات ، وأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا .

* التوجيه من خلال : الجمعيات العلمية والمهنية ، والاتحادات والنقابات المهنية والأجهزة المختصة بالدولة للاهتمام فى المرحلة الحالية للتطور التكنولوجى فى مصر بقضية تعظيم الاستفادة من التكنولوجيات المتاحة فعلا ، والوصول فى تطبيقها الى الحد الأقصى الذى يوفر أعلى عائد ايجابى ممكن من الاستثمار فى تلك التكنولوجيات .

– وذلك مع عدم الاخلال بضرورة المتابعة اليقظة للتطورات التكنولوجية المعاصرة والمتسارعة ، والعمل على تضييق الفجوة التكنولوجية بيننا وبين العالم المتقدم ، ليس بالضرورة من خلال اقتناء كل التكنولوجيات الجديدة والمستحدثة ، ولكن بالدرجة الأولى من خلال تعميق الاستفادة من التكنولوجيات المتاحة فعلا فى مصر .

* تنسيق اهتمامات الأجهزة الرسمية والأهلية العاملة فى حقل التنمية التكنولوجية لتحقيق التجانس فى الخطط ، وتجنب تشتت الجهود وتوجيهها نحو أهداف مشتركة ، وذلك كتطبيق مباشر لمفاهيم إدارة التكنولوجيا .

– ومن ثم يقترح تكوين مجلس اعلى للتوجيه التكنولوجى يمارس وظائف إدارة التكنولوجيا على المستوى القومى .

* تنسيق مصادر المعلومات التكنولوجية الواردة من الخارج والمنتجة محلياً فى نطاق شبكة متكاملة للمعلومات تمثل دعما وتطويراً وانطلاقا للشبكة القومية للمعلومات العلمية والتكنولوجيا .

الثقافة والفنون والآداب والاعلام

الدورة السابعة عشرة

الثقـــــــافـة

مسئولية العمل الثقافى في مصر المعاصرة

للثقافة تعريفات شتى ، من أكثرها شيوعا ودلالة شاملة ، أنها طريق الحياة تكشف عن نفسها فى مجالات العقل والوجدان والعمل ، أى فى الفكر والفن والعلم ، والنظم الاجتماعية والموروث من العادات والتقاليد والمثل والقيم . وفى ضوء ذلك تصبح الثقافة هى التى تعطى للجماعة من الناس طابعها الإنسانى والاجتماعى وتمنح الفرد مقومات شخصيته القومية المتميزة .

والمثقف هو الذى يتحمل القسط الأكبر من مسئولية العمل الثقافى . فهو الذى تتفاعل فى أعماقه الموروثات والمعارف وآثار البيئة فى إطار موهبة قادرة تدفعه إلى الابداع ، فكرا وعملا أو سلوكا أو فناً ، بحيث يصبح قدوة مؤثرة فى غيره من الناس ، جوهرا ومظهرا ، ويتسع مفهوم المثقف فلا يقتصر على الأدباء والفنانين والمفكرين ، بل يشمل أيضا رجال التشريع والاقتصاد والادارة والعلماء مثلما يتسع مفهوم الثقافة حيث يتسع ليشمل القيم والمثل وآداب السلوك وأنماط العلاقات الانسانية والاجتماعية وطريقة الكلام وأسلوب التخاطب والتعامل ، بل طريقة الحياة فى أوسع معانيها ، ولا يقتصر دور المثقف على إبداعه الخاص ، بل يتعدى ذلك إلى اتصاله بغيره من المثقفين والمبدعين ، وتعاونهم وتحاورهم حتى يصبحوا شريحة اجتماعية بكاملها ، تتوزع الفاعلية بين أفرادها ثم تتوثق الصلة بينها وبين القاعدة الشعبية العريضة .

واذا كان المثقف مفكرا كان أو أديبا أو فناناً أو عالما ، هو المسئول الأول عن العمل الثقافى الذى يؤديه ، لأنه هو صاحبه ومبدعه ، فإن هذه المسئولية تؤطرها أو تحد منها ضوابط وقيود وحدود نابعة من المجتمع الذى يعيش فيه والبيئة المؤثرة فى عقله وحسه ووجدانه . وبقدر ما يكون حرا فى مجتمع حر ، تكون هذه الحدود والقيود محصورة فى نطاق ضيق ، وبقدر ما يكون خاضعا لسلطة مهيمنة ، ومجتمع قوى الرقابة والهيمنة ، ينعكس ذلك على ذاتيته انطلاقاً وتحرراً ، أى أن الفرد يكون ملتزما بما يفرضه على نفسه من مسئوليات وبما يفرضه المجتمع عليه من التزامات ، بقدر ما لهذا المجتمع من سطوة على أفراده ، تجعلهم خاضعين لالتزاماتهم الشخصية أو لإلزام المجتمع لهم بما يراه من وسائل الضبط الاجتماعى ، وسلطة القانون والاخلاق العامة والقيم والمثل العليا والتقاليد الموروثة التى لا تزال لها فعاليتها . وهكذا تصبح حرية الفرد المثقف من جانبه والتزاماته قبل نفسه أو قبل المجتمع الذى يعيش فيه من جانب أخر نقيضين ينتعش كل منهما على حساب الآخر ، وبقدر ما يكون المثقف حرا يكون اختياره وإرادته طليقين . والحرية هى الحد الأقصى لاستقلال الإرادة ، ومعناها الشائع عبر التاريخ الإنسانى هو التحرر من كافة القيود إلا من الخضوع التام لسيطرة العقل ، ولعلنا نلاحظ أن التمرد على الواقع والمألوف فى حرية شبه مطلقه يشيع كثيرا من مظاهر الإبداع ويؤدى إلى اكتشاف آفاق جديدة من أسرار الطبيعة .

كما أن القيود المفروضة الشديدة الوطأة على المفكرين والمثقفين والمبدعين ، تقلل من إبداعاتهم وتحليقهم فى سماوات الفكر والفن والثقافة بوجه عام .

وبغض النظر عن الفرق بين الالزام والالتزام ، أى الفرق بين أن يكون المثقف أو غيره ، ملزما قبل غيره ، أو ملتزما أمام نفسه ، فإن الحرية فى كلتا الحالتين لن تكون حرية مطلقة ولكنها تكون نسبية يرتبط مداها بالمجتمع وظروفه ومكانه وزمانه وحضارته وعقيدته الغالبة ومجموعة مثله العليا التى تؤثر فى كيان المجتمع وتداعب خيال أفراده . ومن هنا فإن المفهوم النسبى للحرية ، يجعلها تقترب من معنى الإلزام أو الالتزام بدائرة ما هو مشترك أكبر بين أفراد المجتمع ، بدلا من التقيد بدائرة محدودة ، مركزها المثقف نفسه .

وإذا كان ذلك كذلك ، فإن الأسئلة التى تطرح نفسها هى : ما الذى يحد من مساحة الحرية لحساب الالتزام فى العمل الثقافى ؟ هل هو ضمير الكاتب ووعيه ، وهو ما نسميه بالالتزام الذاتى النابع من ذات الشخص وضميره واقتناعه بما يجب وما لا يجب حسب اعتقاد الشخص . أم أن القانون هو الذى يمثل الضابط الأخلاقى على السلوك ، فيلزمها بما ينبغى اتباعه لصالح مجمل القواعد والأعراف والقيم المتفق عليها ؟ وهذا الإلزام من جانب القانون والالتزام من جانب المواطن الخاضع لسلطانه ، بمعنى أن السلطة الحاكمة بمقتضى هذا ، تحمى نفسها من عبث الأفكار المعارضة ، هذا احتمال يقابله احتمال آخر ، هو أن السلطة تحمى المجتمع كله باعتبارها ممثلة له تعمل لخدمته وحمايته ومصلحته . أيهما الصحيح فى كل حالة على حدة ؟ هنا تكثر الإجابات مع كثرة التساؤلات ، نتيجة تغير الظروف والملابسات ، واختلافها من مجتمع إلى آخر .

وهذا الشد والجذب بين الحرية والالتزام بالقيود المفروضة ، قديم قدم الزمان ، ومستمر إلى اليوم .

إن الدولة تفرض الالتزام بالتوجهات العامة لمجمل سياساتها فى العمل الثقافى ، وهى تحقق ذلك عن طريق الرقابة والقانون والاجراءات الإدارية ، تبعا للوقت المناسب وحسب مقتضى الحال . وجميع أنظمة الحكم التى عرفها المجتمع البشرى – مع اختلاف فى الدرجة – تفرض الرقابة على ما يصدره الأفراد بطريقة أو بأخرى . وحتى الولايات المتحدة الأمريكية التى يضرب بها المثل فى حرية التعبير المتسعة ، عرفت ما يسمى بالمكارثية فى الخمسينات ومحاصرة الأفكار المناوئة لليبرالية . والديمقراطية منذ بداياتها اليونانية تعنى حكم أصحاب المصالح الذين يعملون على حماية مصالحهم من خلال التشريع القانونى ، ولما كانت المصالح تتغير بتغير القوى الاجتماعية التى تصل إلى السلطة ، فإن أبعاد الرقابة والالتزام تتغير أيضا ، حيث يصبح الممنوع فى بعض الأوقات مسموحا به فى أوقات أخرى والعكس صحيح .

وقد عرفت البشرية من قديم ، رغم قيود الالتزام أو الإلزام ، صفوة من المثقفين والرواد كانوا يمثلون ضمير الجماعة فى أصفى وجدانها وأرهف حسها ، وكانوا ينفذون ببصيرتهم الى ما خفى من هواجس الجماعة وهمومها ، ويستشرفون البعيد من أمانى طموحها ويرتادون لها غاية ما ينبغى لها من تقدم .

وكما عرفت البشرية هؤلاء ، عرفت كذلك نوعا من المثقفين الذين يدافعون عن أى نظام أو مذهب ، وهؤلاء هم الساهرون بدون اقتناع داخلى ذاتى على الدعاية للأوضاع السائدة يدورون مع الريح كيف تدور ويروجون بين الجماهير ذلك الشعار اليائس وهو أنه ليس فى الامكان أبدع مما كان . ومع هؤلاء وأولئك ، كثرة تساير الاوضاع السائدة عن رضا واقتناع أو تؤيد النظم الحاكمة لأن همها هو أن تجد رزقها ، ومطلبها ايثار السلامة .

من قديم الزمان عرفت البشرية هذه الانماط من المثقفين . فما الذى جد لتصبح قضية الالزام والالتزام ، وحرية المثقف فى العمل الثقافى ، من قضايانا الشاغلة ؟

لقد صدر قانون المطبوعات لأول مرة عام ١٨٨١ . وقد أجاز هذا

القانون المصادرة والضبط محافظة على النظام العام والآداب والدين . ونصت المادة العاشرة من القانون على أنه « يجوز للحكومة فى كل الأحوال حجز وضبط جميع الرسومات والنقوشات مهما كان نوعها أو جنسها سواء كانت معلنة أو معرضة للنظر العام أو البيع ، متى تراءى لها أن الرسومات والنقوشات المذكورة ، مغايرة للنظام العمومى أو للآداب أو للدين ويجازى من نشرها أو حملها أو عرضها للبيع بغرامة .... » ، وكما نصت المادة الثالثة عشرة من القانون على أنه « يسوغ محافظة على النظام العمومى أو الدين أو الآداب تعطيل أو قفل أى جرنال أو رسالة دورية .... » .

واستمر الحوار والجدل بين الحرية والالتزام فى العمل الثقافى ، ذلك أن القانون اختص فى البداية بالمطبوعات . ثم تطورت أدوات العمل الثقافى ومنافذه وامتدت شبكة الرقابة لتغطى عدة مجالات متنوعة من العمل الثقافى وأخذت الشبكة تتسع كلما اتسعت مفردات العمل ، وذلك من أجل حماية المجتمع ، حسب رؤية الدولة وسلطتها .

وقد فرضت هذه الرقابة فى مرحلة دقيقة من تاريخ مصر ، تميزت بقيام الحركة الوطنية العرابية التى ساندتها حركة ثقافية نشطة بتأثير مدرسة الطهطاوى فى الترجمة والتأليف وازدهار الصحافة والجمعيات العلمية . وبدأت فى ذلك الوقت مختلف التيارات الثقافية ، بين المثالية والمادية تشق طريقها فى مجرى الحياة العامة فى مصر فى القرن التاسع عشر ، وكان المثقفون منقسمون داخل هذه التيارات الى ثلاث فئات ، فئة ملتزمة بتوجيهات الحكومة سواء عن اقتناع أو عن رهبة ، وهى تمثل الأغلبية ، وفئة متحررة وغير ملتزمة إلا بما تعتقده صحيحا ، والفئة الثالثة هى الفئة التى تراقب فى صمت ، أو لا تشغل بالها بما يجرى .

ان هذا الذى حدث كان مرتبطا بنشأة المثقفين فى مصر فى القرن التاسع عشر ، وسياسة الحكم فى التعليم المدنى ، والبعثات التى بدأها محمد على باشا ، وسياسة توظيف المتعلمين التى تابعها خلفاؤه وخاصة اسماعيل ، حتى انشاء الجامعة المصرية (١٩٠٨ - ١٩٢٥) وزادت وضوحا ورسوخا خلال الخمسينات والستينات ، ونتج عنها فى النهاية نشأة المثقفين الذين شعروا بفضل الدولة عليهم ، فكان لها ولاؤهم المعلن ، حتى لو كان المثقف لا يؤمن بتوجهات الدولة . فرفاعة الطهطاوى مثلا ، يكتب بذكاء خلاصة ملاحظاته الفكرية عن رحلته لباريس ، ولكنه يحرص فى الوقت نفسه على بيان أن هذا لا يتفق مع طبيعة المجتمع . أما على باشا مبارك فقد أسقط من حسابه فى الخطط التوفيقية جميع القرى التى نشأ فيها زعماء الثورة العرابية ، حتى لا يضطر الى كتابة شىء عن هؤلاء الزعماء مثلما فعل فى سائر القرى التى ذكرها وترجم لحياة المعروفين من أهلها .

وقد يتكرر مثل هذه المواقف فى القرن العشرين ، مع زيادة وضوح دور الدولة بشكل ملحوظ فى النصف الثانى من هذا القرن بعد أن أممت الصحافة ، وبعد أن أصبح المثقف أيا كان موقعه أسير الوظيفة التى يتولاها خاصة اذا كانت متعلقة بالفكر والابداع الادبى أو الفنى ، فالمثقف قد يفكر فى حرية ، ولكنه يتكلم فى حدود ويعمل وفقا للامكانات الخاصة .

أما فيما يتعلق بشريحة المثقفين الأزهريين ، فمن الملاحظ أنه بتأسيس أول مجلس ادارة للأزهر فى ١٨٩٦ ، يضم اعضاء يمثلون الحكومة ، فقدت هذه الشريحة بعض استقلالها الفكرى وترسخ هذا بعد عدة اجراءات بدءا بقانون إصلاح الازهر عام ١٩١٠ ، وانتهاء بادارة الاوقاف الدينية .

وثمة فئة من المثقفين نشير اليها من باب التصنيف لا التقويم هى الفئة المتحررة وغير الملتزمة بالتوجهات العامة ، فقد وجدت خارج دائرة المركز وعلى هامش مؤسسة المثقفين المعتمدة ان صح التعبير ، وأصبحت تشكل الى حد ما سلطة شعبية فى عالم الثقافة لا ترتاح اليها الدوائر

الرسمية . وقد دفع بعضها ثمن التحرر وعدم الالتزام بأن أخرجت من دائرة الضوء الى دائرة الظل .

والخلاصة ان سلطة الدولة فيما يتعلق بفرض الالزام فى العمل الثقافى بالتوجهات العامة أمر قائم فى كل مراحل تاريخ مصر ، وظلت وظيفة الدولة فى الرقابة ذاتية ، وان اختلفت حدتها بين وقت وآخر ، كما حدث فى عهود الليبرالية الاولى ثم الاشتراكية ثم فى مرحلة الليبرالية الثانية .

وهناك من يرى أنه فى اطار التحول الاقتصادى ونظام الخصخصة واقتصاديات السوق يتعين رفع الالزام واطلاق الحريات .

ولا يخفى ان الصراع المذهبى فى العصر الحديث كان له أثره فى توزيع المثقفين شيعا وأحزابا شتى ذات اليمين وذات الشمال . ثم جاءت اختراعات العصر من أجهزة الاعلام والدعاية التى تطوى الأبعاد المترامية فى لمح البصر وتجوب الآفاق على موجات الأثير وتجتاز الحدود الفاصلة والحواجز المانعة وتقتحم السدود حاملة التيارات الثقافية المختلفة الى قيعان المدن ومهجور القرى ومنعزل البوادى والنجوع دون حارس أو رقيب إلا فى الحدود الضيقة للزاد الثقافى المطلوب للسوق المحلية على وجه الالزام .

ومثقفونا على العهد بهم من قديم الزمان تتوزعهم جبهات شتى متباعدة ، أخذ كل فريق منهم وضعه فى الساحة الثقافية استجابة لما هو ميسر له .

أما القلة الرائدة المعبرة عن هموم الجماعة وهواجسها وأمانيها ، فالتزامها الذاتى النابع من ضمائرها ، يعطى هذا الالتزام معناه الجليل ، وهكذا تتحمل هذه القلة مسئولية الموقع الثقافى إلزاما وتكليفا ، فلا ينبغى لها ان تفرط فى أمانة هذا الموقع ، أو تتخفف من تكاليفه شأنها شأن المكلفين بحراسة وجود الأمة فى شتى المواقع ، فرض كفاية يعفى منه من هم دونهم ، من غير المؤهلين لشرف هذا التكليف .

والحق أن مأزق المثقف والسلطة ظاهرة عامة فى المجتمع الدولى بدرجات متفاوته ، والمأزق يتعلق باحتكار الفهم ونفى الآخر ، وصعوبة تحديد الخيط الرفيع الذى يفصل بين الحرية والالتزام أو الإلزام .

على أن المثقف فى الدول النامية أو المسماة بالعالم الثالث ، لا يصح أن يقارن بمثقفى العالم الأول الذين يتمتعون بحريات شخصية واسعة ، ولا يتعرضون لما يتعرض له مثقفو العالم النامى الذى يواجه مشكلات مجتمعه كالفقر والبطالة والحاجة إلى نشر التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية ، بالرغم من وجود مؤشرات تدل على بعض التحسن الكمى فيها .

وفى ضوء هذا الواقع ، وعلى أساسه ، تتحدد مسئولية المثقفين المعاصرين ، إذ يساعدون الجماهير على الإدراك الصحيح والاهتمام الصادق والمشاركة المسئولة ، بحيث يتم تكوين الرأى العام المستنير واستنهاض إرادة جماعية متنامية التكامل والتبلور واستمرار العمل على شحذها وتنويرها وزيادة تبصيرها بالتوجه الرئيسى الذى يلزمها أن تتشبث به لتبلغ بالوسائل المتاحة ما هو أفضل ، والذى يتمثل فى رفع مستوى المعيشة والعمل بالتكنولوجيا المتقدمة والرقى الثقافى وتهيئة الشعب للمزيد من المشاركة فى السعى للوصول إلى مزيد من العلم والابداع والتنمية والتقدم وتطوير النظم السياسية ، وتحقيق نهضة شاملة فى كل المجالات ، وبذلك نصل إلى تفجير طاقات الأمة فى عملية تنمية مستقلة تعتمد على الذات وتتقدم فى ثقة وأمان .

أما عن دور المثقفين المصريين فإن هذا الدور قد برز فى ثورة ١٩ وما قبلها وما بعدها ، حتى يومنا هذا على صور مختلفة ومستويات متباينة ، خضوعا لمقتضيات البيئة الثقافية والسياسية التى يمارسون نشاطهم الثقافى فيها .

وقد ظل هذا الدور متميزا فعالا حتى ثورة ١٩٥٢ ، حيث استطاع المثقفون – رغم وجود الاستعمار والاحتلال الأجنبى والإقطاع والنظام

الملكى البائد وسيطرة الرجعية - بعطائهم الثقافى المتاح فى ذلك الوقت أن يقاوموا كل هذه العوائق مجتمعة ونجحوا فى صد محاولات الانجليز للوقيعة بين عنصرى الأمة ، كما نجحوا فى المحافظة على لغة البلاد القومية وبعث روح الثقافة المستنيرة المعاصرة .

وبعد الثورة اختلف موقع المثقفين فى الدولة ، وظهرت شعارات تنادى بأن يلتزم المثقفون بسياسة الحكومة وتنظيمها السياسى الأوحد إلى أن انحسر هذا الاتجاه بعد حرب ٧٣ وبدأت تظهر اتجاهات ديمقراطيه تنادى بتعدد الأحزاب وحرية التعبير .

وهكذا بدأ المثقفون يتنفسون هواء الحرية والديمقراطية ، فتضاعفت بذلك مسئوليتهم عن ضرورة الانفتاح والابداع الحر . وهو ما تلمس آثاره فى كتابات المثقفين فى الآونة الراهنة ، وأصبح المثقفون المصريون المعاصرون مطالبين ومسئولين عن وضع وتنفيذ مشروع ثقافى عام ، وفتح المجال أمام جميع الآراء والتوجهات على اختلافها ، لتتحاور فيما بينها بحرية كاملة ، حتى تظهر أبعاد الحقيقة أمام الرأى العام المستنير ، فتتأكد استفادته ويشتد وعيه وتنحسر تجاوزاته ، ويتعاظم دور المثقفين المبدعين أنفسهم .

وإذا كان لنا أن نتكلم الآن عن دور الدولة ومسئوليتها عن العمل الثقافى ، فإننا نستطيع القول إن الرقابة على بعض انواع الإنتاج الثقافى لا تزال مفروضة من قبل الدولة ، ولابد من أن تظل قائمة على نحو ما ، ولكن الخلاف يدور حول اتساع مجال الرقابة أو ضيقه ، وحول ما إذا كانت واجبة إزاء عمل معين أم غير واجبة ، فلابد من هذه الرقابة على الأعمال الفنية والأدبية حتى لا تحدث تجاوزات أو اعتداءات على النظام الاساسى للدولة ، أو على المعتقدات الدينية ، أو على الآداب العامة وقيم المجتمع العليا .

لقد بدأ تطبيق الرقابة فى بداية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ وكانت مفروضة على الأفلام وكانت تمتد إلى ما يسمى الشئون الحربية ، وظلت كذلك حتى عام ١٩٢١ ، وبدأت الأفلام الواردة من الخارج تخضع لقوانين معينة . وفى ١٩٢٨ فرضت الرقابة على الأفلام المصدرة إلى الخارج . وظلت تابعة لوزارة الداخلية ، وكان القسم الفنى يقيم الرقابة على الصحف والمجلات حتى عام ١٩٣٠ ثم خضعت لإشراف المكتب الجنائى حتى عام ١٩٣٦ مع استمرار تبعيتها لمكتب مراقبة الصحافة والنشر بوزارة الداخلية حتى عام ١٩٥٤ ، ثم انتقلت تبعيتها إلى وزارة الشئون الأجتماعية بالاشتراك مع وزارة الداخلية . وعندما بدأت حرب فلسطين أعيدت إلى وزارة الداخلية فى ظل اعلان الأحكام العرفية ، وبعد ٢٣ يولية ١٩٥٢ انتقلت الرقابة على المصنفات الفنية إلى وزارة الارشاد القومى ثم إلى وزارة الثقافة .

والرقابة على العمل الثقافى ، تلازم القانون وتتمشى معه ، فالقانون بطبيعته من أخص وظائفه حماية المجتمع والحفاظ على قيمه ومثله والتصدى للخروج على آدابة وتقاليده واستقراره ، وفى النظم الديمقراطية الحديثة تتسع الحرية العامة ، وحرية التعبير ، وتصبح سطوة القانون هامشية فى مجال الانتاج الفكرى والثقافى ، حيث يكون المبدع المثقف واعيا بمسئوليته ، ويكون المتلقى قادرا على الإدراك والتمييز والتفرقة بين الحق والباطل . ويصبح العمل الثقافى صورة صادقة للمجتمع بآماله وآلامه وتطلعاته بغير مداراة ولا زيف ولا نفاق ولا خوف . أما فى النظم والمجتمعات الشمولية فتكون الرقابة وسطوة القانون غاية فى الجدية والصرامة . وتصبح الأعمال الفنية والثقافية صورة مشوهة للمجتمع ، مليئة بالرياء والشعارات الزائفة .

وبعد انتصارات عام ٧٣ انحسرت سطوة الرقابة على حرية الرأى والتعبير ، وكثرت المناداة بإدخال تعديلات على أحكام القانون الجنائى بالنسبة لجرائم الرأى والنشر والصحافة ، ومن الطبيعى أن تخفيف القيود على الانتاج الأدبى والفنى بعامة هو نتيجة اتساع ودعم حرية الرأى والتعبير والإبداع ، وقد تحقق من ذلك الكثير فى السنوات

الأخيرة ، ونلمس ذلك فيما نشاهده حاليا من مسرحيات مليئة بالنقد وأفلام ذات طابع سياسي ومؤلفات فيها كثير من التحرر في الرأى ، وكذلك فيما يبث في الاذاعات المسموعة والمرئية . كل ذلك رغم أن لدينا الآن ادارة عامة للرقابة على المصنفات الفنية بوزارة الثقافة ، إضافة إلى الرقابة الداخلية في الاذاعة والتليفزيون . أما الصحف فقد ألغيت الرقابة عليها رسميا ، وأصبح أمرها متروكا لرؤساء تحرير الصحف القومية ومساعديهم .

وتتوخى الرقابة على المصنفات الفنية أن تكون خالية من الخروج على الآداب العامة أو النظام العام أو مايسيء الى علاقة الدولة بالدول الأخرى ، وينظم ذلك القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ (تنظيم الرقابة على المصنفات الفنية) والمعدل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ ليشمل المصنفات السمعية والبصرية ، ويساعد الرقابة العامة في تنفيذ رسالتها شرطة متخصصة ، ولرجال الرقابة سلطة الضبطية القضائية فيما يتصل بعملهم ولهم حق منع الرخصة والمصادرة . وينظم القانون العقوبات المترتبة على مخالفته وهى الغرامة والحبس والمصادرة . والقيم التى يحاول المشرع حمايتها ، هى فى الأغلب الأعم ، مستمدة من القيم الدينية والاجتماعية ومن التقاليد والأعراف فى كل مجتمع . أو حماية علاقة الدولة بالدول الأخرى ، فتحكمها القواعد الدبلوماسية والقانون الدولى ، وهى تتغير بتغير الظروف الدولية والأحداث العالمية ونظم الحكم فيها .

وبجانب دور الدولة فى الرقابة على العمل الثقافى ، فان لها دورا هاما فى رعايته وتشجيعه وتيسير اتاحته للناس . وقد يمتد فى بعض الأنظمة فيجعل الدولة منتجا مباشرا للعمل الثقافى وموجها ومحددا للمبدعين ، ومكافآتهم على تقديم ما يكون مناسبا من وجهة نظر الدولة ونظامها السياسى . وهى تقوم أيضا بتقديم وعرض الأعمال الثقافية عن طريق أجهزة الوزارة المختصة ، وكذلك عن طريق أجهزة الاعلام كالصحف القومية والاذاعة والتلفزيون ، وسوف تظل ملكية الدولة لهذه الوسائل الاعلامية والثقافية قائمة الى أن يحدث تطور كبير حاسم فى النظامين السياسى والاقتصادى وتصبح الأمور فى يد القطاع الخاص والأفراد ، وهو المعمول به فى الدول الليبرالية والديموقراطية . والحكومة فى هذا الصدد توجه وتشجع وتمنح المكافآت على الأعمال التى تراها مؤدية للأهداف القومية . ويرى البعض أن تعديل قانون العقوبات بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ قد شدد من الرقابة على العمل الثقافى ، حيث استحدث هذا التعديل صيغة جديدة للمادة ٢٠١ فاصبح نصها كما يلى : « كل شخص ولو كان من رجال الدين اثناء تادية وظيفته ألقى فى أحد أماكن العبادة أو فى محفل دينى مقالة تضمنت قدحا أو ذما فى الحكومة أو فى قانون أو فى مرسوم أو قرار جمهورى ، أو فى عمل من أعمال جهات الادارة العمومية أو اذاع أو نشر بصفة نصائح أو تعليمات دينية ، رسالة مشتملة على شيء من ذلك يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، فاذا استعملت القوة أو العنف أو التهديد ، تكون العقوبة السجن » .

وكذلك صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٤ ، بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة . ويشتمل على عدة مواد تضع قيودا على تأسيس ونشاط هذه الجمعيات ومنها الجمعيات التى تهتم بالنشاط الأدبى الى جانب عدد كبير من الجمعيات التى تقدم خدمات ثقافية وعلمية .

ثم يجيء دور الأجهزة والمؤسسات التعليمية فى بناء الثقافة الوطنية ، فكل جماعة بشرية تسعى لكى تتشرب الأجيال الجديدة من أبنائها مقومات ثقافتها فتستمد شخصيتها وتمتد على امتداد الزمن بقدر الجهد الذى يبذله الكبار من أجل أن تنقل الثقافة الموروثة الى جيل الصغار وتتم عملية النقل هذه عن طريق التعليم . والجماعة البشرية لا

تستمر فقط باستمرار ثقافتها الموروثه ، ذلك ان المشكلات تتبدل والقضايا تتغير ، والحلول تتطور تبعا لما يستجد من الأمور والأحوال ، ويستحدث من الحاجات ما يقضى بعدم الاكتفاء بنقل الثقافة ، وانما لابد كذلك من تطويرها . وهكذا يجيء التعليم ليكسب الفرد من الأمة شخصيته الانسانية ، ويساعد الأمة على الاستمرار الاجتماعى ويعينها على التجدد والتقدم بما يقوم به من نقل الثقافة وتطويرها .

ويجدر بنا ان نضع فى الضوء الحدث الأكبر فى تاريخ الثقافة المصرية وهو الأثر الذى أحدثه دخول الاسلام فى مصر من الناحية الثقافية ، ولنذكر ان المصريين الذين انتشر بينهم الاسلام منذ القرن السابع الميلادى ولو انهم كانوا استمرارا ماديا لأسلافهم الذين عاشوا قرونا قبل الميلاد ، إلا أنهم تباينوا واختلفوا عما كانوا عليه من قبل الاسلام ، بفضل التحول الثقافى عندما نعموا بالاسلام عقيدة وشريعة . وقد استمرت مقومات الشخصية الثقافية الجديدة حتى مطلع القرن التاسع عشر بفضل ما كانت تقوم به مؤسسة التربية والتنشئة والتعليم من أسرة ومساجد وكتاتيب ومدارس ومعاهد .

وعندما أراد محمد على أن يغير من طريقة الحياة السائدة فى مصر وليكون ندا للقوى المهيمنة فى ذلك الوقت ، كان سبيله الى ذلك جعل التعليم يسير على النهج الأوربى الحديث ، وحتم نظامه السياسى الفردى ان يتم التغيير خلال سنوات محدودة برغم أن مجد الأمة يحتاج فى بنائه الى تدرج وطول نفس وسنوات طويلة . وهكذا وجد نمطان من التعليم متباينان .

ثم كان الدافع الأساسى لعلى مبارك فى إنشاء دار العلوم سنة ١٨٧٣ هو إيجاد صيغة تعليمية تقدم للناشئة الموروث والمستجد ، وتعيد للثقافة المصرية اطارا عاما متجانسا ، وتنشيء جسورا للتفاهم بين العقول ، ولكن تحقيق هذا الهدف لم يكن سهلا ميسورا ، وخاصة بعد ان ابتليت مصر بهجمه استعمارية شرسة ، رأت ان تجمد نمط التعليم الدينى ، وتشجع التوسع فى النمط الغربى ، وإن جعلته فى نطاق ربط التعليم بالوظيفه الحكومية .

وإذا كانت الوظيفة الحكومية فى ظل الاحتلال ، تتطلب عادات الطاعة والسلبية ومحدودية النظر والطموح ، كما تتطلب الجمود والخوف ، فقد كان طبيعيا أن يسرى شئ من ذلك إلى أساليب التعليم وطرائقه ونظمه وفلسفته وأهدافه ، وكان يمكن لقانون تطوير الأزهر الذى صدر عام ١٩٦١ أن يوفر للتعليم الدينى صيغة تمكنه بالفعل من أن يجمع بين الاصالة والمعاصرة ، لكن هذا الهدف لم يتحقق ، وأصبحت الثقافتان تتجاوران ولا تمتزجان .

ولما كان التعليم هاما هكذا بالنسبة للثقافة ، فقد سارت العلاقة بينهما على نهج يجعل صحة التعليم سبيلا أساسيا للصحة الثقافية . فالتنوع الثقافى أمل مرغوب ونهج محدود ، ولكنه يكون كلما اقتربنا من الأصول والجذور مصدر تشرذم وفرقة ، أما اذا دخلنا فى الفروع فيصح التعدد والتنوع ، وهكذا كان ينبغى أن يتلقى جميع أبناء الأمة القدر المشترك من العقيدة و اللغة والمعارف الأساسية ، ويكون هذا التعليم بمثابة الجذع المشترك ثم يمكن أن تتعدد بعد ذلك أنواع التعليم وتتنوع صيغه ومراحله .

لكننا لا نزال نعانى من ثنائية تعليمية بين تعليم دينى وآخر مدنى فى سنوات العمر الأولى ، ويحاول التعليم الدينى توفير معظم ما يتعلمه طالب التعليم المدنى ، بالاضافة الى القدر الأساسى من الثقافة الدينية ، إلا أن ذلك يشكل عبئا ثقيلا عليه ، ويغرس مشاعر غير ودية تجاه هذا التعليم بين الطلاب ، وذويهم ، وإذا كان التعليم الدينى يثقل كاهل الطلاب فإن التعليم المدنى يتخفف تدريجيا من الثقافة الدينية واللغوية العربية .

وكذلك بدأت نوعية أخرى من تعليم المرحلة الأولى فى الانتشار بسرعة ملحوظة ، تقدم الثقافة الأساسية للناشئة بلغة أخرى غير اللغة القومية العربية ، برغم أن

المحتوى واحد . إلا أن تقديمه بلغة أجنبية يفتح قنوات الاتصال بين أجيالنا الجديدة وثقافات الآخرين .

وقد دخلت وزارة التعليم حلبة السباق هذه ، فاقتطعت مساحة من التعليم العام ليصبح هو كذلك بلغة أجنبية عن طريق ما يسمى بمدارس اللغات التجريبية ، كما أدخلت اللغة الأجنبية فى تعليم المرحلة الأولى ، وهى مرحلة البدء بتعليم اللغة القومية .

وبنفس المنهج وعلى نفس المنوال ، بدأت بعض الكليات التى تعلم باللغـــة العربية ، تقرر قنـــاة خاصة لتقديـــم بعض المقررات بلغة أجنبية ، سدا لحاجـــات الســـوق الاقتصادى الذى زاد ارتباطه أخيرا بالسوق العالمى .

وكان محمد على فى أوائل القرن التاسع عشر ، مدركا أن نهضة الأمة تستوجب الأخذ بمنجزات الأمم المتقدمة فى العلوم والصناعات ، ومع ذلك ، كان يدرك فى الوقت نفسه ضرورة أن يكون التعليم عن طريق اللغة العربية ، فاهتم بتأسيس حركة ترجمة ضخمة الى هـذه اللغة ، وارسال البعثات الى البلدان الأجنبيـة المتقدمة ولكن ذلك كلـه انحصر فى دائـرة العلوم الطبيعية والرياضيـة والتطبيقية ، ولـم يقتـرب من العلوم الانسانية .

وإذا كان رواد الثقافة المصرية الأوائل قد عاشوا تعليمنا عندما كان يعلم باللغة الأجنبية فى ظل الاحتلال البريطانى ، إلا أننا لاننسى أن سبلا متعددة قد تهيأت لهم سواء بجهود ذاتية أو تأثرا بالمناخ العام فكانوا على صلة دائمة بالمصادر الأساسية للثقافة العربية الاسلامية ، فاستطاعوا بذلك أن يجمعوا فى تفكيرهم وحديثهم ولغة كتاباتهم بين الموروث والوافد ، بينما نلاحظ على كثيرين من الأجيال الجديدة اتقانهم للغة أجنبيه بينما يعيشون انفصاما شبه كامل عن الموروث الثقافى فيما يعد من مظاهر الخلل وآيات الضـعف ، وتظهـر المقـارنة واضـحـة فى ترجمات الأمس التى تبدو كأنها مؤلفة لسلامتـها ووضوحـها وتماسك عباراتها وسلامة تركيباتها أما مترجمات اليوم فيكتنفها الغموض وتنتشر فيها الركاكة .

واللغة ليست مجرد وعاء للفكر ، فقد أصبح هناك كثيرون من العلمـاء والمفكرين يرون أن اللغة فى ذاتها فكر ، وهكذا يصبح استقصاء الوضع الذى صار عليه معلم اللغة القومية جانبا أساسيا فى قضية المسئولية الثقافيـــة للتعليـــم ، وما يقتضيه ذلك من ضرورة تأهيله بما يمكنه من أن يكـون مرشـدا وموجها فعالا للأجيال الجديدة فى امتلاك ناصية اللغة القومية .

إن هذا الطغيان الواضح فى لافتات المحلات وإعلانات الصحف ، من جانب الأسماء والعبارات الأجنبية المكتوبة بحروف عربية من شأنه أن يطمـس مفردات اللغة القومية ويواريها التراب ، فتنقطع الصلة بين الأبناء ، ومصـادر الثقافة العربية ، ولانظن أن هناك ما هو أخطر على ذاتية أمة من افتقادها التدريجى لأدوات ثقافتها .

وهكذا تبرز ضرورة إعادة النظر فى هذا الجانب من جوانب التعليم فى بلادنا حتى يكون التعليم طاقة قوة لثقافتنا ، وليس عكس ذلك .

التوصيـات

وعلى ضـوء مـا سبـق ، ومـا جـاء فى دراسات المجلس السابقة المتصلة ؛ يوصى بما يأتى :

* إزالة العقبات التى تعترض العمل الثقافى حتى تمارس الصفوة من المثقفيـن رسالتهـا النبيلـة ، مع عدم الاخـلال بحق المجتمع فى حمايـة نظامه وقيمـه وآدابه العامة وحريات الناس . على أن يترك للقضاء مسئوليته فى هذه الحماية ، وتوفير التوازن اللازم بين الحرية والمسئولية .

* تشجيع النقد وحرية الفكر بدلا من التشدد فى فرض الرقابة على العمل الثقافى ، حتى يصبح التقويم والتطوير والتقدم نابعا من ضمائر المثقفين وشعورهم بالمسئولية .

* اعـداد مشروع ثقافى قومـــى تتحدد فيه القضايـــا المؤثرة فى التنميـــة الثقافيـــة التى يدور حولها النشاط الثقافى العام فى الوقت الحاضر .

* تكثيــف الاهتمـــام الجـــاد بالقضـــاء على الأمية فى أقصر وقت ممكن .

* إطلاق حرية إصدار الصحف والمجلات وبخاصة المجلات الثقافية والأدبية والفنية التى يمكن أن يصدرها المثقفون أنفسهم .

* قصـــر مهمة الدولـــة فى المجال الثقافـــى بوجه عام ، على الرعايـــة وتشجيع الأعمـــال الثقافية الجادة ، وذلك بمنح الجوائز وإقامة المسابقات .

* الاهتمام بالبرامج الثقافية الخالصة ، من حيث الكم والكيف فى أجهزة الاعلام الرسمية ومراعاة الأوقات المناسبة لها .

* الاهتمام الجاد بجميع الوسائل التى تعين على نشر الثقافة المصرية العربية فى العالم العربى ، فإن هذا الأمر هام جدا ثقافيا وسياسيا واقتصاديا .

* تنفيذ توصيات المجالس السبقة فى مجال إزالة المعوقات أمام نشر الكتاب المصرى وتصديره إلى الخارج ، وكذلك فى مجال السينما والمسرح والموسيقى .

* تركيز دور الدولة فى السينما والمسرح على انتاج نماذج طيبة تصلح مثالا لما ينبغى أن يساهم به القطاع الخاص فى هذين المجالين ، والاكتفاء بعد ذلك بتشجيع الأعمال الثقافية .

* توجيه عناية خاصة الى العلاقات الثقافية والتبادل الثقافى مع دول العالم والدول العربية على وجه الخصوص .

* زيادة الاهتمام بالنشاط المدرسى الثقافى فى جميع مراحل التعليم لاتاحة الفرصة لظهور المواهب الجديدة وتشجيع البراعم التى قد يكون لها مستقبل فى مجال الأعمال الثقافية .

* بذل مزيد من العناية بتدريس اللغة العربية فى جميع مراحل التعليم ، مع العناية بها فى الصحف والاذاعة والتلفزيون ، وحماية اللغة من الأخطاء الشائعة واستخدام الألفاظ والعبارات الأجنبية التى طغت أخيرا وخاصة فى مجال الشركات والأنشطة التجارية والإعلانات .

* التوسع فى منح التفرغ تشجيعا للشباب المبدعين .

التكامل الثقافى
بين العلوم والفنون والآداب

الثقافة هى حصيلة مدخلات الذهن فى مراحل نمو الفرد وتنشئته الاجتماعية والثقافية ، ومن ثم أصبحت موسوعية بطبيعتها ، تضم الأفكار والآراء والمعتقدات والقيم والعادات والأعراف والتقاليد والمعايير والأحكام وما يرتبط بذلك من عناصر حضارية تشمل الملابس والمساكن والأماكن ومختلف الأدوات والآلات التى تجعل الحياة مريحة بهيجة ، وتكسب صاحب الثقافة الموسوعية سماحة وتسامحا وفهما عميقا بالنفس البشرية تجعل تعامله مع غيره من الأفراد سهلا ميسرا ويجعلهم ينظرون إليه على انه مثال للرجل المهذب .

والفرد فى مراحل نموه ، ومنذ بداية قدرته على الفهم ، يتلقى ثقافة مجتمعه رويدا رويدا ويتعلم العلم بالتدريج ، وبعد ذلك يكون عليه أن يدرك ويميز ويختزن فى حافظته كل ما يتلقاه ، ثم عليه فى المواقف المختلفة من حياته أن يتذكر ، ويستبطن ما اختزنه ، ويتعقله ويفطنه ، ثم يتدبره ، ويعمل بما توسمه أو استنبطه أو استقرأه ، وفى هذه العمليات الفكرية الفرعية ، التى تتكون منها عملية التفكير الكبرى ، لايفترق الإنسان عن الحيوان فحسب ، بل يتفاوت الناس فيما بينهم تبعاً لقدراتهم العقلية وملكاتهم الذهنية .

وكانت مصر منذ قديم الزمان مركزا للإشعاع الثقافى وقد شهدت جامعة (أون) هليوبوليس العديد من الشخصيات الأجنبية ، جاءوا اليها

باحثين عن العلم والمعرفة ، وكانت مكتبة الأسكندرية منارا يضئ الطريق أمام الباحثين والدارسين ، ولذلك فلم يكن غريبا أن يكون للمثقفين المصريين دور هام في نمو وتطور بلادهم .

ومفهوم المثقف بمعناه الحديث ، بدأ في فرنسا في القرن التاسع عشر ومن هناك انتقل إلى بريطانيا ثم إلى انحاء العالم الأخرى ، ولم يكن المثقف وقتذاك هو الأديب أو الفنان فقط ، بل إن بعض هؤلاء قد تكون لديهم القدرة على الابتكار والابداع في مجالات محددة ، ولكن تنقصهم الثقافة الواسعة . وفي الوقت الحاضر ، يقتضي الأمر أن يكون المثقف ملما لا بثقافة بلده فحسب ، بل بالثقافات العالمية الأخرى ، لأن الثقافه كالنهر الذى يجرى في أرض واسعة ، ويصب فيه روافد ونهيرات تختلط مياهها بمياهه .

وكان مفهوم المثقف حتى عصر محمد على ينصب على خريج الأزهر ، لأن الازهر وكتاتيبه ومعاهده المختلفة كانت الوسيلة الوحيدة للتعليم ، وكان علماؤه هم الذين يكونون مجموعة يمكن أن يطلق عليها صفة المثقفين . وقد أدى علماء الأزهر دورا هاما في حياة مصر ، وخاصة في المجال السياسي ، وحين جاء نابليون إلى مصر ، كان علماء الأزهر هم هدفه الأول ، ومنهم تكون المجلس الاستشارى الذى كان همزة الوصل بين الحاكم والشعب ، وحين بدأت حركة المقاومة ضد نابليون ، كان علماء الأزهر هم القائمون بها ، وقد عاقبهم نابليون بعد ذلك ، بتوجيه نيران مدفعيته من المقطم ، ثم دخل جنوده إلى حرم الأزهر بخيولهم . وكانت حركة المقاومة هذه هى نتيجة وجود عامل حضارى لدى المصريين بوجه عام .

وحين تولى محمد على الحكم ، كان العلماء هم أول من نادوا به والياً عليهم ، وفي عهده ، بدأت عمليه تحديث التعليم ، فانشأ الوالى المدارس المختلفة وأرسل البعثات إلى أوربا ، صحيح أن هذه الخطوات كانت أساسا لخدمة الجيش ، ولكنها أفرزت بعض المثقفين الذين نهلوا من ثقافة أوربا ، وكانت إيطاليا هى أول دولة توجه اليها هذه البعثات ، لا للدراسة العسكرية فحسب ، ولكن لنواحى الادارة والطباعة التى اهتم بها محمد على ، وبمجرد عودة المبعوثين من إيطاليا أنشأ المطبعة الأولى في الأسكندرية والتى نقلت بعد ذلك إلى بولاق بالقاهرة . وكان رفاعة رافع الطهطاوى أهم شخصية سافرت إلى فرنسا ، وكان له دور معروف في تعريف المصريين بأسس الثقافة والسياسة والادارة الفرنسية ، وبعد عودة رفاعة ، أنشأ مدرسة الألسن ، وترجم مع تلاميذه كثيرا من الكتب ، وكانوا بذلك نواة لحركة التثقيف والتنوير في مصر .

وفي عهد الخديوى اسماعيل ، تأكد دور هؤلاء المثقفين ، وتميز عهده بالانفتاح الواسع على ثقافة الغرب وحضارته والتوسع الكبير في التعليم المدنى ، وفي عهده أنشئت الجمعية الجغرافيه الخديوية وأعيد تنظيم دار الكتب والمتحف واشتركت مصر في معارض دولية كثيرة في أوروبا ، ومعرض فيلادلفيا بامريكا ، وأنشئت مدارس الارساليات الأجنبية ، وهكذا انحسر دور المثقفين الأزهريين وظهرت طبقة جديدة منهم ، كما ظهرت الطبقة الوسطى التى تطلعت إلى التعليم وتولى الوظائف ، وأصبح لتلاميذ رفاعة دور هام في خلق جو ثقافى جديد .

ويجدر بنا أن نشير إلى أن سياسة الدولة في عهدى محمد على والخديوى اسماعيل ، لم تكن ترمى إلى تحويل الأزهر إلى جامعة مدنية كما حدث في فرنسا وانجلترا ، وانما اختارت مصر طريقا وسطا هو الابقاء على التعليم الدينى الأزهرى ، وفي نفس الوقت اقامة نظام للتعليم المدنى .

وفي أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أصبح للمثقفين المصريين دور سياسى واجتماعى وتثقيفى هام ، وكانوا إلى درجة ما يشاركون في اتخاذ القرار والمناداة بالإصلاح في مجال الدين والسياسة والمجتمع ، وكان على رأس هؤلاء : مصطفى كامل ، واحمد لطفى السيد ، وعبدالخالق ثروت ، وغيرهم .

وبدأ نشاط سياسى واسع النطاق فى بداية القرن العشرين ، وتكونت ثلاثة أحزاب ، واشتدت المطالبة بالاستقلال ، عن انجلترا ، وعن تبعية تركيا ، وزاد الوعى السياسى والدفاع عن المصالح الوطنية ، والتسامح الدينى والعنصرى ، وبدأت فكرة إنشاء جامعة أهلية عام ١٨٩٩ ثم وضعت موضع التنفيذ عام ١٩٠٨ وكان تمويلها يجئ من تبرعات الجماعات والافراد لا من الحكومة ، ثم أصبحت الجامعة حكومية فى عام ١٩٢٥ ، وأصبح لأساتذتها وخريجيها دور سياسى وثقافى هام ، وقامت ثورة ١٩١٩ عقب إنتهاء الحرب العالمية الأولى وأنشئت جمعيات وتجمعات ثقافية وأدبية كثيرة ، ثم تميزت فترة مابعد الحربين ، بظهور حركة ثقافية وطنية تميل إلى العقلانية والمنطق وحرية الرأى ، وترجمت كتب كثيرة فى مختلف مجالات الثقافة ، وظهرت مدارس فكرية ، طالبت احداها بالاتجاه التقليدى الاسلامى وطالبت أخرى بالفكر الحديث العلمانى ، واتخذت ثالثة طريقا وسطا يجمع بين الاثنين كمجموعة العقاد وطه حسين وحسين هيكل والمازنى .

وصدرت فى هذه الفترة مجلات ثقافية وأدبية كثيرة كالسياسة الأسبوعية والمجلة الجديدة والرسالة والثقافة ، ونشطت لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ودارت مناقشات عديدة حول الهوية المصرية وقضية المرأة وغيرها من القضايا . ثم جاء عام ١٩٥٢ ، وتغيرت الموازين الثقافية تغيرا تاما كما تغيرت مستويات التعليم فى جميع المراحل ، ولعبت السياسة دورها فى مجال الثقافة ، وعرفت مصر تيارا ثقافيا وفد إليها من الكتلة الشرقية والمبادئ الماركسية .

ثم حدثت هزيمة ١٩٦٧ ، فحدث نوع من التحول الثقافى والتحرر من المواقف الرسمية السابقة وبالتدريج عاد المثقفون المصريون مرة أخرى إلى المناداة بالحرية والديمقراطية ، ولما تحقق النصر عام ١٩٧٣ ، استعادت مصر كرامتها ، وانفتح المجال لحرية الرأى والنقد والمعارضة . ولكن الحركة الثقافية واجهت تحولات كبيرة من تقدم العلم والتكنولوجيا والتطور السريع فى المعلومات والاتصالات وكثير من مجالات العلم الحديثة . واتسع مجال الثقافة المعرفية بوجه خاص ، إضافة الى كون الثقافة العامة بطبيعتها موسوعية عريضة غير محددة وغير منتظمة ، تكتسب من مصادر شتى خارجية وداخلية ، من البيت والجيرة والحى والقرية والمدينة وصحبة الأفراد وزملاء النادى والأصدقاء ، ودور التعليم بمختلف مراحلها ، ومن المجتمع الشامل عبر وسائل الإعلام المتعددة مسموعة ومرئية ومقروءة .

نفرق بين الثقافة هذه ، وبين العلم الذى وجدت له هيئة تعليمية تنظم نشره ، فى مراحل التعليم المختلفة من مدارس ومعاهد وجامعات . وهذه الوظيفة التعليمية تثرى بمعارفها العلمية ، نظرية وعملية ، حصيلة الثقافة عند الهيئة التثقيفية التى تقوم بنشر الثقافة ، وهكذا كانت الثقافة موسوعية شاملة تتلقى بصورة عشوائية غير مبرمجة ، بينما يقوم العلم على التخصص المبرمج والمنظم والهادف .

ومن الحقائق المعروفة أن موسوعية الثقافة ظلت سائدة فى العالم الشرقى حتى أوائل القرن التاسع عشر وان ظلت لها رواسب حتى الحرب العالمية الثانية ، بينما كان قد قضى عليها فى عصر التنوير منذ أوائل القرن الثامن عشر فى العالم الغربى الذى انعكست فيه الثورات الصناعية والتجارية والمالية والانتقالية ، وما تبع ذلك من ثورة ثقافية دينية وصحفية . وصارت الحياة لديهم تشمل تخصصات فى شتى العلوم والفنون والآداب .

وانتقل ذلك تدريجيا فى عالم الشرق ، فأصبح التخصص هو السمة البارزة ، ذات القيمة .

أما الثقافة الموسوعية التى ظلت إلى عهد قريب فى بلادنا النامية ، فقد عُرفت عن بعض الناس ، منهم من كانت مهنته الأصلية هى الصياغة مثلا ، ولكن إلى جانبها كان حكيما بطب العيون ، وبعض الوصفات لأمراض الصدر والباطنى أو بالأذن والحنجرة ، كما كان فى نفس الوقت

منجما يحسب النجم ويوفق بين الزوجين ، وفلكيا يعرف مواقع النجوم وأحوال الجو ، ومعماريا يرسم مخططات المنازل ويلم بهندسة البناء والتركيبات الصحية فيها وميكانيكا يصلح الدراجات والموتوسيكلات وآلات الخياطة . وكان يحفظ من القرآن الكثير ، ويجيد تجويده ويؤذن للصلاة عند الفجر ، كما كان خطاطا ماهرا . ان أمثال هؤلاء أصبحوا نادرى الوجود ولكنهم بقايا الثقافة الموسوعية التى كانت سائدة فى الماضى .

وعندما حدث التغير الاجتماعى الكبير فى هذا العصر وساعد التقنين فى ميدان الاتصالات والمعلومات والحاسوب ، أمكن خدمة البشر ، بالجمع بين موسوعية الثقافة وتخصصية العلم ، وأصبح من الميسور تمتعهم بشتى ألوان الترفيه عن طريق الأقمار الصناعية والحصول على الخدمات المالية والتسويقية والطبية والعلمية والأدبية والفنية ، وهم جالسون فى بيوتهم يشغلون الحاسوب بأطراف أصابعهم بالتحكم فيها عن بعد . ولا يدرى أحد على وجه التحقيق ماذا تكون عليه الحال فى القرن القادم ، ومايصل اليه التغير فى ثقافة العصر الموسوعية ، وكذلك فى مبادئ العلم المتخصصة .. ومهما يكن من أمر فسوف يصبح التعاون الوظيفى ضروريا بين الهيئة التثقيفية والهيئة التعليمية .

والعمل البشرى يشكل فى حياتنا اضافة إلى المحصول المتراكم من حيث الكم والكيف ، والإضافة الجديدة هى إبداع يثرى الحياة ، ويقوم العمل فى مجالها على مرتكزات ثلاثة أولها هو الخيال والحدس الذى يستشرف المستقبل ، وثانيها هو الذكاء والحصيلة العلمية أما الثالث فهو المتابعة والمثابرة والتواصل . وقد اتفق العلماء والباحثون على أن الذكاء المتوسط مع المثابرة خير من الذكاء العالى مع الانقطاع ، وهكذا وجب أن يشترك الخيال والعلم والاستعداد النفسى فى تشكيل الفرد السوى المبدع والمنتج ، وهكذا تتلاقى معا العلوم الانسانية مع العلوم التقنية فى تكوين الأفراد .

وعلى مستوى المجتمع ، يثبت تاريخيا أنه لا بد أن يتلاءم التقدم العلمى مع التقدم الفكرى ، وكثيرا ما دفع العلماء ثمن تفوقهم فى مجتمع متخلف ، ومن أوضح الأمثلة ما حدث مع جاليليو الذى لم يرد له اعتباره إلا بعد أن تقدم العلم والفكر العام .

وتبدو الحضارة الفرعونية الخالدة بآثارها الباقية ، مزيجا من تفوق فى هندسة التشييد ، وتقدم فى كيمياء التحنيط ، وبراعة فى الرسم وعبقرية فى النحت والتصوير .

وقامت الحضارة الإغريقية التى تعتبر الأساس الأول للحضارة الغربية ، على مزيج من فلسفة سقراط وأفلاطون وأرسطو ، وأشعار هوميروس ورياضيات فيثاغورس ، وفى مكتبة الاسكندرية العريقة التقت الحضارة الاغريقية بالحضارة الفرعونية ونبغ العلماء فى الفيزياء والأدب والطب والفلك والجغرافيا والفلسفة والرياضيات والبيولوجيا والهندسة ووضعوا أسس هذه العلوم فى تناغم كامل بين العلوم التقنية والعلوم الانسانية .

وكان العالم الفرد فى أحضان الحضارة العربية والاسلامية الزاهرة موسوعة من العلم والفكر والفن ، فابن سيناء فيلسوف طبيب شاعر ، والبيرونى عالم فى الفلك والجغرافيا والرياضة والصيدلة وفى الدين والفلسفة ، والحسن بن الهيثم ألف فى الضوء والبصريات والفلسفة والفلك والرياضيات وهو أول من فكر فى اقامة سد على النيل ، وقد تميز عصرنا الحديث بتوالى الثورات العلمية والتكنولوجية بما لها من تطبيقات وانعكاسات على الحياة البشرية وكان منها ما هو نافع مفيد ، ومنها ما ينذر بالخطر ، وهكذا بحث العالم عن ضوابط وقوانين وأحكام دينية وقيمية واجتماعية واخلاقيه تحكم استخدامات التكنولوجيا الحديثة وتوجهها فى المسار الصحيح الذى يخدم

البشرية ويحفظ لها تطورها الطبيعي بما يعود عليها بالصلاح والسلام والتقدم .

ومن أهم الميادين التي تطرق اليها العلم الحديث ، البيوتكنولوجي ، والهندسة الوراثية ، فهي تثير في آن واحد الإعجاب والمخاوف ، لانها تقدم حلولا سحرية لكثير من المشكلات في الوقت الذي تحمل فيه كثيرا من المخاطر التي قد تستحيل السيطرة عليها وعندما شاعت تجارة الأعضاء البشرية وولادة أطفال الانابيب وراجت عمليات تأجير الأرحام ، وتنازعت مقتضيات التقدم أو التطور مع ضرورات الأخلاق والقيم والسلام الاجتماعي ، أرادت انجلترا أن تضع قواعد منظمة لحياة الأفراد والمجتمع في ظل هذه التطورات الجديدة الخطيرة فشكلت لجنة من كبار العلماء والأطباء والقانونيين والفلاسفة ورجال الدين سنة ١٩٨٢ ، ونشرت اللجنة تقريرها في سنة ١٩٨٤ وفيه أصرت على أن يتم كل شيء بإشراف الحكومة وأنه لابد من تشريع جديد لإخضاع كل البحوث والخدمات التي تقدم في مجال التكنولوجيا الخاصة بالاخصاب الصناعي لرقابة الحكومة وهكذا لم تترك الحكومة الأمر في يد العلماء والأطباء وحدهم بل اشترك رجال الدين ورجال القانون والفلاسفة منهم ، مما يدل على أن الحياة المثلى تقوم على التلاقي بين العلوم التقنية والعلوم الانسانية سواء بسواء .

ومن الممكن في هذا الصدد أن يلاحظ أن المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهنا في عالمنا المعاصر ، ويشتد خطرها في المستقبل القريب ، أساسها ولبها أن العلوم الطبيعية والتقنية تتقدم ، ولكن الأخلاق والقيم تتأخر ولا تساير التقدم العلمي ، وأصبح من الضروري أن يكون هناك توازن بين العلم والأخلاق ، وكلاهما فرع من فروع الثقافة .

كما يشهد العالم اليوم تطورا هائلا في تقنية الحاسوب والمعلومات ، الأمر الذي أحدث في مجتمعات الدول المتقدمة تغييرات جذرية توشك أن تنقلها إلى مجتمع جديد يسمونه مجتمع المعلومات ، وخاصة بعد أن أنجزت اليابان مشروعها الخاص بالجيل الخامس من الحاسوب في محاولة لمحاكاة الذكاء والابداع البشري وتحقيق مايسمى بالذكاء الاصطناعي الذي لا يكتفي بترجمة ما يريده المبرمج في سلسلة من التعليمات بل يكون قادرا أيضا على صياغة برامج لمعالجة المواقف الجديدة التي تبرز في سياق التنفيذ ، فهو يحاكي الذكاء البشري في مجال محدد ، ويحاكي الحواس الانسانية كالسمع والبصر ويحاول التعبير باللغة الطبيعية والوسائل الأخرى ، مما يجعله قادرا على اجراء حوار حقيقي مع الإنسان ثم يقوم بالتصحيح الذاتي والتعلم من الخطأ وعدم التكرار .

والحاسوب الجديد سوف يلتقي حتما باللغة التي هي وسيلة الاتصال الطبيعية وأداة التعبير الانسانية ، ومن هنا تبدو الأهمية البالغة لاتصال الحاسوب باللغة حيث ان القدر الأكبر من المعلومات ، هو عبارة عن نصوص لغوية بعناصرها المختلفة من حروف وكلمات ودلالات بما يؤدي إلى استخلاص الأفكار المحورية وسرعة النفاذ إلى المعلومات وربطها بالمعلومات

الأخرى المتعلقة بها وهكذا تتلاقى اللغويات مع التقنيات الحديثة ، وقامت في هذا المجال عدة مراكز متخصصة الترجمة الآلية ، وتدريس اللغة بوسائل المعلومات الجديدة والحاسبات الالكترونية ، وكل هذا يؤكد حتمية الارتباط بين التقنيات والانسانيات .

وفي الماضي البعيد ، لم يكن هناك حد فاصل بين العلم والفلسفة بل كان هناك نوع واحد من المعرفة ، قد تختلف وسائله ولكنه يمثل في كل الحالات نشاطا عقليا واحدا وهكذا كانت الفلسفة أم العلوم ، وكانت المعرفة العلمية محدودة نسبيا حتى منتصف القرن العشرين تقريبا ، وبعد انقسام الكل المعرفي الى جزيئات دقيقة متخصصة بفضل التراكم بدأت العزلة الفكرية ، وأخذ كل علم يتبلور عن الآخر وأصبحت المعارف جزرا متباعدة في محيط واسع .

ورغم أن التخصص الدقيق ، أدى إلى اتقان المنهج ودقة النتائج ، وهو ما كان ضروريا ، الا أنه كانت له سلبياته على التكامل الثقافي، إذ انغمس كل فرد في مجال تخصصه ، يحاول جاهدا اللحاق بالجديد الذي تضيفه البحوث والتجارب ولم يعد ذهنه قادرا على استيعاب معارف أخرى أو تقبلها إلا من باب الترويح عن النفس .

وقد ترسخت عملية الفصل بين العلوم بتطبيق نظام التخصص الدقيق في مرحلة التعليم الثانوي والتعليم الجامعي ، فقبل أن يتم التلميذ عامه السادس عشر ، يجد نفسه في حالة التخصص المعرفي ، وهكذا يحرم - في السن التي يكون فيها مستعدا للتلقي والتعلم والاتصال بالآفاق الرحبة - من أسباب التكوين الثقافي المتكامل . ومن سلبيات الفصل بين دوائر المعرفة ذلك الاختلاف بين منهج البحث في العلوم ومنهج البحث في الآداب ، أي بين ما هو مطلق وما وهو نسبي . فالباحث في العلوم يستخدم نظريات علمية متفق عليها ، والنظرية الجديدة عنده تنسخ ما قبلها ، وتصبح القديمة جزءا من تاريخ العلم لا من العلم نفسه .

أما الباحث في الآداب أو الانسانيات فيتعامل مع النسبي لا مع المطلق فيدرك أن النظرة الاحادية لا تكفي لفهم الظاهرة وله أن يتردد بين أكثر من مفهوم للتفسير ، وعليه أن يرجع الى أكثر من مرجع لإجلاء حقيقة الموضوع ، وله ان يلجأ الى الارتباط الاحصائي لبيان نسبة مختلف العوامل في الظاهرة ، ومن هنا نراه يستخدم كلمات الترجيح بين الآراء ولا يقطع فيها بيقين ، ثم ان منهج البحث في العلوم يؤدي بصاحبه الى التمسك بفكرة واحدة يرى أنها الأصلح ، ومن ثم يتعصب لها ، أما منهج البحث في الانسانيات فيؤدي بصاحبه الى فكرة التسامح وتقدير الآخر والاعتراف به وعدم نفيه ، وعلى هذا فمن النادر ان نجد صفة التعصب عند الدارسين للعلوم الانسانية دراسة حقيقية ، والاستثناء يكون مرجعه إلى البيئة التي ينشأ فيها اساسا وخضوعه لطريقة تفكير الجماعة التي ينتمي إليها .

والتعصب صفة ذميمة تشكل عقبة امام التفكير العلمي فهو اعتقاد باطل بأن المرء يحتكر لنفسه الحقيقة أو الفضيلة وينكر فضائل الآخرين ويهاجمها ، والتعصب يلغي التفكير الحر والقدرة على النقد

ويشجع قيم الخضوع والطاعة ، ثم إن التعصب يجعل الحقيقة ذاتية ومتعددة ومتناقضة وهو ما يتعارض كلية مع طبيعة الحقيقة العلمية ، وذلك أن كل متعصب لا يؤمن إلا بحقيقته هو .

وقد عاشت الانسانية على ما يعتقد أنه حقائق ذاتية يتعصب لها بلا تفكير فترة أطول مما عاشته على حقائق موضوعية تتنافس فيها بالحجة والبرهان ، وان عدد أولئك الذين لايقبلون الرأى الا بعد اختباره بالعقل أقل بكثير من عدد الذين يتعصبون لآرائهم دون نقد أو اختبار ، ومن هنا فإن اقرار مبدأ التسامح الفكرى وتقدير الآخر وعدم نفيه ، يحتاج إلى وقت طويل ، وهكذا تصبح تنمية التكامل المعرفى مطلبا حيويا لمواجهة مشكلات الانسان المعاصر ، وهذا التكامل يبدأ فى اللحظة التى يقرر فيها الانسان أن يفهم العالم كما هو موجود بالفعل ، لا كما ينبغى أن يكون ، ومثل هذا القرار ليس عقليا فحسب بل إنه قرار معنوى وأخلاقى . ولا بد من تجاوز مرحلة الطفولة التى يصور فيها الطفل كل شىء وفقا لأمانيه إلى مرحلة النضج التى لا يتم فيها الخلط بين الواقع والحلم .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق يوصى بما يأتى :

* العمل على عدم الفصل الحاد بين دراسة العلوم والآداب منذ بدء التعليم العام حتى الجامعة ، حيث يأخذ كل تخصص من الآخر قدراً مناسباً من المقررات ، وفى مرحلة التعليم الجامعى ينبغى أن يدرس جميع الطلاب قسطا من الرياضيات أو فلسفة العلوم .

* فى ظل الثورة العلمية الجديدة وتطور التقنية بدرجة هائلة ، ينبغى أن نهتم بالجانب المعرفى والعلمى من جوانب الثقافة ، وأن يكون هذا الاهتمام شاملا لوسائل التعليم والتثقيف جميعا ، حتى يمكننا مسايرة العالم المتقدم .

* ينبغى تدريب الأفراد منذ الصغر على استخدام الحاسوب فى جميع الحالات التى يمكن استخدامه فيها .

* كما ينبغى تدريب النشء على استيعاب المتاح من الثقافة الموسوعية بجانب تأهيلهم فى العلوم التخصصية التى يعتمد عليها تشغيلهم .

* إن التغيرات الاجتماعية والثقافية البعيدة المدى ، والتى ستؤثر فى حياة البشر فى القرن القادم جديرة بأن تحظى بالدراسة والمعرفة الكافية من جانب المتعلمين المحدثين .

* ان الاحتمالات القوية بانتشار نظام التدريس المنزلى ، والجامعات المفتوحة فى القرن القادم تستدعى الاهتمام بالتدريب من الآن على مواجهة ذلك .

* وضع كتب علمية ميسرة ، بجانب الكتب الميسرة فى العلوم الإنسانية ، ليستطيع النشء الانتفاع بهذه وتلك لتطبيق التكامل فى الثقافات .

* الجانب الروحى والأخلاقى فى المجتمع الحديث وفى السنوات القادمة ضرورى جدا وعلينا الاهتمام به ، بقدر اهتمامنا بالجانب المعرفى من الثقافة . فأزمة الإنسان الحديث تكمن فى تخلف مايخص الروح وما يتعلق بالأخلاق والسلوك عن مواكبة التقدم العلمى المتلاحق فى كثير من الميادين العلمية المستحدثة .

الفنـــــــــون

تقاليد المهنة فى مجال الفنون

بدأت مصر منذ مطلع القرن التاسع عشر مشروعها القومى الأكبر المتمثل فى إنشاء الدولة الحديثة لكى تتبوأ مصر بين الأمم مكانها المناسب لتاريخها وحضارتها . وكان تحقيق هذا المشروع يعنى إحداث تغيير جوهرى واسع النطاق يشمل النواحى الفكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية بل أسلوب الحياة والتعامل فى الحياة اليومية ، ويعنى إعادة بناء الإنسان المصرى ، والأخذ بالجديد ، أو التحديث ، من حيث هو ضرورة لا محيص عنها ، وكان من الواضح منذ البداية أن إقامة هذا الجديد يعنى اتخاذ موقف من مشكلة العلاقة بين القديم والجديد ، بين التشبث بالتراث وبين التحديث . ولم يسر هذا التغيير منذ ذلك الحين بطبيعة الحال فى خط مستقيم ، وإنما خضع مع الزمن لعوامل التحول طبقا للظروف الداخلية والمؤثرات الخارجية . كذلك لم يكن التغيير هادئا لينا كما أراده دعاته ، بل كان يتلون بالعنف إذا اصطدم بالعوائق ، وكانت تواكبه على كل حال تحولات فى أنماط السلوك ومعايير الأخلاق ، منها الإيجابى ، ومنها السلبى . ومن شأن البحث العلمى المدقق أن يعين على تأكيد الإيجابيات واتقاء السلبيات أو تحجيمها .

والمتتبع لهذا التطور فى قطاع الفنون على وجه التحديد يتبين أنه هنا يشهد على عنف وعمق هذا التحول كما يشهد على ما أثمره من إيجابيات وما واكبه من مشكلات ، فقد أدرك الرواد ما بين الفنون بصورها العصرية وبين الفنون الموروثة من اختلاف جوهرى ، وتدفق تيار الجديد ، يهمل الموروث حينا ويستلهمه ويعلى شأنه أحيانا ، وارتسمت على الساحة خطوط متباينة الاتجاهات ، فبينما سارت الموروثات فى طرقها التقليدية – سواء كانت من قبيل الفنون الشعبية أو المرتجلة ، أو كانت من أنواع تتمسك بالنقل وتتعلق بالقديم – ثبتت الفنون الجديدة أركانها ، وأسهمت إسهاما قويا فى صياغة الثقافة المتجددة ، ينطبق هذا الحكم على الفنون المسرحية ، كما ينطبق على الفنون التشكيلية ، والموسيقى ، والفنون الأدائية ، والتطبيقية ، والفنون الناشئة ، مع تفاوتات فى الانتشار والاستقبال والاستساغة . ولكن الأسباب اتصلت مرة أخرى بالثقافة العالمية فى أخذ وعطاء .

خصوصية الفن :

والفنون فى حد ذاتها تقوم على حرية الإبداع والتعبير والتجريب كما تقوم على الفردية والتفرد ، فليس هناك نمط فنى أو أنماط فنية يتعلمها شباب الفنانين ليتبعوها كما هى ، وإنما هم يدرسون ويتدربون ويتتلمذون لكى يبدعوا بعد ذلك فى حرية ، كل بأسلوبه . إنهم يتعلمون التقنيات ويشاهدون عن كثب كيف يبدع الأساتذة الذين تنشأ من حولهم المدارس والأكاديميات ، وتنتقل عن طريقهم تقاليد الفن . ولكن الفنون على الرغم من ذلك كله ترتبط على نحو متشابك مع المجتمع الذى يعيش فيه الفنان ، والذى يخرج إليه بإبداعاته ، فالفنانون يبدعون انطلاقا من مواقف يقفونها من المجتمع على كثرة مقوماته ومن الطبيعة على

تنوعها . والفنانون بشر يعيشون ويحتاجون الى مقومات الحياة بجوانبها المادية . وهكذا تدخل الفنون مجالات تحببها وتخشاها ، تستخدمها ولا تنصاع لها ، تقول فيها كلمتها المثيرة وترفض أن تفرض عليها القيود ، إلا أن تكون قيود الفنون الخالصة ذاتها .

المشكلات القديمة الجديدة :

وعالم الفنون عالم واسع فيه الغث والسمين ، والجيد والردىء ، ولقد كانت هذه هى حاله دائما . وإذا تنبهنا اليوم الى ظواهر فنية معيبة أو ضارة ، فليس معنى ذلك أن هذا شىء جديد لم نعرف له شبيها من قبل ، ولكن الذى يثير اهتمامنا هو الانتشار الذى تتيحه وسائل النشر والبث الضخمة ، ورغبتنا فى تحجيم السلبيات ، وقدرتنا على المتابعة والدراسة والتخطيط للمستقبل . وقد تناولنا من قبل على سبيل المثال « التلوث » وألقينا الضوء على نوعيات من الإنتاج المحسوب على الفن تعتبر من قبيل التلوث السمعى والبصرى والحسى والوجدانى والفكرى .

الأسباب :

وأكثر المشكلات التى تلقى بظلالها على قطاع الفنون ترتبط بالإغراءات المادية ، وتبدأ حيث تدخل الفنون مجالات العمل الذى تنتظمه المهن ، ويحكمه الكسب ، وتحركه أساليب الدعاية ، ويتنافس فيه الناس : أيهم يحقق الكسب الأكبر والشهرة الأوسع . ولن تختلف دنيا الفنون عن غيرها فهى تضم نوعيات مختلفة من الفنانين ، تتباين توجهاتهم ، فهناك الفنان الحريص على حرية الإبداع ، وعلى التفرد ، والترفع عن أساليب الجرى وراء الرواج الرخيص ، الواقف من المجتمع موقفا خاصا مميزا ، فهو لا يستحسن دائما ما هو قائم ، بل يحلم بتجاوز هذا القائم ، واستشراف آفاق عوالم يحلق فيها على جناح الخيال الخلاق . وهناك على الطرف الآخر فنان تشده النواحى العملية ، فيخضع فنه كصاحب أى مهنة صناعية أو تجارية فى خدمة من يقدم إليه الطلب .

وإذا كان المجتمع ينقسم إلى شرائح عديدة تتباين فى مفاهيمها الأخلاقية ومتطلباتها من التعبير الفنى ، فلا غرابة فى أن نجد أشكالا من الفنانين يعيشون فى هذه الأوساط المتدنية ومنها وعليها ، وهم فئات يأبى الفنانون الكرام أن يحسبوا عليهم .

ومن المؤكد أن الاستمتاع بالأعمال الفنية الضحلة يرتبط ارتباطا وثيقا بمؤثرات ، منها :

– تدهور المناخ الاجتماعى العام نتيجة للحروب المتتالية والبطالة والجرى وراء الكسب السريع .

– التدهور الأخلاقى الذى يقل فيه الحرص على القيم الرصينة ، ويتحرك البعض بدافع الأنانية ، ويتعلق البعض الآخر بقشور من الدين وبأمور بعيدة عن الجوهر والقيم الصحيحة .

– ويتعلق رواج الأعمال الفنية الضحلة بدرجة كبيرة بتدهور مستوى التعليم وضعف البرامج التعليمية فى وسائل الإعلام ، مما أدى إلى انخفاض قدرة الفرد على تمييز الطيب من الخبيث . وهذه الضحالة نجمت فى جانب منها عن العفوية ، وفى جانب آخر عن الجهل ، وفى جانب ثالث عن سوء استخدام وسائل الإعلام والاتصال الواسعة .

قيمة الفن :

والاهتمام بالفنون هو اهتمام بركيزة حياتية متعاظمة الأهمية ، فإذا كانت الفنون كما قال القدماء تحقق المتعة والفائدة ، فلا بد من التركيز على النوعية : نوعية المتعة ونوعية

الفائدة ، وعلى الأخص تحديد ما يصح ومالا يصح ، ما يتفق مع الجوهر وما يأباه . ولقد انتشرت الاستخدامات التطبيقية للفنون فى كل مجالات الحياة ، وما تزال تزيد انتشارا وتأثيرا ، حتى أصبح السؤال المحورى بالنسبة للفنون يدور حول حسن الاستخدام أو حول سوء الاستخدام – لا حول الفنون فى حد ذاتها .

الفنون والصناعة والتجارة:

ولقد شهد العالم فى عصرنا أنواعا من التطور التقنى أصابت الفنون أيضا ، منها ظهور أنواع من الفنون المندمجة فى الصناعة ، فنشأت السينما صناعة وفنا ، ونشأ الإعلام صناعة وفنا ، ونشأت الدعاية صناعة وفنا . وهكذا فرضت الصناعة قوانينها بإيجابياتها وسلبياتها على الفنون . وربما تطلبت الصناعة أمورا لا يحتملها الفن ، فالصناعة ترجو الرواج والإنتاج الضخم وتحقيق الربح المادى ، وربما أصابت هذه الظاهرة مجالات أخرى ، دون أن يتحدث الناس بالضرورة عن اندماج بين الفن والصناعة أو الفن والتجارة ، مثل ما لوحظ فى ظاهرة المسرح التجارى .

الالكترونيات والكومبيوتر:

وإذا كانت إمكانات الاختراعات الالكترونية والكومبيوتر قد دخلت مجالات الفنون وفتحت أمام الفنانين من الآفاق العظيمة ما فتحت ، فإنها من جهة أخرى ساعدت منتجى الفنون الضحلة على الإنتاج الوفير المربح بما تتيحه لهم من سد الثغرات وإخفاء العيوب واللعب بالإبهار ، فأصبح من الممكن أن يغنى من لم يتعلم الغناء ومن لا صوت له ، بل أصبح فى إمكان البعض أن يؤلفوا ألوانا من الموسيقى بإيقاعات وتنويعات ومؤثرات مبرمجة . وهكذا دخل الساحة من لم يتهيئوا لها بعلم أو خبرة أو موهبة ، ونشأت مهن جديدة .

حدود التصدى :

وليس هناك جدوى تذكر من حيث التصدى للأعمال الفنية الرديئة أو المتدنية أخلاقيا أو المتدهورة فنيا بإجراءات بوليسية أو رقابية أو عقابية فى عصر يسود فيه التمسك بالحريات وحق الإنسان الحر فى اتخاذ القرار ، وتتعاظم فيه الوسائل الاتصالية الضخمة والأقمار الصناعية ، وإنما يكون التصدى لها بالتعليم الهادف القائم على مناهج مناسبة ، ونشر الثقافة الرفيعة وتشجيعها ، والتركيز على الوعى فى هذا المجال .

الفن بين الترف والجلال:

هذا الوعى يتضمن فيما يتضمنه من أمور : اليقين بأن الحفاظ على الفنون وتشجيع الإبداعات الفنية الرفيعة من الأمور الحيوية ، فالفنون هى التى ترسم السمات البارزة للهوية القومية ، فتبين المضامين الفكرية والأخلاقية باللون والخط والنغمة والكلمة والحركة ، وتقدم إلى العين والأذن الصورة المرئية والمسموعة والوجدانية والحسية والإيحائية من الفكر . والفنون هى التى تعلم العلماء أن يكسروا حلقة القائم ويندفعوا إلى آفاق المجهول . وربما حرض الفن رجل السياسة الفذ على اختراق الآفاق وابتداع الجديد من الحلول ، والفنون هى لغة الإخاء بين الناس على اختلاف ألسنتهم وألوانهم .

الكونية :

والوعى بجلال الفن وتعاظم تأثيره فى عصرنا الحاضر وفى المستقبل يتضمن العلم بأن العالم يقترب بعضه من البعض الآخر وينسج خيوطا متشابكة من « الكونية » تجعلنا طرفا كاملا يشارك متأثرا ومؤثرا فيما يجرى من أحداث فى كل مكان ، فقد أدخلت وسائل الاتصال المتعاظمة الصورة والصوت إلى كل مكان ، وحملت الفكر والخبر والفن والرأى إلى كل إنسان ، وهو مالا يعنى ضياع الهوية القومية ، وإنما يعنى ضرورة الجمع المنسجم بين مستويين : المستوى القومى ، والمستوى الكونى .

صورة العالم الجديد:

وكانت النتيجة الطبيعية هى صورة هذا العالم الجديد التى تفرض نفسها ، وهى صورة تتسم بأمور ، منها :

– تعاظم الحرية ، سواء على مستوى الفرد أو المجتمع أو المنظومات السياسية والاقتصادية والثقافية .

– وواكب تعاظم شأن الحرية ، تعاظم القدرة على الاختيار : فلم يعد الإنسان مضطرا الى أن ينصاع لهذا الاتجاه أو ذاك ، بل له أن يختار : الكتب ، والصحف ، والبرامج الإذاعية والتليفزيونية ، وما يزال يتطور حتى يرتبط بشبكات المعلومات وأوتوستراد المعلومات .

استراتيجية تواكب العصر :

والنتيجة الحتمية لهذا التطور تتمثل فى أنه من العبث أن توضع استراتيجية تناهض الحرية والاختيار ، فالاستراتيجية السليمة ينبغى أن تقوم فى شأن الفنون على الحفاظ على حرية المبدع والمتلقى وتعظيم قدرة كل منهما على الاختيار ، والتأثير الصحيح عليهما بالتعليم والتشجيع والتكريم . سياسة تعمل على تكوين الإنسان القادر على الحرية مبدعا ومتلقياً ، قادرا على الحكم الفنى الرفيع المثقف .

علاقة تبادلية :

وهناك علاقة تبادلية بين الفنان والمناخ العام المحيط به ، وتشجيع قطب من القطبين يؤدى الى نتائج إيجابية فى جانب القطب الآخر . وليس من المنطق أن نتصور مجتمعا يعيش على الفنون الرفيعة وحدها ، فلن يخلو مجتمع من نوعيات من الممارسات فى قطاع الفنون تتناسب مع الشرائح الاجتماعية المختلفة سواء من أبناء البلد أو من الأجانب السائحين ، ولكن الهدف هو تحقيق توازن سليم .

دور النقابات والاتحادات والجمعيات:

وإذا كانت المؤسسات التى ترعى الفنانين قد تطورت على مر الزمن من المشيخات القديمة الى النقابات والاتحادات والجمعيات والأكاديميات الحديثة ، فإن الأمر يحتاج الى مراجعة الأوضاع القائمة مراجعة تضمن التنسيق والإكمال ، فقد غلب على برامج النقابات الاهتمام بالنواحى المعيشية والحياتية والاجتماعية والسياسية ، والمطلوب هو إكمال هذه البرامج بالاهتمام بالنواحى الفنية وبالقضايا الفنية العامة التى تمس الفنون من حيث هى فنون ، والثقافة والمجتمع ، فإما أن تضيف النقابات هذا العمل الى برامجها ، أو تشجع على إنشاء اتحادات وجمعيات تضم الفنانين وتتيح لهم الحوار النقدى العميق الجاد ، وتشجع على إنشاء مؤسسات للنشر والتوزيع للأعمال الجادة المتميزة ، حتى تتكامل تقاليد العمل فى مجالات الفنون .

قضية التقدم :

ومن أهم الأهداف التى لا ينبغى أن تغيب عن هذه المؤسسات – وهى تجرى الحوار البناء حول تقاليد العمل فى مجالات الفنون – تحقيق التقدم فى كل المجالات بعامة ، وفى مجال الفنون بخاصة ، على اعتبار أن التقدم هو مشروعنا القومى الأكبر .

التشجيع والتكريم:

والدولة لديها وسائلها الفعالة ، فهى بمؤسساتها وميزانياتها وسياساتها تستطيع تشجيع الأعمال الفنية التى ترى أنها مفيدة للمجتمع وأخلاقياته ، فلديها الجوائز وألوان التكريم والتقدير المختلفة . والمهم أن تتولى شئون التقييم ووضع السياسات لجان من الفنانين الثقات أصحاب النظر البعيد والأفق الواسع ،

حتى لا تتحول المتغيرات الى جمود ، والخطط المرنة الى ثوابت لا تمس .

إن التفكير فى التمكين لتقاليد المهنة فى مجالات الفنون فى الإطار الذى أوضحناه ينتهى بنا إلى عدد من التوصيات التالية .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتى :

* أن تتبنى أجهزة الثقافة تعميق الوعى بقيمة الفنون وتقاليدها الخاصة وضرورة الارتفاع بمستوى الذوق ، فالتقاليد لا تترسخ الا فى إطار إيجابى عام . وهناك تجارب عديدة ووسائل حديثة مبسطة تتيح للكافة الاستمتاع بالفن الرفيع . فالشرائح العريضة عندما تألف الفن الرفيع تضمن احترام التقاليد الكريمة .

* الدعوة الى تكوين المدارس الفنية والجمعيات الفنية المتخصصة الجادة ، وتشجيع المناقشات المثمرة المؤدية الى تعميق تقاليد المهنة وتحقيق أهداف المجتمع .

* نشر الوعى بقيمة الفنون ودورها فى رسم صورة الهوية الثقافية القومية ، وإسهام الفن الصادق فى التصدى للتخريب والهدم والإرهاب .

والعمل على توسيع الفهم الدينى الإيجابى للفن ، فالتراث الدينى عامر بتقدير الفن .

* تشجيع الترجمة والتأليف فى موضوعات تحجيم الفهم التجارى والسعى وراء الشهرة والإمتاع الزائف .

* الاهتمام بأكاديمية الفنون ومعاهدها ، وكليات الفنون بالجامعات ، وتشجيع خريجى هذه المعاهد والكليات ، والاستعانة بهم فى تنفيذ البرامج المختصة بالفنون فى وسائل الاعلام والأجهزة الثقافية . والتشديد على الالتزام بالمستوى الرفيع على اعتبار أن هذا الالتزام من تقاليد الفن الرفيع .

* التوصل الى ميثاق يتضمن الأهداف السامية التى يسعى اليها الفنانون المؤمنون برسالتهم ، على ألا يتحول مثل هذا الميثاق الى نص جامد لا يقبل التطور .

وأن يلتزم الفنانون فى هذا الإطار بالضمير الفنى وحرية الإبداع ، على أن يرتبط هؤلاء بالصدق فى مجال التعبير عن فنهم .

* دعوة الأجهزة الرسمية إلى العمل على ترقية المستوى الفنى للابداع سواء فى المسرح أو التليفزيون أو السينما وذلك بانتاج نماذج عالية المستوى .

* أن تتدخل أجهزة الثقافة بالمعارض والمهرجانات والاحتفالات والجوائز لتحجيم الإنتاج الغث ، وتشجيع العمل الفنى الجيد وبخاصة إبداعات الشباب الواعدين .

* تصحيح ما تبين الدراسات سلبيته من أوضاع فى أجهزة الدولة ، وبخاصة ما يتولى منها شئون الثقافة والإعلام ، وأن يتولى التخطيط والتنفيذ فى مجالات الفن فنانون على المستوى المستهدف .

ويقتضى هذا الاستعانة بالمتخصصين العارفين المتمكنين الواعين بتقاليد الفنون وأهدافها وخصوصياتها .

* دعوة النقابات والاتحادات والجمعيات الى إدارة الحوار من أجل تعميق تقاليد المهنة ، وبيان الثوابت والمتغيرات .

نحو استثارة الوعى بالبيئة العمرانية فى المدينة المصرية

كان نتيجة للطفرات التى حققها علماء القرن العشرين فى مجال العلوم وما واكب ذلك من تطور بالغ فى التطبيق التكنولوجى على كافة أدوات الحياة المعاصرة وأساليبها ، أن أحس سكان العالم بتغيير فى سلوكياتهم وأنماط حياتهم ويتسارع فى ايقاعاتها حتى وان لم يكن ذلك إلى الأحسن .

فقد انطلقت تيارات التجارة العالميـة حاملـة معها منتجات التكنولوجيـا المتقدمـة High-Tech الى شعوب العالم مختلفـة الثقافات ومتفاوتـة درجات الثراء أو التحضر . وبغض النظر عما اذا كانت هذه المنتجات تناسبها استعمالا وتطبيقا أو لا تناسبها فقد كان هدف مراكز التصنيع والانتاج هو الاغراق للاستهلاك ، والوصول لهذه الغاية اندفع العالم الصناعى المتقدم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية فى استغلال موارده الطبيعية من مواد وخامات وطاقات ، وأسرف فى انتاج كل ما يحقق أحلامه ويشبع تطلعاته ليعوض تقشفه وحرمانه خلال سنى الحرب العجاف .

وهكـذا بدأ التعطـش الاستهلاكـى يجتاح مجتمعات العالم حتى الفقيـرة منهـا ، ونهـض المفكـرون يحـذرون من آثـار هذا الانفـلات المجنون فى استنزاف ما تحويه البيئة الطبيعية من عناصر وثروات وطاقات حبانا بها الله كأساس لحياتنا على الأرض ودعامة لوجودنـا وسندا لاستمرارنـا على الكوكب الذى حملنا مسئولية إعماره .

ومنذ مطلع الربع الأخير من هذا القرن بدأ العلماء والمفكرون من فلاسفة وادباء واخلاقيين يتحركون لتبصير الناس بسوء المصير وبلوغ النهاية بأسرع مما يتوقعون من خلال حملات داعية واعية لبعث الوعى الغائب بمشكلات البيئة الطبيعية وضرورة الحفاظ عليها من التلوث والاستنزاف والتغيير المدمر .

وترددت نداءات المنظمات والهيئات الدولية الى دول العالم للاهتمام بشئون البيئة فى كل مكان وانعكس ذلك على مصر بالاستجابة ، فأصبح هناك وزير دولة لشئون البيئة وصدر فى عام ١٩٩٤ قانون يركز بصفة أساسية من شئون البيئة على « المحيط الحيوى الذى يشمل الكائنات الحية وما يحتويه من مواد وما يحيط بها من هواء وماء وتربة وما يقيمه الانسان من منشآت » .

ويعالج هذا القانون مشكلات الماء والهواء والتربة والمنشآت الصناعية من كافة النواحى التى تتعلق بالحفاظ على خصائص ومقومات البيئـة الطبيعيـة وهى الشق الأول من البيئـة العامـة . وثمة شق آخر لا يبدو أنـه حظى بنفس القدر من الاهتمام ونعنى به البيئـة المشيدة أو « البيئـة العمرانيـة » .

واذا كانت شئون البيئة الطبيعية تعنى بالحفاظ على المقومات الطبيعية الحيوية اللازمة لحياة الانسان فإن شئون البيئة العمرانية تعنى – بالاضافة الى تلك المقومات المادية – بالحفاظ على المقومات المعنوية والقيم الروحية التى لا تصح حياة الانسان إلا من خلالها ولا تكتمل انسانيته الا بها .

البيئـة :

عرف العلم البيئة بصفة عامة بانها كل ما يخرج عن كيان الانسان ويشغل المجال الذى يحيط به ويمتد حوله من مختلف العناصر والمركبات والكائنات . وتتكون البيئة العامة بمفهومها الشامل من شقين :

• بيئة طبيعية من ابداع الخالق عز وجل تحكم عناصرها ومكوناتها نظم وتوازنات دقيقة Eco system نحن مطالبون بفهم قوانينها والحفاظ عليها من العبث والتغيير أو الاستنزاف .

• بيئة شيدها الانسان لعمران الأرض نحن مطالبون ليس فقط

بصلاحيــة بنائها وكفاءة استخدامهــا بـل بالابـداع فــى انشائها واطلاق العبقرية الخلاقة فى تجميلها لتشكل بيئة صالحة لحياتنــا ، تجعل من فترة بقائنا على الأرض جديرة بالحياة التى نصبو اليها .

والعناصر الفاعلة فى المنظومة البيئية اربعة :

• عناصر انتاج تحقق لنفسها الاكتفاء الذاتى لحد ما كجميع فصائل النبات .

• عناصــــر استهـــلاك تعتمـــد علـــى غيرهـــا فـــى توفيـــر مقومــات الحيـــاة كالحيوانـــات والطيـــور والزواحـــف والحشرات .

• عناصـــر تحلل للميـــت أو التالـــف مـــن العنصريـــن السابقيـــن تعيـــد موادهـــا الحيويـــة للارض كعامـــل مساعد لاتمـــام دورة الحياة كالكائنـــات الطفيليـــة الدقيقة من بكتيريا وجراثيم وميكروبات .

• عناصـــر لا حياة فيهـــا ولكنهـــا اساسيـــة للحياة كالماء والهـــواء بما يحتويـــه مـــن الغـــازات بكافـــة أنواعهـــا والتربة وما تكتنـــزه من معـــادن ومركبات والضـــوء باشعاعاتـــه التى ترى وما لا ترى .

دور الانسان :

ويدخـــل العنصر البشـــرى الى مســـرح الحيـــاة كوارث للأرض فيبـــدأ دوره المركـــب كعنصـــر ثلاثـــى الفعـــاليات فى المنظومـــة البيئيـــة بوصفـــه مستهلكاً ومنتجاً وعاملاً مساعداً فى نفس الوقت .

فمـــن جهة يمكن اعتبـــاره أكبر عناصـــر الاستهلاك والاهلاك التى تعيـــش علـــى الأرض ، ومن جهـــة اخرى يمكن اعتبـــاره عنصرا انتاجيا وعاملا مساعدا فعـالا فى عمـران هـذه الأرض ، وبين هذيـن المجالين المتناقضين تتشتت قدراته وتثقل مسئولياته وتتركز معاناته فى المواءمة والتوازن بينهما بل وفى استمرار البقاء بين شقـى الرحـى ، ولقـد حبـا الخالـق عناصـر الطبيعـة بتـوازن دقيـق وتناسـق عجيب فـأصبـح لزامـا على الانســان وارث الارض الحفـاظ على تـوازن البيئـة العمرانيـة التى يحتـاج اليهـا لبقائـه مع البيئة الطبيعيـة التى يقتحمهـا ليبنى عمرانـه فى رحابهـا وإن شئنـا على حسابها .

الانسان والعمارة :

ومنذ وجـد الانســـان على سطـح الارض وقـبل أن تحظـــى بوصف « المعمـــورة » حركتـــه غريـــزة البقـاء للبحث عن المأوى الذى يحميه مشاركا فى ذلك كائنات أخرى كالحيوانات والطيور والحشرات . ولكنه عندمـــا نضج وشعر بانسانيته وتجاوز بدائيات الغريزة وأحس بتميزه على سائر المخلوقات ، نضجت معه ملكة البناء والانشاء فاستغل قدرات حباه بها الله وتفرد بها كمخلوق صانع للاشياء فشرع فى تشكيل محيط ملائم لاحتواء ايقاع حياته واحتضان نبض وجوده واستيعاب انتاج طاقاته .

وهكذا شـرع يصنع تكوينات بنائية يضعهـا فى رحـاب البيئة الطبيـعيـة حـولـه ثـم تطـورت قـدراتـه فى صنع وترتيب هـذه التكوينـات الى ابـداع فن العمـــارة ثم الى عمران تطور وانبسط افقيـا وتطاول رأسيـا ، فشكل بيئة عمرانية من صنعه تدرجت من محلة الى نجع الى قرية الى مدينة الى عاصمة مترامية الأطراف تنضح بالحياة وتموج بالسكان .

وطالما وجد الناس وجدت التجمعات وتشكلت البيئات العمرانية بصورها المختلفة وتباينت طموحاتهم بالنسبة لنوعية الحياة التى يريدونها وتنوعت بالتبعية العمارة التى ينشئونها ، وتتجسم هذه الصورة بجلاء فيما سجله تاريخ البشرية من تنوع فى البيئات العمرانية

وشواهدها من الآثار الباقية التى هى المرآة الصادقة لما حققت من انجاز وما بلغت من حضارة .

وتتفرد المدينة كأكبر التجمعات الحضرية بصفات خاصة مما دعا بعض المنظرين الى اعتبارها من أعظم انجازات البشر ، فهى محطة قوى Power - House ثقافية ومخزن هائل للخبرة والمعارف وحشد تعبوى للطاقات المبدعة الخلاقة ، ولذلك فالمدينة والمدنية مترادفان .

ومن أحكام القدر على البشر ان تتعرض الحياة خلال الزمن لصعود وهبوط ومد وجزر بل لشروق وغروب ... فترات تفيض بالانتاج والعطاء والبناء وأخرى تجمد فيها الطاقات وتهجع القوى وتركن الى الخمول والاسترخاء ، أو تثور الغرائز فتضطرم الشهوات فيكون العدوان والتخريب .

وهكذا تنهض حضارات وتزدهر ثم تختفى وتندثر ، ولا يبقى من هذه أو تلك الا أطلال بينات عمرانية هى شواهد لزمان ترك فيه الانسان بصمة على المكان .

عودة الى الأصل ... مصر :

واذا عدنا الى وادينا الخصيب وجدنا ان العمارة كانت تنبت كالزراعة فى كل أنحائه ، ولا يزال وادى النيل يمثل أعظم متحف معمارى وعمرانى فى العالم تمتد مساحته لما يزيد على ألف كيلو متر مكانا وأكثر من سبعة آلاف عام زمانا .

وما تزال القاهرة المحروسة تحفل بآثار حقبة تاريخية تمتد لما يزيد على عشرة قرون غنية بالأحداث والتراث وتمثل نواتها - قاهرة المعز - أكبر متحف حى للعمارة الاسلامية .

وهكذا فان منظومة حضاراتنا المتتابعة أهدت للعالم المعاصر حوالى ثلث اثاره ممثلة فى شواهد عمائرها الباقية . ولقد ظل طابع المجتمع الزراعى هو السمة الغالبة فى مصر حتى وقتنا الحاضر، لذا كانت العمارة عند أسلافنا صنوا للزراعة تنمان معا عن سليقة الاستمرار ، وصلُ بالماضى واطمئنان للحاضر وثقة بالمستقبل وتطلع للخلود ، ونجحت البيئة العمرانية فى تيسير حاجات المجتمع المادية ومتطلباته الفكرية والروحية .

وكانت للعمارة دائما قيمة عليا فى فكر ووجدان المصرى لدرجة أصبح معها جمال البناء ورفعة الذوق صفة لصيقة بالمصريين بناة الاهرام والمعابد والكنائس والمساجد والقصور على مر العصور .

وأصبحت فصول التاريخ تقرأ متتابعة فى المنطقة الواحدة بل فى الشارع الواحد مثل شارع المعز ، اذ تستطيع أن تتابع فيه سلسلة عهود مرت على القاهرة منذ انشائها الفاطميون الى آخر العصر العثمانى ممثلة فى العديد من الآثار الرائعة التى تنفرد بها القاهرة بين عواصم العالم الاسلامى جميعا .

ثم جاء العصر الحديث وقبع محمد على فى حصون القلعة يحكم مصر من قصر الجوهرة ويحررها من تبعية الباب العالى ويحرك عجلة التنمية والاصلاح واضعا لبنات البنية الاساسية لدولة عصرية ، ثم جاء عصر اسماعيل رافعا شعار « مصر قطعة من أوروبا » فانطلق بامتدادات القاهرة نحو الغرب الى شاطىء النيل فاضاف مدينة حديثة اوروبية العمارة والعمران من ميدان العتبة حتى ميدان الاسماعيلية (ميدان التحرير الآن) ومن ميدان عابدين الى ميدان باب الحديد .

وفى سبيل ذلك جفف وردم العديد من البرك المنتشرة بين القاهرة

والنيل وأشهرها بركة الازبكية التى تحولت الى حديقة رائعة والى جوارها قامت دار للاوبرا هى الأولى فى عالم الشرق الأوسط وافريقيا ، وتتابع انشاء العمائر الضخمة والحدائق الغناء على شاطىء النيل بل وداخل المدينة وضواحيها (الأزبكية - الاورمان - جبلاية الاسماك - حديقة الحيوان - حدائق النهر ...) وهى مجموعة الحدائق التى ورثناها ولم نزد عليها إلا قليلا . وهكذا تم استكمال النسيج العمرانى فى عهده وعهد من تبعه لما يعرف الآن بوسط العاصمة . ورغم اغتراب هذه المنطقة وبعدها عن الطراز الاسلامى فكرا وتخطيطا الا انها تمثل نموذجا واضحا للوحدة والانسجام بالاضافة الى الفخامة ورفاهة الحس ورفاهية الحياة ، وقد قضت مقتضيات التطور - رغم استيراد هذه النماذج من اوروبا - ان تصبح تراثا هاما من تاريخنا العمرانى عايشناه وألفناه فاصبح اطارا لحياتنا ومركزا لنشاطنا ومثارا لاعجابنا ، وعندما أحسسنا بما يعانيه الآن من اهمال وتدهور جزعنا عليه من الوثبات العدوانية الممثلة فى عمليات المضاربة فى الأراضى والاستغلال بالاحلال والابدال بمنشآت سوقية لا تستهدف رغم ضخامتها الا تحقيق الربح على حساب خنق الهواء واغتيال الجمال ووأد الحياة .

بعض مظاهر تدهور البيئة العمرانية :

لقد بدأت مظاهر تدهور البيئة العمرانية فى وقت مبكر من منتصف هذا القرن فى المدن الكبرى كنتيجة طبيعية لتجميد ايجار العقارات وعدم مناسبتها لمتابعة أعمال الاصلاح والصيانة التى تتطلبها المبانى لا لتؤدى خدماتها بكفاءة فحسب بل لكى تبقى على قيد الحياة ، ولتخفيف وطأة التجميد على ملاك العقارات صدرت تراخيص بزيادة ارتفاعات المبانى القائمة باضافة طوابق بالقدر الذى تسمح به سلامة الأساسات فاسفرت النتيجة عن تشويه معمارى يؤذى البصر ويثير الاشمئزاز ، حيث انطلق المستغلون من غير أصحاب العقارات الأصليين الى اضافة ما تيسر لهم من زيادات لا تراعى طراز المبنى الأصلى فجاءت النتيجة نشازا مجسما نكبت به مبانى الأحياء الراقية كالزمالك وجاردن سيتى ووسط المدينة .

ثم جاء تحويل استخدامات المبانى لغير ما انشئت له من وظائف فاختلطت استعمالات المواقع فى العديد من مناطق القاهرة ، واقتحمت مراكز الاعمال كالبنوك والشركات أحياء خططت أصلا للسكن الهادىء الراقى كجاردن سيتى ودخلت (البوتيكات) والمراكز التجارية (السوبر ماركت) وال Shopping Mall أحياء السكنى بالدقى والجيزة والزمالك وتعرضت معالم ضاحية مصر الجديدة للتشويه بما اجرى على مبانيها الأصلية ذات الطراز العربى من جراحات التعديل أو الاستئصال ، وانبثقت فى المعادى عمارات متعددة الطوابق سوقية البناء ، واحتلت عمارة النماذج القالبية ما استجد من أحياء أو امتدادات عمرانية للمدينة . وهكذا استمرت عمليات اهدار البيئة العمرانية الجميلة باصرار ، فى نفس الوقت الذى لم تواجه مناطق متدهورة ومريضة عمرانيا بأى اجراء حاسم بالازالة والاحلال بمشروعات عمرانية تناسب المواقع المركزية التى تشغلها فى قلب المدينة ، مثل أحياء بولاق والترجمان والسبتية وروض الفرج ومعروف ، وشمال الجمالية امام بوابات القاهرة التاريخية ، أو بالامتدادات العشوائية التى تأكل الأخضر واليابس عند لقاء المدينة بالرقعة الزراعية .

وفى غمرة اللاوعى بالبيئة العمرانية كانت بعض المؤسسات الحكومية اول مرتكبى خطيئة الخلط فى الاستخدامات ، فحولت العديد من العمارات الفاخرة بوسط المدينة الى مكاتب ، كما حولت العديد من الدور والقصور المصادرة لاستعمالات غير لائقة بها أو مناسبة لها .

واستوعب التجار والمستغلون الدرس فاندفعوا الى الساحة العقارية المستباحة للاتجار والمضاربة وبدأ مسلسل العدوان على البيئة العمرانية الجميلة التى شيدتها سواعد الرجال وأورثتها لنا الأجيال .

هذا عن الشق البنائى فى البيئة العمرانية أما عن الساحات المفتوحة (الميادين) والشوارع بمختلف تخطيطها ومستوياتها فلا يخرج تعاملنا معها عن حدود تأمين خصائصها الوظيفية كشرايين للحركة والاتصال ، ولم نقدرخطورة دورها الاجتماعى والجمالى والثقافى بالقدر الكافى والذى تؤثر به فى حياة الشعوب . فقد كان لهذه الساحات دور عظيم فى حياة القاهرة حيث أتاحت للناس فرص التجمع واللقاء وساعدت على استمرار التقاليد وتأصيل العادات ، وانضجت الثقافة وأيقظت روح الشعب . وكم شهدت ساحات مصر المحروسة فى الأيام الخوالى – مثل ميدان الرميلة بالقلعة وساحتى الحسين والأزهر وساحة بين القصرين وساحتى باب الفتوح وباب النصر – احتفالات قومية وحشوداً دينية وعروضا عسكرية وألعابا للفروسية ومواكب للسلاطين والأمراء ، وكم شهدت من أمواج عاتية من السخط والغضب والهرج والمرج للانتفاضات الشعبية والثورات القومية والتى تركت جميعها بصمات على صفحات التاريخ .

النوايا الطيبة ... هل تكفى ؟ :

وقد يكون من المفيد فى هذا المجال أن نسترجع بعض محاولات تجميل البيئة العمرانية فى ساحاتها المفتوحة وواجهات مبانيها العامة لكى نقيم التجربة . فعلى سبيل المثال نقلنا تمثال رمسيس الثانى الى ميدان المحطة وبسطنا أمامه نافورة فى محاولة لاضفاء قيمة جمالية على الميدان ولكن تعقيدات مشكلة المرور فى قلب المدينة اقتضت أن يطوق التمثال بشبكة من الكبارى والطرق العلوية فأصبح الأثر التاريخى العملاق مخنوقا فى خضم الضوضاء والتلوث البيئى والبصرى ، ولم يعد يمثل أثرا رمزيا أو يعطى تأثيرا جماليا ، وأصبح من الضرورى أن يعاد الى حرمه فى ميت رهينة قبل أن تسقطه عوامل التدهور والاهمال .

هذا ولئن كان تمثال نهضة مصر قد أخذ أخيرا مكانا مناسبا فى الطريق الى جامعة القاهرة فقد اكتفينا فى تجميل ميادين العاصمة الأخرى ببعض تماثيل تعد على اصابع اليد .. مثل : ابراهيم باشا – مصطفى كامل – طلعت حرب – سعد زغلول – كما أهدت بعض الدول تماثيل لشخصيات أجنبية وضع احدها فى ميدان بجاردن سيتى وآخر أمام مدخل نادى الصيد ولا يكاد يحس المار بوجودها أو بأى تعاطف معها .

أما عن التماثيل أو الأعمال الفنية التشكيلية التى يجب أن تأخذ مكانها على جدران المبانى العامة أو بداخلها فلا تكاد توجد الا فى نحت ركيك التنفيذ يمثل شعار الدولة الرسمى ، وفى محاولات محدودة كمبنى مجمع المحاكم بشارع الجلاء ، أو مبنى بانوراما السادس من اكتوبر ، أو مدخل حديقة الحيوان بالجيزة ، أو بعض الاعمال الفنية بمحطات مترو الانفاق .

وفى موجة من موجات الحماس أثار بعض ذوى الرأى موضوع افتقار الميادين العامة والطرق الهامة بالقاهرة الكبرى الى العناصر الجمالية والذوق الرفيع فاستجابت النوايا الطيبة لدى محافظتى القاهرة والجيزة لهذا الحماس فانطلقت يد المتبرعين من أصحاب الشركات والمصانع تملأ الساحات والطرق باعمال من النافورات والمجسمات التى لا علاقة لها بقيم الفنون التشكيلية الرفيعة مما أثار النقد والاعتراض فتم ازالة معظمها ، ولكن بقيت المشاريع الجادة لتنسيق وتجميل بيئة المدينة العمرانية مجمدة رغم

المحاولات التى بذلت فى دراسات أو مسابقات عديدة ، كتلك التى اجريت لتصميم الطريق الحدائقى الموصل من ساحة مطار القاهرة الى قلب المدينة ، أو تلك التى اقترحت لتنسيق وتجميل ميادين التحرير وعابدين والعتبة وغيرها .

وهكذا انكمش حجم الزوايا الطبيعية بالنسبة للبيئة العمرانية وتركز فى علاج مشكلات حركة المرور بها وتأمين انسيابها حتى وإن كان ذلك على حساب الجمال والقيم التراثية والتاريخية ، ويمثل الطريق العلوى بشارع الأزهر أوضح شاهد على ذلك .

أما عن عنف التعامل مع أجمل عناصر البيئة الطبيعية وهى الأشجار والخضرة الماثلة فيما تبقى من حدائق عامة أو طرق أو على شواطىء النيل فهو أمر يستعصى على الفهم ، اذ كيف نستبيح ونحن أبناء الفلاحين مذابح الأشجار واساءة استعمال الحدائق ومنها حديقة النهر التى كانت ممتدة على شاطىء النيل من حديقة الاندلس حتى كوبرى أبو العلا .

ولا نكتفى بذلك بل نصادر العديد من شواطىء نيل القاهرة فنحولها الى مناطق محرمة ومغلقة على هيئات خاصة تحجب جمال النهر الخالد عن انظار القاهريين وتحصر الاستمتاع به فى قطاعات محدودة من المواطنين دون الآخرين .

ثم انتابتنا نوبة صحيان بعد أن جأر بعض الواعين بالشكوى من انحسار الخضرة أمام جحافل الحجر والأسمنت والأسفلت فأقيمت بعض الساحات الخضراء على استحياء فى مواقع عشش المحمدى بالعباسية وساحة مبنى دار العلوم بالمنيرة وحديقة الأطفال بالحوض المرصود بالسيدة زينب ، وبعض بقع خضراء هنا وهناك لا تمثل الا قطرات فى محيط .

كيف يتعاملون مع البيئة العمرانية :

لقد أدركت الدول المتحضرة أهمية الحفاظ على القيم التراثية وتطوير القيم الجمالية فى البيئة العمرانية للمدن التى يعيشون فيها منذ زمن بعيد ، وفرضت عليها الحروب الكبرى التى خاضتها أن تنفذ مشروعات التعمير والتشييد طبقا لمخططات عمرانية مدروسة تراعى فيها كل التوازنات والمتطلبات اللازمة لخلق بيئة صالحة للعيش فيها بمستوى رفيع جدير بالحياة .

فالوعى بشئون البيئة العمرانية عميق الجذور لدى هذه الشعوب والاحساس بالمسئولية المشتركة واضح تمام الوضوح ، وذلك على أساس فهم الركائز المتعلقة بها والالتزام الكامل بتنفيذها على الجميع ولصالح الجميع .

وليس من الترف أن تدرك هذه الشعوب أهمية الدور الذى يقوم به كل من المعمارى الفنان والفنان التشكيلى ومصمم تنسيق المواقع فى التكوين المتناغم لمنظومة البيئة العمرانية ، والذى يتم كالتوزيع الأوركسترالى فى السيمفونية ، ومدى انعكاس ذلك على الشخصية الحضارية للمدينة .

ولضمان استمرار الوعى بالبيئة العمرانية واثارة الانتماء للمدينة والاسهام فى تنمية وتطوير مكوناتها من منشآت مدنية ومعمارية ؛ توضع التشريعات اللازمة للسيطرة على تشكيل البيئة العمرانية من الناحية الجمالية فى اطار ما يعرف بحق المواطن فى المدينة . فى هذا

الاطار أيضاً تعرض المشروعات الكبرى التى تترك بصمة قوية على تشكيل المدينة وتؤثر فى جماليتها على الجماهير العريضة لتسجيل أصداء الرأى العام والاستجابة لملاحظاته الذكية ومتطلباته الواعية . ومن أحسن الأمثلة فى هذا المجال ما قامت به الحكومة الفرنسية من عرض اهم مشروعاتها المعمارية والعمرانية التى تمت خلال العقدين الأخرين من هذا القرن بباريس على الجماهير فى معارض عامة ومناقشات مفتوحة ، فلمس الباريسيون بها وقالوا كلمتهم فيها ولعبوا دورا ايجابيا فى توجيهها فحازت لديهم ليس فقط القبول بل الفخر والاعتزاز .

وهناك مثال آخر من بريطانيا قام فيه أمير ويلز (ولى عهد المملكة المتحدة) بالدور الرئيسى فى اثارة الوعى بشئون البيئة العمرانية المشيدة فى بلاده . فقد راعه مثل كثيرين من مواطنيه ما انبثق على أرض لندن فى السنوات الأخيرة من منشآت صارخة الحداثة استرعت النظر بغرابتها وشذوذها وعدم انسجامها فى البيئة المحيطة بها .

وقد نشط فى حملته بوسائل الاعلام فى احاديث اذاعية ولقاءات فكرية وعروض تلفزيونية وسجل كل ذلك فى كتاب صدر فى عام ١٩٨٨ بعنوان « رؤية لبريطانيا » Vision of Britain .

وقد ورد ضمن توصياته للرأى العام « ان البيئة المشيدة الصحيحة تستطيع ان تشيع روحا طيبة صالحة فى المجتمع وكم من مناطق عديدة فى مدننا عانت من عقلية المخططين الذين ينطلقون (من المناطق وليس من المنطق) كل شيء .

والناس عامة ليسوا متفرجين لكى يخطط لهم ولكنهم هناك للعمل معهم ، وعند تشييد مجتمعات عمرانية جديدة قد تبدو المشكلات أكثر تعقيدا ، ولكن تبقى هناك دائما المعرفة وخبرة المنتفعين حيث يبدأ كيان المجتمع فى التشكيل .

لابد اذن أن توجد قاعدة ذهبية واحدة نتفق عليها وهى أننا محتاجون أن نتوحد جميعا فى الرأى بالنسبة للتخطيط والعمارة فهما من الأهمية بحيث لا يجب أن تترك أمورهما بالكامل للمهنيين .

انى آمل ان هذه الركائز الأساسية ستتيح لنا العودة الى جذورنا ، واضاءة طريق المستقبل أمامنا ... حتى يمكن أن يعود المعمار الجميل الى الازدهار فى ربوع مملكتنا ، الأمر الذى لن يتحقق الا بالتخلص من سيطرة الافكار المسبقة والاحكام والنظريات التى فرضت علينا ولا قيمة لها » .

وهكذا يحس المجتمع الواعى الراقى بأن البيئة التى تحتويه يشكلها فتشكله ويكيفها ويتكيف بها شكلا ومضمونا ، حضرا وحضاريا .

استثارة الوعى بالبيئة العمرانية ضرورة حضارية :

ان الصورة السيئة التى آلت اليها البيئة العمرانية فى المدينة المصرية لا تقتصر فقط على قبح العشوائيات التى تطوق اقليم القاهرة الكبرى ، بل انها تنتشر كظاهرة وبائية بصور متعددة فى قلب المدينة نفسها فقد أدى الامتداد العمرانى المتسارع الى ترك مناطق متخلفة كالخلايا المريضة داخل نسيجه المتنامى ولم تأخذ مشروعات التأهيل وتحسين البيئة طريقها للتنفيذ فى هذه المناطق لأسباب عديدة قد يكون التردد وعدم الحسم فى وضع الأولويات وتدبير الاعتمادات أهم هذه الأسباب .

كما كشف الانطلاق العمرانى عن صورة أخرى لا تقل فجاجة تجسمت فى العديد من المنشآت الخرسانية التى تسمى عمارة حديثة قامت على انقاض دور وقصور كانت شاهدا على سيادة رفعة الذوق ورهافة الحس ورفاهية الحياة على معايير ومقاييس عامة الناس .

وانه لمن الغريب ان يقف المواطن المصرى المعاصر من شئون البيئة العمرانية - بيئة المدينة التى يعيش فيها - موقف اللامبالاة وكان المحيط المبنى حوله أمر واقع وقدر محتوم ، أو ان يتضاءل ادراكه لقيمة فن العمارة لينحصر فيما يؤديه له من خدمات للسكن والايواء أو ما يدره عليه من عائد مادى كأى استثمار تجارى .

وقد غاب عنه أن أسس ومقومات الحضارة - التى كنا من روادها - من أصول عقائدية وقيم أخلاقية وابداعات فكرية وفنية وكشوف علمية وازدهار اجتماعى واقتصادى تتطلب البيئة العمرانية الصالحة التى تشكل الثقافة وتنضج الحضارة ، وكلنا يعلم ان ذلك يتطلب جهداً مخلصا وصدقا مع النفس وجدية فى العمل مترفعة عن الشعارات المسكوكة والكلام الذى يغنى عن العمل بمجرد نشره بوسائل الاعلام .

وكان الأمل أن تكون الحاجة الملحة قد فرضت الاتجاه الى معالجة شئون البيئة بمفهومها الشامل - البيئة الطبيعية التى حبانا بها الخالق والبيئة المشيدة من صنع المخلوق - وتكامل الاثنين معا هو الذى يحدد للمواطنين مستوى الحياة .

ولقد أدركت الدول المتقدمة تلك الحقيقة فانشأت وزارات لهذا التخصص مثل فرنسا التى لديها وزارة خاصة لشئون البيئة وجودة الحياة " Ministere de L'environment et de la qualitee de La Vie" تهتم بكل ما يخص شئون البيئة بشموليتها للرقى بنوعية حياة المواطن ولتحقيق درجة عالية من الرفاهية والاستمتاع بالحياة . وبجانب قوانين التخطيط ولوائح التنظيم تهتم تشريعات الدول المتقدمة أيضاً بالسيطرة على تشكيل البيئة العمرانية من الناحية الجمالية فى اطار ما تعرفه بحق المواطن فى المدينة ، وتجرم هذه التشريعات كل من يهدر القيم الجمالية فى المدينة بنفس الصرامة الى تجرم بها من يزهق أرواح الناس بهدم البناء .

عود على بدء :

ان الانسان الذى ورثه اللـه الأرض ليعمرها ويشيد بيئة من صنعه لاحتواء ايقاعات حياته واحتضان نبضات وجوده واستيعاب انطلاقات طاقاته قد يصاب فى يوم من الأيام بفقدان التوازن فى فكره وأدائه ، وتختل معه موازين الاختيارات وترتيب الأولويات فيهمل أشياء اهمالا تاما أو ينمى أشياء على حساب اخريات دون أن يدرى أن فى ذلك هلاكه ودمار ما اقام من عمران وأسس من حضارات .

ولذلك فقد أصبح من واجب ذوى الفكر ومتخذى القرار الأخذ دائما بزمام المبادرة للكشف عن أى انحراف عن المسار السليم فى حياة الناس ، وما قد يرتكبونه فى حق أنفسهم بلا وعى باهدار البيئة التى يعيشون فيها ، أو يقنعون بمستوى متدن من الحياة فى بيئة عمرانية مفتقرة الى أبسط المتطلبات المادية ، فضلا عن مقومات الامتاع الحسى والوجدانى والاشباع الفكرى ، بل وغير جديرة بالحياة . والأمل كبير فى أن يتحرك متخذو القرار على كافة مستوياتهم لتنوير الجماهير واستثارة وعيهم ليس فقط

للحفاظ على البيئة العمرانية للمدينة المصرية بل وللاسهام الايجابي في تطويرها ونشر لسمات الجمال والذوق والبهجة في أنحائها ، واشاعة سلوك الانضباط واحترام القانون والانتماء والتحضر بين ساكنيها ، حتى تستقبل فجر القرن الحادى والعشرين وهى فى أبهى صورة نرضاها كمواطنين .

التوصيات

وعلى ضوء هذه الدراسة ، ودراسات المجلس السابقة فى هذا المجال يوصى بما يأتى :

أولا : فيما يختص بالاجراءات العامة :

* اعداد تخطيط عمرانى شامل لكل مدينة تتحدد فيه الكثافات البنائية والسكانية ، مع وضع الضوابط الصارمة لاستخدام الأراضى وتحديد طبيعة الانشطة بكل حى ، وكذلك استخدامات المبانى وطابعها المعمارى ، بهدف خلق بيئة عمرانية صالحة تحقق للانسان التوازن فى حياته وتوفر له متطلباته المادية واحتياجاته العقلية والوجدانية .

* اعادة النظر فى قوانين تنظيم البناء بحيث ينص ترخيص البناء على نوعية استخدامات المبنى ولا يجب تغيير هذه الاستخدامات بأى حال ، لأن التغيير يؤدى الى الاضرار بالقيمة المعمارية الجمالية والوظيفية للمبنى فضلا عن الاخلال بالاستثمار العقارى .

* العمل على زيادة الساحات المفتوحة والمسطحات الخضراء داخل المدن بكل وسيلة ممكنة ، مع ضرورة الاهتمام بغرس الاشجار بطرق المدينة .

* انشاء لجنة توجيه عليا للتخطيط والعمارة والآثار تكون مهمتها وضع الخطوط العريضة للحفاظ على الطابع والشخصية ، فضلا عن التراث والآثار ، فى المدينة المصرية ويكون من مهامها مراجعة المشروعات العمرانية الكبرى ذات الصبغة القومية .

ثانيا : فيما يختص بالارتقاء بمظهر الشارع المصرى :

* ضبط اسلوب تعلية الطوابق الاضافية على المبانى القائمة ، لكى تكون الاضافة امتدادا للتصميم المعمارى الأصلى فى تكامل وتوافق لمظهر المبنى على الطريق العام .

* ضرورة وضع خطة لونية متناغمة بين ألوان ومواد بناء الواجهات فى الشارع الواحد ، وعدم السماح بطلاء واجهات الوحدات السكنية (الشقق) بألوان متنافرة مع الخطة اللونية لسائر المبنى .

* منح تراخيص البناء الجديدة على أساس الالتزام بتنفيذ المبنى كاملا وتوقيع الغرامات المناسبة الرادعة للمتقاعس ، لأن ذلك من أكثر العوامل تشويها لمظهر الشارع المصرى .

* تنظيم أساليب الاعلان واللافتات بكافة أنواعها المرسوم منها أو الملون أو المضاء أو المذاع فى الطريق العام ، وذلك بتحديد الأماكن والمساحات والرقابة الفنية الصارمة على التصميمات .

* الالتزام باستخدام قطاعات الطريق العام لما خصصت له ، وعلى ذلك يجب الا تستعمل أرصفة المشاة مواقف للسيارات أو امتدادا للمقاهى أو لباعة الخضر والفاكهة ، أو تحويل بعضها ورشا لاصلاح السيارات وغير ذلك من أكشاك للجرائد ومنافذ بيع للسلع الاستهلاكية .

* العناية بدراسة واختيار عناصر تأثيث الشارع مثل : وحدات الاضاءة ومظلات انتظار وسائل النقل العام والمقاعد والمظلات فى الحدائق العامة وسلال المهملات ووحدات تجميع القمامة

وأحواض الزهور واللوحات الارشادية للمرور وأسماء الشوارع .

* وضع حد لمسلسل اهدار شواطىء النيل وعزلها بأسوار نوادي الفئات الخاصة والمنشآت السوقية من مطاعم وكافيتريات ، والتى تلغى الاحساس بوجود النيل فى بعض قطاعات المدينة التى هى فى أشد الحاجة الى الانفتاح على شواطئه بالحدائق والمتنزهات لتزيح عن صدرها أدران التلوث والاختناق .

ثالثا : فيما يختص بالتوعية العامة بالبيئة :

* اعداد دراسة شاملة لابراز خطورة تأثير الخلل القائم فى البيئة العمرانية فى المدينة المصرية على السلوك العام والصحة النفسية والجسمانية للمواطن المصرى ، ويمكن ان تشكل لذلك مجموعة من علماء الاجتماع والأطباء المتخصصين فى هذه المجالات وعلماء البيئة والمهندسين ، تحت رعاية مشتركة من وزارات التعمير والاسكان والمحليات والصحة والسكان وجهاز شئون البيئة .

* اعداد وتنفيذ خطة ثقافية وتعليمية بوسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة للتوعية ببيئة المدينة المشيدة ، سواء الماثل منها فى تراثنا المعمارى التاريخى الرائع أو ما يقوم حولنا من مبان ومنشآت فى وسط المدينة أو امتداداتها الجديدة ، وكيفية التفاعل معها وتقييم دورها الحضارى .

* نشر الوعى بشئون البيئة العمرانية بين التلاميذ فى مراحل التعليم العام عن طريق المحاضرات الموضحة بالأفلام التسجيلية والشرائح ، لتثقيف حواس الأجيال الصاعدة وتبصيرهم بالقيم الجمالية فى المدينة وضرورة الحفاظ عليها بل والارتقاء بها لأنها من مقومات الحياة .

* تنظيم معارض للمشروعات العمرانية التى تقيمها الجهات الحكومية أو القطاع العام أو القطاع الاستثمارى الخاص ، والتى تشكل اطار البيئة العمرانية التى يعيش فيها المواطن وتؤثر على مستوى حياته وسلوكياته وابداعاته سلبا أو إيجابا .

* مقاومة السلبية واللامبالاة والعمل على اشاعة الانتماء بعقد ندوات لمناقشة المشروعات الهامة التى تترك بصمة على بيئة المدينة ، والاستماع الى الرأى العام وتسجيل وتحليل ردود فعله لما يقام حوله من منشآت ، والاستجابة للمعقول منها حتى تنمو لديه ملكات النقد والتذوق والتقييم والاحساس بالمشاركة فى اتخاذ القرار .

* قيام الجمعيات والمنظمات الأهلية والاحزاب السياسية المختلفة بواجبها نحو بيئة المناطق التى تتواجد بها ، وذلك بعقد ندوات تثقيفية بين السكان للتوعية بما تتطلبه الحياة الكريمة من الارتقاء بمستوى البيئة عمرانيا ، واستغلال المناسبات الاحتفالية بالموالد والأعياد الدينية والقومية وخاصة فى الأحياء الشعبية للاسهام الجماعى فى نظافتها وصيانتها وتجميلها ، ومنح الحوافز المادية والأدبية بهدف التشجيع واثارة الاهتمام ، والعمل على قيام جمعيات أهلية بالأحياء للتوعية بالبيئة .

* توظيف المبانى الاثرية فى أنشطة ملائمة لاستخدامها من مجتمع الحى ، مما يتيح للسكان الاحساس بفائدتها العملية وقيمتها الجمالية ويحثهم على الحرص عليها والعناية بها كمكون هام من محيطهم العمرانى .

* انشاء متحف قومى للعمارة المصرية يضم نماذج مجسمة وصورا لأروع أمثلة العمارة المصرية التى تمثل تراث العمارة الفرعونية والاغريقية / الرومانية والقبطية والاسلامية والحديثة ، وذلك لنشر المعرفة بقيم حضارتنا العمرانية وتراثنا المعمارى الممتد لأكثر من خمسة آلاف سنة . وقد بدأت دول العالم المتقدم فى انشاء مثل هذه المتاحف القومية للعمارة بعد انتهاء حركة التعمير فى أعقاب الحرب العالمية الثانية .

الفنون والإذاعة والتليفزيون

هناك ازدواجية في الفن معترف بها حتى في البلدان التي قطعت شوطا طويلاً في مضمار التقدم الحضاري ، وتتشابه هذه الازدواجية وازدواجية اللغة التي قسمت اللغة إلى نوعين : اللغة الفصحى واللغة العامية أو الدارجة ، ويحاول المصلحون القضاء على هذه الازدواجية ورأب الصدع برفع مستوى الفن العامي وتقريبه من الفن بمفهومه الصحيح ، أي الفن الذي يوصف باللغة العالمية ، ويفخر بنهوضه بدور الريادة في بناء صرح الحضارة .

وعندما لا يتوفر الوعي الصحيح برسالة الفن الحق ، فإن البعض غالبا ما يتمتع بالفن العامي الذي يتجاوب مع ذوق السواد الأعظم من الشعب ، بل ويتخذ شعار رضاء الجماهير مقياسا أو معيارا عند تخطيط البرامج ، أو عند إصدار الصحف والمجلات ، ولا عجب إذا سمعنا كثيرين يعجبون من أولئك الذين يطالبون بفن آخر غير الفن الشائع . وإذا استمر الحال على هذه المنوال ، فسوف ينحدر الفن الرفيع ، وبخاصة إذا ظن بعض المخططين أن من يسمونهم أقطاب الفن هم أقطاب الفن الرفيع حقا ، وأنهم جديرون بالتعظيم والتبجيل .

وربما قيل إن الاعلام يسعى لتحقيق غاية حميدة ، وهي تجانس الشعب المصري أو الخضوع لرأي الأغلبية (وهو مبدأ ديمقراطي بلا مراء) ، فمن ثم لا بأس إذا لم يبال ببعض الأذواق التي وقعت ضحية ثقافتها المستوردة البعيدة عن عادتنا وأعرافنا ، ولكن يلاحظ احيانا الافراط في ترديد بعض موسيقات لا تتصل بالفن الرفيع ، كما تُعرض في أفضل فترات البث - افلامٌ ومسلسلات غير هادفة ، بينما تقدم البرامج المبشرة برفع المستوى الثقافي خلال فترات ركود المشاهدة .

ولا يعني هذا النقد أننا نغفل مآثر الإعلام ، ويكفي أننا آثرناه بأصعب مهمة وهي النهوض بالدور الذي كان يوكل للأسرة والمدرسة فيما مضى . فلا يخفى أن التطورات الحديثة - بخيرها وشرها - قد زادت من أعبائهما بحيث بات من الصعب الاعتماد عليهما وحدهما في رعاية النشء ثقافيا وفنيا ، ومن هنا وجب علينا أن نلوذ بالتكنولوجيا الحديثة ، وبالتليفزيون وتوابعه من فيديو وغيره طالبين العون لتقديم برامج تعوض براعمنا ما يفتقرون إليه ، ويالها من مهمة لم يعد بمقدور احد النهوض بها غير أجهزة الإعلام بخبرتها في التشويق والاستيلاء على الباب المتلقين . نعم لقد نجح التليفزيون في تغيير معظم عادات المواطنين . ولا يعني هذا الثناء نسيان السلبيات التي تتركز في معظم الأحيان على مضمون ما يقدم .

ولأول وهلة تبدو الازدواجية في بنيان الفن أمرا طبيعيا ، ولا داعي لعلاجه لأنه لا يقبل العلاج ، ولكن لعل المطلعين على ماجرى في ميدان آخر هو ميدان الصحافة يذكرون أنهم نجحوا جزئيا في التخلص من مثالب هذه الازدواجية ، فلقد نجحت الصحافة المصرية في ابتكار أسلوب عربي يجمع بين سلاسة اللغة الدارجة ومرونتها ودقة اللغة الفصحى . كما نجح حذاق رؤساء التحرير في افساح المجال للفريقين فأصبحت جرائدهم تضم مادة علمية صحيحة يرضى عنها عشاق العلم ، ومادة ترفيهية

ترضى الجانب الآخر ، فتحقق بذلك التعايش السلمى بين الفريقين ، وتعرف أنصار المعسكرين على ما يجول فى خاطر المعسكر الآخر ، مما يسر التفاعل بينهما ، ورأينا كثيرين من العصاميين الذين كانوا يبدعون الفن على السجية يتعرفون على روائع الفن العالمى ويتعلمون مما يقرأون الكثير مما قد لا يدركه من أمضوا سنوات عديدة فى الدراسة بالمدارس والكليات باختلاف مراحلها ، والامثلة عديدة فى مختلف الفنون فعندنا نظائر عديدة لبيرم التونسى ، بل وفى الفن التشكيلى العالمى كاعلام مدرسة المرفوضين فى باريس الذين لم تعترف بهم أكاديمية الفنون فى باريس كهنرى روسو وجوجان ، ولا ننسى شارلى شابلن ، أو مدرسة الخمسة فى روسيا التى ضمت نفرا من الهواة الذين لا يعرفون إلا النزر اليسير من العلوم الموسيقية .

نخلص من هذا الى أن واجبنا يدعونا ألا نترك عملية التقارب بين الفن العامى والفن الحق للمصادفات . فلابد أن تنهض أجهزة الاعلام على نحو جاد فى حملة القضاء على الازدواجية التى تنعكس فى مجالات أخرى غير مجال الفن ، ولها آثارها على بنيان المجتمع ، فمن واجب الاعلام تقديم العون لخلق فن نستطيع أن نباهى به الأمم الأخرى ، وتحقيق ما نصبو اليه من تجانس فى الذوق ، وليس توحيد الذوق ، لأنه من المستحيل حدوث ذلك ، ولعل هذه الاستحالة هى أهم عامل ساعد على ارتقاء الفن ، فارتقاء الفن يقوم على ايمان بالتنوع فى صورته الصحيحة ، فهناك الفن البحت الذى يُبدع لأغراض فنية مطلقة ، والفن الوظيفى الذى يخدم غاية أخرى خارج الفن قد تكون دينية أو وطنية ، وليس هنا مجال اسهاب بالحديث عن أفضلية النوع الأول وأنه هو الوحيد الذى يحتل مكانة بارزة فى تاريخ الفن ، وبالمقارنة بالنوع الثانى الذى يوصف حتى فى أفضل حالاته بأنه فن مناسبات روتينى قصير الأجل ينتهى أثره بانتهاء المهمة التى أبدع من أجلها ، وان كان الأسعد حظا والأكثر تقديرا ، مما أدى إلى عزوف الفنانين الأصلاء عن التركيز على الإبداع الحق الذى لا يقارن عائده بما يحصل عليه سعداء الحظ ممن لا يمارسون الفن بمعناه الصحيح .

وربما قيل إن ترجيح كفة الترفيه على التثقيف سياسة متبعة فى جميع البلدان المتحضرة والمتخلفة على السواء ، لأن التليفزيون مصمم بحيث يتواءم مع عقلية المشاهد المسترخى الذى يهرب من أوصاب الحياة اليومية والمشكلات الثقافية بعد يوم حافل بالجهد والمشقة ، ولكن ألا يصح أن نسترشد بمثل معروف لنا جميعا وهو الاذاعة التى نجحت بالفعل فى حل المعادلة الصعبة لتوفيق بين الترفيه والتثقيف ، وذلك بسبب مراعاة عامل الثقافة وإعطائه الصدارة بين باقى العوامل عند اختيار العاملين بالاذاعة ، ولا ننسى أيضا أن الرواد الأوائل للإذاعة كانوا غالبا من الشخصيات المرموقة المحبة للثقافة التى نجحت فى نقل خبراتها وصفاتها الموجبة إلى الأجيال اللاحقة .

وإذا انتقلنا إلى البحث عن سبيل الإصلاح فلا نظن أننا سنأتى بجديد فى هذا المجال ، فلعل المسئولين يعرفون ما هو أكثر مما نعرف ، بفضل حرصهم على المواظبة على حضور المهرجانات التى تقام فى البلدان المتحضرة واشتراكهم فى معارض الكتب ، وغير ذلك من المناسبات الثقافية ، ولا ننسى فى هذا المضمار القنوات الفضائية وما تبثه من برامج تثقيفية شائقة ، وكما

نقلنا « الفيديو كليب » بمجرد اختراعه ؛ علينا أن نحاكي المنهج المتبع في إعداد برامج الثقافة الفنية حتى نرفع عن كاهل المسئولين في جهات أخرى عبء نشر الثقافة الفنية الذي لم يعد بمقدورها الاضطلاع به على الوجه الأكمل .

وعندما نطلع على قوائم الإصدارات التي تصدرها دور النشر في الخارج سنعجب لوفرتها وتنوعها ، فهي تتضمن دراسات كاملة لكيفية تعريف المتلقين باختلاف أعمارهم مميزات الفن الرفيع وكيفية اكتشاف الفن المنتحل ، وتتدرج هذه الدراسات تمشيا مع أصول التربية الحديثة من الأسهل استيعابا إلى أن تصل إلى المراحل العليا من الفن ، بحيث يستطيع أي ناشيء فهم ما قصده بيكاسو بلوحاته الذي لم يكن يهذي عندما مر بمراحل متعددة إلى أن وصل إلى قمة إبداعه في الفن التجريدي .

ولقد جرت العادة أن توصي اللجان لعلاج مثل هذه الحالة بالاعتماد على :

أولا : الاسرة . ثانيا : المدرسة . ثالثا : أجهزة الثقافة . رابعا : أجهزة الاعلام .

على أننا لم نعد نثق - كما كان الحال في الماضي - بقدرة الاسرة بأوضاعها الحالية على النهوض بمهمة رفع المستوى الفني لأبنائها ، وربما اتجهنا اتجاها معاكسا اذا بدأنا الاصلاح بازالة أثر الأسرة على ذوق هؤلاء الأبناء ، ولا ننسى أن الابوين المتفرغين لرعاية أبنائهما لم يعد لهما وجود الآن الا في أضيق نطاق .

أما المدرسة التي يلقى الباحثون على كاهلها مسئولية صلاح كل فساد واعوجاج فلا نظنها قادرة على تفضيل الفنون في جدول أولوياتها على العلوم في عصر تفجر المعرفة ، وحتى إذا أرادت ذلك فأين تعثر على المدرسين القادرين على أداء هذه المهمة في آلاف المدارس . وليس هناك من ينكر الدور الذي اضطلعت به وزارة الثقافة في العهد الأخير ، وإن كان تأثيرها الحقيقي قد عاد على أهل النخبة ، اكثر مما عاد على القاعدة العريضة .

وهكذا نركز آمالنا في أجهزة الاعلام التي ربما ضاقت بهذه المسئوليات الجسيمة التي ألقيناها على عاتقها ، ولكن هذا هو قدرها ما دامت قد تحولت في السنوات الأخيرة الى وسيط ضروري « أو ميديا » لا تضن عليها الدولة ، وتستجيب لها الجماهير العريضة عن طيب خاطر وترحب بكل ما تعرضه عليها ، ولعل هذه الثقة بأجهزة الاعلام من جميع الأطراف هي التي تدفعنا إلى تقديم بعض التوصيات التي لا نظنها قد غابت عن فطنة المسئولين عنها .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق يوصى بما يأتي :

* أن تعرض في برامج الفن التشكيلي نماذج من الفن الذي لايُعترف بانتمائه الى الفن الرفيع ، مع توضيح أسباب الحكم عليه على هذا النحو ، وكذلك عرض نماذج من الأطوار التي مرت بها الموسيقى من مراحلها البدائية حتى تطورت وازدادت ارتقاء وتعقيدا وقدرة على التعبير عن مختلف الانفعالات الفنية التي يحس بها من يحيا في جو حضاري بعيد عن البساطة .

* الاستعانة بالقادرين على تبسيط الشروح الفنية مع الحفاظ على عمقها ، وقصر الاعتماد

عليهم في البداية إلى أن يظهر جيل مثل الاذاعيين الذين يجمعون بين الخبرة الاذاعية والعلم الصحيح بالفن .

* أن يراعى عند الاستعانة بموضحات أجنبية ، الاختلاف في المكان والزمان ودقة الترجمة وسلاستها ، والابتعاد عن الغوامض التي تصدم من اعتاد تذوق الفن في صورة مغايرة .

* إجراء مسابقات في التذوق الفني لمن يتابعون برامج الثقافة الفنية .

* عقد ندوات تثقيفية لاستحثاث المترددين في الاقبال على تذوق الفن الرفيع ؛ يشارك فيها أصحاب الدراية بسيكلوجية التذوق والمراحل التي يمر بها من يقدم على تذوق أعمال فنية مستعرية .

* تشجيع تأليف مراجع مناسبة لراغبي الاستزادة من الثقافة الفنية وتكتب بأسلوب سلس وشائق .

* عدم محو المادة التثقيفية المسجلة على أشرطة الاذاعة والتليفزيون الا بعد الرجوع للجنه مختصة قادرة على تحديد ما استنفد أغراضه المادية من هذه المادة ولم يعد مسايرا للزمان ، أو ما ثبت تضمنه للعديد من الأخطاء .

* تبلغ وزارة التربية والتعليم ببرنامج الثقافة الفنية في مختلف فروع الفن قبل إذاعتها بوقت كاف يسمح بتبليغها لجميع المديريات التعليمية حتى يتسنى اذاعتها في الاوقات المناسبة وتخصيص أماكن عرضها وتقديمها .

* المواءمة بقدر المستطاع بين المناهج الدراسية التي تتضمن معلومات عن الفن وأسماء الفنانين وبين المادة الفنية المقدمة اذاعيا وتليفزيونيا .

* التعاون بين الاذاعة والتليفزيون والادارة العامة للوسائل التعليمية التي كانت تملك حتى وقت قريب العديد من الأفلام المهداة والمتضمنة معلومات قيمة تساعد على الربط بين الأنشطة الفنية والمناهج الدراسية .

* سرعة التخطيط لإنشاء القناة التثقيفية والتربوية فوراً .

* تقوية إرسال الشبكة الثقافية بالاذاعة والنهوض بها وتزويدها بأفضل العناصر ، مع عدم الضن عليها بأحدث المسجلات الدائمة التطور .

* مواكبة التيارات المستحدثة في الفن ، كتشجيع استيراد المسجلات الحديثة التي تطلعنا على آخر ما استحدث من عروض للأعمال الكلاسيكية الخالدة ، وتعرفنا بمن ظهر حديثا من مؤدين ، ولابأس من دعم هذه المسجلات ماليا أو تخفيف الجمارك عليها .

* الاهتمام بشخصية مقدمي البرامج التثقيفية من حيث الإعداد الثقافي والقدرة على عرض المواد الثقافية بطريقة تجمع بين الابتكار والجاذبية .

* رصد السلبيات التي تؤدي إلى الهبوط بالذوق العام ، والعمل على تلافيها .

* قيام أجهزة الإعلام بتشجيع التجارب التي قد تثرى الابداع الفني ، والتي تتميز بالديناميكية بدلا من النظرة الساكنة .

حرية الأديب بين الالزام والالتزام

ارتبطت الغاية من الأدب بالمتعة والفائدة ، وحول هاتين القيمتين تأرجحت مواقف الأدباء والنقاد ، من حيث تقديم قيمة كل منهما على الأخرى ، أو الجمع بينهما فى توازن ، وعدم تغليب أى منهما على الأخرى .

وقد تعددت مواقف النقاد حول وظيفة الأدب ، وإن كانوا يجمعون بين الوظيفة الأدبية الجمالية والمعرفية فى الأهمية . وهناك من لايرى للفن - عموما - غاية فهو نهاية من غير غاية .

ويفصح آخرون أكثر ، فيقولون « إن الفن كيان مستقل عن الأشياء فى الطبيعة الخارجية ، كما أنه مستقل عن السياسة والأخلاق ، وهو هدف فى ذاته ، ونشاط ليس له غاية سوى تحقيق نفسه باعتباره فنا ، وهو لايعنى بخدمة أى هدف آخر » .

وعلى وجه العموم فقد ارتبطت وظيفة الفن - فى العصر الحديث - بالمتعة والمنفعة وأصبح ذلك بالنسبة للفن هدفا و« التزاما » .

تعريف الالتزام :

والالتزام - بوصفه خاصة إنسانية - عرفته البشرية منذ أن استشعر أفراد ممتازون منها حاجتهم الى التعبير عن النفس وانعكاسات ما يجرى فى الكون من حولهم - ذلك أنه مرتبط بالوظيفة الاجتماعية للأدب ، تلك الوظيفة التى لم تفارقه منذ كان ، والتى ترتكز على كون الفرد نفسه - وفى كل آن - ذا بعد اجتماعى محتوم ، مهما بدا لنا منفردا متباعدا .

والالتزام مصطلح حديث وفد الى حياتنا الأدبية والثقافية - فيما وفد - نتيجة عوامل كثيرة ، منها : حركة الاستشراق ، والبعثات الطلابية الى الشرق والغرب ، ونشاط الترجمة ، ووسائل الاعلام الداخلية والخارجية ، وتطور الحياة المادية الأجنبية وانبهارنا بها ، وفرض المناهج الفكرية والبحثية الغربية على العالم العربى .

وقد قامت قضية الالتزام عند البعض - فيما يخص الأدب - على أساس التوفيق بين الجمالى والمعرفى .. ولكنهم جعلوا أدبية الأديب وسيلة لتحقيق غايات مذهبية كفاحية تتسم بالنزعة التمردية الثورية ، وإن كان لم يتحقق مبدأ التوفيق من الوجهة العملية بين الأمرين الا فى القليل ، فلقد طغى المضمون الثورى على حساب الجانب الفنى ، واغتفروا للأديب نقائصه مادام يحقق القضايا الخاصة وقضايا المذهب ، إذ ان واجب الكاتب تقديم تصوير تاريخى ملموس للواقع فى تطوره الحقيقى ، مع إبراز مشكلة التحول الأيديولوجى . وقد غدا الأدب فى صورته هذه ، ذا عقلية حزبية ، أو ذا عقيدة حزبية ، متفائلا بطوليا ، أو هكذا تصوروه .

وهذه النظرة التى تطلب من الأديب تبنى آراء خاصة ، والتبشير بمستقبل أفضل من وجهة نظر خاصة والدعوة الى الكفاح والتحرر - هى ما أطلقوا عليها مصطلح « الالتزام » وهو فى الحقيقة ليس التزاما ، وانما هو الزام للأديب بالمشاركة الفعالة المؤثرة فى معالجة

القضايا القومية والوطنية والثورية الخاصة ، حتى وان كان غير مقتنع بهذه القضايا ولابأهميتها وجدواها وغير معترف بصلاحيتها ، حتى غدت الأعمال الابداعية أشبه بنشرات أيديولوجية .

وقد أدى هذا إلى عدم التوافق بين القول والعمل ، وأن يقول الأديب لأنه مضطر لأن يقول ، لا لأنه مؤمن بما يقول .

ونتيجة لهذه النظرة المادية ، عومل الانسان معاملة الآلة المادية ، وأصبح نتاج الأديب أشبه بنتاج الآلة والغرض منه ضمان الرزق ، والأديب في هذه الحال لايؤمن الا بالكلمة التى توصل الى الرزق .

أما الالتزام عند الوجوديين - مثلا - فإنه يعنى : أن يكون للأديب رأيه الخاص في الأحداث الاجتماعية والسياسية ، وأن يصرح بهذا الرأى ، محتفظا لنفسه بحريته الفردية ، ذلك أن الوجودية ترى : أن الانسان يصنع وجوده ويشكله حسب رغباته ، سواء استند في تصوراته إلى معرفة تراثية سابقة أم انطلق من باعث وقتى مباشر .

وفي هذا انفصام بين الانسان المبدع الفرد وبين الآخر ، والالتزام على هذا التزام فردى ، مبعثه حرية الفرد .

ونلاحظ في الجانب الأدبي ضعف الرابطة المعرفية بالفن عند الوجوديين ، وانطلاق المبدع في فنه من فراغ ومن حرية فردية مطلقة لاتتعلق بالآخرين ، ومن المعلوم أن ارتباط الحرية الفردية بالحرية الجماعية مطلب إنسانى ، حيث انه يضبطه ويمنحه القدرة على التفاعل أخذا وعطاء .

ونتيجة لذلك كله كان الالتزام عند الوجوديين التزاما جماليا في الأساس ، وإن كان يفضى إلى شىء من المعرفة الفردية ، ولكن الجانب المعرفي الأخلاقي النابع من المجتمع يأتى في المرحلة الثانية ، بل انه من الممكن القول : ان الجمال عندهم مصدر للمعرفة .

ونلاحظ بعد هذا الاستعراض للالتزام عند بعض المذاهب ، ضعف الروح الأدبية لديها لغياب التصور الروحى الحقيقى ، الذى يجترّ في أكثر الأحايين من محصوله المعرفي الفردى ، وليس مستعدا للافاضة لتعميق واثراء مادته ومحصوله ، أو حيث يوجه إلى أمر لايؤمن هو به ولايعتقده ، فينعدم الصدق في نتاجه ويسقط .

كما نلاحظ أن الأدب إذا اقتصر على المبدع وحده دون خلفية ثقافية أو معرفية جماعية متراكمة ، يكون كالنبات الشيطانى .. قليل القيمة والتأثير والحيوية ، ويصبح الأديب ابن ذاته ، ويصير التواصل الأدبى مبتورا ، واقتصار الأدب على الجانب الجمالى إضعاف للجانب المعرفى وهو ركن من الأركان الأساسية في العمل الأدبى .

والواقع أن تأثر مبدعينا وناقدينا ومفكرينا بالثقافة الأجنبية كان هدفه تعويض مافات الأدب العربى في فترة بياته الطويل وانقطاعه عن الاتصال بالآداب الأخرى ، وتأسيس مشروع حضارى عربى يفيد من ثقافة الآخرين في توسيع النظرة العربية إلى الحياة ، لكن هذا التأثر لم يكن من مصدر معرفي سليم ، كما أن هذه المصادر كانت متضاربة وغير متفقة في المفاهيم والاتجاهات ، وقد جاء هذا التأثر الفكرى العربى بثقافات الآخرين بعد فترة استعمار طويل وانقطاع التواصل ، فكان الاقبال على تلك الثقافات الأجنبية المتضاربة غير المتفقة مع الهوية العربية ، بلا نظر في مدى ملاءمته للذهن العربى وظروفه .

وانقسم دعاة الفكر العربى والمبدعون - ازاء هذا الفكر الوافد - إلى فريقين : فريق متفائل بالمشروع الحضارى الفكرى الأجنبى ، وفريق متشائم يرى أن تطبيق هذا المشروع لن يحقق نتائج إيجابية ، ونتيجة لهذا أصبح التفكير عند كثير من الخاصة منصبا حول الافادة من الآخر أو عدم الافادة منه ، مما جعل الذهن العربى يفكر في واقع غير واقعه ، وأدى ذلك إلى انعدام الثقة بين الذات والواقع . كما أدى إلى اضطراب مفهوم الالتزام ، فبعضهم يرى أنه مفهوم غائم ، وآخرون يرون أن الالتزام هو أن يأخذ الأديب بمجموعة من الأوامر والنواهى والقواعد ، سواء كانت تلك القواعد من داخل قواعد حزبية أم قواعد حددها فكر

المبدع ذاته والتزم بها أمام الآخرين ، أم أن الالتزام تابع للخارج ونابع من الآخر ، منعكس علي الأديب ، ملزما اياه باتباعه ، أم أن الالتزام هو أن يكون الأدب صدى لكل مافى المجتمع من مشكلات وهموم .

فهل أفاد الالتزام الأدب ؟ إذا أخذ « الالتزام » بمفهوم القيد المفروض على الأديب بحيث لايجوز له التحلل منه فإن هذا يعنى فقد المبدع لحريته ، والحرية بالنسبة لأى مبدع هى « الأكسجين » الذى يتنفسه ويمنحه الحياة . فماذا يقى للأديب بعد أن فقد الحرية والحيوية ، وماذا بقى فى الأدب إن فقد الروح وبؤرة الشعور والصدق ؟ انه أدب لايستحق الخلود بل لايستحق اسمه على الحقيقة .

فالالتزام بالمفهوم السابق لايفيد الأدب أو الأديب ، بل هو قيد يحد من طاقته ونشاطه وقوته الطبيعية .

وفضلا عن كونه قيدا ، فإنه يفرز أدبا خارجيا ، لايتصل بروح الأديب وذاته ونفسه وعاطفته المتقدة ، وهو أدب لايعبر عنه ولاعن ضميره ونفسه وليس له رصيد من الشعور ، والأدب الذى على هذا النحو لايستطيع أن يعالج القضايا وهو نفسه حبيس مقيد .

فالالتزام بهذا المفهوم إلزام وقهر ، ويبعد عن الابداع الجيد والروح المنطلقة فيه ، ولهذا كانت الثورة على الالتزام بهذا المعنى واعتباره قيدا وحصارا على الأديب من خارجه ، والحرية التى ينشدها ينبغى أن تكون حرية غير موجهة وغير خارجة عنه ، وغير مجبر عليها ، فالمفروض أن يتغنى الأديب بمجتمع أفضل ويستشرف المستقبل . وإذا ما انشغل أحيانا بالمجتمع الواقعى الذى يعيشه ويعاصره ، فإنما يكون ذلك منه بقصد تحريك قضايا هذا المجتمع وإمدادها بروح وثابة ونظرة إبداعية تصلها برؤية مستقبلية ، وهو وإن كان ابن بؤرته لاينبغى له أن يحصر نفسه فى المثاليات ، وهو وإن كان ابن ثقافة وتراث متراكمين لاينبغى له أن يتقيد بهما تقيدا يفقده حيويته وطلاقة إبداعه وروحه المتوهجة ، وإلا أصبح مقلدا وأدبه أدبا مسايرا محاكيا بلا فاعلية ولاتأثير ولاإضافة .

قد يقال إن الأدب ينبغى أن يسخر لخدمة قضايا الأمة والمجتمع ويعنى بمشكلاتهما ، والجواب أن هذا قد يكون صحيحا من وجهة النظر الموضوعية ، ولكن الأديب الحق لاينبغى له أن ينقاد لدعاوى أو مشكلات من هذا القبيل ، بائنة عن طبعه ، خارجة عن روحه ونفسه ، لكن إذا آمن واقتنع بها وعالجها من تلقاء نفسه فلا يكون هذا إلزاما وقهرا .

قد ذكرنا أن مصطلح الالتزام حديث ، وهو فى مفهومه الفنى وافد على ثقافتنا وفكرنا وأدبنا ، ولكنه كان معروفا وإن أعوزه الاصطلاح إلى مطلع القرن العشرين .

وإذا رجعنا الى حال الأدب بعد الإسلام نجد أن الاسلام قد أشعل وجدان الانسان وضوّأه وملأ نفسه وتكوينه ، وكون روحه وعاطفته وعقله بمادة الوحى الالهى ، وكان لابد للعقل من استثمار مادة الكون التى تبعث على دقة التأمل .

وقد لفت القرآن الكريم الذهن البشرى الى الفكر والتدبر والتأمل فى علاقات الأشياء المبثوثة فى هذا الكون ، ووجهه الى النظر والتثقيف ، واستتبع ذلك تطور الملكات ، وحددت قواعد الدين طبيعة العلاقات بين النشاطات الانسانية القولية والفعلية ، فتحقق الانسجام والتوافق بينها بعد أن أخذت فى اعتبارها قيمة الدين وأهميته .

وإذا كانت النفس هى بؤرة الشعور والايمان ، فان الاسلام ركز على هذه النفس لتستقر بالايمان وتصطبغ بصبغة ايمانية ، فكان انتماؤها ايمانيا وصار كل ما يصدر عنها موافقا لما آمنت به دون ضغط أو قهر ، وكان هواها تبعا لما جاء به الوحى .

ومن هنا أصبحت العلاقة بين الدين والأدب علاقة عضوية ، اذ يستمد الدين أسباب تاثيره على النفس والذهن من المعرفة الربانية ، التى هى المعرفة الحقيقية لقضايا الكون ، والأدب رسالة انسانية فى غاياتها وأهدافها .

وكان التزام المسلمين فى أدبهم وفنونهم ايمانيا ، وهو ليس التزاما

مفروضا كالالتزام الاشتراكي المتطرف مثلا أو التزاما فرديا كالالتزام الوجودي ، وإنما هو التزام إيماني ، بإرادة الفرد وحريته .

وما يقال هنا عن الاسلام فى هذا الشأن ، ينطبق فى جوهرياته وأساسياته على سائر الأديان السماوية ، فكلها تنبع من مصدر واحد ، تدعو الى الحرية لكل الناس ، مبدعهم وغير مبدعهم ، كما تدعو الى التفكر والتدبر فى ملكوت الله ، حتى يتحقق الانسجام والتوافق بين الفرد وما يلفه من مظاهر وآيات ربانية فى هذا الكون ، وهو تصور ينبثق فى الضمير ويتفاعل مع المشاعر ويتلبس بالحياة ، فهو وشيجة حية بين الانسان وربه والكون الذى يعيش فيه وينعم بخيراته هبة من خالقه .

ومن هنا كان الالتزام بهذا المفهوم التزاما ذاتيا غير مفروض ، وانما هو التزام جاء نتيجة طبيعية للانتماء الايجابى بمعناه الواسع الذى ينتظم انتماء الفرد الى نفسه - بوصفه انسانا - وانتماءه الى بيئته والى الكون فى عمومه .

والالتزام بالمفهوم السابق لا يتناقض مع الحرية ، إذ الحرية شئ غير مفروض ، الحرية حق مشروع لسلوك الفرد ، غير مقيد بقيود تحرمه أو تمنعه من حرية الحركة والانطلاق واستثمار طاقاته ومواهبه فى الابتكار والاتيان بالجديد ، ولكن هذا الحق المفروض فيه أن يستثمر فى اطار لا يمتد الى الانتقاص من حق الآخرين ، فليس من الحرية أن يأتى الانسان بما يؤذى الآخرين فى أموالهم وأعراضهم ، وما يفسد أذواقهم ويجرح شعورهم ، أو أن يطلق العنان لنفسه ، فيلقى إلينا المنكور من القول والفعل اجتماعيا ودينيا .

والأديب - وان كان فنانا - مازال انسانا من حقه وحق الآخرين عليه أن يرسم لنفسه منهجا من الحرية نابعا من الذات متلاقيا فى الوقت نفسه مع جملة الأعراف والتقاليد والعقائد السائدة فى المجتمع .

هذا هو الالتزام ، وقد يفسر بالإلزام ، وان كان بمفهوم خاص ، أى الزام الأديب نفسه بمنهجه المنتظم لمبادئه ورؤيته النابعة من ذاته غير المفروضة عليه من الخارج وإن جاءت هذه المبادئ وتلك الرؤية بحكم انسانيته وكونه لبنة فى بناء المجتمع ، متسقة ومتجاوبة مع طبيعة سائر اللبنات .

أما الالزام الخارجي ، بمعنى فرض القيود على الأديب وتوجيهه الى سلوك معين يخدم فكرا أو اتجاها غير نابع من ذاته وغير مقتنع به - هذا الإلزام يناقض الحرية ولا يلتقى معها فى قليل أو كثير ، وهو مرفوض جملة وتفصيلا .

وليس من الحرية أن ينصاع الأديب أو أن يساق الى بعض الايدولوجيات والاتجاهات التى ترمى الى ترويج أفكار أو مبادئ حزبية أو فئوية مفرضة ، لا تلبث أن ينكشف زيفها ويخفت صوتها العالى ويتلاشى أثرها .

وليس من الحرية التهجم على الأديان والمعتقدات والقيم والأخلاق ، وما فى حكمها من أعراف وتقاليد مستقرة فى المجتمع تشكل هويته وتحمى شخصيته .

وعلى الرغم مما سلف قوله ، فهناك أصوات تنادى باطلاق العنان للأديب : يقول ما يشاء ويعبر كيف يشاء دون حدود أو قيود ، ودون حسيب أو رقيب . يقولون : دعه يبدع ويبتكر ، كما يحلو له وكما يهوى ، فإن قبلت ابداعاته وتجاوب الناس معها فبها ونعْمتْ ، وإلا فسوف يفقد موقعه ويذهب عمله أدراج الرياح ويصبح أثرا بعد حين .

وقد يكون هذا صحيحا من الناحية النظرية ، ولكن يُخشى أن يبرز فى ساحة الأدب أدباء أو بالأحرى - متادبون حرموا خاصة الالتزام (بأى معنى من المعانى) ولم يراعوا مفهوم صناعة الأدب ، ولم يقدروا قيمة الكلمة وشرفها وقدسيتها - قصدا أو بغير قصد - فتنطبع أفكارهم غير الملتزمة وتنفذ الى أذهان غير العارفين ، انسياقا وراء الأصوات العالية وانبهارا بدعوى التجديد أو التحديث ، فيصبح الناس

فوضى لاسراة لهم ، أو يضطر المجتمع الى النظر فى أعمال هؤلاء بمحاولة فرض القيود ورسم الحدود التى ينكرها هؤلاء الأدباء والمتأدبون .

ولا ينبغى للأديب أن يقع فى هذا المأزق الذى من شأنه أن يعزله عن مجتمعه ويفقده حريته ، ويقضى على طاقاته وقدراته . حدث هذا ويحدث فى التاريخ الأدبى قديمه وحديثه ، وليس بخاف علينا ما يثار أحيانا فى مجتمعاتنا حول بعض الأعمال الأدبية فى جدل وتضارب الآراء بين القبول والرفض ، الأمر الذى يضيع معه الحق وتتبلبل الأفكار وسط هذا الضباب ، فلا يفيد الأديب ولا يفيد المجتمع .

لاتناقض بين الحرية والالتزام اذا أخذا بمفهومهما الراشد الذى يعنى تلاحمهما وتشكيل منهج متكامل صحيح للأديب الحر الملتزم .

فالرأى الحكيم أن التزام الأديب أو الفنان شئ ينبع حرا من أعماق نفسه ، فإن لم ينبع الالتزام من قلبه وبيئته وعقيدته فلا تلزمه قوة فى الوجود . اذ يجب أن يكون الالتزام جزءا من كيان الأديب أو الفنان .

وخلاصة الرأى أنه لا تعارض بين حرية الفنان ومبدأ الالتزام الذاتى . اذ ليس ثمة حرية تجيز للفنان أن يعبث بمادته الفنية كما تشاء له نزواته ، ولابد من الالتزام ، وأشد أنواع الالتزام الحق ، هو الذى يجده الفنان داخل نفسه .

وهذا التوازن فى صورته المثالية الذى افتقده الفكر الأجنبى وهو التوازن بين الذهن والنفس والمادى والروحى ، انما هو نتيجة طبيعية لتوازن أشمل وأسمى لحركة الكون التى أحسن الله تقديرها .

وهذا الالتزام لا يتدخل أمر خارجى فيه ، وهو ليس قيدا على نفس الأديب وحريته بل إن الأديب ذاته لم يقيد نفسه وأدبه به ، وانما هو اشتعال عاطفى نفسى ايمانى تلقائى ، بكل المعانى والقيم الشريفة والانسانية والمثل ، والابداع فى هذه الحال يكون عبير النفس المشرية بروح الشرف والنبل ، والمتفاعلة مع العدل والحق والإخاء والرحمة .

هذا هو الالتزام الذى يثرى العملية الابداعية ، ولا يجور على النتاج الأدبى ولا يرهق روحه أو يقيده .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتى :

* الاتصال بثقافات الآخرين أمر وارد ، ولكن ذلك ينبغى ألا يؤدى الى الانصراف عن واقعنا ، الأمر الذى قد ينتج عنه انعدام الثقة بين الذات والواقع ، وفقدان طاقة الابداع والابتكار .

* لما كان الأدب رسالة انسانية فى غاياتها وأهدافها ، فلابد أن يتحقق الانسجام بين ما ينادى به الأديب وما يهدف إليه وأن يكون أدبه ذا تأثير واضافة .

* أن تجمع الأعمال الأدبية بين الروح الابداعية والخلفية الثقافية والمعرفية المتوارثة ، وألا يقتصر الأديب على الجوانب الجمالية دون مراعاة للجوانب المعرفية والأخلاقية .

* أن يهدف الأديب فى أعماله الأدبية الى إثراء الروح الأدبية ، وأن يجمع بين هذه الروح وبين الخلفية الثقافية والمعرفية من خلال تصور روحى حقيقى ، يضبط العلاقات بين الجوانب المادية والروحية .

* الالتزام الذاتى هو نتيجة طبيعية لما يؤمن به

الأديب ، لذلك لابد أن ينبثق فى الضمير ويتفاعل مع المشاعر ويتلبس بالحياة التى من حوله .

* أن ينبع التزام الأديب من ذاته وبيئته وعقيدته وأن يكون هذا الالتزام جزءا من طبيعته وتفكيره وكيانه .

* الا يمثل الالتزام قيدا على نفس الأديب حتى لا يفقده حريته وحيويته وطلاقة ابداعه ، فلا يحجر على مواهبه وملكاته وطاقاته الابداعية .

* أن يكون الأديب متفاعلا مع قضايا الأمة ويعنى بمشكلاتها ، بحيث لا يكون أدبه إلزاما خارجا عن روحه ونفسه .

* تشجيع الأدباء والمبدعين بوسائل التشجيع المختلفة ، وعلى القمة منها تيسير النشر وما يرتبط به من اجهزة وأدوات .

* تيسير السبل للتعرف على تراثنا الأدبى فى عصوره المختلفة ، ربطا الحاضر بالماضى وتعميقا للخبرة والمعرفة ، وذلك بتقديمه أو تقديم نماذج مختارة منه ، بحيث يفيد منه شباب الأدباء على وجه الخصوص .

مكانة الأديب فى المجتمع

الأديب قلب الأمة وحاستها المرهفة ، يتأثر بكل ما حوله من مشكلات وأحداث ويعيشها ، ويقتبس منها ، يشكل ملامحها ويصنع غدها ، ويشارك فى صياغة يومها الذى تعيشه هو وغيره من النماذج المؤثرة فيه .

وعلى الأديب مسئوليات كبيرة نحو مجتمعه الصغير والكبير ، وله حقوق وعليه واجبات ، فهو عضو فاعل مؤثر ، يعيش هذه المشكلات ويثيرها ويتفاعل معها فى صدق ومودة ، ويصورها ويعمل على إيجاد الحلول لها ويبشر بعالم أفضل ، ويدعو إلى قيم الحق والخير والجمال ، وتأكيد الانتماء والولاء بما فى إبداعه من فنون تعبيرية تخاطب العقل والوجدان معا .

لقد كان الأديب فى المجتمع العربى القديم لسان الأمة الذى يعبر عن كل ما يختلج فيها من قضايا وأحداث ، أسهم فى بناء الانسان لغويا ووجدانيا وفكريا وحضاريا وثقافيا وأسعده وزامله فى رحلته الطويلة .

لقد تصدر الأديب مجتمعه ، فكان فى أسمى المناصب وأعلاها وكان كالنجوم تزين سماء الحكام والخلفاء والزعماء وأصحاب الشأن ، يثبت الحكم ويؤثل العرش ، ويحفز الجماهير إلى ميادين العمل والبطولة والهمم لمقاومة الغاصبين الطغاة .

كما كان الأديب داعية تقدم ونهضة ، غارسا للفضيلة ومكارم الأخلاق ، فكان قريبا من الناس مؤثرا فيهم ، يرودهم وينير لهم الطريق ، حاديا ركبهم وجموعهم ، والحياة بالتالى تعكس ظلالها على هذا السائر المشوق .

وحمل الأديب لواء العروبة والاسلام ، وارتحل بهما وأرساهما على صهوات القرون والأزمان مؤمنا مغردا ، وأنار الدواوين بمصابيحه ، وصحت الدنيا على هتافه ، وخلد العروبة والاسلام فى إضافاته الثرية والمعرفية الممتازة .

ولقد كفلت له الدولة فى كل عصورها أسباب

نجاحاته ، وهيأته ليقوم برسالته فى همة ودأب ، ففتحت له خزائنها باذلة عن سعة ، وأغدقت عليه أموالها وكرمته وقدرته وكفلت له الحياة الحرة الكريمة ، فاجتهد وثابر وتنقل بين كل الفروع والأغصان وغنى على كل الأدواح ، وأبدع وهتف بدافىء الحس ودافق الشعور ، وصور كل خلجات النفس والوجدان فى آلامهما وآمالهما فى عالمه ومجتمعه .

كانت كلمته ترفع وتخفض ، وتذهب على الألسنة مثلا سائرا ، أو حكمة معتبرة يُؤرخ بها ويُستشهد ويقعد بها ويمتد . وكان ذلك من أقوى بواعث غزارة الإبداع وازدهار الأدب عموما والشعر خصوصا ، وأدى ذلك كله إلى إثراء الوجدان العام والارتقاء بالذوق والتذوق .

وبسبب الصلة الوثيقة بين الأدب والمجتمع الذى أصدره ، فإن الأدب قد خضع للتغييرات التى تعرض لها هذا المجتمع ، وبخاصة فى متلقىّ الأدب ، فإنه يعتمد عليهم للبقاء .

فإذا كان رعاته أو متلقوه فى أقدم عصورنا العربية هم الشعب برمته ، فإنهم صاروا أصحاب السلطة فى عصور الخلافة المستتبة .

وفى العصور الحديثة عادت الرعاية إلى الشعب ، فى أفراده ، وفى مؤسساته التى يشرف على بعضها أجهزة شعبية ، وعلى بعضها الآخر أجهزة حكومية .

وقد دخل الأدب فى أيامنا الحديثة فى برامج السطوة الاعلامية ، بما فيها من معايير لا تخضع إلا لمجرد تسليط الأضواء بقصد صناعة النجم الادبى الاعلامى .

ونتيجة لذلك كله تصدر السطح الأدبى من يُحسن السباحة مع الموج الإعلامى ، بينما انزوى الأديب الحق وتأخر وأبطأ به حظه وتجاهُله .

وكان لذلك كله أثره فى تجاهل الهوية الأدبية والحضارية والخلفية الثقافية ، والبعد عن الموروث ، وابتغاء المحافظة على الذات ، والتمرد على التبعية .

ولقد شهد العصر تطورات حديثة سريعة ومتلاحقة ، وأخطر ما حدث فيه كان الانفجار المعرفى العلمى فى وسائل الاتصال ، والمعارف التراكمية ، حتى أصبح العالم كله قرية (الكترونية) .

وقد استصحب ذلك الاعتماد على التوجه وبث أخلاق جديدة ، والتبشير بقيمة إنسانية جديدة أيضا ، وتبع ذلك زعزعة ما يسمى بالخصوصية الثقافية الحضارية .

ومن هنا كان الخوف والحذر من الاستسلام لطغيان هذه المعارف وما تحدثه خاصة تلك الدول التى انفردت على القمة بكل ما تحمله وسائلها باعتبارها مبررات باحقيتها فى إحكام السيطرة على هذه القرية . نقصد العالم .

وبدأ الصراع بين الخصوصية الأخلاقية الثقافية والمعرفية بما تعنى من نموذج قومى دينى لغوى ، وبين النموذج المسيطر الذى يدير هذه القرية .

وقد ظهرت نتيجة لذلك مذاهب تتبنى وجهة نظر الآخر ومحاولته السطو والسيطرة على الخصوصية ، فكانت محاولات المذاهب الادبية المستمرة الدوب التى تستهدف إحلال النموذج الغربى .

ولقد أحدث هذا كله هزة في مختلف مناهج الحياة التي تحكمت فينا . ولقد كانت الحياة الأدبية أكثر تأثرا ، إذ حدث ما يمكن أن يسمى عمليتي الإزاحة والإحلال ، وكان في الجانب الآخر حرص على العودة إلى التراث لتأسيس ما يمكن أن يسمى ندّية للزحف الوافد .

ولقد كانت عمليتا الإزاحة والإحلال قويتين ، وربما وصلتا الى درجة التذويب ، في الوقت الذي حاول الجانب العربي بحرصه على شخصيته وتراثه أن يقتنع من الاتصال الحضاري بالتلقيح .

واذا كانت الغاية من حملة التغريب أن نفقد مناعتنا حتى نذوب ونتلاشى فإنه ينبغي على الأدباء أن يتصدوا لهذه الهجمة بكل وعي الأصالة ومقوماته .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق يوصى بما يأتي :

* واجب الأديب العربي أيا كان اتجاهه أن يدرك حجم الخطر ويتصدى لهذه الهجمة التغريبية بوعيه التراثي ومواريث الثقافة .

* الحرص على سيادة اللغة بوصفها الوعاء الثقافي وعنوان الشخصية القومية ، وعلى الالتزام بتوظيفها في الأعمال الأدبية .

* العمل على صقل الوجدان العربي وتعميقه بما يؤكد الهوية القومية ، ويحمي المواطن العربي من موجة التغريب الثقافي الوافدة في السنوات الأخيرة والتي تحاول النيل من مواريثه الثقافية .

* رعاية الأديب وحمايته ماديا واجتماعيا وصحيا .

* تشجيع النبوغ الأدبي واكتشاف المواهب الشابة ورعايتها .

* فتح منافذ النشر والاعلام للمواهب الجادة لكل مدارس الابداع على قدم سواء بميزان دقيق عادل .

* منح الجوائز التي تقدمها الدولة للمفكرين والأدباء بمعايير موضوعية سليمة .

* العناية بأدباء الريف حيث تبين أن الريف يزخر بالمواهب الواعدة التي تحتاج إلى نوع من التشجيع والمعاونة على نشر أعمالهم وتمكينهم من الاتصال بكبار الأدباء ، أو المحافل الأدبية في العواصم .

* التوفيق بين الواقع الآن ، وهو تبعية الجهات الرسمية المسئولة عن الشئون الثقافية للدولة ، وبين الرغبة في مسايرة الاتجاه المعاصر السائد في المجتمع ، وذلك بالاتجاه نحو خصخصة المؤسسات الثقافية .

* إتاحة الفرصة للراغبين في إصدار الصحف والمجلات الأدبية والثقافية استثماراً لمناخ الحرية الذي تتسع دائرته .

* أن ترفع الدولة القيود التي تعوق سبيل نشر الكتاب في الداخل والخارج من رقابة وضرائب وأسعار مرتفعة لمستلزمات الطباعة .

* أن تتركز مهمة وزارة الثقافة في التوجيه ، والتخطيط ، ورسم الاستراتيجيات ، والمعاونة على تنفيذ ذلك .

* وضع القوانين التي تضمن حقوق المؤلفين عند الناشرين .

التـــراث الحضـــارى والأثـــرى

الحفاظ على الآثار الاسلامية والقبطية

يعتبر موضوع تراث مصر المعمارى الاسلامى وكذا القبطى من أهم موضوعات الساعة الجديرة بالاهتمام والتى تشغل بال الكثيرين ، خاصة فى هذه الأيام التى تتعرض فيها آثار مصر ، والعالم أجمع الى عوامل طبيعية وبشرية ضارية لم يسبق لها مثيل .

وتتميـز الآثار الاسلامية فى مصر بوفرتها وضخامة عددها إذ يوجد فى القاهرة وحدها ما يزيد على ٥٦٠ أثراً تنتشر فى الجمالية والأزهر والمغربلين وسوق السلاح وشارع الصليبة والسيدة نفيسة والسيدة زينب والسيدة عائشة والقلعة والدرب الأحمر وباب الشعرية والخليفة والإمام الشافعى وباب الوزير وباب الخلق والإمام الليث وقرافة المماليك ، وغيرها .

وينتشر فى مدينة رشيد العديد من المساجد والمنازل العربية والقلاع والحمامات والوكالات والطواحين وغيرها ، كما تتعدد الآثار الاسلامية فى مدن الدلتا وخاصة فوه وطنطا والمحلة الكبرى ودمياط وفارسكور وميت غمر ، وكذا فى الكثير من مدن الصعيد ، وتزخر سيناء بالعديد من القلاع الاسلامية التى توجد فى اماكن كثيرة منها : جزيرة فرعون والجندى والعقبة ونخل والعريش .

ويتنوع تراث مصر الاسلامى طبقا للعصور الاسلامية التى تعاقبت على حكم مصر منذ الفتح الاسلامى سنة ٦٤١م حتى الآن ، أى خلال ما يقرب من خمسة عشر قرنا ، تتابعت عليها فترات حكم أموى وعباسى وفاطمى وأيوبى ومملوكى بحرى وجركسى وعثمانى ، بالاضافة إلى ما تلا ذلك . وقد كان لكل منها طابعه المعمارى وطرازه الفنى وهدفه المتميز ومقوماته الخاصة .

كذلك تتعدد أهداف ذلك التراث ووظيفته ، فهناك مبان دينية كالجوامع والمساجد والزوايا والمدارس الدينية والخنقاوات والمدافن والأضرحة والقرافات . وهناك مبان للخدمات التجارية والاجتماعية والصحية تشتمل على بيمارستانات وخانات وقيساريات وحمامات وتكايا وأسبلة وأسواق وغيرها . وقد تكون مبانى سكنية من قصور وبيوت ورباع ووكالات ، بالإضافة الى المبانى الدفاعية كالقلاع والحصون والأسوار والبوابات .

ويعد التراث القبطى فى مصر حصيلة للعديد من حضارات مصر ، فهو يرجع فى نواح كثيرة إلى مصر القديمة وخاصة فى اللغة وبعض النواحى الفنية كما تأثر بالعصر الهلينستى وعايش العصرين الرومانى والبيزنطى . كما أثر الفن القبطى فى بعض نواحى الفن الاسلامى وتأثر به فى عديد من النواحى وخاصة فى العصر الفاطمى وما تلاه من عصور . وتضم العمارة القبطية كنائس وقلايا وأديرة بعضها قد هجر ، بينما البعض الآخر لا يزال عامرا بالرهبان . ونجد العمائر القبطية فى العديد من جهات مصر ، نذكر منها ما تجمع من كنائس حول حصن بابليون تعد من أقدم كنائس العالم كالكنيسة المعلقة وكنيسة ابى سرجه وكنيسة الست بربارة ، بالإضافة الى أقدم معبد يهودى فى مصر ، أما الأديرة العديدة فنذكر منها على سبيل المثال لا الحصر : دير سانت كاترين فى سيناء ، ودير سانت انطونيو ودير سانت بولا فى الصحراء

الشرقية ، ودير المحرق فى أسيوط ، والديرين الأبيض والأحمر بمحافظة سوهاج ، وأديرة وادى النطرون ، ثم دير أبو مينا فى الصحراء الغربية جنوب الاسكندرية الذى سجلته منظمة اليونسكو منذ سنة ١٩٧٨ فى قائمة التراث العالمى . وأخيرا يجدر بنا أيضا ذكر مقابر البجوات الرائعة فى الواحات الخارجة .

وقد أشاد العديد من الرحالة العرب والأجانب طوال العصور الوسطى بجمال مبانى القاهرة الاسلامية ، ويؤيد ذلك ما صدر أيام السلطان قايتباى منذ خمسمائة سنة تقريبا من مراسيم لتنظيف ودهان واجهات المبانى على الشوارع الرئيسية ، وكذلك انارة المحلات والطرقات . كما أن السلطان الغورى من بعده أصدر مراسيم لتنظيم منسوب شوارع القاهرة .

ويلاحظ كذلك أن وثائق الوقف أيام العصور الاسلامية السالفة تشير بوضوح إلى أن كل من بنى مسجدا أو جامعا أو زاوية عنى بها أثناء حياته ، وعمل على استمرار العناية بتلك المبانى وبترميمها وإصلاحها بعد موته ، وكذا رعاية القائمين بالعمل بها والقوامين عليها بما يوقفه عليها من أوقاف دائمة .

وعندما أحست الدولة فى أواخر القرن الماضى بالأخطار التى يتعرض لها هذا التراث المنقطع النظير ، أنشأت لجنة لحفظ الآثار العربية برئاسة ناظر عموم الأوقاف (وزير الأوقاف) سنة ١٨٨١ ، ثم أصدرت الدولة أول نشرة لحماية الآثار سنة ١٨٨٣ فكانت مصر من أولى الدول فى العالم فى اصدار التشريعات الخاصة بحماية الآثار ، وفى سنة ١٩٣٦ صدر مرسوم ملكى يقضى بضم قسم الآثار العربية التابع لوزارة الأوقاف الى وزارة المعارف ، وفى ١٩٥٣ صدر مرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء مصلحة ضمت الآثار والمتاحف الاسلامية والقبطية كتراث مواز للآثار القديمة ، تلك المصلحة التى تحولت سنة ١٩٧٢ الى هيئة عامة ثم تطورت ١٩٩٥ الى مجلس أعلى للآثار ، أضحت فيه الآثار الاسلامية والقبطية قطاعا من قطاعات المجلس الستة .

ورغم هذا الاهتمام القانونى والادارى من جهة الدولة فإن التراث الإسلامى والقبطى يتعرض فى وقتنا الحالى الى أخطار جسيمة ومشاكل معقدة وتحديات متزايدة ، تدفعنا الى التصدى لها قبل فوات الوقت . بكل قوة وحزم وتصميم ، وبدون إبطاء أو تأخر أو تردد أو تكاسل حتى نتمكن بإذن الله من الحفاظ على هذا التراث القومى العديم المثال ، وتسليمه شامخا إلى الأجيال المقبلة ، وتجنب كوارث قد تحرمنا من أعز ما ورثناه عن الأجيال السابقة .

المشاكل والأخطار :

أولا : المشاكل المزمنة والمستمرة لسوء الصرف الصحى ولارتفاع منسوب المياه الباطنية ، وما يسببه ذلك من رشح ومياه سطحية ، سواء كان ذلك فى بيئة وشوارع المنطقة الأثرية أو فى الأثر نفسه ، مما يتسبب فى تحلل أساسات المبانى وتدمير جدرانها بما تحمله من نقوش ورسوم وإفساد أرضياتها .

وتعد هذه المياه من أخطر أعداء الآثار كما تعتبر من أصعب مشاكلها وأشدها وطأة على الآثار الاسلامية بوجه خاص ، فهى تتحرك إلى أعلى بواسطة الخاصة الشعرية حاملة كلوريدات وكبريتات ومواد أخرى شديدة الخطورة بالإضافة الى تبخر هذه المياه فيتبلور ما بها من أملاح ، وتتحول نتيجة لامتصاصها لرطوبة الجو المشبع بالغازات وأكاسيد الكربون وغيرها إلى مركب كيمائى تتوقف خطورته على عوامل كثيرة منها نوع الصخور التى استخدمت فى اقامة الأثر ونوع الأملاح الذائبة فى تلك المياه وكذلك طول المدى الذى تعرض فيه الأثر لتلك المياه .

ومن أخطر مصادر المياه السطحية وتحت السطحية ما يسببه تكسر مواسير الصرف نتيجة لقدمها أو إهمال صيانتها ، فإن شبكات المياه بما فيها من تلف فى الحامات وشروخ فى الجدران وضعف فى

الوصلات بالاضافة الى سوء استخدام المياه وعدم اغلاق الحنفيات اغلاقا محكما - تتسبب كلها فى مآسى بالغة الخطورة . ثم قيام مشروعات لإدخال المياه النقية فى بعض الأماكن دون أن يواكبها مشروعات صرف صحى مما يؤدى الى اختلاط المياه النقية بمياه الصرف ، فيزيد ذلك من خطورة الوضع القائم ، وأخيرا فهناك طفح للمجارى فى المناطق التى لم يصل اليها الصرف الصحى بعد وتعتمد على وسائل بدائية كالبيارات وغيرها . وقد ازداد هذا الخطر فى السنوات الأخيرة نتيجة للزيادة المطردة فى عدد السكان .

ثانيا : العوامل الطبيعية الضارة كالرطوبة الجوية والهواء وما يعلق به من غازات وأملاح وخاصة فى مناطق الآثار الاسلامية المزدحمة بالسكان ، وكذا الغبار الذى تحمله التيارات الهوائية وترسبه على الآثار ، وبوجه خاص فى القاهرة الاسلامية المتاخمة لتلال المقطم ، مما يؤدى الى تلف الدهانات والزخارف والنقوش الجدارية ويسبب نوعا من العفن يؤدى بدوره الى تآكل الجدران .

ثالثا : عوامل تتصل بالأثر نفسه قد تساعد على انهياره ، كعدم عمق الأساسات فى بعض المبانى الأثرية مما يضعف قدرتها على التصدى للمخاطر الهالية ، وانخفاض منسوب الأرضيات عن مستوى الشارع مما يتسبب فى اغراق الآثار بالمياه الجوفية ، وسوء نوع التربة المقامة عليها تلك الآثار ، ورداءة نوعية بعض الأحجار المستخدمة ، ثم تدهـور الأخشاب المستعملة نتيجـة العفن أو التسـوس أو غير ذلك من الأسباب .

رابعا : زلزال اكتوبر سنة ١٩٩٢ وما تركه من آثار مدمرة ، وخاصة فيما يتعلق بالمآذن المرتفعة وتلك المبانى التى اقيمت على أساسات غير عميقة ، ثم ما نتج عنه من تهدم وسقوط وانهيار وتفكك وتشقق وميل وهبوط فى العديد من آثار القاهرة الاسلامية بوجه خاص .

خامسا : شغل الأجهزة الحكومية والأحزاب والقوى السياسية لكثير من المبانى الأثرية أو القيام بتأجيرها بعقود قديمة من وزارة الأوقاف باعتبارها مالكة للأثر ، ثم سوء استعمال هذه الاماكن وتخصيصها لوظائف لا تتفق أو تنسجم مع وظيفتها الأصلية ، ثم اقامة الدكاكين والورش والمخازن بها أو داخل المنطقة الأثرية .

ومن أمثلة الإشغال الحكومى لتلك المبانى مستشفى الرمد بمجموعة قلاوون (وزارة الصحة) - قصر الزعفران بالعباسية ومحمد على بشبرا (جامعة عين شمس) - إشغالات وزارات التربية والشئون الاجتماعية والأوقاف والحكم المحلى وغيرها .

وقد اشارت دراسات المجلس السابقة الى كثير من التعديات السكانيـة والاشغاليـة بين مئات التعديات الأخرى فى القاهرة الاسلامية والتى ما تزال مستمرة حتى الآن ، مما يقتضى إعادة التذكير بأهمها لاستمرار خطورتها على آثار نادرة تحتاج الى سرعة انقاذها . ومن ذلك :

١ - استغلال إحدى السيدات لجانب من كُتّاب وسبيل أغا (أثر رقم ٢٦٨) كدار لحضانة الأطفال .

٢ - التعدى على سبيل وكتاب قايتباى (أثر رقم ٧٥ و ٧٦) بشارع التبليطة حيث أقيمت ثلاثة طوابق سكنية .

٣ - التعدى على الطرف الغربى لمدرسة وسبيل الأمير اينال اليوسفى حيث تسكن أسرة بهذا الأثر (أثر رقم ١١٨) .

٤ - التعدى على الجانب الغربى من جامع الطنبغا المارداني (أثر رقم ١٢٠) بمنطقة الدرب الأحمر حيث أقيمت عشش من الصفيح .

٥ - التعـدى على مدرسة الأميـر سودون (أثر رقم ١٢٧) بشارع سـوق السلاح حيث أقيمت فوق بعض بقايا المدرسة عمارة سكنية حديثة .

٦ - التعدى على خانقاه البندقدارى الصالحى (أثر رقم ١٤٦) بشارع السيوفية حيث أقيمت مساكن حديثة .

٧ - التعدى على تكية مدرسة السليمانية (أثر رقم ٢٢٥) بشارع السروجية حيث أقيمت ثلاثة طوابق سكنيه وطابق أخر شغل بالحوانيت .

٨ - التعدى على منزل قايتباى (أثر رقم ٢٢٨) بشارع المارداني وقد استخدم جانب منه للسكن وتربية الطيور والحيوانات .

٩ - التعدى على سبيل عبد الرحمن كتخدا (أثر رقم ٢٦٠) بشارع باب الوداع وقد استخدم كمنزل للمبيت ومستودع لبيع الكيروسين .

١٠ - التعدى على الجانب الشرقى لقبة السلطان أشرف خليل (أثر رقم ٢٧٥) والجانب الجنوبى الغربى لحرم قبة أم صالح - تربة فاطمة خاتون (أثر رقم ٢٧٤) وهما متجاوران بشارع الأشرف بالسيدة زينب حيث أقامت الشركة المصرية للمثلجات مصنع « أيس كريم هاواى » ويقيم بالمصنع بعض العمال .

١١ - قبة الأمير رضوان بك (أثر رقم ٤٠٧) بشارع الخيامية وقد استغل للسكنى وأقيمت كذلك حوانيت لصنع الخيام وتجارة الجلود .

١٢ - سبيل وكتاب الوفائية (أثر رقم ٥٥٧) بشارع الخيامية الذى يشغله مخزن لأحد التجار بالمنطقة كما اتخذت إحدى قاعاته للسكن .

١٣ - سور القاهرة العظيم حيث تنتشر النشاطات الحرفية .

١٤ - انتشار الأسواق بالمناطق الأثرية كسوق السمك خلف مسجد الصالح طلائع وسوق الليمون والبصل المجاور لباب الفتوح .

١٥ - المحلات الموجودة تحت جامع محمد أبو الدهب فى واجهته البحرية وفى جهته الشرقية المواجهة للجامع الأزهر ، ومنها محلات العصير والجزارة واصلاح الأحذية .

ومما لا شك فيه ان انتشار الورش والمخازن والمسابك والأفران وغيرها نتيجة للنشاطات التجارية والحرفية المتشابكة والمتداخلة قد أضر بالمبانى التراثية والمناطق الأثرية ضررا بليغا مدمراً .

كذلك تغص المناطق الأثرية الاسلامية بالباعة المتجولين والمتسولين ، كما تنتشر اللافتات والاعلانات والأكشاك التجارية بشكل أدى الى التلوث البصرى والسمعى والبيئى وتراكم القمامة ، إلى جانب عدم الاهتمام بالنظافة وعدم العناية بتجميل المنطقة وجعلها قبلة السياح والزائرين .

سادسا : الأثر السيىء للكثافة السكانية من حيث ازدياد عدد السكان ازديادا مطردا وبطريقة غير مأمونة ، ومن حيث نوعية السكان المتردية أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وتعمل هذه الكثافة على ازدياد مخزون المياه الجوفية وتفشى التلوث البصرى وازدياد التلوث الهوائى والأرضى ، وشدة الاهتزازات نتيجة لحركة وسائل المواصلات وتوسع أعمال التعدى على الآثار مما يؤدى الى اشاعة القبح المعمارى والقضاء على روعة وعظمة المنطقة الأثرية وتشويه النقوش ، بل ربما يتسبب ذلك فى تدمير الأثر نفسه .

ومما يهدد هذه الآثار الاسلامية ما يعرف بالإيواء المؤقت لآلاف الزائرين للأماكن الدينية فى أيام الموالد والمواسم الدينية ، وإنزالهم فى المساجد والأماكن الأثرية الاسلامية يقيمون فيها عشرات الأيام والليالى ومعهم أطفالهم وأدوات الطبخ والغسيل ومواقد الجاز ، بل يصطحبون بعض الدواجن الحية والحيوانات الأليفة أحيانا .

سابعا : عدم التنسيق بين الأجهزة المعنية بمناطق الآثار كوزارة الثقافة ووزارة الأوقاف ووزارة الإدارة المحليه والمحافظات والوزارات ، والمصالح المسئولة عن شق الطرق أو حفر الترع أو اقامة المصانع أو التوسع الزراعى أو الاستيطان أو الاسكان ... ويجب ألا يعزى هذا الى سوء القصد بل انه يرجع غالبا الى التباس الأمور أو عدم وضوح الرؤى أو التحمس لتحقيق هدف معين أو لتنفيذ مشروع قومى ، وربما نتيجة لضرورة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية . ومما يلاحظ فى هذا الشأن عدم وجود خطة قومية تلتزم بها كافة هذه الجهات وتتعاون فى تنفيذها .

ثامنا : عدم تطبيق الجهات المسئولة لقانون الآثار بشكل حازم ،

وعدم تنفيذ قرارات الإزالة التى تصدر وفقا لمواد ذلك القانون بطريقة جدية وفورية .

تاسعا : ضعف الوعى الأثرى والتاريخى والسياحى بصفة عامة وعند سكان مناطق الآثار الاسلامية بصفة خاصة ، وعدم تفهمهم للقيمة التاريخية والأثرية والفنية للمبانى الأثرية ، وعدم الاحساس بالانتماء الى تلك الآثار من ناحية وانعدام محاولات الجهات المسئولة لربط السكان وأنشطتهم بتلك الآثار من ناحية أخرى .

عاشرا : عدم توفير الاعتمادات اللازمة للمحافظة والنهوض بل وإنقاذ تلك الآثار الاسلامية والقبطية بما يتناسب مع ضخامة عددها وروعتها الفنية والمعمارية ويتوامم مع حجم المشروعات اللازمة لانقاذها وحمايتها . وهو أمر يحتاج إلى اجراءات عاجلة بل وفورية سواء جاءت تلك الاعتمادات من الدولة مباشرة أو أمكن الحصول على جانب منها من المساعدات والمعونات العالمية والدولية .

أحد عشر : ضعف المستوى الفنى والمهنى فى أعمال الترميم والصيانة والإنقاذ ، لعدم إقبال المهندسين الاكفاء على العمل فى خدمة المجلس الأعلى للآثار لضآلة الرواتب وضعف الحوافز وكذا لقلة بل ندرة العمال الحرفيين والفنيين اللازمين لأعمال الحرف اليدوية فى الفنون الاسلامية كالأعمال التى تخص الجص والزجاج والرخام وأعمال الخرط والنجارة والحفر على النحاس والتذهيب .

اثنا عشر : عدم تحديد حرم لكل منطقة أثرية يراعى فيه التحام الأثر بالبيئة وتوفير منطقة تجميل تظهر روعة الأثر وجلاله وشموخه وتيسر عوامل تامينه وحمايته وإبعاد عوامل التلوث عنه .

التوصيـــات

وعلى ضوء ما جاء فى هذه الدراسة وما دار حولها فى اجتماع المجلس من مناقشات مستفيضة يتضح أن المحافظة على التراث الاسلامى والقبطى تقتضى جهدا دائبا مخلصا وقرارات سريعة حازمة للمحافظة عليه وحمايته وصيانته ، ومن ثم يوصى بما يأتى :

* تكاتف وزارات الدولة وأجهزتها مع المجلس الأعلى للآثار فى المحافظة على تلك الآثار وصيانتها وخاصة فيما يتعلق بالإجراءات والمشروعات ، ومساعدتها بكافة الطرق والأساليب القانونية والادارية والأدبية فى سبيل الوصول الى الهدف المنشود .

* وضع خطة قومية شاملة يشترك فى إعدادها كافة المسئولين والمتخصصين هدفها انقاذ وتطوير المناطق الأثرية الاسلامية والقبطية على أن تكون هذه الخطة من شقين : خطة عاجلة للآثار المهددة ، وأخرى شاملة طويلة المدى لكافة تلك الآثار .

* إنشاء جهاز متكامل للمحافظة على آثار القاهرة التاريخية وحمايتها ، ويتكون من الأجهزة المسئولة بالاضافة الى المجلس الأعلى للآثار ، وتكون لهذا المجلس سلطات تنفيذية ، واختصاصات واسعة تسمح له بالتدخل والاشراف الكامل فى كافة النواحى (مبان – اشغالات – طرق – صرف صحى – كهرباء – مياه – صيانة – سياحة ...) أسوة بما تم فى بعض المدن العربية مثل فاس .

* تآزر الأجهزة المسئولة وخاصة محافظة القاهرة مع المجلس الأعلى للآثار فى الحفاظ على أطلال مدينة الفسطاط الأثرية العاصمة الاسلامية الأولى فى مصر وازالة كافة التعديات الواقعة عليها . وكذا الاهتمام بالقرافات الممتدة شرق القاهرة من منطقة الامام الشافعى إلى العباسية التى تذخر بطرز نادرة من العمائر الاسلامية وبخاصة قرافة المماليك ذات الأضرحة والمساجد والقباب النادرة وكأنها بستان للقباب .

* إجراء حصر ومسح وتسجيل علمى شامل وتوثيق للآثار الاسلامية والقبطية فى كافة أنحاء الجمهورية ، مع تسجيل ظروفها البيئية وطبيعتها المعمارية الخاصة

ومشاكلهـــا الترميميـــة ، ثم انشــــاء بنـــك معلومـــات متكامل عن هذه الآثار .

* معالجة موضوع الصرف الصحى فى القاهرة الكبرى وفى مناطق مصر الأخرى بشكل جذرى فعال وباقصى سرعة ممكنة واعطاء الأولوية على المستوى القومى للقضاء على التأثير الضار والمدمر للمياه الجوفية والسطحية ، سواء كانت بسبب مشاكل الصرف الصحى أو لغيرها من الأسباب ووفقا لاقتراحات المسئولين فيما يتعلق بكل منطقة أثرية أو مبنى أثرى . كما يجب الاهتمام الجدى والعاجل باصلاح ، وصيانة ، وتجديد شبكات الصرف ومواسير المياه النقية وأسلاك الكهرباء والتليفونات ومواسير الغاز .

* إخلاء الإشغالات فى أسرع وقت ممكن فى كافة مناطق الآثار والقضاء على جميع أنواع الاسكان بها ، من عشوائى وهامشى وسرطانى وطفيلى ، على أن يتمشى مع هذا الإخلاء إسكان هؤلاء السكان الذين يشغلون مساكن أو محلات أثرية عن طريق التأجير أو التحكير – فى أماكن تعد لهم بعيدا عن الحرم الأثرى . ويجب أيضا منع جميع أنواع الايواء المؤقت فى الأماكن الأثرية الاسلامية والقبطية خلال المواسم والأعياد منعا باتا .

* العناية بنظافة وجمال المناطق الأثرية بالقضاء على عوامل التلوث الأرضى والجوى والبصرى والسمعى ، وذلك بإزالة القمامة وتجريم القاء القاذورات واخلاء هذه المناطق من الأكشاك الخشبية واللافتات وملصقات الدعاية والاعلان ومنع وجود الباعة الجائلين والمتسولين وأمثالهم ، ثم العمل على ابعاد وسائل النقل الحديثة عن الحرم الأثرى أو عن بعض طرقاته الضيقة على الأقل ، مع الارتفاع بمستوى الخدمات هناك .

* اعادة تخطيط الأحياء القديمة والشعبية التى تضم المناطق الاثرية الاسلامية وكذا الأحياء المحيطة بها اذا دعت الضرورة الى ذلك ، مع مراعاة طابعها الاثرى والتاريخى ، واظهار تلك المناطق بالمظهر اللائق بها لما لها من قوة جذب حضارى وثقافى وسياحى خاص ، ولما تحققه من استمرار الشخصية المصرية رغم تطورها وتنوعها خلال العصور الاسلامية . كما يجب أن يتم ترميم الأثر الاسلامى بأسلوب يتلاءم مع المعالجة الشاملة للمنطقة الأثرية .

* أن يسعى المجلس الأعلى للآثار سعيا حثيثا فى سبيل إعداد الكوادر الصالحة المدربة من أثريين ومهندسين ومرممين وفنيين وحرفيين واداريين ، ومعاونتهم فى عملهم عن طريق استخدام المعدات الحديثة ووحدات التصوير المتطورة والمعامل المتخصصة فى الفحص العلمى والاختبارات الجيولوجية والفزيائية والكيمائية والبيولوجية وغيرها ، والعمل على النهوض بدراسات الترميم والصيانة والعلاج بوجه عام .

* زيادة اهتمام كليات وأقسام الآثار وأكاديمية الفنون وكليات الهندسة والفنون الجميلة والتطبيقية بالدراسات المعمارية والترميم المعمارى ، وانشاء دراسات نظرية وعلمية ومراكز بحثية ودراسات عملية بتلك الكليات . وكذا الاهتمام بمعهد الحرف الأثرية الاسلامية (مدرسة السنارى) وتطوير خططه ودراساته . كذلك يجب العمل على انشاء مدارس للحرفيين تدربهم على الحرف القديمة التى أوشكت على الاندثار والتى ظهر مدى الحاجة اليها خلال أعمال الترميم الأخيرة . ويمكن الاستعانة فى هذا الصدد ببعض المدارس الاعدادية والمتوسطة والثانوية العامة والفنية والمعمارية بعد إعدادها وتطويرها تطويرا يسمح بسد هذا النقص .

* الالتزام بالمقررات الدولية والعالمية فى أمر الترميم ، كقرارات مؤتمر فيينا سنة ١٩٦٤ ومؤتمر باراجواى سنة ١٩٨٠ ، والاستمرار فى دعوة الجامعات المصرية والهيئات والمراكز المصرية المتخصصة والخبراء العالميين للمشاركة والمعاونة فى هذا النشاط . كما يجب السعى لزيادة الاستعانة فنياً وعلميا واداريا بالمؤسسات العلمية المتخصصة مثل هيئة اليونسكو ، والمعونة الفنية للأمم المتحدة ومركز التراث العلمى ، والايكوم

(المجلس الدولى للمتاحف) والايكوموس (مركز صيانة الآثار والمواقع الأثرية) والايكروم (مركز صيانة الآثار التابع لهيئة اليونسكو بروما) وغيرها من الهيئات العالمية المتخصصة .

* السعى لانشاء شركة أو أكثر متخصصة فى ترميم تلك الآثار ، سواء أكانت تحت مظلة المجلس الأعلى للآثار أو خارجها ، تعتمد على كوادر متخصصة مدربة ، وتستخدم أساليب علمية وعملية سليمة .

* تعديل وتطوير اللوائح الادارية والمالية الخاصة بترميم وصيانة وانقاذ الآثار والتى كثيرا ما تعرقل العمل ، وخاصة فى مجال الآثار الاسلامية والقبطية ذات الأوضاع الشائكة والمتردية .

* التزام أجهزة الدولة وخاصة المحافظات والادارات المحلية بالتقيد بمواد قانون الآثار التى تدخل فى نطاق عملها ، وتطبيق هذا القانون بكل حزم ، وتنفيذ قرارات الإزالة فوراً ، مع عدم التراخى مع المعتدى على الأثر بأى شكل من الأشكال .

* تعديل قانون الآثار الحالى (رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣) ليصبح أكثر فاعلية وأشد حزما فى حمايته لآثار مصر وتراثها القومى .

* فصل شرطة الآثار عن شرطة السياحة حتى تتخصص فى عملها وتندمج فيه تماما ، مع تطويرها وتحديثها وإمدادها بالأفراد الصالحين والأجهزة الحديثة اللازمة .

* حث شركات السياحة على إدخال مناطق الآثار الاسلامية والقبطية فى برامجها السياحية بطريقة تبرز تلك الآثار على الخريطة السياحية لمصر ، والعمل على اعداد المرشدين السياحيين القادرين على جذب السائحين الى تلك المناطق وخاصة فى مدينة القاهرة .

* تدعيم خطط التوعية بالتراث الأثرى وأهمية المحافظة عليه بحيث تخاطب جميع الأعمار والقطاعات من تلاميذ وطلبة وشباب وشيوخ ، وتستخدم كافة وسائل الاعلام من إذاعة وتليفزيون وصحف ومجلات ، وأدوات الثقافة من سينما ومسرح وكتب ومحاضرات وندوات ، وحث وزارة التربية والتعليم والجامعات وقصور الثقافة والمجلس الأعلى للشباب ... على المساهمة الفعالة فى هذه الحملة القومية الضرورية .

* توفير الاعتمادات اللازمة لتنفيذ هذه التوصيات سواء أكان ذلك عن طريق الدولة نفسها أو عن طريق الاعانات والمعونات الخارجية .

التوعية التاريخية

توعية الشعب بتاريخه الحافل بالأمجاد ، موضوع جدير بالاهتمام ، خاصة ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين وعلى وشك الدخول فى عصر جديد يختلف تماما عن كل ما سبقه من عصور ، بالأخص فى مصر بلد التاريخ المجيد ، التالد ، المنعدم النظير ، وأم الحضارة الانسانية التى نمت وازدهرت وظلت زاهرة متدفقة عبر آلاف السنين ، قدمت خلالها من الانجازات والابداعات والمفاهيم والقيم مابهر العالم ، كما خلقت تراثا وصفه طه حسين بأنه المقوم لشخصيتنا ، المحقق لوحدتنا ، العاصم لنا من الفناء .

والواقع ان التاريخ بجانب كونه غذاءً للروح وصقلا للعقل وراحة للنفس ، فإنه بمثابة ضمير للأمة ونبض لقلبها وحافظ لذاكرة شعبها ، فاذا أهمل أصبح الشعب بلا ذاكرة أو تذكر أو وعى بأمجاد أجداده . ولذا فمن المحتم على الشعوب الناهضة تعميق الوعى بتاريخها والبحث فى الأعماق عن جذورها ، والاستعانة بخبرات وتجارب الماضى لتفهم مشاكل اليوم والتعرف على القدرات والطاقات الكامنة فى أفرادها ، فيسهل بذلك التغلب على العقبات التى تعترض الطريق ، والصعوبات التى تقف حجر عثرة فى سبيل التقدم ، ومما لاشك فيه أن الاستفادة من خبرات الماضى ضرورة لتفسير الحاضر والانطلاق الى المستقبل ، فالحاضر وليد الماضى والمستقبل وليد

الحاضر ، أو كما يقول البعض « ان تاريخ الانسان هو حاضر تولى ، وحاضر حاضر ، وحاضر آت » .

هذا بجانب أن تعميق المعرفة بالماضى التاريخى يمثل جانبا هاما من المعرفة الأساسية للشعوب ، ومن خلال الوعى التاريخى تكتمل الثقافة القومية وتبرز الشخصية الوطنية وتتبلور الرؤية المستقبلية ، ويحدث التكامل بين الماضى والحاضر والمستقبل ويزداد فهمنا لأنفسنا ويتأصل الانتماء الى الوطن وتزدهر القومية . والواقع أن حب تاريخ الوطن هو حب للوطن كما أن من أحب وطنه أحب تاريخه .

ومن ثم يجب أن نضع فى اعتبارنا أن نهضة مصر الحديثة لا يمكن أن تتحقق وتعطى ثمارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلا بوضع تاريخ مصر وحضارتها فى ضمير أمتنا وشعبنا ، وإن تتبع التاريخ المصرى سواء فيما يتعلق بانجازاته وايجابياته أو بكبواته وعثراته ، على مدى أكثر من خمسة آلاف سنة ، لجدير بأن يزرع الثقة فى نفس المصرى ويقوى ايمانه بقدرته على معالجة الصعاب وتخطى النكبات التى ما هى إلا ظواهر طارئة تسمح له بان يضع سياسة سليمة إزاء الأحداث المشابهة والتى يمكن أن تحدث مثيلاتها فى أى وقت ، كما يمكنه من خلال تاريخ بلده معالجة بعض مظاهر السلوكيات السلبية أو السيئة من خلال الدعوة الى التمثل بالأجداد الذين بنوا هذا الوطن ورفعوا ذكره ، ومما يحفزه لبناء مستقبل مشرق زاهر ، ويحثه على التمثل بهؤلاء الأجداد والسير على خطاهم ، كما يؤكد له استمرار الوجود المصرى الى ما شاء الله ، ويبرهن له على أن مصر لم تعرف التعصب ولم تؤمن بالتطرف حتى فى أحلك الظروف ، كما لم تتقوقع أو تنعزل عن العالم المحيط بها طوال تاريخها الطويل ، ومن ثم يدفعه كل ذلك الى الانتماء التام لأرض هذا الوطن والى الاعتزاز بكل ما هو مصرى ، والى البذل والعطاء بل والفداء فى سبيل رفعة وطنه الحبيب . إن واجب الوفاء للوطن يقتضى من كل مصرى أن يجلو حقائق تاريخه ويكشف عن عظمته وأن يعكف على دراسته ، ويستخلص معانيه ويستلهم منه مثله العليا .

المعوقات والسلبيات :

منها على سبيل المثال :

أولا: ضعف الوعى التاريخى بوجه عام ، وفى الطبقات الدنيا وبين الأميين بوجه خاص ، وكذا ضحالة الثقافة التاريخية لدى الكثير من فئات المجتمع وعدم المامهـا بتاريخ البلاد وادراكها لأهميته ، وجهلها بالقيم التى يبرزها تاريخنا وبالأمجاد التى يجسدها تراثنا مما يحتم علينا تبنى موضوع تقوية الوعى بتاريخ البلاد وحضارتها .

ثانيا : قيام بعض الكتاب بتناول الموضوعات المتصلة بالتاريخ بطريقة غير صحيحة أو دقيقة أو واقعية ، وقد تتصف بالسطحية أو انعدام المنهجية أو التفسير الخاطئ للأحداث التاريخية . كما يقوم البعض بترديد بعض الآراء نقلا عن بعض المستشرقين أو الكتاب الأجانب المغرضين ، مما قد يكون انعكاسا لأهواء شخصية أو شطحات فكرية . وتتسبب مثل هذه الكتابات أحيانا فى تشويه تاريخنا وتجريح أبطالنا ، مما قد يؤثر فى ثقافة الأجيال المعاصرة ويؤدى الى احباط الشعور القومى والانتماء الوطنى لديهم . إنه لأمر ضرورى وهام أن يلتزم كل من يتعامل مع الكتابة التاريخية من مؤرخين وكتاب وباحثين وسياسيين وصحفيين ومدونى مذكرات ، أو غيرهم ، بتحرى الدقة التاريخية ، وعدم الزج بتاريخ البلاد فى معارك سياسية تفتح الباب للمغالطات والتجنى وسوء فهم التاريخ .

ثالثا : إلغاء تدريس التاريخ فى السنة الثانية فى نظام الثانوية الجديدة واعتبار مادة التاريخ مادة اختيارية فى السنة الثالثة .

وهكذا أصبح التاريخ مادة اختيارية فى بلد التاريخ وفى أهم الشهادات التعليمية ليس فى مصر فقط بل فى العالم أجمع وهى شهادة الثانوية العامة . ومما لا شك فيه أن تقليص تدريس مادة التاريخ سيكون له أثره المباشر على الأجيال الحاضرة والقادمة . بالإضافة الى أن مناهج التاريخ وكتبه ووسائل تدريسه فى حاجة الى تطوير وتحديث شامل .

رابعا : التعامل المحدود مع المخطوطات والوثائق والبرديات التاريخية وكتب التراث وما شابهها من المصادر التاريخية ، وضرورة العمل على جمعها وتجميعها ، وفهرستها ، وتسجيلها ، وتوثيقها ، وترميمها ، وصيانتها ، وتصويرها ، وتحقيقها ، ودراستها ، ونشرها ، واعداد كوادر متمرسة فى هذا المجال من المترجمين والمفهرسين والمتخصصين فى الباليوجرافى (أشكال الكتابة القديمة) والإبجرفى (أشكال الحروف) والترميم والصيانة ، وغير ذلك من النشاطات الضرورية والكفيلة بالاستفادة منها تاريخيا والمحافظة عليها تراثيا .

خامسا : النقص الواضح فى اخراج المعاجم والموسوعات التاريخية وترجمة المراجع والكتب التاريخية العلمية والبطء فى طبع رسائل الماجستير والدكتوراة المتخصصة .

سادسا : الجهد المحدود المحتاج إلى الزيادة والتطوير للجهات المسئولة عن نشر الثقافة التاريخية وتنمية الوعى بالتاريخ والتراث ، والكثير من الأفلام والروايات التاريخية سواء ما اتصل منها بالتاريخ القديم أو المعاصر والتى تشوه الكثير من نواحى تاريخنا مما يترك آثاراً سلبية على الشباب وخاصة محدودى الثقافة التاريخية منهم .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات يتضح ثقل المسئولية وضخامة حجم التحدى الذى ينبغى مواجهته مواجهة جذرية لنصل بالثقافة التاريخية إلى المستوى اللائق بتاريخ بلدنا المجيد ، مما يقتضى الأخذ بالتوصيات التالية :

* وضع خطة قومية للتثقيف التاريخى والتوعية بالتاريخ ، تخاطب كافة شرائح المجتمع ، وتوجه الى مختلف قطاعات الشعب (الاطفال – التلاميذ – الطلاب – الشيوخ ....) كل من الزاوية التى تعنيه وتؤثر عليه تأثيرا مباشرا ، وباستخدام كافة وسائل الثقافة والاعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية (الاذاعة – التليفزيون – الصحافة – الكتب – المحاضرات – الأحاديث – الندوات – المناظرات – الحلقات – المسرحيات – السينمائيات – نشاطات قصور الثقافة – الأندية – الجمعيات ...) على أن يتم ذلك بأسلوب يهدف إلى إثراء وجدان الشعب تاريخيا وثقافيا وقوميا .

* الاهتمام بكتب ومجلات وأفلام الأطفال والتلاميذ المتصلة بابراز النواحى التاريخية وكذا القصص المستمدة من تراثنا الأدبى ، ودعمها مادياً وتوزيعها نظير ثمن مناسب ، هادفين بذلك إلى تقوية الشعور بالأنتماء الى الوطن لدى الطفل منذ سنواته الأولى وبذر بذور وعى حضارى يصعب نزعه أو نسيانه بعد ذلك .

* تطوير مناهج تدريس التاريخ باعتباره مادة قومية وضرورية للجيل الناشئ وتحسين الكتب المدرسية التى تضم مادة التاريخ بحيث تكون مشوقة وقومية الطابع ، والاهتمام بمعلم التاريخ والارتفاع بأدائه التربوى وثقافته التاريخية ، ثم توجيه مادة التاريخ الى هدف سام هو تبصير المصريين بروعة تاريخهم وشموخ أجدادهم وأصالة حضارتهم وعظمة انجازاتهم وعزة حركاتهم الوطنية بشكل يجعلهم يشعرون بعلاقة روحية وفكرية تربطهم بتاريخهم وتراثهم وحضارتهم ، مع توضيح كيف

بَعُدَ المصريون عن التعصب ولم يؤمنوا بالتطرف ولم يلجأوا إلى الانغلاق والتقوقع خلال عصور تاريخهم الطويل .

* ضرورة وضع التاريخ ضمن المواد الاجبارية في مرحلتي شهادة اتمام الدراسة الثانوية لما لذلك من أهمية حضارية وثقافية وقومية ولدور مادة التاريخ كعامل أساسي لربط الانسان بوطنه وتقوية شعوره بالانتماء لبلده ، وحتى لا يكون التاريخ ضحية لمبدأ الاختيار بين المواد .

* تطوير أقسام التاريخ بالجامعات المصرية والنهوض بها لتساير المتغيرات العلمية وتتمشى مع أساليب دراسة وتدريس التاريخ الحديثة ، والربط بقدر الامكان بينها وبين أقسام الآثار ، فهما توأمان يكمل كل منها الآخر ، وكذا الاهتمام بتدريس تاريخ العلوم في مجالات التخصص المختلفة بالجامعات والمعاهد العليا . كما يجب على الجامعات دعم عملية طبع رسائل الماجستير والدكتوراة سواء في التاريخ أو في سائر العلوم الأخرى .

* تقديم مزيد من الدعم لعمليات جمع وتجميع وفهرسة وتسجيل وتوثيق وترميم وصيانة وتطوير وتحقيق ونشر المخطوطات والوثائق التاريخية وكتب التراث والمذكرات الرسمية وغير الرسمية ، والتي تعد مصدرا من مصادر التاريخ الأساسية ، وتيسير الاطلاع عليها والالتزام بالقوانين الخاصة بها ، مع العناية بإعداد أجيال متمرسة من المترجمين والمفهرسين والمتخصصين في العلوم والفنون المتصلة بهذا المجال .

* انشاء معهد قومي للدراسات التاريخية يعمل على النهوض بها في شتى النواحي ، ويعنى بدراسة ونشر كل ما يتعلق بالتاريخ والتراث ، ويعمل على نشر الموسوعات والمعاجم التي تتناول كافة نواحي تاريخ مصر والعالم ، كما يشجع ترجمة أمهات الكتب الأجنبية ومراجع التاريخ الى اللغة العربية ، ويعيد طبع كتب التراث التي نفدت من السوق وماشابه ذلك من أعمال تثري وتعمق الدراسات التاريخية في مصر .

* تدعيم الدولة للجمعية المصرية للدراسات التاريخية التي تضم مؤرخين وكتاب وأثريين ، حتى تتمكن من تأدية واجبها على أكمل وجه .

* تزويد المكتبات العامة والخاصة والمدرسية بأحدث المصادر والمراجع والموسوعات التاريخية والدوريات المتخصصة في مصر والخارج ، والعمل على استخدام الحاسب الالكتروني في تلك المكتبات حتى تتمشى مع ثورة المعلومات ، والقضاء على كافة العقبات المالية والادارية التي قد تعوق ذلك .

* الارتفاع بالمستوى الفكري والفني للأفلام والتمثيليات التاريخية في التليفزيون أو خارجه ، ومراعاة الدقة في الاعداد والاخراج ، والاستعانة بالخبرات العلمية والمتخصصة في اعداد البرامج المتعلقة بالتاريخ والحضارة ، وتنفيذها بطرق حديثة وبأسلوب يتواكب مع التغيرات المستجدة في عصرنا الحالي .

* تشجيع الرحلات الى الأماكن التاريخية والمناطق الأثرية والمتاحف لجميع الطوائف والفئات (المدارس - الجامعات - النوادي - النقابات - الجمعيات - الهيئات ..) على أن تجمع هذه الرحلات بين النواحي الترفيهية والاجتماعية والنواحي الثقافية والمعرفية .

* الزام الأجهزة المسئولة بالمحافظة على الطابع التاريخي للأحياء القديمة والتاريخية والسعي لحمايتها من العوامل البشرية والطبيعة التي تهددها .

* مناشدة المؤرخين والكتاب العمل على تنقية تاريخ مصر من الشوائب والأكاذيب وتخليصه من التشويه والتحريف ، والتصدي لما تحمله بعض الكتب الأجنبية بين طياتها من افتراءات وأباطيل ، مع توخي الدقة والصدق والموضوعية والأمانة العلمية في الكتابات التاريخية في كافة أشكالها وألوانها .

الإعـــــــلام

الحفاظ على التراث الاعلامى المرئى والمسموع

الصورة المتحركة والصوت دعامتان أساسيتان من دعائم الاعلام المرئى والمسموع ، والصوت المسجل على اسطوانات أو أشرطة والصورة المتحركة الناطقة المسجلة على الفيلم السينمائى أو شريط الفيديو من وسائل حفظ واختزان التراث الفنى فى هذه المجالات . ومن قبل ذلك سجل قدامى المصريين الرسوم الثابتة والرموز والكلمات المكتوبة منذ ما يزيد علي خمسة آلاف عام ، وحفروها علي الحجر وزينوها بالألوان فبقيت تراثا حضاريا للعالم أجمع على مر السنين ، تشهد بريادة المصريين منذ القدم فى شتى فنون الثقافة والتعبير التشكيلى عن كافة الأنشطة الانسانية والحياتية ، واتبعوا فى حفظ هذا التراث وسائل وتقنيات اجتازت الزمن ، بفضل ما وصلوا اليه من علوم حفظت هذا التراث رغم دوران عجلة الزمن وتعاقب العصور والأجيال .

والتقرير الحالى يركز على الفنون المرئية والمسموعة فى مجالات الاعلام والثقافة والحفاظ على التراث المسجل منها ، ومناقشة الجوانب المختلفة لهذا الموضوع . وينتهى التقرير بعدد من التوصيات الهادفة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من هذا التراث ، مستهدفا المنظور القومى لخدمة أجيال المستقبل والجانب الحضارى التسجيلى فى إطار مناخ تقنى سريع التطور وحافل بمتغيرات متعددة ذات إيقاع متلاحق ، ومواصفات تحكمها توجيهات تجارية وصناعية ومنافسات دولية واقليمية .

والحقيقة أن تسجيل الصورة المتحركة الناطقة والأصوات المصاحبة المسموعة لم تكتسب أهمية إلا بعد ابتكار وسائل التكبير الالكترونى والتطورات المتعاقبة فى تسجيل الصورة والصوت ، وبصفة خاصة منذ بداية القرن العشرين .

مشكلة متجددة

إن موضوع انقاذ التراث الاعلامى المرئى والمسموع يعتبر مشكلة قومية متجددة . وترجع أسباب ذلك إلى ما يأتى :

– أن وسائط تسجيل الصورة والصوت لهما عمر محدد يعتمد على نوعيتها وطريقة تداولها وتخزينها واستخدامها ، والاحتفاظ بأصول منها والعناية بها ، ثم نقلها إلى الوسائط الأحدث طبقا للتطورات التكنولوجية المتعاقبة .

– أن المعدات والأجهزة التى تتعامل مع التقنيات والمواصفات القديمة يصعب استخدامها فى المستقبل ، لعدم وجود قطع غيار لها وعدم توافر الفنيين ذوى الخبرة فى تشغيلها . ومن هنا يتحدد البعد الزمنى لعمليات نقل المواد المرئية والمسموعة إلى الوسائط الأحدث فى المواعيد المناسبة ، قبل فوات فرصة التجديد والانقاذ .

– تهتم الجهات التنفيذية عادة بما تقدمه من خدمات آنية متعددة وأنشطة انتاجية جديدة مواكبة للاهتمامات المعاصرة . ويختلف التقدير عادة فى تقييم أهمية مواد التراث الاعلامى

المرئى والمسموع مما قد يوحى ظاهريا بعدم جدوى الاستثمار فى أعمال إنقاذه بالنسبة لمشروعات الجهات التنفيذية الاعلامية والثقافية . وبذلك لا تكون لعمليات انقاذ التراث الاعلامى والثقافى المرئى والمسموع أولوية مؤثرة .

– تختلف الآراء أحيانا حول تحديد وتصنيف تبعية نشاط إنقاذ التراث المرئى والمسموع وهل هو إعلام أم ثقافة ، أو فن تشكيلى بالصورة والصوت والكلمة ، أو نشاط تجارى وصناعى . وخلال الآراء والاجتهادات المختلفة قد يضيع المنظور القومى بأن انقاذ التراث المرئى والمسموع هو واجب حضارى ، وحق لأجيال المستقبل .

الفيلم السينمائى المصرى :

تشير بعض المعلومات إلى أن أكثر من ألف فيلم مصرى من الأفلام التى تم انتاجها منذ عام ١٩٢٧م وما بعدها قد أصابها التلف ، وأن هناك أعداداً كبيرة أخرى فى طريقها الى التلف .

وتتلخص الأسباب المعلنة فيما يأتى :

– أن المادة التى كانت تصنع منها الأفلام قابلة للتحلل إذا لم توضع فى أماكن مجهزة تجهيزا خاصاً للتخزين .

– عدم وجود أماكن صالحة لتخزين الأفلام ، وبصفة خاصة الأفلام « النجاتيف » التى تحتاج إلى ثلاجات ذات مواصفات معينة .

– أن الأفلام الخام التى كان يتم الطبع عليها لعرضها فى دور العرض السينمائى كانت قابلة للاشتعال . وقد احترق عدد كبير من الأفلام فى حريق شب فى استديو مصر .

– أن عدداً كبيراً من الافلام التى تم انتاجها من خلال شركات القطاع الخاص السينمائى وشركات التوزيع تم تخزينها بعد التأميم فى أحد البنوك ، ويتراوح عددها ما بين ٤٠٠ و ٥٠٠ فيلم . وقد أصاب التلف عدداً كبيراً من هذه الأفلام .

– أن مخازن استديوهات السينما فى مصر غير مهيأة لتخزين الأفلام مما يجعلها معرضة للعوامل الجوية والأتربة التى تسبب تلف الأفلام النجاتيف الأصلية .

– أن هناك ما يزيد على ١٥٠٠ فيلم سينمائى فى حاجة إلى ترميم عاجل قبل أن يصيبها تلف كامل . ويلاحظ أن اجمالى انتاج السينما المصرية منذ البداية وحتى الآن يتراوح ما بين ٤٠٠٠ و ٤٥٠٠ فيلم .

حول انقاذ التراث السينمائى المصرى :

يتوفر حالياً بمصر وحدات تليسينما متقدمة يمكن استخدامها لنقل الأفلام إلى أشرطة فيديو رقمية (ديجيتال) حديثة بعد اجراء تصحيحات مناسبة للصورة والألوان والصوت . وتمتاز هذه الأشرطة المغناطيسية بإمكان نقل أجيال متعاقبة منها بجودة فنية متميزة .

وبطبيعة الحال يلزم أن يسبق ذلك فحص كامل للأفلام ، وعمليات غسيل خاصة ومراجعات فحصية للحصول على أفضل النتائج ، هذا فيما يخص الجانب التقنى . أما فيما يخص الجانب الاقتصادى فمن الضرورى ترتيب التمويل اللازم لإنجاز هذه الاعمال ، وقد يكون ذلك ممكنا باتفاقات خاصة مع الجهات التنفيذية الاعلامية والثقافية ، ومع بعض الجهات الدولية لانقاذ التراث الفنى مثل هيئة (اليونسكو) ، ومع بعض القنوات الفضائية العربية والدولية بشروط خاصه لتبادل الانتفاع بعمليات انقاذ هذا التراث الفنى .

أشرطة الفيديو ذات مواصفات البث التليفزيونى الاحترافى :

لم تأخذ أشرطة الفيديو تيب دورها كوسيلة لتسجيل الصورة والصوت إلا فى نهاية الخمسينات ، حيث بدأ استخدامها فى استديوهات التليفزيون فى انحاء العالم . وكان مقاس الأشرطة ٢ بوصه . وقد واكب هذا الابتكار بدء الخدمة التليفزيونية فى مصر ، وتم استخدام هذه النوعية من الأشرطة وأجهزتها بمصر فى عام ١٩٦٠ . وكانت هى الوسيلة المهنية الأكثر جودة بالمقارنة مع التسجيل

من الشاشة التليفزيونية على أفلام ، والمعروف باسم تسجيل (الكينيسكوب) .

وربما كان أهم عيوب أجهزة وأشرطة الفيديوتيب مقاس ٢ بوصه هو ضخامة أجهزة التسجيل ، وكبر حجم الأشرطة وثقل وزنها ، مما كان يسبب بعض المشاكل عند نقلها مع الحاجة إلى أماكن متسعة لتخزينها فى مكتبات الفيديوتيب . كما كانت الأجهزة تعتمد على الصمامات الالكترونية .

وكان التطور الطبيعى يسير نحو تصغير الأجهزة مع ظهور الترانزيستور كوسيلة للتكبير الالكترونى ، ثم ظهور مكونات الدوائر التكاملية المصغرة . وبطبيعة الحال كان الاتجاه أيضا نحو ابتكار مقاسات وفورمات ومواصفات جديدة لأشرطة فيديوتيب مهنية أصغر حجما ووزناً .

وفيما يلى الترتيب الزمنى التقريبى لظهور مواصفات وفورمات جديدة لتسجيل الصورة والصوت لأغراض البث التليفزيونى الاحترافى :

١ - نهاية الخمسينات أشرطة فيديوتيب مقاس ٢ بوصه .

٢ - ١٩٦٤ أشرطة فيديوتيب مقاس ١ بوصه .

٣ - ١٩٧٠ أشرطة فيديوتيب مقاس نصف بوصه بيتاكام ، وأعقب ذلك التطور أشرطه سوبر بيتاكام (داخل كاسيت) .

٤ - ١٩٧٢ أشرطة فيديوتيب مقاس ثلاثة أرباع بوصه (يوماتيك) .

٥ - ١٩٨٢ مواصفات MI تلاها مواصفات MII .

٦ - ١٩٨٥ مواصفات S - VHS كتطوير احترافى لمواصفات الكاسيت المنزلى VHS مقاس ربع بوصه .

٧ - ١٩٩٠ فورمات جديدة للأشرطة الخاصة بالتسجيلات الرقمية (الديجيتال) والتى سميت D5 , D4 , D3 , D2 , D1 ، وهذا النوع الأخير يستخدم فى الدورة الاولبية الحالية بالولايات المتحدة الامريكية - دورة أتلانتا ١٩٩٦) .

٨ - ١٩٩٣ الاسطوانات المدمجة (CD) لتسجيل الصورة والصوت .

وبتحليل بسيط لظهور أكثر من ثمانى مواصفات خلال ما يقل عن أربعين عاما ؛ يتبين أن هناك مواصفة جديدة لوسائل التسجيل للصورة والصوت للأغراض الاحترافية كل خمس سنوات (أو أقل) فى المتوسط .

ومعنى ذلك حاجة المؤسسات التليفزيونية الى نقل التراث المرئى والمسموع الى المواصفات الجديدة بمعدل كل ٥ أو ٧ سنوات تقريبا .

وهذا يحدد بالتقريب الدورة الزمنية التجديدية للتراث الاعلامى المرئى والمسموع .

التسجيلات الصوتية الاحترافية :

منذ بدء الاذاعة المصرية الرسمية فى عام ١٩٣٤ كانت هناك وسائل لتسجيل الصوت للأغراض الاذاعية وهى : التسجيل على السلك ، والتسجيل على اسطوانات خاصة (استيات) ، والتسجيل على شريط من الصلب يعرف باسم (ماركونى ستيل) وهو من النماذج الأولى للاستخدام الاحترافى للتسجيل المغناطيسى للصوت ، إضافة إلى تطور الاستخدام التجارى لطبع الاسطوانات الصوتية . وكانت سرعة اسطوانات (الاستيات) ٣٣ وثلث لفة فى الدقيقة ، اضافة إلى استخدم الحفر الدقيق بحيث يمكن استيعاب تسجيل مدته نصف ساعة وأكثر على الوجه الواحد من الاسطوانة التى يصل قطرها إلى ١٦ بوصة ، أما الاسطوانات التجارية فكانت سرعتها ٧٨ لفة فى الدقيقة وتستوعب بضع دقائق .

وقد تطورت تقنيات التسجيل الصوتى تطورات متلاحقة ، ومن ذلك

أنه في بداية تمصير الاذاعة المصرية ونهاية الأربعينات ظهر نظام التسجيل الصوتي على أشرطة ورقية عرض ربع بوصة مغطاة بطبقة مغناطيسية ، ثم ظهر نفس المقاس بأشرطة بلاستيك مغطاة بطبقة مغناطيسية . وصاحب التطوير تصغير أجهزة التسجيل والاعادة وظهور الكاسيت الصوتي .

وكانت التسجيلات الصوتية أوفر حظاً في انقاذ التراث حيث يسهل نقلها إلى الفورمات والمواصفات الأحدث بتكلفة زهيدة نسبياً .

ومن المصادفات النموذجية التي تذكر على سبيل المثال في انقاذ التراث الصوتي ، أنه بعد وفاة القارئ الشيخ / محمد رفعت لم تتوفر لدى الاذاعة المصرية تسجيلات متكاملة لتلاوته للقرآن الكريم . وتصادف في بداية الخمسينات العثور على أحد الهواة ذوي المقدرة من الذين امتلكوا جهازاً لتسجيل الصوت على اسطوانات (استيات) ، وكان قد سجل أجزاءً متعددة من القرآن الكريم بتلاوة الشيخ / محمد رفعت ، واستطاعت الاذاعة المصرية الحصول على هذه التسجيلات ونقلها مع اجراء بعض التحسينات لتقليل الشوشرة المصاحبة . وهذا المثال يدل على امكان الحصول على بعض مواد التراث الاعلامي من الغير ، وهو ممكن في بعض الحالات .

نموذج من شمال اوربا:

تمكنت تلفزيونات بعض الدول المتقدمة من انقاذ البرامج التلفزيونية المسجلة على الاشرطة المغناطيسية ومنها تليفزيون الدنمارك الذي استطاع إنقاذ البرامج المسجلة على آلاف من الأشرطة الفيديو تيب القديمة مقاس ٢ بوصة ، ونقلها إلى نوعية السوبر بيتاكام وطرازات رقمية أخرى (ديجيتال) ، وكلها برامج تلفزيونية ثمينة تعتبر من التراث الاعلامي .

ويعتبر تليفزيون الدنمارك أول عضو من أعضاء اتحاد الاذاعات الأوربي (EBU) يقرر اعادة تسجيل ١٢٠٠٠ شريط مغناطيسي فيديو مقاس ٢ بوصة تتضمن ما يزيد على ٩٠٠٠ ساعة من البرامج التليفزيونية التي دخلت في نطاق التراث ، وبذلك أنقذ مواد اعلامية وثقافية ليس لها بديل ، ويرجع تاريخ بعضها الى الخمسينات .

ومنذ أواخر الخمسينات كانت المملكة المتحدة والمانيا والدنمارك هي الدول الأوربية الأولى التي تملك ماكينات تسجيل فيديو تيب مقاس ٢ بوصة ، والتي سبق استحداثها في الولايات المتحدة الامريكية في ذلك الوقت ، وتم تسجيل مواد تعتبر من التراث القومي في كل من هذه البلاد ، وجدير بالذكر أنه لم يكن بالامكان عمل مونتاج على تلك الأشرطة وكان ما يمكن عمله هو بث المادة المسجلة كما هي . وبدأ الاحساس بمشكلة البرامج المسجلة على الأشرطة القديمة مقاس ٢ بوصه عندما بدأت تقل قطع الغيار لأجهزة التسجيل من الطرازات الأولى ، ولعل أهمها رؤوس التسجيل ذات التصنيع والتجديد الخاص بها ، حيث ان عمرها التشغيلي يقدر بحوالي مائة ساعة في المتوسط . ومن المشاكل أيضا قلة الفنيين الذين يمكنهم تشغيل تلك الماكينات من الطرازات الاولى لهذه التقنية .

ولم تكن خصائص الأشرطة المغناطيسية التليفزيونية معروفة جيداً في السنوات الاولى من استخدام الفيديو تيب كوسيلة تسجيل تليفزيونية ، حتى ان البعض كان يظن في البداية أنها تظل صالحة لبضعة شهور فقط ، وكان من المعتقد أنها ستصير خشنة الجزئيات ، وأن الصورة سوف تفقد نصوعها وحدة تفاصيلها ، وبعض المتفائلين من رواد هذا العمل توقعوا إمكان الحفاظ عليها لمدة عام على الأقل ، ولكن أحداً في ذلك الوقت لم يستطع أن يجزم أو يضمن شيئاً بهذا الخصوص لعدم توفر أي خبرات مكتسبة عن ذلك في بداية ظهور هذه التقنية ، ومن حسن الحظ أن عمر الأشرطة المغناطيسية التليفزيونية قد امتد متجاوزاً أي توقعات .

ولقد لعبت الصدفة دوراً كبيراً فى عملية انقاذ التراث التاريخى والثقافى والاخبارى ذى الصفة القومية بالدنمارك حيث تم انقاذ مواد يرجع تاريخها الى اكتوبر ١٩٥١ ، وكانت الصدفة أن جهازين لتسجيل الفيديو تيب ٢ بوصه نجيا من التخريد أثناء التطورات التقنية المتلاحقة لعمليات تسجيل الصورة والصوت التى حدثت فى العشرين عاما الماضية .

ولقد استخدم أحد الجهازين (وهو مصنوع فى عام ١٩٧٢) فى دورة الألعاب الأولمبية فى ميونيخ ، وبعد ذلك قامت شركة دنماركية من القطاع الخاص بشرائه ، ثم اشتراه التليفزيون الدنماركى حيث ظل مستخدما حتى عام ١٩٨٣ . ثم تم تخزينه فى بدروم المبنى ، ثم أعيد إلى العمل فى عام ١٩٩١ .

أما الجهاز الثانى فكان مصنوعاً فى عام ١٩٧٤م وتم استخدامه فى سيارة اذاعة خارجية تلفزيونية حتى عام ١٩٨٠ قبل تخزينه .

ولقد بدأت وحدة الانقاذ بتليفزيون الدنمارك باستخدام الجهازين واستخدام جهازين للتسجيل طراز سوبر بيتاكام وجهازين للتسجيل الرقمى (الديجيتال) وستة أجهزة أخرى ، حيث بدأ تسجيل المواد الموجودة على أشرطة تليفزيونية ٢ بوصة بالارشيف .

كما روعى تركيب واستخدام ماكينات للف وتنظيف الأشرطة القديمة ، وبعضها لم يسبق وضعه على ماكينة فيديوتيب منذ ثلاثين عاماً .

ولقد زودت وحدة الانقاذ بوحدة كتابة الكترونية ومعدات صوتية ومعدات مونتاج ومعدات تحكم فى ماكينات التسجيل وقدرً التليفزيون الدنماركى من ٥ إلى ٧ سنوات لإعادة تسجيل كافة الأشرطة ٢ بوصة ، كما خصص لهذه المهمة اثنين من قدامى الفنيين عملا على الأجهزة منذ البداية .

ويقدر التليفزيون الدنماركى أنه مع نهاية عملية الانقاذ الاولى طبقا للخطة سوف تلزم عملية ثانية لانقاذ حوالى أربعين الف شريط فيديو مقاس ١ بوصة .

وتشير التقارير إلى أن عملية انقاذ التراث التليفزيونى عملية متجددة لا تنتهى ، من أجل الحفاظ على التراث الاعلامى المرئى والمسموع لأجيال المستقبل .

بوادر ايجابية :

من البوادر الايجابية التى تقوم بها الجهات التنفيذية حالياً فى مجال انقاذ التراث الفنى المرئى والمسموع :

– صدور قرار بإنشاء ادارة جديدة لترميم الأفلام تقوم باعادة فحص جميع الأفلام الموجودة فى أرشيف وزارة الثقافة ، وتصل إلى أكثر من ١٥٠٠ فيلم ، ويهدف ذلك الى ترميم التالف منها نتيجة التخزين غير المناسب ، وذلك تمهيداً لنقل هذه المجموعة النادرة من الأفلام إلى مبنى جديد متخصص بوزارة الثقافة .

– اعتمدت وزارة الاعلام – فى اكتوبر ١٩٩٥ – المبالغ اللازمة لتطوير مكتبة جديدة لمواد الاعلام المرئى والمسموع باتحاد الاذاعة والتليفزيون ، وتشمل المعدات التى تم التعاقد عليها أجهزة للعناية بالأفلام والأشرطة المغناطيسية الفيديو تيب ، وهذه الأجهزة تقوم بتنظيف وتقييم الأفلام والأشرطة ذات المواصفات المختلفة .

ومن التقديرات المعلنة أن أصول التراث الفيلمية فى التليفزيون المصرى تبلغ نحو ٦ مليارات جنيه ، والمكتبة الجديدة تستهدف بإمكاناتها حفظ مواد التراث الاعلامى بالتليفزيون المصرى وحمايتها من التعرض للتلف .

– تقوم الجهات التنفيذية بوزارة الاعلام ووزارة الثقافة بتنسيق الاستفادة بإمكانات القطاع الخاص المحلية فى مجال نقل بعض مواد التراث الاعلامى المرئى والمسموع إلى فورمات ووسائط اعلامية جديدة ، مع اجراء معالجات مختلفة لتحسين مواصفات الصورة والصوت

والألوان ، وذلك للإسراع فى بعض عمليات إنقاذ التراث المرئى والمسموع من أصول فيلمية وأشرطة فيديو تيب مسجلة .

التوصيات

وعلى ضوء هذا التقرير وما دار حوله فى اجتماع المجلس من مناقشات يوصى بما يأتى :

* نظراً لتنوع وتعدد مواصفات الوسائل الاعلامية والثقافية والفنية الحاملة لتسجيلات الصورة والصوت والتى تتضمن فورمات عديدة من الأشرطة والأفلام والاسطوانات مع توقع تطوير فورمات ومواصفات مستقبلية كثيرة أخرى ، وكذا لتعدد الجهات التنفيذية والإشرافية التى لديها مواد لها صفة التراث المرئى والمسموع فإن التنسيق الواجب والسرعة الواجبة من أهم الأمور فى انقاذ المواد المعرضة للتلف .

وربما كان الحل الأمثل هو انشاء ادارة متخصصة وتحديد تبعيتها وصلاحيتها ، بحيث تختص بعمليات انقاذ التراث القومى من المواد المرئية المسموعة . وتلتزم كافة الجهات التنفيذية بالتنسيق والتعاون مع هذه الادارة حفاظاً على انقاذ التراث القومى من المواد والبرامج المرئية والمسموعة بكافة أشكالها .

* التعاون مع المؤسسات والهيئات الدولية التى تقوم بنشاط انقاذ التراث الفنى المرئى والمسموع مثل هيئة (اليونسكو) وبعض المؤسسات الأوروبية .

* التعاون مع المؤسسات الاعلامية العربية فى مجال انقاذ ما لديها من مواد وبرامج مرئية ومسموعة مما يندرج تحت تصنيف التراث المرئى المسموع .

* تدبير التمويل اللازم دورياً لعمليات انقاذ التراث المرئى والمسموع ، وعمل دراسات اقتصادية فى هذا المجال تسهم فيها الجهات المستفيدة .

* توعية كافة الجهات التى تتعامل فى المواد الاعلامية والثقافية المرئية والمسموعة بالتخزين المناسب والتداول السليم للمواد طبقاً للمواصفات والتوصيات الدولية .

* انشاء متحف تاريخى للتراث الفنى المرئى المسموع المصرى والعربى ملحق به بعض الأجهزة من الطرازات الأولى التاريخية ، كما يلحق به وحدة لطبع وتوزيع بعض مواد التراث الفنى المرئى والمسموع وبيعها للراغبين مع نشرات شارحة .

* إنشاء ادارة فنية برامجية لتحديث وتطوير وترجمة بعض مواد وبرامج التراث الاعلامى المرئى والمسموع إلى مختلف اللغات بأسلوب طبع الترجمة .

* إنشاء وحدة متخصصة لدراسة النواحى القانونية والاقتصادية لحقوق الملكية الفنية والأدبية لمواد التراث الفنى المرئى والمسموع ، فى ضوء القوانين المصرية والاتفاقات الاقليمية والدولية ، ولضمان هذه الحقوق لأصحابها على المستوى المحلى .

* انشاء وحدة رقابية لتصنيف مواد التراث الفنى المرئى والمسموع وتحديد ما يصلح لأغراض البث ، وما يحفظ ، طبقاً لتصنيف مدروس ، وتحديد أسلوب تداول مواد التراث المرئى والمسموع ذات القيمة التاريخية .

* انشاء مجمع ثقافى بمدينة الاعلام (مدينة السادس من اكتوبر) يضم : مكتبة فنية كاملة ومجهزة بكافة الأشرطة المسموعة والمرئية — ومركزا متخصصاً فى عمليات ترميم وانقاذ ما لدينا من مواد مرئية ومسموعة — ومعامل لنقل التسجيلات بالوسائل الأكثر تطورا .

* العمل على منع تسرب التراث السينمائى المصرى الى الخارج بطرق غير مشروعة ، وسد الثغرات التشريعية لتدارك القصور فى هذا المجال .

التبادل الإعلامى من منظور قومى

تتناول دراسة موضوع التبادل الإعلامى من منظور قومى التعريف بالشبكات الإخبارية والجوانب الاقتصادية للاستثمار فى مجالات التبادل الإعلامى وتقييم الأداء فى مجال تبادل البرامج بالمنطقة الأوربية والشرق أوسطية .

ولما كانت مصر عضوا مؤسسا فى اتحاد الإذاعات الأوروبى (EBU) منذ البداية ، وشاركت فى أنشطته ، وتطوراته وشبكاته الإعلامية بما فى ذلك شبكة (EURO VISION) اليوروفيزيون ، وقناة يورونيوز (EURO NEWS) فإن تحليل الإحصاءات الخاصة بهذا الموضوع تعطى مؤشرات ونتائج هامة لما ينبغى أن تكون عليه التوجهات المستقبلية فى أنشطة التبادل التليفزيونى .

فشبكة اليوروفيزيون ، تتضمن شبكات دائمة ، وأخرى مؤقتة حسب الطلب ، وهى تشمل كابلات ووصلات ميكروويف أرضية ووصلات متزايدة ، عن طريق الأقمار الصناعية ، وقد انتقل نشاط تشغيل مركز التحكم فى الشبكة إلى جنيف منذ عام ١٩٩٣ .

والعنصر الأساسى فى تبادل البرامج على هذه الشبكة هو الأنشطة الرياضية – حتى الآن – ويلى ذلك فى كثافة التعامل ، أعمال التبادل اليومى للبرامج الإخبارية المنتظمة .

ولقد تم استحداث قناة فضائية للبث التليفزيونى الاخبارى عبر القمر الصناعى ، هى قناة يورونيوز ، وتبث خدمة اخبارية على مدى ٢٤ ساعة يوميا ، وتعتمد أساسا على شبكة اليوروفيزيون فى مدها بالمواد الإخبارية من مواد التبادل ، ويتم تشغيلها بواسطة عدد من أعضاء اتحاد الإذاعات الأوروبى ، وتبث برامجها بخمس لغات ، مخطط لها أن تزيد إلى ثمان لغات ، بما فى ذلك اللغة العربية ، ويبلغ عدد مؤسسيها اثنتا عشرة دولة ، من بينهم مصر ، وهى تهدف إلى تغطية المساحة التى يغطيها القمر الصناعى الأوروبى « يوتلسات » (EUTELSAT) بالشعاع العريض للتغطية ، والمعروفة باسم المنطقة الإذاعية الأوروبية ، وتقع شمال خط عرض ٣٠ درجة شمالا ، وتنحصر بين خط طول ٤٠ درجة شرقا وبين السواحل الأوروبية للمحيط الأطلنطى .

وقد أحدثت تطورات الإذاعة المرئية ، تطورا كبيرا فى مجال التقارير الإخبارية المباشرة ، والتى يتم نقلها إلى المشاهدين بصورة عاجلة وفورية ، فى وقت وقوع الأحداث أحيانا ، وبذلك تفوقت على الصحافة المكتوبة والجريدة السينمائية فى هذه الناحية ، بفضل الوصلات التى تستخدم الأقمار الصناعية وتطوراتها ، وأصبح بالإمكان عمليا تغطية الأخبار التليفزيونية من أى مكان فى العالم دون تأخير ، وكان من نتائج ذلك إمكان الحصول على الأخبار التليفزيونية ، ووصولها إلى المشاهدين فى أى وقت على مدار ٢٤ ساعة يوميا ، ومع ذلك ، فإن الحاجة إلى قناة اخبارية متخصصة تبرز وجهة النظر الأوروبية إلى العالم أصبحت ضرورة ، كما حدث خلال حرب الخليج ، عندما احتكرت الشبكة الإخبارية الأمريكية (CNN) بث الأخبار اليومية بصورة مستمرة من منطقة الحرب بالخليج ، وكان رد فعل اتحاد الإذاعات الأوروبية هو القيام بمبادرة جديدة بمساندة البرلمان الأوروبى باستحداث قناة تليفزيونية فضائية جديدة متعددة اللغات ، تختص بالأخبار التليفزيونية هى قناة يورونيوز ، وتم اختيار مدينة ليون بفرنسا مقرا لها حيث بدأت بثها فى أول يناير ١٩٩٣ .

وقد اكتسب التبادل الإعلامى ابعاداً جديدة متنامية بفضل هذه التقنيات الجديدة ، فضلا عن امكان نقل البرامج والأحداث الرياضية والإخبارية من أى مكان فى العالم إلى أى مكان آخر وقت حدوثها . ثم ازدهرت فكرة ربط العالم بالأقمار الصناعية بعد تاسيس المؤسسة الدولية للأقمار الصناعية انتلسات للربط

الاتصالى بين أوروبا وأمريكا ، ثم امكن بعد ذلك استخدام ثلاثة أقمار متزامنة من طراز انتلسات ، بغرض تغطية العالم أجمع ، وتبادل ونقل البرامج الإخبارية والبرامج التليفزيونية ، وكان التزايد فى أعمال تبادل البرامج بين أعضاء شبكة اليوروفيزيون فى اطراد سنويا . ومن التطورات الهامة الحديثة ، استخدام الوصلات الصاعدة المتنقلة ، التى تتعامل مع الأقمار الصناعية ، وتسمى وصلات « جمع الأخبار الفضائية » .

تقييم الأداء وتحليل الاحصاءات:

من المفيد تقييم الأداء فى مجال تبادل البرامج بالمنطقة الأوروبية ، والشرق أوسطية ، وبصفة خاصة تحليل الاحصاءات التى مضى عليها وقت قصير ، فهى تعطى مؤشرات هامة لما ينبغى أن تكون عليه التوجهات المستقبلية فى أنشطة التبادل التليفزيونى .

ويمكن تلخيص المعطيات الإحصائية فيما يلى :

أولا: تبين احصاءات تبادل البرامج على شبكة اليوروفيزيون خلال عام أن عدد البرامج المتبادلة بالمنطقة ١٢٧٥ برنامجا منها ١٠٩٧ برنامجا رياضيا بنسبة ٨٦٪ ، والباقى برامج ترفيهية وبرامج دينية ، وموسيقى ، ومنوعات ، وفنون شعبية وعددها ١٧٨ برنامجا بنسبة ١٤ ٪ ، مما يدل على أن أغلبية البرامج المتبادلة برامج رياضية .

ثانيا: تبين من تطورات تبادل الأخبار التليفزيونية على شبكة اليوروفيزيون أن عدد الفقرات الإخبارية المتبادلة خلال عام بلغ ١٧٧٥٥ فقرة ، منها ١٤٩٧٣ فقرة اخبار متنوعة بنسبة ٨٤٪ ، و ٢٧٨٢ اخبار رياضية بنسبة ١٦ ٪ ، كما أن عدد مرات التبادل الإخبارى العادى والتبادل العارض للأخبار خلال العام بلغ ٣٠٩١ مرة .

وهذا يدل على أن عدد مرات التبادل الإخبارى تتراوح ما بين ٨ و ٩ مرات يوميا ، وأن كل مرة منها تتضمن ما بين ٥ و ٦ فقرات اخبارية .

ثالثا: أن حوالى ٦٠٪ من الفقرات الإخبارية المتبادلة تأتى من خلال الاتحادات الإذاعية الإقليمية ، ووكالات الأنباء الإخبارية . والاحصاء خلال عام كامل وطبقا لأولويات المشاركة يعطى المؤشرات الآتية :

وكالات الأنباء الإخبارية	٨٣،٥٩٧ ٪
اتحاد اذاعات شرق أوروبا	١٠،٣٣٤ ٪
اتحاد الاذاعات الآسيوية	٤،٧٣٠ ٪
اتحاد الاذاعات العربية	١،١٩٩ ٪
اتحاد الاذاعات الإفريقية	٠،٠٨٤ ٪
اتحاد الاذاعات الايبيرية	٠،٠٢٨ ٪
اتحاد اذاعات الكاريبى	٠،٠٢٨ ٪

وهذا يدل على أن :

- معظم المشاركات من وكالات الأنباء الإخبارية .
- ساعات مشاركات الاذاعات العربية واتحاد الاذاعات الافريقية قليلة .

رابعا: تشير الإحصاءات السنوية التى تصدر عن اتحاد الاذاعات الأوروبى إلى أن البرامج المتبادلة على شبكة اليوروفيزيون بيانها كالآتى :

- عدد البرامج الصادرة ١٢٧٥ برنامجا .
- اجمالى ساعات البرامج الصادرة ٢٨٢٤،٣٥ ساعة .
- عدد البرامج المستقبلة فى اطار التبادل ٩٣٦٨ برنامجا .
- اجمالى ساعات البرامج المستقبلة فى اطار التبادل ٢٠٣٥٧،٢٦ ساعة .

ويتضح من ذلك عدم وجود أى برامج صادرة من اتحاد الإذاعة والتليفزيون المصرى ، فى حين تم استقبال ٦٥ برنامجا بإجمالى ١٣٠،٣٩ ساعة .

ومن هذا البيان يتبين أيضا :

- أن متوسط عدد خدمات النقل لكل برنامج صادر من الدول أعضاء

اليوروفيزيون هو ٧,٣ ، أى أن هذا النشاط يعنى أن كل برنامج صادر ينقل فى المتوسط إلى حوالى ٧ أعضاء ، كما أن مدة كل برنامج فى المتوسط ٢,٢ ساعة .

– أن اتحاد الاذاعة والتليفزيون المصرى لم يرسل أى برامج من هذه التبادلات على شبكة اليوروفيزيون ، بينما استقبل ٦٥ برنامجا اجمالى مدتها ١٣٠,٣٩ ساعة بمتوسط ساعتين لكل برنامج ، وهى تمثل حوالى ٤,٦ ٪ من البرامج على الشبكة .

خامسا: تفيد البيانات الإحصائية السنوية أن اجمالى التبادل الاخبارى فى شبكة اليوروفيزيون كان ١٧٧٥٥ فقرة اخبارية نصفها صادر من وكالات الانباء المختلفة ، وأن التغذيات الهندسية لهذه الفقرات من اتحاد الاذاعة والتليفزيون المصرى كانت ١٣ مرة خلال العام ، نقل عليها ٣٥ فقرة ذاتية المصدر من اتحاد الاذاعة والتليفزيون المصرى ، وخمس فقرات صادرة من وكالات الأنباء المصرية .

وفى المقابل كانت التغذيات الهندسية للتليفزيون الأردنى ١٦٠ مرة خلال العام نقل عليها ٥١ فقرة ذاتية المصدر من التليفزيون الأردنى ، و ١١٨ فقرة من وكالات الأنباء .

وفيما يخص اتحاد الإذاعات العربية ، كانت التغذيات الهندسية ١٤٨ مرة ، نقل عليها ١٢٩ فقرة ذاتية المصدر ، من أعضاء اتحاد الاذاعات العربية ، و ٥٦ فقرة من وكالات الانباء .

ومن ذلك يتبين الآتى :

– أن عدد مرات إسهام اتحاد الاذاعة والتليفزيون المصرى فى الفقرات الإخبارية المتبادلة « ارسال » ، يقل عن واحد فى الألف من نشاط اليورفيزيون فى هذا المجال (حوالى ٠,٧ فى الألف) .

أما نشاط التليفزيون الأردنى فيعادل حوالى ١٢ مرة من نشاط التليفزيون المصرى ، فى عدد مرات التغذية الهندسية خلال العام .

– أن زيادة عدد مرات الإسهام فى الفقرات الإخبارية المرسلة يفيد فى الحصول على عائد اقتصادى سنوى من عمليات التبادل .

تطور التبادل اليومى عبر شبكة اليوروفيزيون :

فكرت الدول الأوروبية بصورة جدية فى النصف الثانى من الستينات فى تطوير أنظمة أقمار صناعية فضائية خاصة بها ، حتى يكون لها حرية العمل المستقل ، دون الاعتماد على مؤسسة الانتلسات التى يسيطر عليها الامريكيون ، وتم وضع الخطط داخل اتحاد الاذاعات الأوروبى لاطلاق قمر خاص لتبادل البرامج التليفزيونية الخاصة بشبكة اليوروفيزيون ، بهدف تغطية العالم أجمع ، إلا أن عنصر التكلفة جعل هذه الطموحات تختفى ، اكتفاء بشبكات ووصلات الميكروويف ، وتقييم نتائج القمر الصناعى التجريبى « سيمفونى » الذى شاركت فيه المانيا وفرنسا فى عام ١٩٧٤ .

وكان اتحاد الاذاعات الأوروبى ، يدعم البرامج فى المنطقة الأوروبية اعتمادا على الشبكات الأرضية للدول الأعضاء ، والتى شملت ١٧ مؤسسة اتصالات بالمنطقة عام ١٩٧٧ ، كما بدأت مشروعات مؤسسة الأقمار الصناعية الأوروبية « يوتلسات » نشاطها عام ١٩٨٤ على الأقمار الأوروبية ، فى مجال الاتصالات الاذاعية وتحسينها فى أوروبا والعالم الخارجى ، وقد استأجر اتحاد الاذاعات الأوروبى قناتين من هذه الأقمار لاستقبال وارسال إشارات الصورة التليفزيونية والصوت ، ولمقابلة التزايد فى حجم نقل وتبادل البرامج والأخبار التليفزيونية ، مع الاهتمام

بالجودة الفنيـة للصورة والصوت وتميزها واستقرارها ، وضمان النقل والتشغيل . واعتباراً من عام ١٩٨٥ بدأ تشغيل خمس محطات أرضية أوروبيـة ، ازدادت إلى اثنتى عـشـرة مع التـخطيط لأربعة أخـرى فى المنطقـة الأوروبيـة ، وتضمنـت تغطية « الشعاع الفضائى الأوروبى » للمنطقـة الاذاعـية الأوروبيـة ودول شـمـال افـريقـيـا ـ والشـرق الأدنى بهوائيـات تبلغ أقطـار أطباقهـا مـا بين ٦ الى ٩ أمتار ، فـضلا عن استخدام القناتين الفضائيتين لنقل برنامجين تليفزيونين منفصلين فى الوقت نفسـه ، أو نقل برنامج تليفـزيونى واحـد ، إضـافة إلى اذاعـة صوتية رقمية بالصوت المجسم .

وقد تزايد التبادل بين الأعضاء العاملين والمنتسبين لاتحاد الإذاعات الأوروبى لنقل الأخبار التليفزيونية بصفة منتظمة يوميا ، كما تطورت أعمال التبادل للبرامج الرياضية التليفزيونية بين مؤسستين أو أكثر ، طبقاً لما يتم من تنسيق ، وذلك بالاضافة إلى برامج المنوعات التى تنقل عبر القمر الأوروبى ، وكان التزايد فى أعمال تبادل البرامج بين أعضاء شبكة اليوروفيزيون يزداد سنويا بنسبة ٨٪ تقريبا ، ومنذ عـام ١٩٨٤ أصبح التزايد السنوى لأعمال التبادل بنسبة ١٦٪ سنويا ، وفى عام ١٩٨٧ كان هنـاك حـوالى ٢٥ ألف عملية تبادل ، استـخـدمـتـهـا المؤسـسـات التليـفـزيونيـة بمعـدل ٧٣ ألـف مـرة ، وكـان تصنيـف عمليات التبـادل إلـى عمليـات تبادل وحيـدة الاتجـاه (UNILATERAL) بيـن جهتيـن ، أو عمليـات تبـادل « متعـددة الاتجـاه » (MULRTIATERAL) من جهـة إلى جهات متعددة ، كما تم تقديم عشرة آلاف فقرة تبادل اخبارى وحيدة الاتجاه ، وكان تزايد التبادل الإخبارى يزداد منذ عـام ١٩٨٤ بنسبة حوالى ٤٥ ٪ سنويا وبنسبـة حوالى ٨٪ للتبادل وحيد الاتجاه ، وكان التبادل داخل شبكة اليوروفيزيون يشمل ٤ نشرات اخبارية يومية ، الأولى فى السادسة صباحا والثانية فى الثانية عشرة ظهرا والثالثـة فى الخامسة مساء والأخيرة فى السابعة مساء . وفيما يخص الجودة الفنية للصورة والصوت فإن الشبكات الأرضية التى يصل طولها إلى ١٨ ألف كيلومتر ، تسبب فقداً فى الجودة مع كل وصلة من وصـلات هذه الشبكة الطويلة ، وفى هذا المجال فإن استخدام الأقمـار الصناعية يخفض عدد الوصلات ، مما يعتبر أفضل من حيث الجودة الفنية لنقل الصورة والصوت .

ومـن التطـورات الحـديثـة الهـامـة اسـتـخـدام الوصـلات الصاعدة المتنقلـة التـى تتعـامـل مـع الأقمـار الصناعيـة وتسمـى وصـلات « جمـع الأخبـار الفضائيـة » (SATELLITE NEWS GATHERING SNG) «سـاتيـلايت نيـوزجـاذرينج » ، وهى تسـتـخـدم سـيـارات يمكـن انتقالهـا إلى أى مكـان ، كمـا يمكـن استخـدام حقائـب منقولـة يسهـل نقلهـا بالطائـرات ، وتعـرف باسـم الحقائب الطائرة (FLY AWYAKITS) .

وهناك امكانات أحدث لاستـخـدام حـيزات ترددات أعلى لقنوات الأقمار الصناعية ، وهى الحيز فوق ٣٠ ميجا هرتز ، والحيز فوق ٢٠ ميجا هرتز .

الصحافة الاليكترونية وجمع الاخبار بالاقمار الصناعية :

فى عصـر التـقـارب الشـديد بين الإعلام والاتصـالات والمعلومـاتية تتطور مفاهيم الاعلام المرئى والمسموع والمقروء ، مما يساعد على تطور الأجهزة والمكونات الاليكترونية .

وفيما يخص الصحافة ، فقد ظهرت الصحافة الاليكترونية للتعبير عن نوعيـة جديدة من الصحـافـة تعتمد على نقـل الصـورة والصوت بالاستعـانـة بالكاميـرات التليفـزيونيـة المحمولـة ، وأصـبـح بالامكـان نقـل الأحـداث والأخـبـار مـصـورة ومسجلة باصواتهـا الأصلية مـن أماكـن حدوثهـا ، بفضل

هـذه الأجهـزة الصغيـرة التـى اتخـذت مسمـى جديـدا هـو « اليكترونيك نيوز جاذرينـج (ELectronic News Gather-ing) وبرزت تقنيـة جـديدة تعرف باسـم « ساتيلايت نيوز جاذرينج (SATELLITE NEWS GATHEERING) » وفى تطور آخر بدأ نقل الصفحات المكتوبة بالتليفزيون ، وعلى شاشة الاستقبال ، وهى الخدمة التى تعرف الآن باسم قنوات المعلومات « تلى تـكسـت » (TELETEXT) ويمكن بواسطة جـهاز الاسـتقبـال التليفزيونـى اختيار الإشارة المكتوبـة « التلى تكسـت » إذا كـانـت مصـاحبة للبرنامج التليفزيونى ، وأصبحت الآن قنوات المعلومات وسيلـة مكتوبة ، تنقل أحـدث الأخبـار والمعلومات التى تهم المشاهدين .

ويلاحـظ أن ارتفـاع أسـعار الورق والتطـور السريـع فى تقنيـات الاتصـالات ذات الوسـائط المتعـددة وشبكاتها المحلية والإقليميـة والدولية ، سوف يعطـى فرصـة أكبر لتطـور الصحافة الاليكترونية من خلال الشاشات الإليكترونية التى تخدم أغراض الإعلام والاتصالات والمعلوماتية ، لأنها ستكون الأسرع وصولا إلى المتلقى ، بل والنقل المباشر للأحداث من مواقعها الفعلية من أى مكان على سطح الكرة الأرضية إلى المشاهد والمستمع والقارىء فى أى مكان آخر .

محاذير الاستخدام الخاطىء للرموز :

لوحـظ أن التليفزيون المصرى يسـتخدم رمز (ETV) على نمـاذج الاختبار المبثوثـة على بعض القنـوات التليفزيونية ، ومن ذلك مـا يبـث على القنـاة الثـانيـة ، وقناة النيل ، قبل بدء البث الصبـاحـى ، وربما امتـد هذا الاسـتخدام على بعض القنوات الفضائيـة أو قنوات التبادل ، أو استخدام فى بعـض المكاتبات الخاصـة بأعمـال التبـادل . والمحاذير الناتجة عن ذلك هى أن بعض المحطات الأوروبية تستخدم نفس الشعار ، أو شعـارا قريبا منـه ، ومن ذلك أن اليونان تستخـدم أحيانا الشعار (ERT) مما ينتج بعـض الالتبـاس مع شعـار (ERTU) المصرى ، وإذا اختلـط الأمر فى مجـال المحاسبة على خدمات تبادل البرامج على شبكات اليوروفيزيون وغيرها ، فمن المحتمل حدوث أخطاء محاسبية نتيجة لذلك .

ومن الأمثلـة أيضـا أن مؤسسـة الاذاعـة والتليفزيـون التونسيـة يرمز لها بالحروف (ERTT) ويمكن حدوث التباس بين رمزها ورمز اتحاد الاذاعة والتليفزيون المصرى (ERTU) ، وكذلك بين رمز مؤسسـة الاذاعـة اليونانيـة (ERT) ، كـذلك يرمـز للتليفزيون الأردنـى بالحـروف (JTV) وفى نفـس الوقـت يرمـز للتليفزيـون الأسبانـى بالرمـز (JRT) ممـا قـد ينتـج بعض الالتبـاس أيضا ، ومؤسسة الاذاعة اليونانية تختصر احيانا إلى (ERT) طبقا للأحرف الأولى ، وهو ما يوجد بعض الالتباس بينه وبين شعار اتحاد الاذاعة والتليفزيون المصرى (ERTU) ، ومن هنا جاء الالتباس المطروح بين الشعارات وتفضيل استخدام رمز مصر (EGY) فى الشعارات المستخدمة باتحاد الاذاعات الأوروبى وغيره من الاتحادات الدولية والإقليمية .

الجوانب الاقتصادية للا ستثمار فى مجال التبادل الاعلامى :

الا ستثمار فى القطاع الفضائى : حقق الإعلام المصرى انجازا كبيرا بإقرار مشروع القمر الصناعى المصرى (نايل سات) ، ومن الموصى به التخطيط لإشغال بعض قنواته فى أعمال التبادل ، وعدم ترك قنوات خالية بقدر الإمكان ، ويستدعى ذلك – إلى جانب التخطيط المبكر – فتح مجال التأجير التمويلى لبعض القنوات ، ويساعد على ذلك الموقع الفريد لجمهورية مصر العربية وتوسطها بين القارات الثلاث أوروبا وأفريقيا وآسيـا ، مما يضيـف مزايا تسويقية متعددة للاستثمار فى مجال

تبادل البرامج .

الاستثمار فى القطاع الارضى : يقتضى ذلك تشجيع القطاع الحكومى والقطاع الخاص للتعامل مع المحطات الأرضية التى تخاطب الاقمار الصناعية ، إرسالا واستقبالا ، بأنواعها المتعددة الحديثة الثابته والمتنقلة والمحمولة ، وتنظيم استخدامها بالسرعة الواجبة من أجل زيادة الفرص ذات الربحية للاقتصاد القومى .

الاستثمار فى القطاع الانتاجى : يقتضى ذلك الإسراع فى استكمال مدينة الإنتاج الاعلامى التى يقوم الإعلام المصرى بتنفيذها ، وكذا تشجيع القطاع الخاص الاستثمارى على التعامل فى مجالات الإنتاج ، وتأجير المعدات التى تخدم احتياجات راغبى الحصول على خدمات التبادل التليفزيونى والإذاعى وتيسير الاجراءات فى هذا الشأن .

الاستثمار فى مجال معاملات التبادل الاعلامى مع الاتحادات الدولية والإقليمية : ومن ذلك تشجيع إقامة مراكز لتبادل البرامج الإعلامية لخدمة الاتحادات الدولية والإقليمية بمصر ، وعلى سبيل المثال : اتحاد الاذاعات الأوروبى (EBU) وأنشطته فى شبكة اليوروفيزيون وقناة اليورونيوز واتحاد الإذاعات العربية أسبو (ASBO) واتحاد الاذاعات الأفريقية أورتنا (URTNA) واتحاد الاذاعات الآسيوية (ABU) وغيرها ، وترغيبها وتشجيعها على التعاون فى إقامة مثل هذه المراكز المتخصصة .

الاستثمار فى مجال التخطيط والتنسيق لأعمال التبادل الاعلامى بالتقنيات الجديدة : يعتبر التخطيط والتنسيق المسبق من أهم عناصر النجاح فى أعمال التبادل الإعلامى التى تتميز بقدر غير يسير من الاتصالات والتعاملات الدولية التعاقدية والمالية ، وتزداد هذه الأهمية مع تزايد المواصفات الجديدة المتعددة ، وما يتصل بها من جوانب فنية وهندسية واقتصادية ، وآلية اتخاذ القرار فى هذه المجالات هى مفتاح النجاح ، حيث تتيح التعامل والتحويل المتوافق بين المواصفات المختلفة ، كما تضمن الحصول على عائدات ربحية المشروعات ذات الصلة ، مما يقتضى إنشاء مركز للتنسيق والدراسات الخاصة بالتبادل الإعلامى بمصر ، يكون من واجباته : اعداد بعض الكوادر المتفرغة لدراسة التطورات الجديدة ومتابعتها ، مع الاهتمام بطاقة الجوانب الفنية والهندسية والتعاقدية والإقتصادية الخاصة بالتبادل الإعلامى ، ومشاركة هذه الكوادر فى اجتماعات الاتحادات الدولية والاقليمية بفاعلية ، لتحقيق العائد القومى الذى يتناسب مع الحجم الحقيقى الاعلامى والحضارى لمصر ، وأن يكون بين الكوادر التى يتم اعدادها مفاوضون متمرسون بأعمال التفاوض فى الموضوعات الاعلامية والاتصالية ذات الجوانب المتعددة .

الاستثمار فى تصنيع بعض المعدات والأجهزة والملحقات الخاصة بالتبادل الاعلامى : من الخطر الاعتماد كليا على استيراد كافة المعدات والأجهزة اللازمة لاغراض التبادل من الخارج ، حيث يتبع ذلك تعقيدات وصعوبات مالية تخص صيانة هذه المعدات والحصول على قطع غيارها من الخارج ، مما يفرض أعباء مالية كبيرة على الجهات المحلية ، ومن المناسب التعاون مع جهات التصنيع المحلية فى مجال التدرج فى تصنيع بعض المعدات والأجهزة والملحقات والمكونات محليا ، وهذا بدوره يفتح المجال لإتقان أعمال الصيانة التخصصية وتعميقها محليا ، وفتح مجالات عمل جديدة للمؤهلين الجدد .

تطوير أنشطة وكالات الانباء المحلية والتى لها فروع فى مصر : لاشك أن التطوير المتواصل لوكالات الأنباء المحلية له أهمية كبيرة

فى نشاط التبادل الإعلامى فى مطلع القرن الجديد ، ومع التقارب المتدرج بين تقنيات الاعلام والاتصالات والمعلوماتية والاندماج الذى يحدث بين الصورة والصوت والكلمة المكتوبة ، وظهور ما يعرف باسم الوسائط الإعلامية المتعددة (ملتى ميديا) والطريق السريع الاليكترونى ، والشبكات الدولية ذات القيمة المضافة مثل « شبكة الانترنت » والتسويق الاليكترونى ، كل ذلك وغيره سوف يتيح مزيدا من التقارب بين الاعلام المرئى والمسموع والمقروء وبين مجالات الراديو والتليفزيون والصحافة وشبكات الاتصالات وبنوك المعلومات ، وكل ذلك سوف يفرض فى المستقبل القريب على وكالات الأنباء المحلية توسيع نطاق اهتماماتها وتشابكها مع أعمال وأنشطة محاسبية لم يسبق التعامل معها ، ويفرض تطويرا واعيا بما يدور من تحولات تقنية وجوانبها الاقتصادية .

ويمكن تحقيق الربحية على المستوى القومى بملاحقة اساليب التطوير المجدية ، وتطوير أنشطة وكالات الأنباء المحلية والتى لها فروع فى مصر ، مع الحفاظ على أهداف الربحية على المستوى القومى .

الموقف بالنسبة لمصر :

أ - فيما يتعلق بالمواد الأجنبية على الشاشة الصغيرة : يعتمد التليفزيون المصرى فى تقديمه للمواد الاخبارية الأجنبية على اشتراكه فى اتحاد الاذاعات العربية ، وفى وكالة يوروفيزيون وفى الوكالة الافريقية ، ومن خلال هذا الاشتراك يتلقى التليفزيون عدة رسائل يومية ، تغطى الأحداث العالمية والعربية والافريقية ، ويقوم التليفزيون بتسديد الاشتراك السنوى فى هذه المؤسسات ، نظير ما يتلقاه من خدمات .

ويتلقى التليفزيون المصرى هذه الخدمات عن طريق القمر الاوروبى « يوتلسات » ، والقمر العربى « عربسات » ، كما يقوم بدوره ببث ما يقع لدينا من أحداث مهمة ، خاصة الأحداث السياسية ، وفى المناسبات الهامة لتوصيلها إلى المشاهد الخارجى العربى والأجنبى .

غير أن وجود القناة الفضائية المصرية وقناة النيل الدولية ووصول ارسالهما إلى أوروبا وافريقيا ومناطق عديدة من آسيا وبدء وصولهما إلى أمريكا أدى الى أن ما يحدث لدينا من أحداث مهمة ، منقولا عبر هاتين القناتين ، أصبح متاحا للمشاهدين فى الخارج بصورة مباشرة ، كما أن القنوات الأجنبية الفضائية مثل (CNN و TV5) ويورونيوز ، متاحة أيضا للمشاهدين بمصر بشكل مباشر عبر أجهزة استقبال الأقمار الصناعية المصرح بها محليا بأطباق استقبال حتى قطر ٢٤ متراً .

اما ما يقدم داخل برامج التليفزيون من مادة ثقافية أو رياضية أو فنية موسيقية وغنائية ودرامية ، فانه يتم من خلال المهرجانات والمناسبات الدولية ، مثل مهرجان كان ، أو من خلال الاتصال المباشر بين هذه الشركات والتليفزيون ، والعروض التى تقوم بتقديمها ، وحقوق العرض والاستغلال التى يُتفق عليها ، وفى هذه الحالة تكون هذه المادة عادة ، مسجلة على شرائط ، وتخضع لقواعد التسويق .

ب - فيما يتصل بالذاتية القومية والهوية : فى مواجهة عصر أقمار الفضاء ، واتساع نطاق القنوات الفضائية الأجنبية وعمق تأثيرها - من المهم ملاحظة ما يلى :

١ - ليس فى الامكان العيش فى اطار من العزلة أو الانغلاق ، فالانفتاح على كل ما يدور شرقا وغربا وشمالا وجنوبا ؛ مطلب أساسى وشرط من شروط المعاصرة ، وإلا ازددنا

تراجعـا وتخلفـا ، وانقطعت صلتنا بأسباب الحياة الجديدة وفهم حركة التاريخ .

٢ – ان ازديـاد القنوات الأجنبيـة ، وحجـم انتشارهـا ، وعدد ساعـات ارسالها ، يمثل تأثيـرا من طرف واحـد . فالتدفق في المعلومـات ، وفي المادة التليفزيونيـة الاخباريـة والبرامجية الذي يحـدث من الدول المتقدمة صاحبة الامكانات الضخمة ، والوكالات المتخصصـة ، والتكنولوجيا المتفوقـة ، يصب في وجدان وعقل شعـوب الدول التي تخلفـت عن السبـاق الحضـاري والعلمي والتكنولوجي .

٣ – هذا الوضع يؤدي إلى ما يمكن تسميته بهيمنة النمط الامريكي والأوروبي على المشاهدة التليفزيونية في شتى بقاع العالم ، وغرس قيم هذا النمط وفلسفته في الحياة ، وعاداته وتقاليده التي يمكن أن تستهوي النشء والأجيال الجديدة المتعطشة إلى المعرفة ، والتي يدفعها الفضول إلى التقليد والمحاكاة ، من خلال الاعجاب والانبهار بكل ما هو أجنبي ، خاصة أنه يُقدم في اطار من الابهار والامكانات الفنية العالية ، ويستقطـب اهتمـام هذه القطاعات العريضة من المشاهدين – الشباب والأطفـال – من خلال العزف المستمـر على موضوعي العنف والجنس .

٤ – ان منظمـة اليونسكو الدوليـة ، كانت أول من تنبه إلى أهميـة تأكيد الذاتيات والخصوصيات الثقافيـة للمجتمعـات والشعوب ، وتعزيزهـا من خلال دليل العمـل الذي وضعته للعقد العالمي للتنمية الثقافية الذي يشمل السنوات من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٧ ، بهدف توجيه الحوار بين الثقافات نحو أشكال جديدة من التضامن والتعاون بين الشعوب ، والحفاظ على الذاتيات والتراث ، من خلال اهتمام البرامج السمعية والمرئية والكتب المنشورة بالأنشطة المحلية والخبرة المحلية ، وهي مهمة لابد أن تشارك فيها أجهزة التعليم والثقافة والاعـلام والعلوم والتكنولوجيا ، على أساس مبدأ الكرامة المتساوية لجميع الثقافات .

ومن هذا المنطلق الذي دعت إليـه منظمة اليونسكو ، يصبح الانفتاح على الثقافات والقيم الأخرى عاملا ايجابيا في تأكيد وتحديد الذاتية الثقافية .

٥ – لا بديل أمام هذه الهجمة الفضائية العاتية – والتي ستقف منها الدول والحكومات موقف العاجز ، لوصولها مباشرة إلى المشاهد – من تطوير مـا لدينا من امكانات ، واستحداث أساليب جديدة للانتاج التليفزيوني المتطور ، وتحقيق أعلى مستوى متميز ، من حيث التقنية والتفوق ، مع الاقتراب الدائم من اهتمامات المواطن وهمومه ومشاكله ، بحيث يجد في قنواته المحلية انعكاسا أمينا وصادقا لواقعه ، ومجريات الأحداث في هذا الواقع .

٦ – التصدي لهذه الهجمة الفضائية يتطلب تعاونا وتضامنا عربيا ، من أجل انتاج مشترك على نطاق واسع من خلال مشاريع كبرى قادرة على التكلفة العالية والانتاج غير التقليدي ، وتطوير وسائل الانتاج . ومن هنـا ينبغي دعم اتحـاد الاذاعات العربيـة ، وانشاء الوكالات المصريـة والعربية المتخصصة ، (هناك بالفعل دراسات يجريها الاعـلام المصري لانشـاء وكالة مصرية مصـورة ، لسد الحاجة في مجـال الأخبار الأجنبيـة ، والتغطيـة العالمية) كما أن اطلاق القمـر الفضائـي المصري « نايـل سات » ، في النصف الثاني من عام ١٩٩٧ ، وانشاء مدينة الانتاج في السادس من اكتوبر ، يمثلان خطـوة متقدمة في تدعيم هذا التصـدي وهذه المواجهـة ، والتخطيط الاعلامـي العلمي للمستقبـل القريب ، في ظـل الانفجـار الفضائي الراهن .

٧ – دراسة امكانات اتاحة الفرصة لإقامة أنظمة اعلامية خاصة ، إلى جانب الأجهزة الحكومية ، تكون قادرة على سرعة التطور والحركة

والايقاع ، والمنافسة مع القنوات الأجنبية . وسيتيح وجود هذه المؤسسات الخاصة الفرصة لتطوير الأجهزة الاعلامية الحكومية ، حرصا منها على جذب المشاهدين ، وتوسيع رقعة انتشارها بينهم ، ولاشك أن الخصخصة الاجتماعية والاقتصادية لابد أن يتبعها خصخصة فى بقية القطاعات ، ومنها القطاع الاعلامى ، باعتبارها فلسفة واحدة تنتظم المجتمع كله .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق يوصى بما يأتى :

* زيادة التبادل فى مجال البرامج الرياضية المنقولة من جمهورية مصر العربية ، حيث تمثل هذه البرامج أكبر نسبة من أنشطة التبادل الاعلامى .

* تعزيز امكانات اتحاد الاذاعة والتليفزيون المصرى ووكالات الأنباء المصرية فى مجال عمليات التبادل ، ومن ذلك اقتناء وحدات محمولة ومتنقلة وسيارات خاصة لأعمال التبادل الاعلامى الاخبارى والتعامل مع الأقمار الصناعية ودوائر الاتصالات بأحدث التقنيات فى هذا المجال ، بهدف زيادة التبادل الصادر فى مجال الأخبار بصفة خاصة .

* القيام بدور أكبر فى تنشيط أعمال التبادل الاعلامى فى المؤسسات الدولية وبصفة خاصة اتحاد الاذاعات العربية واتحاد الاذاعات الافريقية .

* العمل الدؤوب على نقل مركز الثقل فى أعمال التبادل الاعلامى الأوربى والشرق أوسطى والدولى بالمنطقة إلى مصر ، حيث انها مؤهلة لذلك من خلال توافر الخبرات الاعلامية والامكانات الاتصالية .

* تفضيل استخدام رمز مصر (EGY) فى الشعارات المستخدمة باتحاد الاذاعات الأوربى وغيره من الاتحادات الدولية والاقليمية .

* مداومة تطوير وتحديث التدريب فى مجالات التبادل الاعلامى ووسائله المستحدثة واقتصادياته .

* الاهتمام باللغات فى مجالات التبادل الاعلامى فيما يخص الترجمة والنشر والاستخدام على القنوات الفضائية وعلى الشبكات الأجنبية بالمنطقة مثل شبكة (يوروفيوز) وغيرها ، واستخدام اللغة العربية فى شبكة (يوروفيوز) بصفة خاصة .

* تشجيع القطاع الخاص الاعلامى على العمل فى مجالات التبادل واقامة المشروعات فى مصر ، وتخفيف القيود من أجل جذب الاستثمارات فى هذا المجال . مما يفيد اقتصاديا ويفتح فرص عمل جديدة للأعداد الكبيرة من المؤهلين للعمل الاعلامى الفنى .

* التركيز على تطوير وتحسين الجودة الفنية للصورة والصوت باعتبارها جواز المرور عبر القنوات الفضائية والارضية وقنوات التوزيع الكابلى ، والاهتمام بانتقاء مواد البرامج التى تهم الجمهور المستهدف فى عملية التبادل .

* انشاء مركز للتنسيق والدراسات الخاصة بالتبادل الاعلامى بمصر .

* العمل على توسيع نطاق البرامج الثقافية التى تحقق قيم الأصالة والانتماء والولاء ، وترتبط بوجدان الجماهير وتعبر عن طموحاتهم ورغباتهم ، ومن ثم نجد أسواقاً رائجة فى دول الوطن العربى .

المحتوى

الانتاج والشئون الاقتصادية

السياسات المالية والاقتصادية

الصفحة

الانتاج الزراعى والرى

الانتاج الصناعى

النقل والمواصلات

الخدمات والتنمية الاجتماعية

الإسكان والتعمير

الصفحة

البيئة

الخدمات الصحية

التنمية الإدارية والقوى العاملة

التعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا

التعليم العام

الصفحة

التعليم الفنى والتدريب

التعليم الجامعى والعالى

التعليم الأزهرى

البحث العلمى والتكنولوجيا

الثقافة والفنون والآداب والاعلام

الثقافـــــــة

الصفحة

صدر من هذه الموسوعة :

المجلد الأول	:	الزراعة والرى (طبعة ثانية)
المجلد الثانى	:	الصناعة (طبعة ثانية)
المجلد الثالث	:	السياسات المالية والاقتصادية (طبعة ثانية)
المجلد الرابع	:	النقل والمواصلات ، والتموين والتجارة الداخلية .
المجلد الخامس	:	السياحة
المجلد السادس	:	التعليم العام والفنى
المجلد السابع	:	التعليم الجامعى والعالى
المجلد الثامن	:	التعليم الأزهرى – البحث العلمى والتكنولوجيا – محو الأمية وتعليم الكبار – القوى العاملة
المجلد التاسع	:	العدالة والتشريع – التنمية الادارية – الرعاية الاجتماعية – الادارة المحلية
المجلد العاشر	:	الاسكان والتعمير – السياسة السكانية – الخدمات الصحية – الشباب والرياضة – القوى العاملة
المجلد الحادى عشر	:	الثقافة – الآداب – التراث الحضارى – العلوم الانسانية
المجلد الثانى عشر	:	الاعلام – الفنون
المجلد الثالث عشر	:	مستقبل الطاقة فى مصر – صناعة السكر – الأسمدة الكيماوية – الأراضى الجديدة – سيناء وخطط التنمية
المجلد الرابع عشر	:	السياسة الدوائية – السياسة الصحية – الخدمات الطبية العاجلة – سياسة تدريب الأطباء – التغذية الصحية – الوقاية من الأمراض المعدية – القوى العاملة فى مجال التمريض – الوقاية والعلاج من أمراض الحيوان .
المجلد الخامس عشر	:	الكتاب السنوى (١٩٩٠ - ١٩٩١) .
المجلد السادس عشر	:	ملامح ثروة مصر الأثرية والسياحية (القسم الأول : الوجه البحرى) .
المجلد السابع عشر	:	ملامح ثروة مصر الأثرية والسياحية (القسم الثانى : الوجه القبلى) .
المجلد الثامن عشر	:	الكتاب السنوى (١٩٩١ - ١٩٩٢) .
المجلد التاسع عشر	:	الكتاب السنوى (١٩٩٢ - ١٩٩٣) .
المجلد العشرون	:	الكتاب السنوى (١٩٩٣ - ١٩٩٤) .
المجلد الحادى والعشرون	:	الكتاب السنوى (١٩٩٤ - ١٩٩٥) .
المجلد الثانى والعشرون	:	الكتاب السنوى (١٩٩٥ - ١٩٩٦) .

مطبوعات

المجالس القومية المتخصصة

-٢٩٩-

القاهـــرة

١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م